الجمعية المصرية للدراسات التعاونية
تقــدم

المشاركة بالرأي

في مسيرة الإصلاح والديموقراطية

رحلة عطاء ومساندة
(الجزء الأول)

تأليف
الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

الناشر : الجمعية المصرية للدراسات التعاونية

يوليو ٢٠٠٦

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

خيرُكم من طال أجلُه وحسُن عملُه

حديث شريف

إهـــداء

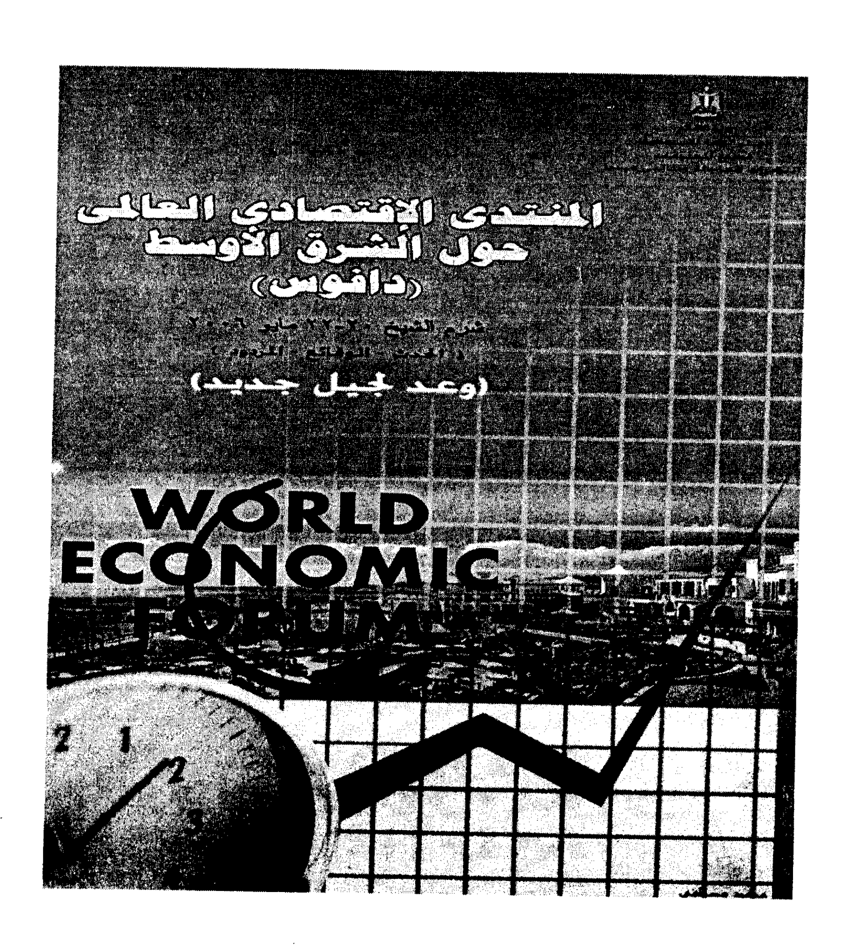
أرجو في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ تطورنا الإقتصادي أن أوجه كلمتي إلى كل مؤمن بربه .. ومُحب لوطنه .. وحريص على بيئة مجتمعه .. وحضارة بلده .. ومُقبل على زيادة علمه .. ومخلص في وضع علمه في خدمة عمله .. وليس له من رقيب في حُسن الأداء إلاّ ضميره .. إلى جميع هؤلاء أقدّم عصارة بعض أفكاري ، في إطار المشاركة بالرأي ونشر هذه الآراء في وسائل الإعلام .. راجياً أن يستخلصوا منها الدروس المستفادة لإدارة مواقع عملهم ، خاصة وأننا نعيش عصر الإستراتيجيات التنافسية للحفاظ على كيان الوطن وإزدياد الهيبة والسمعة وتحويل الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تصديري يخترق الأسواق العالمية .. آخذين في الإعتبار أن عصرنا يشهد تكتلات كبرى .. ومؤسسات كبرى .. وإندماجات كبرى .. ومشروعات عملاقة تُدار بأحدث اساليب الإدارة والتكنولوجيا المعاصرة .

وأود أن أشير في هذا المقام إلى أن علماء إدارة الجودة الشاملة يرون أنه من أجل التغيير نحو الأفضل فإنه ينبغي تغيير الأسلوب الإداري ، والإعتماد على روح الود والتعاون وتجنُّب عوامل الخوف في إطار مجموعة متكاملة من القيم والمواقف ، وأن هذا أفضل من الإعتماد على قيادة إدارية تُركّز على أسلوب التسلُط والسيطرة !!.. ومن هذا المنطق ينبغي على مصر أن تبحث عن خيارات وإستراتيجيات للتغيير في إطار إعادة تجديد المنظمات من أجل نجاحها وتحقيق أهدافها في عصر المتغيرات والحرية الإقتصادية وضرورة التعامل مع الواقع العلمي الجديد.

ولنتذكّر قول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ١٩٥ من سورة البقرة :
" وَأحسِنُوا إنّ اللّه يُحِبُّ المُحسِنِينَ ".
وقول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ١٧٣ من سورة آل عمران :
" لِلّذِينَ أحسَنُوا مِنهُم واتَّقُوا أجرٌ عَظِيمٌ ".

المحتويات

البيـــــــان	صفحة
غلاف الكتاب	١
حديث شريف	٣
إهـــــداء	٤
المحتويـــات	٦
المنتدى الاقتصادي	٧
تقديم لمؤتمر دالوس العالمي	٩
كلمة الرئيس حسني مبارك	١٣
كلمة السيدة الفاضلة سوزان مبارك	٢٥
كلمة الباحث	٣٣
المشاركة بتحليل ما دار في منتدى دافوس	٤٩
المشاركة بالرأي في شئوننا العامة	٨٥
التعليم التعاوني والحداثة في إطار الدستور	٥٥٩
الطاقة ووعد بجيل جديد..	٦٣١
الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء	٦٦١
المركز التعاوني للحاسب الآلي ونظم المعلومات	٦٧٧
لمحات وثائقية مدُعمة ببعض الصور لمسيرة الجهود الذاتية للجمعية المصرية للدراسات التعاونية	٦٨٩
السيرة الذاتية للمؤلف..	٧٤٩
الفهـــرس	٧٦٣

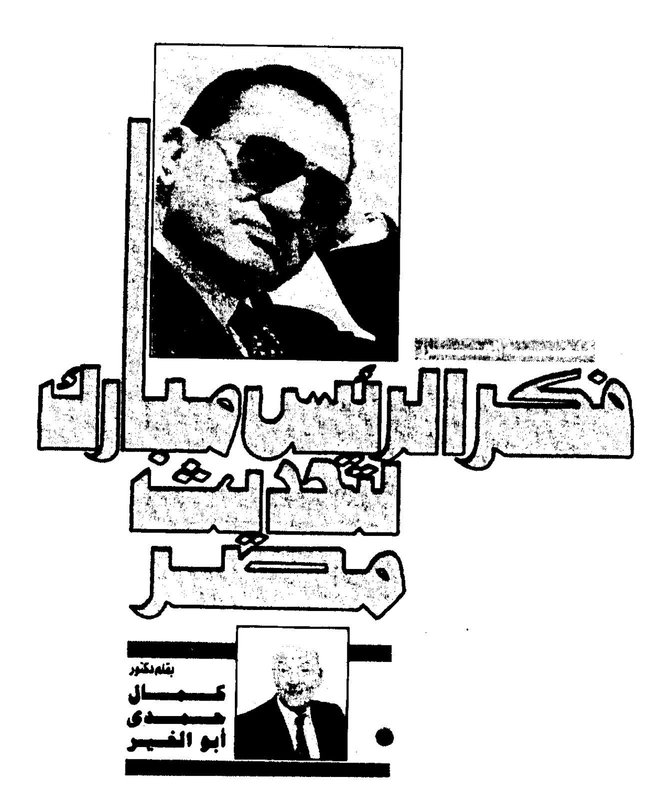

المنتدى الإقتصادي العالمى
حول الشرق الأوسط
(دافوس)
شرم الشيخ ٢٠-٢٢ مايو ٢٠٠٦
(وعد لجيل جديد)
WORLD
ECONOMIC

تقديم لمؤتمر دافوس العالمي



على أرض مدينة السلام " شرم الشيخ " وعلى مدى ثلاثة أيام من المناقشات المستفيضة للقضايا السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية العديدة التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط ، وما تفرضه تلك القضايا من تحديات أمام التطور السياسي والإقتصادي لدولها ، وبرعاية الرئيس مبارك وخلال الفترة من ٢٠-٢٢ مايو ٢٠٠٦ إستضافت عاصمة المؤتمرات المصرية ، فعاليات وأعمال اللقاء الإقليمي السنوي لمنتدى دافوس الإقتصادي العالمي ، والذي يُعد أكبر تجمع لممثلي المجتمع العالمي ، وقد عقد المنتدى تحت شعار " وعد لجيل جديد " ، وهو الشعار الذي لخص آمال وتطلعات شعوب الشرق الأوسط لمستقبل يحمل السلام والإزدهار للجميع ، كما عبر عنه الرئيس مبارك في إفتتاح المنتدى.. وكذلك عبرت عنه السيدة الفاضلة سوزان مبارك في خطابها للقمة العالمية للمرأة (دافوس – شرم الشيخ).

ونتشرف بأن نعرض فيما يلي الكلمتين :

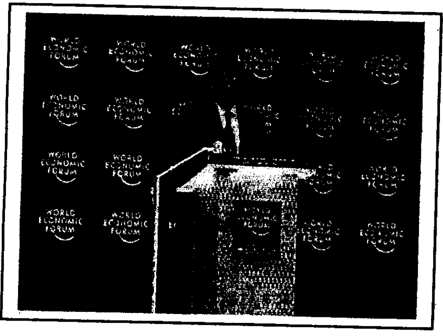


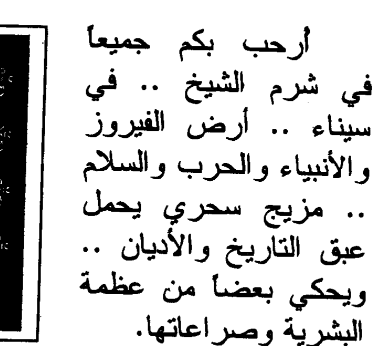
أعلن الرئيس حسني مبارك في العديد من لقاءاته على الصعيد المحلي والعربي والإقليمي والدولي ، أنه ليس من المعقول أن تتلقى منطقة الشرق الأوسط العديد من الإقتراحات من العديد من الدول التي هي خارج منطقة الشرق الأوسط ، وتزعم أن تقديمها لهذه المقترحات نابعا من إهتمامها بهذه المنطقة !!... ولا توجد إقتراحات للإصلاح نابعة من دول هذه المنطقة ؟!!..

ونقدم فيما يلي مشاركة الفكر التعاوني في عملية الإصلاح في إطار نشرها في ضوء الأحداث التي كانت جارية.

كلمة الرئيس مبارك
في إفتتاح منتدى دافوس الإقتصادي
٢٠٠٦/٥/٢٠

الأصدقاء الأعزاء
السيدات والسادة





أرحب بكم جميعاً في شرم الشيخ .. في سيناء .. أرض الفيروز والأنبياء والحرب والسلام .. مزيج سحري يحمل عبق التاريخ والأديان .. ويحكي بعضاً من عظمة البشرية وصراعاتها.

على أرض سيناء كلم الله موسى ، وبدأت رحلة العائلة المقدسة إلى مصر .. وعليها إنطلقت جيوش رمسيس الثاني والإسكندر وصلاح الدين وبونابرت.

شهدت في تاريخنا المعاصر حروباً شرسة .. كنت شاهداً على ضراوتها مشاركاً في معاركها .. سالت فوق رمالها دماء كثيرة .. وجمعتني رفقة السلاح بالعديد من ضحاياها .. لا تفارقني ذكراهم إلى اليوم.

جاءت رياح السلام لتطوي هذه الصفحة الحزينة .. أصبحت سيناء اليوم أرضاً للإعمار والتنمية .. صارت شرم الشيخ رمزاً للسلام .. تحولت من جبال ورمال على إمتداد البصر لتصبح مقصداً مرموقاً للسياحة الدولية وملتقى للتفاهم والتقارب بين شعوب العالم.

إن سيناء تُلخّص تاريخنا المعاصر .. توالت عليها أجيال من شعب مصر .. منهم من خاض معاركها وشارك في تحريرها .. ومنهم من شهد ميلاد السلام ، ومنهم من يجتهد الآن في تنميتها ، بثقة وأمل في المستقبل.

لقد شاءت الأقدار أن أكون في قلب كل ذلك ، وأن أشارك فيما شهدته سيناء من أحداث وتحولات ، عبر مرحلتي الحرب والسلام.

وها نحن اليوم – بعد أربعة وعشرين عاماً من تحرير سيناء – نلتقي هنا في شرم الشيخ ، كي أتحدث إلى هذه النخبة من القادة والزعماء .. رجال السياسة والإقتصاد .. المستثمرين ورجال الأعمال .. والمفكرين والعلماء والإعلاميين والفنانين والمُبدعين.

ندين جميعاً بالإمتنان لصديقنا العزيز البروفيسور شواب .. فهو لم يكتف بما أحرزه من نجاح للمنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس ، وإنما يستمر في تحقيق نجاحات مماثلة للعام الرابع على التوالي ، عندما يأتي بهذا المنتدى المهم لمنطقة الشرق الأوسط.

إن هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم تتوق للسلام والإستقرار والتنمية ، تجتاز مرحلة مهمة على طريق الديمقراطية والإصلاح الإقتصادي والإجتماعي ، وتتطلع بثقة وأمل لمستقبل أفضل لجميع دولها وشعوبها.

يأتي إنعقاد هذا المنتدى في مرحلة مهمة من تاريخ الشرق الأوسط ، بما شهدته من تطورات وإنجازات سياسية وإقتصادية ، خلال العامين الماضي والحالي ، وبما صاحب ذلك من تفاؤل وتطلعات وفرص ، وما إنطوى عليه من مصاعب وتحديات.

تنعقد إجتماعاتكم تحت مسمى وعد لجيل جديد ، بما يحمله ذلك من دلالات ذات مغزى .. تلخص آمال وتطلعات شعوب الشرق الأوسط .. لمستقبل يحمل السلام والإزدهار للجميع.

يؤكد هذا المنتدى المهم العلاقة الترابطية بين السلام والإزدهار ، والعلاقة المماثلة بين سلام وأمن الشرق الأوسط .. والأمن الأورومتوسطي والأوروأطلنطي .. وإنعكاسات الوضع في هذه المنطقة من العالم على السلم والأمن الدوليين ، وعلى إستقرار ونمو الإقتصاد العالمي برمته.

إن سلام وإزدهار الشرق الأوسط هو جزء لا يتجزأ من سلام وإزدهار العالم .. فبرغم ما تموج به هذه المنطقة من أحداث ، فإنها تحمل في طياتها إمكانيات هائلة .. أثق بأنها ستفتح الطريق للوفاء بهذا الوعد .. لأجيالها الجديدة.

سوف تكون جميع هذه القضايا مطروحة أمامكم في مناقشاتكم خلال اليومين القادمين ، وآمل في أن يسهم هذا المنتدى المهم ، في بناء أقصى قدر من الفهم والتفهُّم ، لظروف هذه المنطقة وأوضاعها ، لطموحاتها وما تواجهه من تحديات وصعوبات .. وما تزخر به من إمكانيات وفرص.

السيدات والسادة ..

إن العالم يجتاز خطواته الأولى في ألفية جديدة .. بفكر متجدد ومعطيات مغايرة .. وإنطلاقة غير مسبوقة في العلوم والمعارف .. وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

تُلخّص ظاهرة العولمة معطيات هذا العالم المتحول .. تفتح أمامنا جميعاً آفاقاً واسعة للأمل ، تتيح لنا العديد من الفرص والمكاسب .. وتواجهنا – في ذات الوقت – بالعديد من التحديات والمخاطر. إن مسئوليتنا في هذا المنعطف من تاريخ البشرية ، تُحتّم أن نرسي معاً أسساً واضحة للتعامل مع هذا العالم المتغير.

آفاقه وآماله وفرصه ومكاسبه .. التي تُتيحها ثورة المعلومات ومنجزات التكنولوجيا الحديثة.. وتحدياته وصعوباته ومخاطره .. التي تجسدها الفجوة الآخذة في الإتساع بين أغنياء العالم وفقرائه ، والإختلال القائم في النظام الدولي الراهن على المستويين السياسي والإقتصادي ، وتصاعد مخاطر الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن أعباء هذه المسئولية إنما تقع على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .. كي نخلص معاً لعولمة ذات وجه إنساني .. تحقق النفع للجميع .. وتدعم قدرتنا على تجاوز ما نواجهه من تحديات.

إننا نواجه معاً تحدي الزيادة المطردة في أسعار الطاقة ، على نحو يُهدد أداء الإقتصاد العالمي بوجه عام ، وأعداداً كبيرة من الدول النامية المستوردة للنفط بوجه .خاص.

ونواجه إخعلالات هيكلية مزمنة في الموازنات العامة لبعض الدول المتقدمة الكبرى ، وإنعكاساتها الراهنة على تدفقات رؤوس

الأموال العالمية ، وما تنطوي عليه من مخاطر في المستقبل .. عندما يتعرض الإقتصاد العالمي لأزمة تصويب حادة لدى تشبع الأسواق العالمية بالإقراض لتلك الدول.

وهناك إختلالات مماثلة في أسعار الصرف بعدد من الكيانات الإقتصادية الكبرى تؤدي إلى إعاقة حركة التجارة العالمية وإثقال العالم النامي بمنافسة لا يقوى على مواجهتها.

يُساورنا القلق من تنامي التوجهات الحمائية بعدد من الدول المتقدمة ، وإنعكاساتها على جهودنا للإندماج في الإقتصاد العالمي ، وما نتج عنها من تباطؤ مفاوضات جولة الدوحة ، وما ستؤدي إليه من تباطؤ نفاذ منتجات الدول النامية لأسواق العالم المتقدم.

إن هذه الإختلالات والتشوهات في الإقتصادات الكبرى والإقتصاد العالمي إنما تنطوي على أعباء تتحملها في المقام الأول الدول النامية ، غير القادرة على التأقلم والمواءمة والتغير السريع ، يقتضي كل ذلك تضافر جهودنا ، في الدول المتقدمة والنامية على السواء ، من أجل الدفع لتصحيحها ، بسياسات وإجراءات سليمة تُعزز إنفتاح العالم ، وتدعم الإندماج في الإقتصاد العالمي.

السيدات والسادة ..

إن مصر تمد يدها إلى الجميع ، كي نعمل بعقول مفتوحة لمواجهة هذه التحديات وغيرها ، من أجل عالم أكثر سلاماً وإستقراراً وعدلاً.. عالم تقترن فيه الدعوة لنشر الديمقراطية داخل الدول ، بدعوة مماثلة لديمقراطية التعامل الدولي ، وداخل المنظمات الدولية.. عالم يعزز التعددية .. يلتزم الشرعية الدولية ، وينأى عن

الإجراءات الإنفرادية أحادية الجانب .. يقيم نظاماً فاعلاً للأمن الجماعي ، ويتعامل بالجدية الواجبة مع قضايا ونزاعات عالقة .. طال إنتظارها لحل عادل.. عالم يرسي دعائم نظام إقتصادي دولي جديد ، يراعي مصالح الجميع في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، يسعى لجسر الهوة بين الشمال والجنوب ، ويعزز حركة التجارة والإستثمار ونقل التكنولوجيا.. عالم يتصدى لمخاطر الإرهاب وشروره ، لا يرضخ لابتزازه ، ولا يربطه بوطن أو دين ، يحاصر مظاهر العنصرية والتمييز والتصرف ، يواجه دعاوي التعصب وصدام الحضارات ، يطلق حواراً جاداً بين جميع الشعوب ، يقوم على التكافؤ والإحترام المتبادل ، ويتأسس على القيم المشتركة للإنسانية.

عالم يتعامل مع أسلحة الدمار الشامل – وفي مقدمتها السلاح النووي – دون تسييس أو إزدواج في المعايير ، ويقي أجيال الحاضر والمستقبل مخاطرها المدمرة ، ويعي المخاطر الجديدة لوقوعها في يد إرهاب أعمى ، لم يعد أحد محصناً من شروره.. عالم يتوصل لعقد إجتماعي دولي جديد ، يضع إطاراً لتناول القضايا ذات الأولوية ، كقضايا حقوق الإنسان ، والمرأة والبيئة والصحة والتعليم والتنمية الإجتماعية.

يتصدى للقضاء على الفقر ، والجريمة المنظمة ، وغسل الأموال ، والمخدرات ، والهجرة غير الشرعية ، والإتجار بالبشر ، وغير ذلك من التحديات التي يطرحها عالم متحول ، يجتاز العتبات الأولى في ألفيته الثالثة.

السيدات والسادة ..

إن منطقة الشرق الأوسط في قلب هذا العالم .. هي جزء لا يتجزأ منه .. تؤثر فيه وتتأثر به .. تمتلك هذه المنطقة .. ثروة بشرية كبيرة قادرة على صنع غد جديد ، وقاعدة صناعية آخذة في النمو والإتساع ، وسوقاً ضخمة لتجارة العالم وإستثماراته .. كما تمتلك ثروات ضخمة وإحتياطيات هائلة من البترول والغاز والمعادن ، وتسهم بإنتاجها من النفط في نمو الإقتصاد العالمي واستقراره.

السيدات والسادة ..

إن مصر في قلب هذه المنطقة من العالم ، تتحمل مسئوليتها الإقليمية برؤية واضحة وجرأة وشجاعة ، لا تملك الإنعزال عن قضايا الشرق الأوسط ، أو التخلي عن دورها .. مهما كانت التحديات والمخاطر.

نمضي على طريق السلام بأمل وثقة ، وفي مسيرة الإصلاح بعزم لا رجعة فيه .. نوقن أن الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي .. كل لا يتجزأ .. يتأسس على منطلقات وطنية خالصة .. يستهدف صالح مصر وأبنائها .. يسعى لتعزيز ديمقراطيتنا ، وللمزيد من تحرير وإنفتاح إقتصادنا .. بما يرفع مستوى إنتاجيته وقدرته على المنافسة ، ويحقق إندماجه في الإقتصاد العالمي.

نعي المعطيات الجديدة للعالم من حولنا ، ننفتح عليه ونستفيد من تجاربه الناجحة ، نواصل إستكمال بنية ديمقراطيتنا ، ونستهدف مجتمعاً عصرياً لمصريين أحرار في بلد ديمقراطي ، يعزز حرية

مواطنيه ويحمي حقوقهم ، ويدعم قيم المواطنة والمشاركة ، والمساواة في الحقوق والواجبات.

نمضي في تفعيل قوى السوق ، وإرساء مبادئ الحرية الإقتصادية ، نمضي في تطوير أساليب الحكم والإدارة ، وتحديث منظومتي الصحة والتعليم ، وتحقيق التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

لقد بدأنا مسيرة الإصلاح منذ سنوات طويلة ، وضعنا اساساً صلباً لبنية أساسية وتشريعية ومعلوماتية ، أتاحت تسارع خطواتها خلال العامين الماضيين ، ولدينا من المؤشرات ما يُضاعف ثقتنا في أننا على الطريق الصحيح.

فالساحة السياسية تموج بتفاعل غير مسبوق ، وحيوية لم تشهدها مصر من قبل .. وإقتصادنا إسترد عافيته ، وقدرته على تحقيق معدلات أعلى للنمو وتوفير فرص العمل .. وآليات التضامن الإجتماعي أحرزت نجاحاً ، في إحتواء إنعكاسات الإصلاح على الفئات محدودة الدخل.

لقد طرحت على شعب مصر العام الماضي ، رؤية واضحة للمزيد من خطوات الإصلاح والتنمية ، يتم تنفيذها في ست سنوات.

أعلم أن الطريق أمامنا لن يكون مفروشاً بالورود ، وأدرك أننا سنواجه العديد من الصعاب والمشاكل والتحديات .. لكنني واثق كل الثقة في قدرتنا على تحقيق هذه الرؤية .. سنحقق ذلك بإلتزام وتصميم لا رجعة فيه من جانبي ، وبتضافر جميع فئات المجتمع المصري وشبابه وشاباته.

الأصدقاء الأعزاء ..
السيدات والسادة ..

أقول مرة أخرى أن السلام والإزدهار كل لا يتجزأ ، وإن الشرق الأوسط يقف في مفترق طرق .. وعلينا أن نختار .. وأن نتحمل مسئولية خياراتنا.

إن خيار مصر هو خيار السلام ، ولأنه السبيل لإزدهار المنطقة وشعوبها .. نمضي علي هذا الطريق موقنين بأن مصائرنا بأيدينا .. وبأن أحلام شعبنا هي أحلام غير مؤجلة ، نسعى لشراكة دولية تدعم جهودنا ، تتأسس على التجارة والإستثمار لا المساعدات .. نتطلع لأن يصبح الشرق الأوسط منطقة سلام وإستقرار وإزدهار ، واثقين أن بناء مجتمعات ديمقراطية متطورة ، قادرة على الوفاء باحتياجات شعوبها وطموحاتها ، هو السبيل للمستقبل الأفضل الذي نستحقه ، هو الضمانة للوفاء بوعد السلام والإزدهار لجيل جديد ، هم شباب اليوم والغد.

أرحب بكم مجدداً على أرض مصر .. مهد التوحيد والأديان والحضارة .. مُلتقى حضارات الفراعنة وبلاد الرافدين والإغريق والرومان .. همزة الوصل بين قارات العالم .. وجسر التواصل بين شعوبه وثقافات .. هنا في سيناء .. تتردد أصداء ما يحدثنا به (سفر الخروج) والقرآن .. هنا الوادي المقدس .. والشجرة المقدسة المتوهجة في أعلى الجبل.

على هذه الأرض تدفقت ينابيع موسى .. إتصلت الأرض بالسماء .. كلم موسى ربه .. وتلقى وصاياه العشر.

فوق هذه الأرض .. عبرت مريم العذراء والمسيح .. إلى بر الأمان في مصر.

على مقربة منا .. وعلى سفح جبل موسى .. تحيط أجواء السكينة دير سانت كاترين .. منذ ألف وأربعمائة عام.

إن سيناء تحكي الكثير عن تاريخ الإنسانية والشرق الأوسط .. وأثق بأن عبقرية هذا المكان .. ستكون مصدر إلهام لكم ولهذا المنتدى .. كي يُمثّل بداية جديدة .. نحو المزيد من التفاهم والتعاون .. لصالح شعوبنا وأوطاننا .. ولخير البشرية على إتساع العالم.

أرحّب بكم وبالمنتدى الإقتصادي العالمي في شرم الشيخ.

وأشكركم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



إن المجلس القومي للمرأة الذي ننتمي إليه جميعاً خطوة على طريق التحديث في عالم أصبح يرى مساهمة المرأة ضرورة للتقدم ، فالمجلس يسعى ليس فقط لحصول المرأة على حقوقها وأدائها وواجباتها ، ولكن يسعى أيضاً لتطوير وتحديث فكر المجتمع عن المرأة وقدراتها ، وإيقاظ الوعي بحتمية مشاركتها.

كلمة السيدة سوزان مبارك
في إفتتاح
القمة العالمية للمرأة
(بمناسبة دافوس – شرم الشيخ)

ضيوف القمة الكرام ..
السيدات والسادة ..



السيدة سوزان مبارك تتسلم جائزة الريادة العالمية

أرحب بكم جميعاً بالنيابة عن المشاركين من مصر في القمة العالمية للمرأة حول " إعادة تعريف القيادة العالمية ". نحن نتشرف ونسعد باستضافة هذه القمة التي تأتي في توقيت مناسب ، حيث يكتسب دور المرأة في التنمية والنمو الإقتصادي في مجتمعها قوة دافعة جديدة وإعترافاً غير مسبوق.

السادة الحضور اليوم ، إسمحوا لنا – كنساء – التوضيح مرة أخرى أن مساهمتنا في قضايا التطوير مستوحاة ليس فقط من روح التناغم والإحتواء التي تُعَّد صفة سائدة للغاية في جنس المرأة ، ولكن أيضاً من الإرادة في النجاح كشركاء متساويين في عالم التجارة..

والقيادات النسائية التجارية سواء كن مديرات في المؤسسات الضخمة أو مستثمرات في شركاتهن الخاصة تُحرز نجاحاً بسرعة غير مسبوقة. فالواقع

أن نسبة السيدات اللاتي يملكن أعمالهن التجارية الخاصة في زيادة هائلة حيث تجد المزيد والمزيد من السيدات فرصة الدخول لعالم التجارة برغم أنه في الغالب ما يتم فرض معايير عالية عليهن للحصول على الأدوار القيادية والحفاظ عليها.

وسوف تُتاح لكم ، خلال هذا المؤتمر ، فرصة نادرة للعمل المشترك كقادة بالنيابة عن سيدات الأعمال الموجودات في مصر وأولىءك اللاتي يباشرن أعمالهن وأولئك اللاتي وصلن لأعلى المناصب وأخريات يطمحن في تخطي الحواجز التنظيمية التي تحول دون تولي قيادة الأعمال. ولذلك ركزن في مناقشاتهن على توقعاتهن المتنامية الخاصة بأن نجاحهن كنماذج لسيدات الأعمال يمكن أن يُترجم في صورة المزيد من المكاسب للمرأة في مجالات الحياة الأخرى.

السيدات والسادة ..

في عالم يتغير بصورة سريعة ، ويواجه العولمة بمخاطر وفرص هائلة .. والنساء لسن إستثناء حيث إنهن واجهن صراعات معقدة من أجل تمكينهن من السلطة والتطوير.. وينبغي أن يتم الإعتراف وإظهار مساهمة المرأة في الإقتصاد العالمي كسيدات أعمال ومُنتجات ومستهلكات ومعلمات ومديرات .. الخ. والنساء يفترضن أن سيدة الأعمال هي شخص وصل إلى قمة السلم الإقتصادي وقادر على إنشاء مؤسسة تجارية متقدمة نسبياً تقوم على رأس مال ضخم وتعليم متقدم ومهارات إدارية عالية ، وغالباً ما تضم أيضاً وسائل تكنولوجية متقدمة ، ولكن ينَسْون أن النساء اللاتي يقبعن في مواقع أقل إمتيازاً في السلم الإجتماعي يعملن على توظيف أنفسهن حيث لا يسمح تواضح مؤسساتهن التجارية بتوظيف الآخرين ، وهن يعملن لدى أنفسهن ليكسبن معيشتهن ، ومن هنا تبدأ بذور دخول المرأة إلى عالم الأعمال.

إنها حقيقة أنه في الجزء الذي نعيش فيه من العالم بدأت نسبة كبيرة من سيدات الأعمال الناجحات برأس مال صغير للغاية وغامرن في بيئة تجارية معادية لحد ما ، حيث التفرقة قائمة ضد المرأة التي تتخذ القرارات وتدير فريق العمل والعمال ، وعلى الرغم من ذلك ، أعتقد أن التعليم هو عامل الحسم الحقيقي الوحيد الذي يُفرّق بين صاحب العمل الذي تتوافر له فرصة

جيدة للنجاح ، وذلك الذي لا يملك أي فرصة ، بغض النظر عن كونه رجلاً أو إمرأة ، بل يمكن إعتبار نجاح سيدة الأعمال نجاحاً كبيراً لجميع السيدات في سوق العمل.. إن أحد العناصر الإيجابية للعولمة هو التطور في تدفق المعلومات عبر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .. إن تجربة مصر في تنويع المصادر التي يحصل منها اصحاب الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة على قروض .. ومن بينها ثلاثة أنواع من المنظمات بذلت جهداً ضخماً في مختلف أنحاء مصر المنظمة الأولى هي الصندوق الإجتماعي للتنمية الذي أنشئ قبل ١٥ عاماً وقام بتوسيع برنامجه الإئتماني بجانب التوجه لتمويل - المنشآت متناهية الصغر التي تنحاز لصالح المرأة ومشاريع الحصول على الدخل. **أما النوع الثاني فهو الجهد التطوعي للإتحادات التجارية** الذي بدأ قبل عقد مضى في الاسكندرية وسيتم تكراره في مواقع أخرى خلال الأعوام القليلة المُقبلة كجزء من خطة عمل مصر للحد من الفقر ، **والنوع الثالث يقوم على القطاع البنكي** الذي يصعد من عمليات تسليف المنشآت التجارية المتناهية الصغر بإعسفائها من متطلبات الضمان الإضافي وتأييد مؤسسة متخصصة في الضمانات الإئتمانية.. إن توفير مثل هذه الإئتمانات يُشكّل أساس خطة مصر لدعم نمو قطاع الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة.

إن عالم اليوم يتم فيه تقييم القيادة المؤسسية أو الأداء التجاري **ليس بالنجاح في اسواق المال فقط ، ولكن أيضاً بإنجازاتها في الأداء الإجتماعي ، بمعنى آخر ، لكي يستطيع المرء الحفاظ على نشاط تجاري ناجح من المهم أن ينظر إلى الشركة بوصفه مواطناً فعّالاً في المجتمع على المستوى المحلي والقومي والعالمي.. ويجب أن تتضمن المسئولية الإجتماعية للمؤسسة كيفية الأخذ في الإعتبار مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سواء كانت تلك الأهداف إجتماعية أو إقتصادية أو بيئية ، إنها الإجراءات التي تتخذها المؤسسات التجارية بخلاف الإذعان للحد الأدنى من المتطلبات القانونية للتوفيق بين مصالحها التنافسية ومصالح المجتمع.. إن هذا يتطلب الإهتمام بنوعية الحياة في العمل ، وليس الإهتمام فقط بنوعية المنتجات في السوق ، ربما يمكن للمرء أن يتنبأ باليوم الذي نعتبر فيه المشروع التجاري إمتداداً للعائلة وليس مجرد مكان يحصل منه المُلاّك والموظفون على دخلهم ، فلا**

تزال هناك فجوة كبيرة بين التحدث عن المسئولية الإجتماعية المشتركة وحقائق سوق العمل ، وقد شاهدنا مؤخراً أنواع ظروف غير مقبولة توجد في تصنيع عدد من المنتجات في الأسواق العالمية .. وهذا يؤثر بشكل أساسي في أكثر النساء فقراً اللاتي تعملن في العمليات التي تتطلب عمالة مُكثفة ويجنين أقل من الحد الأدنى للأجور ، ويعملن لساعات طويلة .. بإختصار أنهن نسوة يضطررن للموافقة على صفقة بغيضة وليس لديهن صوت عبر قنوات الدعم مثل المنظمات القاعدية أو منظمات الأعمال العالمية.

وقد يكون من الأفضل وبعيداً عن مكان العمل أن تُساهم المؤسسات في سلام وإستقرار المجتمعات التي يحصلن منها على المواد الخام وحيث يتم معالجة تلك المواد حيث أنه من المصلحة أن يقوموا بذلك ، **لأن بيئة يعمها السلام من شأنها أن تؤدي لإزدهار التجارة** .. ويمكن للمؤسسات التجارية تعبئة المجتمع المدني لتصميم وتنفيذ برامج هادفة لتطوير المجتمع ولمنفعتهم أيضاً ، وعلى المؤسسات أن **توفر بيئة عمل مستدامة وهي بيئة ضرورية لزيادة الإنتاجية ، إبتداء من مزارع البن في أفريقيا غلى تصدير الفاكهة والزهور في أمريكا اللاتينية ومصنعي الملابس والأحذية في آسيا حيث إننا جميعاً نعلم أنه يمكن للعملية أن تكون مفيدة للطرفين حيث يتم تحقيق نتائج مالية من ناحية ونمو إقتصادي مستدام وتنمية من خلال الوظائف الأفضل والأكثر وفرة وعدالة إجتماعية من ناحية أخرى.**

إن هذا المنتدى العالمي للمرأة يعترف بالدور المتنامي للمؤسسات التجارية الكبيرة في التأثير على الظروف الإنسانية لعدد غير محدود من السيدات الفقيرات الاتي يسعين لكسب معيشتهن في مختلف أنحاء العالم. **إنني أؤمن بشدة أن عالم الأعمال مستعد لتقديم مبادرات من شأنها دعم المبادئ الأخلاقية والحفاظ على كرامة الإنسان والضعفاء سواء كانوا نساء أو رجالاً أو مسنين أو أطفال** .. وليس من قبيل المفاجأة ، أنه عندما دشنت قبل فترة حملة " **إنهوا تهريب البشر الآن** " ، **لم يقم فقط قادة المؤسسات بالتوقيع على ميثاق شرف وأعلنوا عدم تسامحهم بشكل كامل مع جرائم تهريب البشر ، ولكن أيضاً تعهدوا بإضافة ما يزيد على ألف آخرين من قادة المؤسسات لصفوفنا خلال العام القادم .. ثم قالت سيادتها : والآن ، وأنا محاطة بالكثير من سيدات الأعمال المتميزات ، أرغب في دعوتكن لمشاركتنا في هذه المحاولة وأعلم شبكاتهن المترامية الأطراف بهذا العذاب الرهيب الذي يبتلع**

مليارات الدولارات كل عام من الاقتصاد العالمي ويؤثر بالسلب على كل دولة.. إننا **لن نتمكن من تحقيق تقدم حقيقي في التنمية البشرية حتى نقضي على هذه الممارسات المشينة** .. وبما أنكم قادة من السيدات في هذا التجمع ، فإنكم على الأرجح الأفضل لتلبية إحتياجات السيدات الأقل حظاً في مجتمعاتنا لتحديد أفضل الممارسات التي ستساعد في إنتقالهن بشكل تدريجي من العمل للبقاء على قيد الحياة وصولاً لمرحلة الإكتفاء الذاتي ، ومن الإستغلال للكرامة .. إنهن سيدات مثلكن معدات بأفضل شكل ليكن حملة أسهم في مشروعات تجارية خاصة وفي المنظّمات غير الحكومية والمجتمع المدني في إطار العملية التي تكف فيها المسئولية الاجتماعية المؤسسية عن أن تكون إستثناء وتصبح القاعدة بالنسبة لكافة الأنشطة التجارية الكبيرة والصغيرة ، القومية والدولية .. ولهذا فإن الاتجاه الذي ستقمن باختياره لن يوضِّح فقط رؤيتكن كقادة في مجال الأعمال التجارية ، ولكن سيوضِّح أيضاً للآخرين أنه يمكن للأهداف الأساسية أن توجد فرص عمل تدعم الإزدهار الإقتصادي وإحترام كرامة الإنسان ، وأن تكون قوة حاسمة في تقدم الأمن والسلام العالميين.

ونود أن نشير بهذه المناسبة أن السيدة سوزان مبارك أعربت في بداية كلمتها عن خالص شكرها لضيوف القمة العالمية للمرأة لمنحها جائزة الريادة النسائية العالمية لعام ٢٠٠٦ ، هذه الجائزة التي تعترف بإسهامات المرأة المصرية البارزة في جميع قطاعات الحياة.

تقديم لمؤتمر دافوس العالمي



على أرض مدينة السلام " شرم الشيخ " وعلى مدى ثلاثة أيام من المناقشات المستفيضة للقضايا السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية العديدة التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط ، وما تفرضه تلك القضايا من تحديات أمام التطور السياسي والإقتصادي لدولها ، وبرعاية الرئيس مبارك وخلال الفترة من ٢٠-٢٢ مايو ٢٠٠٦ إستضافت عاصمة المؤتمرات المصرية ، فعاليات وأعمال اللقاء الإقليمي السنوي لمنتدى دافوس الإقتصادي العالمي ، والذي يُعد أكبر تجمع لممثلي المجتمع العالمي ، وقد عقد المنتدى تحت شعار " وعد لجيل جديد " ، وهو الشعار الذي لخص آمال وتطلعات شعوب الشرق الأوسط لمستقبل يحمل السلام والإزدهار للجميع ، كما عبر عنه الرئيس مبارك في إفتتاح المنتدى.. وكذلك عبرت عنه السيدة الفاضلة سوزان مبارك في خطابها للقمة العالمية للمرأة (دافوس – شرم الشيخ).

المنظمات ومشكلات عالمنا المعاصر :

يرى علماء الجودة الشاملة والمتواصلة أن إعادة هندسة المنظمات هي مفتاح النجاح الفائق في إطار تفهُم القيم التي لدى المواطنين من حيث إشباع رغباتهم ورضائهم ، وما يلجأون إليه من المقارنة بين خدمات المنظمات ، الأمر الذي جعل المؤسسات تُنشئ في إطار هيكلها التنظيمي جهازاً خاصاً بها مهمته المراقبة الدائمة وإستعدادهم الدائم لتلقي المعلومات المرتدة من المواطنين ، وتضع في مقدمة إعتباراتها تحقيق التوازن ضد عناصر ضياع الوقت وضرورة تقدير قيمته حيث يرى العلماء بأن الوقت ، هو أغلى وأثمن ما يملكه الإنسان والمنظمات ، وأن المواطن الساخط يُعبِّر عن سخطه للعديد من الأشخاص الآخرين.. وبذلك تسوء سمعة المواقع التي لا تأخذ في إعتبارها أسباب سخط المواطنين أو العملاء.

ويرى علماء الجودة الشاملة أن المنظمات تعتبر أجساماً حَيَّة لها عقل وروح ، وينبغي أن تعمل بأعلى قدر من جودة الأداء في إطار روح وحكمة فريق العمل ، ولعل من المناسب أن أشير في هذا المقام إلى ما قامت به " الجمعية الأمريكية لرقابة الجودة بالتعاون مع مؤسسة جالوب " حيث قامتا باستقصاء واسع فيما يتعلق بإدارة الجودة الشاملة ، وخلصت إلى أهمية الدور الذي ينبغي أن يقوم به أعضاء مجالس الإدارات ، وجميع القوى العاملة ، في إطار قيادات مُشاركة لها قُدْرةً تأثيرية على تغيير المفاهيم التقليدية للقوى العاملة وتعظيم معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم ، حيث أنهم " القوى المعاونة الخفية " ، آملين من وراء ذلك أن تسود الجميع روح الفريق المتعاون في نطاق الفهم العميق لمتطلبات التخطيط الإنمائي المتكامل الذي يتحقق من خلاله التفاعل بين المنظمات والمجتمع والبَيِّئة ووضع الصالح العام فوق كل إعتبار.

ويقتضي الصالح العام إعتبار المواطن شريكاً ، وأن تكون العلاقة معه قائمة على الأمانة والثقة ، مع العلم بأن الأحوال والأسواق تتغير باستمرار .. والمستهلكون يتغيرون باستمرار .. والتكنولوجيا تتغير

باستمرار .. والمنافسون يتغيرون باستمرار .. وكل متغير يحدُث يقدح زناد الحاجة لصُنع مستقبل جديد .. وهذا يتطلب الحاجة لتبني إستراتيجية جديدة تستند إلى الأشخاص المؤهلين القادرين على إحداث التغيير ، وهذا يُلقي ضوءاً على أهمية أن يتحلى القادة بوضوح الرؤيا ، وأن يَرَوْا بعقولهم ما لا يستطيع أن يراه غيرهم بالعيون المجردة ، وأن يكونوا قادرين على إجراء التحوُّل في إطار العناصر التي تتضمنها ثقافة المنظمة ، والذي يسميها بعض علماء إدارة الجودة " فلسفة الإدارة ".

وتؤكد إدارة الجودة الشاملة على أهمية تحقيق التعاون والتناسق والتناغم بين مختلف أجزاء أي مشروع ، وهذا يعني أن عملية التنظيم في ضوء المتغيرات هي عملية مستمرة ، خاصة إذا واجه المجتمع والمشروع بعض المُتغيرات على الصعيد الداخلي ، أو الخارجي ، فحينئذ تتطلب فلسفة التغيير إعادة التنظيم ، وقد يقف عائقاً أمام إجرائها متطلبات التغيير ما يسود المنظمات من بيروقراطية ، حيث يسود لدى القوى العاملة ، وعلى رأسها مستويات الإدارة العليا .. وعقول **تَيَبَّسَتْ .. وتَجَبَّسَتْ .. وتَخَشَّبَتْ عند مفاهيم تقليدية.**

إن إدارة الجودة الشاملة تعني أن أي "منظمة " يتوقف نجاحها على " نظامها ".. ولذلك ينبغي أن يؤخذ في الإعتبار العلاقات المتداخلة بين أجزائها ، وعلاقة المنظمة مع بيئتها ، حيث أن رضاء المنتفعين عن الناتج في إطار البيئة عن جودة الإنتاج أو أداء الخدمات في غاية الأهمية ، بل هو العامل الحاسم الذي يُحدِّد ما إذا كان النظام سيستمر على المدى الطويل ، وأن الضغوط البيئية لها آثارها على النشاط الداخلي والخارجي للمنظمات ، لذلك فإن رقابة الجودة الهندسية الشاملة تهتم بالتحسين المستمر للعمليات ، عن طريق قياس ديناميكية الإنحرافات في تدفق العمل ، وتحرص على تحقيق الجودة منذ بداية العمليات بدلاً من الإنتظار حتى تمام الإنجاز ثم إجراء الفحص !!..

وعلينا جميعاً أن نتذكر قول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ١١ من سورة الرعد :

" إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمِ "

أولاً : مغزى ودلالات عقد المنتدى في مصر :

*) محورية دور مصر بقيادة الرئيس مبارك في السلام والمستقبل في الشرق الأوسط ، وأن إستضافة مصر للمنتدى تعد دليلاً على الإصرار من أجل المستقبل والإنطلاق لتحقيق التقدم والتنمية ، وهو فرصة ذهبية لمصر لانطلاق إقتصادها القومي.

*) الأهمية الكبيرة التي يمثلها المنتدى ، في ضوء الكوكبة المتميزة من رجال السياسة والفكر والإقتصاد والإعلام إلى جانب رجال الأعمال الذين يضمهم المنتدى من معظم أقطار العالم ، علاوة على كونه إحدى الآليات الرئيسية للنظام الإقتصادي العالمي.

*) التقدير العالمي للخطوات البارزة التي قطعتها مصر في مجالي الإصلاح السياسي والإقتصادي ، فعلى الصعيد السياسي حققت مصر خلال العام الماضي إنجازات سياسية ودستورية وإصلاحية عديدة ، تُمثل قاعدة صلبة لأي إصلاحات أخرى في المستقبل ، وعلى الصعيد الإقتصادي حققت مصر خطوات عديدة على طريق التحول باقتصادها نحو آليات الاقتصاد الحر ، وتحرير قدرات إقتصادها من القيود التي كبلته وأعاقت نموه لفترة طويلة.

*) التضامن العالمي مع مصر في معركتها ضد الإرهاب الأسود ، والدعم الكامل لمصر في مسيرتها التي اثارت حقد الإرهاب ، وبالتالي وقوف العالم مع مصر ضد سياسات الإرهاب ، وهو الموقف الذي يعكس إدراك العالم لحقيقة الموقف الشعبي والرسمي المصري من الإرهاب.

*) إنطلاقاً من الدلالات السابقة ، فقد حملت كلمة الرئيس مبارك في إفتتاح المنتدى العديد من الرسائل للعالم وجَسَّدت رؤية مصر لأمن وسلام المنطقة ، ووضعت في ذات الوقت منهاج عمل للتعامل مع قضايا العولمة وتحديات التنمية ، وحددت بكل أمانة الإختلال القائم في النظام الدولي الراهن على المستويين السياسي والإقتصادي في ظل تصاعد مخاطر الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل.

يمكن القول بكل أمانة أن المنتدى مثل شهادة نجاح باهر لمصر في ظل الإنجازات العديدة التي أسفر عنها ، ومن أبرزها :

*) إستضافة مصر محادثات إقتصادية وسياسية بين القادة الأمريكيين والعرب والإسرائيليين أملاً في حل عادل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وشعب فلسطين البطل المكافح لاسترجاع حقه السليب.

*) مبادرة التعليم المصرية التي أطلقتها السيدة الفاضلة سوزان مبارك.

*) تكريم اصحاب المشروعات الإجتماعية وإنجازاتهم فيما يخص تشجيع إقامة مشاريع تنمية مستديمة في مصر.

*) موافقة الحكومة المصرية على دراسة إقتراح يتعلق بإتفاقية الأجواء المفتوحة والذي من شأنه تعزيز القدرات التنافسية لقطاع السياحة في مصر.

ولا جدال في أن المنتدى قد حقق العديد من النتائج والأهداف المهمة المتوخاة من وراء تنظيمه في مصر ، وذلك على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، والإقليمية والمحلية.

فعلى الصعيد الوطني يمكن القول إن أهدافاً كثيرة تحققت من وراء إنعقاد المنتدى :

١) عكس الحضور المُكَثَّف – دليلاً واضحاً – سواء أكان هذا الحضور مسئولين أو رجال أعمال أو إعلاميين – الثقة التي تحظى بها مصر على الصعيد الدولي ومناخ الأمن والإستقرار السياسي الذي لم تؤثر فيه بعض الحوادث الإرهابية الفردية ، وعزم مصر على المضي قدماً في مسيرة الإصلاح السياسي والإقتصادي ، إضافة إلى إظهار قدرة مصر على تنظيم المؤتمرات الدولية الكبرى.

٢) مثل المنتدى مناسبة هامة للتعرف على إمكانات مصر الإقتصادية الحقيقية وفرص الإستثمار بها وعرض تجربة الإصلاح الإقتصادي ، ولاشك أن نتائج المنتدى الإقتصادية سوف تظهر بصورة أكثر على المدى المتوسط مع إقامة العديد من المشروعات الإقليمية المشتركة.

وفيما يتعلق بالصعيد الإقليمي ، فقد برز بوضوح إقتناع الوفود المشاركة على وجود علاقة تكامل وإرتباط بين التنمية والإستقرار السياسي ، وضرورة حل صراعات ونزاعات المنطقة ، خاصة القضية الفلسطينية عن طريق الحوار والتفاوض لتحقيق السلام العادل والشامل ، باعتباره السبيل لتحقيق التقدم والرفاهية ، وتحسين مستوى معيشة شعوب المنطقة ، والقضاء على بيئة العنف والإرهاب ، بالإضافة إلى أن إنعقاد المنتدى يمثل حلقة في حلقات إندماج الإقتصاد المصري في الإقتصاد العالمي ، وهو بداية تتطلب العمل جيداً على توظيفها من أجل جني ثمارها في المستقبل القريب.

ولعل إشادات " كلاوس شواب " مؤسس المنتدى الإقتصادي العالمي والعديد من الشخصيات الدولية الأخرى التي شاركت في المنتدى ، تعد أبرز دليل على النجاح الكبير الذي حققته مصر في تنظيم المنتدى.

وإنطلاقاً من دور الجمعية المصرية للدراسات التعاونية فيما يتعلق بتحقيق مزيد من النهوض بالنسيج الإجتماعي ، وإيمانها بالدور البارز الذي يقوم به الرئيس حسني مبارك في تحديث مصر وأمن مصر والمنطقة.

ثانياً : فكر الرئيس ومسيرة الإصلاح :

يرى علماء العالم أن عملية الإنتقال إلى إقتصاديات السوق ، تؤثر على ما يقرب من ثلث سكان العالم ، والمعتقد أن هذا الإنتقال وما صاحبه من متغيرات جعل منه أمراً ضرورياً ، فالعالم يتغير بسرعة ، وشهد زيادة هائلة في التجارة العالمية ، وأتاحت الإستثمارات الخاصة في السنوات الأخيرة إمكانات كبرى لزيادة الوظائف والدخل والإرتفاع بمستويات المعيشة عن طريق الأسواق الحرة ، غير أن الدراسات العلمية أثبتت أن الأنظمة الإقتصادية التي كانت تسيطر عليها الدولة في عديد من البلدان ، والتي كانت مُثقلة بسيطرة البيروقراطية وعدم كفاءتها ، حالت إلى حد كبير دون قيام الأسواق بوظائفها ، وبالتالي كانت غير قادرة على مواصلة تعزيز الرفاه البشري ، ورغم أن العديد من النظم في دول العالم الثالث والدول الحديثة النمو وبلدان أوربا الوسطى والشرقية كانت تضمن التوظيف والخدمات الإجتماعية ، فقد كان ذلك على حساب الإنتاجية وإرتفاع مستوى المعيشة للجميع ، هذا بالإضافة إلى أن ذلك كان على حساب البيئة التي تعرضت في

بعض البلدان لأضرار جسيمة نتيجة لتشوُّه الأسعار ، والإستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية ، وإستعمال آلات ومصانع عَفَّى عليها الزمن.

وعلى الرغم من أن الإنتقال إلى إقتصاد السوق هدفاً مطلوباً ، إلا أنه ليس أمراً سهلاً ، غير أن بعض البلدان حققت نجاحاً أكبر كثيراً مما حققته البلدان الأخرى نتيجة لتنفيذ العناصر الرئيسية للتغيير ، وسيستمر هذا التقدم في أن يكون له في المستقبل أثراً عميقاً على حياة الناس ، فقد حدث في بعض البلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال أن إنخفض مستوى المعيشة في الأجل القصير، بينما إزداد رفاه البشر في بعضها الآخر زيادة ملموسة ، وأدى الإنتقال في جميع البلدان إلى تغيير قواعد اللعبة الإقتصادية الأساسية وأحدث تغييراً لا رجعة عنه في العلاقة بين الناس ومؤسساتهم السياسية والإجتماعية ، فضلاً عن الإقتصادية.

وقد أجريَتْ العديد من الدراسات لإستكشاف تجربة الإقتصادات التي تمر بمرحلة الإنتقال وبيان المناهج التي نجحت والتي لم تنجح ، وتحديد العناصر الحاسمة في النجاح ، إلاَّ أن سيادة الرئيس حسني مبارك يرى أنه لابد من إدراك هذه الدراسات لتناول الظروف المتباينة المحيطة بكل بلد من هذه البلدان ، حيث أن لكل منها تاريخه الوطني ، وثقافته ، ونظامه السياسي ، ومع ذلك فإن هذه الدراسات أوضحت الأهمية المُطلقة لكل من تحرير الإقتصاد عن طريق إنفتاح التجارة وإتاحة فرص السوق وتثبيت تلك الإقتصادات عن طريق إنقاص التضخم وممارسة الإنضباط المالي ، ثم التمسك بهذه السياسات بصورة مضطردة عبر الزمن ، ومن هذه الحقيقة رأى الرئيس في مسيرة الإصلاح ضرورة إقتران ذلك بإصلاح المنشآت وتوسيع القطاع الخاص ، ويرى سيادة الرئيس أنه لابد من أن يقترن ذلك أيضاً بإعادة تنظيم هيكلة شبكات الأمان الإجتماعي لمعالجة الآثار الإجتماعية للإنتقال إلى إقتصاد السوق حيث تؤكد الدراسات العلمية نقطة حيوية ، وهي أنه لابد في المدى الطويل من وجود حقوق

واضحة للملكية وإنتشار الملكية الخاصة والملكية التعاونية حتى تؤدي الأسواق وظائفها بكفاءة وعدالة.

وأكّد سيادته على سياسته في مسيرة الإصلاح على الدور الذي تقوم به المؤسسات ، مثل الهيئات العامة والأنظمة القانونية ، والمؤسسات المالية ، وشبكات التعليم والصحة ، حيث أنها تقوم بدور عظيم الأهمية في نجاح إقتصادات السوق ، فهذه المؤسسات هي التي تساعد في وضع أسسْ وإنفاذ القواعد التي تسمح بإجراء معاملات السوق في مناخ من الثقة ، وتؤدي جهودها إلى إنقاص فرص الفساد والجريمة ، وتساعد على تعبئة الموارد وتخصيصها ، وتعمل على تكييف إعادة بناء رأس المال البشري ، وبالتالي تُيَسِرْ جهودها إتخاذ التدابير اللازمة لزيادة إندماج مصر في الإقتصاد العالمي ، فالإندماج في شبكة التجارة العالمية وسيلة مهمة لمساعدة مصر في تعزيز ومواصلة ما قامت به من إصلاحات.

ويرى الرئيس أنه إلى جانب هذه العناصر التقنية المؤسسية التي لا غنى عنها للإنتقال ، فإنه ينبغي بذل كافة الجهود الممكنة لمساعدتها على تنمية مهارات وقدرات العاملين فيها ، وزيادة المعرفة الفنية اللازمة لتَدَفُقْ العمل على أسس نظام الجودة الشاملة والمتواصلة كضرورة حتمية للعمل في إطار إقتصادات السوق ، وكيف يحصلون هم وأبناؤهم على التعليم والرعاية الصحية اللذين يسمحان لهم بالعطاء والإسهام في الرخاء الذي تتطلع إليه مصر ، وبالتالي البحث عن أفضل وسائل إطلاق المواهب والطاقات الهائلة للسكان ، واسلوب مساعدتهم على تحقيق رؤيتهم لمُستقبلٍ تُتاحُ فيه الفرص ويزداد الرخاء لجميع المواطنين ، أخذاً في الإعتبار أن مجتمعنا الدولي المعاصر لا يقيس نجاح الإنتقال بمجرد المقاييس

الإحصائية للثروة الوطنية ، أو الإستثمارات ، أو الإنتاجية ، بل يقيسه أيضاً بنوعية الحياة التي يحياها سكان هذه البلدان.

والجدير بالذكر أن مصر في مرحلة الإنتقال في حاجة شديدة لأن تأخذ بالأسلوب العلمي في رسم السياسات ، مراعية في ذلك الواقع والإتجاه به تدريجياً نحو تحرير الأسعار ، والأسواق ، والسماح بدخول مشروعات جديدة ، وتنفيذ برامج متعددة لضمان إستقرار الأسعار ، بالإضافة إلى إجراء طائفة عريضة من التغييرات الأخرى مثل خصخصة الشركات المملوكة للدولة ، وإلغاء الاحتكار في الصناعة ، وإصلاح معايير المحاسبة ونظام الضرائب ، والنظام القانوني ، والقطاع المالي ، والخدمة المدنية .. إلخ .. كل هذه التغيرات تُعتبر مُكملاً حيوياً لدعم الإنتاجية والنمو خلال مرحلة الإنتقال وما بعدها ، وعلى وجه الخصوص خطوات مرحلة الخصخصة التي قد تتضارب فيها الآراء ، وتبرز فيها العديد من الصعوبات فيما يتعلق بتصميم برامج فعَّالة ومقبولة تحظى بتأييد الأطراف أصحاب المصلحة.

ومما لاشك فيه أن هناك أسباباً إجتماعية وسياسية وإقتصادية تدعوا إلى الإهتمام الشديد بالآثار التي قد تترتب على مرحلة الإنتقال نحو الخصخصة ، وعلى رأس هذه الأسباب ما قد يترتب على هذا التطور من آثار سلبية على العمالة ، ومن إرتفاع في الدخول بالنسبة لبعض الفئات ، وإنخفاض عند البعض الآخر ، بالإضافة إلى إزدياد حدة الفقر عند فئات أخرى ، الأمر الذي يتطلب إجراء عمليات تصحيحية واسعة نتيجة لتغيير النظام الإقتصادي ، وعلاج الآثار السلبية الناجمة عن هذا التغيير من خلال سياسات إجتماعية وتدابير فعَّالة تشجع على التنمية الشاملة والمتواصلة ، ونستطيع القول أن هذه الخطوات التصحيحية في ذهن القيادة السياسية في مصر ، تواءمت مع ما كانت في ذهن القيادة السياسية الصينية في خطواتها التدريجية نحو النهوض بإقتصاديات الصين وإعمارها حيث قال زعيمها " دنغ زياوينغ " فيما مضى : إن علينا أن نتحسَّس الصخور أثناء عبورنا للنهر..

ثالثاً : السيدة الفاضلة سوزان مبارك .. ومؤتمر دافوس :

أعربت السيدة الفاضلة سوزان مبارك عن سعادتها البالغة بوجود هذا الحشد من الشخصيات العالمية البارزة في مدينة شرم الشيخ .. منوهة بأنها المدينة التي تسعى دائماً للتمتع بصفائها من أجل التأمل والتدبر في أجواء من الهدوء والسلام النفسي والسكينة.

وأضافت سيادتها بأنه بمناسبة هذا الجمع الهام والبارز فإنه مما يزيد من سعادتها أن تتواصل مع حضراتهم لتحسس السبيل نحو تحقيق آمال الجميع في الأمن والسلام والإستقرار.. ونوهت بأن فاعليات الملتقى العالمي الحالي بشرم الشيخ تأتي في وقت تواجه فيه منطقة الشرق الأوسط تحديات هامة وتتعامل المنطقة مع هذه التحديات.

كما أوضحت السيدة سوزان مبارك " أن العديد من الدول العربية قد إلتزمت بمهام النهوض بتحقيق التقدم للمرأة بالمعنى الرحب والمنظور الشامل وعبر مزيد من الصلاحيات السياسية وتغيير الأطر التشريعية والقانونية ، فضلاً عن عمليات أخرى ، حيث أن هذه الدول باتت وبحق على المستويات السياسية بمثابة أطراف فاعلة ومشاركة بنشاط في تبني إستراتيجيات تراعي الأبعاد المتعلقة بدور المرأة في التنمية.

كما أشادت السيدة سوزان مبارك بالعديد من المهام التي أنجزتها المرأة .. معربة عن ثقتها في أن العمل سيستمر ويتواصل على كل الأصعدة وفي مختلف الجوانب وصولاً إلى تحسين نوعية الحياة للنساء ، فيما أكدت على أن هناك حاجة لاستغلال فرصة هذا التجمع الفريد في منتجع شرم الشيخ لاستشراف وإرتياد قضية محورية تجول بخاطرها وتفرض نفسها على ذهنها وتفكيرها باعتبارها قضية تحظى باهتمام خاص وجديرة بوقفة متفردة ألا وهي قضية الأمن الإنساني.

وأوضحت سيادتها أن قضية الأمن الإنساني لا يجوز النظر إليها باعتبارها مجرد مقياس هام للأمن العالمي وسبر أغواره ، وإنما يتوجب النظر لها والتعامل معها كأولوية على مستوى الحركة في العالم والجهود العملية المبذولة على إتساع كوكبنا الأرضي.

وأكدت سيادتها مفهوم أنه إذا كانت هذه القضية تفرض نفسها بشدة على الصعيد الوطني وداخل حدود الدولة الواحدة ، فإن الأمر بحاجة لمزيد من التعمق واستبصار الحقائق ، ومن بينها الحقيقة المتمثلة في أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أناساً آمنين ، إنما الأمن الإنساني يحمي الحريات الجوهرية والحيوية ويصون البشر ويدفع عنهم نوائب العنف الحاد والمتطرف وويلاته ومخاطره ، كما أن الأمن الإنساني هو الذي يَرُدُ المخاطر عن الفئات والشرائح الأكثر عرضة لهذه المخاطر في مجتمع ما ، وفي الأوقات والمواقف التي لا يواجه فيها المجتمع نزاعاً ما ، ونوهت بأن حركة السلام الدولية للمرأة والتي تقودها أدركت هذه الحقائق ورصدت تلك المعطيات فركزت إهتماماتها على مسألة تعزيز أمن النساء وذلك ضمن المحاور الرئيسية للحركة وإهتماماتها وأنشطتها.

والجدير بالذكر أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك أشارت إلى أن مسألة أمن المرأة لها إنعكاساتها المتعددة على العديد من جوانب الحياة في أي مجتمع إنساني .. منوهة بإنعكاسات هذه القضية وأبعادها البالغة الأهمية فيما يتعلق بالأطفال والعائلات ككل ، وأنه عندما يتحقق الأمن للنساء وتشعر المرأة بالأمان ، لابد وأن يسهم ذلك بالإيجاب في تحقيق الإستقرار الشامل للمجتمع ، مشيرة إلى أن الجانب الآخر للقضية يتعلق بحاجة النساء أنفسهن للشعور بأنهن آمنات ، وهذا يعني كل ما ينسحب على المسائل المتعلقة بحماية النساء ، ويمتد أيضاً للمسائل المتصلة بتفويض الصلاحيات للنساء ومنحهن مزيداً من الصلاحيات ، مؤكدة على أن البعد المتعلق بالحماية يعني الحيلولة دون تعرض المرأة للإضطهاد والظلم والعنف والحفاظ على كرامتها وعدم النيل من عزتها مهما كان الثمن وبحيث تعيش النساء في مجتمعاتهن موفورات الكرامة واثقات من أنفسهن ومن القانون الذي لن يسمح أبداً بأن تتعرض النساء لظلم أو إضطهاد.

رابعاً : جائزة الريادة النسائية :

وقد سعدت مصر بمنح السيدة الفاضلة جائزة الريادة النسائية على المستوى العالمي للعام الحالي ، وقامت بتسليمها لقرينة الرئيس السيدة إيرين ناتيفيداد رئيس القمة ، حيث قالت في حيثيات منح السيدة سوزان مبارك الجائزة إنها قيادة دولية تعمل على تحسين حياة المرأة والطفل

وتكرس جهودها للنهوض بالحقوق الإقتصادية للمرأة وتهتم بنمو الطفل وصحته. من جهة أخرى ألقت السيدة سوزان مبارك كلمة بمناسبة تسلمها الجائزة ، وجهت سيادتها من خلالها الشكر لضيوف القمة العالمية للمرأة وألقت الضوء على الدور المحوري الذي تقوم به المرأة ، وقالت أن تهيئة بيئة مواتية تسمح للأفراد بالنجاح لن يتحقق إلا بالسلام وأنه من الواضح أن جميع الأشخاص أصحاب النوايا الطيبة يريدون السلام وأنه رغم تباين ما يعنيه السلام إلا أن الجميع يتفق على أنه إحترام ودعم للعدالة وسيادة القانون.

وإستطردت السيدة الفاضلة سوزان مبارك كلمتها وقالت :

أنه رغم معاناة النساء إلا أنهن يواصلن توجيه كل طاقاتهن لإعادة بناء وتشييد مجتمعاتهن ، وأوضحت أن هؤلاء النسوة كن بناءات الجسور وناشطات السلام والمعيلات وكن قلعة من القوى لأطفالهن ورؤية أمل لمجتمعاتهن وانهن وفرن فرصاً للحوار من خلال تجاوز حدود الهوية والدين والإنتماء السياسي وتشجيع الأخريات على فعل الشئ نفسه.

وفي مسيرة جهودها الموفقة للتنمية البشرية في مصر بصفة عامة ، والنهوض بالمرأة المصرية بصفة خاصة ، تمنت أن يُصبح العديد من صاحبات المواهب في مجال قطاع الأعمال أن ينجحن في أن يصبحن موفقين في سوق الأعمال ، كأن يصبحن مديرات في سوق الأعمال كمديرات في مؤسسات كبيرة ، أو كمستثمرات في شركاتهن الخاصة ، وأن يطرد نموهن كصاحبات أعمال ، خاصة وأن سيادتها قالت عقب إفتتاحها القمة العالمية " قمة دافوس للمرأة " أن عالم الأعمال مستعد لتقديم مبادرات من شأنها دعم المبادئ الأخلاقية ، والحفاظ على كرامة الإنسان ، والضعفاء إينما كانوا.

<u>خامساً</u> : <u>الباحث والمشاركة بالرأي</u> :

أرجو أن أكون قد وُفيت غلى حد ما إلى عرض بعض الجهود التي ينبغي أن تُبذل نحو الإرتفاع بالكفاءة والإهتمام بالتعليم والتدريب المتقدم والأسلوب الأكثر حسماً فيما بفن إدارة التغيير والتطوير في عرض لما دار

بمؤتمرات دافوس ، وعرض آراء الرئيس ، ومشاركتي في طرق الإصلاح بدرجة كافية ، على أن يتحقق ذلك في إطار تنوع المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تقوم بهذه المهمة ، فالتماثل في المؤسسات التعليمية والتدريبية أمر غير مرغوب فيه في مجتمعنا الدولي المعاصر ، وجميع الدول المتقدمة يسَّرت في حاجاتها مؤسسات تعاونية علمية متخصصة في جامعاتها ، والتوسُّع في ذلك يُساعد بالإسراع نحو تحقيق الأهداف ، على أن يقترن ذلك باليقظة ومواصلة الإصلاحات فيما يتعلق بحقوق الملكية ، والتنمية المؤسسية ، والسياسات الإجتماعية ، والدروس المستفادة من الدول ذات التجارب في مجال الإنتقال إلى آليات إقتصاديات السوق.

ومما لاشك فيه أن الغرض الأساسي من نظام التعليم هو توفير المعرفة والمهارات ، وأن تركز نظم التعليم على مواءمة التعليم والتدريب مع آليات إقتصاد السوق ، والأهمية المحلية ، وذلك لفتح أبواب التجارة والإستثمار الأجنبي ، وتفاعلات الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقال مع باقي العالم ، وتدفقات التجارة من البلد وإليها ، وما يترتب عنها من نتائج على التجارة العالمية ، والعضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية ، والترتيبات التجارية الإقليمية ذات الصلة ، وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية ، وأثرها على إقتصاديات البلد.

وكما أوضحنا فإن هذه الجهود لها مخاوف يُمكن تفهُمها ، فإنها تنطوي على فرص ، وكذلك على مخاطر ، ولابد من التخطيط السليم للإنتفاع بالتطور الذي يسمح لنا بأن نكون جزءاً من سوق عالمية أكبر ، وأكثر قدرة على المنافسة ، راجين أن نضيف إلى تجربتنا الدروس المستفادة من تجربة الصين.

ومما لاشك فيه أن الدول النامية أمامها فرصة كبيرة إذا أحسنت أداء العمليات التي تتطلبها إجراءات الإنتقال إلى تطبيق آليات السوق ، وأن المنتجين في هذه الدول يستطيعون أن يتطلعوا إلى أسواق جديدة ، ويكون في وسع المستهلكين للسلع التي تتفق مع إحتياجاتهم الإستفادة من المنتجات الجديدة ، وسيؤدي تزايد الكفاءة وجودة الإنتاج إلى زيادة عرض السلع والخدمات على نطاق العالم.

ولاشك أن مصلحة مصر وتطوير إقتصادها تقتضي الإندماج في الإقتصاد العالمي ، ولكن عليها في هذا الصدد أن تدرس خطواتها بكل الحذر مع العمل الدؤوب لتحقيق أكبر فائدة ، خصوصاً مع كثرة المعروض على الساحة حاليا ، وقد يكون أقرب المعروضات إلى الذهن الآن : موضوع السوق العربية المشتركة والتعاون الإقليمي والتعاون مع السوق الأوروبية ، وموضوع إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوروبا وبعض دول آسيا ، ثم موضوع الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

ونرجو ألا يغيب الهدف الرئيسي عن أعيننا في معالجتنا لكل هذه الموضوعات وهو : التنمية الإقتصادية المتواصلة ، وخلق فرص العمالة بشكل مستمر وكاف ، الأمر الذي لا يُمكن تحقيقه إلاّ عن طريق تحويل الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تصديري ، وبمعنى أوضح ، ينبغي على المنظمات الصناعية والخدمية المصرية إجراء بحوث التسويق في إطار نظام الجودة الشاملة والمتواصلة ، بهدف التعرُّف على رغبات وأذواق وقدرات المستهلكين ، سواء في الداخل أو الخارج ، تحقيقاً لرضاء المستهلك الذي يُعتبر سيد السوق ، مع الأخذ في الإعتبار القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

آن الأوان أن نُركز على التفوق في مجال التكنولوجيا الدقيقة ، وتماسك المجتمع والقدرة العلمية والعمليات الفائقة في تحديد الأهداف ، والتفكير العلمي الإستراتيجي ، وروح إنكار الذات ، والولاء والإنتماء للوطن ، ووضع مصالح الوطن فوق كل إعتبار ، هذه المواصفات هي التحدي التي نتطلع إليها لتكون أدواتنا ، للقضاء على العديد من المشاكل التي نواجهها (ومنها القضاء على العجز التجاري) ، وتسجيل فائضاً في تجارتنا الخارجية مع دول العالم.

وأخيراً .. أرجو أن أوجه الأنظار إلى أننا تابعنا جميع المشكلات التي أثارتها منتديات دافوس ووجدنا أن ما أثارته هذه المؤتمرات وردت على لسان السيد الرئيس ، سواء في مؤتمراته الداخلية أو المؤتمرات التي أعلن فيها سيادته وجهة نظر سيادته في مسيرة الإصلاح في إطار التطور التدريجي والتي تسمح به إمكانيات الدولة وظروفها.

وبعد تحليل عميق لما دار من مناقشات في منتديات ولقاءات مؤتمر دافوس ، فإننا رأينا أن هناك تطابق في عديد من المشكلات التي تُعاني منها المجتمعات النامية.

ولذلك رأينا أن نُسهم بالمشاركة بالرأي إستجابة لدعوة سيادته رأينا أن نُشارك بالرأي في بعض الجوانب التي طرحها الرئيس كنوع من الإسهام في إطار قول الله سبحانه وتعالى (وأمرهم شورى بينهم).

وفيما يلي نعرض آرائنا وفقاً للأحداث الزمنية التي إقترنت بتقديم المشورة العلمية وكان آخرها منتدى دافوس – شرم الشيخ في مايو ٢٠٠٦ آملين في أن تستفيد مصر من ثمرات آثار المُشاركين وكذلك المحللين لما دار من بحوث وآراء.

المشاركة بالرأي فيما عرضته
مؤسسة الرئاسة
(في منتدى دافوس – شرم الشيخ ٢٠٠٦)

السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*)
وتحديث التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تبذل السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد الرئيس حسني مبارك ، جهودها ، متعاونة في ذلك مع كل من يبذل جهوداً في سبيل تطوير التعليم في مصر باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، **بما في ذلك تعاونها مع المنتدى الاقتصادي العالمي (ديفوس) الذي عُقد علي أرض مصر في مدينة شرم الشيخ .. مايو ٢٠٠٦** ، ومن أجل تحقيق أهدافها من أجل مزيداً من تحديث التعليم ، أسهمت سيادتها في جمع كل الأطراف لكي تتبادل الأطراف المعنية البحوث والآراء لكي يصلوا جميعاً إلي فهم واضح ومحدد ، وصولاً إلي نماذج محددة وموحدة لتطبيقها في التعليم ، وفي إنجاز شئون مصر ومعاملاتها الخارجية ، ولكي يلتزم بها الجميع ، وكان من بين الأطراف المعنية تمثيل الحكومة وقد مثلتها وزارة الاتصالات والتربية والتعليم والتعليم العالي ، بالإضافة إلي شركاء آخرين هم الشركات العالمية والمحلية وعدد من الجهات المانحة مثل اليونسكو التي تقوم بدور علي جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بتحسين وجودة التعليم ، وكذلك هيئة المعونة الأمريكية.. **والجدير بالذكر أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك تهتم فيما يتعلق بهذا الموضوع ، أن تمتد الجهود إلي أربعة محاور وهي : التعليم قبل الجامعي ، والجامعي ، والتعليم المستمر ، وتنمية الصناعة المحلية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.**

ولعل من بين تحقيق أهداف هذه الجهود ، العمل علي تركيز تفعيل إستخدام تكنولوجيا المعلومات في مراحل التعليم المختلفة بما ينعكس في

(*) تم نشر المقالة رقم (١٢٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

النهاية علي تطوير وتحسين التعليم الذي يُخَرّج قيادات فاهمة وقادرة .. وأرجو أن أوضح أن الجهود التي تبذلها السيدة الفاضلة سوزان مبارك التعليمية في مصر وعلي وجه الخصوص ما أعلنته عند إطلاق النسخة المصرية لمبادرة التعليم الدولية علي هامش فعاليات منتدى دافوس العالمي الذي عقد علي أرض شرم الشيخ خلال شهر مايو عام ٢٠٠٦ ، **هذه المبادرة تعتبر حلقة ضمن حلقات مبادرات عالمية أطلقها المنتدى الاقتصادي الدولي بدافوس** ، ومنها مبادرته التي أطلقها في عام ٢٠٠٣ لتحسين التعليم ، **وتم تطبيقها في كل من الأردن وفلسطين والهند ، وعلي هذا الأساس فإن تطبيق هذه المبادرة الجديدة في مصر لا تتم بنفس النموذج الذي طبقته الدول الأخرى ، ولكن النموذج الذي سيطبق في مصر بإذن الله نموذج خاص جداً يتناسب مع ظروف مصر الخاصة** ، حيث أن التجربة تعتمد علي الشراكة بين الحكومة التي تضع السياسات والخطط والأهداف بالتعاون مع القطاع الخاص ، سواء علي الصعيد العالمي أو الصعيد المحلي ، والقطاع الخاص في مصر يساهم بخبراته في تنفيذ مثل هذه المبادرات ، آخذاً في الاعتبار أن القطاع الخاص في مصر يعتبر شريكاً أساسيا في عملية التطوير ، ويسهم في وضع التصور النهائي للمبادرة وذلك بعد مناقشة الخطة التنفيذية ووضع أسس المتابعة ... وعندما يتوصل المشاركون إلي اتفاق نهائي يقوم بتوقيعه وزراء الاتصالات والتعليم العالي والتربية والتعليم **وذلك بحضور سيدة مصر الأولي والدكتور احمد نظيف وباقي الأطراف الشركاء ، هذا بالإضافة إلي الجهات المانحة.**

ومن الجدير بالذكر أن وضع هذه المبادرة الهامة موضع التطبيق يتطلب إنشاء مراكز للتعليم الإلكتروني في الجامعات لتخريج كوادر قادرة علي المنافسة والتواصل مع العالم الخارجي ، **كما تتكامل هذه المبادة مع المشروعات الخاصة بمبادرة المدارس الذكية والإنترنت فائق السرعة لتنمية الإبداع والابتكار لدي الطلاب.**

ومما لاشك فيه أن مصر تسعي إلي تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية مع الأعمال الإلكترونية ، والتجارة الإلكترونية ، إلي غير

ذلك من المفاهيم التي تربط ما بين الأنشطة والاتصالات في العالم الرقمي .. وإذا كان من الصعوبة مقارنة مفهوم الإدارة الإلكترونية مع مجالات وأنشطة ، مثل المصارف الإلكترونية ، والتسويق الإلكتروني ، أو البريد الإلكتروني ، أو التوريد الإلكتروني .. إلخ .. **فإن من الضروري مقارنة ومقاربة المجالات والمصطلحات الأساسية التي أتسع إستخدامها في الآونة الأخيرة** وذلك دون التدقيق أو التمييز الواضح .

وفيما يتعلق بالاصطلاحات التي تتعلق بالأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية ، فإن شركة IBM استخدمت مصطلح الأعمال الإلكترونية لأول مرة في سنة ١٩٩٧ وذلك في إطار سعيها المكثف لتمييز أنشطة الأعمال الالكترونية عن أنشطة التجارة الالكترونية ، فقد عرَّفتْ هذه الشركة الأعمال الإلكترونية بأنها مدخل متكامل ومرن لتوزيع قيمة الأعمال المميزة من خلال ربط النظم بالعمليات التي تنفذ من خلالها أنشطة الأعمال الجوهرية بطريقة مبسطة ومرنه وباستخدام تكنولوجيا الانترنت ... أي لتُنفذ من خلالها أنشطة الأعمال الجوهرية ، بهذا المعني تصبح الأعمال الإلكترونية نتاج علاقة الارتباط بين موارد نظم المعلومات التقليدية وقدرات الوصول السريع إلي شبكة الإنترنت والويب ، بما في ذلك القدرة علي ربط نظم الأعمال الجوهرية مباشرة مع الأطراف المستفيدة من الزبائن الموردين العاملين وغيرهم ، إن الأعمال الإلكترونية هي استخدام تقنيات العمل الإنترنت والشبكات لتطوير أنشطة الأعمال الحالية أو لخلق أنشطة أعمال افتراضية جديدة.

أما فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية e-commerce فهي استخدام وسائل إليكترونية (إتصالات إليكترونية) لتمكين عمليات التبادل بما في ذلك بيع وشراء المنتجات والخدمات التي تتطلب وسائل نقل بصورة مختلفة من مكان إلي آخر ضمن هذا السياق (التجارة الإلكترونية) حيث أنها هي مجرد بُعد أو وجه رئيسي من

أوجه الأعمال الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني e- Mailing التسويق الإلكتروني e-Marketing ، المصارف الإلكترونية e-Banking ، الهندسة الإلكترونية e- Engineering.

أما فيما يخص الإدارة الإلكترونية ، يري بعض خبراء المعلوماتية أن الإدارة الإليكترونية هي باختصار الأعمال الإلكترونية أو أن الإدارة الإلكترونية لا تعني شيئاً أخر غير إدارة وتوجيه تنفيذ الأعمال الإلكترونية ، وهذا الرأي الوجيه يحمل الكثير من عناصر التوصيف الدقيق لحدود ومجالات عمل الإدارة الإليكترونية ، ولكن من ناحية أخري يضع الإدارة الإليكترونية في قالب الأعمال،ويفصلها بصورة غير مباشرة عن مجال الحكومة الإليكترونية ، ولهذا السبب جاء مصطلح الحكومة الإلكترونيe-Government للدلالة علي عمل الإدارة الإلكترونية في المؤسسات أو المنظمات العامة ، وبغض النظر عن طبيعة ونوع النشاط أو الخدمة العامة المقدمة سواء كانت سياسية ، اقتصادية ، أو ثقافية أو اجتماعية ، وعليه نري **أن مفهوم الأعمال الإليكترونية تعني إدارة الأعمال إليكترونيا علي مستوي المشروعات أو المنظمات الخاصة ، في حين تعني الحكومة الإلكترونية الإدارة الحكومية (العامة) والإلكترونية ، أي الوظائف العامة والخدمات الحكومية التي يجري تنفيذها بالوسائل الإلكترونية إلي الجمهور العام بهدف تقديم الخدمة الحكومية والمنفعة العامة.**

وهكذا نري أن الإدارة الإلكترونية باعتبارها منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة ، فهي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة علي " الإدارة الإليكترونية للأعمال " والحكومة الإليكترونية للدلالة علي " الإدارة الإليكترونية العامة أو الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين ، أو الموجهة للأعمال ، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة ".

وتتكون الإدارة الإليكترونية من ثلاثة عناصر أساسية هي عتاد الحاسوب Hardware ، والبرمجيات Software ، وشبكة الإتصالات Communication Network **والعنصر الأساسي فيما يتعلق بتحقيق الهدف من خلال هذه العناصر الثلاث هو العنصر البشري من صناع المعرفة والخبراء .**

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه تنجلي أهمية الإدارة الإليكترونية في قدرتها علي مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات ، وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميته بالثورة المعلوماتية المستمرة ، أو ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدائمة ، وبالإضافة إلي ذلك تمثل الإدارة الإليكترونية نوعاً من الإستجابة القوية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين ، وكل متغيراته وحركة اتجاهاته .

وعلي سبيل المثال ، أرجو أن تقرأوا معي العنوان الآتي الذي ورد **في جريدة الأهرام الغراء في ١٨ مايو ٢٠٠٤ تحت عنوان :**

> أسرع كمبيوتر في العالم
>
> **واشنطن – وكالات الأنباء :**
>
> **في إطار السعي الأمريكي لإنتاج أسرع جهاز كمبيوتر في العالم ، منحت وزارة الطاقة عقداً قيمته ٢٥ مليون دولار لقسم علوم الكمبيوتر التابع لمعامل " أوك ريدج " بولاية " تينسي " الأمريكية لتصميم كمبيوتر يستطيع إجراء ٥٠ ألف مليار عملية حسابية في الثانية الواحدة ، ليتفوق بذلك على اسرع كمبيوتر موجود حالياً ، وهو من إنتاج شركة " إن . آي . سي " اليابانية.**

وكذلك العنوان الآتي الذي ورد في جريدة الأهرام الغراء في ١٢/٦/٢٠٠٤ تحت عنوان :

" قلم إلكتروني للكمبيوتر "!!..

طوكيو – وكالات الأنباء :

طوَّر العلماء اليابانيون قلماً إلكترونياً يُمكنه نقل الملفات أو المعلومات من شاشة جهاز الكمبيوتر إلى شاشة جهاز آخر بمجرد تمريره على المادة المراد نقلها ، والتأشير بالقلم الإلكتروني على شاشة الجهاز المراد نقل المادة إليه.

وقال العلماء إن هذه التكنولوجيا يستطيع من خلالها مستخدم القلم الإنتقاء الدقيق للمادة المراد نقلها ، ووضعها مباشرة على الشاشة الأخرى ، دون حاجة لنقلها عن طريق الأقراص المرنة "الديسكات" أو إستخدام البريد الإلكتروني.

مؤتمر دافوس(*)
وسياحة المؤتمرات وآثارها

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوجه نظر جميع من يهتمون بالشئون السياحية إلي مؤتمرات دافوس بشرم الشيخ والأعداد الكبيرة التي شاركت فيه ، وأثر هذه الأعداد علي الحركة السياحية ، آخذين في الاعتبار أن مصر قد حباها الله بما يقرب من ثُلث آثار العالم ، وشواطئها تمتد إلي ثلاثة آلاف كيلو متر ، واعتدال المناخ .. إلخ .. هذا بالإضافة إلي ما يقوله الرئيس حسني مبارك عن طبيعة الشعب المصري ، حيث يقول سيادته .. " إن الشعب المصري يميل بفطرته إلي كرم الضيافة والتعامل مع الشعوب الأخرى بمودة حقيقية واختلاطه الحميم مع كافة الحضارات المختلفة .. ويقول أيضا : ولا أستطيع تخيل ازدهار السياحة إلا في ظل السلام والاستقرار والتسامح .. إن الخصائص التي يتميز بها شعبنا تشكل في حد ذاتها أهم عناصر الجذب السياحي وتجعل مصر مقصداً سياحيا متميزا يشعر فيه السائح بالود والأمان والطمأنينة ، وجميع المواطنين سوف يستفيدون ويثرون بالحوار والمناقشات والأبحاث التي قدمها مؤتمر دافوس ... والحقيقة أن المؤتمر جاء في وقت هام يتطلع فيه جميع العالم إلي آمال كبيرة جداً وصولاً إلي سد الفجوة الكبيرة والمتزايدة في عجز ميزان المدفوعات ، ووفقا للنظريات الاقتصادية التي تنادي بأن الدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بامتياز نسبي في عناصر الإنتاج ، سواء كان رأس مال أو عمل أو أرض أو مواد خام ، فاليوم مصر علي وجه الخصوص تتمتع بامتياز نسبي كبير جدا في مقومات السياحة كصناعة ، ومصر تحوي حوالي ثُلث آثار العالم ، شواطئ ممتدة حوالي ثلاثة آلاف كيلو متر ، اعتدال المناخ ، جمال البحر الأحمر والشعب المرجانية كلها مقومات تعمل علي تعظيم عائد السياحة في مصر ، وفي تصوري أنها احدي الصناعات القليلة التي من الممكن فعلا أن نُحدث فيها طفرة هائلة ، خصوصاً إذا أضفنا إلي ما سبق السياحة الدينية .

(*) تم نشر المقالة رقم (١١٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) ٢٠٠٦/٧/٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار هنا في مصر ، إلي أن سياحة المؤتمرات تعتبر من بين المجالات المستحدثة في السياحة ، وهي أحد العناصر الرئيسية في حركة السياسة العالمية في الوقت الحاضر ، حيث تتشابك العلاقات بين دول العالم ، والتيسيرات التي أتاحتها ثورة الاتصالات والمواصلات هذا بالإضافة إلي النمو المطرد في المنظمات الدولية المتخصصة وأجهزتها المنتشرة في كثير من بقاع العالم ، ولذلك فإنه من الملاحظ ازدياد التعاون الدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية ، هذا بالإضافة إلي وجود نوع مستحدث من السياحة أطلق عليه سياحــة السـيارات ، ويري بعض المتخصصين في السياحة أن سياحة السيارات احتلت موقعها هاما في الوقت الحاضر نظراً للتقدم التكنولوجي الهائل الذي انعكست آثاره علي صناعة السيارات ووسائل الإيواء المتحركة ، هذا بالإضافة إلي شبكات الطرق الممتازة التي أقامتها كثيراً من الدول ، وكان هذا من بين الأسباب التي جذبت محبي السيارات لهذه الدول.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن خبراء السياحة يؤكدون علي أن دور السياحة الداخلية يقوم بدور هام جداً في دعم السياحة الدولية ، ويعرف البعض السياحة الداخلية بأنها رحلات يبعد فيها الفرد عن بيته ليله أو ليلتين ، أو غير ذلك من المفاهيم التي تتوقف علي طريق التكوين السكاني ، حيث تؤدي انتعاش السياحة الداخلية إلي خلق مناطق سياحية جديدة ، فقد أوضحت التجارب السابقة أن حركة السائحين المواطنين غالبا ما تبدأ بإنشاء منطقة جذب سياحية في أحد المواقع ، وعلي هذا لأساس تبدأ الرحلات إلي هذا الموقع ، ثم تتوالي بعد ذلك نمو هذا الموقع ، فتنشأ في هذا الموقع أماكن خاصة للإقامة ، وأماكن للبيع والشراء ، ومطاعم للسائحين ، ويتم تمهيد الطرق ، وتوصيل المياه ، وصناعات التذكارات السياحية .. إلخ .. إلي غير ذلك من الوسائل التي تُلبي احتياجات الإنسان والتي يطلقون عليها مرحلة النمو الأولي ، أو مرحلة النمو الأفقي ، وفي هذه المرحلة يمكن أن يتم التسويق السياحي الخارجي وفقا للأساليب العلمية السياحية التي استقرت في هذا الشأن والتي ينبغي دراستها جيداً.

ومما لاشك فيه أن السياحة الداخلية تساعد علي النمو الاقتصادي والاجتماعي ، كما تساعد علي مد مساحة العمران إلي المناطق التاريخية والأثرية السياحة ، وتنشيط الاستثمارات ، وبالتالي التدريب العلمي المتخصص الذي يؤدي دوراً هاماً في توفير الكوادر الفنية المدربة علي الخدمات السياحية

بحيث يمكن أن يستفيد من هذه الكوادر فيما بعد أولئك الذين يقيمون منشآت سياحية عند التوسع فـي مناطق السياحة الداخلية ، وحينئذ تصبح المواقع التي يُقيمونها مناطق جذب في زيارات السياحة الدولية.

ولعلنا نتعلم من تجارب الأمم في مجال السياحة ، وكيف أصبحت دول العالم علي اختلاف مفاهيمها الاقتصادية والسياسية ، تدرك تماما أهمية السياحة ، وتعرف قدرها وآثارها الإيجابية علي الدخل القومي وميزان المدفوعات والعمالة ومحاربة البطالة ، هذه الحقائق تدفع الشعب ببذل الجهود الصادقة من أجل تنمية الحركة السياحية ، وزيادة الإيراد في كافة المجالات الخدمية للعملية السياحية .

وإذا كانت الدول المتقدمة تهتم بتنمية السياحة إليها ، حيث تُحسن إعداد الخطط السياحية وتهتم بترشيد سياسات التسويق السياحي ، وتعمل جاهدة علي تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض نموها المستمر ، إذا كانت الدول المتقدمة تحرص علي ذلك ، أفلا تكون الدول النامية من باب أولي أكثر حاجة إلي تنمية الحركة السياحية ؟... فما بالكم بمصر التي حباها الله العديد من مقومات السياحة الطبيعية !!... إن السياحة تُسهم في زيادة دخل الدولة من العملات الأجنبية ، وتُنشط الدورة الاقتصادية ، وتوفر فرص العمل ، وتدفعنا من أجل تحقيق الرزق أن نحرص علي نظافة مصر ، ونُجيد لغة الخطاب مع الناس ، خاصة وأن ديننا القويم يأمرنا جميعا بأن نقول للناس حُسنا.

ونرجو أن يكون واضحاً أن زيادة حجم الحركة السياحية تتوقف علي المجهودات التي تبذلها الدولة فيما يتعلق بمشاركتها في تهيئة التخطيط الإعماري ، بحيث يُزيد من اجتذاب أكبر عدد ممكن من السائحين علي اختلاف دولهم وجنسياتهم ، ويري علماء السياحة أن من بين أبرز هذه الإمكانيات إبراز ما لدي أي دولة من إمكانيات سياحية بأسلوب إعلامي جذاب ومشوق ، فمثلاً إذا كانت هناك دولة يغلب علي أبنائها طابع حب زيارة الآثار المصرية ، فحينئذ ينبغي تخطيط حملة إعلامية لأبناء هذه الدول لجذب مزيد من ابنائها إلي زيارة مصر ، وهكذا ينمو عدد الزائرين السياحيين الذين يشعرون بأن الدولة ستُيسّر الخدمات السياحية والفندقية بطريقة مريحة لهم ... ولا يخفي أن أهم دعامة ترتكز عليها السياحة هي إقامة البيئة التي تتناسب مع

احتياجات السائحين ، وان يكون في الاعتبار دائما أن تحقيق ذلك له مردود اقتصادي يٌسهم في تحسين مركز ميزان المدفوعات نتيجة لما يجلبه السائحين من عملات صعبة بطريقة سريعة ومرنة ومستمرة.

ولعلنا هنا نوجه النظر إلي الأهمية الكبرى للتخطيط السياحي ، فقد أصبح هذا لازما في الدول الحديثة علي اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية فسير العمل الإداري والإنتاجي دون تخطيط أمر لا يمكن أن يتحمله شعب من الشعوب في عصر أصبح التنافس فيه ضرورة لا يخفف منها قوة مراكز الدول المالية وطاقاتها الإنتاجية .

ومن المعروف أن السياحة من الأنشطة التي تتداخل في عدة قطاعات داخل الدولة، ولها تأثيراتها المباشرة في التنمية الاقتصادية ، ومن هذه الحقيقة فإنها أحوج ما تكون للأسلوب العلمي في التخطيط حتى لا تتطور الأمور تطوراً تلقائيا .

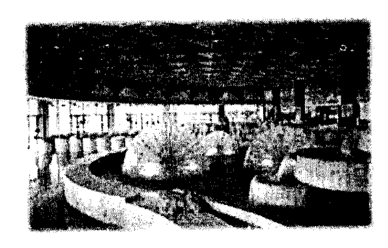
وإذا أردنا النجاح في مضمار السياحة ، فينبغي أن تكون الخطة السياحية خطة شاملة ، بمعني أنها جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا يتطلب أن يُطبق عليه نفس الأسس التي تستند إليها قطاعات الدولة الأخرى ، كالصناعة ... والزراعة ... والبترول ...إلخ ... ومن هنا ينبغي أن تتضمن الخطة السياحية الشاملة التيسيرات السياحية ، وتبني أساليب للتنشيط السياحي ، وتطبيق عناصر الخلطة التسويقية Marketing Mix والتي تتمثل في العناصر التسويقية العلمية في مجال الإنتاج والترويج والتسعير والتغطية المكانية .

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نعرض بعض الصور التي ترتبط بهذا الموضوع.

سياحة المؤتمرات



تمثل سياحة المؤتمرات والمعارض نمطاً سياحياً هاماً حيث يتيح موقع مصر الجغرافى ومكانتها السياسية فرصة كبيرة لإستضافة عشرات المؤتمرات الدولية سنوياً فى المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والطبية والمهنية خاصة فى مدينة شرم الشيخ والإسكندرية إضافة إلى مدينة القاهرة، ويعتبر مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات والمعارض الواجهة الحضارية الرئيسية لهذا النمط السياحى لما يتوافر به من امكانيات فنية وتكنولوجية، ونظراً للكم الهائل من المعارض والمؤتمرات التى تقام فى مركز القاهرة الدولى فقد تم اضافة مساحة ١٢ الف متر مربع لمواكبة الطلب على خدمات المعارض والمؤتمرات .



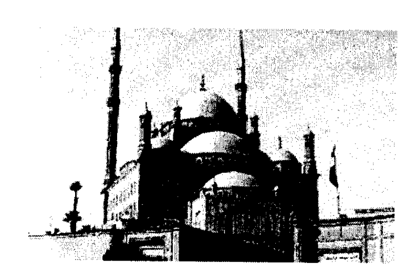
وتعد المهرجانات من أهم وسائل الجذب السياحى والاعلامى لما تعود به من عائد اقتصادى كبير على الدول المنظمة لهذه المهرجانات . وتنفرد مصر بإقامة العديد من المعارض والمهرجانات التى تحظى بإقبال جماهيرى من

أهمها: معرض القاهرة الدولى للكتاب، اوبرا عايدة، مهرجان القاهرة الدولى للإغنية الشعبية، مهرجان القاهرة السينمائى الدولى، مهرجان السياحة والتسوق، المهرجان الدولى للأفلام التسجيلية، مهرجان الإسماعيلية للفنون الشعبية، المهرجان الدولى للمسرح التجريبى، مهرجان الإسكندرية السينمائى الدولى، مهرجان عيد وفاء النيل، مهرجان يوم السياحة العالمى، مهرجان تعامد الشمس لمعبد ابو سمبل، الاحتفال السنوى لإكتشاف مقبرة توت عنخ أمون بالإقصر، سوق القاهرة الدولى.

وتعتبر مصر واحدة من أبرز نقاط الجذب السياحي بين دول العالم نظرا لما تتمتع به من كنوز سياحية متعددة الوجوه، ولم تبخل الطبيعة على مصر بعطائها فقد وهبها الله سبحانه وتعالى تميزا في طبيعتها يستهوي الأبصار والقلوب، ولا يكتفي الجمال والسحر بمجرد النيل وعاء أبديا يستقر فيه وإنما امتد جمال مصر ليزين ساحليها على البحرين الابيض والأحمر وليغوص عميقا في صعيدها وينتشر في صحرائها وليصنع ذلك كله العنوان الاشهر.. مصر عبقرية المكان، وفى التاريخ هي الأشهر.. فرعونيا، يونانيا، رومانيا، قبطياً، عربيا، اسلاميا، وفي العطاء الانساني، هي معمل ومخزن للمنتج الثقافي العربي والانساني، في الفكر والادب والسياسة، والفن، والصحافة والعمارة، لقد تفردت مصر بكثرة المناطق الجاذبة للسياحة ويترافق مع هذه المقومات الهائلة للمنتج السياحي المصري بنية اساسية متطورة وحديثة من المرافق والمنشآت ومختلف مستلزمات الخدمات السياحة الراقية من مجموعة كبيرة من افخم الفنادق العالمية الى شبكة مواصلات جوية وبرية وبحرية ونهرية متميزة والى مرافق اتصالات ومراكز ارشادات سياحية تجعل من زيارة السائح الى مصر مهما كان هدفه ومقصده زيارة مفعمة بالمتعة والاثارة والفائدة.

إن صناعة السياحة قد شهدت نموا غير مسبوق، قفز بالسياحة الوافدة إلي مصر من نحو ثلاثة ملايين سائح عام١٩٩٥ إلى ما يزيد على ٥,٥ مليون سائح عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٦,١ ملبون سائح عام ٢٠٠٣ ثم إلى ثمانية ملايين سائح عام ٢٠٠٤، بزيادة بلغت نسبتها أكثر من٢٥% سنويا في المتوسط خلال هذه الفترة وهو ما يشير إلي صحة ما يؤكده الخبراء من أن معدلات الزيادة السياحية في مصر تتفوق علي متوسط معدلات الزيادة العالمية التي تتراوح

بين٣% و٤%، في حين انها في مصر أضعاف هذه الارقام مما جعل تقارير منظمة السياحة العالمية تؤكد أن مصر تقود التنمية فى حركة السياحة في الشرق الأوسط كله.



فقد ازدادت الطاقة الفندقية من ١٨,٩ ألف غرفة عام ١٩٨٢ إلى قرابة ٥٨ ألفا عام ١٩٩٣ ثم وصلت إلى ١١٧ ألفاً فى نهاية يونيو ٢٠٠١ ثم إلي ما يقرب من١٥٠ ألف غرفة نهاية عام ٢٠٠٤، في طفرة بلغت نحو الثمانية أضعاف.

ويذكر أن ايطاليا هي الدولة الأولي في تصدير السائحين إلي مصر وهي الدولة الوحيدة التي حققت أكثر من مليون سائح إلي مصر عام ٢٠٠٤ (مليون و١٠ آلاف سائح). في حين كانت المانيا في المركز الثاني. وفي المركز الثالث جاءت انجلترا . وجاءت روسيا في المركز الرابع. وفرنسا في المركز الخامس.

أما بالنسبة للسياحة العربية فقد تضمن رقم الـــ٤,٢ مليون سائح لمصر في النصف الأول من عام ٢٠٠٥ نحو ٧٢١ ألف سائح عربي بزيادة ١٠,٤% عن نفس الفترة من العام الماضي حيث كان الرقم ٦٥٣ ألف سائح. وتحتل ليبيا المركز الأول عربياً. وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني.

وقد وضعت الحكومة خطة متكاملة لتطوير منظومة قطاع السياحة علي نحو يحقق زيادة عدد السائحين بما يقترب من مليون سائح سنويا خلال السنوات العشر القادمة. تستهدف الخطة زيادة الطاقة الفندقية بنحو١٥٠٠٠

غرفة سنويا كي تصل إلي ٣٠٠ ألف غرفة بنهاية السنوات العشر، وزيادة عدد السائحين من ٨ ملايين سائح العام الماضي إلي ١٨ مليون سائح في نهاية هذه الفترة بما يعني إتاحة مليوني فرصة عمل جديدة . ويتوخى العمل في مجال التنمية السياحية استمرار تطوير المقاصد السياحية القائمة التي اكتسبت شهرة عالمية مثل شرم الشيخ والغردقة والأقصر، وتدعيم المقاصد السياحية الناشئة مثل مرسي علم وطابا، واستحداث مقاصد جديدة في ساحل البحر الأبيض المتوسط وخصوصا في العلمين ورأس الحكمة بمرسي مطروح. أما في منطقة البحر المتوسط، فإن المستهدف الوصول بأعداد الغرف إلي عشرة آلاف غرفة فندقية علي مدي السنوات الخمس المقبلة وإقامة أكثر من مارينا لتنشيط سياحة اليخوت ذات الأهمية الكبيرة.

وأرجو أن أضيف إلى ما سبق أهمية السياحة الثقافية التي ترتبط بتاريخ مصـــر وتطورهـــا ، حيـــث أن أهراماتها تعتبر من عجائب الدنيا السبع التي مازالت باقية حتى الآن.

السياحة الثقافية



تعد السياحة الثقافية والأثرية من أهم وأقدم انواع السياحة فى مصر إذ أن مصر بها العديد من الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والمتاحف ، وقد نشأت السياحة الثقافية منذ اكتشاف الآثار المصرية القديمة وفك رموز الحروف الهيروغليفية وحتى الآن لا تنقطع بعثات الآثار والرحالة السائحين ومؤلفى الكتب السياحية عن مصر وقد صدرت مئات الكتب بلغات مختلفة وكانت وسيلة لجذب السياح من كل انحاء العالم لمشاهدة مصر واثارها وحضاراتها القديمة من خلال متاحفها القومية والفنية والأثرية .

الرئيس حسني مبارك يدعو العالم إلى جهود إنسانية(*) حق الفقراء في مال الأغنياء

حاول الرئيس حسني مبارك في كلمته أمام الجلسة الإفتتاحية لإجتماعات المنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس) أن يوجِّه الجميع نحو مفهوم إنساني ينبغي أن يسود بين البشر جميعاً أياً كانت أوطانهم ، صغيرة أو كبيرة ، فقيرة أو غنية ، فالجميع ينبغي أن يعيش على هذا الكون الذي خلقه الله سبحانه وتعالى لنا ، وسخَّر إمكانياته لمن يزداد علماً ويسعى في الأرض إبتغاء وجه الله ، يعمل ويبحث ويستفيد من خيرات الله سبحانه وتعالى على قدر ما تُمكِّنه معارفه العلمية وقدراته المادية ، إلاَّ أن ذلك لا يمنع من أن يُعطي الغني الفقير حقه مما أعطاه الله ، ولعل هذا هو ما تُنادي به الأديان جميعاً .. إلاَّ أننا نعيش الآن في ظل نظام عالمي جديد ينبغي أن يتفهمه الناس جميعاً.

ولعل منتدى دافوس قد أتاح لنا هنا الفرصة في مصر ، لإننا جميعاً نعيش في ظل المعايير والمقاييس التي فُرضت علينا فرضاً ، ولذلك نرجو أن نخرج من هذا المنتدى الهام بحيث نحظى هنا في مصر بقدر من الفهم والتقييم لما يدور حولنا في العالم ، وأن نكون على قدر أعلى من الفهم لظروف منطقتنا التي نعيش فيها وهي منطقة الشرق الأوسط ، ونكون على دراية بأوضاعها وطموحاتها وما تواجهه من تحديات وصعوبات وما تزخر به من إمكانيات وفرص ، خاصة وأن العالم يجتاز خطواته بفكر متجدد ومعطيات مُغايرة ، وإنطلاقة غير مسبوقة في العلوم والمعارف وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

ومن هنا رأينا أن نوضِّحْ بعض الأوضاع التي يلزم فهمها ونتعامل من خلالها ، كالنظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي نعيش فيه الآن ،

(*) تم نشر المقالة رقم (١١٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والآليات المستخدمة لتطبيق هذا النظام ، ولعلنا جميعاً نعرف أن النظام العالمي الجديد قد تكون له محاسنه ، إنما أيضاً له العديد من التطبيقات السيئة ، فهذا النظام ينحاز للأغنياء وللأقوياء !!.. فمن بين المساوئ مثلاً أن أغنياء النظام العالمي الجديد قد شنوا على الآخرين ما أطلق عليه علماء الإقتصاد " حروب الإغراق " !!.. وهذه لا يقدر على مقاومتها إلاّ ذوي الإمكانيات الهائلة ، ويُقصد بالإغراق الإعتماد فقط على التعريفة الجمركية كأداة للحماية.. والجدير بالذكر أن الدول الأعضاء وأغلبها من الدول النامية أبدت آراءها بما يدحض إمكانيات وضع هذا الإقتراح موضع التطبيق ، وذكرت أن مثل هذا الإدعاء سيترتب عليه العديد من الأساليب التي تُسفر عن نتائج عكسية فيما يتعلق بالدول النامية .. وذكروا ما قررته مجموعات الدول لتيسير التجارة الدولية ، حيث أن متوسط التخفيضات الجمركية التي تقررت بإجماع الدول وصلت إلى ٣٥% ، بينما بلغ في المنتجات الزراعية ٢٥% .. وكان المقصود من وراء ذلك الاعتماد فقط على التعريفة الجمركية كأداة للحماية .. وليس الاعتماد على حصص الكمية !!.. حيث أن حصص الكمية تفتقر إلى الشفافية ، كما هو الحال فيما يتعلق بحصص الإستيراد.. وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلى أن الدول العظمى لها قدرتها على التلاعب ببنود الإتفاقيات التي تتضمنها إتفاقيات الجات !!.. وعلى سبيل المثال يقولون أن مبدأ الشفافية يتضمن عدة إستثناءات ، منها أن هناك إستثناءات تُمنح للدول التي تواجه عجزاً في ميزان المدفوعات ، وكذلك الإستثناء المطروح بشأن السماح باستخدام حصص الإستيراد في السلع الزراعية !!.. أو في بعض الحالات الأخرى كتلك التي تنطوي على زيادة طارئة في عرض سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي بالخطر !!.. وعلى وجه الخصوص الصناعات الوليدة !!.. وفي هذه الحالة يَنصُون على قدرة هذه الدول على محاربة الإغراق من خلال فرض الحماية باستخدام التعريفات الجمركية !!.. ويتناسون أن إتفاقية الجات تنص على إلزام الأطراف المتعاقدة بعدم تصدير منتجاتها بأسعار تقل عن السعر الطبيعي أي الحقيقي لهذه المنتجات في بلادهم !!.. وتستطرد المادة لتقول لا ينبغي أن يحدث ذلك لأنه يترتب على ذلك إيقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين .. في الدول المتعاقدة المستوردة .. أو التهديد بوقوع مثل هذا الضرر !!.. وحينئذ فإنه يحق للطرف المتعاقد " فرض رسوم

تعويضية Countervailing Duty " ويتوهمون بذلك أن الدول النامية قادرة على إلغاء أثر الإغراق أو مقاومته !!..؟..

ولمزيد من الإيضاح نرجو الإحاطة بأن إتفاقية الجات تقضي بأن الإغراق يقع عندما تُباع المنتجات في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلية !!..؟.. وأوضحت بحوث التسويق بعض أساليب تلاعب الدول الغنية في إختراق أسواق الدول النامية ، وذلك عندما يكون سعر تصدير المنتج أقل من تكاليف إنتاجه !!؟.. وكذلك إحتارت الدول النامية من أجل إضافة جزء للإتفاقية العامة لصالح تجارة الدول النامية ، والذي يسمح بمبدأ فتح الأسواق ومنح معاملة تفضيلية للدول النامية بهدف مساعدة هذه الدول على التنمية الاقتصادية وزيادة معدّل نموها من خلال التجارة الدولية !!..

وهنا أرجو أن أوضّح أنني إشتركت في العديد من المؤتمرات التي ناقشت العوائق التجارية الأخرى أمام تجارة الدول النامية ، بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية ذاتها .. إلخ.. وقد تمخضت عن هذه المناقشات بعض التطورات غير المسبوقة فيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية حيث تَمَّ خفض التعريفات والتنازلات الجمركية إلى ٣٣% مما كان له أكبر الأثر في زيادة التدفقات السلعية على المستوى الدولي ، وأشارت بعض التقديرات إلى أن الخفض الجمركي وصل إلى ما يُعادل ٣٠% في بدء المحاولات التي أجرتها الدول النامية نتيجة للإضرابات التي صاحبت ما وقع على الدول النامية والفئات المحدودة الدخل من أضرار نتيجة لتطبيق إتفاقية الجات !!..

وهناك من علماء الإقتصاد المنصفين للمذاهب الإنسانية التي تقضي بتحقيق العدالة فيما يتعلق بعدالة توزيع الثروة بما يُعطي حق الحياة للبشر بصفة عامة ، وحق الفقراء في مال الأغنياء بصفة خاصة في كل مكان وزمان !!.. وهؤلاء العلماء يرون تحرير التجارة من القيود غير الجمركية ، والتخلص من رواسب فكر المذهب التجاري الذي أسهم في السياسات الحمائية وفرض القيود غير الواردة في التعريفات الجمركية ، وكان نتيجة **كشف علماء الاقتصاد الذين يؤمنون بحق أي إنسان في أن يعيش بعيداً عن**

الاستغلال والإنتهازية .. مزيداً من خفض بعض هذه القيود ، فضلاً عن معالجتهم لجانب من المشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي ، وتقوية النظام القانوني لاتفاقية الجات ، كإتفاقية الدعم ، وإتفاقية القيود الفنية على التجارة ، وهي المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها الدول لأغراض أمنية أو صحية ، أو بيئية ، وتُلزم الإتفاقية الدول الأعضاء بضمان ألا تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى وضع عراقيل غير ضرورية أمام تدفق تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها وعلى وجه الخصوص الدول النامية.

ولعل القارئ يعلم أن أشهر وأهم جولات الجات على الإطلاق هي جولة أوروجواي ، حيث أمتدت المفاوضات التي أسفرت عن عقدها ، شملت الفترة من ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٣ ، وكانت الدول المشاركة فيها أكبر عدد شهدته إتفاقية الجات حيث وصل عددها ١٢٥ دولة ، وبلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي ٧٥٥ مليار دولار ، ووصل الخفض في التعريفات الجمركية إلى ٤٠% ، وشملت هذه الجولة العديد من الجوانب الخاصة بمجالات تحرير التجارة الدولية التي فاقت جميع الجولات السابقة عليها ، حيث شملت موضوع التجارة في المنتجات والسلع الزراعية ، وتم إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحرير هذا القطاع تدريجياً حتى بداية عام ٢٠٠٥ ، وتمَّ أيضاً إدخال قطاع الخدمات لأول مرة فيما عُرف بإتفاقية تحرير الخدمات Gats ، والتي يُطلق عليها :

"الإتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات General Agreement of Trade in Services".

وقد أسفرت هذه الجهود عن الإطار العام " لمؤسسة المنظمة العالمية للتجارة " التي شملت كل مجالات التجارة الدولية سواء في السلع أو الخدمات أو الإستثمار أو الملكية الفكرية ، وأطلقوا على هذه المنظمة الدولية أنها أصبحت " الضلع الثالث المُكوّن لمثلث إدارة النظام الإقتصادي العالمي الجديد " إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الرئيس حسني مبارك ومنتدى دافوس العالمي(*)
الرئيس يدعو إلي منطقة خالية من الخوف والعدوان والدمار الشامل

مواصلة لجهود السيد الرئيس حسني مبارك من خلال مشاركته في مؤتمرات (دافوس) العالمي فإن سيادته دعا إلي إرساء حقوق الإنسان في مجالات متعددة في إطار أن مصر أصبحت جزءً من البناء العالمي ، ومن هنا أشار إلي المشكلات العالمية التي ينبغي أن يعمل النظام العالمي الجديد علي حلها ، ومن بينها إشارة سيادته إلي الاختلافات بين الحضارات والهويّات الثقافية ، وقال سيادته أنه يشير إلي هذه الخلافات من أجل تحقيق السلام العالمي في إطار الشرعية الدولية والعدالة ، وأن السلام بالنسبة لمصر هو خياراً أخلاقيا والتزاما مقدساً ، كما أشار سيادته في هذه المؤتمرات إلي أن كل دولة من الدول يعرف قادتها ومواطنيها واقعها أكثر من غيرهم ، وعلي وجه الخصوص الدول التي كان الاستعمار سبباً من أسباب تخلفها !!؟.. ومن هنا أشار إلي الجهود المصرية فيما يتعلق باندماج الاقتصاد المصري في الأسواق العالمية ، وأن هذا يتحقق من خلال التطور التدريجي وبمعدلات تتوافق مع درجة النمو ، وفي إطار التعاون الاقتصادي مع المنطقة والدول المجاورة ، وتحقيق هذا الهدف يحتم أن تتحرك عملية السلام في اتجاه السلام الشامل والدائم والعادل وأن الحرب لا تحل المشكلات ، وقد أسهمت السيدة الفاضلة سوزان مبارك بالإسهام بالمبادرات التي تحقق بيئة تعمل في إطار التعاون الصادق والسلام الدائم ، ومن بين هذه المبادرات إعلانها مبادرتها العالمية للتعليم ، وأكدت سيادتها أهمية هذه المبادرة حيث تبين من خلال تجارب الأمم أهمية التعليم في عملية التنمية الشاملة والتي ركزت فيها علي الجهود المصرية للتطوير والنهوض بقطاع التعليم.

(*) تم نشر المقالة رقم (١١٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ونرجو أن نوجه النظر إلي أن السيد الرئيس حسني مبارك دعا إلي استضافة مصر لمنتدى (دافوس) العالمي في دوراتها الرابعة (غير العادية) في مدينة شرم الشيخ ، وتم الإعلان عن استضافة مصر لها من قبل كلاوس شواب رئيس المنتدى خلال انعقاد الاجتماع السنوي للمنتدى لعام ٢٠٠٦ ، وذلك تقديراً لدور مصر في المنطقة ولما حققته من نجاح في برنامجها الاقتصادي وشهدت هذه الدورة حضوراً كبيراً نظرا لما تتمتع به مصر من مكانة سياسية واقتصادية وثقافية في المنطقة والعالم ، وبما وفرته من فرص لإنجاح المنتدى ، كما أن عقد المنتدى بمصر عزز من مكانتها الدولية المتزايدة وبما وفرته من فرص أوسع لرجال الأعمال المصريين والشركات المصرية للدخول في شراكات مع نظرائهم في العالم ، فضلاً عن دعم السياحة.

ويعتبر (دافوس) أحد المنتديات الدولية التي تُرشّدْ تيار العولمة حيث يجمع هذا اللقاء السنوي رؤساء دول ووزراء وأعضاء برلمانات وإعلاميين وأكاديميين بالإضافة إلي شركات دولية عابرة للقارات وممثلي المنظمات غير الحكومية لتكوين تصورات مشتركة معهم حول القضايا الدولية والإقليمية الأساسية المطروحة علي جدول الأعمال في كل عام ، وذلك علي مستوي المؤتمرات السنوية أو الجلسات الاستثنائية غير العادية وهي التي تم انعقادها في الأردن (ثلاث جلسات خلال أعوام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥) في منطقة البحر الميت بالتحديد ، وشكلت جلسات هذه المؤتمرات ظاهرة جديدة لانعقاد المنتدى خارج مقره الأصلي (سويسرا) ولمدة أربعة مرات ، (المرة الأولي في نيويورك اجتماع سنوي عادي) وذلك للتضامن معها عقب أحداث سبتمبر ، ثم ثلاث مرات في الأردن " استثنائية " والتي أعقبها الجلسة الرابعة التي عقدت في شرم الشيخ مايو ٢٠٠٦ .

وتعود فكرة إنشاء المنتدى الاقتصادي العالمي " دافوس " إلي عام ١٩٧٠ حين وجه " كلاوس شواب " وهو أستاذ جامعي سويسري متخصص في إدارة الأعمال - بدافع شخصي - الدعوة لمدير المؤسسات الأوربية لاجتماع غير رسمي في مدينة دافوس بسويسرا

في يناير ١٩٧١ وذلك كمحاولة لمواجهة المشروعات والشركات الأوربية لتحديات السوق العالمية ، واعتبرت هذه الدعوة بداية لتأسيس منتدى الإدارة الأوربي - كمؤسسة لا تهدف للربح - والذي تطور تنظيما حتى وصل إلي الشكل العالمي بعد أن تجاوز رسالته المحدودة ، وهو ما دفع مؤسسة كلاوس شواب في عام ١٩٨٧ إلي تغيير إسمه إلي المنتدي الاقتصادي العالمي World Economic Forum والذي أصبح منذ ذلك التاريخ يتمتع بصفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

ويتم تمويل المنتدى ذاتيا عن طريق التبرعات ورسوم العضوية (تساهم حوالي ١٠٠٠ مؤسسة عالمية بتبرعاتها في التمويل) وتكلفة المنتدى حوالي عشرين مليون دولار يتم جمعها من التبرعات بالإضافة إلي قيام الشركات والبنوك بدفع ما بين ١٢ إلي ١٥ ألف دولار كرسوم عضوية في مقابل حصولها علي خدمات ومعلومات ، حيث يمثل المنتدى بالنسبة لها قاعدة معلومات وبيانات.

وهناك عدة شرائح لنظام العضوية بالمنتدى يأتي في مقدمتها عضوية ألف شخص من كبريات الشركات العالمية والتي يتم إختيارها وفقاً لمعايير صارمة ، ويلي ذلك شرائح أخري تتمثل في إضافة حوالي خمسين شخصاً آخرين من كبار التنفيذيين لشركات ناجحة ، وأيضا حوالي مائتي عضو من شاغلي المناصب الهامة بقطاعات الأعمال والسياسة والإعلام والعلوم والآداب ، بالإضافة إلي مائتي محرر ومعلق بارز يلتقون علي هامش المنتدى وحوالي مائتين وخمسين صحفياً لنقل وتغطية أحداث المنتدى ، ويدار المنتدى بواسطة المجلس المؤسسي Foundation Board برئاسة كلاوس شواب حيث يقع عليه مسئولية الدعوة والتوجيه في إطار توجيهات وأهداف المنتدى ومجلس الإدارة Managing Board وهو المسئول عن إدارة وتنفيذ أعمال وموارد المنتدى اليومية ، كما أنه يُعتبر همزة الوصل بين

المنتدى ومكوناته وبين التجمعات العالمية ، بالإضافة إلي عدة مراكز كمراكز الصناعات العالمية ، ومركز الأجندة العالمية ، ومركز الاستراتيجيات الإقليمية .

وهناك مجموعة مجالس ومجموعات تنبثق عن المنتدى ، وتتكون من القيادات العليا في القطاعات المختلفة ، بالإضافة إلي قيادات المنظمات العالمية والحكومات (مثل المجلس الأكاديمي- مجلس منظمات العمل- مجلس منظمات العمل غير الحكومية - مجلس الاتحادات - مجموعة رجال الدين والخبراء).

ويمثل الشركاء والأعضاء أهمية كبيرة لأعمال المنتدى ، وذلك نتيجة لما يؤدونه من مهام وأيضا لمشاركتهم في الاجتماعات الدولية والقمم الإقليمية (هناك اجتماع سنوي للمنتدى ، وقمم إقليمية مثل القمة الاقتصادية والأوربية التي عُقدت في سالزبورج - النمسا عام ٢٠٠١ ، القمة الاقتصادية الهندية عام ٢٠٠١ والقمة الصينية عام ٢٠٠١ والقمة الاقتصادية الأوروأسيوية عام ٢٠٠٢ في كازاخستان والتي يشارك فيها شركاء إستراتيجيون بالإضافة إلي شركاء القمة نفسها.

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد علي أن المؤتمر الأخير الذي عُقد بشرم الشيخ قد تمّ بُناءاً علي اتفاقية التفاهم المشترك التي تم توقيعها في الخامس من أكتوبر ٢٠٠٥ ، حيث أكد أندريه شنيدر رئيس عمليات المنتدى ، أنه تمَّ اختيار مصر في ضوء اعتراف المنتدى بدور مصر الهام لإحراز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك ما التزمت به من برامج إصلاح جادة اقتصادية وسياسية واجتماعية .

الرئيس حسني مبارك يهدي تجربة تعمير سيناء للعالم(*) بمناسبة إختيار عام ٢٠٠٦ عاماً للبيئة

بمناسبة اليوم العالمي لشئون البيئة مصر تهدي تجربتها تحت شعار " الصحاري والتصحر " وذلك بمناسبة دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لجعل عام ٢٠٠٦ هو عام الصحراء ، ومما لاشك فيه أن السيد الرئيس حسني مبارك في إقامته للمشروع العملاق لتنمية سيناء قد أهدى العالم تجربة رائدة في تعمير الصحراء والقضاء على التصحر ، حيث أن تجارب مصر التي ألحقت بعواصم المحافظات في صعيد مصر – على حداثتها – لقيت نجاحاً ملموساً يشجع على أن نُسرع الخطى – في تنفيذ المشروع القومي لتنمية شبه جزيرة سيناء ، الذي يهدف إلى دمج سيناء في الكيان الإقتصادي والإجتماعي لبقية الأقاليم المصرية ، من خلال برنامج طموح ، يُركّز على زيادة العمران البشري والإرتقاء بمستوى الحياة في شبه الجزيرة التي تُشكّل جزءاً عزيزاً من وجدان كل مصري .. ويتضّح من خطابات السيد الرئيس أن سيادته قد أعطى هذا المشروع القومي ما يستحقه من إهتمام ، كما أكد الأهمية الإستراتيجية لهذا المشروع الكبير ، وطالب المهتمين والمتخصصين وأهل العلم ببذل أقصى ما لديهم من طاقة الفكر والعمل معاً من أجل تعمير سيناء ، حيث أن المشروع القومي لتنمية سيناء يعتبر من أهم وأكبر مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي أقدمت عليها مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، سواء من الناحية الإستراتيجية أو الإقتصادية أو الإجتماعية وخُصص لإستثماراته نحو ٧٥ مليار جنيه ، ويستمر العمل في تنفيذه حتى سنة ٢٠١٧ ، ومن أهم الأهداف الإستراتيجية لهذا المشروع تعمير سيناء وخلق مجتمعات حضارية جديدة تجذب عدداً ضخماً من سكان الدلتا والوادي والمُقدّر أن يصل تعداده إلى نحو ٣ ملايين مواطن ، ويوفر ما يقرب من مليون فرصة عمل.

كما يهدف هذا المشروع إلى تحقيق الربط الفعلي بين سيناء وبقية أجزاء الوطن من ناحية ، وبين مصر ودول المشرق العربي من ناحية أخرى ،

(*) تم نشر المقالة رقم (١١٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ومن المؤكد أن حُسن تنفيذ هذا المشروع القومي ، سيحقق العديد من الآمال المرجوة بشرياً وإقتصادياً وسياحياً وإجتماعياً ، كما يلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع السكان على خريطة مصر ، ويتسم المشروع بقدر كبير من الشمول ، إذ يُغطي أغلب القطاعات سواء كانت القطاعات الإنتاجية زراعية وصناعية أو قطاع الخدمات الإجتماعية وكذلك البنية الأساسية ، ويتكامل هذا المشروع إلى حد كبير مع الخطة القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية طويلة المدى ويعتبر إحدى مكوناتها الأساسية ، ويجب أن يكون هذا المشروع نموذجاً لتطوير الزراعة المصرية إعتماداً على العلم وتطبيقاته العلمية والعملية ، ويستهدف تحقيق معدلات عالية في الكم والجودة تُمكّن الإنتاج المصري من الصمود وسد إحتياجات السوق المحلية والمنافسة في التصدير.

ومن المعروف أن سيناء تُمثّل العُمق الإستراتيجي لمصر شرقاً ، كما أنها الرباط التاريخي بين مصر وأشقائها من دول المشرق العربي ، ولكي تكون سيناء عمقاً إستراتيجياً حقيقياً ، لابد من تنميتها وتطوير الحياة بها وزيادة عدد سكانها.. ويعتمد تحقيق هذه التنمية على توافر عدة عناصر أساسية من أهمها المياه ، وقد تبين عند تقييم الموارد المائية المحلية في سيناء أن حجم المياه لا يكفي إلا لتنمية محدودة في مواقع وجود هذه المياه (أمطار – سيول – سد مياه جوفية) ، ولذلك كان لابد من توفير المزيد من المياه لكي تتحقق التنمية المطلوبة.

ومن الجدير بالذكر أن للمشروع فوائد إجتماعية عديدة يظهر تأثيرها على المدى القريب والمدى البعيد ، كما أن بعدها الإستراتيجي سيكون ذا أثر بالغ في مستقبل المنطقة كلها ، ويعتبر هذا المشروع الذي يتم على أسس علمية وتكنولوجية متقدمة إنجازاً كبيراً لمصر في عهد الرئيس محمد حسني مبارك ، وحيث أنه يغطي حوالي ٦٧٥ ألف فدان ويتكلف عشرات المليارات من الجنيهات ، فإنه ينبغي أن يحقق أهدافه كاملة وبكفاءة تامة. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف لابد من تنسيق وتضافر جهود جميع الأجهزة والهيئات المعنية في سبيل إتمام هذا الصرح الكبير ليكون نموذجاً للإرادة المصرية وتحدياً لجميع المشاكل والصعوبات.

وتهدف الدولة من إستصلاح الأراضي إلى تحقيق غايات عدة متكاملة ومترابطة ، ومن بين هذه الغايات زيادة الإنتاج الزراعي بصفة عامة والإنتاج الغذائي بصفة خاصة ، وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية مع إنشاء مزارع كبيرة متخصصة في إنتاج معين من أجل توفير أكبر كمية من التصنيع والتصدير ، وتوفير فرص واسعة ومتزايدة للعمل ، لذلك ينبغي أن يُنظر للمشروع على أنه

وحدة واحدة لا تتجزأ بعد تخصيص نسبة ٢٠% منه لتوزيعها على الفئات التي حددتها المحافظات الثلاث التي تقع في زمامها ، ووضع المزيد من الضوابط منعاً للمضاربة ، مع إستخدام نظام التسجيل العيني بدلاً من التسجيل الشخصي لهذه الأراضي ، أما الباقي وقدره٨٠% من المساحة فيُقترح إدارتها على أساس مشروعات زراعية صناعية كبرى تتراوح مساحتها بين (٥٠ – ١٠٠ ألف فدان لكل مشروع) تقوم بها شركات إستثمارية كبرى في مجالات مختلفة ، ومن أمثلة ذلك مشروعات سياحية خاصة لهواة الحياة البرية أو البحرية وللمهتمين بالأبحاث الخاصة بالحياة البرية سواء كانت طيوراً أو حيوانات أو أسماكاً أو نباتات. وتوجد بسيناء محمية الزرانيق شرقي بحيرة البرداويل ، وهي منطقة هجرة الطيور القادمة من جنوب أوربا وآسيا في موسم الهجرة ، وهي تضم أنواعاً نادرة. أما محمية رأس محمد فتقع أقصى جنوبي سيناء ، وهي محمية بحرية ذات شهرة عالمية تتميز بكائناتها البحرية من أسماك وشعاب مرجانية وغيرها ، ويُعدها المهتمون بالغوص أجمل البقاع في تكويناتها وكائناتها. وتوجد بمنطقة سانت كاترين محمية أخرى تتميز بحيواناتها البرية ، وهذه المحميات الثلاث تُشكّل في الواقع مسلسلاً متكاملاً للحياة البرية بسيناء ومراكز جذب هامة للعلماء والباحثين وراغبي السياحة العلمية ، هذا بالإضافة إلى أن مناطق سانت كاترين والجبال المحيطة بها تعتبر مكاناً مناسباً لرياضات تسلق الجبال ولهواة الحياة الطبيعية ، كما أن الصحاري الممتدة بوسط وشمال سيناء تُمثّل عوامل جذب لهواة سياحة الصحاري.

وفي إطار وضع خطة شاملة ومتكاملة لتنمية سيناء سياحياً على المدى البعيد ، فإنه ينبغي أن لا تقام مشروعات متفرقة تؤدي إلى تمزيق سيناء سياحياً !!.. وتصادر أي توسعات يمكن أن تتم في المستقبل ، ووضع خريطة لسيناء توضح ما في باطن سيناء من آثار وذلك باستخدام التقنية الحديثة حتى لا يتم البناء والتعمير فوق أرض غنية بالآثار ، وذلك لتلافي الأخطاء التي حدثت في الوادي ، وإنشاء قاعات مؤتمرات في إحدى مناطق الجذب السياحي كما حدث في شرم الشيخ ويمكن بعد الدراسة تكرار ذلك في سانت كاترين أو دهب أو العريش إذا أوضحت الدراسات الحاجة إلى ذلك ، والمحافظة على المناطق الأثرية في سيناء أثناء تنفيذ مشروعات السلام أو غيرها من المشروعات ، وتوفير رقابة فعَّالة في مناطق الشعب المرجانية والمحميات الطبيعية لحمايتها من العبث.

ومما لاشك فيه ، إن التنمية الشاملة لسيناء والتغيرات المستقبلية سوف يكون لها أثر كبير على التغيير في أنشطة التجارة الداخلية ، وأهم هذه التغيرات تنتج عن أن التنمية الشاملة لمنطقة سيناء سوف تؤدي إلى تغير في البنيان الإجتماعي وتلبية للزيادة في إحتياجات المواطنين ، وكذلك تغيير أنماط الإستهلاك وتطورها تبعاً للتطور الحضاري ، وأنه مع إرتفاع الدخول ، سوف ترتفع معدلات الإستهلاك ، والعمل طبقاً لمبادئ السوق وآلياته وحرية عرض السلع ، وينبغي العمل على تطوير وتطور الجهاز المصرفي والتوسع في عمليات الإئتمان .. كل هذا سوف يؤدي إلى التغيير في الطلب والتغيير في قدرة قطاع التجارة الداخلية على مواجهة الطلب ، ولاشك أن توفير بيئة أساسية للعمليات التسويقية من الطرق ووسائل النقل والإتصالات ، وإقامة صوامع سعة ١٠٠٠ طن في كل من العريش والطور ، فإن توفير هذه الخدمات سوف تعمل على تهيئة المناخ الملائم لإنجاح عمليات التجارة الداخلية ، ويجب أن يتواكب مع عملية التنمية كما أوضحنا وجود جهاز مصرفي قوي يقوم بدور رئيسي في عملية التنمية الشاملة سواء من خلال منح القروض أو من خلال المساهمة في رؤوس أموال المشروعات أو من خلال القيام بدور المستشار المالي وإعداد دراسات الجدوى.

ويرى الخبراء أن سيناء تتمتع بمميزات ، عديدة ، منها موقعها الجغرافي الذي يمكن أن يجعل منها منطقة للتجارة والصناعة الحرة ، وأن تكون بها كثافة سكانية تقوم على إستثمار مواردها ، وعلى تأكيد الأمن القومي ، كما أن شواطئها الدافئة ، ومناخها المعتدل ، وثرواتها ، يجعل منها منطقة مثلى للتنمية السياحية ولتنمية الثروة والصناعات السمكية.. أما ما تحويه أرضها من ثروة معدنية ، ومصادر للطاقة الحرارية ، فيؤكد على ضرورة إنشاء شبكة للطرق والكباري ومعابر لقناة السويس ، مع ضرورة تكامل كل ذلك مع التخطيط العمراني.

أما ما تزخر به سيناء من مصادر للطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية ، والرياح .. إلخ ، فإن ذلك يحتم وضع الخطط والبرامج لإستخدامها والإستفادة منها ، ومن ثم يصبح جلياً أن تنمية البشر لسيناء يعد أمراً حيوياً ، ليصبحوا قادرين على إستيعاب التقنية الحديثة في هذه المجالات لإحداث التنمية في سيناء .. ومن أجل تحقيق هذا الهدف أقامت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية الملتقى التعاوني العلمي للتنمية البشرية في الطور بجنوب سيناء.

التحليل العلمي لمؤتمرات دافوس(*) ومستقبل البشرية وشعوبها

أرجو أن أوجه نظر القراء إلي عمق بعض المعاني التي أوردها السيد الرئيس حسني مبارك عند افتتاحه اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس علي أرض شرم الشيخ بمصر ، حيث قال سيادته بالحرف الواحد " إن العالم يجتاز خطواته الأولي في الألفية الجديدة بفكر متجدد ومعطيات متغيرة ، وانطلاقة غير مسبوقة في العلوم والمعارف ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .. إن مسئوليتنا في هذا المنعطف من تاريخ البشرية تُحتم أن نُرسي معا أسساً واضحة للتعامل مع هذا العالم المتغيرّ ، نرسي معا تحدياته وصعوباته ومخاطره .. نرُسي معاً تلك الفجوة الأخذة في الاتساع فيما يتعلق بالاختلال القائم في النظام الدولي الراهن علي المستويين السياسي والاقتصادي ، وتصاعد مخاطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل . وقد يكون من الأهمية بمكان أن نُلقي بعض الأضواء علي الأفكار المتباينة التي دارت في مؤتمرات دافوس السابقة ، وذلك في إطار ما تتميز به هذه المؤتمرات من حضور العديد من علماء العالم ، وأيضا أغنياء العالم من أصحاب الثروات وأصحاب المشروعات ، ومن هنا تتعدد الآراء والأفكار.

ويسعدنا أن نعرض فيما يلي بعض آرائهم التي توضح أن عالمنا المعاصر يخضع لتطورات مهمة متصلة ببعضها البعض ، منها إضطراد النمو الاقتصادي القائم علي العلم والتقنية الحديثة ، وظهور اقتصاد سوق عالمي مشترك ، وقد عززت هذه التطورات أحدها الآخر وقادت إلي استبدال دورة الإمبراطوريات بنظام ميزان القوي الأوربي ، وفيما بعد بتتابع الهيمنة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، أي منذ قيام الثورة الصناعية حيث سعت القوتان المهيمنتان في النظام الدولي وقتئذ : بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية علي التوالي .. سعتا إلي تنظيم العلاقات السياسية الإقليمية ،

*) تم نشر المقالة رقم (١١٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٦ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وبشكل خاص الاقتصادية ، في نطاق مصالحهما الأمنية والاقتصادية ، وسبب تعاقب إحداهما الأخرى في هذه الهيمنة يعود جزئيا إلي فرض أرادتهما علي الدول الأقل قوة ، وهذا الذي حدث يّعطينا دروساً للمستقبل .

وقد تبين من استقراء التاريخ أن التحكم بالنظام الدولي ينطوي علي مشكلة اقتصادية جوهرية ، فرغم أن السيطرة علي النظام الدولي تُوفـّر للدولة المسيطرة منافــع اقتصادية ، إلا أن هذه الهيمنة تنطوي علي تكاليف في القوي البشرية والموارد المالية للحفاظ علي الموقع المُهّيْمنْ ، ومثل هذه التكاليف ليست استثمارات إنتاجية ، إذ تُشكل نزيفا لاقتصاد الدولة المهيمنة ، حيث أن الهيمنة تتطلب دائما وجود فائض اقتصادي مستمر ، والسجل التاريخي يشير إلي أنه حالما يتم التوصل إلي توازن بين تكاليف ومنافع التوسع للقوة المهيمنة ، فإن هناك اتجاها لزيادة تكاليف المحافظة علي الوضع الراهن بسرعة أكبر من زيادة القدرة علي تمويل ذلك الوضع ، ومن ثم تُصبح عملية الحفاظ علي الوضع القائم لاستمرار الهيمنة أكثر صعوبة ، ويدخل النظام الدولي حالة عدم توازن بسبب الانفصام ، الحاصل بين تكاليف الدفاع عن التوزيع القائم للأرض ، ومجالات النفوذ ، وقواعد النظام والاقتصاد الدولي من ناحية ، والعوائد الضرورية لتمويل هذه الترتيبات من ناحية أخري، ويؤدي عدم التوازن ذلك إلي الانهيار الاقتصادي والسياسي النهائي للقوة المهيمنة "!!؟.. يُشبه ذلك الوضع ما أل إليه الموقع المهيمن للاتحاد السوفيتي السابق !!.. وهذا يتطابق مع ما تتعرض له الآن الولايات المتحدة الأمريكية !!.. وإزاء تداعي عناصر القدرة لقطب رئيسي ، بدأ النظام الدولي الموصوف بالقطبية الثنائية يتحول منذ عام ١٩٨٥ ، **إلي نمط جديد تُمثّل بحقيقة انكفاء الاتحاد السوفيتي علي نفسه ، وتداعي معسكره ، وبالمقابل برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد نظراً لما توفر لها من قدرات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية زادتها غطرسة وغروراً، فضلاً عن ضخامة أهدافها ومصالحها كقوة متفردة في العالم** ، واتساع قنوات أحلامها إلي أفعال تُعّبّر عن قوانين المصلحة والتفوق والرغبة في فرض نوع من السلام الأمريكي PAXA AMERICAN !!..؟..

وهناك عوامل أخري أغرت الولايات المتحدة الأمريكية إلي السير في طريق تطبيق آمالها ... وهي الثورة العلمية والتكنولوجية التي تستند إلي المعرفة ، ولها تطبيقاتها المختلفة في مجالات الاتصالات والفضاء والحاسب الآلي والتقنيات الحياتية.. إلخ .. ويقود هذه الثورة الآن كل من الولايات المتحدة واليابان ، تليهما في ذلك دول أوربا الغربية وبعض الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا ، ولاشك أن هذه الثورة تركت وستترك آثاراً بالغة علي العلاقات والتوازنات الدولية ، فهي سوف تعيد تعريف عناصر قوة الدولة ، وتفتح مجالات جديدة للتعاون والتنافس بين الدول الصناعية الكبرى ، وقد تلقي بتاثيراتها السلبية علي بلدان العالم الثالث ، وقد ارتبط بهذه الثورة الصناعية تنامي ظاهرة عالمية الاتصال ، ولا شك أن هذا التطور سوف يكون له تأثيره البالغ علي شعوب هذا العالم في المستقبل خاصة ، في ظل سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة علي أنظمة الأعلام والاتصالات الدولية .. والاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى .. وتعتبر هذه التكتلات من التطورات الهامة في النظام الدولي لما يمكن أن تتركه من تأثيرات علي مستقبل الاقتصاد العالمي من ناحية وعلي العلاقات والتفاعلات فيما بين الدول الرأسمالية من ناحية ثانية ، وعلي العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب من ناحية ثالثة ، ومن أبرز هذه التكتلات مشروع أوربا الموحدة ، ومنظمة شمال أمريكيا للتجارة الحرة والتجمع الاقتصادي الباسفيكي .

ونتيجة لذلك فقد أصبحت المصالح المتعارضة تمثل مصدراً محوريا للصراع في المرحلة الانتقالية الراهنة التي يمر بها النظام الدولي ، وواقع الأمر أن هذه الوضعية تعتبر نتاجا موضوعيا للعديد من التناقضات الناجمة عن نظام رأسمالية الدولة المعمول به في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث أدت هذه التناقضات إلي تفاقم الركود الاقتصادي داخل الدول الرأسمالية بشكل عام ، **ونشأت هذه الأزمة بفعل انقلاب موازين القوي الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الكبرى ولغير صالح الولايات المتحدة التي تحملت مسئولية إدارة الصراع حول السيطرة العالمية ، الأمر الذي أدي إلي تحملها العبء الأكبر الاقتصادي لهذه الإدارة ، مما ترتب عليه انخفاض قدرتها علي الاستثمار في مختلف التجديد**

التكنولوجي وتمكين حلفائها وخاصة اليابان وألمانيا من التفوق الاقتصادي والتركيز علي القيادة التكنولوجية في القطاع المدني .

وبالتالي فقد استمرت الولايات المتحدة في المحافظة علي مكانتها القيادية غير المنازعة للغرب في الجانب العسكري ، إلاّ إن موقعها الاقتصادي بدأ يتعرض لمنافسة حادة في ظل عدد من مؤشرات التراجع الاقتصادي **مثل العجز المزمن في الميزان التجاري وتُحُول موازين الاستثمار المباشر لغير صالحها ، وتدهور القوة النسبية للدولار إزاء العملات الأخرى ، الين ، المارك** .. وأدي انقلاب موازين القوي الاقتصادية لغير صالح الولايات المتحدة ، في الوقت الذي ما زالت تتمتع فيه أمريكا بمكانة الريادة في مجال تطوير التكنولوجيا العسكرية والأجيال الأكثر تطوراً من نظم الأسلحة إلي نشأ ما يعرف " **بعدم انسجام المكانة STATUS INCONSISTENCY** " أي عدم توازن مكانة الولايات المتحدة في المجالات المختلفة للقوة ، بينما تنعكس الصورة تماما مع الدول الأخرى مثل اليابان وألمانيا ، ويعتبر عدم انسجام المكانة بشكل عام مصدراً قديما للصراع والعنف المسلح فيما بين الدول وخلال الفترة الراهنة تتمثل الآثار التطبيقية لحالة عدم انسجام المكانة في كونها أعطت لنفسها الحق في إسناد عملية الإرهاب إلي بعض الدول التي لها مصالح مستقبلية فيها !!.. إلي دول معينة ، ومن الطبيعي أن تتولد لدي الولايات المتحدة الأمريكية دوافع قوية لتحويل المزايا العسكرية التي تتمتع بها إلي مزايا سياسية واقتصادية ، وعندما تفشل في ذلك في إطار التكوين المؤسسي للمنظومة الدولية فإنه يتكون لديها دوافع قوية للعنف العسكري الأمر الذي يدفع بدوره نحو توليد استجابات دولية مختلفة تسعي إما لاستيعاب هذا العنف من خلال التأقلم السلبي والإذعان للابتزاز من ناحية ، أو الاصطدام العنيف ونمو النزعة العسكرية لدي الدول التي تتعرض للابتزاز من ناحية أخري .. ويقول العلماء ، ومن هنا أعطت الدول الرائدة ذات القوة الحق في إسناد عملية الإرهاب لبعض الدول التي تتطلع لغزوها طمعا في ثرواتها !!.. والله أعلم ...

منتدى دافوس بشرم الشيخ(*)
وآمال الرئيس مبارك نحو إسعاد البشرية

لعل من بين ما يُسعد أي إنسان ينتمي إلي الفكر الإصلاحي أن يستمع إلي السيد الرئيس حسني مبارك في لقاءاته القومية أو الدولية التي تستهدف الإصلاح والنهوض بالنسيج الاجتماعي علي الصعيد المحلي والقومي والإقليمي والدولي ، وما تتضمنه هذه اللقاءات من مناهج إصلاحية تستهدف صالح البشرية بغض النظر عن اللون أو الجنس أوالعقيدة أو المذاهب السياسية ، فسيادته يهتم بالإنسان كإنسان في كل زمان ومكان !.. كما أن سيادته يؤمن بدور العلماء وأهل الفكر في إصلاح الأوضاع ، ومازلت أذكر ذلك التوجيه الذي أعلنه السيد الرئيس حسني مبارك إلي الشعب المصري ، وطالبهم فيه بحُسن استثمار جهود العلماء ، وهم من بين الصفوة المخلصة لوطنها ، وتحظى بثقة الرئيس ، وقال سيادته أنه يرحب دائما بالاستماع إلي مشاركتهم بالرأي بالأسلوب الذي يرونه مناسبا فيما يتعلق بجهود التنمية .. بل أكثر من هذا .. طالب سيادته المستويات المسئولة بضرورة مساندة العلماء وأهل الذكر في إزاحة أنواع البيروقراطية التي تقف عقبة أمام استثمار جهودهم وعطائهم لأبناء وطنهم ، ولعل هذا الأسلوب الذي نادي به الرئيس يعتبر أحد أساليب حفز العلماء وأهل الذكر والرأي في مشاركة الدولة فيما يتعلق بمعارك التحدي لتحقيق الصحوة الكبرى التي ينادي بها الرئيس حسني مبارك ، ويقول سيادته بالحرف الواحد مطالباً قيادات الدولة التنفيذية " وأن تحميهم من معوقات وحصارات أعرفها من موقعي تمام المعرفة ".. ولعل قول الرئيس يُغني عن كل تعليق !!..

إن الرئيس يطالب بإفساح حرية الجهود للمتخصصين الذين يراقبون ربهم ويعملون بضمير نقي شفاف من أجل مصر .. مستهدفين الارتفاع بمستوي الأداء الذي يمكن من خلاله تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة .. بما في ذلك القضاء علي البيروقراطية .. وكُنتُ وما زلت من بين من حاربوا

---

*) تم نشر المقالة رقم (١١٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر "..

البيروقراطية .. وقلتُ في هذا الموضوع إحذروا البيروقراطية .. إنها تلك الآلة الحرباء والعجوز الشمطاء التي تفرح بما تتغذى عليه من آفات الفساد وصالح البشر !! .. إن أضرار البيروقراطية تقع علي عاتق المجتمع ، سواء أكانت هذه الإضرار مادية أو معنوية !!..

ولعلها مناسبة طيبة أن يُعقد منتدى دافوس بشرم الشيخ .. هذا المؤتمر الهام علي أرض مصر ، ويستهدف التنمية ويأخذ في اعتباره الأجيال المقبلة ، وعلماء التخطيط التنموي الإستراتيجي يرون أنه ينبغي القضاء علي البيروقراطية بمفهومها السائد ، مع توافر إمكانية إيجاد المرونة في التخطيط الإستراتيجي المستقبلي ، ويضربون مثلا علي ذلك بموقف ربان السفينة ، فإن عليه أن يقوم دائماً بمراقبة خط السير باستمرار ، وعليه تعديل خططه بشكل يؤمّن بلوغ الهدف المنشود ، خاصة وأن الحقيقة الأساسية الأخرى المتعلقة بالتغيير في التخطيط ، هي أن التخطيط الفعال يتطلب المراقبة المستمرة للأحداث والاتجاهات ، والقيام بتعديل الخطط بقصد الحفاظ علي خط السير نحو الهدف المنشود .

ويعتقد بعض العلماء والخبراء ، أن المخُطّط القدير لا يتمسك بخطة واحدة يرسمها لنفسه ويصر علي تطبيقها مهما كانت الظروف ؟.. وأنّ الخطط إذا ما ارتكزت علي تفكير سليم وأهداف واضحة ، فقد تستجد بعض الظروف التي تتطلب التعديل ، وينبغي أخذ ذلك في الحسبان .

إن إحدى الصعوبات الكامنة في اختيار أسس التخطيط هي الأحداث التي لا يمكن توقعها ، وهذه الأحداث يُشار إليها أحياناً بأنها " حوادث ذات تأثيرات اقتصادية " تؤثر بشكل هام علي تنفيذ الخطط ، وقد يستطيع المسئولون التنبؤ ببعضها في الأمد القصير ، ولكن التنبؤ بهذه الحوادث في الأمد الطويل قد يكون ضرباً من المستحيلات ، وهذا يفرض علي المسئولين تأمين المرونة في تخطيطهم ، وتجهيز خطط بديلة تحل محل الخطط الأصلية إذا لزم الأمر ، ولهذا ينبغي اتخاذ الاحتياطات الكافيـــة عند إعدادهم " الخطط " .

ومما لاشك فيه أنه مع أحداث عصرنا المتسارعة ، توجد أحداث غير متوقعة عند التخطيط الإستراتيجي التنموي .. كالحروب مثلا .. أو الأحداث

السياسية ، والاكتشافات الجديدة ، والتغييرات في الأسواق ، والابتكارات التكنولوجية .. وبالإضافة إلي ذلك هناك الفيضانات والزلازل وقلة الأمطار والبراكين !.. والعوامل البيئية الشبيهة بذلك التي يستحيل التنبؤ بها .. ولذلك يري العلماء حُسن تجهيز خطط بديلة تحل محل الخطط الأصلية ، واتخاذ الاحتياطات الكافية عند إعدادهم إستراتيجية الخطط التنموية ، حيث أن النسبة المئوية الغالبة المخصصة للمهارة مازالت نسبة لها أهميتها ووزنها في هذا العالم الديناميكي المتنافس .

وفي إطار توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك فيما يتعلق بحُسن استثمار جهود المواطنين والعلماء في عملية الإصلاح التنموي بما يتضمنه ذلك من إصلاح النظام التعليمي وتطوير الجهاز الإداري المتخلف ، ومشاركة المرأة ، والنهوض بالنسيج الاجتماعي للشعب وغير ذلك من المجالات التي تستهدف إقامة عولمة ذات وجه إنساني .. يحقق الاستقرار والتنمية وحياة أفضل للشعوب ، بعيداً عن دعاوى التعصب وصدام الحضارات ، وأن يتحقق التكامل معا بعقول مفتوحة من أجل عالم أكثر سلاماً واستقراراً وعدلاً .. وعلي وجه الخصوص نتفهم ونؤمن بما قاله السيد الرئيس حسني مبارك في افتتاح منتدى دافوس .. إن هذا المنتدى الهام يؤكد العلاقة الترابطية بين السلام والازدهار ، والعلاقة المماثلة بين السلام وأمن الشرق الأوسط.. والأمن أورومتوسطى .. والأمن الأوروأطلنطى .. وانعكاسات الوضع في هذه المنطقة من العالم علي السلم والأمن الدوليين ، وعلي استقرار ونمو الاقتصاد العالمي برمته .. آخذين في الاعتبار أن سلام وإزدهار الشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من سلام وإزدهار العالم أجمع .. ويحمل السلام والازدهار للجميع.

وقد أوضح الرئيس حسني مبارك أن منطقة الشرق الأوسط برغم ما تموج به هذه المنطقة من أحداث ، فإنها تحمل في طياتها إمكانيات هائلة ستفتح الطريق بإذن الله لأجيالها الجديدة ولطموحاتها وما تواجهه من تحديات وصعوبات .. إن عبقرية المكان الذي تقع فيه مصر ستكون مصدر إلهام بإذن الله لهذا المؤتمر الهام نحو مزيد من التفاهم والتعاون لصالح جميع الشعوب والأوطان.

دافوس فى شرم الشيخ.



منتدى دافوس بشرم الشيخ وآمال الرئيس حسني مبارك نحو إسعاد البشرية

المشاركة بالرأي فيما عرضته مؤسسة الرئاسة

من آراء وأفكار وبرامج لمسيرة الإصلاح

مظاهر الحضارة والسلوك الرفيع(*)
في ضوء رحلة عمل الرئيس والسيدة الفاضلة حرمه

قد يكون من بين المظاهر العديدة والبارزة التي صاحبت رحلة الرئيس حسني مبارك ، والسيدة الفاضلة سوزان مبارك إلى إيطاليا وألمانيا والمغرب ذلك الجانب الحضاري الذي برز في هذه الرحلة ذات الأهداف السياسية والإقتصادية ، وحل المشكلات التي تحقق التهدئة وصولاً إلى السلام ، حيث أن هذا الجانب الحضاري كان له أكبر الأثر فيما يتعلق بإشادة المجتمعات العربية والغربية بالدور الرفيع المستوى الذي قام به السيد الرئيس ، والسيدة الفاضلة حرمه ، ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أننا ونحن نعيش عصر المتغيرات العالمية التي تشمل جميع جوانب الحياة ، يلوح وجه الثقافة متقدماً على ما عداه ، باعتباره مظهر الحضارة ومناط السلوك ، منبهاً إلى حاجتنا الماسة لمواكبة يقظة هذه التحولات ، من خلال السعي نحو تجديد ثقافي ينبئ عن حقيقة وجودنا ويعين على استيعاب تطورات عصرنا ، ويُسهم في الإرتقاء بالوعي العام إلى المستوى الذي يُدرك به أهمية الإنتفاع بالمفيد من إنجازات غيرنا ، إلى جانب الصالح من تقاليد تراثنا ، والإرتفاع بالسلوك العام إلى مدارج الرقي ، بحيث يتحاشى السلبيات العارضة ، سواء أفرزتها أوضاع محلية أو دفعت بها موجات وافدة.

ومصر اليوم في حاجة إلى ثقافة متجددة لا تستبقي راكد الأفكار العتيقة ولا تردد مشوشات الأفكار المستحدثة ، وإنما تتجلى فيها ذاتيتنا ، وتُنير السبيل إلى تحقيق آمالنا ، وتظهر قدرتها على

(*) تم نشر المقالة رقم (١١٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

إستشراف آفاق المستقبل ، بحيث تدعم ريادة مصر التي صنعها الموقع العبقري ، وعراقة التاريخ ، والثراء الحضاري ، والثروة البشرية المقتدرة ونصر أكتوبر العظيم.

وحينما يدور البحث حول ريادتنا في هذا المجال لا نتحدث عما حققه الأستاذ نجيب محفوظ في الأدب العالمي ، أو دكتور أحمد زويل في ثورته العلمية الجديدة التي تتحدث بها الأوساط العلمية المتقدمة في عالمنا المعاصر ، فإنما يتصل علماء مصر بالثقافة العربية في عمومها ، باعتبارها ثقافة أمة عريقة في عطائها الإنساني ، وثقافة مصرية فرعونية إحتوت الثقافة المسيحية والإسلامية واستطاعت أن يكون لها ذاتيتها وذلك بالرغم من الغزوات الرومانية والفرنسية والبريطانية .. إلخ..

وما الحديث عن ريادة مصر إلا فرع متصل بسبعة الآف سنة من الحضارة المصرية العريقة التي أدت إلى التطور الحضاري الذي يعيش فيها مجتمعنا الدولي المعاصر ، ومن هذا المعنى فإن نجيب محفوظ ، وأحمد زويل كقادة علميين والمرحوم أنور السادات كأحد أبرز قادة السلام في مجتمعنا الدولي المعاصر ، وأعطى للعالم أجمع فناً من فنون السلام القائم على حُسن قيادة القائد المنتصر الذي يضع المفهوم الإنساني فوق كل إعتبار ، كل هؤلاء وغيرهم إن هم إلا إضافات على هذا الأصل الأصيل ، مع إعتماد ثقافات الأمم الأخرى التي لا تلغي الثقافة المصرية ، وإنما تثريها وتجددها وتنميها.

ونحن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد من هذا المكان أن تاريخ الإسلام في صدوره الأول شهد مواقف علمية ، تجلى فيها تطبيق التعاون في المجتمع الإسلامي ، فكان من وراء ذلك خير ونصر ، فهذه مثلاً هي " الهجرة من مكة إلى المدينة " لقد اشترك فيها كهول مثل النبي وأبي بكر ، واشترك فيها شباب كعلي ، وعبد الله بن أبي بكر ، واشتركت فيها فتيات كأسماء وعائشة ابنتي أبي بكر ، وعاون

كل فرد بمجهود قام به ، فأبو بكر أعد العدة ووسيلة الإنتقال ، بعد أن رسم النبي الخطة وحدد لها الميقات ، وعلي ينام مكان النبي ليوهم المشركين الطاغين أن النبي مازال موجوداً في فراشه وزوجة أبي بكر تعد الطعام مع إبنتيها وأسماء تحمل الزاد والماء إلى المهاجرين العظماء .. إلخ.

وعقب الهجرة شرع المسلمون في بناء " مسجد الرسول " بالمدينة ، وقد تم في أقصر مدة ممكنة ، ولولا تعاون الأيدي المؤمنة في جمع المواد ، وتهيئة الوسائل ، وتشييد البناء ، لما تم بناء المسجد بهذه السرعة التي كانت إحدى ثمرات التعاون .. فالتعاون هو أساس أي مجتمع سليم .. وهو أفضل أسلوب لإعداد المواطنة السليمة والمسئولة.

وفي غزوة الأحزاب أراد المسلمون حفر " الخندق " حول المدينة من الجهة التي لا تحصنها جبال وكان الوقت ضيقاً وكانت الأحزاب تتقدم نحو المدينة ، ولكن التعاون جاء فحل المشكلة ، واشترك الجميع في العمل إبتداء من القائد الرائد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخر فرد عنده قدرة على العمل ، واستطاع المسلمون بتعاونهم الصادق أن ينتهوا من حفر الخندق الطويل قبل أن تبلغه أحزاب المشركين الباغين. وتؤكد لنا تجارب التاريخ أن التعاون يعلو على الأهواء والرغبات الشخصية ، وحسبنا أن نتذكر ما نعرفه جميعاً منذ مراحل دراساتنا المبكرة عن المثل الرائع عندما كان أبو عبيدة قائداً للجيش الإسلامي وخالد بن الوليد يعمل تحت قيادته ، فكان التعاون عميقاً بين القائد والتابع ، ثم شاءت الأقدار أن يعود أبو عبيدة إلى صفوف الجنود ويرتقي خالد إلى درجة القيادة ، فلا تتغير النفوس ، ولا تتبدل الهمم ، بل يظل التعاون قائماً ومرشداً ، ولو تكرر التبادل بين الرجلين العظيمين في مركزيهما لتكرر التعاون.

ونحن نرى من المواقف التطبيقية لروح التعاون ما كان قبيل غزوة بدر حينما إستشار الرسول المسلمين ليبدوا رأيهم في الحرب ، كان من قولهم ما يدل على هذه الروح السامية ، وهو : " والله لا نقول لك : إذهب أنت وربك فقاتلا ، ولكن إذهب أنت وربك فقاتلا ، وأنا معكما مقاتلون ".. وهذا التصميم على إشتراك الجميع في المعركة عنوان لروح التعاون الأصيل الكريم الساري في نفوس هؤلاء المؤمنين.

ولقد حدث أن إرتحل النبي مع صحابة له وفي أثناء ذلك أرادوا أن يهيئوا شاة لطعامهم فقال أحد الصحابة : على ذبح الشاة ، وقال الثاني : وعلي سلخها ، وقال الثالث : وعلي طبخها ، فسارع رسول الله ، وقال : وأنا علي جمع الحطب فقالوا له نحن نكفيك ذلك يا رسول الله ، فقال : ولكني لا أحب أن أتميز عليكم ، فإن الله لا يحب من عبده أن يتميز على أصحابه.

وفي غزوة بدر اضطرت الظروف المسلمين إلى أن يشترك كل ثلاثة منهم في ركوب دابة بالتناوب ، وكان للنبي شريكان في دابته ، فقالا له : نحن نمشي مكانك وأنت تركب مكاننا ، فأبى النبي ذلك وقال : ما أنتما بأقوى مني على المشي ، ولا أنا بأغنى منكما على الأجر ، وتعاون الجميع في الركوب ، كل منهم يركب نصيبه من الطريق ، ويترك لصاحبيه نصيبيهما.

ولعل هذه المعاني السابقة ، تدفعنا إلى أن يملك مجلس الوزراء في عهده الجديد زمام المبادرة إلى تدعيم رسالة التعاون تعليماً وتخطيطاً وتنظيماً وتطبيقاً وتوعية وتثقيفاً دون مساس باستقلالية الحركة ، وذلك إستجابة لاستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يقودها الرئيس محمد حسني مبارك ، وما يترتب على ذلك من تطوير الدراسات الاجتماعية والإقتصادية لتساير إحتياجات المجتمع المصري والعربي المتغير والمتطور ، والله يوفقكم ويوفقنا إلى ما فيه خير وصلاح أمتنا.

السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*)
ومشاركة المرأة في العمل السياسي

أوضحنا في المقال السابق جانباً من الفكر الإنساني للسيدة الفاضلة سوزان مبارك ، ونوضح فيما يلي بعض أبعاد فكرها الذي يتوافق مع الجانب الحضاري والديمقراطي فيما يتعلق بدور المرأة في العمل السياسي في نطاق شريعة الله ، حيث أن من المعروف أن المرأة بايعت الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأمره الله بقبول هذه البيعة .. قال تعالى في سورة الممتحنة الآية ١٢: " يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يُشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم ".

وقـد بايع الرسول صلى الله عليه وسلم وفد الأنصار في بيعة العقبة الثانية ، وقد تعهدت النساء في هذه البيعة بالدفاع عن الإسلام والذود عنه ، وتعتبر هذه البيعة عملاً سياسياً ، مما يعني قدرة المرأة على مباشرة حقوقها السياسية المختلفة .. ومن هنا قرر الدستور المصري مبدأ المساواة بين المرأة والرجل ، حيث تنص المادة (٤٠) منه على أن : " المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " ، ومقتضى هذا النص أن تتمتع المرأة بالحقوق التي يتمتع بها

*) تم نشر المقالة رقم (١١٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٦ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر "..

الرجل ، ومن ذلك حق التعليم ، وحق العمل ، وحق الترشيح ، وحق الإنتخاب ، وحق تكوين الجمعيات ، وحق الإنتماء إلى النقابات... إلخ ..

كذلك تلتزم المرأة بما يلتزم به الرجل من واجبات مثل أداء الضرائب والمساهمة في الحياة العامة والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة.. وتقديراً لدور المرأة الفعَّال في حركة المجتمع ونموه وتحضُّره ، فقد نصت المادة (١٠) من الدستور على حماية الأمومة وجعلت كفالة هذه الحماية إلتزاماً على الدولة ، فقد نصت على أن " تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ، وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم ".

وإنطلاقاً من حرص الدولة على أن تهيئ للمرأة المناخ الصالح لأداء دورها المزدوج في المجتمع : دورها في الأسرة كزوجة ترعى الأسرة وهي نواة المجتمع ، ودورها في المجتمع كعامل منتج بنّاء ، انطلاقاً من ذلك ، فقد حرص الدستور على أن ينص في المادة (١١) منه على أن " تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فـــي المجتمع ، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية ".

وفي ظل دستور سنة ١٩٧١ تدَّخل المشرع لتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ لتكون واضحة فصدر القانون الذي عدّل المادة المشار إليها فأصبحت تنص على : " يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث.

وكذلك القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ الحالي في شأن مجلس الشعب ، مقرراً المساواة بين المرأة والرجل في حق الترشيح

لعضوية مجلس الشعب ، حيث إكتفت المادة الخامسة منه في الشرط الأول من الشروط التي تتطلبها فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب بأن يكون مصري الجنسية من أب مصري ، ولم تتطلب أن يكون من الذكور.. ونرجو أن يكون واضحا ما ينطبق علي مجلس الشعب ينطبق أيضا علي مجلس الشورى ..

وبذلك تحققت في الدستور المصري المساواة التامة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالحقوق السياسية ، كما تبين أن المرأة المصرية استطاعت – بعد جهد كبير وكفاح مرير عبر عشرات السنين – استطاعت المرأة المصرية أن تحصل في النهاية على حقوقها السياسية ، على قدم المساواة مع الرجل.

وقد حرصت المرأة المصرية على أن تباشر هذه الحقوق ، فأقبل الكثير من السيدات على قيد أسمائهن في جداول الانتخاب ، ويزداد الإقبال على القيد عاماً بعد عام ، ونزلت بعض النساء إلى مجال المنافسة مع الرجال فرشحن أنفسهن لعضوية المجلس النيابي.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن نوضح أن بعضهن نجح في هذا المجال نجاحاً كبيراً ، ودخلن البرلمان مستندات إلى قواعد شعبية عريضة أيدتهن تقديراً لوطنيتهن وحرصهن على الصالح العام ، كذلك حرص رئيس الجمهورية على تعيين بعض السيدات من بين الأعضاء العشرة الذين يجيز الدستور لسيادته حق تعيينهم.

وقد أثبتت التجربة المصرية نجاح المرأة في مجال العمل الوزاري وأيضاً العمل البرلماني حيث مثلت المواطنين خير تمثيل ، وكانت لها بصماتها الواضحة في مسيرة الحياة النيابية سواء في مجال الرقابة أو التشريع ، وقد برزت كفاءتها كذلك من خلال عملها في لجان المجلس فانتخبت أمينة لسر بعض اللجان ووكيلة لبعضها بل إنها انُتخبت رئيسة لواحدة من أهم لجان المجلس هي

لجنة الشئون الدستورية والتشريعية وذلك للمرة الأولى على مدى الحياة النيابية في مصر ، وهي لجنة تضم نخبة من القانونيين البارزين من مستشارين سابقين وأساتذة جامعات وكبار المحامين ، وقامت اللجنة بعملها في تناغم وانسجام على الرغم من تباين الانتماءات السياسية لأعضائها ، وأعيد انتخاب المرأة رئيسة لهذه اللجنة على مدى خمس دورات متتابعة ، بل إن المرأة الآن أصبحت تشغل منصب وكيل مجلس الشعب.

إننا نرجو أن نوضح أن المرأة المصرية بقيادة السيدة الفاضلة سوزان مبارك استطاعت أن تثبت جدارة وعراقة المرأة المصرية ، وقضت المرأة المصرية على شائعة الشعور بالنقص الذي تحاول دائماً أن تغرسه الدول الغربية في نفوس الشعوب التي إستعمرتها .. إن هذه العُقدة تعتبر أخطر أسلحة من استعمرونا من قبل !!..

إننا نؤكد علي .. إن عُقَدَ النقص يمكن أن تصيب الشعوب كما تصيب الأفراد !!.. ، ولكن أثرها على الشعوب أكثر تدميراً .. لأن عُقد النقص يُمكن أن تُعيق الشعوب عن الرغبة في العمل والتقدم .. وحينئذ يحدث الانهيار !!.. وعلي ذلك ينبغي علينا جميعا أن نُحسن أعمالنا ونعمل بما تعلمناه من علم متخصص ، ونتأسَّى بقول الرسول الكريم " من عَمِلَ بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم " ... صدق رسول الله ..

السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*)
وجانب من جهودها في عملية التنوير الحضاري والتنمية المستدامة

في إعتقادي أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك أعطت نموذجاً مُشرِّفاً لدور المرأة المصرية ، حيث أننا نعلم رأي المؤرخين فيما يتعلق بالتطور التاريخي لوضع المرأة في المجتمع الإنساني .. أنها قد عانت قديماً معاناة كبيرة ، حيث كان يُنظر إليها على أنها أدنى من الرجل وأنها تابعة له ، ولذلك كانت تحرم من كثير من الحقوق ، ومنها على سبيل المثال أنها كانت لا تستطيع أن تُعبرّ عن إرادتها حتى في أخص ما يخصها وهو إختيار شريك حياتها .. وبإنشاء السيدة الفاضلة سوزان مبارك للمجلس القومي للمرأة ، اتسعت جهود التوعية والتثقيف والتعليم ، وإتضَّح للنساء من خلال برامج التوعية والتثقيف والتدريب أن الإسلام يُسوي بين الرجل والمرأة في التكاليف الدينية ، وفي شئون المسئولية والجزاء في الدنيا والآخرة ، وفي هذا يقول الله تعالى في سورة النحل : " من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " ويقول في سورة النساء : " ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً " ، ويقول سبحانه وتعالي : " للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن "... صدق الله العظيم

وأرجو أن أوجه النظر أيضا إلي أن الإسلام سوَّى كذلك بين الرجل والمرأة في الحقوق العامة والمدنية بمختلف أنواعها ، لا

(*) تم نشر المقالة رقم (١١١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر "..

فرق في ذلك بين أن تكون المرأة متزوجة أو غير متزوجة ، فالزواج في الإسلام يختلف عن الزواج في معظم أمم الغرب في أنه لا يفقد المرأة اسمها ، ولا شخصيتها المدنية ، ولا أهليتها فـــي التعاقد ، ولا حقها في التملك ، بل تظل المرأة المسلمة بعد زواجها محتفظة باسمها واسم أسرتها ، وبكامل حقوقها المدنية ، وبأهليتها في تحمل الإلتزامات وإجراء مختلف العقود من بيع وشراء ورهن وهبة ووصية وما إلى ذلك ، ومحتفظة بحقها في التملك تملكاً مستقلاً عن غيرها. فللمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة وثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها وثروته ، ولا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً من مالها .. قـلَّ ذلك الشئ أو كثر .. قال تعالى في سورة النساء : " وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ".. وقال سبحانه وتعالى في سورة البقرة : " ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً " ، وإذا كان لا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً مما سبق أن آتاه لزوجته ، فإنه لا يحل له من باب أولى أن يأخذ شيئاً من مالها الأصيل ، إلا أن يكون هذا أو ذاك برضاها وعن طيب نفس منها.. وفي هذا يقول الله تعالى في سورة النساء : " وآتوا النساء صدُقاتهن نحْلة ، فإن طبن لكم عن شئ منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ". ولا يحل للزوج كذلك أن يتصرف في شئ من أموالها إلا إذا أذنت له بذلك أو وكّلتْهُ في إجراء عقد بالنيابة عنها. وفي هذه الحالة يجوز أن تلغى وكالته وتوكل غيره إذا شاءت.

وقد يكون في غاية الأهمية أن نشير أيضاً إلي أنه مع تكوين المجلس القومي للمرأة واتساع جهوده المتعددة ، عرفت المرأة أن الإسلام سوَّى كذلك بين الرجل والمرأة في حق التعلم والثقافة ، فأعطى المرأة الحق نفسه الذي أعطاه الرجل في هذه الشئون ،

وأباح لها أن تحصل على ما تشاء الحصول عليه من علم وأدب وثقافة وتهذيب ، بل إنه ليوجب عليها ذلك في الحدود اللازمة لوقوفها على أمور دينها وحسن قيامها بوظائفها في الحياة. وقد حث الرسول عليه الصلاة والسلام النساء على طلب العلم ، وجعله فريضة عليهن في هذه الحدود ، فقال عليه الصلاة والسلام : " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ".

كما ذهب جانب من الفقه الإسلامي إلى أن الإسلام يقر للمرأة الحقوق السياسية شأنها شأن الرجل ، فلها أن تشغل أي منصب سياسي باستثناء رئاسة الدولة ، ويستندون في ذلك إلى عدة حجج ، منها قول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم : " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم ". ويرون أنه يُفهم من هذه الآية المساواة بين المرأة والرجل في سياسة المجتمع وإدارة شئونه ، فهما متساويان في حق الولاية العامة " بعضهم أولياء بعض " وكل منهما يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهذا هو جوهر أعمال السلطات العامة سواء كان ذلك من خلال التشريع أو القضاء أو التنفيذ.

وهكذا يتضح للجميع أن الإسلام دين الإرتقاء وتقدُّم الحضارات ، وأن حضارة الإسلام تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، وأن الإسلام يفتح الباب لكل إنسان سواء أكان رجلاً أو امرأة في أن يعمل أو لا يعمل ، وهنا في مصر مثلاً أصبحت القضية بالنسبة للمرأة : هي قضية من تعمل أو لا تعمل من أجل كسب العيش ومن أجل مصر !!..

إن الحقيقة تؤكد أن القضية هي إذن دعوة إلى التأصيل الفكري الذي يُحدِّد مجتمعنا بما يتفق مع تراثنا وحضارتنا وشخصيتنا القومية .. وهذا التحديد يتميز بطابع الشخصية المصرية الأصيلة ، وهو طابع لا تستغني عنه الحضارة العالمية المعاصرة ، وتعتبر المصدر الأول لها ، وإشعاعاً من إشعاعاتها ، وإنعكاساً من إنعكاساتها ، فالحضارة الإنسانية ليست مردوداً إلى الغرب !!.. ؟... إنما هي خلاصة كل تقدم بشري ، وجوهر كل نشاط فكري يعود على التعمير الحضاري بالخير والتقدم والسلام.

ولعلها مناسبة طيبة أن نوضح أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك حظيت على المستوى العالمي لجائزة الريادة النسائية نتيجة لجهودها المثمرة للنهوض بالمرأة على الصعيد المحلي والعربي والدولي.



التأصيل الفكري التعاوني والديمقراطية(*)
بمناسبة إهتمام القيادة السياسية بدعم الممارسة الديمقراطية

يرى علماء الفكر التعاوني أن الديمقراطية تبذر في تُربتها بذور الحب والخير والوئام والوفاء ، ومن أجل ذلك جعلوها في ممارستهم من أهم مبادئ التأصيل الفكري ، وكذلك أفرد الدستور المصري للمنظمات التعاونية أربعة مواد ، وطالب الدستور المصري المستويات المسئولة بضرورة بذل الجهود للنهوض بقطاعات التعاون وإدارة منظماتها إدارة حديثة ، وأن تضمن لها الإدارة الذاتية ونادى الرئيس حسني مبارك بمزيد من دعم الممارسة الديمقراطية وإثراء الحياة السياسية ، وعلى وجه الخصوص بعد مبادرة السيد الرئيس بتعديل المادة ٧٦ من الدستور .. آخذين في الإعتبار أن المادة ٢٨ من الدستور تنص على أن ترعى الدولة المنشآت التعاونية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل ، وأن تعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة ، وأن يكفل القانون رعاية الملكية التعاونية .. هذا بالإضافة إلى أن الدولة قد اصدرت سبعة قوانين تعاونية لتنظيم وإدارة مختلف قطاعات التعاون.

ومن هنا عقدت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية برئاسة السيد المستشار عادل عبد الباقي ندوة علمية لتقديم مقترحات لتعديل الدستور ، وحاضر فيها المستشار الدكتور ثروت بدوي من بين رواد الفقة الدستوري ، وأشترك جميع الحضور في المناقشات .

والجدير بالذكر هنا أن نوضح أن الحركة التعاونية منذ إنشائها حرصت على أن يكون المجتمع التعاوني المنشود هو النظام الإقتصادي المرغوب فيه من حيث هيكله المادي والاجتماعي .. وأن يكون هذا النظام تعاونياً حقاً .. بمعنى أن تكون الحقوق والواجبات المخصصة للمشتركين في

(*) تم نشر المقالة رقم (١١٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر "..

النشاط الإقتصادي كله متمشية مــع مُثُل أخلاقية أعلى من تلك التي تحكم النشاط الإقتصادي في الوقت الحاضر .. وأن يظهر أنواع النشاط المتخصصة المتباينة في إطار تعاوني حق .. وأن يكون التحكم في النشاط الإقتصادي أكثر لصالح الجماعية وأقل فردية فتسود فيه روح خدمة الجماعة وتنعدم منه غريزة الإستغلال.

إن الإجابة على كل هذه المعاني تتوقف على مستوى النضوج الفكري والإجتماعي والأخلاقي في المجتمع ، لأن تحقيق المجتمع التعاوني الأمثل يتطلب مستوى عالياً من النضوج الاجتماعي والأخلاقي الذي قد يكون فوق طاقة بعض المجتمعات !!.. ، ومن ثم يجب أن نرتقي بالأفراد إلى المستويات الخلقية والمثل العالية الممكنة التي يتطلبها المجتمع التعاوني ، وذلك بنشر الدعوة التعاونية وبيان فلسفة التعاون وفكرته الاجتماعية ، وعلينا أيضاً أن نرشد الأفراد إلى أن التعاون له أهميته وحيويته ومزاياه التي تتعدى مجرد المتاجرة ، لأن الجانب الروحي في التعاون في حاجة إلى إيضاح ينتفع به الخاص والعام.

ولذلك يعتمد التأصيل الفكري للتعاون على نظرية الأخلاق ، حيث أنها أصدق تعبير عما يحتاج إليه المجتمع الإنساني من قيم ، ومبادئ ، وفضائل. وقد جمع تفاصيل المعاني أحد المراجع العلمية " تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق " الذي يقول فيه إن دور الرائد التعاوني يجب أن يبدأ بإصلاح النفوس وتوجيهها إلى حياة أفضل ، وإذا كان الإنسان قد ُطبع على الخير فإن طبيعته البشرية الضعيفة ، وظروف حياته القاسية قد تدفعه إلى السير في طريق الشر ، ولذلك فإن المناخ الإجتماعي الصحي يلعب دوراً كبيراً في مساعدة الفرد على التطبع بالخير ، أما الحب فإنه يُمثّل الركيزة الأساسية لكل الفضائل والمبادئ والأخلاق ، فأي مذهب أخلاقي فاضل لابد أن ينهض على محبة الإنسان لأخيه الإنسان ، وهذه المحبة تحتاج إلي رياضة دائمة للنفس حتى تتحول الضرورات الأخلاقية من إخلاص ، وتضحية ، وإيثار ، وموضوعية ، وتسامح ، وغفران.. إلخ.

وفي الواقع فإن الممارسة الديمقراطية الحقة تعد المناخ الصحي الوحيد لهذه الضرورات الأخلاقية حتى تنمو وتزدهر ، فلا يمكن لمجتمع يعاني من الإرهاب ، والكبت ، والحرمان أن يهتم بالأخلاق ، لأن وجود الكبت بطبيعته

يتنافى مع وجود كل ما ينتهك حرمة الإنسان ، حيث أننا " قد دخلنا في عصر ضاع فيه الشعور بالقانون وقوته ، وخلا من الإحساس بالإلتزام الخلقي للقيمْ الروحية التي توارثناها !!.. فالمجالس النيابية تنتج لوائح تناقض فكرة القانون ، والدول تعامل رعاياها دون مراعاة أي شعور بالقانون !! والذين يقعون تحت وطأة دولة أجنبية يعاملون معاملة الخارجين على القانون !! فلا إحترام لحقهم الطبيعي في الوطن وفي الحرية أو المنزل أو العمل أو الغذاء أو أي شئ آخر !! نعم لقد أصبح الإيمان بالقانون اليوم أثراً بعد عين !!..

ومن هنا تنادي المبادئ التعاونية بالممارسة الديمقراطية ، وسيادة القانون ، وبناء دولة المؤسسات حتى لا تُنتهك حرمة الإنسان المصري ، بل يأخذ من سيادة القانون سياجاً يحميه من كل عسف.

ومن هنا كان الإلتزام الخلقي المفروض على الإنسان ، وبذلك لا يكون هناك عذراً للإنسان للخروج عن الضرورات الأخلاقية التي إلتزم بها المجتمع وسار على طريقها ، فممارسة الحرية تستتبع بالضرورة المسئولية الأخلاقية ، والحضارة لا تتقدم إلا بالإعتماد على هذين العنصرين : الحرية والمسئولية ، وأي إلتزام خلقي يرتبط بالمدى الذي يمارس فيه الإنسان حريته ثم مسئوليته عن حدود هذه الممارسة ، ولذلك يرى العلماء الذين يؤمنون بالأديان السماوية أن الحضارة في جوهرها أخلاقية ، ومشكلة الحضارة مشكلة أخلاقية.

ولكن على الرغم من كل هذا ، أكاد أجزم على أن العناصر الجمالية والتاريخية ، والإتساع الرائع في معارفنا المادية وقدراتنا العلمية ، كل هذا لا يشكل جوهر الحضارة !!... أي أنه لن تكون للإنسان قيمة حقيقية بصفته كائناً إنسانيّاً إلا من خلال كفاحه ليكون على خلق عظيم ، فإذا ضاعت المعايير الأخلاقية من حياة الإنسان إنهارت الحضارة الإنسانية من أساسها ، ولن نتمكن من إعادة بناء حضارتنا على أساس ثابت وطيد إلا إذا تخلصنا من فكرتنا السطحية عن الحضارة المادية ، ثم أخذنا من جديد بالنظرة الأخلاقية.

ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أنه لابد من توافر شروط معينة حتى يمكن الأخذ بالنظرة الأخلاقية الأصيلة ، وهذه الشروط تتمثل في ممارسة الحرية والإلتزام بالمسئولية في نفس الوقت ، أي سيادة القانون التي تعد

الجوهر الحقيقي للممارسة الديمقراطية ، وليس القانون سوى التقنين المُركّز للضرورات الأخلاقية ، لأنه يحدد دائرة الحرية التي يتحرك داخلها الإنسان مع المسئوليات المحيطة بها. ولذلك فإن الإرادة التي تدين للقانون وتخضع له هي الإرادة الحرة ، فهي في طاعتها للقانون إنما تطيع ذاتها وتحقق حريتها ، وبسيادة القانون تتواري الفروق بين الحرية والضرورة ، وتتسق في ظلها الإرادة العامة والإرادة الخاصة ، فليس الإنسان حرًا بطبيعته حرية مطلقة لا تحدها عوائق أو تقوم دونها سدود !!.. فالتاريخ لا يعرف تلك الحرية المطلقة وسيادة القانون هي تنظيم للحرية في إطار أخلاقي وإجتماعي يكبح نوازع الشر ، وطغيان الهوى ، وضراوة الغرائز. فالقانون والآداب العامة هي قوام المثل الأعلى للحرية ، ولا يناقض الحرية أن تكبح النوازع الشريرة فإن في كبحها وقمعها سياج ووقاء للحرية التي تتحقق في ظل الممارسة الديمقراطية ، وهذه الممارسة الضرورية تفرض القانون على الفرد تماماً كما تفرضه على الدولة ، فالجميع سواسية أمام القانون من أصغر مواطن في الدولة إلى أكبر مؤسسة في الحكومة.

من هنا كانت العلاقة العضوية بين الممارسة الديمقراطية والضرورة الأخلاقية ، فالديمقراطية في جوهرها نظام إجتماعي أخلاقي قوامه المساواة والعدل والخير والحرية ، أي أنها تستمد مقوماتها الأيديولوجية من الأخلاق والمثل والمبادئ الإنسانية .. إن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي يحدد إطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، فمجالها في الممارسة أوسع من هذا بكثير ، فهي على المستوى الاجتماعي العام أو المستوى الفردي الخاص أسلوب لممارسة الحياة اليومية ، وطريقة للنظر إلـــى الأشياء ، والإحساس سواء بالمجتمع المحلي أو بالإنسانية جمعاء ، إنها أسلوب لسلوك الإنسان سواء حيال اسرته أو حيال بني جنسه ، ولذلك فهي تتركز حول الإعتراف بالكرامة الإنسانية .. إن الديمقراطية هي المجتمع الذي ينهض بنيانه على الإحترام المتبادل .. وخطورة الممارسة الديمقراطية أنها تؤثر بطريقة شعورية أو غير شعورية في تشكيل شخصية الفرد وتحديد مسلكه بصفة عامة ، إبتداء من تصرفاته اليومية ، مثل معاملته لأطفاله أو لخدمه أو لمن هم أقل منه مرتبة في المجتمع حتى الأهداف الكبرى التي يريد تحقيقها في حياته .. حيث أن الإنسان هو ابن البيئة بكل أبعادها.

الرئيس حسني مبارك(*)
والنسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية

عرض الرئيس حسني مبارك في مناسبات سابقة هددت الوحدة الوطنية وسلام الجبهة الداخلية ، ونصح في هذه المناسبات بعدم استخدام الدين أو استغلال دور العبادة لهذا الغرض أو للمساس بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ، أو سلامة الوطن ، فلا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ، ولا ينبغي ممارسة أي نشاط يهدد الوحدة الوطنية ، أو السلام الاجتماعي أو سلامة الوطن ... وقد نشأنا وتربينا في جميع مراحل تطورنا علي الشعار الذي عبر عنه شوقي بقوله :

إنما نحن مسلمين وقبطـــا * أمة وُحدَّت على الأجيـــال
فإلى الله من مشى بصليب * في يديه ومن مشى بهلال

الشاعر المصري : أحمد شوقي

لا شك أن قلوب المصريين جميعاً مسلمون ومسيحيون يعتصرها الحزن والألم بمناسبة الأحداث التي وقعت في الإسكندرية ضد ثلاث كنائس أدت إلي مقتل قبطي ومسلم ، وجرح عدد أخر من المسلمين والأقباط ، وقد أسفنا غاية الأسف لدخول هذه المدينة الساحلية العظيمة التي ظلت منذ عديد من القرون رمزاً للتعايش بين الجاليات المختلفة المشارب والأديان ، قد عانت هذه المدينة العظيمة في يوم حزين للعنف الطائفي الذي ندعو جميعا مسلمين وأقباطا إلي نبذه ، حيث أن مصر بمسلميها وقبطها أمة وُحّدت علي الأجيال.

وقد أكد بيان رسمي صادر عن الأجهزة المسئولة أن الاعتداء وقع من شخص واحد يعاني مرضا عقليا ، وأن هــذا الذي حدث يخرج عن دائرة طبائع أهل الثغر السكندري الذي يعيش مواطنوه حياة الود والألف والمحبة ، ويطلق العالم علي مدينة الإسكندرية أنها " عروس البحر الأبيض المتوسط " ، غير

(*) تم نشر المقالة رقم (١٠٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر "..

أن هذه المدينة المتسامحة للأسف الشديد تعرضت في شهر أكتوبر الماضي لحدث مماثل لأول مرة ، حيث قتل ثلاثة مسلمين ، وأصيب آخرون ، ذكرت أجهزة الإعلام أن عددهم مائة !!.

ونرجو من علمائنا مسلمين وأقباطا أن يقفوا وقفة جادة وأن يحللوا الأحداث ويراجعوا خططهم ويستكشفوا بعُمق ما وراء مثل هذه الأحداث التي تتنافى مع طبائع الشعب المصري بصفة عامة ، وعلي وجه الخصوص طبائع شعب الإسكندرية ، هذا الشعب المتسامح والمضياف !!.. أنني أرجو في هذا المقام أن أُذكِّرْ بقتل عدد ثلاثة من المسلمين في أكتوبر الماضي عقب تظاهرات غاضبة مما حدث في كنيسة مار جرجس التي أتهمها المتظاهرون بالإساءة إلي الإسلام بسبب مسرحية تم إنتاجها قبل عاميين !!؟.. وهكذا نُفاجأ من حين لآخر ببعض الأحداث التي تُتسم بالعنف من حين لآخر علي فترات متباعدة !!.. أما آن الآوان لأن نجلس جميعا لنبحث سويا كيف نتلافى مثل هذه الانحرافات ؟.. ولعلنا نذكر كيف أن الرئيس حسني مبارك حين علم شكوى بعض الأقباط من أن الدولة تضع قيوداً علي الترخيص ببناء الكنائس وترميمها ، وأن هذا يتسبب في لجوء المسيحيين إلي بناء كنائسهم خلسة !!.. قرر الرئيس حسني مبارك العمل علي تلافي مثل هذه التصرفات عن طريق إعطاء المحافظين صلاحية السماح ببناء الكنائس .. وبذلك حَلَّ هذه المشكلة.

وهناك من يري أن بعض المغرضين في العمل علي إحداث الفرقة بين نسيج المجتمع المصري يُثيرون من آن لآخر قضية أخري وهي نشر شائعات عن " أسلمة المسيحيين !!.. " .. ومن أجل ذلك يُحذر العقلاء من مثل هذه الشائعات لأنها قد يصدقها علي وجه الخصوص الأميين والجهلاء الذين يقول عنهم شوقي في إحدى رواياته الشعرية .. "إن الجماهير عقلها في أذنيها!!؟.. ولعلنا جميعا نتذكر ما أثير فيما مضي عن شائعة اتهام بعض الأقباط للمسلمين بخطف زوجة راهب في مطلع العام الماضي عندما اختفت من منزلها !!.. فماذا حدث ؟.. اتهم بعض الأقباط المسلمين بخطفها وإرغامها علي التحول إلي الإسلام !!؟.. وتلاحقت الأحداث مع تنظيم الأقباط تظاهرات عنيفة أدت إلي إصابة بعض المواطنين !!.. وتبين أنه لم يحدث علي الإطلاق أي فرض أو إرغام !!.. وأن أي إنسان علي أرض مصر حر في شأن نفسه .. طالما أنه لا يفعل ما يضر المجتمع ، فلا ضرر ولا ضرار في

الإسلام ، وهذه حقيقة نعرفها جميعاً ، وكتابنا الكريم يقول في سورة الكافرون الآية رقم (٦) { قل لكم دينكم ولي دين }.. صدق الله العظيم .

إننا ينبغي أن نوجه الأنظار إلي حقيقة لمستها شخصيا فيما يتعلق بمفهوم الأمية التي انتشرت بأساليب متعددة ، ومنها أن يتكلم أحدهم في موضوعات لا يفهمها وغير متخصص في مواضيعها !!.. ويري العلماء أننا نعيش في عصر تغيب فيه الفروق بين الثقافة العالمة والثقافة الشعبية ، وهي المقدمات التي لا بد منها تحقيقا لهدف أسمي وأهم هو البحث عن معرفة فاعلة ، مضيئة ، إيجابية تنقل الفئات الخاضعة من وضع التمرد السلبي إلي مقام الإرادة الجماعية الفاعلة ، وهو ما يعني بصيغة أخري مجتمعية المعرفة تمهيداً للهدف النهائي الذي نضعه نصب أعيننا وهو " مجتمعية الفعل السياسي ".

ليس من الممكن إنكار حق الإنسان العادي ودوره الذي يجب أن يقوم به لإعادة صياغة المجتمع والعالم ، إنها النزعة الإنسانية المطلقة التي تجعل من كل إنسان حكيم نفسه !.. ، ومن كل إنسان عالماً ، ومربياً ، وقائداً ، وسياسياً ، وبسبب هذه النزعة النبيلة التي يتم من خلالها تقدير الإمكانيات الإنسانية ، فإن النظرة إلي موضوع التربية أو العلاقات التربوية ، والتي تتواصل من خلالها الأجيال ، يجب أن تتجاوز النظرة الضيقة التي تحصرها في إطار العلاقات المدرسية ، فالمدرسة مرجع معياري ضيق ، بينما التربية اثر ونتيجة لجملة معقدة من الممارسات الاجتماعية والتي تتجاوز المدرسة .. حيث أن الفكرة الجوهرية المراد طرحها هي : الاحتكام إلي الحياة اليومية أكثر من التأكيد علي الايديولوجيا ، فالمطلوب هو أن يحس الإنسان ويدرك ويفهم ويقتنع ، ثم يكتشف من خلال عمله .. كيفية إجراء عملية التحويل في حياته ومجتمعه ؟.. ويحتاج إلي الوصول إلي هذه النتيجة إلي جهده الخاص لنوع من التعليم الذاتي ، والذي يختلف جذرياً عن استيراد وعي بعيد عن واقعية الحياة اليومية ، وهناك من يطرح علينا تصوراً جديداً للثقافة والمثقف ، حيث يكون التعليم الذاتي من خلال الفعل اليومي المبدع أساساً لثقافة جديدة ، ولبلوغ عالم تتراجع فيه المسافة بين العلم والمعرفة والفعل والتنفيذ والفلسفة والجماهير والمديرين والمدارين.

وأخيراً فإنني أخاطب القارئ العزيز موضحاً إنني أكتب في هذه الجريدة الغراء مـــنذ نحو سبعة وأربعين عاماً .. وأكاد أجزم بأنني عايشت من القوم ورأيت العديد ممن رصد ريح رؤسائه .. ويستنبط هوي صاحب

السلطة في موقعه !.. ثم يسبقه بالرأي الذي يُساير هواه !!؟.. وأكاد أجزم أيضا أنني في الآونة الأخيرة قلما أجد أحداً في مراكز السلطة يستمع إلي مشورة أحدهم من ذوي العلم والخبرة والتخصص !!.. إنه يتكلم كرئيس أو كصاحب منصب رفيع !!.. إنه يحب السلطة أكثر مما يحب الحرية !!.. إن السلطة لها زهوها .. وإغرائها .. وضراوتهـا .. ومن هنا .. قلما نجد من بين أهل السلطة من يستمع إلي مشورة أحدهم كفرد عادي لا كرئيس !!؟.. إنه يتكلم كصاحب نفوذ .. أو كصاحب منصب رفيع !!.. ولذلك أقول أن لدينا أزمة في الشورى .. أزمة الشورى توجد عندما يوجد رئيس الموقع الذي يحب السلطة ، أكثر مما يحب الحرية !!.. رئيس الموقع في شريعة الله لا ينبغي أن ينظر إلي مركزه علي أنه سُلطة لها زهوها .. كأمانة سيحاسبه الله عليها .. ولذلك ينصح الرسول عليه الصلاة والسلام لأصحابه " إني لا أدري ما مقامي فيكم .." فاقتدوا باللذين من بعدي .. أبي بكر وعمر " .. ويقول عمر : الناس بزمانهم ، أشبه منه بابائهم وأساليب حكامهم .. ويقول أيضاً " ما من أحد عنده نعمة ، إلا ورائه حاسداً !!.. ويقول أحّبكم إلينا قــبل أن نراكم أحسنكم سيرة .. فإذا تكلمتم أفصحكم منطقــا .. فإذا اختبرناكم فأحسنكم فعلاً ".. وهكذا علينا دائما أن نُحسن اختيار من يرعى شئون الآخرين .



القيم التي تستهدف الوحدة الوطنية تبدأ من التعليم في الصغر وتنميتها وتعميق مفاهيمها في الكبر.

رؤية الرئيس حسني مبارك في تغيير النظام التعليمي(*)
الاتجاه نحو تكوين العقل النقدي والبعد عن العقل التبريري

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوجه نظر السادة المسئولين عن عمليات التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم أن وجهه نظر السيد الرئيس محمد حسني مبارك هي ضرورة تبني أفضل الإستراتيجيات التعليمية فيما يتعلق بمفهوم التنمية الشاملة الذي يتسع لجميع مجالات الحياة .. والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف مصر المنشودة والتي ينبغي أن تستند في تصميمها إلي روح الفريق والعمل الجمعي في إطار التطور التعليمي المعاصر ، حيث أن نتاج المجهود الذي يقوم علي روح الفريق واحترام التخصصات ، لن يكون فقط أكثر فائدة وقابلية للتطبيق في مجال العمل ، بل أيضا سيكون هناك شعور بالانتماء من قبل من أسهموا في إنتاجه ، خاصة وأن هناك من ذوي العقول والجباه العالية الذين استثمروا طاقاتهم ومواهبهم في تصميم ووضع البرامج المؤدية إلي تحقيق الأهداف المرجوة لمصر ، عن طريق حُسن استخدام جهودهم بالعمل معاً ، وقد آن الأوان حقا وصدقا أن يحرص هؤلاء العلماء والخبراء علي أن يبتعدوا عـن مشكلة التعليم التلقيني ، فقد أصبح التعليم التلقيني متقادما وغيـر مطلوب !!.. إن مصر في حاجة إلي العقول التحليلية القادرة علي حل العديد من مشكلات قضايا العمل الوطني في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإئتمانية .. إلخ ... وسيجزيهم الله والمجتمع علي ما يبذلونه من جهود في خدمة مصرنا العزيزة ، والله سبحانه وتعالي يقول في كتابنا الكريم {من تطوع خيراً فأجره علي الله}.

(*) تم نشر المقالة رقم (١٠٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

إن التعليم هو مفتاح معرفة القدرات البشرية ، شريطة أن يُفهم التعليم علي أنه سلسلة من العمليات التي تستهدف إكساب الفرد مفاهيم وقدرات مهنية ، وتساعده علي استغلال طاقاته من خلال الاستيعاب والسيطرة علي العناصر الثقافية ، وبما يُمكّنه من الإسهام بوعي في تَحُمل المسئولية المجتمعية ، أخذاً في الاعتبار السمة الرئيسية لبيئة التعليم في الغد ... هذه السمة هي سرعة التغير ، مما يفرض علي القائمين برسم السياسية التعليمية وتحديد أهدافها إدخال ذلك في الاعتبار ، ففي سياق عالم متغير تتطور فيه المعرفة وتتجدد بسرعة ، لا تكون وظيفة التعليم النقل المنظم للمعلومات ، بل تتجاوز أيضا مجرد الحديث عن غرس الروح النقدية وتعلم طرق التفكير ، حيث أن تعليم الغد مُطالب بتأكيد عدد من المهارات الرئيسية مثل القدرة علي التكيف ، والمرونة ، والقدرة علي التعامل مع التغير السريع بما يرافقه من غموض وعدم وضوح ، بل وفوضي في بعض الأحيان !!.. والقدرة علي التعامل علي نقل الأفكار من مجال إلي آخر ، والنظر إلي المسائل في ترابطها وتشابكها ، والقدرة علي استشراف التغير والاستعداد له والتهيؤ للتأثير فيه.

إن التعليم الذي كان ينظر إليه في الماضي باعتباره تدريساً وتلقيناً ، أصبح يعني الآن عملية التعليم المستمرة التي يخضع لها كل فرد من أفراد المجتمع ، وهو معني سوف يزداد ترسخاً في المستقبل ، كما أصبح تعلم كيفية التغير يمثل إحدى الغايات الرئيسية الجديدة للتعليم ، هذا بالإضافة إلي أن هناك غايات أخري للتنظيم ، وهناك من يري أن من بين الغايات الأخرى للتعليم : اكتساب المعرفة ، بناء الذكاء ، وتنمية القدرات النقدية وبناء القدرات العقلية ، وتنمية معرفة الذات ، وإدراك الفرد مواهبه وحدوده ، وتَعلـُّم كيفية التغلب علي النزوات غير المرغوب فيها ، وعلي التغلبُ على السلوك التدميري ، وإيقاظ القدرات الخلاقة والإبداعية لدي الفرد ، وتعلم كيفية الاضطلاع بدور مسئول في حياة المجتمع ، وتعلم كيفية الاتصال بالآخرين ،

ومساعدة الفرد علي التكيف مع التغييرات والاستعداد لها، وتمكين الفرد من اكتساب رؤية شاملة للعالم ، وتدريب الفرد لكي يصبح عملياً وعقلانياً ، وقادراً علي حد المشكلات أو السعي لحلها.

إن دور التعليم في عملية التحديث ، وفي التحول الديمقراطي ، هو أكثر أهمية في مصر وفي الوطن العربي لما له من آثار حاضرة ومستقبلية ، ولكن الأمر يحتاج إلي عمل وجهد كبيرين لإعادة تحديد مفهوم عملية التعليم وأهدافها ، فمن ناحية أولي ، هناك مسئولية كبيرة علي عملية التعليم للإعداد لعالم ثورة الاتصالات والمعلومات بكل آثارها في مختلف النواحي ، ومن ناحية ثانية ، فالتعليم يستهدف تدريب الإنسان علي توقع التغيير ، وإذا كانت هناك مقولات مسبقة تري أن التعليم وظيفته هي تعريف الأجيال الجديدة بالمعرفة المتفق عليها والأفكار والقيم التي تمكن الإنسان من التكامل مع مجتمعه ، ولكن الحقائق الجديدة في عالم الغد ـ والتي تباشرها في العديد من المجالات في عالم اليوم ، وهي أنه لا توجد معرفة متفق عليها إلي الأبد ، وأن ما هو موروث من حكمة الماضي تتم مراجعته ، وقد يرفض نهائيا بمنظور المستقبل ، وأن معارف اليوم تتجدد غداً وتتطور.

وفي سياق التقدم العلمي برزت تكنولوجيا المعلومات ، وهي تلك التكنولوجيا التي تتعلق بجمع المعلومات وتوصيلها وتخزينها واستعادتها ومعالجتها وتخليقها ، ونشأت حول هذه العمليات مجموعة من الوظائف تسمي سلع المعلومات ، كما برز مفهوم معالجة المعلومات عن بعد ، والتي تتم نتيجة التعاون بين مراكز ضخمة لمعالجة البيانات وشبكات الاتصال الجماهيري .. ولعلنا في هذا المقام نوجه النظر إلي أن هناك حوارات تدور حول آثار ثورة المعلومات اجتماعياً وسياسياً ، وأثرها في التنظيم الاجتماعي ، ومركزية العمل والاتجاه إلي اللامركزية ، وأثرها في مفهوم السلطة وانتشار

المعلومات بين أعداد كبيرة من المواطنين ، وأثر ذلك في العلاقات الاجتماعية والسياسية ، كذلك هناك أثر ثورة المعلومات في مفهوم التعليم ، ففي هذا السياق لابد من التركيز علي تعلم قدرات حل المشاكل وتنميتها ، والقدرة علي ابتكار حلول وأساليب متجددة .

والجدير بالذكر أن نؤكد في هذا المقام أن الأديان السماوية في تعاليمها توضح أن التعليم هو بمثابة المفتاح الذي يفتح الباب إلي كل مجالات الحياة ، فالنظام التعليمي هو بمثابة المحور الرئيسي لكل الجوانب ، وصعود المجتمعات وأفولها إنما ترجع بالدرجة الأولي إلي القيم التي تعتنقها غالبية أبناء المجتمع ، وعلي رأسها حُسن العمل وحُسن إنجاز الأعمال أو الدافعية للإنجاز باعتباره أكثر العناصر مسئولية في تفسير الاختلافات في درجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

بهذا المنطق يمكن القول إن المجتمعات تتقدم مع وجود نسبة عالية من مواطنيها ممن يمتلكون الطموح والرغبة في تحدي الصعاب وحل المشكلات وتحقيق إنجازات كبيرة في إطار رؤية الضمير وجودة الأداء ، ومن هنا تعددت الأبحاث التي تركز علي الخصائص الشخصية للمجددين والمبدعين والمبتكرين ، حيث اعتُبر أن نجاح عملية استيراد التكنولوجيا من الخارج واستيعابها يعتمد علي وجود عناصر مدربة وقادرة علي التعامل معها .

والسؤال المطروح هو : هل التعليم يمكن جعله من آليات التحديث ؟.. والجواب بالطبع هو نعم ، طالما أن التعليم هو المدخل الطبيعي لتكوين الإنسان العصري وتنميته ، هذا الإنسان العصري له خصائصه التي يمكن من خلالها الانفتاح تجاه التجديد والتغيير ، والرغبة في التعرف علي المشتملات والقضايا الداخلية والخارجية ، واتجاه الحاضر نحو المستقبل وليس إلي الماضي ، هذا بالإضافة إلي تبني التخطيط العلمي والعقلاني كأسلوب لمعالجة المشاكل ،

والمواقف ، وكذلك السعي للتحكم في البيئة والتأثير عليها بدلاً من اعتبارها وجوداً جامداً ومفروضاً علي صورة لا تقبل التغيير !!.. والثقة في قدرة الآخرين علي تحمل المسئوليات والإنجاز في إطار احترام كرامة الآخرين والثقة في العلم والعلماء وما بذلوه من جهد وما أسفر عنه جهدهم من عطاء ، واعتبارهما أساس التقدم والنجاح ، وتقدير الآخرين علي أساس الجهد والإنجاز وليس علي أساس العلاقات الشخصية والولاءات العائلية أو الحزبية أ والتبادلات المصلحية !!.. وهنا يبرز دور التعليم في غرس القيم وتزويد الأفراد بها وتعميقها ، وبخاصة النشء تزويدهم بالاتجاهات والمعارف التي تخلق لديهم خصائص الإنسان العصري القادر علي الحركة والمرونة والابتكار والإنجاز ودفع تيارات التجديد.

وأخيراً .. نرجو أن يكون واضحاً لنا جميعاً ، أن التعليم هو أحد الأدوات الرئيسية في بناء الإنسان ، فالقيم والاتجاهات السائدة في أي مجتمع تكتسب من خلال عملية التنشئة التي تقوم بها مؤسسات مختلفة ، وأهمها قنوات التعليم الرسمي ، وقد لوحظ أن ثمة علاقة وثيقة بين طبيعة النظم السياسية القائمة وأهداف النظام التعليمي ومكوناته .. إن أي نظام سياسي ديمقراطي لا بد من أن يرتكز علي مجتمع تتفاعل مكوناته كافة بصورة ديمقراطية ويؤمن أفراده بالديمقراطية كأسلوب حياة ، وعلي هذا يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه المدرسة في تحقيق التحول الديمقراطي من خلال قدرتها علي التأثير في سلوك الأفراد وتشكيل منظومة القيم التي يؤمنون بها ومن خلال عملية التنشئة السياسية في المدرسة يمكن البدء بتعليم الأطفال ماهية الديمقراطية ، وفي هذا الإطار يمكننا أن نُركّزه علي جانبين أساسيين هما :

أولا : ما هي القيم السلبية التي نريد أن يستبعدها نظام التعليم ؟.. وما هي إستراتيجية التعليم ونظم التعليم لمختلف القطاعات

الاجتماعية والاقتصادية التي نريد أن ننهض بها ؟.. علي أن تلجأ مصر في ذلك إلي أهل الذكر؟!.. وأهل التخصص المستبعدون في هذه الأيام ..!! ومن خلال هذه الإستراتيجيات والنظم يُمكن التغلب علي هذه السلبيات وإزالتها أو استئصالها كلياً ؟

ثانيا: كيف يكون دور المدرسة في عملية التنشئة السياسية والديمقراطية ؟...علي أن يشترك في التخطيط للمناهج والمسلك ذوي الجباه العالية المتخصصين الذين عايشوا مشكلات التطور العالمي علما وخبرة وتطبيقاً وتطويراً.. والله الموفق.



شهدت مصر في الآونة الأخيرة إجتماعاً متزايداً فيما يتعلق بالتوسع في فرص التعليم على كافة مستوياته إبتداءاً من دور الحضانة حتى التعليم العالي سواء أكان في الجامعات الحكومية أو الأهلية أو التعليم العالي.

مؤسسة الرئاسة وتحديث التعليم(*)
التعليم التعاوني ركيزة التطور الديمقراطي

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن فكر الرئيس حسني مبارك فيما يتعلق بالتنمية الشاملة لمصر قد امتد إلي ضرورة الارتقاء بالإنتاج والخدمات التعاونية على مستوى معايير الجودة لإشباع حاجات المستفيدين ، سواء أكان المستفيد في الداخل أو الخارج ، وهذا يمتد إلى كل وحدة من وحدات البنيان التعاوني المتكامل ، أخذاً في الاعتبار أن عدم الاستخدام الأمثل لإمكانيات المنظمات التعاونية البشرية والمادية قد يؤدي إلى تخلُّف المنظمات التعاونية اجتماعياً واقتصادياً ، ومن هنا يري سيادته ضرورة النهوض بالقطاع التعاوني على المستوى الجدير بتحقيق أهداف سيادته الاجتماعية والاقتصادية ، ومن بينها التعليم التعاوني من قاعدة البنيان التعليمي حتى قمته ، ومن بين الجوانب الهامة التي نوجه إليها الأنظار أن مؤسسة الرئاسة حرصت أن يتضمن الدستور المصري القوانين التي تنص على رعاية الدولة للمنشآت التعاونية بكل صورها بما يكفل تطوير إنتاجها وزيادة دخلها ، ودعمها وفق الأسس العلمية الحديثة ، ورعايتها بما يضمن لها الإدارة الذاتية .

أن التعليم التعاوني هو من بين أهم مفاتيح معرفة القدرات البشرية ، شريطة أن يفهم التعليم التعاوني علي أنه سلسلة من العمليات التي تستهدف إكساب الفرد مفاهيم وقدرات ومؤهلات تتناسب واحتياجات البناء التنظيمي للمنظمات التعاونية ، وبذلك ينبغي أن يُفهم التعليم التعاوني ، وتساعده علي استغلال طاقاته من خلال الاستيعاب والسيطرة علي العناصر الثقافية ، وبما يُمكنه من الإسهام بوعي في تحمل المسئولية الجماعية .. والسمة الرئيسية لبيئة التعليم التعاوني في الغد هي سرعة التغير ، مما يفرض علي القائمين برسم السياسية التعليمية وتحديد أهدافها ضرورة إدخال ذلك في الاعتبار ، ففي سياق عالم متغير تتطور فيه المعرفة وتتجدد بسرعة ، لا تكون وظيفة التعليم التعاوني النقل المنظم للمعلومـــات ، بل تتجاوز أيضاً مجرد الحديث عن غرس الروح النقدية وتعلم طرق التفكير ، فالتعليم التعاوني للغد مطالب بتأكيد عدد من المهارات الرئيسية مثل القدرة علي التكيف ، والمرونة ، والقدرة علي التعامل علي التغيِّر السريع بما يرافقه من غموض وعدم وضوح بل وفوضي في بعض الأحيان ومن هذه

(*) تم نشر المقالة رقم (١٠٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

الحقيقة ينبغي علي التعليم التعاوني أن يتبنى الأساليب التي تبني القدرة علي نقل الأفكار من مجال إلي آخر والنظر إلي المسائل في ترابطها وتشابكها ، والقدرة علي استشراف التغير والاستعداد له والتهيؤ للتأثير فيه.

إن التعليم الذي كان ينظر إليه في الماضي باعتباره تدريساً وتلقيناً قد أختلف الآن وأصبح التعليم بصفة عامة والتعليم التعاوني بصفة خاصة يعني الآن عملية التعليم المستمرة التي يخضع لها كل فرد من أفراد المجتمع ، وهو معني سوف يزداد ترسخاً في المستقبل وعلي وجه الخصوص أعضاء التعاونيات والقوي العاملة في بنائها التنظيمي ، كما أصبح تعليم كيفية التغّير يمثل إحدى الغايات الرئيسية الجديدة للتعليم التعاوني .. الغايات الأخرى للتعليم التعاوني تتمثل في : اكتساب المعرفة ، بناء الذكاء وتنمية القدرات النقدية وبناء القدرات العقلية ، وتنمية معرفة الذات وإدراك الفرد مواهبه وحدوده وتعلم كيفية التغلب علي النزوات غير المرغوب فيها وعلي السلوك التدميري ، وإيقاظ القدرات الخلاقة والإبداعية لدي الأعضاء والقوي الوظيفية ، هذا بالإضافة إلي تَعلمّ كيفية الاضطلاع بدور مسئول في حياة المجتمع ، وتعلم كيفية الاتصال بالآخرين ، ومساعدة الفرد علي التكيف مع التغيرات والاستعداد لها ، وتمكين الفرد من اكتساب رؤية شاملة للأحداث في الداخل والخارج ، وتدريب الفرد لكي يصبح عملياً وعقلانياً ، وقادراً علي فهم المشكلات أو السعي لحلها.

إن دور التعليم التعاوني في عملية التحديث ، وفي التحول الديمقراطي ، هو أكثر أهمية في مصر والوطن العربي لما له من آثار حاضرة ومستقبلية ، ولكن الأمر يحتاج إلي عمل وجهد كبيرين لإعادة تحديد مفهوم عملية التعليم وأهدافها .. فمن ناحية أولي ، هناك مسئولية كبيرة علي عملية التعليم للإعداد لعالم ثورة الاتصالات ونظم المعلومات بكل آثارها في مختلف النواحي ، ومن ناحية ثانية ، فالتعليم يستهدف تدريب الإنسان علي توقع التغيير ، وإذا كانت هناك مقولات مسبقة تري أن التعليم هو نظام محافظ بمعني أن وظيفته هي تعريف الأجيال الجديدة بالمعرفة المتفق عليها والأفكار والقيم التي تمكن الإنسان من التكامل مع مجتمعه ، ولكن الحقائق الجديدة في عالم الغد - والتي بدأت تباشيرها في عالم اليوم - هي أنه لا توجد معرفة متفق عليها إلي الأبد ، وأن ما هو موروث من حكمة الماضي تتم مراجعته وقد يرفض نهائيا بمنظور المستقبل ، وان معارف اليوم تتجدد غداً وتتطور .

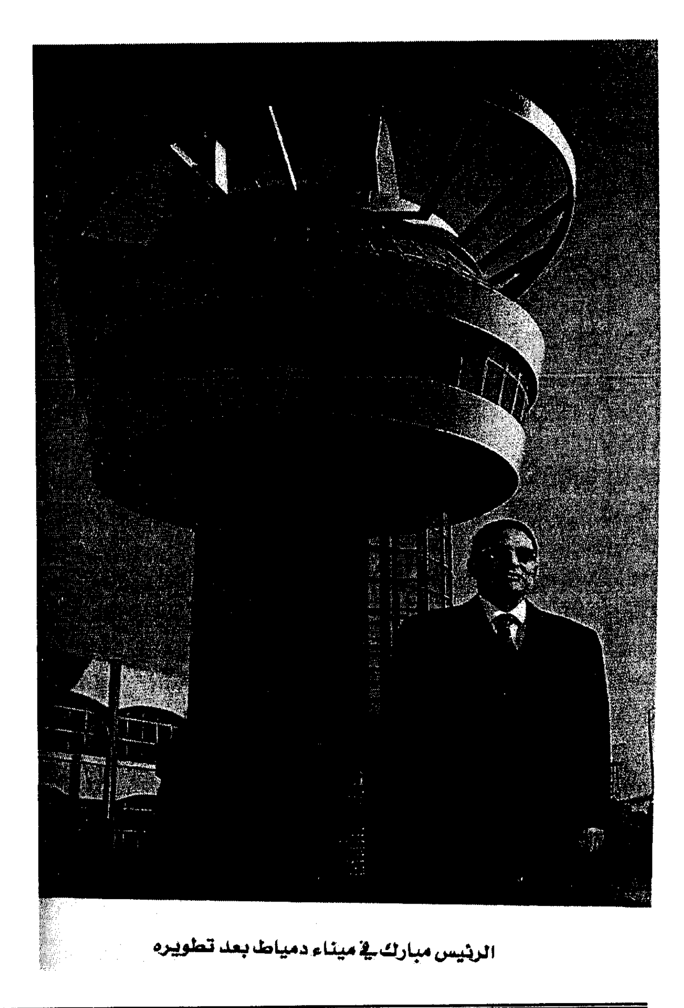
وفي سياق التقدم العلمي برزت أهمية نظم المعلومات ، وهي تلك التي تتعلق بجمع المعلومات وتوصيلها وتخزينها واستعادتها ومعالجتها وتخليقها ، ونشأت حول هذه العمليات مجموعة من الوظائف تسمي سلع المعلومات ، كما

برز مفهوم معالجة المعلومات عن بعد ، والتي تتم نتيجة التعاون بين مراكز ضخمة لمعالجة البيانات وشبكات الاتصال الجماهيري .. ولعلنا في هذا المقام نوجه النظر إلي أن هناك حوارات تدور حول آثار ثورة المعلومات اجتماعيا وسياسياً ، وأثرها في التنظيم الاجتماعي ، ومركزية العمل والاتجاه إلي اللامركزية ، وأثرها في مفهوم السلطة وانتشار المعلومات بين أعداد كبيرة من المواطنين ، وأثر ذلك في العلاقات الاجتماعية والسياسية ، كذلك هناك أثر ثورة المعلومات في مفهوم التعليم ، ففي هذا السياق ، لابد من التركيز علي تعلُّم قدرات حل المشاكل وتنميتها ، والقدرة علي ابتكار حلول وأساليب متجددة .

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد أن الحركة التعاونية اليوم استطاعت تحويل ميدان الصراع التنافسي وقيادة التجارة إلي سبل جديدة من الأمانة الاجتماعية ، ولكي يمكنها ذلك يجب أن يكون المستوي الأخلاقي للمعاملات في قطاع التعاون مرتفعاً ومستمراً في الارتفاع وألا يهبط أبداً إلي دون ما يتطلبه القانون بحيث يعرف الجمهور ذلك ويعتمد عليه ويثق فيه ، ومن أجل هذا هناك إجماع علي ما يراه علماء التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر علي أنه ليس من المصادفات أن يكون كثيراً من رواد وقادة التعاون البارزين معلمين شعبيين عظاماً ، ذلك لأن الكفاح من أجل إعادة بناء النظام الاقتصادي علي أساس من المبادئ التعاونية ، يتطلب تنظيماً وفكراً يختلف من نظم وأفكار كل من المشروعات الفردية أو الحكومية ، فيتوجه التعاون بصفته شكلاً من أشكال المساعدة المتبادلة إلي دوافع أخري غير دوافع الإنسان الأنانية أو المتركزة علي مراعاة الذات أو الطاعة لسلطة قائمة ، وليس الانضباط الذاتي الجماعي شيئاً يوجد تلقائياً أو ينمو بنفسه ، لكنه يحتاج لكي ينمو وينتشر ، يحتاج إلي عناية وجهد ، ويحتاج التعاون لمن يمارسونه بحق وفاعلية إلي قبول أفكار جديدة ومستويات سلوك جديدة وعادات تفكير جديدة تقوم علي القيم العليا للتجمعات التعاونية ، ولذا لا يمكن لأي مؤسسة تعاونية أن تغفل الحاجة إلي تعليم وتثقيف أعضائها بالطرق المناسبة حفاظاً علي مصالحها الخاصة ، وبقائها ذاته .

لكن التعليم من وجهة النظر التعاونية ومن أجل التعاونيين ينبغي أن يُعرف بمعني شديد الاتساع بحيث يضم التعليم الأكاديمي بأنواعه الكثيرة ، كما يشمل أيضا ما يتعلمه الناس والطريقة التي يتعلمونه بها ، فكل نوع من الخبرات يضيف إلي معلومات الناس ، ويُنميّ ملكاتهم ومهاراتهم ويوسع نظرتهم ويدربهم علي العمل المنسق والفعّال مع زملائهم ويحثهم علي القيام بمسئولياتهم كرجال ونساء ومواطنين لهما من وجهة نظر التعاون معني تعليمياً ،، حيث يري علماء التعاون أن التعليم التعاوني هو بمثابة المفتاح الذي يفتح الباب إلي كل مجالات الحياة الأخرى ، ويركز علي الحاجة إلي الإنجاز أو الدافعية للإنجاز باعتبار ذلك

أكثر العناصر مسئولية في تفسير الاختلافات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات ، وقدرة المنظمات التعاونية علي تحدي الصعاب وحل المشكلات ، وبذلك يُسهم التعليم التعاوني المدخل الطبيعي للديمقراطية وبناء الإنسان.



الرئيس مبارك في ميناء دمياط بعد تطويره

جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*)
والتفاعل الحضاري في ضوء زيارة الأمير تشارلز

لاشك أن المجتمع المصري والعربي والإسلامي قدَّر مواقف الأمير تشارلز بزيارته لمصر ، وعلى وجه الخصوص زيارته للأزهر الشريف وإلقائه محاضرة عن سماحة الإسلام ، وعن الإسلام كدين حضارة ، ويتكلم سمو الأمير تشارلز من منطق الباحث الذي يرعى الله فيما يقول من حيث إجراؤه البحوث اللازمة للتعرُّف على دقائق الأشياء ، فقد زارنا سيادته في عام ١٩٩٥ ، والتقى ببعض علماء الأزهر للتعرُّف على الإسلام والمنهج الحقيقي حول القضايا الجوهرية في السلوكيات والمعاملات واستفسر عن المراجع العلمية باللغة الإنجليزية التي يرجع إليها في قراءاته في مختلف الجوانب التي تهتم بتعميق المفاهيم الإسلامية عن شئون الحياة ، خاصة وأن سيادته صرَّح في العديد من المناسبات أن الأزهر الشريف هو منارة للإسلام والوسطية والإعتدال في العالم والمسرح الإسلامي الشامخ على مر العصور .. وهو يعلن لأجهزة الإعلام أن هناك دائماً حاجة لمزيد من الإطلاع على مفاهيم الإسلام وتعاليمه فيما يتعلق بالحياة وتطبيقاته وبالأخوة الإنسانية ، وهذا التطلع النابع من رغبته في مزيد من المعرفة يرجع بالدرجة الأولى إلى أن سيادته يعلم أن القرآن الكريم يشمل العديد من الآيات التي تُخاطب الناس جميعاً بغض النظر عن اللون أو الجنس أو المعتقدات الدينية.

ومن هنا فإن سيادته يعلن عن وجهة نظره بأنه لا ينبغي معاملة المسلمين نتيجة لما يردده البعض من كلمات أو تشوهات نتيجة لصور ذهنية مسبقة ، ثم يؤكد على أن مثل هذا السلوك يُقَوِّضْ الجهود المبذولة لتَفَهُّم العقائد الدينية المختلفة !!.. ويرى العلماء الذين تعرَّفوا على سمو الأمير عن قرب أن من مظاهر مقومات شخصية الأمير إتزانه العقلي ، موضحين أنه عقب تفجيرات لندن التي أودت بحياة عدد كبير من البريطانيين ، وأشارت بعض الجهات إلى إتهامها للمسلمين ، فإن سيادة الأمير خرج على الفور

(*) تم نشر المقالة رقم (١٠٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر "..

ليُعلن للمواطنين البريطانيين والعالم أجمع أن الإسلام برئ من الإرهاب ومن تُهمة التطرف التي يحاول الإعلام الغربي أن يربطها به.

ومن الإتجاهات الرائعة في مجال زيارة سمو الأمير مصاحبة السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد الرئيس حسني مبارك لإزاحة سيادتها عن اللوحة التذكارية للجامعة البريطانية إيذاناً بإفتتاحها ، حيث إعتبرت السيدة سوزان مبارك أن زيارة الأمير تشارلز وقرينته السيدة كاميلا باركر جاءت في الوقت المناسب ، خاصة أنها تركزت على التفاهم بين الدين الإسلامي والغرب ، ودعم العلاقات التعليمية والثقافية بين مصر وبريطانيا ، مشيرة إلى وجود ١٠٠٠ طالب مصري يدرسون في بريطانيا كل عام ، وأن كثيراً من المؤسسات الإعلامية في مصر لها صلات وروابط بالمملكة المتحدة ، وأشادت السيدة سوزان مبارك بخطة الجامعة في التوسع بمجالات العلوم الإنسانية ، وتأسيس مركز للدراسات العربية والإسلامية ، وإفتتاح قسم للدراسات العليا والأبحاث. ومن جانبه ، أعرب الأمير تشارلز عن سعادته بإفتتاح الجامعة البريطانية في القاهرة ، مؤكداً إحساسه بالفخر لإنشاء الجامعة على أعلى مستوى ، وفي وقت قصير خاصة أن فكرة الجامعة ولدت عام ١٩٩٨ ، واليوم نحن أمام صرح تعليمي يقدم أفضل مستوى من التعليم للطلبة الذين سيخدمون وطنهم فيما بعد.

ونحن جميعاً نعرف أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك بذلت جهود كبيرة ومحمودة ، حيث تؤمن بأن الكتب والمراجع هي المفاتيح التي تُعجِّل بفتح الأبواب إلي قيمة كنوز المعرفة ، ومن أقوالها : أن الوطن لا يزدهر والشعب لا يرقي ، والأمة لا تنهض إلا بالمعرفة .. ومفاتيح المعرفة القراءة ، والقراءة مكانها المكتبة ، والإقبال علي القراءة يكشف المواهب ، ويرعى البراعم الساعية إلي نهر المعرفة المتدفق ، وبحار العلم بأمواجها الفكرية ، وأبحاثها النظرية وتطبيقاتها العملية .. فالمكتبات في رأي سيادتها هي بيت العلم ودار المعرفة .. ودعاء الفكر ، خرج منها العلماء ، وعاش فيها الفلاسفة ، وتردد عليها المفكرون.

ولعل ذلك هو الطريق الصحيح من أجل مستقبل أفضل لنا ولأجيالنا القادمة بعدنا .. والمكتبات العامة هي رمز للتعاون الثقافي المثمر بين الشعوب ، والتلاقي بين الثقافات ، والمكتبات ليست فقط وسيلة لتوفير الكتب والمراجع .. إنما هي ملتقى للحوار الثقافي والفكري المستنير ، وساحة

للإبداعات والفنون المتنوعة تثري ثقافة ووجدان المجتمع ، وتشارك في تحديث وتطوير مفاهيمه ورؤاه ، وتفتح لكل أفراده الأبواب ليتواصلوا مع الثقافات الأخرى ويتفاعلوا مع حركة التطور العالمي .. ويتحقق الانسجام الثقافي ، والاقتناع بما تضيفه العولمة من تطورات تنفع الناس .

وقد تكون الظروف مناسبة لكي نوضح أن عالمنا العربي المعاصر يعيش حالة دائمة من التحول والتشكل والصيرورة والانتقال ، وهذه الحالة تنفي تماماً عن الواقع العربي صفة الجمود ، فهناك دائما حالة صراع ، وفي أتون حالات الصراع والتأزم التي شهدها المجتمع العربي، ومع مواجهة العقبات الداخلية والعقبات الخارجية (التحدي الاستعماري والصهيوني – وقوي الهيمنة والسيطرة) فإن الواقع العربي شهد حالات من " التجديد لقواه الحيوية ".. واستمرت ظاهرة الانبعاث الحضاري العربي لتمثل وجوداً أصيلاً وحيوياً ونابضاً في نسيج الواقع العربي . لقد عاشت الأمة العربية بصفة عامة ، والشعب المصري إهتمبصفة خاصة بظاهرة التفاعل الحضاري بأبعادها المختلفة وعلي أوسع مدي ، وإذا كان التفاعل الحضاري قديماً قد أدى إلى ظهور الحضارات ، فإنه قوي كثيراً في العصر الحديث عن طريق الاستعمار وطريق التقدم التقني ، ففي الاستعمار غزو وفتح وتسلط ، وفيه إنتقال أشخاص ، وفيه دوافع اقتصادية ، وقد تعددت أنواعه وأشكاله واختلفت طرقه وأساليبه ، وفتح التقدم التقني في العصر الحديث الباب علي مصراعيه لنقل الأفكار والآراء عن طريق الكلمة المكتوبة أو الصورة المرسومة بعد الاختراعات الحديثة ، وكان هذا الانبعاث الحضاري الدائم الذي شهده المجتمع العربي تجسيداً لخاصية مهمة من خصائص الظاهرة الحضارية هي خاصية " الحيوية والتغير ". ومن حيث طبيعة التكوين ، فالمجتمع العربي يُمثل نموذجاً فريداً من التنوع والتكامل ، فهو متنوع في البيئة والأقاليم والمصادر الطبيعية للثروة والإمكانيات المادية والإمكانيات البشرية والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وأساليب المعيشة ، والتكوينات والانتماءات الطبقية والطائفية والعرفية ، ومستويات المعيشة ، والنظم السائدة والثقافة والمشاكل والأزياء والسمات المجتمعية .. هذا بالإضافة إلى أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك نجحت فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة ، وحسن إعدادها للمشاركة في التنمية ، وهذا المفهوم له أكثر من مغزى إختاره المجلس القومي للمرأة ليعقد تحت لافتة مؤتمراته التي يعقدها أهدافه التنموية ويسعى المجلس إلي توسيع مساحة مشاركة المرأة المصرية في كل المجالات

الاقتصادية والسياسية والثقافية من خلال التعليم والتدريب وتوفير الرعاية الصحية ، ومحاربة الفقر وتمكين المرأة اقتصادياً ، ودعم المرأة في موقع اتخاذ القرار ، بكل الوسائل الإعلامية والثقافية والتشريعية. ولقد نجح المجلس القومي للمرأة في غضون السنوات الماضية في مساندة ودعم المرأة .. ولم يكتف هذا المجلس فقط بمناقشة مشاكلها وكل همومها ووضع الحلول لها ، وإنما ساهم في الأخذ بيد المرأة وتمكينها في شتي الجبهات وضمان مساهمتها في التنمية ومشاركتها في الحياة السياسية بشكل فعال ومؤثر.

وأخيراً .. فإني أرجو أن أوجه الأنظار غلى أن زيارة الأمير تشارلز وقرينته الدوقة كاميلا واللقاءات الحضارية التي دارت فيها ، كانت نموذجاً لوجهة نظر السيد الرئيس حسني مبارك حيث أوضح سيادته إلى فشل حوار الحضارات في أول إختبار حقيقي واجهه بسبب تداعيات الرسوم المُسيئة ، موضحاً أن هناك تصادماً للمصالح ، تُغذيه قضايا عالقة طال إنتظاهرا لتسويات عادلة ، وإحساساً بالظلم في الشارعين العربي والإسلامي ، وإحساساً بالإستهداف وإزدواج المعايير ، الأمر الذي يفرض ضرورة التوصل إلى حل دون إبطاء.



السيدة الفاضلة سوزان مبارك تُرحّب بالأمير تشارلز وزوجته ، وتؤكد له أن الجامعة البريطانية ستقوم بدور عظيم الأهمية في مستقبل العلاقات بين مصر وبريطانيا ، وتدعوه لمشاهدة جانب من حضارة مصر.

رسالة التعاون(*)
وعصر الإستراتيجيات التنافسية

الحمد لله الذي هيأ لمصر منذ ثورتها الحديثة اهتمام رؤسائها بالتعاون ، واهتم السادة الرؤساء بتدعيم التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، واستندوا من اجل تحقيق ذلك بمجموعة من علماء مصر المتطوعين والمتخصصين والمتطورين علما وتخطيطاً وتطبيقاً وتطوعاً وإسهاما في مساندة جهود مصر فيما يتعلق بحُسن إعداد جيل جديد للإدارة التعاونية المحترفة يسهمون بالنهوض بالنسيج الاجتماعي وإدارة الجمعيات كمنظمات اقتصادية تحقق أهدافها عن طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، آخذين في الاعتبار أن ملايين المواطنين في عالمنا العربي المعاصر يتطلعون إلي حركة تعاونية نظيفة تأخذ بيدهم إلي أعلي المستويات ، كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع علي أساس العمل العلمي المنظم والإدارة العلمية الناجحة... وهم يُدركون إدراكهم لآمالهم التي يتطلعون إليها ، أن قاعدة النجاح في هذا كله هو التعليم التعاوني من القاعدة حتى القمة ، تخطيطاً وتنظيماً وتطبيقاً وتطويراً ، ثم تأثيراً في المجتمع الذي أنشأهم الله فيه ، ويعملون علي إعماره وفقا لقوله سبحانه وتعالي في الآية رقم (٦١) من سورة هود { هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها } ..

أي أن الله سبحانه وتعالي يقول لنا إنه خلق البشر لكي يعمروا الأرض وسكانها .. والعمارة ضد الخراب .. والعُمار لا يكون إلاَّ بالأخلاق والعلم .. ومن أجل هذا كله تعاونت مؤسسة الرئاسة وجامعة عين شمس والجمعية المصرية للدراسات التعاونية علي وضع بذرة هذه الرسالة السامية التي تستمد تعاليمها وأداءها من شريعة السماء موضع التطبيق ، أملاً في أن تُسهم الجامعات في مجالات التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم والارتقاء بالأعضاء إلي المستويات الخلقية والمثل العالية التي يتطلبها المجتمع التعاوني ، والمعتقد أن التقارب النسبي والتوزيع العادل في الدخول وفي الخدمات الاجتماعية المختلفة من أهم الأمور اللازمة للتماسك الاجتماعي والوحدة

(*) تم نشر المقالة رقم (١٠٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٨ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

الوطنية والاستقرار النسبي في الحياة العامة ، وهذا من أهداف رسالة التعاون .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن سنة الحياة التطور ، وأن كل يوم من عمر الإنسان يشهد جديداً في مختلف العلوم والفنون التطبيقية ، الأمر الذي دعا علماء التعاون وقادة الحركات التعاونية أن يهتموا بمسايرة التطورات العصرية حتى يقفوا علي قدم المساواة مع المنشآت التي تنافسهم في عصر الإستراتيجيات التنافسية ، هادفين من وراء ذلك أن لا يفوتهم ركب التقدم !!.. ولعل من بين أهم الهيئات التي دعت إلي إجراء بحوث ودراسات لمسايرة هذا التطور هو الحلف التعاوني الدولي الذي يعتبر أقدم الهيئات الدولية الشعبية في مجتمعنا الدولي المعاصر ، حيث تم إنشاؤه في عام ١٨٩٥ ، ومنذ هذا التاريخ القديم دعي الحلف إلي إجراء بحوث ودراسات لمسايرة المتغيرات العالمية ، وناقش الحلف البحوث والدراسات التي تهتم بمشكلات التطور ، وإيجاد أفضل الأساليب العلمية لحلها ، ومن بين المشكلات التي أوصي الحلف بضرورة التمسك بها لجميع أنواع الجمعيات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية .. هي التعامل في السلع ذات الجودة والنقاء ، عملا بالمثل التسويقي القائل : " إن السلعة الجيدة تعلن عن نفسها " .. هذا بالإضافة إلي " إيفاء الكيل والميزان عند البيع ".. وأصر الحلف التعاوني الدولي علي أن القاعدتين اللتين ذكرناهما ، ينبغي التأكد من تطبيقهما في الظروف الحاضرة ، وأن يتاح تطبيقهما علي أوسع مدي ممكن .

والجدير بالذكر أن الحلف التعاوني الدولي أوضح ضرورة تبني قواعد صارمة من أجل سلامة التطبيق في الميدانين السابق ذكرهما ، وأوضح طبقا للنص الوارد في بحوثه ، أنه إذا كانت التعاونيات الاستهلاكية تضطر إلي التوافق مع الأعراف السليمة في تجارة التجزئة بصفة عامة ، فإن ذلك يصدق أيضا علي جمعيات التسويق الزراعي وجمعيات المنتجين الصناعيين وذلك في ضوء المنطق وحُسن الفهم وصولاً إلي تنفيذ السياسة التعاونية السليمة .. وحذر الحلف التعاوني الدولي من منح الائتمان للأعضاء بلا ضابط وبلا تمييز ، مؤكداً علي أن مثل هذا الوضع يضر بالتعاونيات الناشئة ، علي الأقل فيما يتعلق بالمحافظة علي سيولتها واستقرارها المالي .. غير أن مثل هذا الوضع يمكن أن يتطور عندما تكون الأحوال أكثر يُسرا وراحة ، كما هو الحال مثلا عند زيادة قدرة الأسرة علي الإنفاق نتيجة لما تمتلكه من ممتلكات ومدخرات ، وارتفاع في مستويات الرفاهية ، وفي المركز الاجتماعي.

وبالنسبة للتعاونيات الزراعية ، فإنها توسعت في نشاطها وامتد إلي بيع الآلات الزراعية في إطار الاحتفاظ بزبائنها ، حيث يسَّرت لهم أساليب الدفع حتى لا يتحولوا إلي المنافسين ، خاصة وأن ظروف الحياة تفرض علي الفلاح أن يتلقى الائتمان حتى يظل حياً ويعمل ويستمر في أداء نشاطه الذي يُمكّنه من جني محصوله وتسويقه ، ونحن نعرف أن الفلاح يتلقى ما يحتاج إليه من أموال مقابل ضمان محصوله ، فإذا لم تفعل الجمعية الزراعية نفس الشئ الذي يفعله المنافسون ، فإن ذلك يهدد بقاءها .. وبذلك تصبح المشكلة هي .. ما هو الحد الذي يُمَكّن من الجمع بين منح الإئتمان وشراء أو بيع السلع ؟.. أخذاً في الاعتبار أن الإئتمان خدمة لها تكلفتها كغيرها من الخدمات !!.. ومن هذا أنشأت الحركات التعاونية مصادرها الإئتمانية الخاصة بها.. كالبنك التعاوني ، وجمعيات الإئتمان التي أصبحت لها دراية واسعة بحيث تحمل عن التعاونيات العبء في هذا الصدد.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن جمعيات الإئتمان ، استطاعت أن تحل العديد من مثل هذه المشكلات وصولاً إلي وقاية الناس من شرور المرابين ، واستطاعت توفير التسهيلات الإئتمانية بشروط عادلة ومنصفة للأعضاء ، مع الابتعاد عن دفعهم إلي الإنفاق المسرف الذي يفوق قدرتهم ويجاوز الحدود الحكيمة لرب الأسرة ، أو يجاوز حدود الإدارة المزرعية السليمة في أي وقت .. وفي أية ظروف .. علي أن تحرص جمعيات الإئتمان علي أن لا تشترك في سباق التنافس الذي تثيره المؤسسات المالية الأخرى ، فالتعاونيات تحمل مسئولية كبري تجاه نفسها ، وتجاه أعضائها ، وعليها أن تقرر بعناية متي وكيف يجوز الاعتماد علي الإئتمان ، لاسيما فيما يتعلق بسلع الاستهلاك ، والمطلوب دائما أن يكون الميزان معتدلا بحيث لا يكون الهدف هو المزايا التجارية فحسب !!.. بل وأيضا من حيث المصلحة الاقتصادية والمعنوية الحقيقية للأعضاء علي المدى القصير والمدى الطويل ، ويري علماء التعاون في العالم أن الجمعيات التعاونية تعتبر جمعيات فاشلة إذا لم تبذل جهداً تعليميا لتثبيت أعضائها في القضايا التي تتصل بموضوع الإئتمان ، وذلك لكي يتمكنوا من إصدار القرارات الرشيدة التي تظهر نتائجها فيما بعد مبررة لتصرفاتهم التعاونية ، وأيضا من وجهة النظر الاقتصادية السليمة ، أو الإدارة المزرعية الواعية .

إن هناك إجماع علي أن الهوية التعاونية التي أصدرها الحلف التعاوني الدولي في مؤتمره الذي انعقد بمانشيستر في عام ١٩٩٥ تستهدف أن تبذل

التعاونيات جهداً واضحاً وصريحا منذ صياغتها ، ومنذ إصدارها في إطار ما دار حولها من مناقشات علمية واضحة وصريحة ، والتأكيدّ علي وجوب التزام المنظمات التعاونية بروح التعاون روحيا وعلميا في جميع أنشطتها ، علي أن يتحقق ذلك بروح أخلاقي عميق ، واستقامة اجتماعية كاملة ، وأن تبرر وجودها لا من حيث المزايا التي توفرها لأعضائها فحسب .. بل من حيث روح المسئولية والعدالة والاستقامة في كل أعمالها ، ويجب أن تقاوم كل إغراء يدفعها للأخذ بالوسائل الملتوية التي يأخذ بها المنافسون ، حتى ولو بدا أن التعاونيات تعاني من هذا الالتزام !!..

أنه لشرف عظيم أن يثق المجتمع الدولي بالتعاون والتعاونيون ، وأن تكون لهم سمعة دولية من حيث أنهم حولوا ميدان المنافسة من الغش والفساد .. إلي النقاء والجودة ، وأن التعاونيين سبقوا الدولة في وضع معايير الأمانة في المعاملات ، حتى قبل أن تفكر الدولة في التدخل بسنوات عديدة ، وتضع مستويات كحد أدني ضمانا لاحترام آدمية الإنسان برقابة من ضمير ، كما وضعوا معايير لمعاقبة الذين لا يلتزمون بها !!.. وقد وضعت التعاونيات الاستهلاكية مستويات النقاء في التغذية .. وتغلبت التعاونية الزراعية على عدم الأمانة في التجارة بتزويدها الفلاحين بالجيد من السلع والمخصبات الكيماوية .. وأثبتت الحركات التعاونية في العالم قدرتها علي توعية المستهلكين .. وأنه لا يمكن دائما الاعتماد علي الحكومات في حماية المستهلكين حماية كافية ، ولا حتى في تنفيذ التشريعات التي تصدرها تنفيذاً فعالاً !!.. والدليل علي ذلك قيام جمعيات حماية المستهلكين وتكوينها لسكرتارية دولية .

إننا نرجو أن نوضح أن جمعيات حماية المستهلكين استطاعت أن تثبت أن عديداً من المنتجات التي تتداولها الأسواق لا ينطبق عليها البيانات المكتوبة علي أغلفتها !!؟.. أو التي تقال عند الإعلان عنها !!؟.. ولذلك فإن الحالة ماسة إلي المنظمات التعاونية التي تستطيع أن تقدم للأسواق منتجات بديلة بالإضافة إلي تحويل ميدان الصراع التنافسي وقيادة سوق التجارة إلي سبل جديدة من الأمانة الاجتماعية.. ونرجو أن يكون المستوي الأخلاقي للمعاملات في قطاع التعاون مرتفعا ومستمراً في الارتفاع ، وأن لا يهبط أبداً إلي دون ما يتطلبه القانون بحيث يثق جمهور المتعاملين مع الجمعيات بذلك ويعتمدون عليه .

الوجه القبيح للاستعمار (*) وسياسة اصطناع الأزمات !!؟

لاشك أن جولات السيد الرئيس حسني مبارك علي الصعيد العالمي تتناول أهمية تحقيق السلام والأمن والاستقرار ، ومن هذا المنطق تتناول مباحثات سيادته في جولاته القضايا الإقليمية الهامة ، سواء في ذلك تحقيق السلام العالمي ، وعملية السلام بالشرق الأوسط ، والملف الإيراني ، والأوضاع في العراق وتطورات الوضع في السودان .. إلخ .. ومن أجل ذلك التقي الرئيس مع البابا " بندكت السادس عشر " تقديراً لدور ومكانة قداسة البابا علي الساحة الدولية ، والاهتمام المشترك فيما يتعلق بقضية السلام في العالم وفي الشرق الأوسط ، ودعم ثقافة السلام ، وإجلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، هذا بالإضافة إلي مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته في إطار ازدواجية المعايير في المعاملات الدولية وما يترتب عليها من التطورات السريعة والمتلاحقة علي الساحة الدولية !!.. ، خاصة وقد تعاظم اهتمام الدول بتلك الموضوعات ، وطالبوا بعالمية هذه الحقوق والحريات ، وعدم قابليتها للتجزئة أو التنازل عنها ، وهذا يعني بالمقام الأول توحيد هذه الحقوق والحريات لكل إنسان في أية دولة في كل زمان ومكان !!.. ومن هذا المعني أكد الرئيس مبارك علي ضرورة تجنيبّ العالم إحداث بؤر وأزمات جديدة في منطقة الشرق الأوسط أو غيرها.

ومما لاشك فيه أن المواطنين في جميع أنحاء العالم بصفة عامة ، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة يعيشون مناخ اصطناع الأزمات من دول بعينها ، تمهيداً لتحقق هذه الدول أهداف غير مشروعة تتعلق بالإستحواز ، وضمان الاستمرار في نهب ثروات ومقدرات هذه الدول ذات اقتصاد إستراتيجي !!.. ، وهذا الأسلوب قال عنه العديد من أبرز العلماء السياسيين والاقتصاديين أن " الاستعمار يُطل بوجهة القبيح بصورة جديدة ".. والاستعمار الجديد يستخدم أساليب معروفة وهي التخطيط لحدوث أزمات ، ثم التدخل بإدعاء حل هذه الأزمات ، وهو ما يطلق عليه في علوم السياسة

(*) تم نشر المقالة رقم (١٠٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢١ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والإدارة : " الإدارة بالأزمات " !!.. ولعلنا جميعا نشاهد ضغوطاً ومشكلات تصنعها بعض الدول التي تخطط مسبقاً لإعداد أحداث يتولد عنها مشكلات !!.. ثم أزمات !!.. ثم ضغوط لحل هذه الأزمات !!؟..

ولعل العالم بأسره يعرف جيداً زيف الأسباب التي أدت إلي نشوب حرب العراق !!.. ألم نسمع جميعا ما رددته أمريكا .. ثم أعوانها بعد ذلك من أن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل !!؟.. ولما ظهر للعالم أجمع كذب هذا الإدعاء !!.. تحول الأمر إلي إدعاء بناء الديمقراطية !؟.. والعمل علي فرضها في مجتمعات عاشت طويلا تحت حكم النظم الديكتاتورية !!؟.. ويدعون أن هذه الدول لم تستمتع بمزايا الديمقراطية !!..

ولعل الذين يصطنعون الأزمات من أجل تحقيق أهدافهم الاستعمارية يعلمون جيداً أن هناك علمٌ يُدرَّس في الجامعات وهو علم " إدارة الأزمات ".. وهذا العلم يوضح الفرق الرهيب بين الإدارة العلمية للأزمات ، وبين الأساليب المصطنعة " للإدارة بالأزمات "!!؟..

ومن المعروف أن الأزمات الطبيعية تتطلب إعمال عقول القادة السياسيين والعلماء لمحاولة التغلبْ علي حدوث الأزمات بالأدوات العلمية ، ويبذل القادة الجهد لتجنُّب سلبياتها، والاستفادة من بعض الجوانب الإيجابية التي قد تسفر عنها ، في حين أن التدخلات غير المشروعة علي الصعيد العالمي تحدث لتحقيق أهداف غير مشروعة !!؟.. ومثل هذه التدخلات لا تتناسب مع العهود ، وقوانين الشرف الدولية التي شارك مصطنعو الأحداث في صياغتها!!.. حيث يعلنون ادعاءات بعيدة كل البعد عن أخلاقيات الشرعية الدولية ومبادئها !!.. الأمر الذي يؤكد إنها وسيلة للتغطية بالنسبة للأغراض التي يستهدفونها !!.. ولذلك فإنهم يبذلون الجهود للتمويه علي الرأي العام العالمي ، ثم يحاولون التأثير عليه بالترغيب والتهديد بأساليبهم المعروفة !!.. بحيث يُغطي هذا التأثير علي حقائق المشكلات التي أدعوها وما يترتب علي هذه التدخلات غير المشروعة وغير العادلة والتي تستند فقط إلي أساليب الإغراء بالمال وتدعيم الاقتصاد ، أو التهديد بقوة السلاح واستخدام سيطرتهم علي وكالات الأمم المتحدة وعلي رأس هذه الوكالات مجلس الأمن !!.. الذي أصبح يأتمر بأمرهم !!.

وأرجو أن أوضح أن علماء الإدارة بالأزمات يُقدرون أن هذا الأسلوب المصطنع يستهدف التحكم والسيطرة علي الآخرين .. وهم يبذلون جُهداً كبيراً من اجل أن تبدو الأزمة التي اصطنعوها حقيقية !!.. وهم يصوغون خطوط إعدادها وتحقيقها في مرحلة مبكرة ، بما في ذلك توزيع الأدوار علي المشتركين فيها !!.. واختيار التوقيت المناسب لتفجيرها !!.. وإيجاد المبرر والذريعة لهذا التفجير !!؟.. وما يترتب علي ذلك من أحداث متلاحقة !!.. مستعينين في ذلك بحلفائهم الذين يعملون معهم في الخفاء .. سواء في ذلك أعوانهم في داخل البلدان المستهدفة أو خارجها!!.. في إطار الحدود المتفق عليها فيما بينهم مُسبقاً .. من حيث السلوكيات والتصرفات التي يلتزمون بأدائها في التوقيتات المرسومة لهم !!.. وهم في ذلك يختفون بوجههم القبيح تحت أسم " النظام العالمي الجديد Globalization ".

وهذا الاصطلاح للأسف الشديد يُظهر غير ما يُبطن .. لأن الجانب الخفي الذي يبُطنه هو صناعة الأزمات !!.. للسيطرة علي الآخرين !!.. بل ما هو أكثر من ذلك .. إخضاع الضعفاء غير المسلحين بأدوات الحرب المعاصرة ويعملون علي إخضاعهم وابتزازهم !!.. وفوق هذا يظهرون للدول الضعيفة قدرتهم علي تحريك الثوابت الراسخة فيما يتعلق بالقواعد المستقرة والأسس المتعارف عليها !!.. ، وذلك من خلال اصطناع الأزمات التي يحققون لأنفسهم من وراء اصطناعها المكاسب وتحقيق الأهداف المخططة منذ فترة وتحقيق هذه الأهداف لأنفسهم قــد تتحقق في فترات زمنية قد تكون قصيرة المدى .. أو متوسطة المدى .. أو طويلة المدى .. مثلما حدث في عملية زرع إسرائيل !!.. وإحاطتها بالمناخ والبيئة التي تكفل نموها وتصاعدها !!.. عن طريق استخدام الضغوط وإفقاد الدول المقهورة توازنها !! .. ودفعها رويداً رويداً إلي حافة الهاوية !!..

ونرجو أن يكون واضحاً أنهم من أجل تحقيق أهدافهم فإنهم قد يُطلقون الشائعات المبنية علي حقائق جزئية .. والأكاذيب المدعمة للشائعات ، وتصويرهم لبعض الدول التي يستهدفون إخضاعها بأنها دول فاقدة الأهلية وليس لديها الرُشد الإنساني !!.. وأنهم خطر علي الأمن والاستقرار !!.. وإنهم خطرين علي المجتمع الدولي !!؟.. وهم في ادعاءاتهم هذه يستخدمون أدوات الإعلام المناسبة بشكل ممتاز ، ويُعلنون في شبكة الإعلام هذه عن المصالح والارتباطات التي ستتحقق !!.. أو يلجأون إلي تسريب المعلومات

المغلوطة !!.. أو غير ذلك من الأساليب التي تحقق أهدافهم ، أو ما نُطلق عليه في علم الإدارة والسياسة " التكتيكات التي تؤدي إلي تصنيع الأزمة ".. وتكثيف تواجدها في منطقة صنع الأزمة وزيادة قدرتها وقوتها ، مع بذل الجهود التي تحقق لهم كسب مزيد من الأصدقاء والحلفاء والمؤيدين ، مستهدفين من وراء ذلك زيادة عملية الضغط لتحقيق أهدافهم واتساع نطاق المواجهة بحيث تصبح الأزمة المصطنعة عملية معقدة وصعبة ، يمكن من خلالها تقويض دعائم وهدم أركان بنيان الدول المستهدفة !!؟.. ألا تفهم جميع الدول العربية والإسلامية ذلك ؟.. لقد آن الآوان كما يقول القرآن الكريم " أفلا يتفكرون " ؟.. " أفلا يتدبرون " ؟.. ألا يعلم العرب والمجتمع الإسلامي صفات المنافقين .. أن لديهم ملكة لسانية تُعلن غير ما تبطن !!.. ولهم ملكة قلبية تخُفي نواياهم الضارة وصولاً إلي تحقيق أهدافهم ، ونحن السلمين نعلم أن المزاوجة بين الملكات المتناقضة أمرٌ عسير علي النفس ، وشاق ، ويتطلب مجهوداً عاطفيا ، ومجهوداً عقلياً ، ومجهوداً حركياً !!.. ولنتعظ بما قصَّه القرآن علينا عن أحوال المنافقين في الآية رقم (١٠٧) من سورة التوبة ، والتي توضح أن هناك من يريدون أن يفرقوا بين جماعة المسلمين !!..{والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكُفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لِمن حارب الله ورسوله من قبل ولتحلفُنَّ إن أردنا إلاَّ الحُسنى والله يشهدُ إنهم لكاذبون} صدق الله العظيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.



نشاط الرئيس حسني مبارك المكثف لتنفيذ برنامج العطاء(*) واستثمار علاقاته الدولية تحقيقاً للسلام والرخاء

إستقبل الرئيس حسني مبارك الأسبوع الماضي رئيس كوريا الجنوبية روه موه هيون Roh Moo hyun ، وقد صاحب فخامته وفداً رفيع المستوي تدعيماً للعلاقات المتنامية بين مصر وكوريا الجنوبية ، واعتبر الطرفين هذا اللقاء تتويجاً للاحتفال بمرور الذكري العاشرة لرفع مستوي التمثيل الدبلوماسي مع كوريا الجنوبية إلي مستوي السفراء ، وهذه الزيارة تدخل في نطاق النشاط المكثف الذي يقوم به الرئيس حسني مبارك علي الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، بهدف تدعيم العلاقات الدولية بصفة عامة ، وتدعيم العلاقات مع الدول النامية الصديقة وحققت معدلات عالية من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة إلي ما يقوم به من جهود لمتابعة قضايا الجماهير ، تنفيذاً لبرنامج الرئيس الانتخابي.

وتعتبر زيارة فخامة الرئيس الكوري لمصر تعبيراً صادقاً لاستثمار علاقات السيد الرئيس حسني مبارك وثقله الدولي من أجل تحقيق متطلبات السلام والأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط ، والرخاء لمصر في كافة مجالات النشاط الإنساني ، أخذاً في الاعتبار جهود سيادة الرئيس المستمرة لحل المشكلات المعقدة حول أوضاع الشرق الأوسط ، والتطورات الفلسطينية علي ضوء فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية .

(*) تم نشر المقالة رقم (١٠٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٤ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وقد يكون تقديراً للمناسبة الهامة التي ترتبط بهذا اللقاء التاريخي بين الرئيسين ، الرئيس حسني مبارك والرئيس روه موهيون رئيس كوريا الجنوبية ، أن نوضح أن كوريا تعرف باسم " أرض الصباح الهادئ " ، وأنها الآن تشجع فتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية ، وهي بذلك تبزغ كعضو قيادي في المجتمع الدولي ، وعلاوة علي ذلك ، فإن هناك جهوداً كبيرة تبذلها كوريا لجذب مزيد من الاهتمام إلي مقوماتها الثقافية والفنون التقليدية الكورية التي تعكس التاريخ الفريد لكوريا والذي أمتد عبر الآف السنين.

وقد شرُفتّ بزيارة كوريا الجنوبية في عام ٢٠٠١ كعضو في الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي ، وكنائب لـرئيس اللجنة الدولية للاتصالات والإعلام ، وقد تبين لنا أن كوريا الجنوبية حققت في عام ٢٠٠٠ معدلاً للنمو بالنسبة لإجمالي الناتج القومي السنوي ٨ ر٨% واستطاعت في عام ١٩٩٦ أن تحقق متوسطاً لدخل الفرد قدره ١٠٠٠٠ دولار ، غير أن كوريا الجنوبية أصيبت بأزمة مالية حادة في عام ١٩٩٧ ، وهذه الأزمة جعلتها تضاعف الجهود وحققت في عام ٢٠٠٠ متوسطاً لدخل الفرد قدره ٦٢٨ر٩ دولار ، وكوريا أحد النمور الذين حققوا معجزة اقتصادية ، كما وأنها تعتبر من بين أحد أسرع الدول تطوراً في العالم اقتصاديا وصناعيا واجتماعيا .

وقد يكون من حق كوريا أن نلقي بعض الأضواء علي تاريخها وتقدمها الاقتصادي المذهل في فترة قصيرة نسبيا من الزمن ، الأمر الذي جعل المحللين الاقتصاديين والسياسيين يطلقون عليها أنها أحد النمور الذين حققوا معجزة اقتصادية ، ونحن جميعا نعرف أن كوريا صارت خلال العقدين السابقين دولة سريعة التطور اقتصاديا واجتماعيا حتى لحقت بالدول المتقدمة في وقت

قصير بسبب ما حققته من نمو سريع في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث ارتفع دخل الفرد من ٨٧ دولاراً عام ١٩٥٣ وهو العام الذي حققت فيه استقلالها من اليابان ، حتى وصل إلي ٩٢٥٠ دولاراً عام ١٩٩٢ ، ثم وصل إلي أكثر من عشرة آلاف دور عام ١٩٩٥ .. وكوريا لها تاريخ ضارب في أعماق التاريخ حيث يمتد تاريخ كوريا إلي أكثر من ٢٠٠٠ ق.م ، وتوالت عليها ممالك عديدة من أهمها مملكة " كوريو" التي اشتق منها أسم كوريا ، وهي تعني بلغتهم العلو والصفاء .

وتعتبر كوريا الجنوبية سابع دولة في صيد الأسماك في العالم ، حيث أن صادرات كوريا من أسماك ومحار البحر تزيد علي ٧ر١ بليون دولا ر!! .. ، وإن حوالي ٦٥% من أراضي هذه الدولة مغطاة بالغابات ، و٢١% أراضي صالحة للزراعة ، ويوجد بكوريا الجنوبية قوات طوارئ أمريكية يصل تعدادها إلي ٠٠٠ر٤٠ شخص !!.. بالإضافة إلي عدة آلاف من رجال الأعمال والفنيين الأجانب .. ووقعّتَ كوريا الجنوبية في محاولة منها للوقوف في وجه تهديدات جيرانها ، معاهدة صداقة وتجارة Treaty Of Amity and Commerce مع الولايات المتحدة وهي أول دولة غربية تقيم معها كوريا علاقات دبلوماسية .

وفي إطار تبادل المصالح بين الأقوياء حتى وإن كان علي حساب الشعوب ، تمت الموافقة فيما مضي من خلال المفاوضات علي أن تعترف الولايات المتحدة بمصالح اليابانيين في كوريا ، إذا قبلت اليابان بوجود المصالح الأمريكية في الفلبين !!؟.. ، ونتيجة لذلك تم إضافة كوريا كإحدى المستعمرات اليابانية في عام ١٩١٠ ، وكان الحُكم الياباني قاسيا ، واستُغلّت كوريا استغلالا سيئا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالإضافة إلي بعض الأشياء الأخرى السيئة التي عانت منها كوريا ، فقد أجبرت اليابان العديد من

الشابات الكوريات علي أن يصبحن نساء " للتسلية والترفيه " أو عبيداً للجنس للقوات اليابانية !!.. وحتى يومنا هذا مازالت هذه الذكريات السيئة والأليمة عن هذا الأسلوب الظالم الذي عانت منه نساء كوريا ، هذه المشاعر الأليمة ما زالت كامنة في نفوس الكوريين .. وقد اعترف واعتذر رئيس وزراء اليابان الحالي للشعب الكوري عن هذه الإساءة .. وكنت حاضراً ، وشاهدت هذا الاعتذار.

والجدير بالذكر أن نوضح أن الحكم الاستعماري استفزَّ الشعور الوطني بين الكوريين ، خاصة وأن اليابان أثناء استعمارها لكوريا منعت تدريس اللغة الكورية في المدارس الكورية !!؟.. وفي مارس ١٩١٩ قام الكوريون بحركة احتجاج عمّت أرجاء البلاد الأمر الذي ترتب عليه سقوط آلاف الضحايا .. وبالرغم من فشل حركة الاستقلال الأول من مارس إلا أنها نمتْ الشعور الوطني والهوية القومية .. وأمكن لكوريا بعد استقلالها تأمين الاستقلال السياسي حيث تَمَّ التوقيع علي الهدنة في عام ١٩٥٢ ، مع تحديد منطقة منزوعة السلاح ، ومازالت قائمة حتى الآن ومن الناحية القانونية مازالت كوريا الشمالية والجنوبية في حالة حرب ... إلا أن كوريا الجنوبية من خلال تقدم اجتماعي واقتصادي تحت رئاسة قوية حققت ما أطلقوا عليه " المعجزة علي نهر هان - جانج" .. وقد سعدت عند إقامتي بكوريا أن أنزل في أحد الفنادق التي تطل علي هذا النهر الذي استثمروه من الناحية الجمالية والسياحية أفضل استثمار.

أزمة أنفلونزا الطيور(*)
بين مفاجآت البيئة الدولية وجهود الحكومة

تنفيذاً لشعار المشاركة التي نادي بها الرئيس حسني مبارك في برنامجه الانتخابي الذي تعهّد فيه أمام الشعب ، بأنه سيستمر في مواصلة الجهود التي بدأها من اجل تعمير وجه الحياة علي أرض مصر ، وأنه سيستمر في بذل الجهود من أجل خلق مناخ ديمقراطي يُحقق المواطنة السليمة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية ، وإعمالاً للمساواة التامة بين أبناء الوطن جميعاً ، وضماناً لهم لممارسة كل الحقوق المدنية وعلي وجه الخصوص العلمية والسياسة التي كفّلها لهم الدستور والقانون في إطار من الحرية والشرعية ، وتعميقاً لتوجهاتنا السياسية في العمل معاً من أجل حماية أمن مصر القومي ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية ، والحفاظ علي دورها المحوري عربياً وإقليمياً ودولياً ، مع الإستمرار في تدعيم مكانة مصر الثقافية والحضارية .. خصوصاً وأن عالمنا المعاصر يشهد صراع الحضارات !!.. ويُستخدم هذا الصراع كمخلب القط لنهب ثروات الشعوب الضعيفة لصالح الدول الغنية !!؟.. والتي تملك القوة ؟!!.. وتستخدم هذه القوه في خلق الأزمات .. بالإضافة إلي أزمات الطبيعة !! ؟.. وفي هذا المقام نتذكر أن سيادة الرئيس حسني مبارك أعلن مراراً وتكراراً أن التنمية تقتضي مشاركة واعية من جميع أفراد الشعب ، وإذا كانت مصر قد واجهت العديد من التحديات والأزمات فيما مضي واستطاعت حلها – فإنها بإذن الله ستتغلب بعون الشعب والحكومة علي ما يقابلها من أزمات.

(*) تم نشر المقالة رقم (١٠٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ولعل الحقائق التي ذكرها الرئيس تحفز الشعب بأسره وعلي وجه الخصوص منظمات العمل التطوعي علي اتساع نطاق منظماته ، حيث وصل عدد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية إلي ما يزيد عن ١٦ ألف جمعية !!.. كما وصل عدد جمعيات قطاع التعاون علي اختلاف أوجه نشاطه الزراعي والاستهلاكي والإسكاني والإنتاجي والثروة المائية إلي ما يقرب من ٢٠ ألف جمعية ، ويبلغ عدد الأعضاء الذين تخدمهم المنظمات التعاونية بحوالي ما يقرب من ١٤ مليون عضو تعاوني وذلك إذا أخذنا في الاعتبار جمعيات ربات البيوت التي ينظمونها فيما بين بعضهن البعض بأسلوب شفاف يحقق المنفعة !!.. وجميع هؤلاء يبذلون الجهد التطوعي ويمكن أن يعملوا كشريك فاعل في عملية التنمية المستدامة ، خاصة وأنهم كتعاونيين يعملون معاً تحت مبادئ التعاون التي تُزيد المواطنة السليمة قوة علي قوة ، وتحقق التماسك الاجتماعي باعتبار أن الوطن للجميع والدين للديّان ، وبالتالي يستفيد المجتمع من جهود رجال التعاون ونسائه فيما يتعلق بالمشاركة في جهود التنمية ، وإضفاء طبيعة جديدة علي نوعية الحياة التي يعيشها المواطن المصري ، وخلق آفاق جديدة لمستقبل أفضل .. ومستوي معيشة أفضل . ولذلك نري أنه قد بات ضروريا تشجيع وحُسن إعداد جيل جديد من الشباب القادر علي متطلبات العمل في إطار متطلبات ومتغيرات العصر ، والبحث عن تطبيق أسلوب إداري حديث يصلح للتعامل مع هذه المتغيرات المتناهية في السرعة والأثر ، وأن تُطبق التعاونيات أدوات الذكاء الصناعي حتى تستفيد من ثلاثية تكنولوجيا تجهيز المعلومات والبيانات ، وشبكة الاتصالات ، والنهوض بتلبية احتياجات مجتمعنا المصري العظيم الآنية والمستقبلية في مجال الإنتاج والخدمات علي أسس إدارة ما بعد الحداثة ، وذلك رغماً عن بعض التدخلات والمعوقات السلبية التي نُجاهد جميعاً من أجل تصحيحها وتصويبها ، وأخذا في الاعتبار ما أصاب مصر نتيجة لأزمة مواجهة أنفلونزا الطيور .. والجهود التي قامت بها الدولة ، إن هذه الجهود بمثابة علاج آني إذا لم نعمل بسرعة للقضاء علي جذور المشكلة ، وفي هذا المجال لابد أن نؤكد علي أن الحكومة وحدها لا تستطيع أن تفعل

كل شئ ، كما أنها لا تستطيع القضاء علي كل ما نشكو منه ، فكل فرد من أبناء هذا الشعب مطالب أن يؤدي دوره في علاج تلك الأزمة كما أن أي علاج للمشكلة سوف يبقي غير كاف ما لم يتم بصورة متكاملة ، ذلك أن القضاء علي مشكلة واحدة لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة ما لم تتعاون جميع الأجهزة التي لها علاقة به للقضاء علي كل مشكلاته حتى لا يبني البعض في ميدان ويهدم الآخرون.

ومما لاشك فيه أن مصر لا تعمل في فراغ ، ولكنها تعمل في ظل بيئة خارجية وداخلية دائمة التغير والتطور ، هذه التغيرات في العوامل البيئية سواء الداخلية أو الخارجية ينتج عنها من حين لأخر بعض الأزمات لأي شعب أو أية منظمة ، مما يستلزم ضرورة رصد تلك التغيرات وتقييمها بصفة مستمرة لتحديد المتغيرات البيئية المولدة للأزمات ، وبالتالي تحديد التهديدات أو المخاطر والأزمات المحتملة والتنبؤ بها ، ونرجو أن يكون واضحاً أن هناك أزمات لا ترجع لفشل إداري ، ففي بعض الأحيان تكون مسببات الأزمة خارجية نتيجة تغيرات بيئة لا يمكن التحكم فيها ، وهنا يكون مقياس فاعلية الإدارة في كيفية مواجهتها لهذه الأزمة وسرعة القضاء عليها أو حلها مع أقل قدر ممكن من الخسائر ، وأن يتم استعادة النشاط في أقصر وقت ممكن ، ولكن هناك من يري أن مجرد حدوث الأزمة هو دليل علي فشل الإدارة في التقاط إشارات الإنذار بالأزمة أو فشلها في مراقبة البيئة والتعرف علي المتغيرات المولدة للأزمات ، وقد أوضح بعض علماء إدارة الأزمات كنتيجة للدراسة التي قاموا بها في حادث التسرب الكيمائي في مدينة بوهال في الهند والذي نتج عنه موت أكثر من ٢٠٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٢٠٠ ألف شخص ، أن الأزمات الصناعية ليست كلها ناتجة عن مشاكل تكنولوجية ، ولكنها أيضاً ناتجة عن مشاكل سياسية واجتماعية وتنظيمية ، فكان علي رئيس هذه الشركة مسئولية ليست فقط في التعامل مع المشكلات التنظيمية والفنية الداخلية الناتجة عن الأزمة ولكن أيضا مع أخري خارجية وثقافية ، هذا الخليط من الأمور المختلفة والمتعارضة في بعض الأحيان يمثل في حد ذاته مشكلة خطيرة .. كل

هذا يوضح أهمية وضرورة دراسة بيئة المنظمة الداخلية والخارجية لمعرفة كيفية التعامل عند حدوث أزمات ولتحديد مصادر الخطر والتهديد ، كما يجب تحديد أولويات لهذه المخاطر والتهديدات فلن تستطيع أي دولة أو منظمة ، مهما بلغت من إمكانيات أن تقوم بالإعداد لجميع أنواع المخاطر والأزمات ، أخذاً في الاعتبار أن خصائص البيئة تلعب دوراً هاماً في تشكيل السلوكيات والممارسات الفعلية ، فما تقرره الدولة أو أي منظمة معينة من إستراتيجيات واختيارات أو استجابات عينة ، لا يعدو أن يكون في واقع الأمر محاولات من جانبها للتكيف والتوافق مع ظروف وسمات البيئة التي تتواجد في إطارها وتعمل في ظلها ، ولقد اختلف الكتاب والباحثين في تحديد أبعاد البيئة وأسس تصنفيها ، وبشكل عام فإن أكثر هذه المحاولات قبولاً في تحديد أسس تصنيف البيئة وأبعادها هي ما قرره بعض العلماء ، والتي اشتملت علي أربعة مؤثرات هي : درجة التعقيد وتشير إلي تعدد مكونات وعوامل البيئة في الدولة التي تعمل بها المنظمة ، كالمنتجات والأسواق والعملاء وما إليها ، وطبقاً لهذا البعد فإن بيئة أي منظمة يمكن أن تقع علي مقياس يتدرج من البساطة إلي التعقيد ، وكذلك درجة الاستقرار ، وطبقا لهذا البعد فإن بيئة أي منظمة في أي دولة يمكن أن تقع علي مقياس يتدرج من الاستقرار التام إلي الديناميكية التامة ، وتؤثر درجة الاستقرار علي سلوكيات الإدارة من خلال التأكد أو القدرة علي التنبؤ بالعمل الذي يجب أن يتم ..

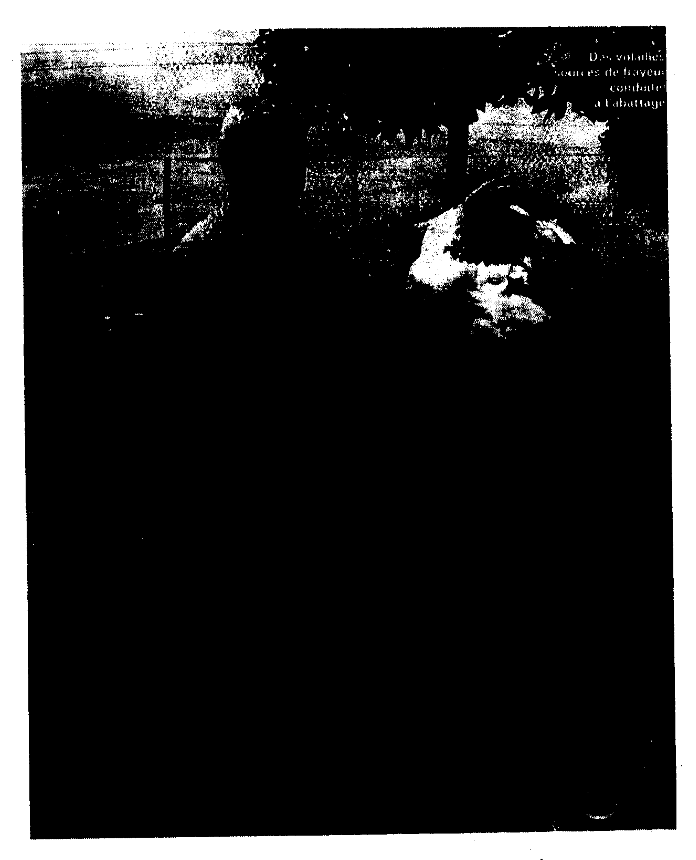
ويّشير العلماء أيضاً إلي درجة التنوع ، حيث يشير إلي تنوع خصائص مكونات وعوامل البيئة وما تفرضه من متطلبات ، وطبقا لهذا البعد فإن بيئة أي منظمة في أي دولة يمكن أن تقع علي مقياس يتدرج من التنوع إلي التجانس التام ، وتؤثر درجة التنوع علي سلوكيات الإدارة من خلال تنوع العمل المطلوب أداؤه .. هذا بالإضافة إلي عامل درجة التهديد الذي يشير إلي حجم الضغوط التي تتعرض لها الإدارة من قبل البيئة ، وطبقاً لهذا البعد فإن بيئة أي منظمة يمكن أن تقع علي مقياس يتدرج من البيئة الضاغطة أو العدوانية إلي البيئة المسالمة

تماما ، وتؤثر درجة التهديد علي سلوكيات الإدارة من خلال سرعة الاستجابة واتخاذ القرارات . وأشير بهذه المناسبة إلي أزمة أنفلونزا الطيور ، حيث تواصلت الجهود الحكومية لمواجهة مرض أنفلونزا الطيور .. وقد قام وزراء الصحة والبيئة والزراعة بجولة في أماكن تجميع الدواجن النافقة بالقليوبية للإطمئنان علي سير العمل والتخلص السليم من هذه الدواجن ..

كما تقرر تشغيل مجزر الدواجن بالقليوبية بكامل طاقته لذبح الطيور السليمة .. وأكد وزير الري ورئيس الشركة القابضة لمياه الشرب سلامة المياه تماما .. وأنها آمنة في الاستخدام ولا خوف من فيروسات المرض ومن هنا نوجه النظر إلي حرب الإشاعات .. وتسعي الحكومة لحل مشكلة أصحاب المزارع والتخفيف عنهم وجدولة ديونهم .. كما تم تجهيز المدافن اللازمة للتخلص من الطيور .. وأوضح أهل الذكر أن المياه سليمة ١٠٠% والفيروس لا ينتقل عن طريق الطعام والشراب ، كما أوضح المسئولون في ضوء التحليل العلمي أن مياه النيل والترع خالية تاماً من فيروسات أنفلونزا الطيور وأن الشائعات التي تناقلتها الألسن هدفها الترويج لشركات المياه المعبأة ..!!؟..

ونرجو أن يتفهم الشعب أن الأزمة بطبيعتها تعكس الاختلال والفوضى في أجزاء النظام كله ، فالحادث يجد له صدي ويتغذى علي المشاكل وعدم الاستقرار الموجود بالفعل في النظام ، فالعوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية كلها تعطي التربة الخصبة لحدوث الفوضى والأزمات ، والأمر الغريب لظاهرة الأزمة ، أن في بعض الأحيان قد لا يتطور الحادث لأزمة كبري بسبب حدوثه في وقت ملازم لإحداث أو حدث آخر جذب انتباه الرأي العام وجماعات المصالح ، مما لا يجعله مجالاً لفحص ودراسة من الآخرين ، والأزمات يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً علي سمعة أي بلد أو أي منظمة ، ودرجة التأثير تختلف حدتها تبعاً لاختلاف درجة نجاح الدولة والمنظمات الشعبية في التعامل مع الأزمة أو فشلها ، ورأي الجمهور ، ونظرته إلي الدولة والمنظمات كمسبب أو كضحية للأزمة ..

ومن هنا فلنتكاتف جميعا من أجل اجتياز هذه الأزمة ، وكان الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه.



لعبت أنفلونزا الطيور دور سيئ عى إقتصاديات العالم بالإضافة إلى الرعب والقلق في نفوس البشر جميعاً. والصورة أعلاه توضّح جانباً من توجيهات الصحة العالمية لطمأنة صناعة الطيور وأساليب الوقاية.

شرائع السماء وشفافية الأداء(*)
وطغيان أهل البغي من الأقوياء

أكَّد الرئيس حسني مبارك على أننا نعيش ثورة إتصال هائلة .. وتطوراً تكنولوجياً مثيراً .. وثورة معلوماتية لا حدود لها .. وتُوضِّح هذه العناصر بكل معطياتها الحالية ، أننا ندخل عصراً جديداً .. يحمل إلينا الكثير من المتغيرات الضخمة .. وهي متغيرات وإن أختلفت مسمياتها كالعولمة والكوكبة إلى غير ذلك من مسميات .. إلا أنها تتفق جميعاً في كونها متغيرات بالغة العمق والإتساع .. تشمل مختلف المجالات من إقتصادية وإجتماعية وثقافية وإعلامية .. وإذا كانت العولمة الإقتصادية – في وقتنا الراهن – هي الأبرز .. من حيث آلياتها ونظمها وقوانينها الدولية .. فإن عولمة القيم والثقافة هي الأخطر .. خاصة أن أهم آلياتها الإعلام بإعتباره جسر الإتصال مع العالم الخارجي .. وأحد الأدوات الأساسية للحفاظ على الهوية .. وبناء المواطن .. وتكوين وجدانه الحضاري والثقافي والفكري .. ومصر تفهم تماماً أننا نعيش عصر الفضاء والسماوات المفتوحة .. والقرية الكونية الواحدة .. وبدأنا في التعامل مع المعطيات الجديدة في عالم الإتصال .. وفق خطة مدروسة .. تتسم بالتدرُّج والمرحلية .. من أجل تحقيق أهدافنا الإعلامية الطموحة .. ويأتي في مقدمتها تأكيد حق المواطن في وسائل إعلامه أينما كان .. وحيثما وجد .. على أرض مصر .. ثم الإنطلاق إلى العالم الخارجي .. ومن واجب مصر أيضاً أن تكون طرفاً مُشاركاً .. نقدم أنفسنا وثقافتنا للآخرين .. ونتلقى منهم سواء بسواء .. وينبغي علينا .. وعلى عالمنا الإسلامي .. أن نحرص على تحقيق التوازن بين الإنفتاح على الخارج .. والحفاظ على عاداتنا ، وعقائدنا ، وتقاليدنا ، وهويتنا الثقافية ، وأنماط وخصوصية أساليبنا ، وما إشتهرت به مصر عبر تطورها من وحدة نسيجها الإجتماعي ، ونحن فخورون بمنظماتنا التعليمية التي أخرجت أبرز الموهوبين في شتى مجالات الحياة.

---

*) تم نشر المقالة رقم (١٠١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٨ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وبهذه المناسبة أرجو أن أُوضّح أن هناك إجماع عالمي على أن علوم التعاون فكراً وتطبيقاً ، تعتبر من أفضل الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق التماسك الإجتماعي .. بل إنه اللبنة الصلدة الأولى للبناء الإجتماعي والإقتصادي السليم الذي يُحقّق مفهوم الأخوة في الوطن والعمل معاً بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة أو الإنتماءات السياسية .. إلخ .. وأجمع العلماء أيضاً على أهمية التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وإنتهاج الأساليب التي تؤدي إلى حُسن إعداد المناهج المناسبة للبناء التنظيمي التعاوني من قاعدة البناء حتى قمته ، وصولاً إلى أجيال قادرة على أن تنهض بالمنظمات التعاونية إلى مستويات عصر تبّني إستراتيجيات تنافسية ، وتأكد من تجارب الأمم أن دور التعاون في توسيع قاعدة الملكية في إطار مبدأ الإعتماد على النفس والتمويل الذاتي ، وخلق الرغبة في الثروة عن الطريق المستقيم ، وإستخدام الأسلوب العلمي في الأداء والعمل معاً بروح من الإيثار وإنكار الذات وتغليب الصالح العام ووضعه فوق كل إعتبار .. وهذا الأسلوب هو أسلم طريق لتوثيق الأخوة الإنسانية للنسيج الإجتماعي ، وأثبت التطبيق العلمي أن الأسلوب التعاوني إذا تحقق على أيدي أهل الذكر والتخصص ، وتوافرت المواصفات الخلقية والعلمية في مجال التعليم والتدريب للعاملين ، فإن هذا كفيل بأن يجعل من الأغلبية من الضعفاء في أي بلد من البلدان في وضع يُمكّنهم من أن يحققوا ما يعجز جبابرة المال عن أن يحققوه ، من حيث التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة والإرتفاع بمعدلات النمو ، أخذاً في الإعتبار أن التعاون منذ نشأته أخذ على عاتقه السير قُدماً وبالتدريج لتحقيق أهدافه في إقامة مشروعات النفع العام Commenweal Enterprises التي تُلبي إحتياجات الإنسان من المهد إلى اللحد ، وتعمل على تكوين علاقات إنسانية وإجتماعية جديدة يتحقق من خلالها مفهوم الأخوة والمواطنة السليمة وإعتياد الأعضاء على الإدخار لتكوين رأس المال في إطار التخطيط التنموي ، والذي يُلبي إحتياجات الناس ونفع المجتمع ، والنهوض بالبنيان التعاوني المتكامل إلى مستوى الإدارة الإستراتيجية ذات التأثير الجوهري على مستقبل التعاونيات ، والإستخدام الأمثل لموارد المنظمات التعاونية وعلى رأسها الموارد البشرية والمادية في ظروف بيئتها المتغيرة .. وإيضاح أساليب القدرة على التعامل مع المستقبل في إطار " الإدارة بالمشاركة " والتجانس الفكري بين الإدارة الإشرافية والإدارة التنفيذية

عند إتخاذ القرارات التشغيلية التي تخدم إحتياجات التعاونيات والمجتمع بفاعلية وكفاءة ، وتتوافر في أدائهما المهارات الفنية والإنسانية.

ومن هذا المفهوم إنني أوجه النظر إلى ما أعلنته المنظمة العالمية للشفافية ، من أهمية التعليم الجيد الذي يأخذ في إعتباره مواثيق وشرف المهنة ، حيث أوضحت أن الفساد يتحقق وينتشر على أيدي هؤلاء الذين يضعون مصالحهم من حيث الإستفادة من مواقع عملهم فوق كل إعتبار !!؟.. ومن هنا نرى المنظمة العالمية للشفافية تدعو إلى التدقيق وحُسن المعايير التي ينبغي أن تتوافر في القوى العاملة .. إنها مستقبل كل شعب .. ومن هنا نرى أن الدول النامية في حاجة إلى قادة وسياسيين ، وقادة علميين وتنفيذيين تعمل بضمير الأمين على العهد .. الباحث عن الحق .. المستنهض وجود الآخرين وتفكيرهم ليأخذوا مكانهم معهم .. قيادات تؤمن بالشورى وتفتح عقولها لكل إنسان متخصص يعمل بقول الرسول الكريم " الدين النصيحة " أو بمعنى أوضح يدلي برأيه في شجاعة صادقة .. ولا يُبيح لنفسه أن ينجرف قيد أنملة عن المنهج الموضوع ، والخطة المرسومة .. إنسان يرعى نطاق إشرافه بإيمان ومتابعة .. إنسان يناقش الأمور التي تحتاج إلى مناقشة .. ويستمع إلى أهل الذكر عملاً بقول الله سبحانه وتعالى " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " .. إنسان يؤمن بالشورى ، والشورى رأي ومعارضة .. إنسان لا يحاول أن يفرض رأيه ، أو يُملي مشيئته ، بل يُشرك الآخرون معه مشاركة فعَّالة صادقة .. ولا يغفل ذلك تواضعاً أو تفضيلاً .. بل سجية وفطرة وواجباً .. ورغبةً في تقليب وجوه النظر التماساً للحقيقة .. وأي إنسان في موقع من مواقع القيادة ومسئوليات الإدارة ، عليه أن يعرف جيداً أن الشورى والمعارضة هما رئتا البحث عن كلّ رأي صالح وقويم وسديد.

إنني كشخص مؤمن بالله وأنبيائه أؤكد من هذا المكان أن عيسى رجلاً رقيقاً عامر الفؤاد جيَّاش العاطفة .. وكان ينكر على المتاجرين بالأديان غلظة طباعهم وجفاف الرحمة من قلوبهم .. واليوم تتفرس في أفعال المنتسبين لإسمه الكثير من الويلات التي لا ترقى إلى مستوى شريعة الله التي بشَّر بها ، فلا ترى في وجوههم إلا ملامح " تيمورلنك " و " هولاكو " وجحافل التتار وهي تنساب في الدنيا لتعز من أذل الله وتذل من أعز الله ..وإن الجراح تنكأ الجراح ، ومآسي اليوم تذكر بمآسي الأمس.

وهذه وتلك سوف يُقدِّم الحساب عنها يوماً ..

قال " حافظ إبراهيم " يصف بعض أفعال هؤلاء :

كبّلوهم ، قتلوهم ، مثّلـــوا * بذوات الخدر ، طاحوا باليتامـــى !
أحرقوا الدور ، استحلوا كل ما * حرمت " لاهاي " في العهد إحتراما !
أبهذا جاءهم إنجيلهـــــم * آمراً يلقى على الأرض سلامـــا ؟

تمنيت على الله أن تطبق التعاونيات أدوات الذكاء الصناعي حتى تستفيد من ثلاثية تكنولوجيا تجهيز المعلومات والبيانات ، وشبكة الإتصالات ، والنهوض بتلبية إحتياجات مجتمعنا المصري العظيم الآنية والمستقبلية في مجال الإنتاج والخدمات على أسس إدارة ما بعد الحداثة ، وذلك رغماً عن بعض التدخُّلات والمُعوِّقات السلبية التي نُجاهد جميعاً من أجل تصحيحها وتصويبها ، فمصر فوق الجميع ، ومن تطوَّع خيراً فأجره على الله.



وإحسنوا إن الله يحب المحسنين
سورة البقرة آية رقم ١٩٥

المنظمة الدولية للشفافية تُحذِر من قمة الفساد(*)
النفاق الوظيفي وراء كل فشل أو إنـهيار !!..

بقلب يعتصره الحزن والألم قام الرئيس حسني مبارك كحاكم مسلم ومؤمن بقول الرسول عليه الصلاة والسلام " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " .. قام سيادته فور تلقيه النبأ المُفجع بغرق العبارة " السلام ٩٨ ".. قام فوراً ببذل أقصى ما لديه من طاقة الفكر والعمل ، قام بإجراء التوجيهات اللازمة لقيام أجهزة الإنقاذ والوحدات البحرية المصرية فوراً بالجهود اللازمة لإنقاذ ركاب العبارة المنكوبة ومعرفة أسباب هذه النكبة الأليمة !! .. وقامت هذه الأجهزة بواجبها لإنقاذ ما أمكنها إنقاذه ، وانتشلت جثث العديد من الضحايا التي أمكنها العثور عليها طافية فوق المياه بالقرب من موقع الحادث ..

هذا بالإضافة إلي أن سيادة الرئيس عقد إجتماعاً في ميدان الحادث بالغردقة لمتابعة تداعيات وملابسات الحادث ، وناقش أبعاد هذه الكارثة على الواقع مع كل مسئول وأضطلع سيادته من خلال التحقيقات الأولية عن أسباب الكارثة ، حيث تبين أن حريقاً ضخماً شبَّ على مرحلتين !!.. وقد تحرك سيادته تحركاً سريعاً إنسانياً للتخفيف عن أسر ضحايا الحادث ، حيث أمر سيادته بصرف إعانات عاجلة قيمتها ٣٠ ألف جنيه لكل أسرة من أسر المصريين المفقودين و ١٥ ألفاً للناجين ، ويُعتبر هذا القرار هو الأول من نوعه فيما يتعلق بهذا الحجم من التعويضات لضحايا الكوارث.

والذي يهمني في هذا المقام أن أشير إلي أن هناك جهوداً أولية بُذلت للتعرُّف من الناجين والمصابين في الحادث لاستجلاء كيفية وقوع الحادث ؟.. وما هو تصرُّف طاقم العبَّارة عندما أشرفت على الغرق ؟..

---

*) تم نشر المقالة رقم (١٠٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢١ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

كما يهمني أن أشير إلي أنه قد صاحب هذه النكبة تقرير صدر عن شركة " لويدز " وهي شركة متخصصة في الملاحة البحرية حول سلامة العبَّارة " السلام ٩٨ " .. قالت الشركة المتخصصة أن العبَّارة في الخريف من عمرها !!.. ولا تستوفي معايير السلامة المُطبَّقة في الاتحاد الأوروبي !!.. كما أنها ممنوعة من الملاحة في المياه الأوروبية !!؟.. وأن العبَّارة عمرها يتجاوز ٣٦عاماً !!.. وأن القانون المصري يقضي بألا يتجاوز عمر هذا النوع من السفن ٢٥ عاماً !!..

والأدهي من ذلك وأفدح أن أصحاب الشركة لجأوا إلى شركة إيطالية إسمها "رينا " وحصلت من هذه الشركة على شهادة إستيفاء معايير السلامة للعبَّارة " السلام ٩٨ " !!.. وأن هـذه الشركة " رينا " لها سجل أسود قبل ذلك فيما يتعلق بالشفافية وحُسن أداء الواجب وفقاً للمعايير الدولية المُقررة في هذا الشأن ، حيث تبين أن هذه الشركة تتعرض حالياً للمقاضاة في قضية إصدار شهادة سلامة لناقلة البترول المالطية " إريكا " .. وتبين أن هذه الناقلة المالطية إنشقت إلى نصفين منذ ست سنوات !!؟.. ألم يتعظ أصحاب الشركة من أخطاء الماضي وعبره ومآسيه ؟!.. أليس في هذا خيانة وعدم شفافية !!.. من أجل مزيد من الربح الحرام !!؟..

ومن المعروف علميا أن علماء الإدارة يطلبون تبني نوعاً من الرقابات أطلقوا عليها " الرقابات الحافزة Motivational controls " .. ومن شأن هذه الرقابة مراعاة تَبَنّي سياسات علمية يؤخذ في الاعتبار عند وضعها إنشاء لجان متخصصة لاختيار القوى العاملة في أية منظمة بحيث تطبق السياسات الوظيفية المجمع عليها عالميا وهي " الاختيار الحسن للقوي الوظيفية هـــو أفضل سياسة " .. مع التركيز على حُسن اختيار الأشخاص الذين يوضعوا في مراكز أعلى !!.. وذلك لأن الذي يشغل الموقع الأعلى تكون لدية القدرة التأثيرية علي اتخاذ قرار التعيين .. فإن لم تتوافر لدي هذا الشخص الأمانة ورقابة الضمير والتخصص العلمي المرتبط بتشكيل لجان متخصصة لحُسن الاختيار .. فانه قد

يخضع لضغوط تؤدي إلي سوء الاختيار!!؟.. وهذا هو بداية الكارثة !!.. تمهيداً لتحقيق الربح الحرام !!..

وهنا أشير بكل وضوح إلي تقرير المنظمة الدولية للشفافية والتي تلقي الأضواء علي أسباب الفساد في العالم .. حيث أوضحت بصريح اللفظ " أن قمة الفساد تتحقق من وجود "عمالة فاسدة ".. والعمالة الفاسدة هي التي تضع مصالحها فوق كل اعتبار !!.. أي عمالة ليست لها ولاء لتحقيق النفع العام للمنظمة التي تنتمي إليها .. ولعملائها الذين يستخدمون إنتاجها وخدماتها .. وعلي وجه الخصوص العمالة التي تخرج عن الأداء السليم في إطار روح الفريق والتعاون المخلص مع زملائها في العمل علي تحقيق أهداف التنمية والجودة الشاملة والمتواصلة للنهوض بمواقع عملها إلي مستقبل أفضل .. وفي كثير من الأحوال عندما تتجه الجهود نحو وضع مثل هذه السياسات نجد المستويات الأعلى المسئولة تثير بعض المواضيع كنوع من الحوافز وعلي سبيل المثال .. مثل ما توفره المؤسسة لموظفيها من أمان واطمئنان عند التقاعد.

ولذلك يُطالب علماء الإدارة من أجل التصحيح والمتابعة ، ضرورة أن يتـم ذلك بأساليب متعددة .. منها إعادة رسم الخطط .. أو وضع خطط إضافية .. أو إعادة التنظيم .. أو إجراء بعض التنقلات بين المرؤوسين .. أو ممارسة الوظيفة التوجيهية من حيث التأكد من أن القوى العاملة تكون متفهمة تماماً للمهمة التي تقوم بها .. أو تشجيع المعاش المبكر .. أو الفصل من الوظيفة لعدم الصلاحية .. إلخ ..

والذي يسعدني في هذا المقام أيضا أن الحركة التعاونية في العالم أخذت بحُسن الاختيار ، وفي أمريكا طالبت المنظمات التعاونية بعدم الاستمرار بالموظفين سيئ السمعة وغير القادرين Containing With Infamous and Incompetent Employees.

وبذلت المنظمات التعاونية جهودها العلمية للتنمية البشرية التعاونية .. والتي تتلخص في أنه إذا فُهم أعضاء التعاونيات وأعضاء مجلس إدارة الجمعية أن مهمتهم الأولي هي تحقيق الأصلح لفائدة الجمعية وعلي وجه الخصوص إذا كانت الجمعية تعمل في ظل منافسين ، فيجب أن يؤخذ ذلك جدياً وبعين الاعتبار ، إن الجمعية التعاونية ليست معهداً خيرياً أو منشأة لخلق الوظائف لغير الأمناء وغير القادرين .. إن هدفها هو خدمة المنتفعين من الأعضاء والمجتمع في إطار من القيم الأخلاقية المستمدة من الشرائع السماوية التي ترعي الله وحق المجتمع في التنمية المتواصلة التي تأخذ في اعتبارها حق الأجيال القادمة في العيش الحر الكريم ، عن طريق إنشاء مشروعات النفع العام التي تستوعب وظائف للأجيال القادمة .. وكل شئ يجب أن يوجه إلي هذا الهدف .. إن هناك طرقاً كثيرة لعمل شئ للموظفين الغير قادرين ، نحن بالطبع لا نُنادي بمعاملتهم معاملة غير كريمة ، إننا نُطالب بإعطائهم كل فرصة ممكنة للإصلاح من شأنهم ، ولكن ينبغي أن يكون مفهوماً دائماً أن الجمعيات التعاونية ليست معهداً إصلاحياً أو مدرسة للمتخلفين !!.. إنها عمل اقتصادي في عالم يبذل أقصي طاقاته وجهده من أجل التنمية والرخاء .. والأمانة والكفاءة هي خير ضمان للنجاح .. وجميعنا يعرف قول ابنة شعيب لأبيها " يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين ".. والنجاح لن يتحقق بالمنافقين !!.. وهذا المفهوم له مقال أخر بإذن الله.

" ذلك بأن الله لم يكُ مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يُغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم ".
سورة الأنفال : آية ٥٣

تداعيات حملات إستفزاز المسلمين(*) وفساد منطق إدعاء حرية التعبير !!؟..

حذّر الرئيس حسني مبارك من تداعيات حملات الإساءة المستمرة إلى الإسلام ، وأوضح سيادته أن المساس بالعقائد الدينية من أفدح الأخطار التي ستهدد الإستقرار في العالم ، وهل يمكن لأي عاقل في هذه الدنيا على إتساعها أن يدخل الأديان السماوية في نطاق حرية الرأي والتعبير والصحافة ؟!!.. ونحن جميعاً نؤمن بالحرية .. ولكن لا يمكن الإدعاء بممارسة الحرية إلا في نطاق حرية الآخرين !!.. فلا توجد في العالم حرية منظمة لا تؤدي إلى الإضرار بالآخرين ..

والإسلام يحمل في آياته الكثير من إحترام الأديان ومنها قوله سبحانه وتعالي {لكم دينكم ولي دين} سورة الكافرون فلا يمكن بأي حال من الأحوال لأي إنسان أن يتخذ من إدعاء حرية التعبير ليجعل منها ذريعة للنيل من المقدسات والمعتقدات والأديان التي يعتنقها الآخرون !!؟.. وخاطب الرئيس العالم موضّحاً بنظرته الثاقبة عواقب الإنزلاق إلى منطقة خطيرة ، والتمادي في إثارة مشاعر العالم الإسلامي ، والجاليات الإسلامية !!..

إننا نرجو أن نوضّح أن هناك مليار مسلم ينتشرون في شتى أنحاء العالم يؤمنون بالله والسلام وحرية الأديان ، ويجدون أنفسهم الآن في مستنقع فاجأهم ولا يألفوه .. هو وجود من يسمح لنفسه بأن ينتهك حرية إعتناق البشر لدين من الأديان السماوية !!؟.. بحجة

*) تم نشر المقالة رقم (٩٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٤ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

حرية التعبير !!.. هل هناك أي إنسان عاقل على وجه الأرض لا يعرف الآثار المدمرة لعواقب هذا المفهوم الذي إنزلق إليه البعض !!؟.. وتداعياته على الفرقة التي ستسود العالم !!.. وعلى وجه الخصوص الملايين التي آمنت بالله وأننا جميعاً من سلالة آدم وحواء ، وأنه لا فضل لأحدنا على الآخر إلا بالتقوى والعمل الصالح !!.. وأن الله خلق الكون والبشر .. وقال سبحانه وتعالي في كتابنا الكريم {.. وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا .. إن أكرمكم عند الله أتقاكم } سورة الحجرات .. صدق الله العظيم.

هل يوجد من تفهّم تعاليم الإسلام من يشك في أنها تنشر السماحة والأخوة والسلام وعدم التدخُّل في حرية عقائد الآخرين ؟.. هل يمكن أن نُقارن هذا ببعض ما نقرأه ونسمعه بآذاننا ونُشاهده بأعيننا ، مثل أولئك المستشرقون وبعض كتاب الغرب الذين يثرثروا في الصحف وفي المجالس ويختلقوا كل يوم مشكلة موهومة !!؟.. إنهم يريدون أن يسقطوا من بناء الإسلام لبنة !!.. إنهم يريدون أن يذهبوا بجزء من مهابته في النفوس !!.. وهذا ما يُريدون أن يحققوه !!.. ولكن هيهات هيهات أن " الصهيونية " و " الصليبية " حاولتا تحقيق الغاية الكبرى من الزحرف المشترك لتحقيق أغراض ومن بينها تشويه صورتنا !!؟.. ولم تستطيعا حتى الآن الوصول إلى هدفهم !!.. وها هو العالم يشهد الآن الصحوة الكبرى التي إندلعت من القلوب المؤمنة تلقائياً ..

ولاشك أن من بين حملة الأقلام الملوثة والمغرضة من هم أخطر على مستقبل البشرية من الذين يملكون اسلحة الدمار الشامل !!.. وذلك لأنهم منافقون ، والمنافقون دائماً يبدعون في صراع من حولهم ، وقد يقولون كلمات من الحق تمهيداً لآلاف من الكلمات الباطلة التي يدسونها في عقول الناس !!..

ولذلك كثيراً ما ترتفع أصوات العقلاء منا ويحذرونا منهم .. هؤلاء المنافقين ينبغي أن نحذرهم لأنهم العدو الخفي الذي يعيش بيننا ويدّعي لنفسه أنه منا !!..

إننا نرجو أن نوجه المسلمون والمسيحيون في الدول العربية والإسلامية وفي جميع أنحاء العالم : إن المفاهيم الإستعمارية نشأت ونمت على قاعدتين .. نشر الجهل والظلام .. وسياسة فرّق تسُد !!.. وينبغي أن يعرف العالم أننا استوعبنا الدروس .. والعاقل من يتعظ بأخطاء الماضي وعبره ومآسيه .. وأن محاولات هذا الصنف العكر من البشر ستستمر !!..

وكلنا نعرف أن أحقاد بعض الناس على الإسلام إنفجرت من جديد .. ويتخيل هؤلاء البعض أنه قد آن الأوان في ظل إزدواجية المعايير التي يشهدها مجتمعنا العربي المعاصر ، من حيث إملاء من يملكون القوة على العالم مقاييسهم ومعاييرهم !!.. في غير إستحياء ويفرضون مصالحهم جهاراً نهاراً على العالم !!..

وكما نُشاهد كل يوم .. نفس الفعل .. يباركونه إذا صادف هواهم .. ونفس الفعل يبطشون به إذا كان من يفعله ليس على هواهم !!.. وبذلك هم يكذبون على الحرية !!؟.. والأدهي وأمر من ذلك إنهم يستقطبون من الشعوب من يُمالئهم وياتمر بتعاليمهم ويسير على هواهم !!.. إن مثل هؤلاء يغدرون وأمنهم وتاريخهم بثمن قليل !!؟.. إنهم يُمكنون الناقمين علينا من تحقيق مآربهم الدنيئة ، ويحصلوا على ما يشتهون !..

ولعلنا ونحن نوضّح بعض نماذج بشرية إرتضت لنفسها هذا القدر من الخيانة .. ندعو في نفس الوقت إلى أن يقوم أهل الذكر من المؤمنين بربهم ووطنهم ، والذين أخرجهم الله من ظلمات الجهل ، وأثار عقولهم وبصائرهم بنور العلم والمعرفة والثقافة

وفوق كل ذلك نور الفهم السليم ، ندعوهم بأن يشتركوا في التخطيط السليم لبناء المواطنة السليمة والمسئولة ، وتنظيف الجو العام من أولئك الذين فقدوا كل شئ .. إلا الإنسياق الأعمى وراء من يتوهمون أنه سيحقق لهم أهدافهم غير المشروعة !!.. حتى وإن أدى ذلك غلى إفساد عقولهم .. وإفساد ضمائرهم !!..

وأخيراً .. إن ديننا والحمد لله دين شامل .. يأمر أهله بأن يؤمنوا بـــ " موسى " و " عيسى " و " محمد " .. على سواء ، وإن يوثقوا أواصر القربى بينهم وبين سائر المرسلين ، وأن يجعلوا ولائهم لموسى وعيسى من ولائهم لمحمد نفسه ، فلا تفرقة بين نبي ونبي .. الكل ينقل عن الله ، ويجتهد في نفع عباده .. والكل أدى واجبه في إنقاذ البشرية .. والله سبحانه وتعالى يقول لرسوله الكريم عنهم في سورة الأنعام مالآية رقم (٩٠) { أولئك الذين هدى الله .. فبهداهم إقتده .. قل لا أسألكم عليه أجراً إن هو إلا ذكرى للعالمين}.

ولعل هذه الآية الكريمة توضح إن الإسلام يعترف بفضل الأنبياء السابقين .. وإن الطريق واحد .. سبق فيها من الأنبياء من سبق .. ثم جاء النبي الصالح " محمد بن عبد الله " مجدداً لهداية من سبق ، ومتجرداً في دعواته لا يطلب عليها أجراً ولا يبغي فخراً .. إنما ليوقظ النيام .. ويُنبه الغافلين.

مسيرة الإصلاح الاقتصادي(*)
والعقبات المفروضة علي الشعوب

يري الرئيس حسني مبارك أنه قد آن الأوان لإحداث تغييرات جذرية تؤدي إلي رفع مستوي الخدمات الاقتصادية ، وتحسين المعيشة للمواطنين ، ويري سيادته أن هذا هو البديل الوحيد للمحافظة علي الممارسة الديمقراطية السليمة ، ومسئولية الحكم تقتضي تلبية احتياجات المواطنين ، وعلي رأسها الحصول علي وظائف وخدمات وظروف معيشية أفضل للمواطنين ، وأنه في حالة عدم قدرة الحكومة علي أن تتبع السياسات الملائمة لتوفير احتياجات الشعب ، وعلي وجه الخصوص محدودي الدخل ، فإنه يصبح في مثل هذه الأحوال أمراً حتميا أن يحدث التغيير السياسي.

وأوضح سيادته أن هناك عقبات في مسيرة التنمية تضعها الدول الغنية ، مثل عدم إزالة العديد من المعوقات التجارية علي الواردات ، الأمر الذي يعوق النمو الاقتصادي للدول النامية ، هذا بالإضافة إلي العقبات المفروضة علي البضائع والخدمات الصناعية في مجال التعريفات الجمركية.

من أجل هذا يري الرئيس حسني مبارك أهمية وضرورة المشاركة الشعبية ، إذا أردنا العبور إلي مستقبل أفضل .. ومن هنا يرصد المجتمع المصري حركة التنمية التي نعيشها ، ونتابع بإهتمام مسيرة العمل التنموي علي مختلف المسارات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية.

---

*) تم نشر المقالة رقم (٩٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٧ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والجدير بالذكر في هذه المرحلة أن علماء مصر يتابعون ثمار التنمية المستهدفة بضمير علمي دون مبالغة في عرض الإيجابيات أو تجاهل للتحديات ، ونحن جميعا نعرف أن مسيرة الإصلاح في مصر بدأت في ظروف بالغة الصعوبة ، مليئة بالتحديات الداخلية والخارجية ، وكانت المؤشرات الإقتصادية متدنية ، وبنيتها الأساسية متهالكة .. وبدأت مصر تُطبق الأسلوب العلمي في حل المشكلات .. وثم تحديد الأهداف ، وترتيب الأولويات ، بعد رصد الإمكانات المتاحة ، ورصد المشكلات والتحديات ، وتحديد الهدف من أجل إعادة أهداف بناء المجتمع المصري بالأسلوب العلمي الديمقراطي وصولاً إلي تحقيق الإصلاح الشامل علي كافة المسارات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية ، واتخذت مصر التخطيط كوسيلة وأداة لتحقيق التنمية الشاملة ، والمتصلة والمستدامة من خلال خطط خمسية ، تحرص الأجهزة التنفيذية علي جدية تنفيذها في دوراتها المتتابعة والمتواصلة تحسيناً لصورة مصر ، وأن تصبح غداً بإذن الله أكثر إشراقاً .

وقد أخذت مصر في إعتبارها في مسيرتها أن تحاول قدر إمكانياتها أن تكون لها رؤيتها العادلة في توزيع الموارد علي الأقاليم والمحافظات لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة ، عن طريق تحديد المحاور الأساسية للعمران ، وتحديد مسارات وإتجاهات التنمية بالمناطق الواعدة في أعماق الصحراء المصرية بهدف الوصول إلي أقصي إنجاز تنموي ممكن ، وتحويل المناطق الطاردة للسكان في جنوب الوادي والريف إلي مناطق جاذبة ، وخلق مناطق عمرانية جديدة جاذبة للسكان ، عن طريق تنفيذ سلسلة من المشروعات القومية العملاقة ، ونتيجة لذلك تزايدت المناطق المأهولة من ٤% من مساحة البلاد ، إلي ما يقرب من حوالي ٣ر٥% ، هذا بالإضافة إلي الجهود التي تبذل من أجل تحقيق

التنمية البشرية من أجل تحقيق المشاركة المجتمعية المتكاملة بين الرجل والمرأة ، وسد الفجوة في النوع علي كافة مستويات مؤشرات التنمية ، وتفعيل دور المرأة في المجتمع ، ومازالت مصر تبذل الجهود من أجل تطوير التعليم من قاعدة البناء التعليمي حتى قمته ، محاولة للوصول به إلي مواكبة عصر ثورة الإتصالات والمعلومات التي تقوم أساسا علي مناهج جديدة تُساير روح العصر وتنأى به عن الأسلوب التقليدي القائم علي النمطية !!؟.. أسلوب الصّم !!.. وعدم إعمال العقل !!.. الأمر الذي أدي بالأبناء إلي اللجوء إلي الملخصات التي يسرقها البعض ويصيغونها بأسلوب غير شرعي أو علمي !!...

وبهذا لا يُمكن أن تجني مصر ثمار العملية التعليمية !!... ومن هنا إرتفعت أصوات الشعب والحكومة بضرورة إفساح المجال لرأي المتخصصين للإجابة علي : ما هو أسلوب الإرتقاء بمستوي الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية والتعاونية والإعلامية والرياضية .. إلخ ؟..

والمعتقد بإذن الله أن مسيرة الإصلاح ستستمر ، وتتطور وتتعمق ممارستها لتضيف إلي جهود ذوي المناصب الرسمية ، جهوداً أخري تسترشد بها .. وهي جهود أهل الذكر من المتخصصين !!.. أي تستمع لهم ، وتعتبر هذا الإستماع جهوداً إضافية من أبناء مصر المتخصصين ، تنفيذاً لشعار المشاركة التي نادي بها الرئيس حسني مبارك في برنامجه الإنتخابي الذي تعُهد فيه أمام الشعب ، بأنه سيستمر في مواصلة الجهود التي بدأها من اجل تعمير وجه الحياه علي أرض مصر ، وأنه سيستمر في بذل الجهود من أجل خلق مناخ ديمقراطي يُحقق المواطنة السليمة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي ، كحقوق أساسية تكفُل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعاً ، وتضمن لهم ممارسة كل

الحقوق المدنية وعلي وجه الخصوص العلمية والسياسية التي كفّلها لهم الدستور والقانون في إطار من الحرية والشرعية ، وتعميقاً لتوجهاتنا السياسية في العمل معاً من اجل حماية أمن مصر القومي ومصالحها الإجتماعية والإقتصادية ، والحفاظ علي دورها المحوري عربياً وإقليمياً ودولياً ، مع الإستمرار في تدعيم مكانة مصر الثقافية والحضارية ، خصوصا وأن عالمنا المعاصر يشهد صراع الحضارات !!..

والجدير بالذكر في هذا المقام أن سيادة الرئيس حسني مبارك أعلن مراراً وتكراراً أن التنمية تقتضي مشاركة واعية من جميع أفراد الشعب ، وانه قد آن الأوان للعمل التطوعي علي اتساع نطاق منظماته ، حيث وصل عدد منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية إلي ما يزيد عن ١٦ ألف جمعية !!.. كما وصل عدد جمعيات قطاع التعاون علي إختلاف أوجه نشاطه الزراعي والإستهلاكي والإسكاني والإنتاجي والثروة المائية إلي ما يقرب من ٢٠ ألف جمعية ، ويبلغ عدد الأعضاء الذين تخدمهم بحوالي ما يقرب من ١٤ مليون عضو تعاوني وذلك إذا أخذنا في الإعتبارات جمعيات ربات البيوت التي ينظموها فيما بينهم !!.. وجميع هؤلاء يبذلون الجهد التطوعي ويمكن أن يعملوا كشريك فاعل في عملية التنمية المستديمة ..

إفتعال صدام الحضارات(*)
بين تحقيق مصالح الأقوياء ونهب ثروات الضعفاء

أكد الرئيس حسني مبارك في عديد من المؤتمرات الدولية التي حضرها خطأ ترويج البعض لحتمية الصراع بين الحضارات موضحاً وجهة نظره التي تؤمن بها شعوب مجتمعنا الدولي المعاصر ، والتي تنطبق تماماً مع وجهة النظر التي قالها السيد الرئيس في هذه المؤتمرات الدولية .. وهي أن ما نشاهده ونسمعه لا يعدو أن يكون في حقيقته صدام بين المصالح ، وضرب سيادته الأمثلة على تأكيد ما أعلنه فيما قاله عن قضية صراع الحضارات .. حيث قال " والدليل على ذلك ما نشهده من صراعات بين أبناء الحضارة الواحدة ، وفي نفس الوقت ما نراه في تعاون وتفاهم بين أبناء حضارات مختلفة شاءت حكمتهم أن تتقارب مصالحهم ولا تتصادم ، وعلى سبيل المثال فإن معظم منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تضم حضارتين متقاربتين جغرافياً ، إلا أنهما مختلفتا ثقافياً ، ورغم أن الجغرافيا تربط بينهما إلا أن كل حضارة من حضارتينا تتميز بخصوصيتها الثقافية المنفردة.

ومما لاشك فيه أن عالمنا المعاصر يمر بفترة أصعب من الفترة التي شهدها خلال الحرب الباردة ، خاصة وأن الأمم المتحدة أصبحت غير قادرة على حل جميع المشاكل ، بل يمكننا القول أنها صارت الآن عاجزة عن العمل بموجب مواثيقها !!.. ومن هذه الحقيقة ولكي نفهم العالم المعاصر وتطوراته الخطيرة يرى العلماء والباحثون الذين شاركوا في ندوات البحث عن السلام لا يكفي أن

(*) تم نشر المقالة رقم (٩٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/١/٣١ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ندرس عالمنا المعاصر من زاوية سياسية فحسب ، أو زاوية إقتصادية ، أو إستراتيجية ، أو أيديولوجية ، فالدراسة الأحادية الجانب لن تصل بنا إلى فهم دقيق وعميق وشامل ، والمعتقد أن عالمنا المعاصر بحاجة إلى تقويم حضاري جديد ولكي نصل إلى هذه الرؤية ، نحتاج إلى عقلية المؤرخ للتاريخ والباحث في حركة الحضارات وسير الأمم والشعوب.

إن دراسة التحولات التي تجري من حولنا في مجموعها تُشكّل حدثاً كبيراً لا يمكن قياسه إلا بالمقاييس الحضارية .. ومن النادر أن نجد فترات عرفها التاريخ الإنساني وإجتمعت فيها متغيرات بهذه النوعية والكثافة والسرعة ، وفي ظرف زمني وجيز يعد قياسياً .. ويمكننا القول أنه متى ما توفرت هذه العناصر الكمية والكيفية فإنها تنبئ عن أنه لا يمكن فهمهما إلا بالمقاييس الحضارية .. وما يحدث حولنا هو في حقيقته وجوهره أشبه بأحداث الماضي .. أي أن هناك من يعمل على سقوط حضارة ككل الحضارات التي سقطت في التاريخ !!.. وحسب القوانين التاريخية ، فالحضارات لا تسقط بين عشية وضحاها ، بل تحتاج إلى زمن طويل يفصل بين البداية والنهاية ، كما هو القانون المعاكس في نشأة الحضارات حيث لا تنشأ إلا بعد زمن طويل من النهضة والبناء والتقدم المستمر والمتراكم ، لهذا قد يغيب عن أنظار الناس بدايات السقوط ولا يلتفتون إليه إلا في لحظاته الأخيرة حين تبرز مؤشرات الإنهيار وأعراض المرض !!.. لأن القانون يقول إن ما يحتاج بناؤه إلى زمن طويل لا ينهار إلا بعد زمن طويل كما هي المعادلة في الفيزياء ، فالمادة التي تكتسب الحرارة ببطء تفقدها ببطء كالماء ، والمادة التي تكتسب الحرارة بسرعة تفقدها بسرعة كالحديد.

ومن هذه الحقائق والأمثلة العلمية نرى الباحثون يؤكدون على أن هناك حاجة عاجلة لتشخيص أي مرحلة تاريخية وصلت إليها

البشرية ؟.. وأي مستقبل ينتظرها ؟.. والمستقبل الذي يجب أن يخطط له وإلى متى يستمر هذا التصادم بين الحضارات ؟.. والوضع اللامتكافئ بين الأمم الفقيرة والغنية !!.. وكيف تصل البشرية إلى مستقبل أفضل للإنسان بغض النظر عن لونه وعرقه ولغته ودينه ؟.. وكيف يعُم السلام والأمن والخير والعدل والحرية كل البشرية ؟.. وهل من الممكن أن ننجز هذا المشروع ؟ وهل وصلنا حقاً إلى هذه الدرجة من الوعي والنضج بحيث نكون في مستوى تحقيق العدل لكل الشعوب ؟..

وكيف لا نعيد إنتاج الفشل مرة أخرى ، ونتجنب الإحباط ؟.. ويرى العلماء أننا لم نصل بعد إلى هذا المستوى ، لكننا وصلنا إلى مستوى أفضل من الوعي بالقياس إلى الماضي ، فيما يتعلق بإدراك مصير الإنسانية ، ومستقبل الحضارة ، والوجود البشري.

ولعلنا جميعاً نعرف أن هناك على الصعيد العالمي دعوات تتلمس التغيير في البنية العالمية على ضوء التحولات التي مرت على الإجتماع الإنساني خلال القرن العشرين ..

وهناك صحوة متصاعدة تحاول أن تُبشّر بعصر جديد في القرن الحادي والعشرين !..

من هذه الدعوات ما جاء في كتاب " الأمم المتحدة بعنوان : من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد لمؤلفه (موريس برتران) الذي عمل في الأمم المتحدة خلال (١٨) عاماً ، كعضو في فريق التفتيش الدولي .. هذا الكتاب يُعالج مفهوم العلاقات الدولية الذي على أساسه أنشئت الأمم المتحدة ، وهل نجحت في تحقيق الأهداف التي وضعتها منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥م ؟.. وماذا فعلت هذه المنظمة الدولية منذ نشأتها وحتى اليوم في مجال الأمن وحفظ السلام ؟.. وهل نجحت على الأقل في القيام بدور أساسي في

إنهاء الإستعمار ؟.. وما هي الإتجاهات الفكرية الأساسية في نهاية القرن العشرين حول طبيعة دور الأمم المتحدة ؟.. وهل يجب إصلاحها أم إعادة تكوينها ؟.. ويخلص المؤلف في دعوته للتغيير بضرورة صياغة دستور جديد للعالم يعيد صياغة العلاقات الدولية من جديد .. وعلى سبيل المثال أيضا أوضح الرئيس الفرنسي السابق " فرانسوا ميتران " في ندوة عقدتها منظمة اليونسكو سنة ١٩٩٤ م قال فيها : إن ما نحتاج إليه هو " عقد إنمائي " بين الشمال والجنوب .. ورؤية عالمية واحدة للتنمية على غرار الرؤية العالمية المشتركة للبيئة التي أفرزتها قمة " ريودي جانيرو " في البرازيل ، وقد إفتتح الرئيس الفرنسي خطابه بقوله : كيف نقبل أن يموت ملايين الرجال والنساء والأطفال ، أما عدسات المصورين في دول الجنوب الفقيرة !!؟.. فإذا كانت هذه المشاهد المروعة تُحرك مشاعرنا فإن في ذلك بعض الخير ، إلا أن ردود أفعالنا تجاه هذه المآسي في الآونة الأخيرة كانت في أغلب الأحيان مزاجية !.. وأضاف أن الذي أخشاه هو أننا في دول الشمال الغنية تحولنا في السنوات الأخيرة من موقف اللامبالاة النابع من الإحراج إلى موقف اللامبالاة من الأنانية ، ويبدو أن إهتمامنا بات ينصَّب على ما يجري في عقر دارنا ، فالإهتمام بمشاريع التنمية يتضاءل ، بل إن بعض الحكومات تقول أن فشل الدول الفقيرة في الخروج من أزمتها إلى هذه الأزمات التي هي من صنعها ، وأنها لا تُحاول إصلاح أوضاعها ، وهذا الزعم يُمثّل الكارثة ، والحقيقة التي يتجاهلها أصحاب هذا الرأي.

توجيهات السيد الرئيس(*) وبناء البنيان التعاوني السليم

أوضَّح السيد الرئيس في العديد من المناسبات واللقاءات الصحفية مع كبار الكُتَّاب بأن سيادته سيهتم بالبنيان التعاوني الذي أفرد له الدستور العديد من مواده التي تنص على النهوض بقطاع التعاون ، وأن يرقى إلى مستوى القدرة على الإدارة الذاتية ، والمسئولية الذاتية ، وأن تكون له القدرة على تنمية الأنشطةالمولدة للدخل والوظائف اللائقة والمستدامة ، وتنمية المعارف بقيم الحركة التعاونية ومزاياها ، هذا بالإضافة إلى تنمية طاقات المنظمات التعاونية وقدراتها الإدارية في عصر الإستراتيجيات التنافسية ، الأمر الذي ينبغي معه أن تُيسَّر للتعاونيات فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل المؤسسي ، مع إهتمامنا بجميع المنظمات ذات القدرة التأثيرية على تنمية المهارات التقنية والمهنية وقدرات تنظيم المشاريع والقدرات الإدارية والدراية بالإمكانيات الإقتصادية والمهارات العامة في مجال السياسة الإقتصادية والإجتماعية للأعضاء وللعمال والمديرين ، وتحسين فرص حصولهم على تكنولوجيات المعلومات والإتصالات.

ولعلنا ونحن نبذل الجهود للعبور إلى المستقبل ، يُسعدنا توجيهات السيد الرئيس ، أخذاً في الإعتبار أن أصوات التعاونيين ترتفع منذ فترة ليست بالقصيرة ، مطالبة بتشريع تعاوني جديد ، يرقى إلى مستويات التطبيق التعاوني المعاصر من حيث غرس القيم الأخلاقية التعاونية المستمدة من شرائع السماء ، جنباً إلى جنب

(*) تم نشر المقالة رقم (٩٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٤ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

مع إصلاح النظام التعليمي بصفة عامة ، والنظام التعليمي التعاوني من منظور جامعي معاصر بصفة خاصة ، ويتطلعون إلى تحطيم الجهاز الإداري المتخلف ، والأساليب الإدارية المتجمدة التي تبلورت في وجود منظمات تعاونية أو غير تعاونية تُمارس نشاطها عن طريق نُظم إجراءات مُعقدة تُناقض المنطق العلمي ، وتُهدر الصالح العام ، وتقف عائقاً أو حائلاً دون بقاء هذه المنظمات أو إحتمالات السير بها قُدُماً في نشاطها.

وعلينا أن نقول بصراحة مطلقة ، أن الأوضاع الإدارية والتنظيمية في العديد من المنظمات التعاونية والغير تعاونية قد تردَّت إلى مستويات لم تعد متناسبة على الإطلاق مع الأهداف الطموحة التي عبَّر عنها الشعب ، ومن بين هذه الأهداف ما أعلنه الرئيس حسني مبارك في برنامجه الإنتخابي الذي وافق عليه الشعب وانتخب سيادته إلى مركز الرئاسة على ضوء ما تضمنه البرنامج الذي وعد سيادته بتنفيذه ، ومن هنا نرجو أن نوجه الأذهان إلى أنه ضرب من المستحيل أن يتحقق تنفيذ هذا البرنامج على جهود الرئيس وحده !!.. إنما أيضاً على من يختارهم لمن يتولون قيادة مواقع العمل سواء في ذلك رئاسة مجلس الوزراء .. أو الوزراء .. أو قيادات المؤسسات والمنظمات في مختلف قطاعات العمل ، وذلك في ضوء المسئولية التضامنية لمفهوم وحدة وتجانس وتضامن الجميع من أجل تحقيق الأهداف ، ومن هنا ، ومن أجل تحقيق الأهداف الطموحة التي عَبَّر عنها الرئيس حسني مبارك ، وبايعه الشعب تعبيراً عن موافقته عليها ، فإن الأمر يتطلب حقاً وصدقاً مزيداً من الجهد الصادق الأمين لإحداث التغيير الإداري الشامل ، وصولاً إلى تحقيق الكفاءة والفعالية بأدنى حد ممكن من التضحية والتكلفة القومية.

ومما لاشك فيه أن هناك إجماع على ضرورة النهوض بالنسيج الإجتماعي للوطن ، وبالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية .. وهناك إجماع أيضاً على ما أعلنه وأوضحه السيد الرئيس حسني مبارك ، من أن الإصلاح ينبغي أن يمتد إلى كافة مجالات الحياة ، وعلى رأس هذه المجالات ، قطاع التعاون على إختلاف أوجه نشاطه الزراعي والإستهلاكي والإسكاني والحرفي والثروة المائية ، خاصة وأن هناك من الإحصائيات ما تُثبيت أن نشاط القطاع التعاوني المُتنوّع تمتد خدماته بحيث تشمل أكثر من ٨٠% من سكان المجتمع ، أي أن خدمات التعاون تمتد إلى جميع قطاعات الشعب. ولذلك فإنه أصبح ضرورياً أن يُطبق القطاع التعاوني وما يقع تحت إشرافه من منظمات منهجاً علمياً في إدارة نشاطه بما يُساير التطبيق التعاوني المعاصر ، من حيث فلسفته وأهدافه وإيجابيات تطبيقاته ، ومن ألزم اللزوميات أيضاً ضرورة النهوض بأعضائه ، وهذا الهدف من مسئوليات الدولة وأجهزة القمة التعاونية الشعبية ، وذلك وصولاً إلى تحقيق ما وصل إليه غيرنا ، وهو ضرورة العمل على إستناد البنيان التعاوني المتكامل إلى عضوية واعية وفاهمة ومستنيرة ، حيث أن هذه العضوية الفاهمة والواعية والمستنيرة هي حقاً وصدقاً قوام الحركة التعاونية بأسرها.

ولعل من بين خطوات الوصول إلى الهدف الذي ذكرناه ، بذل الجهود لمحو الأمية بصفة عامة ، وتعليم الكبار بصفة خاصة ، حيث أن هؤلاء يُشكلون أساس البنيان التعاوني على إختلاف قطاعاته وتدرُج مستوياته ، في تَقدُمهم .. تَقدُم للحركة التعاونية بأسرها ، وفي تخلفهم إنتكاسها !!..

وهذا القول تأكيداً لما أجمع عليه علماء التعاون من أن الأساليب الفنية للنشاط التعاوني ، تحتوي على مكونات للثقافة تُعتبر عاملاً فعَّالاً في تعليم الكبار ، هذا بالإضافة إلى قدرتها على إبراز

الطاقات النفسية والروحية والفكرية للأعضاء ، وهذه الطاقات لازمة لمواجهة وحل المشكلات التي تواجه مجتمعهم الكبير الذي يعيشون فيه ، ولذلك طالبت جميع المؤتمرات التعاونية ، سواء في ذلك المؤتمرات التعاونية المحلية ، أو المؤتمرات التعاونية الدولية .. وعلى رأسها مؤتمرات منظمات العمل الدولية ، حيث أصدرت توصيات لإدارة مفاهيم التطبيق التعاوني السليم في الدول النامية ، وهي توصية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٦ ، وأخيراً التوصية رقم ١٩٣ التي اصدرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الذي عُقِد في يونيو عام ٢٠٠٢ ، وأجمعت هذه المؤتمرات على أن التعاونيات بمختلف أشكالها " تُعَزِزْ المشاركة الكاملة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لجمع الشعوب .. وأن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية إذ يُقِرْ بأن العولمة خلقت ضغوطاً ومشاكل وتحديات وفرصاً جديدة ومختلفة للتعاونيات .. إلا أن التعاونيات مازالت تُمثِّلْ أقوى أشكال التضامن الإنساني على المستويين الوطني والدولي ، وكذلك تعمل على تسهيل أكثر إنصافاً لمنافع العولمة .. ومنظمة العمل الدولية أشارت في ذلك إلى " إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ، والذي عقده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين في عام ١٩٩٨.

هذا بالإضافة إلى أن مؤتمر العمل الدولي الذي إنعقد في فيينا في يونيو عام ٢٠٠٢ طالب بتوصيات عديدة منها القيم التعاونية المتمثلة في المساعدة المتبادلة ، والمسئولية الشخصية والديمقراطية والمساواة والإنصاف ، والتضامن فضلاً عن القيم الأخلاقية المتمثلة في الإستقامة والشفافية والمسئولية الإجتماعية والعناية بالغير.

برنامج الرئيس حسني مبارك الإنتخابي(*) والتعامل مع عناصر البيئة

قد يكون من الأهمية بمكان أن نستوعب جميعاً حكومة وشعباً ما تعهد به السيد الرئيس في البرنامج الإنتخابي الذي خاض به سيادته الإنتخابات الرئاسية في شهر سبتمبر الماضي ، حيث أن هذا البرنامج جاء نتيجة مشاورات مُطوّلة بين الحكومة والحزب الوطني ، في إطار المشاركة الفعلية والمستمرة من الرئيس على ضرورة أن يشعر المواطن المصري بتحسن حقيقي في حياته اليومية ، وأوضاعه المعيشية ، كما أكد سيادته على أهمية تطوير منظومة التأمينات والضمان الإجتماعي ، ومنظومة الرعاية الصحية ، ونظام التأمين الصحي.

ونظراً لأن سيادة الرئيس هو الذي أعلن هذا البرنامج الإنتخابي الذي يشمل العديد من إحساس سيادته بنبض الشارع المصري بصفة عامة ، ونبض محدودي الدخل بصفة خاصة ، فإن سيادته أكد أنه سيعقد إجتماعات وزارية دورية لمتابعة تنفيذ برنامجه ، ومتابعة الأداء الحكومي ، سواء من خلال إجتماع سيادته مع رئيس الوزراء أوإجتماع سيادته مع مجلس الوزراء الموسع ، أو من خلال مجموعات وزارية متخصصة.

وفي إطار المشاركة الشعبية ، فإن جريدة التعاون الغراء تبذل جهدها العلمي والشعبي لكي تضع تحت نظر الرئيس بعض القضايا

(*) تم نشر المقالة رقم (٩٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٧ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والموضوعات التي قد تدخل في مجال تحقيق أهداف سيادته في توفير إحتياجات المواطنين ، بما في ذلك العيش في بيئة أفضل.

وفي هذا السياق نرجو أن نوضح أن علماء البيئة في عالمنا المعاصر يتجهون نحو التفاعل مع البيئة بصورة تكاملية ، تحمل مفهوم التعامل مع عناصر البيئة الحيوية والإجتماعية والمصنوعة ، ومفهوم الإستمرارية والتوازن مع أسس الحياة ، وصارت هذه المفاهيم ملتصقة بقيمتها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، والفكرية والإجرائية ، وهنا نبتت مبادئ " التنمية المستديمة " التي تدعو إلى التعامل مع الموارد الطبيعية في صورة أفضل حالياً ومستقبلاً ، مع الأخذ في الإعتبار الموروثات المادية والمعنوية والرمزية.

ولعل من بين الإتجاهات المريحة ظهور مفهوم " العمارة الخضراء " كدعوة ، ضمن المفهوم السابق ، الذي يدعو إلى التعامل مع البيئة بصورة أفضل ، تُتيح فرص تقليل الطاقة المستخدمة عن طريق تصميم أفضل لمدننا : أحيائها ومبانيها ، شوارعها وميادينها !!.. وعن طريق البحث عن التقنيات المناسبة لتقليل الحمل الحراري في الشوارع ، فمثلاً : ظهر أن خلط الأسفلت بالرمل فاتح اللون يعكس الحرارة بدلاً من الإحتفاظ بها ، وبالتالي ينتج عنه تقليل تأثير ما يسمونه " الجزيرة الدافئة " فوق المدن عامة والصحراوية خاصة ، مثل مدينة " القاهرة " أو أي من مدن الصعيد ، أو معظم المدن.

ولتلافي تلك التأثيرات البيئية السيئة ، الناتجة من درجات الحرارة الصادرة من البيئة المُشيَّدة ، تُستخدم الحلول الطبيعية أو الصناعية ، أو كلاهما ، لتقليل ذلك الحمل الحراري الوارد إلى الأرض من الشمس ، وقد قدَّرت أكاديمية العلوم القومية بالولايات المتحدة الأمريكية ، أن الإستخدام الإستراتيجي للأسطح البيضاء في

المباني والطرق الأسفلتية غير السوداء ، والتشجير ذا المجموع الورقي المنتشر أفقيا – الذي يحمي معظم تلك الأسطح من أشعة الشمس المباشرة – يمكن أن يساعد في توفير ٦ر٢ بليون دولار سنوياً من تكاليف الطاقة القومية في الولايات المتحدة الأمريكية !!..

وعلى هذا ، ندعو إلى تقليل إستخدامات الطاقة القومية في مصر ، متمثلة في إنتاج الكهرباء التي وصلت في مقدارها إلى حوالي ٨٣ ألف مليون كيلووات/ساعة في السنة ، يستخدم معظمها في الإنارة والتبريد والتهوية والتسخين ، علاوة على إستخدامات الأجهزة الكهربائية من أوناش لازمة للبناء وحتى الأجهزة المنزلية ، ويستهلك من الطاقة في قطاع التشييد حوالي ٦٠% ، ولاشك أن ذلك المنصرف من الطاقة يقابله مخرجات غازية ملوثة للبيئة ، مثل ثاني أكسيد الكربون – أحد الغازات المسئولة عن إحداث الصوبة الحرارية على الكرة الأرضية.

ولذلك يُنادي علماء البيئة نشر ما أطلقوا عليه " العمارة الخضراء " .. وهي منشأة نصممها ، توفر لنا العناصر المناخية الطبيعية بكل ما فيها من إيجابيات ، خالية – إلى أبعد الحدود – من التلوث بجميع صوره ، كما توفر لنا التواصل الإجتماعي فيما بين الأسر وبينها وبين المجتمع ، والتواصل الذاتي ضمن التواصل الحضاري.

كما تُشير كلمة " الخضراء " إلى تلك العصارة الحية التي شاركت في إنتاجها عناصر النبات الجذرية والورقية مجتمعة مع الإمكانات الطبيعية ، لكي تعطي النبات صورته الحية ، وتعطي مظهر الحياة مجموعة من التعاملات الحيوية والعلاقات والإتصالات بين أجزاء النبات الأخضر ذي التفاعلات الإيجابية

القائمة على شبكة إتصالات سليمة ، مكونة من قنوات متعددة وخالية من الرواسب أو من الفضلات أو المعوقات.

ونرجو أن تحظى البيئة الداخلية ، في المجالين الحضري والريفي ، بإهتمام المقتدرين مالياً ، وقد زاد عدد قرى مصر على الأربعة آلاف وأربعمائة قرية ، تضم أكثر من نصف عدد سكان مصر ، ولازال الكثير من المباني في كل قرى مصر وصحاريها غير متمتع بالمتطلبات الصحية الأساسية ، مثل دورة مياه لقضاء الحاجة اليومية ، إذ لا تتعدى تغطية خدمة الصرف الصحي ١٥% ، أي أنه يوجد ٢١ مليون نسمة من قاطني المناطق الريفية محرومون من هذه الخدمة ، كما أن أشعة الشمس لا تصل في معظم الأحيان إلى الفراغات الداخلية في المباني.

هذا علاوة على تفشي العادة المصرية القديمة في البيت الفلاحي ألا وهي " بيات المواشي في عمق البيت الريفي " !!.. درءاً للضعف الأمني في النواحي السكنية. ومن ناحية أخرى ، توجد بعض من بيوت الفلاحين التي تشبه في تصميمها وتكوينها بيوت المصريين القدماء ، مثلما وجدت في قرية كاهون وقرية تل العمارنة القديمتين ، رغم مرور أكثر من أربعة آلاف سنة عليهما ، ولا شك أن ساكني القرى الحالية في تلك البيوت قد تشكلت حياتهم بما لا يتميز كثيراً عن أسلافهم وقتذاك !!

توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك(*) والتعجيل بالتقدم الزراعي

قد يكون من أوجب الواجبات ونحن ندخل مرحلة جديدة ، في ظل حكومة جديدة ، وعام جديد ، وبرنامج جديد للرئيس طرحه على الشعب وتعهد بتنفيذه ، وحرص الرئيس بعد تكليف الأستاذ الدكتور أحمد نظيف – رئيس الوزراء ، وبعد تشكيل سيادته الوزارة الجديدة .. حرص الرئيس حسني مبارك أن يعقد إجتماعاً مع أعضاء الحكومة الجديدة ، وفي هذا الإجتماع أكَّدَ إهتمامه بشتى الموضوعات التي تضمنها برنامجه الإنتخابي ، موضِّحاً في حديثه وتوجيهاته للسادة الوزراء على أنه سيتابع شخصياً مدى تطبيق كافة المحاور التي تضمنها برنامجه الإنتخابي ، وشَدَّد سيادته على أن المرحلة المُقبلة مرحلة تشهد تحديات وطموحات وآمالاً عديدة ، مما يقتضي عملاً تنفيذياً من جانب الحكومة على أعلى مستوى ، وشدَّد سيادته على ضرورة الإرتقاء بما يُقدَّم للمواطن من خدمات الصحة والتعليم والمواصلات .. إلخ..

ولعل من الأهمية بمكان أن نُطبِّق توجيهات السيد الرئيس فيما يتعلق ببرنامجه الإنتخابي ، في إطار ترحيب سيادته بالمشاركة الشعبية تعبيراً عن سيادة روح الديمقراطية وإتاحة الفرصة لكل فرد أن يُعبِّر عما فيه مصلحة الوطن.

ومن هذه المعاني قد تكون الفرصة سانحة لكي نُفكر في أسلوب جديد لتحقيق التكامل بين المنتجين الزراعيين، ويصدق هذا

(*) تم نشر المقالة رقم (٩٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٠ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

القول على ما يسمى بالأقطار النامية ، حيث يحفز هذا التكامل في النظم الاقتصادية والزراعية المتقدمة قوى محركة تتمثل أساساً في إحتياجات الأسواق التي لابد لها من كميات ضخمة من المنتجات الزراعية المتجانسة والعالية الجودة ، وتدعمها ضرورة الإسهام في تحسين الإنتاجية الزراعية عن طريق زيادة تقسيم العمل ، فقد دالت الآن في الأقطار المتقدمة دولة المشروعات الزراعية التي يعمل كل منها بمعزل عن الآخر ويعتمد على نفسه كل الاعتماد ، وأصبحت " زراعة الكفاف " خبراً من أخبار الماضي!!..

أما البنيان الزراعي في الأقطار النامية فما زال يتألف في معظمه من وحدات زراعية صغيرة الحجم ، ولذا كان التعاون بين صغار المنتجين الزراعيين وتكاملهم في منظمات وأشكال من التنظيم أكثر شمولاً شرطاً لازماً لتقدم الزراعة وتطورها.

ومن ناحية أخرى تجد جميع الأقطار تقريباً أن من واجباتها الهامة والعاجلة الإسراع في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين أحوال الريف لمواجهة الزيادة السريعة في عدد السكان، وتحقيق الأمن الغذائي.

وعلينا حين نتناول التعاون والتكامل في الانتاج الزراعي أن نفرق بين مجالين من النشاط ، مجال الإنتاج ذاته أي الأعمال الحقلية وتربية الحيوان ، أو العمليات الداخلية للمشروعات الزراعية ، وبين مجال التسويق الذي يشمل أيضاً توريد إحتياجات الإنتاج وأعمال الإئتمان وتجهيز المنتجات الزراعية ومعالجتها ، أي العمليات الخارجية في المشروعات الزراعية ، وتقتصر فكرتنا هذه على مجال الإنتاج الزراعي نفسه ونواحي التعاون والتكامل الجديدة والمتصلة بهذا المجال.

ولا جدال في أن للتعاون والتكامل في التسويق وما يتصل به من ميادين أهمية تفوق كثيراً أهمية الميادين الأخرى ، مما يبرر أن نتناولها بدراسة علمية تُركِّز أساساً عليها والأنشطة والمشكلات المتصلة بها ، ولقد تناولت كتب علمية كثيرة التعاونيات الإنتاجية وأشكال التعاون والتكامل الأخرى في الإنتاج الزراعي بالوصف والتحليل ، لكن حين نتعرض اليوم لهذه الشئون نجد جوانب كثيرة لابد من وصفها بمزيد من الإسهاب والتفصيل.

ولعل الدافع الرئيسي لمحاولة تناول مختلف صور التكامل والتعاون في الإنتاج الزراعي بالوصف الشامل هو إدراكنا بأن اللجوء إليها مطلب حيوي وشرط أساسي لانجاز واحداً من أهم الواجبات وأشدها صعوبة في أيامنا هذه ، ألا وهو التعجيل بالتقدم الزراعي في الأقطار النامية ، حقاً أن للمشروعات الزراعية واسعة النطاق دور هام في بعض الأقطار النامية ، سواء كانت هذه المشروعات مزارع كبرى من النوع المعروف في عدة بلاد أسيوية ، أو المزارع التي كان يملكها أو ما زال يملكها المستوطنون الأجانب في أفريقيا ، أو المزارع التي تملكها الطبقة العُليا في أقطار أمريكا اللاتينية ، لكن تنمية " القطاع الحديث " الزراعي له مشكلاته بالغة الصعوبة الناشئة عن أن غالبية سكان الأقطار النامية تعيش في إطار المجتمع الريفي التقليدي ، ولا أمل في إيجاد حل للمشكلة الأساسية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية ، والتي منها المشكلة الاجتماعية الريفية المتصلة بالنمو السكاني السريع وعلى وجه الخصوص هذا " القطاع التقليدي " ولن يتحقق هذا التقدم إلا من خلال صغار المنتجين وعزمهم على عمل مشترك فعَّال وعاجل على أساس تعاوني أو شبه تعاوني أو في تنظيمات أخرى.. يُمكن من خلالها حل مشكلات الحيازات القزمية.

وإذا أردنا إقامة التعاون والتكامل بين المنتجين الزراعيين فعلينا أن نتجه بتفكيرنا إلى النظام التعاوني في المقام الأول ، فقد أدى هذا الشكل التعاوني وما زال يؤدي حتى الآن دوراً بارزاً في الأقطار العربية ، لكنه اقتصر في معظمه على أعمال الائتمان والتسويق والتوريد وتجهيز المنتجات الزراعية ومعالجتها ، ولم يتطرق إلى ميدان الانتاج الفعلي في أعمال الفلاحة وتربية الحيوان ليؤدي فيها دوراً هاماً حتى الآن ، ولو أنه بدأ مؤخراً يعني بهذه الأنشطة عناية متزايدة ويتدخل فيها ، وأخذت تظهر في ميدان الانتاج – كما في ميدان التسويق – أشكال جديدة من التعاون مثل المشاركات والجماعات وغيرها ، وكلها ليست صوراً تعاونية بل تقوم على أسس تنظيمية أخرى ، وتنتشر هذه الأشكال التنظيمية في البلاد المتقدمة إقتصادياً أساساً ، لكنها قد تكتسب أهمية في البلاد النامية حيث تسود أشكال تقليدية من التعاون في أعمال الحقل وتجميع حيوانات العمل واستخدام الآبار وموارد المياه الأخرى إستخداماً مشتركاً وما إلى ذلك.

الرئيس حسني مبارك(*) ودعامة برنامجه الإنتخابي

أوضح الرئيس حسني مبارك في لقائه مع الشعب عقب إنتخابات الرئاسة أنه رئيساً لكل أبناء مصر ، وذلك تصديقاً للحديث الشريف القائل " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .. ومن هذه الحقيقة فإن البرنامج الإنتخابي الذي عرضه على الشعب فهو للجميع أياً كانت إنتماءات أفراد الشعب السياسية ، وأن سيادته سيعمل على تحقيق مزيداً من الرخاء والرفاهية للشعب يستند إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان وآليات السوق لكي يكون لكل فرد حق كريم في ثروة مجتمعه بقدر ما يُبذل من جهد ، ومن هذه الحقائق والشعارات المرفوعة يقول القادة السياسيون ، ونحن معهم ، يقولون إن البشرية في حاجة إلى قيادات جديدة ، هذه القيادات ينبغي أن تُمارس دورها بمفهوم جديد يستند إلى القيم الأخلاقية ، وهو ما يُطلقون عليه " الشفافية ، وقد تم إنشاء منظمات لمحاربة الفساد والتأكد من شفافية الأداء على كافة المستويات لمراقبة مدى إلتزام حكومات العالم بالمعايير الأخلاقية في إطار أحكام الشفافية التي تُراعي الحق والعدل والمساواة بين الناس بغض النظر عن مراكزهم الإجتماعية أو ممتلكاتهم المالية.

وأود أن أسير هنا إلى أن الحلف التعاوني الدولي إهتم بالقيم الأخلاقية في الممارسة التطبيقية للتعاونيات وتكلم عن التعاون وتطبيقاته .. ولماذا ينجح التعاون ؟.. ولماذا يفشل ؟.. وتوضِّح لنا شريعتنا السمحاء أن التعاون على البر والتقوى هو دعوة الشرائع

(*) تم نشر المقالة رقم (٩٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/١/٣ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

السماوية جميعاً ، نعمل فيه جميعاً جنباً إلى جنب ، بغض النظر عن اللون أو المعتقدات الدينية ، أو المذاهب السياسية ، ورحم الله شوقي ، وأساتذتنا الذين علّمونا شعره ، تعلمنا منهم قول شوقي رحمة الله عليه :

إنما نحن مسلمين وقبطـــاً * أمّة وُحّدَتْ على الأجيـــال
فبالي الله من مشى بصليبٍ * في يديه ومن مشى بهلال

وكذلك يُخاطب شوقي الأقباط والمسلمين قائلاً :

هذى قبوركموا وتلك قبورنا * متجاورين جماجماً وعظاما
هذى ربوعكمو وتلك ربوعنا * متقابلين نُعالج الأيامـــــا
الدين للديّان جَلّ جلالـــــه * لو شاء ربك وحّد الأقوامـــا

هذه هي الروح التي نشأنا وتطورنا على تعاليمها .. وهي مستمدة من الشرائع السماوية المقدسة ، فالشرائع السماوية توجب العدل وتُحرِّم الظلم ، والشرائع السماوية توقظ الحواس جميعها ، وتوجه الأفكار والأنظار إلى المبادئ الإلهية الساميةالعظيمة ، وتجعل من تعاليمها السامية العظيمة ، وقيمها الرفيعة والتي منها المودة ، والرحمة ، والتعاون ، والإيثار ، والنصيحة ، وإنكار الذات ، وما يُلطّف الحياة ويؤاخي بين الإنسان وأخيه الإنسان ، وتحترم العقل الإنساني وتُقدِّر الفكر البشري ، وتجعل العقل والفكر وسيلتين من وسائل التفاهم والإقناع ، فالشرائع السماوية لا تُرغِمُ أحداً على عقيدة مُعيّنة ، ولا تُكره إنساناً على نظرية خاصة بالكون أو الطبيعة أو الإنسان ، وحتى في قضايا الدين فإن الشرائع السماوية تُقرِّر أنه لا إكراه في الدين ، وأن وسيلة الشرائع السماوية هي إستعمال العقل والفكر والنظر فيما خلق الله سبحانه وتعالى من أشياء ..

واستأذن القارئ في أن أذكّره بقول الله في كتابنا الكريم : " لا إكراه في الدين .. " وقوله سبحانه وتعالى : " ولو شاء ربُّك لآمن من في الأرض كلُّهم جَميعاً أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين " ؟.. ورسول الله صلى الله عليه وسلّم لم تكُن وظيفته إلاَّ أنه مُبلّغ عن الله وداعية إليه .. أنظروا جميعاً إلى قول الله سبحانه وتعالى : " يا أيها النبي إنَّا أرسلناك شاهداً ومُبشّراً ونذيرا وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً مُنيرا.. ".

ومن هذه المعاني فإن كل قارئ لشريعة الله السمحاء في الإسلام بعقله سيخرج حتماً بأن شريعة الإسلام تدعو إلى السلام وأنها تُعتبر مُرشِداً روحياً للإنسانية ، وأنها تدعو إلى السلام والمحبة .. والشريعة المسيحية تدعو أيضاً إلى السلام والمحبة ، وأبناء الشريعتين المسيحية والإسلام يدعون إلى السلام والمحبة ، ومن هنا نحن جميعاً مجمعون على أن السلام الذي ندعو إليه مستمد من عدالة الشرائع السماوية ، وينبغي أن يكون هو الدعامة الأساسية للنظام العالمي الجديد .. سلاماً يضع نهاية للصراعات والإضطرابات التي تعيش في ظلالها منطقة الشرق الأوسط ، ويضع الخطة الرشيدة التي تحرر الإنسانية ويُرشدها في مسيرتها متجهة إلى غاياتها من الرُّقي والتقدم ، وهي مُظلّلة بظلال الأمن الوارفة.

ولعلني في هذا المقام أرجو أن أشير هُنا إلى أنه ... ليست المنظمة العالمية للشفافية وحدها التي تقول أن الفساد إنتشر في العالم خلال الثلاث السنوات الأخيرة !!. وإمتد إلى القضاء والتعليم !!.. بل إن هناك منظمات دولية عديدة قالت مثلما قالوا !!..

إننا نقول لهم إن شعراءنا يعبروا خير تعبير عن ما صارت إليه أحوال البشر ، وعلى سبيل المثال ، قال أحدهم :

مضى كُل خِلٍ صادقٍ في إخائه * ولم يبق إلاَّ كاذِب ومَلــــــُولُ
إذا أقبلتْ دنياك أقبل مثلهـــــا * وإن مالت الدنيا عليك يميل !!

وقول بعضهم الآخر :

رأيتُ الناس قد مالـــــــــو * إلى من عنده مــــــالُ !!..

أما الشاعر الآخر فقد وقفت أمام شعره طويلاً .. أتأمل عُمق فلسفته في الحياة .. إنه يقول:

وحلاوة الدنيـــا لجاهلهـــا !!.. * ومرارة الدنيا لمَنْ عَقــلاً !!..



مسيرة الديمقراطية

شفافية الحكم وخطاب الرئيس أمام مجلسي الشعب والشورى(*) والإنصهار في عملية الأداء في إطار القيم الأخلاقية

لعل ما أعلنه السيد الرئيس حسني مبارك في خطابه أمام مجلسي الشعب والشورى في الدورة البرلمانية الجديدة حيث أبرز طريقه إلى الإصلاح إتفاقاً مع برنامجه الذي تعهد به للشعب في إطار من القيم الأخلاقية التي تتعلق بشفافية الحكم ، وقد أوضح سيادته أن جميع المصريين أمام القانون سواء ، وأن أي إنسان في مصر ، سواء أكان في أعلى المناسب أو أدناه ينبغي أن تنطبق عليه معايير شفافية العمل ، ولعل هذا الذي ينادي به السيد الرئيس يعتبر خير رد على ما أعلنته المنظمة الدولية للشفافية والتي أعلنت أن الفساد يضرب أطنابه في عديد من الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، وأعلنوا أيضاً أن الفساد في الدول النامية وصل إلى المنظومة التعليمية !!.. وأن ذلك لا يُبشر بالخير بالنسبة للجهود المبذولة والتي ترتبط بالنهوض بالبشر على هذا الكوكب وترى المنظمة الدولية أنه ينبغي على حكومات العالم أن تُطهِّر نفسها أولاً وتبذل جهدها على محاربة الفساد ثانياً ، ولعل هذا أيضاً يتفق تماماً مع ما يدعو إليه السيد الرئيس بضرورة غرس القيم الأخلاقية المستمدة من شرائع السماء جنباً إلى جنب مع إصلاح النظام بصفة عامة والنظام التعليمي بصفة خاصة ، وتحطيم الجهاز الإداري المتخلف ، والأساليب الإدارية المتجمدة التي تبلورت في تنظيمات ونظم وإجراءات معقدة تناقض المنطق العلمي وتهدر الصالح العام وتقف عائقاً ضد التقدم ، بحيث يمكننا القول أن الأوضاع الإدارية والتنظيمات العامة في كثير من المواقع قد تردت إلى مستويات لم تعد متناسبة على الإطلاق مع الأهداف الطموحة للمجتمع ، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهد الصادق لإحداث التغيير الإداري الشامل ، وصولاً إلى تحقيق الكفاءة والفعالية بأدنى حد ممكن من التضحية والتكلفة القومية.

(*) تم نشر المقالة رقم (٩٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٧ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ونرجو أن نوضح أن المفاهيم التي أعلنها السيد الرئيس تمتد إلى كافة مجالات الحياة ، ونرجو أن يكون على رأسها قطاع التعاون الإجتماعي والإقتصادي الذي تمتد خدماته إلى أكثر من ٨٠% من سكان المجتمع ويتطلب تطبيقها في هذا المجال منهجاً علمياً يتفق وطبيعة التعاون وفلسفته وأهدافه ، وأن يستند أساساً إلى عضوية واعية مستنيرة ، الأمر الذي يحتم ضرورة بذل الجهود لمحو الأمية بصفة عامة ، وتعليم الكبار بصفة خاصة ، حيث أن هؤلاء في مجتمعنا العربي المعاصر يشكلون اساس البنيان التعاوني بمختلف قطاعاته وتدرج مستوياته ، في تقدمهم نجاح المجتمعات العربية بصفة عامة وللحركة التعاونية بأسرها بصفة خاصة ، وفي تخلفهم إنتكاسها ، ويجمع علماء التعاون على أن الأساليب الفنية للتعاون تحتوي على مكونات للثقافة تعتبر عاملاً فعّالاً في تعليم الكبار ، هذا بالإضافة إلى قدرتها على إبراز الطاقات النفسية والروحية والفكرية للأعضاء ، وهذه الطاقات لازمة لمواجهة وحل المشكلات التي تقابلها في مجتمعهم الكبير الذي يعيشون فيه ، غير أن الإفتقار إلى إنتهاج الأسلوب الصحيح لتحقيق المعرفة والتدريب وغرس القيم السليمة لهم ، والأجهزة المرتبطة بهم والمشرفة عليهم ، كثيراً ما يحول دون توجيه الطاقات توجيهاً سليماً نحو تحسين الشئون الإقتصادية والإجتماعية لمجموع المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في تنمية المجتمع.

إننا نرجو أن نوضح أن عملية إصلاح المجتمع إذا أخذت طريقها نحو التطبيق السليم بأصولها وقواعدها ، وإنطلقت في مسارها الحقيقي ، فإنها لابد وأن تصطدم بمفاهيم وتنظيمات إستقرت لسنوات طويلة ، وتولدت عنها مصالح لفئات معينة من المواطنين وأجهزة الإشراف ، ومن ثم فإن نجاح الإصلاح لابد وأن يتطلب تغييرات أساسية في تلك المفاهيم والتنظيمات .. الأمر الذي سوف يهدد المصالح المستقرة لتلك الفئات .. وهنا لابد من قبول مبدأ البتر والتضحية بمنطق الجراح ، واستبعاد منطق الترميم والإلتفاف حول المشكلات.

لعل من بين ما نتطلع إليه ويبشر بمستقبل أفضل أن سيادته طالب مراراً على ضرورة غرس القيم المستمدة من شرائع السماء وتاريخ وتقاليد المجتمع ، وربط هذه القيم بالواقع الإنساني والأخلاقي كعنصر أساسي من مقومات تنمية المجتمع والإنتقال إلى تحقيق قفزة عصرية جديدة.

وأرجو أن أؤكد على أن التنمية تعتمد أساساً على حُسن إعداد الإنسان ، وأن هذا الإنسان ينبغي أن يتسلح بالأخلاق والعلم .. ألم يصف القرآن الكريم الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله " وإنك لعلى خلق عظيم " .. ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " .. ولعل هذا يحقق ما نادى به الرئيس من ثقافة التسامح ، وتأصيل مفاهيم الحريات العامة.

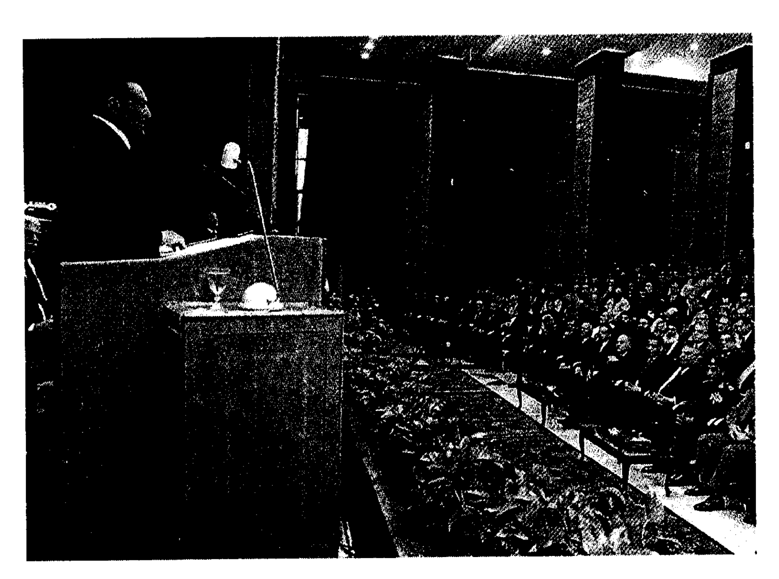
وإذا كان الرئيس يطالب بإصلاح منظومة التعليم والتعلم .. ألم يكن أول ما نزل من القرآن بعد في ذاته دعوة لقيمة إنسانية عليا هي القراءة وتلقي العلم الهادف البناء وإعمار الكون ؟.. وصولاً لأن يعمل الإنسان في إطار من العلم والقيم المستمدة من شرائع السماء وتقاليد المجتمع التي تُشكّل المنهج الأخلاقي الذي يدفع الإنسان إلى الترفّع عن مستوى الشبهات والبعد عما لا يطمئن إليه العقل والقلب والضمير ؟!!..

ونرجو أن نوضّح أنه أيا كانت الحاجة إلى المال .. فلا ينبغي أن يحصل عليه الشخص إلا من عرق جبينه ، وعلى أسس من الفضيلة ودعائم الأخلاق ، وهذا لا يتحقق إلا بربط الشخصية بالقيم من ناحية ، وربط عمله بالثواب والعقاب ، وتقييم العمل على أساس أدائه المرتبط بالكفاءة وأخلاقياته المستمدة من القيم التي تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر شخصيته ، ونحن نجد في العالم المتقدم العاملون يوقعون على مواثيق شرف العمل ، في ضوء قاعدة الثواب والعقاب الذي يملكها رئيس المنظمة ، ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن القيم المستمدة من الشرائع السماوية توجه النظر إلى المضمون الإنساني للعمل .. وأداء هذا العمل بأعلى قدر من الأمانة والكفاءة ورقابة الضمير.

أما الذين يهدرون طاقاتهم ونشاطهم في قشور الأشياء ومظاهرها فليسوا من الحق ولا من البر في شئ .. وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوضّح أن القيادة السياسية العليا في مصر أعلنت عن إيمانها بالوحدة الوطنية وأن سياسة مصر لحقوق الإنسان تقوم على أن الديمقراطية هي ضمانة الإستقرار السياسي ، وعنصر لازم للتقدم والتنمية وأن الشرعية وحكم القانون هما أساس النظام في الدولة ، كما أعلنت أن النظام العالمي الجديد

ينبغي أن يأخذ في الإعتبار ثقافات شعوب العالم وحضاراته وأن الحق في الأمان والسلام من حقوق الإنسان الأساسية.

وقد تعهد السيد الرئيس حسني مبارك أن تشترك في الجهود الإصلاحية كافة العقول والأجهزة المتخصصة في معالجة المواقف على أسس تتوافر فيها الحيدة والمعرفة والتخصص والدراية وتخصيص الصالح العام ، وأن تطرح على المواطنين آفاق الفكر التي يمكن من خلالها التعرف على أفضل الأساليب لإعداد الإنسان الذي يتحلى بالقيم التي يستهدي بها في أدائه لعمله .. وأن يُحاسب نفسه قبل أن يحاسبه الآخرون وفقاً للحديث الشريف القائل : " حاسبوا أنفسكم قبل أن تُحاسبوا .. وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم " .. صدق رسول الله صلي الله عليه وسلم.



خطاب الرئيس أمام مجلسي الشعب والشورى

فكر الرئيس
وما أصدرته المنظمة الدولية للشفافية بشأن التعليم(*)

أصدرت المنظمة الدولية للشفافية تقريراً خطيراً علي جانب كبير من الأهمية يتعلق بانتشار الفساد في العالم خلال الثلاث سنوات الماضية وتناول الحكومات .. والبرلمانات .. والأحزاب .. إلخ .. والذي يهمني هو أن التقرير يتناول أيضا امتداد الفساد إلي مواقع التعليم في الدول النامية ، وعلي رأس هـذه الدول أفريقيا !!.. وقد ناقشت هذا الموضوع في المؤتمر الأخير الأورو متوسطي في إطار موضوعات المؤتمر الذي كان يبحث إنشاء منظمة حرة تعاونية تشمل الدول الواقعة علي حوض البحر المتوسط ، وقد ثار الجدل واحتدم النقاش حول منظومة التعليم وأثرها في تحقيق هذا الهدف ، وكانت هذه مناسبة عرضت فيه أن منظومة التعليم في مصر هي موضع دائم لاهتمامات السيد الرئيس حسني مبارك ، وشرحت اهتمام سيادته بمنظومة التعليم في مصر من القاعدة حتى قمة البنيان ، وأن مصر طبقت مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ، وأن مؤسسة الرئاسة كان وما يزال لها الفضل في تحديث التعليم بصفة عامة والتعليم التعاوني بصفة خاصة ، حيث أسهمت مؤسسة الرئاسة في رعاية الجمعية المصرية للدراسات التعاونية وهي من بين أقدم الجمعيات التي عاصرت القوانين التي صدرت بشأن تنظيم العمل التطوعي وتحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر.

وقد وضع علماء التعاون نموذجا لحُسن استثمار فكر رأس المال البشري التطوعي شارك في مناقشته رؤساء الجامعات ونوابها وأساتذتها ومن في حكمهم من المتخصصين الذين حباهم الله حب الخير والنفع العام للفئات الكادحة من أبناء الوطن بصفة عامة ، ومحدودي الدخل من الطبقات الوسطي بصفة خاصة .. وهؤلاء يشكلون العمود الفقري لبناء هذا الوطن ، وحرصت الجمعية منذ إنشائها علي أن تمارس أغراضها في إطار ما تنص عليه قوانين الجمعيات والمؤسسات من حيث عدم الحصول علي ربح مادي ،

*) تم نشر المقالة رقم (٩١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٥ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وهو ما تنص عليه المادة رقم (١) من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحتة التنفيذية ولتأكيد أن نشاطها لا يستهدف الربح ، واشترك في تأسيسها أعضاء من مؤسسة الرئاسة ورؤساء الجامعات المصرية ونوابها وعمدائها وأساتذتها ، وتعهدوا منذ البداية أن يجدوا الأسلوب الذي يمكن خلاله إقامة أكبر صرح علمي تعاوني من منظور جامعي معاصر ، وإهدائه إلي الدولة .

وكذلك أوضحنا اهتمام دستور مصر بالتعاون حيث أقر دستور مصر في نصوصه ضرورة رعاية التعاونيات بحيث نضمن لها الإدارة الذاتية الحديثة ، لذلك اتجهت أنظار علماء الإدارة والاقتصاد والقانون في جامعات مصر إلى قطاعات التعاون المختلفة لرصد وتحليل ونشاط المنظمات التعاونية على اختلاف أوجه نشاطها ، وصولاً إلى تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والإداري لدراسة ظاهرة نمو الإنتاجية والارتقاء بمنظماتها في محاولة منها لإيجاد حلول ممكنة للقيام بدورها في إطار عصر الاستراتيجيات التنافسية الذي يتطلب إكساب صادراتها سمعة أفضل في الأسواق العالمية ، عن طريق تحديث العملية الإدارية لمواجهة تحديات فرضتها المتغيرات التي تعمل في إطارها ، ومن هنا أصبح الأمر ضرورياً للبحث عن أسلوب إداري حديث لإدارتها للتعامل مع هذه المتغيرات المتناهية في السرعة والأثر بحيث تحقق القوى العاملة بالمنظمات التعاونية بكل حماس وجدية وفي إطار قدراتها الإدارية الحديثة والمتطورة من أجل تطوير مستويات الجودة الإنتاجية في مواقع العمل التي ينتسبون إليها في المنظمات التعاونية. ولعل تحقيق هذا الهدف يدخل فيما يتعلق بالنهوض الإداري في نطاق نشاط علماء الإدارة في الجامعات المصرية ، ومعاهد التعاون التي يعترف المجلس الأعلى للجامعات بتخصصها في العلوم الإدارية ، ومعاهد التعاون المتخصصة في العلوم الزراعية ، وأن يتحقق التعاون بين الدولة وقطاعات التعاون ممثلة في اتحاداتها المركزية لمعرفة مشكلات قطاعات التعاون المختلفة وعلى وجه الخصوص تنمية وتطوير الموارد البشرية للعاملين بالمنظمات التعاونية.

وعلينا هنا أن نؤكد على أن احترام الدولة لقاعدة التخصص الوظيفي لها أهمية كبري في عالمنا المعاصر ، وله أهميته فيما يتعلق بتطبيق ما يعلنه رئيس الدولة من إصلاح منظومة التعليم بحيث تُساير منطق التطور ، وقد قرر المؤتمر سالف الذكر من بين أهم ما ينبغي توجيه النظر إليه هو ما

تواجهه الإدارة في المنظمات التعاونية من تحديات فرضتها المتغيرات التي تعمل في إطارها ، فقد بات ضرورياً البحث عن أسلوب إداري حديث يصلح للتعامل مع هذه المتغيرات المتناهية في السرعة والأثر، وكانت فكرة حلقات الجودة اليابانية في كثير من مواقع العمل في العالم المتقدم هي بمثابة ذلك الأسلوب الإداري الجديد الذي يمثل أبرز إنجازات الإدارة اليابانية في قدرته وفاعليته في تحقيق أهداف الإنتاجية وتحسين الجودة من خلال تنمية وتطوير العاملين بالمنظمة ، ولعل واحدة من أكثر فنون الإدارة اليابانية مدعاة للاهتمام والدراسة هي تلك المجموعات الصغيرة من العاملين الذين يعملون بكل حماس وجدية من أجل أن يطوروا مستويات الجودة والإنتاجية في مواقع العمل التي ينتسبون إليها ، جنباً إلى جنب مع قيامهم بواجباتهم الاعتيادية ، وهذه المجموعات الصغيرة من العاملين تعرف اصطلاحاً باسم " حلقات الجودة "، حيث تبين للعالم أن السر وراء نجاح المؤسسات اليابانية ، إنما يرجع إلى إتباعهم لأسلوب جديد في الإدارة يساعد على تحقيق التوازن المتكامل بين المكونات التنظيمية والمكونات الحضارية ، ببعديها الإنساني والاقتصادي ، ولقد تجسد هذا التوازن من خلال " حلقات الجودة " ، مؤكدين في هذا المجال على أن علماء الإدارة في المجتمعات المتقدمة قرروا في مراجعهم على أن حلقات الجودة هي بمثابة أسلوب من أساليب الإدارة بالمشاركة ظهر في اليابان عقب الحرب العالمية الثانية ، وركّز على مراقبة الجودة ، وذلك من أجل إكساب صادراتهم سمعة أفضل في السوق العالمي .

وأحب أن أقرر أن ما أورده العلماء من حيث الجودة يكاد يُلخِّص ما أعلنه الرئيس حيث قال بالحرف الواحد " .. العلم والثقافة يمثلان بوابة العبور بكل مسارات التنمية ، ومما لاشك فيه ، وفي ضوء دستور مصر ، فإن قطاعات التعاون في مقدمة ما يستهدفه الرئيس فيما يتعلق بالتنمية البشرية ، والتنمية الاقتصادية وجودة الإنتاج ومفتاح الأمان والأمل الذي يصوغ توجيهات الرئيس ، ويولد التسامي ، ويعمق مساحة الفهم الإنساني وخبراته ، ويوفر القدرة على تقديم منظور متكامل للحاضر والمستقبل.

العلم والثقافة يحرران طاقات الإنسان البناءة ، ويحميانه من العطب الذي قد يمضي في غزو الجسم الاجتماعي بكامله .." ونرجو الرجوع إلى كلمة الرئيس مبارك في الاحتفال بتسليم جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية ، حيث يرى الرئيس مبارك أن الصفوة المثقفة القادرة على الإبداع هي المؤهلة

لقيادة مسيرة التنمية والتقدم .. لأن ".. تطوير المجتمع لا يتحقق إلا من خلال تغيير المفاهيم السائدة فيه والقيم المسيطرة على سلوكه والأفكار المطروحة للحوار بين أبنائه .. وتلك كلها عمليات لا ينجزها إلا النخبة الممتازة من أهل الرأي والفكر والأدب .. لأن المطلوب هو الارتقاء بالمجتمع إلى آفاق أسمى ومراتب أعلى .. حتى لا تدور حركته في فراغ .. ولا تتحول مسيرته إلى تراكمات كمية لا أثر فيها للامتياز والإبداع والتوفيق ".. واللهم ندعوك أن تسلم مصر من شرور ما تضمنه تقرير المنظمة العالمية للشفافية بصفة عامة ، وما أورده هذا التقرير عن فساد التعليم في الدول النامية بصفة عامة ، وفي أفريقيا بصفة خاصة !!؟؟.



الرئيس مبارك .. رعاية دائمة للمعرفة والتعليم والبحث العلمي

دعوة الرئيس حسني مبارك إلي فكر جديد(*)
وضرورة تبني مفهوم التخطيط التنموي

نرجو أن نوجه الأنظار إلي أن الرئيس حسني مبارك منذ أن تولي مقاليد المسئولية يعلن أنه يحرص علي أن تكون كل الخطط التنموية لصالح المواطن المصري ، وهذا الحرص هو الذي جعل مصر تقطع شوطاً كبيراً في طريق التنمية والتي يشهد العالم أنها حققت تماسكا وتناغماً مع قضايا التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وأن البرنامج المصري للإصلاح الاقتصادي تميز تطبيقه بالتدريج المحسوب بعناية فائقة رغما عن اعتبارات الظروف الدولية غير المواتية التي تزيد من أعباء مصر ، ورغما عن هذه الأعباء ، فإن مصر تبذل جهوداً مضنية من أجل تحقيق السلام العالمي علي أسس من العدالة والشرعية الدولية .. كما وان السيد الرئيس أتخذ أسلوب التخطيط التنموي الشامل كإطار عام لمسيرة التنمية ، وأخذت توجيهات السيد الرئيس تتوالى من أجل تحقيق التنمية وصولاً إلي التطور التدريجي تحت مظلة فلسفة الاقتصاد الحر من خلال إعداد وتنفيذ خطة تنموية خمسية في ظل الموارد المالية المتاحة .

ومن الحقائق المعروفة أن التنمية تحتاج إلي التخطيط الاقتصادي ، خاصة وأن التخطيط الاقتصادي يعتبر أسلوباً للتفكير ونظاماً للعمل يقوم علي تطبيق المنطق العلمي في تحديد أهداف معينة للمنظمات والمشروعات ، واختيار أفضل البدائل والوسائل المتاحة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة ومن أجل ذلك اهتم السيد الرئيس بوضع السياسات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص علي القيام بدوره المأمول في عملية التنمية ، ويتم تنفيذ مراحل الخطة من خلال استخدام الميزانيات السنوية التي ترتبط بالتخطيط التنموي ، والبُعد تماما عن المفاهيم التي قد تكون في ذهن بعض من يلجأون إلي أساليب التنمية السريعة !!.. بمعني التنمية التي تحقق تلبية احتياجات عاجلة في أقل فترة زمنية ممكنة دون الأخذ في الاعتبار النظرة المستقبلية !!... هذا مع العلم بأننا نؤمن بالحديث الشريف القائل " أعمل لدنياك كأنك تعيش

*) تم نشر المقالة رقم (٩٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٣ في نطاق سلسلة المقالا ت تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

أبداً وأعمل لأخرتك كأنك تموت غدا ".. أي أن الإنسان عليه أن يراقب ربه في حُسن الأداء ، وأن ثمرة هذا الأداء ينبغي أن تكون لبنة في صرح البنيان القومي الذي نتطلع إليه لكي يعلو مع الزمن كالشجرة المثمرة التي إذا راعينا الله في حُسن القيام بخدمتها في إطار الأسلوب العلمي الذي يضعه المتخصصون في علوم النباتات اتباعا للأسلوب السليم في حُسن رعايتها ، وبذلك ستظل تُثمر إلي آجال مستقبلية ، وبذلك نكون قد امتثلنا لتعاليم الله سبحانه وتعالي القائل في سورة هود آية رقم ٦١{هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها } أي أن الله سبحانه وتعالي طلب منا عمارة الأرض ، وهذا يتطلب أن نشارك جميعاً في عملية التنمية.

ومن المفهوم الذي أوضحناه ، أرجو أن أوجه النظر إلي أن العديد من دول العالم التي كان مجتمعنا المصري يسبقها اجتماعيا واقتصاديا ، استطاعت هذه الدول تحقيق طموحاتها التنموية من خلال الاعتماد علي هذا النوع من التخطيط ، عن طريق تطوير نظمها التعليمية بما يواكب ثورة الاتصالات ونظم المعلومات ، وتطبيق الأسلوب العلمي السليم الذي يخرّج كوادر لمختلف أوجه نشاطها الاجتماعي والاقتصادي ، ويواكب أقصي درجات العلم والتكنولوجيا التي تسود في عصرهم ، ويا حبذا أيضا أن تكون لديهم ملكة القدرة التحليلية بحيث يشاركون في عملية الإبداع والابتكار التي ترفع من شأنهم وشأن مجتمعاتهم ، حيث أن فاعلية النمو تتناسب طردياً مع قدرة أي دولة في العالم في توفير مثل هذا المنهج الذي يجمع بين حُسن التنشئة والتربية والتعليم ، مع التأكد من حُسن تطبيق أساليب الأداء ، في إطار السلوك التنظيمي وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي كما ننادي باستمرار " يجمعون بين النظرية والتطبيق " .. وبمثل هذا المنهج تستطيع الدول تنمية مواردها الاجتماعية والاقتصادية بكفاءة تامة ، والحرص علي متابعة مفاهيم إدارة الجودة الشاملة والمتواصلة وتطبيقها ، سواء في ذلك القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع التعاوني .

ومما لاشك فيه أن المخططين في بلادهم عليهم أن يأخذوا في اعتبارهم أن النظرة التخطيطية تتغير تدريجياً مع التطورات الاقتصادية والسياسية ، فعلي سبيل المثال تبنت ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولي أسلوب التخطيط كوسيلة لإدارة دفة الحرب والمواءمة بين الاقتصاد الوطني ومقتضيات المجهود الحربي ، وتبعها في ذلك الدول المتحاربة وخاصة بريطانيا ،

وعندما حدث في الثلاثينات من القرن العشرين أزمة الركود الاقتصادي والكساد ، تبنَّت الدول فكرة التخطيط الاقتصادي كعلاج حاسم وأطلقوا عليه وقتئذ مصطلح " التخطيط التصحيحى أو التنموي " ، ولعلنا في هذا المقام نتذكر ما أورده كينز عن فكرة البطالة كنتيجة للإفراط في الادخار ، وتضاؤل فرص الاستثمار ، بما يستتبعه ذلك من أن يكون واقع الدخل القومي دون المستوي الذي يسمح بالتوظيف الكامل للموارد ، ومثل هذا الواقع يفرض علي الدولة أن تتدخل لتصحيح هذه الأوضاع ، وحينئذ تُنشئ الدولة المشروعات العامة .

ولعلنا جميعا نتذكر أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ظهرت أهمية التخطيط الاقتصادي بصورة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بأن التخطيط الاقتصادي أصبح أسلوباً علمياً لإعادة تعمير الدول التي دمرتها الحرب ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية عندما فكَّرت في إعادة تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية أقامت " مشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي الأوروبي " واشترطت للإسهام في عملية إعادة تعميرها أن تجري الدول الأوروبية تخطيطاً شاملاً لعملية تحقيق أهداف جهود إعادة التعمير ، وطلبت أيضا أن يُغطي هذا التخطيط جميع قطاعات اقتصادها القومي .. ولذلك أنشأت جميع هذه الدول هيئات خاصة لتنظيم اقتصادياتها ، فعلي سبيل المثال أنشأت فرنسا " لجنة للتخطيط العام " وأقامت هولنداً مكتبا للتخطيط المركزي " ... وأنشأت إنجلترا " مركز الإنماء القومي " .. إلخ .. وأصبحت هذه الهيئات جزءاً من الجهاز الإداري في تلك الأقطار ، واستخدمت الأدوات الاقتصادية لديها كأدوات عملية لوضع التقديرات الطويلة الأمد_.. واستفادت العديد من الدول من تجارب إعادة الأعمار ، وعلي وجه الخصوص الدول التي حصلت علي استقلالها في أفريقيا وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط ، وانتهجت لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها التخطيط الاجتماعي والاقتصادي بوصفه أسلوباً علميا لتحيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتغلب علي مشكلاتها وعلي رأسها مشكلات الفقر وانخفاض مستوي المعيشة ، ووضعت لنفسها مجموعة من الأهداف المتناسقة ، مع اختيار الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلي واقع ، ومن هنا أصبح التخطيط التنموي خياراً إستراتيجيا لرفع مستوي المعيشة وتحسين نوعية الحياة كنقطة انطلاق لبدء المسيرة التنموية ، وترشيد استغلال الموارد

الاقتصادية ، وتنمية القوي البشرية ، وقام القطاع الحكومي بالدور الريادي آخذاً في الاعتبار عدم نضج القطاع الخاص في المراحل المبكرة من جهود الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، وكذلك آخذه في الاعتبار ضعف كفاءة القطاع الخاص سواء في المجالات الاستثمارية والإنتاجية والتنظيمية .. ثم أعلنت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ أنه حان لمصر الوقت لتخطيط جديد لرفع معدلات التنمية بأبعادها المختلفة بما في ذلك التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية ، مع مرونة متوالية في الفكر والتطبيق للتكيُّف مع الظروف الداخلية والخارجية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع ، وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة معدل نمو الدخل القومي الفردي الحقيقي عبر ما تنتجه الظروف المحيطة في إطار المتغيرات المتسارعة.



الفكر الجديد للرئيس حسني مبارك(*)
ودور القيادات في تدعيم رسالة الحكم

أعلن الرئيس حسني مبارك مراراً وتكراراً أن تحقيق العدالة الاجتماعية ، والسلام الاجتماعي من أهم الدعائم التي يسعى إلي تحقيقها منذ توليه المسئولية ، وأنه يعمل جاهداً من أجل رفع مستوي معيشة الشعب ، خاصة الطبقات الكادحة والفئات المحدودة الدخل ، بالإضافة إلي أنه أصبح من أولويات الاستراتيجية الإعلامية المصرية التركيز هلي بناء الإنسان المصري من خلال تأصيل وتعيق ارتباطه بجذوره الأصلية ، وبحضارته ، وبتاريخه وقيمه الروحية ، والفهم العميق لقضايا وطنه وأمنه ، وأن دعم الثقافة بهذه المفاهيم في مصر هو السبيل الأمثل لبناء جيل واع يستطيع التعامل مع الأحداث والتطورات المتلاحقة التي يشهدها عصرنا ، ولذلك حرص سيادته علي أن يصبح لدينا منظومة إعلامية حديثة ومتكاملة تواكب التطور الهائل الذي يشهده العالم في مجال الاتصال ، وإيجاد كل المقومات لبناء الأسرة السعيدة.

ولعل من الأهمية بمكان في هذا المقام أن نوضح أن سيادة الرئيس أعطي توجيهاته إلي قيادات الحكم ، وإلي القادرين بأن يعملوا جاهدين علي المحافظة علي الاستقرار ، والعمل علي تقليل الأحقاد ، وقال سيادته بالحرف الواحد .. لذلك أطلب من المسئولين في الحكم ، ومن القادرين أن يشاركونا في تحمل هذه المسئولية الاجتماعية ، وأن يفكروا بمحض اختيارهم وطواعية في أنسب

*) تم نشر المقالة رقم (٨٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٦ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

صيغة ، وأفضل البرامج للمشاركة والمساعدة علي تحقيق هذه الأهداف.

ولعلني أكون في غاية الصراحة حين أقول أن القيادات المسئولة تردد كثيراً علي الشعب توجيهات الرئيس .. وحين يتطلع الشعب إلي تنفيذها يجد هذه الشعارات سراب !!.. وحينئذ يشعر المواطنون بعدم الرضا !!..

وعلي وجه الخصوص عندما يلمسوا عن قرب بعض مظاهر الحكم المؤسفة من بعض القيادات تنحاز إلي ذوي قرباها حتى وأن كان علي حساب أصحاب الحق !!.. وعندئذ ينعكس من هذا التصرف بالسلب في أذهان الشعب !!؟.. مثل هذا التصرف الظالم يدور علي ألسنة المواطنون .. وتجني هذه القيادات عواقب تصرفها من الشعب عندما يحين وقت التعبير عن حقيقة مشاعرهم إزاء هذه القيادات !!..

إنني أرجو أن أكون واضحا وصريحاً في هذا المقام .. أن غالبية شعب مصر مسلمين وأقباط يتحلون بأخلاق السماء ، وهم يترددون علي المساجد والكنائس ويتفهمون شرائع السماء السمحاء ، ويتفهمون كيف أن الخلفاء الراشدين تحملوا مسئولية الحكم بضمير الأمين علي العهد ، الباحث عن الحق ، المستنهض وجود الآخرين وتفكيرهم ليأخذوا مكانهم معه ، وينضجوا بآرائهم رأيه ، ويعاونُوا بُرشدهم رُشده ، وقد اقتضاه هذا ، أن يلهج بالثناء عليهم ، ويحنون رؤوسهم العالية في خشوع وتهلل لكل معارضة أمينة شجاعة صادقة ، وعلي سبيل المثال نحن نعي بعقولنا وألسنتنا جلال المسئولية عند عمر ، وسُموقها الصاعد في السماء ، فلنضع أعيننا علي القاعدة التي أستقر فوقها هذا البناء العملاق .. ألا وهي الشورى والمعارضة .. وأنه لأمر عجيب أن يرفع لواء الرأي

والمعارضة إلي المدى البعيد الذي سنراه ، رجل يؤمن بالنصوص إيماناً مطلقاً .. رجل يخاف أم يفسر الآية من القرآن ، خشية أن يُحملها من رأيه ، مالا تحتمل ..!! رجل لا يبيح لنفسه أن ينحرف قيد أنملة عن المنهج الموضوع ، والخطة المرسومة ، وبعبارة واحدة : رجل طاعة ، وإيمان .. ومُتابعة.. ولكن العجب أن نري في هذه الظاهرة أيَّ عجب .. فالذين يعرفون محمداً ، ودين محمد معرفة سوية عاقلة ، يعرفون أن احترام النّص ، لا يعني إهدار الرأي ، وأن الطاعة المؤمنة ، لا تنفصل عن المعارضة الأمينة .. ثم إن عمر لم يكن بطبيعة رجل مسايرة .. صحيح أنه رجل إيمان وطاعة كما ذكرنا .. ولكنها الطاعة والإيمان والمتابعة التي يفرضها الاقتناع الوثيق وهو قد اقتنع بالرسول وآمن به .. ومن ثم فهو يقفو أثره في غير تردد أو التفات .. وإنه ليناقش الأمور التي تحتاج إلي مناقشة ويسلم تسليما لقضايا لا يفهم أحيانا حكمتها ، ولكنه مقتنع سلفا بالرسول الأمين الذي جاء بها .. يقبل الحجر الأسود في الكعبة ، ثم يقول كأنه يخاطبه : " إنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ووالله لولا أني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك " ومع هذا فقد ظفرت الديمقراطية من ذلك الرجل ، وفي تلك البيئة وذلك العهد ، بخير فرص التألق والازدهار .. لم يحاول عمر قط أن يفرض رأيه ، أو يُملي مشيئته ، ولم ينفرد ساعة من نهار بحكم الناس دون أن يشركهم معه في مسئولية هذا الحكم مشاركة فعالة صادقة.

والرائع الباهر فيه ، أنه لم يكن يفعل ذلك تواضعاً أو تفضلاً .. بل سجية ، وفطرة ، وواجبا .. إذا كانت القضية التي يريد عمر أن يفصل فيها ، لها في كتاب الله بيان أنجز عمر كلمة الله .. وإذا كانت من المشاكل الطارئة والقضايا الجديدة التي ليس لها في الكتاب تفصيل ، لم يعتسف عمر ولم يتكلف ، ولم يضع

الآية الكريمة { ما فرطنا في الكتاب من شئ } في غير موضعها .. بل يعمد من فوره إلي الرأي والشورى وتقليب وجوه النظر .. والرأي عنده ، ليس التماساً للموافقة ... بل التماساً للحقيقة .. ولطالما كأن يقول للناس : " لا تقولوا الرأي الذي تظنونه يوافق هواي .. وقولوا الرأي الذي تحسبونه يوافق الحق ".

ولا يتسع المقام هنا لذكر العديد من المواقف التي تؤكد أن الشورى والمعارضة عند أمير المؤمنين صنوان ، هما جناحا الحكم الصالح القويم ، وهما رئتا كل حكم سديد .. ويتسع همس الناس حول شدة عمر وصرامته حتى يخلو بنفسه مفكراً ، ويدخل عليه حذيقه ، فيجده مهموم النفس باك العين ، فيسأله : ماذا بأمير المؤمنين ؟؟.. فيجيب عمر : إني أخاف أن أخطئ فلا يردني أحد منكم تعظيما لي .. يقول حذيقه ، فقلت له : " والله لو رأيناك خرجت عن الحق ، لرددناك إليه ".. فيفرح عمر ، ويستبشر ويقول : " الحمد لله الذي جعل لي أصحابا يُقومونني إذا اعوججت "..!.. إن أعظم مظاهر التكريم للمعارضة ، نراها في مواقف هـذا العاهل الفذ .. في ولائه الوثيق لها ، وتوفير كل فرص الطمأنينة والأمن بل والإكبار لذويها .. هذه المفاهيم ، وهذه السلوكيات في ضمير شعب مصر وعقله .. أين هذا من سلوك بعض القيادات التي تعاملت مع الشعب نظرة خاطئة .. نظرة العبد للسيد المطاع .. ونظرة السيد الذي يتحكم في عبده كيف يشاء ، وحين يشاء .. ومتي يشاء !!.. ولعلنا نتعظ .. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفكر الجديد للرئيس حسني مبارك(*)
ودور المنظمات التعاونية للعبور إلي المستقبل ...

قد يكون من قبيل التذكرة أن نوجه نظر الشعب المصري والعربي إلي أن ثورة مصر كانت الأولي في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بتحديث التعليم في مصر ، ومن بين جهودها إدخال التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر لأول مرة في المنطقة ، مستهدفة من وراء ذلك تعميق مفهوم الوحدة الوطنية وإقامة حركة تعاونية سليمة علي أسس شعبية ، تهتم بقضايا الإنسان من المهد إلي اللحد ، وتضع في اعتبارها النظرة الشاملة للحركة التعاونية ككل ، في إطار النظرة العلمية التي تنطلق من الظروف البيئية والتي تضع في مقدمة واجباتها تأمين التطور الدائم للإنتاج التعاوني وتحسين نوعيته استناداً إلي تقدم العلوم والمعرفة ، وباركت الثورة جهود علماء مصر المتخصصين ، وأكثر من هذا رعي الرئيس حسني مبارك العديد من المؤتمرات الدولية التي تمت دعوتها إلي مصر ، عن طريق هؤلاء الصفوة الممتازة من أهل العلم والخبرة في الجامعات المصرية ، والمستويات الرفيعة المشرفة علي قطاعات التعاون ، وباركت الثورة إنشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، وإنشاء معهداً للعلوم التعاونية والإدارية ، ومعهدين للعلوم التعاونية الزراعية ، واعترف المجلس الأعلى للجامعات بالمعهد العالي للدراسات التعاونية بأن شهادته تعادل ما تمنحه كليات التجارة شعبة العلوم الإدارية ، ومعهدي التعاون الزراعي تعادل شهادته ما تمنحه كليات الزراعة بالجامعات المصرية للعلوم الزراعية ، وحرص المجلس الأعلى للجامعات علي ضرورة التزام كل معهد بتخصصه ، وظل المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية هو المعهد الوحيد الذي يعترف به المجلس الأعلى للجامعات لأكثر من عشرين عاما ، ثم تحقق بعد ذلك الاعتراف بالمعاهد الأخرى ، وأهتم الرئيس حسني مبارك برسالة المعهد التي تنحاز إلي الفقراء ومحدودي الدخل فيما يتعلق بالتعليم الجيد وتحديث مصر ، كما شجّع إنشاء

---

*) تم نشر المقالة رقم (٨٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

كليات وجامعات جديدة وصولاً إلي مزيد من تحديث منظومة التعليم من القاعدة حتى القمة.

وقد اسهم أعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية من أساتذة جامعة عين شمس في إنشاء كراسي أستاذية للتنظيم التعاوني في كلية التجارة بهذه الجامعة ... وكذلك إنشاء دبلوم دراسات عليا تخصص في إدارة الجمعيات التعاونية ، ودراسات عليا تعاونية علي مستوي الماجستير والدكتوراه ، وقد أدي هذا إلي أن يتبادل الأساتذة المتفرغون لهذه الدراسات العليا الخبرات مع الكليات والمعاهد التعاونية في جميع أنحاء العالم ، شرقها وغربها ، وأمكن عن طريق ذلك توفير التخصصات القادرة فيما بعـــد علي التدريس بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، الذي أصبح بكل المقاييس العلمية الدولية أحد مراكز علم التعاون المتقدم في مجتمعنا الدولي المعاصر ، والدليل علي ذلك أن المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية أصبح عضواً في العديد من المنظمات الدولية ، سواء أكانت تابعة للمنظمات التعاونية الدولية كالحلف التعاوني الدولي ، أو منظمات الأمم المتحدة المهتمة بالنهوض بالتعاونيات بصفة خاصة ، كمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، واللجنة الدولية لمساعدة المنظمات التعاونية.. إلخ..

ومن الحقائق المعروفة للمتخصصين في العلوم التعاونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، أن المنظمات التعاونية ككيان اجتماعي واقتصادي وقانوني وإداري ، قد حظيت في الدول المتقدمة باهتمام أساتذة الجامعات ، بحيث أصبح لفظ " علم التعاون" وصفا لفرع نشط من فروع البحوث والتعليم الأكاديمي في جامعات العالم المتقدم ، الأمر الذي أنار الطريق للحركات التعاونية في هذه الدول ومكنها من متابعة تطوير بنائها التنظيمي من حيث هياكلها ، وأهداف مشروعاتها وتأثيرها في المجتمع .. ومن أجل تدعيم الكيان الاجتماعي والاقتصادي للدولة أخذت مصر بمفهوم رعاية ودعم التعاون ، حيث نص دستور مصر الدائم علي اعتبار الملكية التعاونية إحدى الملكيات التي يقوم عليها الاقتصاد القومي حيث نصت المادة ٢٩ من الدستور المصري علي أن " تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة " وهي ثلاثة أنواع (الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة) ونصت المادة ٢/٢٨ علي أن " .. وتعمل الدولة علي دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة " .. ونصت المادة ٣١ علي أن

" الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية " .

ولعلنا جميعا ننظر بعين التقدير إلي المنظمات التعاونية العملاقة وإلي العلاقة القوية ما بينها وبين النتائج الاقتصادية الباهرة المنبثقة عن الابتكار والاختراع لمنتجات وخدمات عالية الجودة وكاسحة لأسواق العالم ، وتتمتع بحصة كبيرة في السوق العالمي ، مع توسع وانتشار منظماتها التعاونية التجارية لمنظماتها التعاونية ، فإن هذه المقدرة علي النمو والتطور والحفاظ عليه خلال فترات طويلة من الزمن لا بد أن ترتبط بإدارة فاعلة وترابط وتنسيق مجتمعي واسع يؤدي للاستمرارية وتواصل النمو ، وإذا كان لنا في هذا المقام أن نعطي مثلا ، فإننا نقول أنه إذا كان لليابان مصادر عديدة للنجاح المرتبط بالتاريخ والجغرافيا والديموغرافيا ، فإن أكثرها أثراً يعود إلي حكمة السياسات الحكومية في تعاضدها وتشجيعها وقدرتها علي تحفيز ودفع قطاع التعليم وقطاع الأعمال بمختلف قطاعاته سواء أكانت صناعية أو تجارية أو مالية أو زراعية أو خدمية .. إلخ .. علي الكفاءة والإنتاجية .. أن هذا الترابط ما بين العلم والثقافة المؤثرة علي السلوك الاقتصادي والأخلاقي ، والعمل الإيجابي وإيجابية السياسات الاقتصادية الحكومية وتعاونها مع خصائص الإدارة المتقدمة والمتطورة والسائدة في جميع المنظمات في إطار مجتمع الحداثة .. هذا وكان منهاج ثورة مصر منذ نشأتها فيما يتعلق بتحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر للوصول إلي القدرات الاقتصادية والإدارية في العصر الحديث ، وصولاً إلي ترابط المسافات بكل سهولة ويسر من منهج تحليلي ، وفي إطار التركيز علي هذه الخصائص من منهج كلي .. **فالمجلس الأعلى للجامعات يقرر أن تخصصات كليات التجارة هي المحاسبة .. الإدارة .. التسويق .. المؤسسات المالية .. نظم المعلومات الإدارية.**

وإذا كان هناك مداخل عديدة لتحديد هذه الخصائص العامة فإن علماء عالمنا المعاصر ركزوا علي خصائص الإدارة المتعلقة بقطاع الأعمال سواء أكان هذا القطاع حكوميا أو أهليا ، كما ركزوا علي إدارة الأعمال علي وجه الخصوص واقتصاديات المشروعات التعاونية ، كما ركزوا علي مسببات نجاح وتمييز المنظمات من منطلق الخصائص العامة المعقدة والمتشابكة ،

وحاولوا تحليلها من عدة أبعاد من حيث البيئة العامة لقطاع الأعمال ، وخصائص الإستراتيجية الإدارية وخصائص البناء التنظيمي ، والبيئة العامة.

ونعني بالبيئة العامة لقطاع الأعمال تلك العناصر والخصائص العلمية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تشكل إطاراً ونطاقاً عاماً تعمل المنظمات علي اختلاف أوجه نشاطها ، سواء أكانت تعاونية أو غير تعاونية من خلاله ، كما اهتموا أيضا بجانب التخطيط الإستراتيجي الذي يعني مجموعة الوسائل والسبل التي تجاهد المنظمات من خلالها لتحقيق أهدافها وترتبط عضوياً مع السوق من خلال المنتجات والسلع والخدمات التي تقدمها للمستهلكين والمنتفعين ، أما الخصائص التي تتعلق بالبناء التنظيمي فتعني بالأنظمة والقوانين والسياسيات والإجراءات في إدارة القوي العاملة التي تعمل لتحقيق الإستراتيجية ، ويدخل في ضمنها السلوك التنظيمي ونظام التوظيف الدائم ووسائل المكافأة والعقاب وعلاقات العمل والقيادة والاتصال واتخاذ القرارات والتدريب المتقدم الذي يضيف إلي المهارات والقدرات لكي تتناسب مع تطورات العصر .. ومن هنا اهتمت جامعات العالم بالتخطيط العلمي في إطار التخصصات عن طريق إنشاء كليات متخصصة في العلوم الطبية (خدمات الطب) ، علوم هندسة (وكليات للهندسة) ، علوم قانونية (كليات للحقوق) ، علوم زراعية (كليات زراعة) ، علوم محاسبية وإدارية (كليات تجارة) .. إلخ ..

وقد تبين لي عدم فهم الكثيرين لنظام مصر التعليمي ، حينما زكي أحد كبار السياسيين أحد المتخصصين في البحوث الزراعية للعمل بمعهد للعلوم الإدارية !!؟؟ .. في الوقت الذي تطالب ثورة التعليم المعاصرة بتنقية المناهج من الحشو الذي يقف عائقا أمام تحقيق الجودة في التعليم ؟؟!!.. والبعد عن تشتيت أذهان الدارسين بما يخالف تخصصات التعليم ... ومن هنا أعتقد أن جريدة التعاون مطالبة بتحقيق مزيد من التنوير ..

فكر الرئيس حسني مبارك(*)
والنهضة العلمية الحديثة

ينادي الرئيس حسني مبارك بفكر جديد .. وهي كلمة موجزة لها أبعادها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفرع المعرفة العلمية وما نشأ عنها من ثورة الاتصالات ونظم المعلومات ، التي أمكن من خلالها أن تستخدم بعض الدول الآن سوبر كمبيوتر يعمل في الثانية الواحدة ١٠ بليون عملية حسابية !!..

وأرجو من القارئ أن يقف فترة أمام هذه المعلومة !!.. العلم هـــو قاطرة التقدم منذ خلق الله الأرض ومن عليها !!.. فهل حقاً وصدقاً نحن واعون !!.. وتعتبر البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية أساساً لتقدم الأمم وتطور مؤسساتها في إطار الأفكار المستحدثة ، وبصورة خاصة البحوث التي تجريها الجامعات والمعاهد العليا إذ أنها المعنية بالبحث العلمي وتطوير أساليبه ، ولذلك قامت معاهد التعاون في الدول المتقدمة علي منهج البحوث المتخصصة ، وعلي سبيل المثال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، اقامت عشرة معاهد عليا متخصصة في العلوم الإدارية ، وجامعة متخصصة في العلوم الزراعية ، وهذا هو منطق التخصصي العلمي .. وتهتم المؤسسات العلمية بهذا المجال عن طريق إجراء الأبحاث العلمية المتخصصة وتوفير الأساتذة المتخصصين والمراجع العلمية ونقل الثقافات العلمية المتطورة وتعريبها ، ومثل هذه المعايير هي سند أي شخصية علمية لها إحترامها على الصعيد العلمي في أي مجتمع من مجتمعات العالم !!.. ، ومن لم يسنده تاريخه العلمي بالمعايير السابقة ، لا يكون له حق الإدعاء بانتمائه للعلم في أي مجال

(*) تم نشر المقالة رقم (٨٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

من مجالات العلم ؟!!.. إلا إذا كان يخاطب جهلاء !!.. أقول ذلك لأن ما عرضته هو جزء من الفكر الجديد للرئيس .

وبهذه المناسبة فإنني بمناسبة تناول موضوع فكر الرئيس أذكر القارئ بقول الشاعر العربي :

لماَّ رأيت الجهل في الناس فاشياً * تجاهلت حتّي ُظن أني جاهلُ ؟!!..

فهل هذا هو الذي يحدث في مصر ؟.. أعتقد أن القارئ العادي لديه الجواب ، حيث أن البعض من القراء المستنيرين يرددون : أن هناك من يلجأ إلى ذوي النفوذ ليغتصب حقوق الأخرين عن طريق الوساطات !!.. والمصيبة الكبرى أن يحدث مثل هذا التصرف كإجراء عادي !!.. وقد حذّر العالم المتقدم من ذلك ، خاصة وأن الجامعات ومعاهد التعاون في العالم تقوم بتدريس طرق البحث العلمي وتزويد طلابها بالمعارف المتطورة وتوفير متطلبات النجاح لهم بما يضمن بناء أجيال واعية مدركة قادرة على إدارة مؤسسات المجتمع سواء في ذلك العامة منها أوالخاصة بنجاح وحل مشاكلها وتطوير أدائها .. وهذا المنهج هو الذي يؤدي إلى تحقيق الفكر الجديد الذي ينادي به السيد الرئيس .. وليس هناك أسلوب آخر!!.. الأمر الذي يُحتمّ تبني مناهج العقل بدلاً من تكرار مواضيع متخلفة يلجأ البعض في تدريسيها إلى ملكة الصم !!.. ثم على حد التعبير الشائع الذي أقوله دائماً للدارسين وهو " ابتعدوا عن أسلوب الصم والطرش " !!.. وبعد ذلك لا شئ يبقى لاستخدام ملكة العقل !!.. وقد أدى ذلك إلى إنتشار الدروس الخصوصية !!.. وهذا خراب لرأس المال البشري في مصر !!.. ولا حول ولا قوة إلاّ بالله .. اللهم قد بلغت .. اللهم فاشهد.

إن ما يلجأ إليه أساتذة الجامعات من تعريب العلوم والثقافات العالمية يعتبر حجر الأساس في مواكبة النهضة العلمية والتعرف على آخر ما توصل إليه العلم والفكر العالميين ، مما يمهد الطريق للإنطلاق في مسيرة البحث العلمي والتنمية على أساس واضح المعالم ، حيث يبذل أساتذة الجامعات أقصى جهودهم في التأليف والتنوير .. ورغماً عن ذلك نعرف جميعاً أن المنهج الحالي ما زال لا يساير المناهج المتقدمة !!... وقد أكدت البحوث العلمية ومراجع التقنية الكثيرة التي ترجمت إلى اللغة العربية قدرة هذه اللغة

بمفرداتها المتناسقة القادرة على إستيعاب العلوم كافة ونجحت في نقل الفكر والمعرفة.

إنني في هذا المقام أؤكد أن من أبرز سمات مجتمعنا الدولي المعاصر ، ما نشاهده ونلمسه من إقبال المنظمات على إجراء البحوث التي ترتبط بمراجعة ما سبق أن صممته المنظمات فيما يتعلق بأستراتيجية أعمالها بهدف فهم نواحي القوة والضعف التي قد يستنبطونها أثناء مسيرة الأداء لتحقيق أهدافها ، إن مراجعة خططها التي ترتبط بأساليبها لمواجهة الظروف المحيطة بها ، وذلك عن طريق ما تكشف عنه إدارات البحوث والتطوير ، وهو نظام إداري علمي جديد يستهدف بالدرجة الأولى تحليل معاملات المنافسين في النظام العالمي الجديد بمجتمعنا الدولي المعاصر الذي فرض على أهل العلم في المنظمات إبتكار هذه الإدارة وتوفير إحتياجات هذا النظام ، ومن بين مسئوليات هذا النظام تزويد " الإدارة العليا " للمنظمة بالمعلومات الضرورية عن الإستراتيجيات التي يتبعها المنافسين ، وبعد الدراسات المقارنة لهذه الاستراتيجيات يتعرفون على مفاتيح النجاح لتحقيق إضطراد التقدم واستمرار النمو .. ولذلك تبذل المنظمات أقصى ما لديها من الجهود العلمية المتخصصة في إطار ثورة الإتصالات ونظم المعلومات وصولاً إلى معرفة مفاتيح النجاح !!.. وهذا يتطلب من إدارة البحوث والتطوير أن تتعرف على جوانب وعوامل في غاية الأهمية ، منها على سبيل المثال : .. من أين يتحقق الحصول على المعلومات اللازمة ؟.. كيف تُمزج المعلومات المختلفة مع بعضها لتوضيح وضع المنافسين ؟.. ما هو الأسلوب الأمثل للإستفادة من البحث الذي تمَّ إجراؤه في عملية التطوير والتغيير ؟.. وهذا يوضّح أهمية إجراء بحوث جيدة في إطار إستخدام أدوات العصر فيما يتعلق بثورة الإتصالات ونظم المعلومات ، فالبحوث الجيدة مهمة لفهم كل شئ في محيط عمل المنظمات.

ويؤكد علماء الإدارة على ضرورة إمتداد هذه البحوث حتى إلى الظواهر اليومية الأساسية التي توجد في محيط العمل !!.. وعلى سبيل المثال فقد وجدت إحدى المنظمات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية أن أحد مديريها يبدو عليه " الشرود " .. وأنه

يشعر من آن لآخر " بالضيق والغضب " .. فقررت هذه المنظمة الكبرى بعد مراجعتها لبحوثها السابقة في التنمية البشرية لتخصصات العاملين أن يحضر المدير دورة تدريبية مدتها سنة من فصلين دراسيين .. وكان موضوع هذه الدورة " طرق تحسين مستوى إرتباط العاملين بالعمل ، وتحسين مستوى التزامهم بأهداف المنظمة وإثراء وظائفهم " .. وقد استفاد المدير من حضوره هذه الدورة .. حيث قام المدير بعد إستيعابه للمفاهيم التي حصل عليها من هذه الدورة .. وقام بإعادة تصميم الوظائف التي يقوم بها العاملون في قسمه الذي يُشرف عليه .. وفي ضوء هذه المفاهيم العلمية الجديدة التي حصل عليها المدير في الدورة التدريبية ، قام بإضافة أنشطة مختلفة إلى القوى العاملة في الوظائف التي يُشرف عليها .

هذه الأنشطة التي أضافها المدير نتيجة للتركيز في الجوانب العلمية التي استوعبها في الدورة ، أسهمت في تنمية مهاراته وقدرته علي تنمية مهارات النابغين ، وبها نوع من التحدي لمهارتهم وقدراتهم ، وكان يُتابعهم في أدائهم لأعمالهم ، ويُهيئ لهم أساليب التدريب التي تنهض بكفاءتهم وتمكينهم من أداء الأعمال الي يُكلفون بها ، وهي أعمال تحتاج إلى معارف ومهارات وقدرات ، وليست من الأعمال الروتينية التي كانوا يُكلفون بها من قبل !!.. وقد أسفر التصميم الوظيفي الذي تمَّ وضعه بعد الدورة التدريبية العلمية الجديدة التي إجتازها المدير إلى قفزة في الإنتاج بالإضافة إلى جودة الأداء .. ولعل هذا المنهج العلمي في معالجته مشكلات الأداء يسير مع منهجنا الديني حيث يقول الله سبحانه وتعالي " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " صدق الله العظيم } .

الرئيس حسني مبارك يدعو الشعب المصري حكومة وشعبا إلي فكر جديد يرقي إلي مستوي مواجهة متغيرات وتحديات العصر(*)

لعـل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار ، سواء إلي الشعب فـي مصـر أو في عالمنا العربي والإسلامي المعاصر إلي ما قاله السـيد الرئـيس حسـني مبارك بمناسبة تفقده لمركز التميّز العلمي والتكنولوجـي ، وهـو المشروع القومي لتأهيل الشباب ، حيث أكد سيادته علي ثقته بالقدرة علي العبور إلي المستقبل ، فجميعنا يحدونا آمـال كـبار فـي المـزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتغلب علي مشكلاتنا، وتحقيق طموحاتنا ، وأن سيادته يأمل ويتطلع لدور أكثر نشاطا وفعالية يقوم به القطاع الخاص خلال الفـترة المقـبلة ، وذكـر سـيادته فـي هـذه المناسبة المنظمات والمؤسسـات العلمية والتعليمية ، والمعملية ، والهندسية ... إلخ .. وموجهـا نظر الجميع ، ومختلف قطاعات الدولة حكومة وشعبا إلي أن العالم حولنا يطرح متغيرات وتحديات جديدة تستلزم التعامل معها بفكر جديد ومفاهيم مغايرة ، الأمر الذي يفرض علي مصر إصلاح مـنظومة التعلـيم ، تحقيقا للمواءمة بينها وبين الاحتياجات الحقيقية لسـوق العمل في مصر والدول العربية ، والعالم من حولها ، وأن تأخذ مصر في اعتبارها حل مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل من خلال تنمية المهارات والقدرات المهنية .

ومما لاشك فيه أن الرئيس في توجيهاته يعلم جيداً أن عالمنا المعاصر دخل مرحلة جديدة أطلق عليها عصر إدارة " منظمات

---

*) تم نشر المقالة رقم (٨٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ما بعد الحداثه " Postmodern World Organization وتستمد حداثة المنظمات جذورها الحيوية من جهود أفكار علماء الإدارة السابقين ، حيث أن كل عالم يعلم علماً علي قدر تجربته ودراساته في الحياة ، ونرجو أن نوجه الأنظار إلي أن مصطلح الحداثة يعني جوانب متعددة فيما يتعلق بإدارة المنظمات ، خاصة وأن هناك إجماع علي إننا نعيش عصر المنظمات الكبرى ، وعصر التكتلات الكبرى وعصر الإندماجات الكبرى .. إلخ .. ومن هنا يري علماء الإدارة أن التطور العلمي يؤدي إلي تحقيق القفزات الاقتصادية التي يستفيد منها أصحاب العلم المتقدمة !!.. ومن هنا يري العلماء المنصفين أنه ينبغي علي المجتمع الدولي أن يراعي أن هناك دولاً نامية مازالت تحبو خطواتها البدائية التدريجية !!.. وأن هذا التقدم العلمي والتكنولوجي السريع تترتب علية المتغيرات الإدارية المناسبة لإدارة اقتصاديات المنظمات في إطار المتغيرات العلمية والتكنولوجية ، ولذلك حدثت فوارق صارخة بين الدول ، فهناك دول تعيش فوق حد الغني !!... وهناك دول تعيش دون حد الكفاف !!..

والسبب في ذلك يرجع كما تقول تقارير الأمم المتحدة إلي عدم احترام رأي العلماء ، ويرون أن فجوة الفقر والجوع ستتسع !!.. وأن التحليلات العلمية التي قامت بها منظمات دولية علي أعلي مستوي من الشفافية ، أوضحت فيما يتعلق بالنظرة الواقعية لعديد من دول العالم وعلي رأسها دول في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ، هذه الدول ستقع في حبائل هذا التطور ، وأنه سيسحق الدول الفقيرة والنامية !!... لأن الفوارق الصارخة في الجوانب التربوية والتعليمية بين الدول الفنية والدول الفقيرة ستجعل الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة تزداد اتساعا ..

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن علماء الدول النامية يأتمرون بأمر السياسيين الذين يضعون مصالحهم الشخصية فوق كل

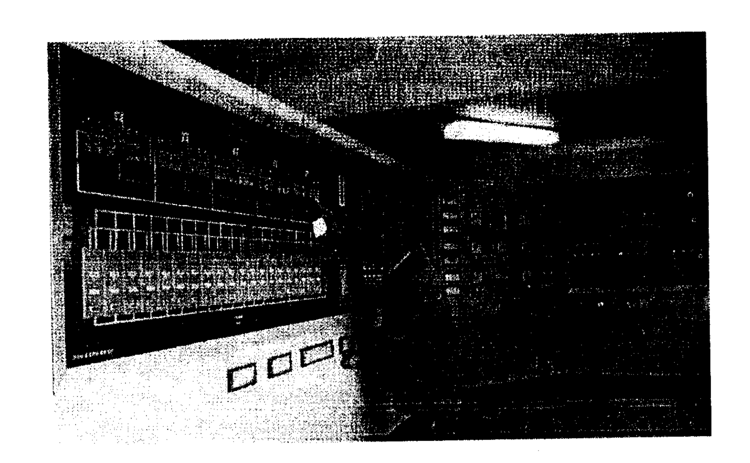
إعتبار !!.. وبذلك تضيع المصالح !!.. لأن الله سبحانه وتعالي يقول في كتابه الكريم { فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون }.. صدق الله العظيم .

ولســت أريــد أن أثقــل كــاهل القارئ بالعديد من المراجع والبحوث التي أصدرتها الجامعات العريقة التي تنتهج سياسات علمية لصــالح البشــرية ، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو المعتقدات الدينية أو مظاهر الغني أو الفقر .. إلخ .. حيث يوضحون أن الدول النامــية في تخلفها العلمي والبحثي أفرزت قيادات سياسية في كثير مــن المواقــع لا تدقــق فــي حُسن اختيار القيادات العلمية لأسباب سياســية !!؟ .. وبالتالي فإن القيادات السياسية في هذه الدول أغلقت الأبــواب التي يمكن من خلالها للدول النامية أن تسرع الخُطي نحو التطوير !!..

وأنا هنا لا أناقش المسألة ، ولكن أوجه الأنظار إليها ، وأحّذر من تطبيق هذا المفهوم لأن الرئيس حسني مبارك حذر من ذلك حيث أوردنا في صدر المقال ما قاله سيادته في هذا الشأن .

وعلي سبيل المثال فقد استجاب اليابان في فترة مبكرة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية إلي إعادة هيكلة منظماتها بحيث تحقق مفهوم الجودة الشاملة والمتواصلة ، والجميع يعرف أن اليابان فقدت تماما بعد الحرب العالمية الثانية قاعدتها الصناعية !!.. بل أكثر من هذا ، فإن اليابان لم تنعم إطلاقا بالمصادر الطبيعية الوافرة ، ورغم ذلك فإنها فكرت وخططت لإعادة هيكلة مقوماتها لإعادة بناء قاعدة صناعتها ، وكان علي اليابان أن تكتشف أسلوباً جديداً لتحقيق أهدافها !!.. فلجأت إلي الأسلوب العقلي ، وإلي رأسمالها البشري ، وركزت علي عمليات الإنتاج بحيث ينتعش الاقتصاد الياباني ، ويقرر علماء الاقتصاد في العالم أنه كان لوزارة

التجارة والصناعة اليابانية دوراً أسطوريا في انتهاج الأساليب العلمية لتحقيق مكانة اليابان التنافسية ، من خلال تحسين جودة البضائع والخدمات التي تتبعها ، واستعانت في تحقيق ذلك بأحد علماء أمريكا وهو " دكتور إدواردز ديمج " الذي قام بإلقاء محاضراته القيمة في موضوعات الجودة ، ومراقبة العمليات ، وقام بعرض مزايا إدارة الجودة الشاملة ، الذي حفز الولايات المتحدية الأمريكية أن تنتّه لهذه الصحوة اليابانية !!.. وتعمل علي تحديها !!.. غير أن اليابان ما زالت حتى الآن تعترف بفضل هذا العالم الأمريكي دكتور إدواردز ديمنج ، وخصصت جوائز باسمه ، وثبت للعالم أجمع أن المصادر الرئيسية التي بقيت سليمة بعد الحرب العالمية الثانية في اليابان هي طاقة رأس المال البشري الياباني وذكاؤه .. ولعل هذا المثل يعطينا درساً نفهم منه ما يستهدفه الرئيس من الدعوة إلي فكر جديد.



توجيهات رئاسية بمناسبة الانتخابات النيابية(*)
الفكر التعاوني من بين أفضل أساليب التطبيق

حرص الرئيس حسني مبارك بعد خطابه في ختام المؤتمر الثالث للحزب الوطني علي توجيه عدة رسائل سياسية للشعب وأعضاء الحزب الوطني وأحزاب المعارضة وكل الاتجاهات السياسية بضرورة الحرص علي إجراء الانتخابات البرلمانية بكل الحرية والنزاهة والشفافية مؤكداً أن الحزب الوطني لا يسعى لاحتكار مقاعد مجلس الشعب والانفراد بها فالديمقراطية الحقيقية تتطلب وجود الرأي والرأي الآخر ووجود حزب حاكم يتمتع بأغلبية دستورية وأحزاب معارضة تمثل الأقلية والقوي السياسية المختلفة.

والرئيس يستهدف من وراء ذلك الإصلاحات الدستورية والتشريعية المطلوبة ومحاصرة البطالة وتحسين مستوي المعيشة ورعاية محدودي الدخل وتطوير التعليم والخدمات الصحية وتوفير الإسكان والحياة الكريمة للشعب وزيادة المرتبات والدخول للطبقات الفقيرة والكادحة وهو برنامج يتعامل مع مشكلات المجتمع برؤية واضحة وسياسات واقعية مدروسة قابلة للتنفيذ .

ومما لاشك فيه أن مصر وهي تدخل مرحلة تاريخية جديدة في مواكبتها لمجتمعنا الدولي المعاصر ، تحرص علي انتهاج أساليب جديدة من شأنها أن ترفع سمعة مصر التي أهدت أعظم الحضارات للعالم.

(*) تم نشر المقالة رقم (٨٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ومن هنا فإن النقلة الحضارية ذات النظرة المستقبلية ينبغي أن تعتمد علي إعمال العقل ، حيث أن عالمنا المعاصر المتقدم يعتمد علي مخاطبة المواطنين بالعقل والمنطق والإقناع في ظل حرية غير مسبوقة لإبداء الرأي واتخاذ القرار.

والذي نود أن نقوله لجميع الأحزاب والقوي السياسية أن يلتزم الجميع بنصوص الدستور والقانون لنضرب المثل والقدوة أمام العالم أجمع في الالتزام واحترام إرادة الشعب بالحرص علي أن تكون الانتخابات البرلمانية وكل انتخابات قادمة مثالا للحيدة والشفافية والمساواة في الممارسة الساعية لإرساء القيم التي تليق بشعب مصر ، واحترام حق جميع المرشحين في التعبير بما يتيح الفرصة كاملة أمام أبناء الوطن في الاختيار الحر ، ومتروك لوعي الشعب والناخب الاختيار السليم لأعضاء مجلس الشعب ووضع حد للسلبيات المتمثلة في شراء ذمم البعض بالفلوس !!.. أو الخدمات!!.. أو ممارسة البلطجة والإرهاب !!.. ومسئولية الناخب أن يختار الشخص الأصلح والأقدر علي العطاء الوطني والابتعاد عن المنافع الشخصية والتي كانت السمة البارزة في العديد من الانتخابات الماضية !!..

ولعل من الحقائق العلمية المعروفة فيما يتعلق بالتطبيق الحيادي الذي ينادي به الرئيس ويوجه جميع أجهزة الدولة بضرورة تطبيقه وعدم الانحراف في تطبيق هذا المبدأ ، هو أن الأديان السماوية تنادي بالعدالة وعدم استخدام أي إنسان لموقع نفوذه لتحقيق مآرب شخصية !!؟..

وإني أكرر ذلك لأن هناك حتى الآن من يتوهم أن الرئيس قد يتغاضى !!.. كلا ثم كلا .. إن الرئيس ستكون له وقفة للحساب

لمن يلطخ سمعة الدولة إذا انحرف واكتشف الرئيس أنه وضع مصالحه ومنافعه الشخصية فوق المصلحة العامة !!..

فينبغي علي جميع المستويات الحاكمة أن تبتعد عن شبهة المصلحة الشخصية في قراراتها أو أن تتدخل في مجالات أخري لا تدخل في نطاق تخصصاتها من أجل تحقيق مصالح شخصية !!؟..

وأرجو أن أوجه النظر إلي أن مصر عن طريق دستورها القائم تهتم بالتعاون والمنظمات التعاونية وهذا يفرض عليها أن تلتزم بتوجيهات الرئيس لأن ما نادي به سيادته يدخل في نطاق المفاهيم التي تتضمنها مبادئ التعاون ، والمنظمات التعاونية .. أن الحركة التعاونية التي ينتمي إليها أعضاء المنظمات التعاونية لا تميل إلي التدخل في الاختلافات السياسية أو الدينية بين أعضائها ، ولكنها تعمل علي توثيق العلاقات بين الجميع عن طريق الاستفادة من مواهبهم وإمكانياتهم لمصلحتهم الخاصة ولمصلحة المجموع ، وأن مصلحة الوطن فوق الجميع.

والواقع أن تطبيق هذا المبدأ الحيادي الرئاسي يُعتبر من الأهمية بمكان إذا أرادت مصر أن تحقق أهدافها في خلق مجتمع ديمقراطي متعاون يعمل أفراده جميعاً لما فيه مصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم الذي يعيشون فيه ، فإنه مهما كانت درجة الاختلاف في المعتقدات ووجهات النظر فإن ذلك لا يمنع من أن يضم الأفراد جهودهم الاختيارية للقيام بعمل إيجابي من شأنه أن يُهيئ جواً من الصداقة والود بين ذوي الآراء والمعتقدات المتباينة ، لآن هذا يساعد علي خلق سلوك اجتماعي رفيع ، وغرس بذور لتقاليد جديدة تمحو الآثار السيئة التي خلّفتها عهود الإقطاع وتنشر المحبة والإخاء بين الناس.

ونعتقد أن هذا ما كان يهدف إليه أحد علماء التعاونيين اليابانيين عندما سئل عن التعاون فقال " أنه مبدأ المحبة يعمل في النشاط الاجتماعي والاقتصادي فبالمحبة والألفة والتضامن التي يخلقها الحياد ، والبعد عن إثارة الخلافات الحزبية والدينية يُمكن أن يتحقق حُسن إعداد أجيالاً علي جانب كبير من الشعور بالمسئولية ، وفي ذلك يقول أحد العلماء التعاونيين :

" أن التعاون يهدف إلي حُسن إعداد الأشخاص .. الأشخاص الذين يشعرون بالمسئولية الفردية والمسئولية الجماعية ويستطيعون أن يرتقوا فرادي ومجتمعين إلي حياة شخصية كاملة وحياة اجتماعية كاملة ".. فالجميع يستشعرون المفهوم الحقيقي للأخوة في الوطن من خلال تعاونهم في كافة أوجه النشاط ، وأصبح الجميع علي استعداد دائما لتأييد الصالح العام بغض النظر عن اختلافاتهم السياسية.

وعن طريق هذه الثقة أيَّد الشعب الحكومات وساعدها كثيراً في طريق النمو والتقدم ، وصارت مثلا يحتذي ، إلي جانب ما حققته من نتائج ساعدت علي ارتفاع مستوي المعيشة في البلاد ، وتجعل المنافسة حية ونشطة لمصلحة المستهلكين جميعاً وتنجح في تهيئة الفرص أمام المواطنين لكي يعيشوا حياة شريفة ، وفي العمل الدائب المستمر علي تحسين المستوي الاجتماعي وبناء الدولة الاقتصادي ..

الرئيس حسني مبارك ونسيج المجتمع المصري(*)
مصر تاريخها ناصع البياض للعمل معا بروح المواطنة السليمة

أكد الرئيس حسني مبارك علي أن المسلمين والأقباط نسيج واحد متداخل تشكل جسد المجتمع المصري ، وكما نعلم جميعا أن الحديث الشريف يقول " مثل المؤمنون في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الأعضاء بالسهر والحمي ".. ومن هذا المعني السامي تهتم مصر دائما بوحدة نسيج المجتمع المصري بمسلميه وأقباطه في إطار وحدة التماسك الاجتماعي ، حيث أن هذا النسيج هو اللبنة الأولي للبناء الاجتماعي والاقتصادي السليم الذي يحقق مفهوم الأخوة في الوطن ، والعمل معا بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة الدينية أو الانتماءات السياسية .. إلخ ..

والجميع لهم الحق في بذل الجهد وجني الثمار في إطار الاعتماد علي النفس في الاجتهاد من أجل تحقيق أهدافه ، سواء أكانت هذه الأهداف اقتصادية أو اجتماعية ، ومصر تفتح أبوابها وذراعيها لكل راغب في تحقيق الثروة بشرط أن تتحقق عن الطريق السليم ، ومصر تاريخها ناصع البياض في تجاربها من حيث عمل المواطنين جميعا معا بروح من الإيثار وإنكار الذات وتغليب الصالح العام ووضعه فوق كل اعتبار.

ومن هذه المفاهيم الراسخة التي أوضحناها ، أصدر فضيلة شيخ الأزهر دكتور سيد طنطاوى ، وقداسة البابا شنودة الثالث في

(*) تم نشر المقالة رقم (٨٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ضوء توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك والتي قال فيها إن من واجبنا التعامل بروح مصر السمحة.

ولذلك وجه فضيلة شيخ الأزهر وقداسة البابا بيانا أوضحا فيه أنه إذا كان قد حدث ما أسئ فهمه، فإنه من الواجب أن نعالجه بروح الحوار والتفاهم ، خاصة وأن ما حدث هو الآن بين يدي العدالة ، حيث تتولاه سلطات التحقيق لتقول كلماتها الفاصلة .

ولعلها مناسبة نؤكد فيها علي الأهمية القصوى التي ينبغي أن تتضمنها الجامعات في إطار جهودها العلمية المتخصصة ، فالرأي الجامعي العالمي يهتم الآن بتنقية مناهج الجامعات من بعض المواد العلمية الدخيلة ، وتركز علي تخصصها الدقيق المعترف به ، وأن تضيف الجامعات إلي ذلك جهود أصيلة نحو إعداد الإنسان وتهيئته ليتحمل مسئولياته الآنية والمستقبلية ، نحو نفسه ومجتمعه .. حيث لا تقف رسالة الجامعات عند هذا الحد وحده - أي متطلبات عصر العلم ومقتضيات الأمن الاجتماعي - وإنما ينبغي النظر إليها من منظور المجتمع المصري المعاصر، كذلك فهي بحكم التاريخ والواقع تمثل أملا يرتجي ، وغاية يسعى الشباب وأهلهم إلي الفوز بها.

ومن هنا كان الإقبال الضخم في مصر علي التعليم الجامعي ، والرغبة العارمة في الالتحاق بمؤسساته.

ومن هنا أيضا كان حرص الدولة علي توفيره ، والنص دستوريا علي أن من حق كل من يملك الاستعدادات والمواهب والقدرات أن يلتحق به ، ولهذا تحرص الدولة علي أن توفر للجميع التعليم دون شروط مالية تعوق الرغبة في الحصول عليه .

والحقيقة التي يجب أن نؤكدها هي أن الواجب الإنساني ، وحقوق المواطنة ، ومقتضيات العصر ، وضرورات المستقبل ، تحتم علينا أن نفخر بهذه الرغبة القوية الجادة ، وأن نستثمرها الاستثمار الأمثل ، ونوجهها التوجيه الرشيد ، وموجهين النظر إلي أنه في مناخ الديمقراطية الذي تكون فيه الشعوب هي صاحبة الكلمة والقرار لابد أن تتوجه مؤسسات المجتمع ومؤسسات التعليم لخدمة الإنسان ، حيث يصبح هــو هدف التنمية.

ولا ينبغي أن تكون المواقف العارضة أو الأزمات الطارئة هي المتحكمة في مصيره ومصير أمته ، ومن هنا نؤكد أنه لا ينبغي المساس بحق الإنسان المصري في الإحساس بالأمن علي مستقبله ، وسبيل ذلك هو تزويده بالعلم والمعرفة.

ومن ثم ينبغي أن تكون مؤسسات التعليم - مدرسة وجامعة - مفتوحة أمامه للاستنارة والتعليم ما دام قادراً علي تحقيق شروطها الأساسية العلمية ، وليس تحقيق أعبائها المالية فقط !!..

كما ينبغي إلا يقتصر الأمر علي إتاحة الفرصة ، بل لابد أن تكون فرصة متكافئة ، وفرصة جيدة تتيح له تعليما منتجا وظيفيا فعالاً ، مع تسليمنا بالدور الكبير الذي قامت وتقوم به جامعاتنا ، وأن تكون مصدر فخر وإعتزاز لهذا الوطن في سلمه وحربه ، في حاضره ومستقبله.

فالأعداد الهائلة التي تخرجت في الجامعات المصرية قدمت لمصر والعالم العربي والأفريقي خدمات لا يمكن حصرها ، ويكفي القول بأن مصر من بلاد العالم الثالث القليلة التي لا تقنع بما تملك من خبراء وفنيين ، بل تقدم للعالمين العربي والأفريقي وغيرهما قوة بشرية عالية المستوي ، تشهد لمصر بوجودها العلمي

والثقافي ، ووزنها السياسي ، وما يترتب علي ذلك من نشاط اقتصادي .

وعلي هذا ، ففي مجال تنمية البشر ، لا يكون التوجه نحو التعليم والثقافة والتدريب مقصوداً به تحقيق أهداف اقتصادية إنتاجية فحسب ، وإنما يستهدف أيضا تهذيب السلوك الإنساني السوي وتأصيله ، بما يرسخ قواعد الأمن بمفهومه الديني والنفسي والإستراتيجي والاقتصادي ، وبما يعمق القيم والمبادئ والسلوك الاجتماعي السوي التي نحن في أمس الحاجة إليها ، وصولاً لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة ، من خلال مناخ اجتماعي تسوده الديمقراطية وسيادة القانون ، ويستند إلي الإيمان بالله ، والقيم الدينية الأصيلة .

وعلينا جمعيا أن نعترف ، من واقع ما قررته جميع البحوث العلمية فيما يتعلق بدور الجامعات ، بأن الجامعة علي الرغم من أنها منظومة مستقلة بذاتها ، إلا أنها جزء من مكونات نظام التعليم كله ، إن الجامعة تتأثر به وتؤثر فيه.

والنظام التعليمي ككل ، منظومة تنتمي إلي منظومة كبري وهي المجتمع بمنظوماته المختلفة، وكلها في حالة تفاعل مستمر ، ومن ثم يصعب تطوير الجامعة دون أن تأخذ في الاعتبار المجتمع بأسره ، بنظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وما يتطلع إليه المجتمع من غايات .. وعليها أيضا أن تستفيد من تجارب وخبرات الدول المتقدمة ، التي ركزت علي عدم تشتيت منظومة التعليم من القاعدة حتى القمة في غير التركيز علي تخصصاتها .. من أجل حُسن إعداد إنسان يصدق فيه قول الله سبحانه وتعالي{ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون } صدق الله العظيم ..

شهر رمضان المعظم(*)
وجهود الرئيس نحو الانطلاقة الكبرى
والعبور إلي المستقبل

في مستهل شهر رمضان المعظم القي الرئيس حسني مبارك خطاباً سياسيا شاملاً أكد فيه أن مصر لن تتردد ولن تتراجع للوراء ، وستكون أكثر جرأة في اقتحام جميع مشاكلها ، مؤكدا علي أنه لا بديل علي الإطلاق عن استمرار التطور والإصلاح على جميع المستويات والاتجاهات لتحقيق الانطلاقة الكبرى والعبور إلي المستقبل ، مستندين في ذلك علي العمل معا .

وأن إرادة الشعب ستحدد بإذن الله معالم الجهود التي ستقع علي من تسفر عنه الانتخابات البرلمانية القادمة .. وكرر سيادته قائلاً .. دعونا نعمل سويا من أجل مصر الأكثر قوة وأمنا.

وهذه الدعوة موجهة إلي جميع المصريين بصفة عامة ، والمعتقد أن الذي سيسعد بها فئة الأوفياء منهم بصفة خاصة ، فالأوفياء يبتغون وجه الله وخدمة الوطن ، وكذلك المتطوعون والمهتمون بخدمة الوطن ، الذين يبذلون جهودهم للارتقاء والنهوض بالشعب ، والارتقاء به وأقصد بهم الذين ينتمون إلي الخدمات التطوعية عن طريق مؤسسات مدنية ويبذلون الجهود في كافة مجالات النشاط الإنساني ، والذين يؤمنون بأن من تطوع خيراً فأجره علي الله .

(*) تم نشر المقالة رقم (٨٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

إننا نرجو أن نوجه النظر إلي أن هناك قدرات وطنية تطوعية ، سواء في ذلك الجمعيات المشهرة وأعدادها تزيد عن ١٦٥٠٠ جمعية ، وكذلك برز في المجتمع المصري من اهتموا بإشباع حاجات المجتمع المتطورة ، سواء في العمل التعليمي ، أو الصناعي أو التجاري أو البيئي ، في إطار اهتمامات مصر بحقوق الإنسان ، ومسايرة جهود العصر نحو حل المشكلة السكانية ومشكلات البيئة ، وتطبيق مستلزمات إدارة الجودة الشاملة والمتواصلة لتحقيق الانطلاقة الكبرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وصولاً إلي إيجاد فرص جديدة للعمل لشباب المستقبل الذين ينبغي أن تتوافر فيهم قدرة وكفاءة استخدام نظم المعلومات وتكنولوجيا العصر ، وقيمة التماسك الاجتماعي الذي يبرز وحدة الأمة ونضالها المشترك الذي جعل من مصر دولة رائدة في عالم تحرير الشعوب واستقلالها ، وعلي وجه الخصوص الدول المستضعفة والتي رزحت تحت نير الاستعمار.

ولعل ما ذكرناه عن تأكيد الرئيس حسني مبارك عن تعبئة كافة الجهود للانطلاقه الكبرى والعبور إلي المستقبل بإذن الله ، يعبر خير تعبير عن ما في ذهن سيادته من جهود لحُسن إصلاح البنيان التعليمي من قاعدة البناء حتى قمة الهرم ، وصولاً إلي توافر أجيال ينعم الوطن بكفاءتها وقدرتها وتطلعها لخدمة الشعب وتنميته ورفعته.

وقد يكون ما ذكرناه سابقا ركيزة أساسية لضرورة الاهتمام الواسع والعريض لنشر معني ومفهوم الثقافة الوطنية وأبعادها ، وحُسن تعميق آثارها عند المجتمع بحيث يتوافر الاستخدام الأمثل للسلم التعليمي ، علي تدرج مستوياته ، وتنَوُّع تخصصاته ، وصولاً إلي التنشة السليمة من أجل حَسن إعداد إنسان التنمية الذي يستوعب تاريخ كفاح مصر وتطور تجاربها ، واستيعابه لحضارتها وثقافتها.

ويستشرف آفاقاً تحدد مستقبلها المشرق بإذن الله ، ويجمع علماء عصرنا علي أهمية تعظيم القدرة التنموية للإنسان ، حيث أصبح كما يقولون لبنة اقتصادية اجتماعية منتجة قادرة علي النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتواصلة .

ولعلنا جميعا نتذكر فضل الأجيال السابقة ، ومنها كلمات الشيخ محمد عبده وزعماء مصر من العلماء والسياسيين ، كالمرحوم مصطفي كامل والمرحوم سعد زغلول ، والمرحوم أحمد لطفي السيد ، والمرحوم الدكتور طه حسين .. إلخ .. وغيرهم من الأجيال السابقة التي استوعبت الرؤية النابعة من حب مصر والوطنية الصادقة في التركيز علي قيمة التعليم والمعرفة والجهد الذي حققوا من خلاله إنشاء الجامعة المصرية ، وكانت دعوتهم للتنوير مدخلا لحياة زاهرة ، وثروة تنموية ترعرعت ورُويت بدماء شهداء ثورة ١٩١٩.

ونرجو أن تكون الأجيال الحالية من الشباب عارفة وفاهمة ومقدرة للجهود الوطنية في كفاح المصريين ، والتحديات التي واجهوها في مواجهة الاستعمار القديم ، ومعترفين بأن جهودهم وكفاحهم مّهد الطريق إلي ثورة مصر الحديثة في يوليو عام١٩٥٢ ، وهي الثورة التي حققت الاستقلال والحرية علي يد شباب مصر المخلصين والوطنيين والذين أيقظوا شعلة العالم المقهور ، وأبرزت أجهزة الإعلام في العالم أنه كان من بين نتائج الثورة المصرية استقلال ٧٦ دولة في أفريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية !!..

وقد تحملت مصر المعطاءة جزاءها من المستعمرين ما واجهته من اعتداءات ، منها الاعتداء الثلاثي عام ١٩٥٦ ، ومنها الاعتداءات التي أدت إلي نكسة ١٩٦٧ .. إلي غير ذلك من المؤامرات عليها والتي استنفذت دماء واقتصاديات مقدرات الشعب ،

واعترف العالم بفضل مصر ، وأنها في سبيل تحقيق مبادئها الثورية لم تبخل بشئ !!.. ولم تستبق شئ !!.. والجود بالنفس أقصي غاية الجود !!..

وهاهو الرئيس حسني مبارك يدعو إلي الانطلاقة الكبرى ، والعبور إلي المستقبل من أجل استمرار الأمن والأمان والاستقرار ، وهاهي مصر تبرز ملامحها في تطوير الخدمات والإنتاج ، وهاهي مصر تطور سياساتها من اجل تحقيق نمو المجتمع المدني القادر علي المشاركة في عملية التنمية ، والمتمثل في مؤسساته الأهلية ، وهو حقا وصدقا يمثل قوة متزايدة متغلغلة في أعماق المجتمع المصري ، له أساليبه وأدواته للتعرف علي احتياجات المجتمع المصري ، وله أساليبه وأدواته للمشاركة مع المستويات المسئولة في النهوض بالمجتمع في حدود اختصاصاته.

ومن هنا يقول الرئيس حسني مبارك ، والسيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية : " **أن المجتمع المدني القوي هو السبيل القادر علي تحقيق التماسك الاجتماعي وتحدي العقبات التي تعيق حركة التنمية** " ..

وإننا لمحققون ذلك بإذن الله.

مصر والمشاركة الأوروبية المتوسطية(*)

يهتم الرئيس حسني مبارك إهتماماً كبيراً بالنهوض بالنسيج الاجتماعي المصري والإرتفاع بمعدلات التنمية الإقتصادية والإنفتاح على العالم في ضوء المتغيرات العالمية والأساليب التطبيقية التي يمكن من خلالها الاحتكاك والمشاركة مع المنظمات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة والتي ترتبط بالاقتصاد التصديري.

ومن بين ذلك تشجيع مصر والمهتمين بالشئون الاقتصادية للمشاركة في تدعيم العلاقات بين مصر والدول الأوروبية وغيرها من الدول التي تقع على حوض البحر الأبيض المتوسط وصولاً إلى تحقيق هدف كبير يجعل من حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حرة تدعم هذه العلاقات ، وقد رحبت دولاً عديدة بهذه المبادرة وعلى رأسها مصر باعتبار أن منطقة المتوسط مثلث علي مدار التاريخ منطقة اهتمام ومصالح حيوية بحكم العلاقات الحضارية والثقافية والتاريخية التي ربطت دول المتوسط.

ومن هذا المنطلق تقدمت مصر بمبادرة من خلال خطاب الرئيس حسني مبارك أمام البرلمان الأوروبي في عام ١٩٩١ ، والذي دعا فيه إلي إقامة منتدى للبحر المتوسط يكون بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسئولين والمهنيين.

(*) تم نشر المقالة رقم (٨٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وإستجابةً لمبادرة مصر ، عُقِد الاجتماع الأول لمنتدى المتوسط علي مستوي وزراء الخارجية في مدينة الإسكندرية يومي ٣ - ٤ يوليو ١٩٩٤ ، وتم اختيار عدد من الدول الأعضاء في منتدى المتوسط لتمثل دول النواة ، وتضم كلاً من :

مصر وفرنسا وإيطاليا واليونان والبرتغال ومالطا والجزائر والمغرب وتونس وتركيا وإسبانيا.

وتضمنت المقترحات الأوروبية التي طُرِحَت في قمة إسن بألمانيا ، والتصريح للاتحاد الأوروبي بعقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ١٩٩٥ أكبر الأثر في إعطاء دفعة قوية لفكرة عقد هذا الاجتماع الذي تم تحديد موعده في نهاية عام ١٩٩٥ تحت الرئاسة الأسبانية للاتحاد الأوروبي ، وقامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح ، أطلق عليها " الوثيقة المجمعة " تناولت المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية .. إلخ.

وفيما يتعلق بالمجال السياسي والأمني ، نصت الوثيقة علي أن الهدف من التعاون في المجال السياسي والأمني هو تحديد عدد من المبادئ والمصالح المشتركة يتعهد الأطراف بدعمها سوياً وإعادة التأكيد علي أهمية احترام الحريات الأساسية وإقامة دولة القانون كأحد عناصر الاستقرار في المتوسط وضمان أن تحكم العلاقات بين الدول مبادئ تضمن الاستقرار وحُسن الجوار في المتوسط ، وضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية لكل من دول المنطقة ، والتزام الدول بإرساء علاقات حسن الجوار فيما بينها ،

ومساندة جهود التكامل الإقليمي لأهميتها لاستقرار المنطقة ، وتعهد الدول المشاركة بدراسة إجراءات بناء الثقة والأمن التي يمكن تبنيها بطريقة جماعية ، بهدف إنشاء منطقة للسلام والأمن في المتوسط ، مع الإشارة لميثاق الاستقرار في أوروبا.

وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والمالي ، أشارت الوثيقة إلي إن الأفكار المطروحة للتعاون في هذا المجال تأتي استكمالا لمفاوضات المشاركة التي بدأت بالفعل بشكل ثنائي مع عدد من الدول المدعوة للمؤتمر ، والتأكيد علي أن الأهداف بعيدة المدى للمشاركة الاقتصادية والمالية هي الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحسين الظروف المعيشية للسكان ، وزيادة فرص العمل ، وتقليل فجوة الرخاء ، وتخفيف الآثار الاجتماعية والبيئية للتنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلي دعم التعاون الإقليمي.

والجدير بالذكر أن الوثيقة نصت علي أن الإطار العام لتحقيق تلك الأهداف هو إنشاء منطقة أوروبية متوسطية تُركز علي حرية التجارة والمشاركة في أكبر عدد من المجالات ، تحكمها مبادئ اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي ، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات وظروف كل دولة ، ومراعاة درجة التقدم الاقتصادي لكل منها.

ومن هنا بُذلت الجهود اللازمة " لإنشاء سوق تعاونية مشتركة للحركات التعاونية في أوروبا ، والحركات التعاونية في الدول التي تقع علي شواطئ البحر الأبيض المتوسط " ، حيث دعيت دول المتوسط إلي التفاوض علي اتفاقيات لتحرير تجارتها البينية بالتوازي مع مفاوضاتها مع الاتحاد ، وخصص الاتحاد الأوروبي موارد مالية إضافية في صورة منح ، بالإضافة إلي

قروض بنك الاستثمار الأوروبي إلي دول المنطقة ، واقترحت اللجنة الأوربية ١٦ر٥ مليار وحدة نقد أوربية في شكل منح ، وحجماً مماثلاً من القروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

أما فيما يتعلق بالمجال البشري والاجتماعي ، فقد ركزت الوثيقة علي تأكيد البعد الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والتأهيل ، وإبراز أهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية واندماجها في المجتمع ، والاتفاق علي ضرورة مكافحة العنصرية والتطرف وكراهية الأجانب والإرهاب ، والاهتمام بتنظيم الهجرة والسيطرة عليها ، والنظر في أوضاع المهاجرين غير الشرعيين ، فضلاً عن التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة التي تهدد استقرار دول المتوسط.

والجدير بالذكر أن الوثيقة ركزت علي ضرورة أن يرتكز التعاون علي عنصر القبول ومراعاة خصوصية كل دولة ، مع أخذ الاهتمامات والتطلعات العامة في الاعتبار.

وفي هذا الإطار قررت الوثيقة بأن يتم طرح موضوع حقوق الإنسان باعتباره اتفاقاً وليس شروطا ، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والصحية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي..

ونرجو أن نستكمل هذا الموضوع في الحلقة المقبلة.

التعاون ودوره في النهوض بالمجتمع(*) وتعظيم القدرات التنموية

أوضح الرئيس حسني مبارك في العديد من خطبه أن النظرة إلى مستقبل مصر تتمثل في النهوض بالمواطنين ، وحُسن إعداد جيل جديد من الشباب ، مع الأخذ في الإعتبار بأن المواطنين والشباب يمثلون الشعب ، وعليهم جميعاً أن يتعاونوا من أجل أن يتوافر في الجميع المواصفات العلمية والمهارات الحرفية لمواجهة تحديات المستقبل.. وقد تكون المعاني التي وردت في خطابات الرئيس تستمد أهدافها من تجربة مصر في إستعدادها وقيامها بتحديات ما كان يتصور أحد أن مصر تستطيع أن تجتازها !!.. وهي حرب العاشر من رمضان المعظم.

ومن هذه التجربة العظيمة يأمل الرئيس أنه آن الأوان للشعب المصري أن ينطلق إلى الأمام في ظل رؤية واضحة للمستقبل وقدرة على مواجهة التحديات ، ويتطلب ذلك مسئولية كبيرة في مشاركة كل فرد في تحمل مسئولية في قيادة ومواجهة هذه التحديات ، وعلى رأس هؤلاء الشباب ، حيث أن الشباب هم أمل أي شعب يريد أن يكون له مكان تحت شمس عالمنا الدولي المعاصر الذي ثبت من أحداثه أن المنطق السائد هو منطق القوة سواء في ذلك قوة العلم التي تقنع أو قوة الحرب التي تردع.

ولذلك ينبغي أن تأخذ المنظمات التعاونية بالمتطلبات العلمية لمبدأ الدراسات البينية التي توضح مفهوم ظاهرة الجمعية التعاونية وأثرها في تحقيق العلاقة الوثيقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ودور العلوم الإدارية والقدرات الفنية في إسراع الخُطى نحو تحقيق التقدم ، حيث أن

(*) تم نشر المقالة رقم (٨١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

جميع قوانين التعاون في العالم بما في ذلك قوانين التعاون المصرية ، تؤكد الدور الذي تحققه المنظمات التعاونية إذا توفرت لها العضوية المستنيرة وكفاءة الإدارة في التنمية ، في الأخذ بيد أقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً ليصبحوا قوة مضافة إلى الكيان الاجتماعي والاقتصادي للشعوب.

إن دور التعاون في توسيع قاعدة الملكية في إطار مبدأ الاعتماد على النفس والتمويل الذاتي ، وخلق الرغبة في الثروة عن الطريق المستقيم ، واستخدام الأسلوب العلمي في الجهود التي تستهدف تحقيق أهدافها ناصع البياض في تاريخ تجارب الأمم في الدول المتقدمة التي أخذت بمفهوم التعليم التعاوني والتدريب التعاوني المستمر ، وعلى وجه الخصوص العمل معاً بروح من الإيثار وإنكار الذات وتغليب الصالح العام ووضعه فوق كل إعتبار ، وإثبت التطبيق العملي أن الأسلوب التعاوني إذا تحقق على أيدي أهل الذكر والتخصص ، وتوافرت المواصفات القادرة على تحقيق التعليم والتدريب الجيد ، فإن هذا كفيل بأن يجعل من الأغلبية من الضعفاء في أي بلد من البلدان في وضع يُمكنهم من أن يحققوا ما عجز جبابرة المال أن يحققوه ، من حيث التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة والارتفاع بمعدلات نمو المنظمات التعاونية ويُطلق عليها مشروعات النفع العام ، وهذه المشروعات تطرق كافة المجالات التي تُلبي إحتياجات الانسان من المهد إلى اللحد ، وتعمل على تكوين علاقات إنسانية وإجتماعية جديدة يتحقق من خلالها مفهوم الأخوة والمواطنة السليمة وتَعوُدْ الأعضاء على الإدخار وتجميع المدخرات حتى وإن كانت قليلة باعتبارها وسيلة لتكوين رأس المال ، وحُسن استثمار هذا المال في المشروعات التي تُلبي إحتياجات الناس ونفع المجتمع ، وبُذلت الجهود المتواصلة التي توضّح الارتباط بين الجانب الاقتصادي والإداري والاجتماعي والقانوني ، وأصبحت خطط التنمية الشاملة تقوم على بذل الجهود التي تحقق نوعاً من التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والإداري والقانوني في عمليات التنمية المتواصلة ومشروعاتها.

ونرجو أن يكون واضحاً أن ثورة التدريب تطبق في عالمنا المعاصر على المنظمات بصفة عامة سواء أكانت تعاونية أو غير تعاونية ، ولذلك إقترحنا في دورات التدريب التعاونية استراتيجية لتصميم وتطوير نظم التدريب تعتمد على توافر روح الفريق ، أو روح التعاون في العمل الجماعي ، على أن يكون واضحاً أن هذه الروح ينبغي أن تتوافر أيضاً في منظمات البنيان التعاوني المتكامل ، أي بقطاعاته المختلفة ، قطاع التعاون الزراعي والتعاون الاستهلاكي والانتاجي والإسكاني ، والثروة المائية ، أي أن ثورة التدريب ينبغي أن تشمل جميع القطاعات في الدولة سواء أكانت منظمات تعاونية أو غير تعاونية في إطار ما إستقرت عليه المفاهيم العلمية من أن التدريب يستكمل ما لم تحققه مرحلة الدراسة أياً كانت مستواها ، فعلى هذه المنظمات جميعاً إتخاذ خطوات إيجابية لتحسين التطوير الذاتي ، وزيادة رضا العاملين ، وإعادة النظر في التطوير الاداري بهدف الاستخدام الأمثل والأكثر فاعلية في إطار التحلي بأخلاقيات التعاون المستمدة من الشرائع السماوية ، وتطوير الهياكل التنظيمية بحيث يتحقق من جرَّاء ذلك الملاءمة البيئية للعمل والمساعدة في تطبيقها ، على أن يقترن ذلك بتدريب القائمين بعملية التدريب والتطوير وصولاً إلى تحقيق أهداف المنظمات التعاونية من خلال تحسين الكفاءة والرضا الوظيفي وجودة إنتاجية العاملين ، الأمر الذي يتطلب إيجاد أشكالاً جديدة من العلاقات والاتصالات ، وتغيير النظم القيمية ، حيث تتم المتغيرات الاجتماعية في الوقت الحالي بمعدل سريع.

ولعلنا جميعاً نلمس الآن أن أنماط الحياة تشاهد متغيرات في مفهوم الأسرة ، وأن عدد العائلات التي تعتمد على دخل واحد أخذ في التناقص ، وأن هناك تحولات في المراكز السكانية ، وأنواع المهارات المهنية الموجودة في الأماكن المختلفة ، وظاهرة تغيير المهنة ، حيث أن الكثير من الأفراد يلجأون إلى أعمال إضافية في سبيل كسب العيش الذي يغطي إحتياجات الأسرة ولا يرتبطون في معظم الأحوال بمهنة واحدة.

ولعل هذا يدفع الباحثين إلى إيجاد وسيلة لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاحتياجات البشرية ، ومنها إيجاد طرق جديدة لتطوير الطاقات الإبداعية الكامنة لدى القوى العاملة ، ويجب في هذا المجال بذل الجهود من أجل إستخدام التقنية لتحسين الوضع التنافسي وزيادة الإنتاجية ، وتدريب العمال الذين تقادمت مهاراتهم بإكسابهم مهارات جديدة تمكنهم من الإسهام في زيادة الإنتاجية في إطار تحقيق الجودة أي .. تعظيم إستخدام الموارد البشرية وصولاً إلى تعظيم الأهداف التنموية.. ومما لاشك فيه أن التنمية الريفية من أهم المناطق إحتياجاً للتطور الجديد.

ولعل هذا الذي ذكرناه يلقي الأضواء على الأهمية القصوى التي تقوم بها إدارات التدريب من حيث التدريب المهني ، الأمر الذي ينبغي معه أن تتعاون هذه الإدارات مع الهيئات المتخصصة في مجالات رفع كفاءة العاملين ، كالجمعيات المهنية ، والجامعات ، ومعاهد التعليم العالي ، وغير ذلك من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تطوير الموارد البشرية ، والتي تأخذ في إعتبارها عند التدريب التحديات والقضايا السائدة ، وإحتمالات الغد ، وخلق البيئة التفاعلية ، وتحسين المنظمات مع التركيز على إحتياجات المنظمات الفعلية وعلى النتائج المحققة ، والأخذ في الاعتبار التغيرات العديدة التي تحدث في القوى العاملة من حيث تركيبها ، ومستواها التعليمي وقيمها وتطلعاتها ، وتحقيق الأهداف القومية الاجتماعية والاقتصادية ، والاجتهاد فيما يتعلق بالإسهام في حل المشكلات والقضايا بالحكمة والعلم ، وهما عنصران على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بإدارة التغيير لتحقيق مستقبل أفضل.

وبالرجوع إلى المراجع الإدارية ، القديمة منها والحديثة ، نرى علماء الإدارة جميعاً إهتموا بالبحوث التي تربط البحث بسياسة حُسن إختيار القوى العاملة حيث يقررون بأن الاختيار الحسن يعتبر أفضل سياسة. وهذه سياسة ينبغي تطبيقها في جميع المنظمات أياً كانت أشكالها ، وأياً كانت أحجامها .. وأوضحت المراجع العلمية في هذا

الشأن : .. كيف تنشأ الصراعات داخل المنظمات ؟.. وما هي الأوضاع التي قد تحدث بين أعضاء المنظمات أنفسهم الموكول إليهم عملية الاختيار ؟.. ولماذا يجدون صعوبة في إتخاذ قرارات حُسن الإختيار ؟..

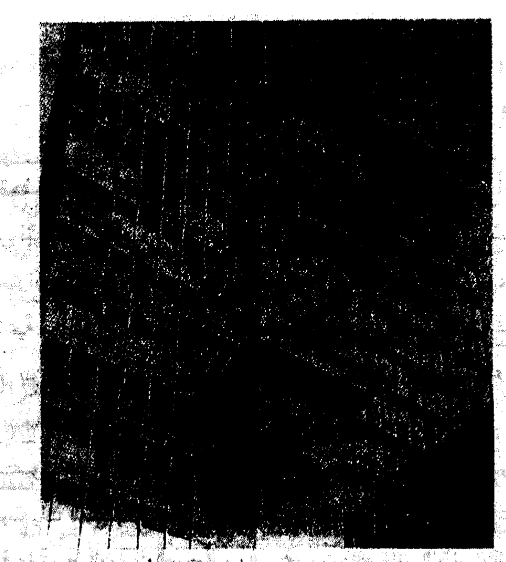
ويؤكد علماء الإدارة على أن كلاً من البيئة التنظيمية وخصائص المنظمة تُسهمان في حجم الصراع الشخصي داخل المنظمات ، ومن بين هذه المشكلات : مشكلة صراع المصالح .. ومشكلة الصراع الشخصي الداخلي من خلال نظرية التنافس .. ومشكلة الخصائص الداخلية للإنسان باعتباره متخذ القرار.. إلخ.

ومما لاشك فيه أن وجود التباين في المنظمات الريفية .. أو التباين في الإدراكات .. أو التباين في كليهما .. يؤدي إلى حدوث عدم إنسجام بين التجمعات .. أو بين المجموعات داخل المنظمات ، وهذا ما ينبغي أن نعمل على تفاديه.

ونرجو أن نؤكد على أن الشعب المصري إرتضى الديمقراطية منهاجاً لحكمه وركيزة لهذا الحكم ولا يرضى عنها بديلاً ، فالديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب ، ويتمثل صالح الشعب بصفة أساسية في حرية الفرد وكيانه وعدم الإعتداء على هذه الحرية ، فضلاً عن أن جو الحرية هو الذي يساعد على إستقرار النشاط الإقتصادي وعلى السير بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام ، وعلى وجه الخصوص التنمية الريفية.

ومما لاشك فيه أننا جميعاً لا نريد أن نعطي فرصة لأعداء مصر في الخارج أو الداخل لإظهار مصر بالمظهر الجدير بها ، وهي أنها دولة السلام ولا ينبغي أن نظهرها بمظهر الدولة غير المستقرة حيث أن هذا قد يؤدي إلى تخويف رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ضرب مسيرة التقدم الاقتصادي التي عاشتها مصر في الفترة الأخيرة .. هذا بالإضافة إلى أن الدستور المصري ينص على أن الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية ، كما يؤكد الدستور أن

الدولة تحرص على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية ، وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، ويؤكد الدستور أيضاً إلتزام المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخي للشعب.



يقاس تقدم الحركات التعاونية بمشروعات النفع العام التي تقيمها لخدمة الأعضاء والمجتمع ، والصورة أعلاه توضح جمعية التأمين التابعة لجمعية الجملة الإنجليزية وهي في مقدمة المنشآت التأمينية في بريطانيا.

دول الأغنياء والأقوياء(*)
أين هم من شرائع السماء وإلي متي سياسة القتل الجماعي الخرقاء

لاشك أن أمل البشرية أن تعيش في أمن وسلام وإستقرار، ويعتبر هذامن أهم حقوق الإنسان في الحياة ، وجميع البشر الذين يعيشون في هذا الكون في أخوة منذ آدم وحواء تجمعهم أخوة في البشرية والإنسانية ، ولا يحق لأحدهم أن يغتصب حقوق الآخرين ، ويدعى أنه من نوعية فوق البشر !!.. ومن هذا الفهم والوهم الخاطئ يرضي الطغاة الذين يستندون إلى غطرسة القوة ومن يجاريهم ويداريهم ، يستحلون لأنفسهم إغتصاب الآخرين !!.. ولعلها مناسبة أن نذكر العالم في كثير من بقاع الأرض أن أجهزتها الإعلامية نشرت وأوضحت آراء السيد الرئيس حسني مبارك فيما يتعلق بضرورة تحقيق التوازن في المعاملات ، وتطبيق مقاييس موحدة في المنازعات ، والبعد عن إزدواجية المعايير ، خاصة وأن عالمنا المعاصر يمر بفترة يجمع المحللون السياسيون على أنها أصعب من الفترة التي شهدها خلال الحرب الباردة ، خاصة وأن الأمم المتحدة أصبحت غير قادرة على حل جميع المشاكل ، بل يمكننا القول أنها صارت الآن عاجزة عن العمل بموجب مواثيقها !!.. ومن هذه الحقيقة ولكي نفهم العالم المعاصر وتطوراته الخطيرة يرى العلماء والباحثون أنه لا يكفي أن ندرس عالمنا المعاصر من زاوية سياسية فحسب ، أو زاوية اقتصادية ، أو استراتيجية ، أو أيديولوجية ، فالدراسة الأحادية الجانب لن تصل بنا إلى فهم دقيق وعميق وشامل .. والمعتقد أن عالمنا المعاصر بحاجة إلى تقويم حضاري جديد ولكي نصل إلى هذه الرؤية ، نحتاج إلى عقلية المؤرخ للتاريخ والباحث في حركة الحضارات وسير الأمم والشعوب.

إن دراسة التحولات التي تجري من حولنا في مجموعها تشكل حدثاً كبيراً لا يمكن قياسه إلا بالمقاييس الحضارية .. ومن النادر أن نجد فترات عرفها التاريخ الإنساني واجتمعت فيها متغيرات بهذه النوعية والكثافة والسرعة ، وفي ظرف زمني وجيز يعد قياسياً .. ويمكننا القول أنه متى ما

(*) تم نشر المقالة رقم (٨٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

توفرت هذه العناصر الكمية والكيفية فإنها تنبئ عن أنه لا يمكن فهمها إلا بالمقاييس الحضارية .. وما يحدث حولنا هو في حقيقته وجوهره أشبه بأحداث الماضي .. أي أن هناك من يعمل على سقوط حضارة ككل الحضارات التي سقطت في التاريخ !!.. وحسب القوانين التاريخية ، فالحضارات لا تسقط بين عشية وضحاها ، بل تحتاج إلى زمن طويل يفصل بين البداية والنهاية ، كما هو القانون المعاكس في نشأة الحضارات حيث لا تنشأ إلا بعد زمن طويل من النهضة والبناء والتقدم المستمر والمتراكم ، لهذا قد يغيب عن أنظار الناس بدايات السقوط ولا يلتفتون إليه إلا في لحظاته الأخيرة حين تبرز مؤشرات الإنهيار وأعراض المرض !!.. لأن القانون يقول إن ما يحتاج بناؤه إلى زمن طويل لا ينهار إلا بعد زمن طويل كما هي المعادلة في الفيزياء ، فالمادة التي تكتسب الحرارة ببطء تفقدها ببطء كالماء ، والمادة التي تكتسب الحرارة بسرعة تفقدها بسرعة كالحديد.

ومن هذه الحقائق والأمثلة العلمية نرى الباحثون يؤكدون على أن هناك حاجة عاجلة لتشخيص أي مرحلة تاريخية وصلت إليها البشرية ؟.. وأي مستقبل ينتظرها ؟.. والمستقبل الذي يجب أن يخطط له .. وإلى متى يستمر هذا التصادم بين الحضارات ؟.. والوضع اللامتكافئ بين الأمم الفقيرة والغنية !!.. وكيف تصل البشرية إلى مستقبل أفضل للإنسان بغض النظر عن لونه وعرقه ولغته ودينه ؟.. وكيف يعم السلام والأمن والخير والعدل والحرية كل البشرية ؟.. وهل من الممكن أن ننجز هذا المشروع ؟ وهل وصلنا حقاً إلى هذه الدرجة من الوعي والنضج بحيث نكون في مستوى تحقيق العدل لكل الشعوب ؟.. وكيف لا نعيد إنتاج الفشل مرة أخرى ، ونتجنب الإحباط ؟.. ويرى العلماء أننا لم نصل بعد إلى هذا المستوى ، لكننا وصلنا إلى مستوى أفضل من الوعي بالقياس إلى الماضي ، فيما يتعلق بإدراك مصير الإنسانية ، ومستقبل الحضارة ، والوجود البشري.

ولعلنا جميعاً نعرف أن هناك على الصعيد العالمي دعوات تتلمس التغيير في البنية العالمية على ضوء التحولات التي مرت على المجتمع الإنساني خلال القرن العشرين .. وهناك صحوة متصاعدة تحاول أن تبشر بعصر جديد في القرن الحادي والعشرين !١.. من هذه الدعوات ما جاء في كتاب الأمم المتحدة بعنوان : من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد لمؤلفه (موريس برتران) الذي عمل في الأمم المتحدة خلال (١٨) عاماً ،

كعضو في فريق التفتيش الدولي .. هذا الكتاب يعالج مفهوم العلاقات الدولية الذي على أساسه أنشئت الأمم المتحدة ، وهل نجحت في تحقيق الأهداف التي وضعتها منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥م ؟ وماذا فعلت هذه المنظمة الدولية منذ نشأتها وحتى اليوم في مجال الأمن وحفظ السلام ؟ وهل نجحت على الأقل في القيام بدور أساسي في إنهاء الاستعمار !!.. وما هي الاتجاهات الفكرية الأساسية في نهاية القرن العشرين وما يحدث في أوائل القرن الحادي والعشرون حول طبيعة دور الأمم المتحدة ؟.. وهل يجب إصلاحها أم إعادة تكوينها ؟.. ويخلص المؤلف في دعوته للتغيير بضرورة صياغة دستور جديد للعالم يعيد صياغة العلاقات الدولية من جديد .. وعلى سبيل المثال أيضاً أوضح الرئيس الفرنسي السابق " فرانسوا ميتران " في ندوة عقدتها منظمة اليونسكو سنة ١٩٩٤ م قال فيها : إن ما نحتاج إليه هو " عقد إنمائي " بين الشمال والجنوب ورؤية عالمية واحدة للتنمية على غرار الرؤية العالمية المشتركة للبيئة التي أفرزتها قمة " ريودي جانيرو " في البرازيل ، وقد إفتتح الرئيس الفرنسي خطابه بقوله : كيف نقبل أن يموت ملايين الرجال والنساء والأطفال أمام عدسات المصورين في دول الجنوب الفقيرة !!؟.. فإذا كانت هذه المشاهد المروعة تحرك مشاعرنا فإن في ذلك بعض الخير ، إلا أن ردود أفعالنا تجاه هذه المآسي في الآونة الأخيرة كانت في أغلب الأحيان مزاجية !!.. وأضاف أن الذي أخشاه هو أننا في دول الشمال الغنية تحولنا في السنوات الأخيرة من موقف اللامبالاة النابع من الإحراج إلى موقف اللامبالاة من الأنانية ، ويبدو أن إهتمامنا بات ينصب فقط على ما يجري في عقر دارنا فالإهتمام بمشاريع التنمية يتضاءل ، بل إن بعض الحكومات تقول أن فشل الدول الفقيرة في الخروج من أزمتها إلى هذه الأزمات التي هي من صنعها ، وأنها لا تحاول إصلاح أوضاعها ، وهذا الزعم يمثل الكارثة الحقيقية التي يتجاهلها أصحاب هذا الرأي – والكلام لميتران – هي أن عالمنا سيفقد مبررات العيش فيه إذا تمسكنا بوهم أن بمقدورنا جعله غير صالح لمعيشة القلة والذين يتجاهلون هذه الحقيقة هم جهلاء للأسف الشديد .. ويجمع كثير من العلماء على أن غطرسة القوة هي المعيار السائد في مجتمعنا الدولي المعاصر !!.. ومن القطب الأوحد الذي يرفع هذا الشعار ؟!!..

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن هناك دراسة صدرت في فرنسا أعدها بعض الباحثين والكتاب الفرنسيين حول إمكانية أن تكون الثقافة كبديل عن

السياسة في معالجة الأزمات العالمية .. وقد ركزت الدراسة على العلاقات الثقافية الدولية واهميتها اليوم في مواجهة التشنجات السياسية القائمة على عرض عضلات السلاح المدمر الذي يهدد البشرية !!.. وتضيف الدراسة إن الثقافة في الوقت الحاضر تفهم بشكل أكثر إتساعاً مما كانت عليه في ماضي قريب .. فهي تهدف إلى تناول الإنسان بكليته ، جسداً ، وروحاً ، وعقلاً ، ووجدانا ويشكل هذا المفهوم عاملاً قوياً في العلاقات الدولية يتمثل في إعلان الحق بالثقافة والحق بالمبادلات الثقافية ، والنتيجة التي تتوصل إليها هذه الدراسة أن السياسة بمفردها لم تستطع أن تعالج مشكلات الشعوب ، فلابد أن تعاضدها الثقافة ، وبالتالي ضرورة تطوير العلاقات الثقافية والمبادلات الثقافية بين الدول والشعوب .. والسؤال الذي يتردد على ألسنة الجميع هو : .. هل يمكن لصوت العقل أن يأخذ طريقه نحو التنفيذ ؟.. أم أن منطق غطرسة القوة هو الذي سيسود ؟..

أليس عجباً وغريباً بعد الجهود المضنية التي بذلتها مصر من أجل أن يسود السلام بين إسرائيل وفلسطين في إطار تحقيق سلام الشرعية الدولية والذي بدأ بالإنسحاب من غزة .. ثم بعد أيام قلائل نرى سلطة الإحتلال تُصعِّد من أساليب البطش والاعتداء والعدوان على الضفة الغربية !!؟.. وإلى أجل غير مسمى !!؟.. وقصفت بالصواريخ أعضاء حركة حماس !!؟.. وتأمر إسرائيل جيوشها بهجوم جوي متواصل على غزة والضفة !!؟.. وضرب البنية التحتية لحركتي حماس والجهاد !!؟.. إلخ.. إلى غير ذلك من الاعتداءات الباطشة والمدمرة !!.. كما هو الحال عندما شنَّت المقاتلات الإسرائيلية " إف ١٦ " سلسلة من الغارات على مدينة غزة وأحدثت إنفجارات ضخمة هزت أرجاء المدينة .. إلخ.. إن الرئيس حسني مبارك بذل أقصى ما لديه من الجهد والفكر والعمل من أجل تيسير تنفيذ خارطة الطريق ، مؤكداً على أن سياسة القتل الجماعي سياسة خرقاء وجوفاء .. والمعتقد أنه آن الأوان لتحكيم العقل وإعطاء الفرصة للقيادة الفلسطينية الشرعية أن تأخذ فرصتها لسرعة تحقيق السلام.

التطورات الدستورية(*)
ومبادئ حقوق الإنسان

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلى أن السياسات الإصلاحية للرئيس حسني مبارك تستند دائماً إلى الدستور ، ومن المعروف أن وثيقة إعلان الدستور المصري الدائم عن الاتجاهات والمرتكزات الرئيسية التى سار على هديها المشرع الدستوري فى هذا المجال والتى جاءت مؤكدة للمنزلة الرفيعة لكافة مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حيث أوردت " أن هذا الدستور وضع إيماناً بأن التقدم السياسي والاجتماعي لكل الشعوب لا يمكن أن يجرى أو يتم إلا بحرية هذه الشعوب وإرادتها المستقلة و أن أى حضارة لا يمكن أن تستحق اسماً إلا مبرأة من نظام الاستغلال مهما كانت صوره أو ألوانه ". كما أوردت بأنه " واقتناعاً بأن تجارب الوطن القومية والعالمية يتحقق بها تكامل يصل إلى حد الوحدة الكلية بين عالمية الكفاح الإنساني من أجل تحرير الإنسان سياسة واقتصاداً وثقافة وفكراً والحرب ضد كل القوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال ".

ويقــوم النظام القانونى المصري شأنه فى ذلك شأن العديد من الأنظمة القانونية الوطنية للعديد من دول العالم، على الدستور باعتباره القانون الأعلى والأسمى والذى يحدد هيكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة واختصاصاتها وحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية والضمانات الدستورية لهذه الحقوق وتلك الحريات، وهو بذلك يعتبر القانون الأم والوثيقة الأساسية التى يلتزم بها ويعمل على أساسها ويحرص على الحفاظ عليها والالتزام بها كافة السلطات فى الدولة، التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ومما لاشك فيه أن الدستور المصري يحتل كوثيقة هامة مكانة خاصة لدى المصريين باعتباره كان مطلباً قومياً لحقبة طويلة من الزمن، وتمحورت حوله حركة الكفاح الوطنى منذ بدء عهد مصر الحديث سنة

---

*) تم نشر المقالة رقم (٧٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٧ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

١٨٠٥ حتى صدور أول دستور للبلاد عام ١٨٨٢ ،والذى ألغى نتيجة للاحتلال البريطاني.

واستمرت حركة الكفاح الوطنى فى مسارها حتى صدور دستور الاستقلال عام ١٩٢٣ ثم تعاقبت بعد ذلك الدساتير نظراً للظروف السياسية التى عاشتها البلاد، إلى أن صدر الدستور الدائم للبلاد عام ١٩٧١ وهو الدستور الساري حالياً، والذى جاء بعد استفتاء الشعب عليه فى ١٩٧١/٩/١١، وجرى تعديله فى ١٩٨٠/٥/٢٢ بإضافة مجلس الشورى وسلطة الصحافة.

وقد كان من الطبيعي والمنطقي فى ظل الظروف والمستجدات الدولية والمتعلقة بموضوعات وقضايا حقوق الإنسان المعاصرة لتوقيت إعداد الدستور المصري الدائم الصادر عام ١٩٧١، أن يضع القائمون على إعداد الدستور المصري نصب أعينهم ، فضلاً عما هو مستقر ومتعارف عليه عالمياً فى إعداد الدساتير وما ورد بالدساتير السابقة لمصر، كافة المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والمستجدات الحاصلة عليها والتى كانت تموج بها الساحة الدولية آنذاك بما صدر عنها من مواثيق وإعلانات وقرارات وأن يحرصوا على أن تتناولها أحكام الدستور من منظور الرؤية المصرية القومية، وفى إطار من الإدراك الكامل بدور مصر على الساحة الدولية وتأكيد احترامها لالتزاماتها الدولية والإقليمية.

ويمكن بإيجاز استخلاص أسس ودعائم التزام وحرص مصر على مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وإعلاء شأنها فيما يلى :

أولا: أن مصر بحكم تكوينها الحضاري الفريد وتاريخها المتميز والممتد عبر آلاف السنين والذى إمتزج بقيم ومثل الأنبياء والكتب والرسالات السماوية الثلاثة، كانت مؤهلة حضارياً وقومياً ودينياً وثقافياً وسياسياً، لكي تكون من الدول الخمسين التى شاركت بجدية واهتمام فى إعداد وصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصادر عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨ ووقعت عليه وقت صدوره مما يعكس إدراكها بأهمية تواجد مثل هذا الصك الدولى، والمنسوب للتنظيم السياسى الدولى فى بداية عهده بالعمل على الساحة الدولية، والذى سيؤدى حتما إلى تمحور الجهود الدولية حوله وتضافرها لانجاحه.

ثانياً: أن الشريعة الإسلامية الغراء باعتبارها دين الدولة والمصدر الرئيسي للتشريع على نحـــو ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور، أتت سواء بالقرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة بقيـــم ومبادئ وأحكام تشكل نظاماً متكاملاً يضمن للإنسان فى كل زمان ومكان وأياً كانت عقيدته حقوقه وحرياته فـــى كافة مناحي الحياة وهى بذلك تسبق من أربعة عشر قرناً - جميع ما استقر عليه المجتمع الدولى الآن من مبادئ فى هذا الصدد، وقد ساعد ذلك مصر وبغير شك على خلق مناخ موات وضاغط للوقوف بقوة إلى جانب كل الجهود الداعية إلى تكريم التواجد الإنساني على الأرض ونبذ كل صور التفرقة والعنف والقهر والدعوة إلى القضاء عليها.

ثالثاً : أن مصر كانت وقت إعداد الدستور موقعة بالفعل فى ١٩٦٧/٨/٤ على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصادرين عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٦، ويعتبر كل من العهدين سالفي الذكر بمثابة الاتفاقيتين الأم لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته، والإفراغ القانونى لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فى قواعد قانونية دولية ملزمة تشكل أساس الشرعية الدولية لتلك المبادئ، ويؤكد ذلك أن مصر كانت حريصة على سرعة إقرار الشرعية الدولية لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتناولها من خلال القواعد الملزمة على الصعيد الدولى.

رابعاً : أن مصر اتساقاً مع رؤيتها القومية ونظمها القانونية وتقاليد وأعراف شعبها وتكوينها الثقافى والحضارى كانت منضمة بالفعل لعدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتى كانت قائمة ونافذة المفعول آنذاك مثل اتفاقيات جنيف الأربعة الخاصة بضحايا الحرب، واتفاقية مكافحة إبادة الجنس البشرى والمعاقبة عليها واتفاقية اللاجئين واتفاقيتى مكافحة الســخرة (١٩٣٠ ، ١٩٥٧) واتفاقية مكافحة الرق والاتفاقيات المكملة لـــه والاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير أو الاتفاقيات الدولية والتى كانت معدة للنفاذ مثل اتفاقية التفرقة العنصرية.

خامساً:أن الحصاد التاريخي للتجربة المصرية الوطنية بما تملكه من رصيد حضارى فريد، وما تتمتـــع به شخصيتها القومية من سمات خاصة وقبول على الصعيد الدولى، ألقى على عاتق مصر مسئوليات هامة على الصعيد الدولى والأقليمي والعربى، وقد أدى ذلك إلى حتمية مشاركتها بفاعلية فى كافة مناحى الجهود الدولية مما جعل لها وضعاً خاصاً إزاء الدول وبصفة خاصة على الصعيد العربي والأفريقي باعتبارها مثلاً سيقتدي به فى هذا المضمار.

وإدراكاً بأن إنسانية الإنسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى، وأن كرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة الوطن ذلك أن الفرد الذى هو حجر الأساس فى بناء الوطن، وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته وان سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة ".

ويعكس ما ورد بوثيقة إعلان الدستور الدائم لمصر، الرؤية القومية والثابتة لمصر على مدى التاريخ، بشأن تقديرها لكرامة الإنسان وعالمية حقوقه وتأكيدها على سيادة القانون كأساس لمشروعية السلطة، تلك الرؤية التى تواكب فى ذات الوقت حركة التاريخ وتستوعب بحق لكل المستجدات العالمية المعاصرة على الساحة الدولية خاصة ما يتعلق منها بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الاساسية على نحو ما استقرت عليه وأسفرت عنه الجهود الدوليـــة فى هذا المجال إبان صدور الدستور المصرى الدائم.. ومن هنا وفي إطار الإصلاح والتطور مع المستجدات ، فإنه يمكن النظر في المواد التي قد يرى مجلس الشعب النظر فيها لتحقيق الأهداف.

مصر ومستقبل الديمقراطية(*)
شعبها ضرب أروع الأمثلة في تاريخ الرشد الإنساني

أن مصر لها تاريخ عريق ضارب في التاريخ ، ولها فترات طويلة موضع احترام وتقدير العالم ولها شأنها في ذاكرة التاريخ وفي ضمير البشرية ، ولا شك أن مصر لها شأنها الذي أعترف به العالم أجمع حيث بلغت الرشد الإنساني الذي أضاف إلي العالم حضارة ما زال الإنسان المعاصر يقف أمامها ويحج إليها معترفا بفضلها وعطائها من أجل ما شيُّدته من صروح وتعاليم تسعد الإنسان في حياته وتستشرف الغد لأولادها وأحفادها بعد مماته.

ولعلنا اليوم بعد أن أضاف الرئيس حسني مبارك إلي الشعب اللبنة الأولي في مستقبل الديمقراطية ، وقفز بها قفزة كبيرة نحو معيشة أفضل ، وحكم أفضل ، ومستقبل أفضل ، حيث عَبَرت مصر بإرادة شعبها إلي أسلوب ديمقراطي جديد ، وتطور جديد ، يستند إلي المشاركة في الحكم، ويستشعر كل فرد فيه كرامته ، وأن له رأي حقيقي في عملية البناء ، وبالتالي يسود المناخ الديمقراطي السليم ، وبذلك أصبح الشعب حقا وصدق في حاجة إلي من يسوسه وليس إلي من يسوقه !!.

لقد اجتاز المواطنون التجربة .. فقد صرحت أجهزة الإعلام الداخلية والخارجية أن مصر نجحت بكل المقاييس في أول انتخابات رئاسية تنافس خلالها عشرة مرشحين للفوز بمنصب رئيس الجمهوريـــة ، وأن المراقبين شهدوا بأن الانتخابات جرت بشكلَ مشرُف ، وأن هذه التجربة أثبتت أن مصر بدأت خطوة جديدة نحو

---

*) تم نشر المقالة رقم (٧٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

عصر الديمقراطية بكل المعاني ، برغم ما قد يكون شابها من بعض المخالفات والقصور.

ويكفي أنه لأول مرة في تاريخ الانتخابات المصرية ، ساد الهدوء والاستقرار الأمني اللجان الانتخابية علي مستوي الجمهورية ، ولم تسجّل غرفة العمليات المركزية بوزارة الداخلية أي بلاغات أو مخالفات سواء من الناخبين أو من المرشحين ، بالإضافة إلي أن الجميع شهدوا بأن أجهزة الأمن التزمت الحيدة في مهامها التأمينية لتدارك أي مظهر للإخلال بانتظام العملية الانتخابية .. وذلك خارج مقار اللجان الانتخابية أو داخلها .

وإذا كان العالم يتكلم عن الديمقراطية والحرية ، فإنني أذكّر العالم بأن أي مصري يستشعر عزته وكرامته ولا يقبل في ذلك أي تجاوز أو ضيم .. فالحرية في نظر المصري هي حرية الحق .. الحق فوق جميع القيود .. والناس هم الذين يكتشفون الحق .

وينبغي علي الناس أن يكونوا أحراراً في ممارسة كشف الحق .. فإن يك صوابا ربح المجموع هذا الصواب .. وإن يك خطأ عرف صاحب الخطأ خطأه ورجع عنه .. وإبداء الرأي من حق كل فرد .. ذكر أو أنثي .. كبيراً أو صغيراً .. فينبغي علينا أن نحترم الكلمة التي يقولونها .. والمشورة التي يقدمونها .. ألا يشاركون في تحُمل أعباء البناء ؟.. فينبغي إذن ألاّ نتجاهل الاستماع إلي آرائهم !!.. ولعلنا جميع نتذكر قول عمر بن الخطاب أمير المؤمنين وهو يرسي دعائم الحكم علي أسس سليمة .. حيث قال لمن أراد أن يصُدّ أحد المواطنين المنتقدين لعمر بن الخطاب .. ماذا قال عمر بن الخطاب ؟.. قال قولته الشهيرة التي ملأت أذهان العالم واعتبرت هذا القول من دعائم الحكم الرشيد .. قال عمر: " دعْه .. فلا خير فيكم إذا لم تقولوها .. ولا خير فينا إذا لم نسمعها .. !!

"... أي أن من دعائم الديمقراطية أن يقول الناس ما يحسبونه حقا وعدلا ، ولا خير في الحاكم إذا لم يسمع منهم ويُصغ إليهم !!.. وبذلك تسود الثقة والطمأنينة اللذين ترفعان من مستوي الشجاعة في إبداء الرأي .. ومستوي البحث عن العدالة عندما يستمع الحاكم إلي رأي الرعية .. ونحن جميعا نعي الحديث الشريف القائل " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ".. فكيف يمكن أن ترعي إنساناً وأنت لم تعطيه الفرصة لكي تستمع إليه ؟..

ومن هنا تأتي الفلسفة العظيمة لمعني ومفهوم الديمقراطية .. فالشجاعة في إبداء الرأي هي سر الحرية والديمقراطية .. إن الناس إذا فقدوا شجاعتهم ، فقدوا بالتالي كل ما يؤهلهم للاستقامة والتقدم ، والتطور الصاعد السديد .. وهناك من يقول من حُكماء القوم أن الحاكم والمحكوم ينبغي لهما أن يتحلون بالشجاعة ، ولا ينبغي لهما إطلاقا أن يتخليا عن الشجاعة أبداً فيما يتعلق بحرية إبداء الرأي ، وأن يتقبل كل طرف الاستماع إلي رأي الآخر ، طالما أن الهدف هو الوصول إلي الحقيقة ، والحقيقة هي الهدف الاسمي ، ولها الكلمة العليا ، وهي السبيل لتحقيق العدالة والعدالة هي أساس الحكم الرشيد ..

أنني اعتز بأن أُذكّر العالم الذي يتشدق بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان .. أين كانوا منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام !!.. كان أمير المؤمنين يحكم وفــق تعاليم الإسلام .. كان يحاكم كل مسئول يسئ استعمال سلطته ، أيا كان هذا المسئول سواء أكان كبيراً أو صغيراً .. كان ينظر في أمور وشئون الرعية بالعدل والقسطاس .. فالجميع أمام الحاكم سواء .. لا فضل لعربي علي أعجمي إلا بالتقوى ..

وأسوق في هذا المقام .. أن واحداً مصريا مكروباً من عامة المصريين وفد علي عمر بن الخطاب يشكو " عمرو بن العاص " حاكم مصر وفاتحها !!.. يقول : يا أمير المؤمنين هذا مقام العائذ بك .. فيستوضحه عمر .. فيعلم منه أن محمد بن " عمرو بن العاص " قد أوجعه ضرباً ، لأنه سابقه فسبقه ، فضربه بالسوط وهو يقول : خُذها وهأنا أبن الأكرمين !!.. وأرسل أمير المؤمنين يدعو إليه عمرو بن العاص وابنه محمداً .. ويروي " أنس بن مالك " ما شاهده قائلا .. فوالله إنا لجلوس عند عمر ، وإذا عمرو بن العاص يقبل في إزاء ورداء .. فجعل عمر يتلفت باحثا عن ابنه محمد ، فإذا هو خلف أبيه .. فقال عمر : أين المصري ؟ .. قال : ها أنذا يا أمير المؤمنين .. قال عمر : خذ الدرّة (العصا) وأضرب بها أبن الأكرميين .. ثم ألتفت إلي عمرو بن العاص وقال :

يا عمرو .. متي تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً .. هذا هو عمرو بن العاص ، صحابي من شيوخ الصحابة ، وحاكم إقليم من أكبر أقاليم الفتح الإسلامي .. ولا ينجو ولده من العقوبة ، بل وتكاد العقوبة تدرك عمرو بن العاص نفسه لولا عفو صاحب الحق !!..

هذا مثل واحد من العديد من الأمثلة التي أعلَتْ راية الإسلام وجعلتها خافقة في العالمين .. وهناك أمثلة عديدة نعجز عن ذكرها لضيق المقام .. فالعدل أساس الحكم .

ولذلك يقول الله سبحانه وتعالي في الآية رقم ٤٢ من سورة المائدة " وإن حكمت فاحكُم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين .. صدق الله العظيم .. (القسط يعني العدل).

التعاونيات كقمة المنظمات الشعبية(*) ودورها في الإهتمام بحُسن إعداد الإنسان والقضاء على الإنحرافات

تُعتبر المنظمات التعاونية قمة المنظمات الشعبية التي تعمل في حقل التنمية الإجتماعية والإقتصادية على أُسس شعبية في كافة مجالات الحياة ، وأوضح خطاب الرئيس حسني مبارك أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى ، على ضرورة إقامة دعائم مصر المستقبل على أسس علمية تؤكد ريادة مصر في كافة مناحي الحياة ، ومن هذه الحقيقة نادى الرئيس بضرورة تعزيز المُشاركة الشعبية وأن تتحمل مسئولياتها في أعباء التنمية ، وأن يكون لها حق الإستفادة من عائد التنمية ، أخذاً في الإعتبار أن علماء الإصلاح الإجتماعي يجمعون على أن الأساليب الفنية للمنظمات الشعبية تحتوي على مكونات للثقافة وتنمية المهارات والقدرات ، هذه المنظمات لها دور هام في تطوير المجتمع ، هذا بالإضافة إلى قدراتها على إبراز الطاقات النفسية والروحية والفكرية للأعضاء ، وهذه الطاقات لازمة لمواجهة وحل مشكلات المجتمع ، وأجمعت الأمم المتحدة والحلف التعاوني الدولي على الأهمية القصوى للمنظمات التعاونية لتنمية المجتمعات وكصمام أمان لحل مشكلات المجتمع.

وأرجو أن أؤكد على أن التنمية بصفة عامة والتنمية التعاونية بصفة خاصة تعتمد أساساً على حُسن إعداد الإنسان ، وأن هذا الإنسان ينبغي أن يتسلح بالأخلاق والعلم .. ألم يصف القرآن الكريم الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله " وأنك لعلى خلق عظيم " .. ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام " إنما بُعثت لكي أُتمم مكارم الأخلاق " .. والعنصر الثاني هو التعليم والتعلُم .. ألم يكن أول ما نُزل من القرآن يعد في ذاته دعوة لقيمة إنسانية عليا ، هي القراءة وتلقي العلم الهادف البنَّاء وإعمار الكون ؟.. وصولاً لأن يعمل الإنسان في إطار من العلم والقيم المُستمدة من شرائع السماء وتقاليد

(*) تم نشر المقالة رقم (٧٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

المجتمع التي تُشكل المنهج الأخلاقي الذي يدفع الإنسان إلى الترفُّع عن مستوى الشبهات ، والبُعد عما لا يطمئن إليه العقل والقلب والضمير.

ولعلنا جميعاً نعرف أن الأديان السماوية توضّح أنه أيا كانت الحاجة إلى المال .. فلا ينبغي أن يحصل عليه الشخص إلا من عرق جبينه ، وعلى أسس من الفضيلة ودعائم الأخلاق ، وهذا لا يتحقق إلا بربط الشخصية بالقيم من ناحية ، وربط عمله بالثواب والعقاب من ناحية أخرى ، وتقييم العمل على أساس أدائه المرتبط بالكفاءة وأخلاقياته المستمدة من القيم التي تُعتبر عنصراً أساسياً من عناصر شخصيته ، ومن الأهمية بمكان أن نوضّح أن القيم المستمدة من الشرائع السماوية تُوجِّه النظر إلى المضمون الإنساني للعمل .. وأداء هذا العمل بأعلى قدر من الأمانة والكفاءة ورقابة الضمير ، أما الذين يهدرون طاقاتهم ونشاطهم في قشور الأشياء ومظاهرها فليسوا من الحق ولا من البر في شئ.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوضّح أن القيادة السياسية العليا في مصر أعلنت عن إيمانها بالوحدة الوطنية وأن سياسة مصر لحقوق الإنسان تقوم على أن الديمقراطية هي ضمانة الإستقرار السياسي ، وعنصر لازم للتقدم والتنمية وأن الشرعية وحكم القانون هما أساس النظام في الدولة.

كما أعلنت قيادة مصر السياسية أن النظام العالمي الجديد ينبغي أن يأخذ في الإعتبار ثقافات شعوب العالم وحضاراته ، وأن الحق في الأمان والسلام من حقوق الإنسان الأساسية التي تؤكدهما جميع المؤتمرات والمنظمات العالمية .. وأوضحت البحوث التي قامت بها المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن الإرهاب هو عمل خارج على القانون يتعين مواجهته بالوسائل الأمنية ، والدعوة المستنيرة بالخطاب والحوار ، وأساليب الإقناع.

أما التطرُّف فهي ظاهرة إجتماعية ثقافية لها أسبابها وأبعادها ويتعين معالجتها ، وأنه لا يجوز التعامل مع القوى التي ترفع شعارات إسلامية في حدود المواجهة الأمنية فقط ، بل ينبغي أن تشترك في الجهود كافة العقول والأجهزة المتخصصة في معالجة الموقف على أسس تتوافر فيها الحيدة والمعرفة والتخصص والدراية وتغليب الصالح العام.

ومن هذا المعنى ينبغي أن تتضافر جميع الجهود للتعرف على الأبعاد والأسباب التي أدت وتؤدي إلى إنتشار هذه الظاهرة ، لذلك فنحن في حاجة إلى آفاق الفكر التي يمكن من خلالها التعرُف على أفضل الأساليب لإعداد الإنسان الذي يتحلى بالقيم التي يستهدي بها في أدائه لعمله .. وأن يُحاسب نفسه قبل أن يُحاسبه الآخرون وفقاً للحديث الشريف القائل : " حاسبوا أنفسكم قبل أن تُحاسبوا .. وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم " .. صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضِّح أن هناك إجماعاً على أن التنمية البشرية ينبغي أن تقترن بغرس العقيدة التعاونية والإيمان التعاوني الذي يستمد قيمه وأخلاقه من الشرائع السماوية ، وهذا يتطلب من كل مواطن أن يكون على بصيرة ، ومعنى البصيرة شئ فوق العلم ، وهي الشفافية الوجدانية التي تلتقط الأشياء من واقع الحياة إلتقاطاً يمزجها بعقيدة التعاون ، فتلتحم إلتحاماً موثقاً بوجدانية مصداقاً للآية الكريمة " وتعاونوا على البر والتقوى " .. صدق الله العظيم .. والبر والتقوى تعني روح الإيثار وإنكار الذات وتغليب الصالح العام .. أي أن الروح المثالية التي تمتزج بالواقعية ، والإيمان بحُسن العمل المُخلص البنَّاء والصبر والمُثابرة والإيثار وإنكار الذات ، كل ذلك كان ولا يزال السمة البارزة الحقة لكل من يعمل ، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع التعاوني أو القطاع الإستثماري أو النشاط الأهلي ، حيث أن الإيمان بالعقيدة التعاونية أمر إلهي لجميع الناس حيث أن العقيدة التعاونية تدعو أي إنسان أن يتعاون في عمله مع غيره مبتغياً وجه الله سبحانه وتعالى ومصلحة الجماعة ، والله سبحانه وتعالى لا يضيع أجر من أحسن عملاً ، هذا بالإضافة إلى أننا ندعو إلى مضاعفة الجهود نحو التركيز على القطاع التعاوني لأنه يرتبط بقاعدة عريضة من المواطنين ، الأمر الذي يدعونا دائماً إلى توجيه الأنظار إلى أهمية رعايته غلى أقصى درجة يمكن أن تكون في إمكانيات المجتمع ، لما ما للتعاون في الدول التي تقدمت من دور بارز في التنمية وخدمة المجتمع.

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن القيادات التعاونية لرواد روتشديل الأوائل في إنجلترا في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كانت تُحذِّر الهيئات التعاونية الجديدة من قبول أعضاء لهم علاقة بطوائف دينية معينة تسعى إلى السيطرة وتدَّعي لنفسها أنها وحدها التي تملك زمام المفاهيم

المسيحية السليمة !!.. الأمر الذي دفع جمعية روتشديل أن تعلن وتعترف أمام الرأي العام بأن مبادئ تعاوني روتشديل تتضمن فيما تتضمن :

*) عدم البحث في الآراء الدينية لأولئك الذين يقدمون طلبات للإنضمام إلى جمعيتهم أو إلى أي من الجمعيات التعاونية في بريطانيا.

*) أن تنوع الفروق السياسية والدينية فيما بين الأعضاء الذين يُشكلون الجمعية ينبغي أن لا يسمح بحدوث أي شئ في مجالسهم أو ممارستهم من شأنه تأويله لصالح أي شخص أو طائفة أو رأي.

ومما لاشك فيه أن حماة الأفكار التعاونية الأصيلة تحسن إختيار الشباب الذين يدركون حقائق الأمور ، ولديهم الشعور بالمسئولية وقوة الخلق والإرادة ، وسمو الروح وشرف الغاية ، ولعل هذا يوضّح لنا أهمية تربية الفرد تربية قويمة تهتم بإعداد الفرد علمياً ومهنياً على أسس من القيم الأصيلة التي تؤكد أن العلم في جميع الأديان ، إنما هو إدراك لكل ما يُفيد الإنسان توفيقاً في القيام بمهمته العظمى إلا بإدراك العلم بمعناه العام الشامل ودوره وضرورته في سعادة الأمم والأفراد ، على أن يقترن ذلك بالعمل ، فالرسول عليه الصلاة والسلام كان معلماً للخير يفعل الخير .. كان داعياً للفضيلة ، كان قدوة في أعماله وأسوة بأفعاله .. إمتثالاً لقول الله سبحانه وتعالى " إن الله مع الذين إتقوا والذين هم محسنون " .. صدق الله العظيم.

" من سلك طريق عِلم سَهَّل الله له طريقاً إلى الجنة ".

حديث شريف

نحو إستراتيجية زراعية قومية شاملة(*)

تعتز أسرة تحرير جريدة التعاون بعيد الفلاح ، وتنتهز هذه الفرصة لتهنئ الفلاحين بجهودهم ورعاية الرئيس حسني مبارك لهم عن طريق جهوده المستمرة لصياغة إستراتيجية زراعية قومية شاملة بحيث يستشعر جميع المواطنين آثارها على الوطن والمواطنين ، وذلك في ظل ما أكده سيادته في العديد من خطاباته على أهمية تحسين المنتجات الزراعية والغذائية وتوزيعها ، والنهوض بأحوال أهل الريف ، والعمل على تحرير الإنسان من الجوع ، وإجراء الدراسات والبحوث الفنية التي تتعلق بشئون الإستثمار الزراعي ، والإستفادة من الدراسات التي تجريها هيئات التمويل الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي ، والبنوك الإقليمية.

وما أكد سيادته على ضرورة تصميم برامج خاصة للنهوض بإنتاج البذور الجيدة النوعية ، واللحوم ، والألبان .. إلخ .. كما أشار سيادته إلى أهمية الاعتماد على النفس ، وعدم الاعتماد كلية على مصادر العون الأخرى ، مثيراً الهمم من أجل التحرر من الجوع عن طريق العمل من أجل التنمية ، ومُركزاً على تَفَّهم أبعاد مشكلات الغذاء والسكان والتنمية الريفية ، على أن يتحقق ذلك في إطار الإستراتيجية القومية للتنمية ، التي تقترن بتصميم البرامج من أجل تحقيق الأهداف التي ذكرناها .. ووضع سيادته شعاراً هاماً لحفز العقول والهمم على العمل قائلاً : **إن الشعوب التي لا تملك قوتها .. لا تملك حرية إرادتها ..**

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوجه النظر إلى أن إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي والذي وقّعه رؤساء الدول والحكومات يقرر من بين فقراته :

أن مؤتمر القمة العالمي للأغذية يرى أن عدم حصول أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم وخاصة في البلدان النامية على غذاء يكفي

(*) تم نشر المقالة رقم (٧٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٦ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

لسد إحتياجاتهم التغذوية الأساسية أمر لا يُحْتَمَلْ .. علماً بأن هناك أرقام أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة تؤكد أن هذا الرقم الذي ذكرته منظمة الأغذية والزراعة قد إرتفع الآن إلى أكثر من ذلك بكثير.

وأن مثل هذا الوضع أصبح في عالمنا المعاصر الذي يأخذ في إعتباره حقوق الإنسان بصفة عامة ، وحق الإنسان في تلبية إحتياجاته الأساسية بصفة خاصة .. أصبح مثل هذا الوضع غير مقبول !!.. لقد حدثت زيادة كبيرة في الإمدادات الغذائية ، إلا أن المُعَوقات التي تعترض الحصول على الأغذية ، وإستمرار نقص الدخول الأسرية والقطرية اللازمة لشراء هذه الأغذية ، وعدم إستقرار الإمدادات والطلب عليها ، فضلاً عن الكوارث الطبيعية التي من صنع الإنسان .. جميعها عوامل تحول دون تلبية تلك الإحتياجات الأساسية. **إن مشكلات الجوع وإنعدام الأمن الغذائي تتخذ أبعاداً عالمية** ، وقد تستمر هذه المشكلات بل وتتفاقم بدرجة كبيرة في بعض الأقاليم ما لم يُتَّخَذْ إجراءٌ عاجلاً وحاسماً لمواجهتها، وذلك بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في سكان العالم والضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية.

إننا نقر بأن السلام ، والعدالة ، والإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ، في سياق التطبيق الديموقراطي والإدارة الحسنة ، عوامل أساسية لتحقيق الأمن الغذائي ، وأن الفقر هو من بين أحد الأسباب الرئيسية لإنعدام الأمن الغذائي ، أخذاً في الإعتبار أن إحراز تقدم في إطار التنمية المتواصلة يُسهم في التخفيف من وطأة الفقر ويُحسِّن من فرص الحصول على الغذاء .

وأثبتت البحوث والدراسات الإحصائية أن الصراعات ، والفساد ، والتدهور البيئي ، وسوء الإدارة ، وعدم فهم أساليب الأداء في خدمة المزارع .. كل ذلك يؤدي إلى إنعدام الأمن الغذائي !!.. وهذه العوامل تتزايد للأسف الشديد في مجتمعنا الدولي المعاصر ، مما يؤدي إلى مزيد من مشكلات وأزمات الأمن الغذائي !!..

والجدير بالذكر أن وزارة الزراعة تستهدف في ضوء التوجيهات المستمرة من الرئيس العمل على تطوير برامج الإرشاد الزراعي وربط البحوث بالإرشاد ونقل التكنولوجيا في الأراضي القديمة والجديدة على

السواء ، حيث يتم حالياً إعداد مشروع لتطوير نظم الإرشاد الزراعي على المستوى القومي والمحافظات ، مع دعم المشروعات التي تقدم الخدمات الإرشادية لزُرَّاع الأراضي الجديدة ، والإهتمام بالدور الإرشادي لقطاع الزراعة في ظل ظروف الإصلاح الإقتصادي وآليات السوق ، على أن يواكب ذلك قيام أجهزة البحوث والإرشاد بدراسة النظم الزراعية في المناطق الجديدة والإهتمام بتدريب الكوادر البحثية الإرشادية اللازمة للعمل في تلك المناطق ، على ضوء ما تسفر عنه نتائج دراسات النظام المزرعي لكل منطقة.. أي ينبغي مراعاة ظروف البيئة الزراعية بهدف تحسين الإنتاجية.

ونرجو أن نوجه النظر إلى المحاور الخاصة بالتوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية فيما يتعلق بإعادة النظر في التشريعات الزراعية ، والإهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة ، ودعم أنشطة المرأة الريفية في التنمية الزراعية ، والعمل على زيادة حجم الإنتاج الوطني من الحبوب ، وزيادة إنتاجية القطن وقصب السكر ، وتطوير حجم إنتاج الخضر والفاكهة ، وقصر دور الدولة في الإنتاج الحيواني والداجني في البحث والإرشاد والخدمات ، وتنمية إنتاج اللحوم الحمراء بتطوير مشروع تربية وتسمين البتلو ، وتنمية إنتاج الألبان ومواد العلف والإكتفاء الذاتي من الأمصال واللقاحات .. جميع هذه العناصر موضع البحث والتجديد.

هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من المحاور الأخرى مثل دعم التنمية الإقليمية المتكاملة ، وتطوير السياسة الإئتمانية ، وإعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات في حدود ما تملكه من قدرات .. جميع هذه المواضيع تلقى العناية اللازمة في حدود ما أعلنه الرئيس فيما يتعلق بقفزة التطور الجديد لصالح الغالبية العظمى من أبناء الشعب الكادحين ، وكذلك تدعيم الاقتصاد اليومي ... وذلك في إطار تحرير الزراعة المصرية لتنمية إنتاج المزارعين ، وخلق المنافسة الصحية في هذا المجال.

ولعلنا هنا في مصر ، نُشعر من واقع المشروعات العملاقة التي أقيمت ، أن المتغيرات الإصلاحية الإقتصادية والسياسية السريعة التي غمرت الحياة المصرية ، وعلى وجه الخصوص خلال العقدين الماضيين اللذين إرتبطا بتحرير النظم الإقتصادية ، وتعميق الديموقراطية في الشئون السياسية والإجتماعية ، كل هذا قد هيَّأ فرصة فريدة للمنظمات الإقتصادية ،

وللحركة التعاونية المصرية بصفة خاصة لإحداث تغيير جذري يتعلق بشخصيتها ، حيث أتاح لها هذا المناخ أن تنفض عنها تجارب الماضي ، وأن تبدأ في إدارة شئونها بحرية بعيداً عن التدخل الحكومي على قدر الإمكان ، وأتاح لمصر العمل على تصميم نشاطها الإقتصادي بحيث تحقق عائداً يضمن لها التنمية المتواصلة ، وأداء الخدمات المناسبة لأعضائها ، **لأن هذا هو الأسلوب الوحيد الذي يسمح لها بالبقاء في عالم اليوم الذي تسوده المنافسة ، أخذاً في الإعتبار جهود مصر الأخيرة للتحرير الإقتصادي في جميع القطاعات.**

وقد يكون من المرغوب فيه قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي ، والإتحاد التعاوني المركزي الزراعي ، ومراكز البحوث الزراعية ، أن تقوم بتصميم إستراتيجية تعاونية زراعية مرنة تتضمن الجوانب الرئيسية للمعونة الفنية للتعاونيات الزراعية ، والتمويل التعاوني ، بحيث تضمن جودة عملية المدخلات والمخرجات .. إلخ .

وينبغي أن تكون هذه الإستراتيجية متكاملة وقابلة للتطبيق ، وتأخذ في إعتبارها المتغيرات المتتابعة ، والنظرة المستقبلية ، وعلى وجه الخصوص ما قد يقابل التعاونيات من عقبات ، ومن ثم تقوم بعد ذلك بتصميم خطط فرعية لجوانب العمل المنوط به تحقيق أهدافها .. على أن يتحقق ذلك في إطار الإستراتيجية الزراعية القومية الشاملة التي دَعى إليها السيد الرئيس حسني مبارك ، مؤكدين جميعاً على أهمية الإيمان العميق بالدور الذي تقوم به الزراعة في عملية التصنيع ، حيث أن تقدم الزراعة هو الذي ساعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرهما من الدول فيما يتعلق بالتقدم الزراعي ، وضرورة أن يقترن ذلك بالتقدم الصناعي. وعلينا أن نتذكر أن الهدف النهائي من الإستراتيجية الزراعية هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين .. حياة جديرة بالعيش الكريم بحيث يتوافر في هذه الحياة السلام وحقوق الإنسان والديموقراطية والتعاطف مع المحرومين.

الرئيس حسني مبارك في لقاء مع التعاونيين العرب(*)
الرئيس يستجيب لطلبات الوفود في تحقيق رغبتهم

دعى الرئيس حسني مبارك المنظمات الشعبية إلى المشاركة في التنمية والتعاون يقع على قمة هذه المنظمات ، وأخذت جميع دول العالم بما في ذلك جميع الدول العربية في تطورها الحديث بالتعاون كاسلوب للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لمواطنيها ، وصارت المؤتمرات التعاونية الدولية والعربية والمحلية مناسبات هامة للعمل الوطني الجاد من أجل وضع المعرفة والخبرة في خدمة المواطنين تحت مبدأ " وحدة المصالح الإقتصادية المشتركة " وبذلك تسهم هذه المؤتمرات في تحقيق مزيد من الروابط بالنسبة للمجتمعات بصفة عامة ، والمنظمات التعاونية بصفة خاصة ، هذا مع الإعتراف بأن التعاون أصل من اصول حياة الأمة العربية ونظمها الإجتماعية الراسخة ، فقد عرفه العرب وصورته عقيدتهم القائمة على الإيثار في صورة تكافل إجتماعي كان ولا يزال من أروع ما عرفه العالم عن العرب والعروبة ، فالله سبحانه وتعالى يقول " وتعاونوا على البر والتقوى " ويجمع الفقهاء على أن في تقديم " البر " على " التقوى " معنى رفيعاً من معاني الحياة المتكاملة ، بل من أدب الحياة ونظمها في المعاملات والعبادات جميعاً ، إذ أن البر أشق من التقوى وأصعب ، فالبر خروج الشخص عن ذاته وأنانيته الفردية ليسعى بالخير إلى الآخرين ، والبر إنما يضع ثمرة العمل الفردي الشريف وجهده السادق المخلص في صالح الأهل أو العشيرة أو الأمة أو الوطن كله ، وذلك أوسع آيات البر وأقربها إلى معاني الإنسانية والخلود.

ولعل تفسير الفقهاء لمفهوم " البر " في الإسلام يعتبر أفصح وأبلغ بيان لتأكيد ما وصل إليه الكثير من علماء المسيحية والإسلام من أن التعاون كفلسفة وتطبيق ، إنما يستمد الكثير من تعاليمه وقيمه ومبادئه من شرائع السماء ، فالتعاون أساساً يدعو إلى الأخلاق والسلوك الإجتماعي الرفيع ، والحب والإخاء والمساواة المقترنة بالعدالة ، في إطار من روح الإيثار

(*) تم نشر المقالة رقم (٧٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٣٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والتضحية وإنكار الذات وتغليب صالح الجماعة ، ووضع هذا الصالح فوق كل إعتبار.

والتعاون يدعو أيضاً إلى شرف ونزاهة المعاملات ، فقد ورد مثلا في القانون النظامي لرواد جمعية روتشديل البريطانية عام ١٨٤١ ، أن جمعيتهم تتعامل فقط في السلع الجيدة ، ولا تتعامل إطلاقاً في السلع الرديئة بيعاً أو شراءاً ، وأن الإنسان ليقف أمام هذه المعاني وقفة تأمل ، أليست هذه المعاني مستمدة من شريعتنا السمحاء ؟ ألا يحث الإسلام على العدل في المعاملات فيأمر بإيفاء الوزن والكيل وعدم بخس حقوق الناس يقول الله سبحانه وتعالى في كتابنا الكريم " وأوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم ، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين " .. والله سبحانه وتعالى يتوعد من لا يأتمر بتلك الأوامر فيقول تعالى " ويل للمطففين الذين إذا إكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون .. ويروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، أنه مر برجل يبيع طعاماً فأعجبه ، فأدخل يده فيه فرأى بللا ، فقال " ما هذا " ؟ قال أصابته السماء .. فقال الرسول عليه الصلاة والسلام .. فهلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟.. من غشنا فليس منا "..

وإذا كان علماء التعاون يقرون أن التعاون بالدرجة الأولى ثورة إنسانية ، تسعى إلى تحقيق المجتمع السعيد الذي تتكافأ فيه الفرص تحقيقاً للعدالة الإجتماعية ، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا عن طريق حُسن إستخدام الإنسان لعقله ، ألا يتفق هذا مع شريعتنا السمحاء ؟.. ألا يقول الرسول عليه الصلاة والسلام " لكل شئ آلة وعدة ، وأن آلة المؤمن العقل .. ولكل شئ مطية ومطية المرء العقل .. ولكل شئ دعامة ودعامة الدين العقل .. ولكل قوم غاية وغاية العباد العقل .. ولكل قوم داع وداعي العابدين العقل .. ولكل تاجر بضاعة وبضاعة المجتهدين العقل .. ولكل أهل بيت قيم وقيم بيوت الصديقين العقل .. ولكل خراب عمارة وعمارة الآخرة العقل .. ولكل إمرئ عقب ينسب إليه ويذكر به داع وداعي العابدين العقل .. ولكل تاجر بضاعة وبضاعة المجتهدين العقل .. ولكل أهل بيت قيم وقيم بيوت الصديقين العقل .. ولكل خراب عمارة وعمارة الآخرة العقل .. ولكل إمرئ عقب ينسب غليه ويذكر به وعقب الصديقين الذي ينسبون إليه ويذكرون به العقل ، ولكل سفر فسطاط وفسطاط المؤمنين العقل ".

ومما لاشك فيه أن الإسلام فتح أمام العقل طريق البحث العلمي المجرد من كل قيد ، وأن يتدبر الكون وأحداثه ، وأن يناقش الآراء ويفاضل بينها ، ويختار منها ما يراه أقرب إلى الصواب ، وأوفق إلى العقل مهتدياً في ذلك كله بقوله تعالى " فبشّر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب " .. ويرى الباحثون في هذه الآية الكريمة شيئاً جديداً في تاريخ العقل ، خاصة في تاريخ الديانات ، وهو أن الذين يستمعون الآراء ويتبعون أحسنها ، هم العقلاء وحدهم دون غيرهم.

ولقد آمن مجتمعنا الدولي المعاصر بأهمية تنمية القدرات العقلية المؤمنة بفلسفة التعاون وأهدافه فأدخل التعاون كمادة علمية في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي ، كما أدخله في برامج الكليات الجامعية فأنشأ الكليات والمعاهد التعاونية المتخصصة في نطار جامعاتها ، وربط بين هذه الكليات والمعاهد ومراكز التدريب التعاوني في بلادها ، وبذلك إستطاع أن يغذي الحركة التعاونية بدم جديد يؤمن بالمفهوم الحقيقي للديمقراطية التعاونية ، ويسعد بالعمل في مجالات التعاون ، خُدَّاماً للشعب وجُنداً في ميدانه.

لذلك نعتقد أنه قد آن الأوان في الوطن العربي لأن تُساير شعوبه مثل هذه النهضة التعليمية ، التي تربط العلم بخدمة المجتمع بصفة عامة ، والمواطنين الذين يربطون حياتهم ورزقهم بالتنظيمات التعاونية بصفة خاصة ، وهذا يتطلب إنشاء المعاهد والكليات والجامعات التي تطبق التعليم التعاوني وفقاً لمفهومه الجامعي المعاصر والذي يُطبق اساليب الدراسات البينية وإعداد أجيال تتخصص في خدمة النشاط الإقتصادي والإجتماعي في مجتمعاتها بحيث يستطيع الخريج أن يُمارس تخصصه في كافة مجالات النشاط الإنساني ، سواء عمل في القطاع العام أو الخاص أو التعاوني أو الإستثماري أو الأهلي.

إننا في إنتظار خطوات جريئة يواجه فيها الوطن العربي التحدي الحقيقي للتطور .. ليس تحدياً كمياً فحسب !!.. بل هو أيضاً تحد كيفي .. إن دخول عصر العلم والتكنولوجيا يفرض علينا أن نسير بخطى سريعة لتلاحق التطور السريع الذي ينشده العالم المعاصر بكافة نظمه الإجتماعية والإقتصادية .. ولا يتأتى النهوض بمستوى التعليم إلا بتحليل

العوامل المختلفة التي يؤدي إهمالها إلى تدهور هذا التعليم .. ويأتي في مقدمة هذه العوامل بالنسبة للتعاون عدم إعداد جيل قوي قادر من الدعاة التعاونيين الذين يستطيعون أن ينشروا المفاهيم العلمية التعاونية السليمة ، وفقاً للمعاني السامية التي وردت في القرآن الكريم " أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة " وقول الرسول عليه الصلاة والسلام " ما أتى الله عالماً علما إلا وأخذ عليه من الميثاق ما أخذ على النبيين ان يبينوه للناس ولا يكتموه " .. وندعو الله أن يتمكن مجتمعنا العربي المعاصر من تخريج مثل هذا الجيل من الدعاة التعاونيين طالما أننا على طريق التعليم التعاوني بمفهومه الجامعي سائرون.. ولمصلحة الوطن العليا مقدرون .. وتقول الحركات التعاونية في الدول المتقدمة .. " إن الله يعاون هؤلاء الذين يعاونون أنفسهم " ..

والله سبحانه وتعالى خير مستعان.



الرئيس محمد حسني مبارك أثناء إستقباله لأعضاء مجلس إدارة الإتحاد التعاوني العربي في إبريل عام ١٩٨٦.

وفي الصورة الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير - رئيس لجنة خبراء التعاون العربي الإفريقي.

الإستراتيجيات التنافسية والإنتاج التصديري(*) ينبغي التركيز على أهل الخبرة والكفاءة والمهارة والمعايير الدولية

أنشأ الرئيس حسني مبارك في إطار تحديث مصر ، المنطقة الإقتصادية الحرة التي تقع عند تقاطع طريق العين السخنة مع طريق السويس الزعفرانة ، وتشكل هذه المنطقة منطقة جذب لقواعد صناعية هامة تخدم حركة التصدير والإستيراد ، وتتمتع بمزايا إستثمارية خاصة ، وأنشأ الموانئ مثل ميناء العين السخنة الجديد وميناء دمياط .. إلخ .. ولاشك أن هذا الإنشاء يخدم موضوع التصدير ، وبصفة خاصة جهود التحول إلى الإقتصاد التصديري ، حيث يحتل الإقتصاد التصديري مكانة حيوية وجوهرية لمصر ، وعلى الأخص ، في ظل سياسة الإصلاح الإقتصادي ، وقيام منظمة التجارة العالمية.

فالإصلاح الإقتصادي – كسياسة إنتهجتها مصر – يتطلب الإصلاح المالي والهيكلي والتجاري ، ولن يتحقق كل ذلك بالصورة التي نرجوها إلا من خلال تعظيم الصادرات ، ومن ثم وضع سياسة مرسومة للتحول نحو الاقتصاد التصديري ، والتصدير في ذاته يعني تلك العملية التي تقوم بها الدولة أو أحد أجهزتها أو أحد الأفراد أو مجموعة من الأفراد فيها بعرض السلع والمنتجات التي تفيض عن الإحتياج الوطني ، أو التي يمكن إنتاجها بكفاءة ومهارة عالية ، وذلك في الأسواق الدولية. كما أن مفهوم التصدير لا ينطوي فقط على السلع المنظورة ، وإنما يشتمل أيضاً على السلع غير المنظورة ، وهو ما يسمى بتصدير الخدمات ، مثل السياحة والنقل والفندقة والتأمين.

وإذا كان الرئيس حسني مبارك يبذل جهوده من أجل التحول إلى الإقتصاد التصديري ، فليس معنى هذا ألا نعتمد على تصدير ما يفيض عن

*) تم نشر المقالة رقم (٧٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

الإحتياج الوطني ، وإنما أن نعمل على تخطيط الإنتاج التصديري ، بمعنى الإعداد لإنتاج مخصص للتصدير يتسم بالكفاءة والمهارة العالية التي ننفذ بها إلى الأسواق الدولية .. وعلى هذا فإن التصدير يمثل بالنسبة للدولة المصدرة عرضها لمنتجاتها وخدماتها الوطنية ، وبالنسبة للدول الأجنبية يمثل طلبها من تلك السلع والخدمات .

والتصدير على ذلك يعتبر عملية بالغة الأهمية بالنسبة للدولة المصدرة ، حيث يتيح لها إمكانية تصريف منتجاتها المحلية ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بما يتلاءم مع الإحتياجات الداخلية لتلك السلع والمنتجات ، وما يتلاءم أيضاً مع الطلب الأجنبي على تلك السلع والمنتجات ، وبما يسهم في إنتعاش الاقتصاد القومي وبالتالي إرتفاع دخول الأفراد.

ويعتبر التصدير ركيزة أساسية ، يستند إليها الإنطلاق الإقتصادي في توفير مصادر نقدية مستقرة إلى حد كبير من الإيرادات الخارجية ، حيث يمكن لمصر عن طريق موارد الصادرات :

تمويل الجهاز الإنتاجي وتكوينه وخدمة المديونية الخارجية وسداد قيمة الواردات ، كما يعتبر التصدير عنصراً هاماً من عناصر سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ويؤدي تشجيعه إلى نتائج إيجابية بعيدة المدى على مختلف مجالات الإستثمار .. كما أن سياسة التوجه للتصدير لا تقتصر على دعم النشاط الإقتصادي المحلي فحسب ، بل تدفع أيضاً قطاع التصدير لأن يؤدي دوراً رئيسياً في رفع كفاءة الاقتصاد المصري في مواجهة المتغيرات الأساسية في السوق العالمية المعاصرة ، والتكيف والتعامل معها في ضوء معطياتها.

وتعد قضية التحول إلى الإقتصاد التصديري – فعلاً وعملاً – إحدى السياسات التي تنتهجها الدولة في إطار سياستها التجارية الدولية ، وهي بحاجة إلى أن تكون سياسة حكيمة تدفع التصدير إلى الأمام ، وتحفزه وتطوره من أجل إختراق الأسواق الخارجية ، من أجل هذا عقد الرئيس عدة إجتماعات مع المستويات المسئولة من أجل بحث معوقات هذا التصدير سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، ومن بين أهم النقاط الرئيسية التي تعمل على تحفيز الصادرات ، وأيضاً أهم المعوقات أمام العملية التصديرية حتى

يمكن تلافيها أو الحد منها ، وبالتالي نتعرف على العناصر المهمة والرئيسية دون الدخول في تفصيلاتها الدقيقة التي قد يستغرق العنصر الواحد منها كتابات عديدة.

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أنه من أهم دواعي الإسراع نحو التحول إلى الإقتصاد التصديري هو قيام منظمة التجارة العالمية التي تعمل على تحقيق مبدأ المنافسة داخلياً وخارجياً. وفي خضم كل ذلك تنشر مصر أيضاً بيانات تصور التراجع في القيمة الإجمالية للصادرات أو زيادتها حيث تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء حول التجارة الخارجية إلى تراجع قيمة الصادرات المصرية أو زيادتها مقارنة بنفس الفترة من الأعوام السابقة ، إذ إنخفضت تلك الصادرات إلى مختلف مناطق العالم ، أو إلى زيادتها ، ومنها الدول الآسيوية ودول شرق أوربا ودول أمريكا الجنوبية واستراليا ودول غرب أوربا ودول أمريكا الشمالية والدول العربية وغيرها من الدول الأفريقية وأمريكا الوسطى.

ويرى علماء الزراعة أن من أسباب ضعف التصدير للسلع الزراعية المصرية : إرتفاع تكلفة الجودة وإرتفاع تكلفة وسائل النقل البحري والجوي ، كما أن المواصفات القياسية للسلع الزراعية المصرية لا تطابق – جميع المنتج منها ، أي المحصول النهائي – المواصفات العالمية ، لذلك ينبغي التوسع في مطابقة الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير للمواصفات العالمية.

كذلك يجب تخطيط التركيب المحصولي للتصدير ، فتكون هناك مناطق زراعية مساحتها كبيرة مخصصة للتصدير ، مع وجود إتحادات نوعية للمصدرين الزراعيين مثل إتحادات للموالح ، وإتحادات للأرز .. وهكذا .. وينبغي على الدولة أن تلعب دوراً رئيسياً يتمثل في ضرورة إيجاد السلالات الزراعية ذات الإنتاج المتميز القابل للتسويق الخارجي بأسعار منخفضة حتى يمكن زيادة التصدير ، مع إعطاء مزايا وحوافز خاصة لتحويل المزارع الصغيرة إلى فروع تنتج للتصدير.

هذا مع رجاء العلم بأن عملية التصدير ترتبط بالسياسة الحكيمة للدولة ، حيث تستطيع من خلال سياساتها الخارجية إبرام الإتفاقات

والمعاهدات المتعددة والمتنوعة لدخول الأسواق الدولية ، وهنا يأتي المعني الحقيقي لربط السياسة بالإقتصاد ، وجعل السياسة في خدمة الإقتصاد ، ذلك أن التصدير في وقتنا الحاضر يحظى بمكانة بارزة بين إهتمامات السياسات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية سواء بسواء ، وأصبحت الدول الكبرى تتطاحن بعضها مع بعض في سبيل إنفاذ صادراتها إلى سوق الأخرى.

ولاشك أن قضية التصدير تعد من أولى التحديات التي تفرض نفسها على الساحة الإقتصادية خلال المرحلة المقبلة ، خاصة في ظل التغيرات الجذرية سواء أكانت سياسية أو إقتصادية على كل من الساحتين المحلية والدولية ، ذلك أن النمو السريع للصادرات يعجل من النمو الاقتصادي.

كما أن التحول إلى الإقتصاد التصديري أصبح ضرورة ملحة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات ، ومن ثم فإن تنمية الصادرات تعد قضية مصيرية تتطلب جهاز إنتاجي قوي قادر على تحقيق هذه التنمية ، والذي يتمثل في تعبئة الطاقات الإنتاجية اللازمة لتشغيل الموارد البشرية والطبيعية والمالية المعطلة ، وذلك بهدف تغيير البنيان الاقتصادي وتخصيص الموارد لتنويع وتطوير الإنتاج بالمواصفات التي تتطلبها السوق الدولية ، مما يستتبع زيادة الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان في زمن قياسي نسبياً.

إن التصدير ليس عملية بسيطة يمكن أن يقوم بها أي فرد أو أي مشروع ، حيث أن كل منتج يرغب في أن يصدر ، ولكن الفارق كبير بين الرغبة والإمكانية أو المقدرة ، ومن هنا يجب أن ننظر إلى التصدير على أنه ليس مجرد بيع للفائض من المنتجات المحلية ، وإنما كفرع خاص ورئيسي للنشاط التجاري الدولي لكل منتج ، فالتصدير إذن هو شهادة رسمية بالإدارة الجيدة والكفاءة العالية ، فحتى تبيع أكثر لابد أن تبيع الأفضل ، ولابد أن تكون لديك الخبرة والكفاءة والمهارة التي تعطيك القوة على الصمود أمام المنافسات الأجنبية في الأسواق الدولية ، وهذا الأمر يتطلب بكل تأكيد أن يكون لدى كل مصدِّر المعلومات الكافية والمحددة بالنسبة للسوق الدولية فيما يتعلق بفنون وطرق تصريف المنتجات والدراية الكاملة بالمنافسة ، وبالنسبة لمنتجاته يجب أن يلاحظ باستمرار ضرورة التحسن الفني والتطور الذي يلزم لمسايرة التطورات في الأسواق الدولية.

الرئيس حسني مبارك والإرتفاع بمعدلات التنمية(*) ضرورة الإرتقاء بمستويات العمالة

واجه الرئيس حسني مبارك منذ توليه مسئوليات الحكم مشكلة رئيسية تتمثل في التفاقم الملحوظ لمشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي حتى أوشكت أن تصبح عنصراً من عناصر تهديد كيان المجتمع سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، وذلك أن خطورة هذه المشكلة لا تكمن فقط في عدم الاستغلال لقوة عمل قادرة على الإنتاج والعطاء وجميعنا يعرف ما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد لانتاج كان يمكن تحقيقه وإستخدامه في توفير إحتياجات الناس وإشباع أفضل للمجتمع وإنما تكمن الخطورة – أيضاً – فيما يمكن أن يترتب على البطالة من آثار سلبية كإنتشار ظاهرتي الإدمان والتطرف وإتساعهما وإزدياد الشعور بالإحباط واليأس واللامبالاة !!.. مع ما يعنيه ذلك من فقدان للروح الوطنية والقومية وعدم الشعور بالإنتماء !!.. وهي أمور تؤثر – بلا شك – على حركة المجتمع ككل ، وتؤثر أيضاً على مدى تماسك النسيج الإجتماعي الداخلي للمجتمع لذلك فإن الرئيس حسني مبارك يعتبر مشكلة البطالة من بين التحديات الرئيسية التي يواجهها حيث أن مواجهتها تتطلب علاجاً دقيقاً يسعى إلى تحويل هذه القوى العاملة الزائدة على حاجة سوق العمل إلى عمالة منتجة من خلال التحكم في عمليات توجيه إعدادهم إعداداً له عائده الفعلي عن طريق حسن تصميم برامج مقننة تزودهم بمعارف وقدرات تؤهلهم لممارسة أعمال ووظائف تعاني الدولة نقصاً فيها.

لذلك طلب سيادة الرئيس من المتخصصين إجراء دراسات علمية تتعرف على طبيعة مشكلة البطالة وتوزيعاتها في المجتمع المصري بصفة عامة وخصائص البطالة بين خريجي النظام التعليمي وإقتراح

(*) تم نشر المقالة رقم (٧٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٦ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا الأسلوب تأكيداً على تحقيق أهدافه المرجوة بفعالية وكفاءة ووصولاً إلى الإستخدام الأمثل للعمالة.

ولعلنا في هذا المقام نوجه النظر إلى أن مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي في مصر هي من نتاج العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية والتعليمية وانه في نطاق تجارب الأمم التي واجهت مثل هذه المشكلة فإن هذه الأمم التي استحدثت من بين أساليبها أسلوب التدريب التحويلي وأن يكون مدخلاً أو محاور إستراتيجية معالجة مشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي وقد تكون المؤسسات الحالية في مصر المنوط بها توجيه الاستخدام الأمثل لخريجي النظام التعليمي في مصر ، قد تكون قاصرة عن تنفيذ أسلوب التدريب التحويلي بين هؤلاء الخريجين بالأسلوب العلمي المناسب !!..

وتشير نتائج الاحصاءات الصادرة حديثاً عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء التي تزايد معدل البطالة السافرة بصورة مطردة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات عنه خلال عقد الستينيات فبينما كان هذا المعدل عند مستوى (٢%) في عام ١٩٦٠ فإنه إرتفع في عام ١٩٧٦ ، وبلغ (٨%) ثم توالى إرتفاعه بصورة أكبر خلال الثمانينيات حتى أصبح (١٢%) في عام ١٩٨٦ وهو بالقياس إلى المعدلات الطبيعية في هذا المجال يعد أعلاها إرتفاعاً وذلك نتيجة لمحدودية قدرة القطاع الخاص على استيعاب جزء متزايد من العمالة الجديدة سواء لبطء معدلات نموه ، أو لأنه ينزع إلى نمط المشروعات كثيفة رأس المال بالإضافة إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في العديد من الوحدات الإنتاجية وإنعكاس ذلك على ضعف في قدرة هذه الوحدات على إستيعاب عمالة جديدة وفي ذلك تشير إحدى الدراسات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع إلى أن النسبة المئوية للطاقة العاطلة إلى الطاقة المتاحة في القطاع العام الصناعي بلغت (٢ر١٥%) كمتوسط الفترة الممتدة من ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٧٧ ، نتيجة لصعوبة الحصول على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المستوردة أو إستخدام التكنولوجيا المتطورة في مجال إنتاج السلع الوسيطة أو إنعدام القدرة التنافسية لهذه الوحدات في الأسواق الخارجية

وغياب التخطيط الإقليمي رغم أهميته في تحقيق التنمية المتوازنة والمتوازية بين أقاليم الدولة المختلفة ومن ثم فإن مشكلة البطالة بين المتعلمين التي تواجه سوق العمل في مصر هي مشكلة مركبة من نتاج العديد من العوامل والأسباب وأن حلها يجب أن يكون من خلال استراتيجية تهدف إلى إستثمار قوة العمل في أعمال ووظائف منتجة من خلال وضع محاور تتكامل فيما بينها وتلتزم جميع الجهات المعنية بترجمتها في خططها وسياساتها.

وتؤكد الدراسات في جميع أنحاء العالم على أن القوى البشرية المتعلمة والمدربة والتي تجئ ثمرة نظام تعليمي وتدريبي جيد – هي أثمن ما تملكه الدولة – ذلك أن الهدف الأساسي من التعليم والتدريب يتمثل في تطويع طاقات أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم وتزويدهم بالخبرات والمهارات التي تحتاج إليها مختلف الأنشطة الإقتصادية سواء أكانت كماً أو نوعاً وفقاً للسياسة العامة للدولة ومطالب خطط التنمية الشاملة وأنه إذا كان التدريب – بصفة خاصة – يعرفه البعض بأنه النشاط المستمر لتزويد الأفراد بالخبرات والمهارات والاتجاهات التي تجعلهم صالحين لمزاولة عمل ما ، فإنه يمكن الأخذ من هذا المفهوم منطلقاً لتحديد مفهوم التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي ، وإعتباره أسلوباً فعالاً يمكن التعويل عليه في تدريب هؤلاء الخريجين وإعدادهم لأعمال ووظائف تعاني نقصاً فيها ، وذلك من خلال تزويدهم بمهارات ومعارف جديدة لم تكن في عداد معلوماتهم ومعارفهم النظرية التي سبق أن تعلموها وبحيث يرتقون بمستواهم فيها من الناحيتين النظرية والتطبيقية ، لممارسة أعمال ووظائف جديدة فالعملية التدريبية هي بالدرجة الأولى تكييف تعليمي يمكن من خلاله زيادة معارف المتدرب فيما يتعلق بالأسس العملية والأداء الأمثل الذي يحقق جودة مالأداء أو جودة الخدمات.

ولاشك أن تحويل هؤلاء الخريجين الفائضين على حاجة سوق العمل إلى أفراد تتوافر فيهم المعارف والمعلومات النظرية بعمق وإتساع بالإضافة أيضاً إلى المهارات والقدرات التطبيقية المطلوبة لمختلف

الأنشطة الإقتصادية للأسس العلمية السليمة – يتوقف عليه بدرجة كبيرة تحويل آمال الدولة وأهدافها في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والإجتماعي – إلى حقيقة واقعة.

وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي في صورته العامة ، يؤدي غلى تمكين هؤلاء الخريجين من التكيف مع سوق العمل من خلال تزويدهم بقدرات ومهارات جديدة لم تكن في إعداد قدراتهم ومهاراتهم السابقة وإكسابهم معلومات حديثة لم يكونوا ليعرفوها لولا مرورهم في هذا النسق التدريبي – فهو بذلك عملية تعلم تخططها الدولة لخريجي النظام التعليمي الفائضين عن حاجة سوق العمل بهدف إحداث تغييرات محدودة في قدراتهم – فنية وذهنية وسلوكية – ومن ثم تمكينهم من إكتساب معارف ومهارات وخبرات تؤهلهم للقيام بأعمال أو وظائف جديدة تعاني الدولة نقصاً فيها ولاشك أن هذا المفهوم يوضح أن محل التركيز في أسلوب التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي هو : إستثارة الطاقات المتاحة لهؤلاء الشباب القادرين على الإنتاج والعطاء وحفزها على الإنطلاق وحمايتها من الضياع ، كما أنه يقوم على الحقائق الثابتة التالية أن الصلة بين التعليم والتدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي هي صلة قوية بناءة تربط بين العلم والعمل ، ذلك أن التعليم يهدف أساساً إلى تزويد الفرد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين وفي مجال معين بينما يهدف التدريب التحويلي بين خريجي النظام التعليمي إلى زيادة كفاءة الخريج وقدراته المهارية على أداء مهام بذاتها سوف يتولاها وعلى ذلك التدريب التحويلي بهذا المعنى لا يكون بديلاً عن التعليم الرسمي وإنما هو مكمل ومدعم له فلا يجب أن يكون هناك نوع من التضارب أو التباعد بينهما بل أن التنسيق بينهما هو المطلوب لتحقيق التكامل والفعالية وهناك مقولة على جانب كبير من الصدق وهذه المقولة تؤكد أن التدريب يصلح ما أفسده التعليم !!..

تجديد ترشيح الرئيس حسني مبارك(*)
ومواجهة تحديات متغيرات المستقبل بتحولاتها وتحدياتها وآمالها

يعترف شعب مصر العظيم بأن الرئيس حسني مبارك قاد مصر بحكمة وواجه تحديات صعبة ومازال يواجه تحديات الواقع وما يرتبط به من أزمات .. ومتغيرات جديدة ، ومن هذه الحقيقة أرجو أن أشارك في تأييد وجهة نظر الرئيس في أن مصر والمنطقة العربية مقبلة على إجتياز ظروف صعبة في إطار متغيرات حدثت ، ومتغيرات أخرى ستحدث .. وتشكل واقعاً جديداً .. ومتغيرات جديدة !!.. ومن هذه الحقيقة أعلن الرئيس حسني مبارك قبول ترشيحه لخوض الانتخابات لاستكمال مسيرة التحديث والتغيير والتطوير .. هذه الجهود التي بدأها عندما قبل مسئولية مصر ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ يبذل جهوده المستمرة في إطار إستراتيجية النهوض بمصر ومواكبة عصر المعلومات والتكنولوجيا ، ويرى سيادته في ضوء تقديره السليم للأحداث أننا مقبلون على مرحلة جديدة .. مرحلة كما يقول سيادته عنها ، مرحلة جديدة وحاسمة .. مرحلة مفصلية في تاريخنا المعاصر .. ومفترق طرق في مسيرة عملنا الوطني .. ومن هنا فإن هذه المرحلة تطرح إختيارات مصرية لمسايرة تحركات مصر في المستقبل .. هذه التحركات يجب الاستعداد لها لدفع مسيرة مصر للأمام ، وذلك لاستكمال مسيرة الديمقراطية ، وتعزيز قوة مصر ، والإسراع بخطواتها نحو المستقبل .. مؤكداً سيادته على أن ما حققناه يجب ألا يصرفنا عما يواجهنا من تحديات المستقبل.

والجدير بالذكر أن سيادته وهو يتفحص بنظرة ثاقبة إلى ما قد يستجد من تحديات المستقبل ، لا ينسى المشكلات القائمة والعمل على حلها ، حيث أن هذه المشكلات القائمة تؤرق سيادته ، ويعايش همومها يوماً بيوم ، ويستشعر معاناة الشعب من وجودها ، وذكر سيادته من بينها البطالة والسكن والأسعار والمواصلات بالإضافة إلى أن سيادته ذكر من

(*) تم نشر المقالة رقم (٧٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

بين هذه المشكلات أيضاً تكاليف الدروس الخصوصية والعلاج والدواء ، ومعاناة أرباب المعاشات .. إلى غير ذلك مما يوضح أن نظرته إلى معاناة الشعب نظرة كاملة ، وهذه المعاناة في إطار ما أعلنه سيادته مراراً في أنه يسعى دائماً إلى صياغة إستراتيجيات تنحاز إلى الفقراء ومحدودي الدخل.. وأن سيادته سيعمل على مواجهة هذه المشكلات لأن سيادته يعرف تماماً أن تحديات المرحلة المقبلة ليست كلاماً ولا وعوداً .. وإنما هو إلتزام بالقدرة على تنفيذها ، وتحقيق ما تتوخاه من أهداف وطموحات ، حيث أن الكلام لا يهزم إرهاباً !!.. ولا يتيح فرصة عمل !!.. ولا يبني مدرسة أو مستشفى !!.. ولا يقيم بنيان مجتمع حر وديمقراطي !!.

ومما لاشك فيه أن سيادته سينجح بإذن الله في مسيرته نحو بناء مجتمع عصري متطور ، واقتصاد قوي يتواصل نموه عاما بعد عام .. ومواطنون أحرار في بلد ديمقراطي ومجتمع يأمن فيه المواطن علي عرضه وعمله في ظل بيئة صالحة وقضاء عادل وهيئات شرطة بها رجال يسهرون علي إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان .. مجتمع يشهد مصر القوية بقواتها المسلحة واستقرارها وحداثتها .. ويشهدون ويشيدون بدورها الإقليمي ورصيدها الدولي .. وتملك مؤسسات .. تعزز من فعاليتها منافسة حقيقية .. تفرز أفضل إمكانيات المجتمع وتطرح أفضل الخيارات أمام المواطنين .. وقال سيادته بالحرف الواحد .. " أتعهد أمامكم باستكمال منظومة اقتصادية واجتماعية توفر فرص العمل لأبنائنا .. ترفع مستوي المعيشة والدخل لكل أسرة .. تضمن حياة كريمة لكل متقاعد وترتقي بما يتاح للمواطنين في حياتهم اليومية من خدمات التعليم والصحة والسكن والمواصلات .. نشارك معا في صنع غد جديد يساند طموحات الطبقة الوسطي للمجتمع من الأطباء والمهندسين والمحاسبين والمدرسين وغيرهم .. مجتمع يحمي الضعفاء بنظام متطور للتأمينات الاجتماعية ويوفر معاشا لكل من لا عائل له ، مجتمع للغد يستفيد من رأسماله البشري ، يدعم قضايا المرأة ويقف إلي جانب المرأة المعيلة .. غد يأمن فيه كل مواطن علي أبنائه وأحفاده في حاضرهم ومستقبلهم .. ويستطرد سيادته قائلا .. سوف أسعى إلي كسب ثقتكم وتأييدكم لفترة ولاية جديدة ، فإن أولاني أبناء الوطن شرف الاستمرار في قيادة المسيرة ، فسوف

نمضي معا عبر المرحلة المقبلة بتحولاتها وتحدياتها وأمالها واثقين أننا علي الطريق الصحيح لا نفرط في أمن الوطن واستقراره ، نحفظ مصالحه العليا واستقلال إرادته ، لا نسمح بوجود أجنبي علي أرضه أو تدخل خارجي في شئونه ، لا ننجرف لما يغامر بأمن مصر وحياة مستقبل أبنائها ، لا نرضخ لابتزاز الإرهاب أو نهادنه ، لا نتهاون أبداً في أمن وأمان مواطنينا ، نستكمل معا أركان ديمقراطيتنا وتحرير اقتصادنا ، نحافظ علي مكتسبات أبنائنا من الفلاحين والعمال ، نحمي غير القادرين ، نفتح أبواب الرزق وفرص العمل لأبنائنا ، نعلي راية مصر في محيطها الإقليمي وعلي الساحة الدولية ، نمهد الطريق لأجيال جديدة تحمل راية وطن عرف طريقه إلي المستقبل كي تتقدم صفوفه وتقود مسيرته .

ونرجو قبل أن نختتم هذا المقال أن نوجه النظر إلي أهمية أختيار القيادة من واقع تحليل الأساليب العلمية لاختيار القيادة .. هل القيادة مهمة ؟.. الإجابة بالطبع .. أنها في غاية الأهمية .. إنها نجاح أو فشل أي مجتمع أو منظمة أو دولة .. ويرى علماء الإدارة والسياسة أن تغيير القيادة عند بعض الناس الذين تغلب عليهم النظرة السطحية البعيدة عن التفكير العلمي هو تغيير القيادة .. أي أن بعض الناس تفترض أن تغيير القيادة يعتبر حلاً سهلاً للغاية لحل المشكلات !!.. والمثل عندنا هنا واضح في المنظمات الكروية .. حيث أنها عند فشلها تنادي بالتغيير !! .. وكما شاهدنا جميعا فإنه قد ترتب علي التغيير الذي اجرته فشل ، وترتبت عليه مآسي أكثر مما حدث من قبل !!.. وذلك لأن الشعب يعلم جيداً أن التغييرات التي يلجأون إليها هي تغييرات تجميلية !!.. إنها تغييرات من أجل تغطية فشلهم !!.. إنها قناعا لعدم قدرتهم علي القيادة والإدارة السليمة والحكيمة !!.. ولذلك اهتم علماء الإدارة وعلماء السياسة بموضوع الإدارة العلمية وتطورها ، وذلك لأن القيادة مهمة .. وأيضا مصيرية .. إنها القيادة التي تحلل المواقف وتتصرف بما يرضي مصالح الشعب .. إنها القيادة التي تصدر الأوامر إلي الجيوش المنفذة .. إنها القيادة التي توجه الشركات والمنظمات العملاقة .. إنها القيادة التي تشكل مجري حياة الأمم .. إنها القيادة ذات الجاذبية التي يشعر كل واحد من شعبها أنها تتصرف بحيث تمس تصرفاتها الصالح العام لكل أفراد شعبها ، وتوضح

سجلاتها أن جهودها حافلة بالانجازات الناجحة .. ولذلك أصبح لديها الصفات التي ترقي بها إلي الصدارة محليا وإقليميا ودوليا .. وبعض هؤلاء القادة يستحوذون علي ولاء شعبهم .. وأن قوتهم لا تستند إلي السلطة الشرعية فقط ، بل إنها تتطور بتطور قدرة هذه القيادات علي تصميم إستراتيجيات يمكن من خلالها كسب رضاء المجتمع الإقليمي والدولي الذي يزيد شعوبهم قوة علي قوة .. ولولا ضيق المقام لنشرت هنا بعض البحوث العلمية التجريبية التي تمت مراجعتها وأسفرت رؤي هذه البحوث عن عمق أثر هذه العلاقات التي أكتسبتها هذه القيادات في جذب العديد من المنافع إلي شعوبها .. ومع تطوير هذه العلاقات مع مرور الزمن ، فإن عناصر إضافية سوف يكون من المؤكد إضافتها إلي ما سبق بحيث تستطيع أن تحقق المزيد من الكفاءة والفاعلية .. ومن أجل ذلك رحب الشعب ، ورحبنا معه بترشيح الحزب الوطني للرئيس حسني مبارك لكي يكمل مسيرة البناء القوي القادر علي حل مشكلات الشعب .. وإذا كانت هناك بعض الأخطاء من التابعين فإن حسابها آت بإذن الله .





أعدت السيدة الفاضلة سوزان مبارك قاعدة بيانات شاملة ومتطورة فيما يتعلق بحُسن إعداد المرأة كقوة عاملة مُضافة إلى زميلاتها من الرجال ، الأمر الذي حقق مزيداً من الإنجازات في تحقيق أهداف الرئيس مبارك في النهوض بمصر.

تأملات في المسألة الحضارية(*)
وعملية التواصل مع مستحدثات العصر

أوضح الرئيس حسني مبارك والسيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة سيادته في العديد من اللقاءات التي أجروها في دول العالم أن مجتمعنا الدولي المعاصر تسوده دوامة النزاعات المستنزفة للقدرات والطاقات ، بالإضافة إلى الصراعات الرامية إلى فرض الأمر الواقع ، الأمر الذي أدى إلى أن يعيش مجتمعنا الدولي المعاصر أزمة عالمية ناجمة عن الإختلال الواضح في مسار السياسة الدولية ، والإنعكاسات السلبية للظاهرة التي طرأ عليها مفاهيم جديدة ، من بينها من يملك القوة ، فإنه يستطيع أن يفرض سياسته ، حتى وإن كانت سياسة أبعد ما يكون عن الحق !!.. حتى وإن كان سلوكه يتعارض مع القيم الثابتة التي تضمنتها مواثيق دولية شارك في صياغتها !!؟..

وقد أدى هذا إلى أن تصبح دولاً عظيمة أسهمت في ترسيخ مفهوم الأخوة الإنسانية غير ذات هيبة أو نفوذ ، أصبحت هذه الدول العظيمة دولاً هامشية لا رأي لها أمام الظاهرة الجديدة !!..

ولا شك أننا نعيش مرحلة تاريخية دقيقة يجتازها العالم اليوم ، تستدعي التوقف والتأمل والمراجعة .. بإعمال العقل الواسع ، والتفكير الجمعي ، وتوظيف مختلف المعارف والعلوم ، وتقنياتهما المنهجية والنقدية والتحليلية.. لهذه التحولات المتلاحقة والنوعية !!.. إنها لا تقل أهمية وخطورة عن تلك التحولات الكبرى ، التي كانت فاصلة في التاريخ الإنساني حضارياً ..

---

*) تم نشر المقالة رقم (٧١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وسوف نجد من يؤرخ لهذه المرحلة راهناً أو لاحقاً ، بأنها من الإنعطافات التاريخية الهامة ، في مسار التطور العالمي والتقدم الإنساني ، كتلك الإنعطافات النوعية في القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر الميلاديين.

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن ما كان يتحقق من إختراعات وإبتكارات في سنوات طويلة خلال القرون الماضية ، بات يتحقق اليوم في فترات قياسية !!.. ولعلنا أحوج ما نكون إلى دراسة العالم الحديث والمعاصر ، بكل متغيراته وتحولاته الشاملة ، وفق مناهج علوم الإجتماع والتاريخ والحضارة ، لما لهذه المناهج ، من قدرة وخبرة على فهم وتحليل وتفسير سير المجتمعات وحركة التاريخ وتطور الحضارات ، في صعودها وسقوطها ، في تقدمها وتراجعها ..

إن التحولات الراهنة لا تنفصل عن التراكم المعرفي المتواصل لحركة الإنسان التاريخية ، فهذا التراكم من أكثر العوامل تأثيراً ، وأكثرها حاجة إلى مزيد من المعرفة ، ومن كان يتوقع حدوث مثل هذه التحولات ، ووضعها في إطار الممكن ؟.. ألم يكن من غير المتوقع أن تحدث بهذا الحجم والمساحة والسرعة المذهلة !!.. فقد كان من الصعب التوقع لها ورصدها بهذه الكيفية !!؟؟ وقد لا نستطيع نحن في مجتمعات العالم الثالث ، أن ندرك بدقة وإحاطة هذه التحولات ، كما يدركها العالم المتقدم.

وفيما يتعلق بمجتمعنا العربي المعاصر فإن العولمة إستحوذت على أوسع إهتمام في أدبيات العالم العربي ، الاقتصادية والثقافية والسياسية والتربوية والإعلامية والتكنولوجية ، وسيتضاعف هذا الإهتمام في المستقبل حيث ستصبح العولمة من أبرز مظاهره ، والأكثر تأثيراً على بلورة ملامحه وقسماته وتضاريسه ..

فمن المعروف أن الغرب ينشغل بالعولمة وهو الذي أنجزها ، وهو الطرف الفاعل والمؤثر في حركتها ، يعيشها ويمارسها كواقع نظم على أساسه إمكاناته وقدراته وآلياته ونظمه ، وبالتالي فهو يدرك ماهية العولمة وفلسفتها ومفاعيلها وعلائقها ومستقبلياتها ، وتأثيرها على خياراته وإتجاهاته وإستراتيجياته .

ورغماً عن ذلك فقد أثرت عليه وأصبح يُذعن لمواقف لم يكن يرتضيها من قبل !!؟.. أما نحن في العالم العربي والإسلامي فننشغل بالعولمة ولسنا طرفاً فاعلاً أو مؤثراً في حركتها وإتجاهاتها وصيرورتها ، بل لازلنا لم نحسم بعد قراءتنا لماهية العولمة وفلسفتها ؟.. فنحن منفعلون بها ولسنا فاعلين ، متأثرون بها ولسنا مؤثرين ، محكومون بالخوف والحذر منها ، لأننا لا نعرف موقعنا فيها ، ولا مستقبلنا منها !!..

إن هناك العديد من المفكرين العرب يذكرون أنه بالرجوع إلى الأدبيات العربية لا يجدها تقدم فهماً وتعرّفاً واستكشافاً للعولمة بقدر ما تقدم تهويلاً !!.. وكأنها تصف شبحاً قادماً من عالم غريب خارج كوكبنا !!.. على طريقة من تصفهم روايات الخيال العلمي ، فلا تعرف كيف تصفه ، وتحدد هويته ، وتشخص قسماته وملامحه ، فتقول عنه أي شيء بأوصاف التهويل والتضخيم ، أو المجاز والإفتراض ، وبعضهم يذهب إلى أن العولمة هي " **حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء ، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ** ".

والبعض الآخر يذهب إلى أن " العولمة هي الوجه القبيح لعصر ما بعد الإستعمار !!.. أي ، الاستمرار فيه بصورة جديدة " وفي مكان آخر يضيف : " ليست العولمة مجرد آلية من آليات

التطور الرأسمالي بل هي أيضاً ، وبالدرجة الأولى **أيديولوجياً تعكس إرادة الهيمنة على العالم** " ، ويذهب آخرون إلى أننا " مازلنا في مرحلة فهم ظاهرة العولمة واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها ، والتي تسهم في الوقت الراهن في تشكيلها ، هي في الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات ، بل إننا نستطيع أن نقول **أن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة** ".

وقد يكون من الخطورة بمكان التبسيط والإختزال في قراءة ظاهرة العولمة ، " نحن إزاء حدث هو من الغنى والكثافة والتعقيد ، ما يجعله ينفتح على غير معنى وإتجاه ، بقدر ما يطلق قوى إجتماعية جديدة ، أو يتيح إنبثاق تشكيلات ثقافية مغايرة. والواقع أن من يتابع ما يكتب أو يقال حول العولمة سواء في الصحافة أو في الندوات الفكرية ، يجد تعارضاً في المواقف هو تجسيد للإختلاف في القراءة والتشخيص.

وفي نظر كثير من المحللين والمفسرين ، فإن مفهوم العولمة لم يعرف الإستقرار بعد لا في اللغة الانجليزية التي تم اختراعه بها ، ولا في كثرة من لغات العالم ، بما فيها العربية ، التي تعاني أصلاً من صعوبة في ترجمة المصطلح !!.. وبدون أن يكون هناك أيضاً إتفاق على مضمون العولمة ، فإن إشتقاق الكلمة بالذات يضعها على طرفي نقيض من القومية. فالعولمة **هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الحادي والعشرين** ، مثلما كانت القومية في الاقتصاد وفي السياسة وفي الثقافة .. هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن التاسع عشر أو لبداية القرن العشرين.

لقد حاولت الأدبيات العربية أن تقدم وصفاً وتشخيصاً لظاهرة أنجزها طرف آخر ، ولم تكتمل صورتها بعد في العالم العربي ، الذي يعيش بعض تداعياتها .. لهذا فإن من الصعوبة توصيف هذه الظاهرة التي من طبيعتها التعقيد والتشابك ، وهذا ما يفسر التباينات في وجهات النظر في هذه الأدبيات التي ما خرجت من إختلالاتها البنيوية والمفاهيمية بسبب التعلق المفرط والمبالغ به لظواهر وقضايا ومفاهيم هي من نتاج الدول المتقدمة .. وتفصلنا عنها مسافات طويلة تتسع ولا تضيق !!!.. وهناك فاصل تاريخي وزمني وحضاري شديد العمق بين عالمنا وعالم تلك الدول المتقدمة.. فالظواهر التي تصلنا من هناك ننشغل بها باهتمام كبير مع أنها لا واقع لها حقيقياً في عالمنا !!.. والطريقة التي ننشغل بها تصور كما لو أننا من ابتكر هذه الظاهرة !!.. والحال هو غير ذلك .. فالأدبيات العربية لا تدرك ما تريده من العولمة ، أو تحدد مقاساتها وقسماتها بطريقة كمية وكيفية .. أو أن تتفق على ماهيتها وفلسفتها وحركتها وزمنها.. وسوف يتكرر الإختلال المنهجي والبنيوي الذي حصل مع الظواهر والمفاهيم السابقة ، فقبل أن ننجز رؤيتنا حول العولمة ، وندرك أبعادها وتداعياتها في واقعنا ، ونعرف ماذا نريد منها ، وكيف نستجيب لها ، ستداهمنا رؤية نقدية مختلفة ومغايرة من الغرب ، من قبيل ما بعد العولمة أو نهاية العولمة !!.. على غرار المقولات السابقة مثل الحداثة وما بعد الحداثة أو نهاية الحداثة ، المجتمع الصناعي وما بعد الصناعي ، الفلسفة ونهاية الفلسفة ، التاريخ ونهاية التاريخ .. وهكذا .. وسوف ننجرف في الحديث عن ما بعد العولمة أو نهاية العولمة إذا جاء من مصدر غربي باعتباره مصدر الشرعية لهذه المفاهيم والمقولات عند الأدبيات المسحورة والمفتتنة إلى أن تصلنا مقولة أخرى من الغرب نفسه .. وهكذا يتكرر الحال.

وأحسب أن الأدبيات العربية في هذا الوقت إنما تقدم قراءتها الأولى للعولمة .. القراءة التي تفتقد إكتمال النضج حول هذه القضية ، فقد إعتاد الفكر العربي خلال القرن الأخير ، في إحتكاكه بالظواهر والقضايا والمفاهيم التي ترد عليه من خارج منظومته الفلسفية والفكرية ، أن يبدأ قراءته بالتوجس والتشكيك والرفض والصدام إلى زمن !!.. فالفكر العربي بحاجة إلى وقت حتى يتجاوز صدمة العولمة .. ونرجو أن لا يطول الإنتظار !!.. فالوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك.. ورحم الله شوقي حيث تعلمنا منه في مرحلة تعليمنا الأولي :

دقات قلب المرء قائلة له * إن الحياة دقائق وثواني



الرئيس يطالب بالصحوة الكبرى للقضاء على مشكلات العجز التجاري(*) وأهمية إستثمار عقول وجهود العلماء

لعل من الأهمية بمكان ونحن نبذل الجهود بقيادة الرئيس حسني مبارك لتحديث مصر أن نوجه النظر إلى توجيهات سيادته فيما يتعلق بحسن إستثمار عقول وجهود العلماء فيما يتعلق بمشاركتهم في إطار الأسلوب الذي يرونه مناسباً لهم وفق تخصصهم في مجالات التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم والتطبيق ، وصولاً إلى التنمية على المستوى الشعبي ، وطالب سيادته المستويات المسئولة بضرورة مساندة العلماء في إزاحة أنواع البيروقراطية التي تقف عقبة أمام إستثمار جهودهم وعطائهم لأبناء وطنهم !!..

وهذا الأسلوب الذي نادى به الرئيس يعتبر أحد أساليب مشاركة الدولة في معارك التحدي لتحقيق الصحوة الكبرى ويقول الرئيس بالحرف الواحد مطالباً قيادات الدولة التنفيذية .. " وأن تحميهم من معوقات وحصارات أعرفها من موقعي تمام المعرفة " .

ولعل قول الرئيس يغني عن كل تعليق !!.. إن الرئيس يطالب بإفساح حرية الجهود للمتخصصين من أجل الإرتفاع بمستوى المسئوليات التي تُطالب بها مصر .. فهل حققت الأجهزة التنفيذية توصيات الرئيس ؟.. تجاربي تثبت العكس تماماً !!..

وقد تكون هذه مناسبة لكي نوجه فيها الأنظار إلى التطور الهائل الذي يحدث في مجتمعنا الدولي المعاصر وإلى دور المشاركة الشعبية المستنيرة في إحداث هذا التطور ، وإلى التقدير الكبير الذي يحظى به أهل العلم والفكر والخبرة في الدول ومجتمعاتها المتقدمة .. ولا أستطيع أن أعبر هنا عن ما وجدته شخصياً من الاحترام الكبير لأهل الذكر ، والإعلاء من شأنهم في

---

*) تم نشر المقالة رقم (٧٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٦ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

المجتمعات المتقدمة ، من حيث إفساح كل المجالات أمام أهل العلم للنهوض بمجتمعهم والقضاء التام على أي بيروقراطية قد تعترض جهودهم !!.. ويساند المجتمع في ذلك أعلى المستويات المسئولة في الدولة .. إنهم يساندون رأي المؤيدين للإصلاح والإرتفاع بمعدلات الأداء .. إنهم يقولون : أحذروا البيروقراطية .. إنها تلك العجوز الشمطاء التي تفرح بما تتغذى عليه من عمليات التنمية ..!! أي تتغذى على مصالح الجماهير !!؟.. ولا تعبأ بالأضرار التي تقع على عاتق المجتمع .. سواء أكانت هذه الأعباء مادية أو معنوية !!.. إنني أعترف بأنني لقيت هنا في مصر مثل هذا الأسلوب .. تدعيم من القيادات العليا .. وتعويق من الأجهزة التنفيذية !!..

ولعلنا جميعاً نسمع ونقرأ ونشاهد مظاهر سخط الشعب على الأساليب البالية التي إنقرضت في العالم حيث ترتفع الأصوات الآن على كافة المستويات الرسمية والشعبية مطالبة بضرورة غرس القيم الأخلاقيةالمستمدة من شرائع السماء جنباً إلى جنب مع إصلاح النظام التعليمي وتحطيم الجهاز الاداري المتخلف .. والأساليب الإدارية المتجمدة التي تبلورت في تنظيمات ونظم وإجراءات معقدة تناقض المنطق العلمي وتهدر الصالح العام وتقف عائقاً ضد التقدم بحيث يمكننا القول أن الأوضاع الإدارية والتنظيميات العامة والمنظمات الشعبية في كثير من المواقع تردت إلى مستويات لم تعد متناسبة على الإطلاق مع الأهداف الطموحة للمجتمع ..!!.. الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهد الصادق لإحداث التغيير الإداري الشامل ، في ضوء التقييم العلمي الذي يهتم بحسن الأداء الذي أمكن من خلاله تحقيق نتائج ملموسة وصولاً إلى تحقيق الكفاءة والفعالية بأدنى حد ممكن من التضحية والتكلفة القومية.

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد على الأهمية القصوى لوضع إستراتيجية العمل الاقتصادي والإجتماعي في إطار توجيهات الرئيس وما قرره أهل الذكر في كثير من المجالات موضع التطبيق وتكثيف العمل المشترك في مختلف مواقع الجبهة الداخلية في عالم تتفاقم فيه المشكلات الاقتصادية والنقدية والسياسية الأمر الذي يترتب عليه المزيد من الاستنزاف لثروات الدول النامية من جراء سياسات الدول الصناعية الغاية في التقدم من حيث التصميم والتطبيق وقد يكون هذا سبباً فكي نحذر من مشكلة إتجاه الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة نحو تقليد الدول الصناعية في صور

شتى ليس الآن مجال لذكرها ومنها مثلاً نمط الاستهلاك ونمط ضياع القيم العريقة التي توارثناها عن الأباء والأجداد وذلك على الرغم من التخلف الاقتصادي والإجتماعي فيما مضى الذي فرضه الاستعمار ، وما يُصاحب ذلك من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتفاوت الاجتماعي لنسيج المواطنين داخل هذه الدول.

ولعلنا جميعاً نعرف أننا نعيش عصر الاستراتيجيات التنافسية التي تبذل فيه الدول أقصى ما لديها من طاقة الفكر والعمل للتنسيق بين إدارة العمليات واستراتيجيات التطوير التكنولوجي لتطبيق برامج مبتكرة كما هو الحال في اليابان وكوريا وماليزيا والنرويج وغيرها من البلدان الجادة في السعي نحو التطوير والتحديث.

وليكن واضحاً ومعلوماً أن أي دولة من الدول إذا أرادت لنفسها إستقلالا سياسياً وتنمية اقتصادية متكاملة عليها أن تعتمد أساساً على إدخارها الداخلي ، حتى وإن أدى هذا إلى إحتمالها بعض التضحيات المؤقتة فعليها أن ترحب بأن تتحمل ذلك في سبيل تنمية اقتصادية متكاملة ، نتائجه المؤكدة الإستقلال القومي والتحرر من اساليب الضغط التي تربط البلاد النامية بكتل سياسية وعسكرية تستخدم القروض التي تقدمها كوسيلة للتحكم .

إن قوة الاقتصاد القومي تجذب القروض الخارجية وتشجع الإستثمارات الأجنبية الخاصة التي تفد إلى البلاد ، وهذا هو ما تسعى القيادة السياسية والمخلصون من العلماء لكي يحدث في مصر ، حيث تسعى مصر إلى أن تقيم المشروعات سواء منفردة أو مختلطة في فروع الإنتاج الجديدة التي يراد إنشاؤها فمصر تحدد بارادتها الحرة المشاريع القومية التي تريدها .. ثم تدعو المصادر الخارجية الى تمويل هذه المشروعات القومية .. ومصر تحظى بهذه السمعة الطيبة بفعل ما تحدثه تدريجياً في إطار سياساتها الإصلاحية التدريجية التي تنطلق من الواقع مستشرفة المستقبل وتحرص على تأكيد الترابط العضوي في هياكلها الانتاجية وتعظيم القدرات الذاتية من عملية تكنولوجية وإنتاجية وصولاً إلى قاعدة إقتصادية صلبة تسمح بالتنمية الشاملة والمتواصلة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال رفع مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة حجم الانتاج القومي في إطار نمو قطاعي متوازن يُلبي الاحتياجات المتزايدة للمواطنين ، ومن خلال الاستراتيجيات التي تصممها

مصر في ضوء البحوث والدراسات التي تأخذ في اعتبارها متغيرات العصر !!؟..

وتستهدف زيادة الدخل القومي بنسبة ترفع متوسط الدخل الفردي السنوي للسكان حتى تحقق التنمية الاقتصادية وبالتالي رفع مستوى المعيشة ويشترط لتحقيق ذلك أن ترتفع نسبة التنمية عن نسبة إرتفاع معدل الزيادة السكانية.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوضح أن إتساع وتعاظم الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك القومي في مصر كانت من أخطر المشكلات التي تسببت في المزيد من الإختلالات الهيكلية التي واجهت مصر ، وعلى سبيل المثال نوضح أنه كان هناك عجزاً في الموازنة العامة للدولة بلغ في نهاية العقد الثامن نحو ٤ر١٤ مليار جنيه تمثل نحو ٧ر٢٤% من الناتج المحلي الاجمالي.

ويؤكد الكثير من الإقتصاديين أن فجوة المواد الغذائية إذا كانت تمثل واحدة من أهم الاختلالات الهيكلية التي عملت على تفاقم مشكلة العجز في الميزان التجاري فإنها كانت أيضاً من بين العوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة التضخم فقد أدت هذه الفجوة إلى زيادة كبيرة في واردات المواد الغذائية كما أن النقص في المعروض منها أدى إلى إرتفاع أسعارها في السواق المحلية وساهمت بذلك في إتجاه المستوى العام للأسعار إلى أعلى .

ومن المؤكد أيضاً أن التدهور في كفاءة الأداء في مشروعات القطاع العام وتضخم مديونيته وخسائره كان من أهم الاختلالات الهيكلية التي عاقت نمو الاقتصاد القومي فيما مضى .. وهذا ما تعمل الصحوة الكبرى التي يطالب بها لرئيس ، أن تتضافر جميعاً في إطار العمل العلمي المتصدم والمقترن بالروح الوطنية الصادقة ونعمل يداً بيد للقضاء على مشكلات العجز في الميزان التجاري.

تعزيز المشاركة الشعبية(*) وتبني أساليب تحسين الإنتاجية

لعل من الأهمية بمكان أن نؤكد على بعض المفاهيم التي أشار إليها الرئيس حسني مبارك من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة ، ومن بينها ضرورة الإهتمام بالقضايا الإقتصادية بجميع أبعادها ، حيث أن القضايا الإقتصادية تتطلب منا في المرحلة الحالية تركيزاً أكبر ، وإهتماماً أوسع ، وذلك لأنها تمثل البعد الرئيسي في تقدم البلاد ، والعامل الأهم في تحسين أحوال معيشتنا ، في إطار الجهود التي تبذلها القيادة السياسية فيما يتعلق بالإصلاح السياسي ، أخذاً في الإعتبار أن هناك إجماع على أن الإصلاح السياسي والإصلاح الإقتصادي مرتبطان إرتباطاً عضوياً ، ويرى علماء الإقتصاد أنه كلما زادت الإنفراجة السياسية تحسن الاقتصاد وزادت معه فرص الاستثمار وفرص العمل ، ولعل هذا يعتبر من بين أفضل الأساليب للقضاء على مشكلة البطالة.

ومن المعروف أن مشكلة البطالة تعتبر من بين أبرز المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة ، وهي بالقطع من المشكلات التي تعاني منها مصر ، ولذلك فإن الرئيس حسني مبارك يؤكد باستمرار على ضرورة إقامة دعائم مصر المستقبل على اسس علمية ترقى إلى مستوى ريادة مصر في كافة مناحي الحياة ، ومنها ضرورة تعزيز المشاركة الشعبية القادرة علي العطاء العلمي والوطني.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام ان نشير إلى ما أعلنته لجنة علمية خاصة منبثقة عن صندوق النقد الدولي ، حيث وضعت هذه اللجنة شعاراً لبذل الجهود نحو تحقيق التنمية تحت عنوان " إعلان المشاركة من أجل النمو " ، وقد أشار هذا الإعلان إلى أهمية الإدارة الجيدة ، وتأكيد سيادة القانون ، وتنمية المحاسبة في قطاع الأعمال ، والحكومي ، والتصدي للفساد ، وتحسين الإنتاجية ، وهذه العناصر جميعاً تعتبر من الضرورات

(*) تم نشر المقالة رقم (٦٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

للنمو الاقتصادي ، ويقرر الصندوق أنه يعمل على مساعدة الدول التي يتعاون معها بارادتها الحرة المختارة ، وفي إطار المنظمات التي تُنظمها إرادة المجتمع الدولي على تحسين اقتصاديات الدول بما يشمله هذا المعنى من تدعيم إقتصادي ، ونظم نقدية ، وميزانيات وموازين مدفوعات ، وعلاقات بين العملات .. إلخ .. أخذاً في الاعتبار أن الميزانية بمفهومها العلمي هي التي تصب فيها كل الموارد العامة ، وتخرج منها كل النفقات الحكومية ، وأنهـا ليست أداة جباية ، لكنها ايضاً أداة لتوزيع العدل والتأثير في الدخول ودفع عملية الإستثمار.

ولعل مصر في إطار الجهد الذاتي الذي تبذله من أجل الإصلاح الاقتصادي والتنمية قد حققت الكثير مما تضمنه مضمون الإعلان السابق الإشارة إليه ، ومن بين العديد من هذه الجهود توسع مصر في إقامة المناطق الحرة التي تمتد فيها قوى التكتلات الإقتصادية العملاقة ، ثم بدأت تظهر صورة جديدة في مجال التعاون الدولي في الشئون الاقتصادية والتجارة سُمَيتْ " بالمشاركة " بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وبعض الدول النامية والتي منها مصر ، ويسعى مثل هذا التعاون إلى المزيد من تدفق الإستثمارات وتحسين تخصيص الموارد ونقل التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي في الدول الغنية والدول النامية معاً .. وأن الدول النامية التي يُتَوَقعْ لها النجاح أمام هذه التغيرات هي الدول التي تصمد في مواجهة هذه التحديات وتستطيع أن تُطوِّر من أمورها للتجاوب مع التغيرات العالمية السريعة ، وأن يكون لها رؤية مستقبلية لمسار العمل في المرحلة المقبلة من اجل دعم القدرة التنافسية للإقتصاد وتمكينه من التكيُّف والإنسجام في مواجهة التحديات وما يستجد من تطورات .. وهذا ما تسعى إليه مصر الآن وسط عالم يموج بالأزمات.

لقد أعلنت القيادة السياسية في مصر أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية تتحول من المعونة إلى المشاركة في التنمية ، وقد استكملت مصر فعلاً إعداد مناطق الصناعة والإستثمار ، وتستمر في تهيئة مناخ الإستثمار لكي تستقبل مزيداً من الإستثمار الأجنبي في مناخ مصري يتميز بالإستقرار والثبات ، وقد أعلنت مصر فيما يتعلق بالعلاقات الإقتصادية مع الولايات المتحدة ، أنها تقوم على إتجاهين أساسيين :

الإتجاه الأول : هو منح صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية مزايا تتعلق بخفض الرسوم الجمركية ، وإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين. وقد تبين من الإحصائيات أن صادرات مصر إلى أمريكا دون وارداتها منها بمئات المرات !!.. ولعل هذه الحقيقة توضح ضرورة أن تدخل مصر عصر الجودة الشاملة والمتواصلة ، لكي تفتح لها الولايات المتحدة أسواقها ، والإقبال على سلعها وخدماتها.

الإتجاه الثاني : هو إنشاء المشروعات الإستثمارية العملاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

يُضاف إلى ما سبق الإهتمام الذي أبدته كافة الأوساط السياسية والاقتصادية بإتفاقية المشاركة الأوروبية ، في ضوء أركان وعناصر إتفاقيات المشاركة المبرمة بالفعل بين الإتحاد الأوروبي ، والمغرب ، وتونس ، وإسرائيل ، وكذلك الموقف مع التكتلات الإقتصادية الأخرى.

وهناك أمل في أن تساير المنطقة العربية غيرها من المناطق التي حققت تكتلات إقتصادية دولية ضخمة ، خاصة وأن العالم يتحدث الآن عن التنمية الإقليمية !! وهذا يفرض على العرب جميعاً أن تكون للمنطقة العربية ، ونعني بها الدول الأعضاء في مجلس جامعة الدول العربية ، دور مؤثر وفعَّال من الناحية السياسية والإقتصادية ، وأن تُحسن إستخدام مواردها بطريقة سليمة ، فكل دولة من دول المنطقة العربية لها مزايا نسبية معينة ، ينبغي العمل على حُسن إستثمارها ، وتعظيمها ، وقد تتمكن هذه الدول من إقامة منطقة تجارة حرة عربية يُمكن من خلالها إزالة جميع العوائق التجارية بين الأقطار العربية ، والسماح بدخول وخروج رؤوس الأموال والعمالة بين تلك الأقطار.

وفي إطار المتغيرات المحلية لمسايرة المتغيرات العالمية ، نوجه النظر إلى أن مصر أنشأت أشكالاً جديدة لتعظيم سوق المال ، فقد أنشأت شركات لمساندة سوق المال ، وأنشأت صناديق الإستثمار .. وشركات السمسرة ، وتقييم الأوراق المالية ، والتأجير التمويلي ، وصناديق الإستثمار الدولية ، وصناديق الإستثمار العقاري ، .. هذا بالإضافة إلى إصدارها قانوناً للبيئة يؤكد على أهمية أن تراعى المنظمات شئون البيئة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي نظراً لما لها من دور على جانب كبير من الأهمية في بناء المشروعات ونموها .. إلخ .. كل هذا من أجل أن يصبح الإستثمار في

مصر على درجة كبيرة من الربحية والعائد والأمان .. ومثل هذه التحوّلات الهامة ، ستجعل من مصر بإذن الله مركزاً إقليمياً للإستثمار ، الأمر الذي ينبغي معه أن تكون مصر في مقدمة الصدارة إقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط ، كما هي بالفعل في مركز الصدارة بالنسبة لجهود السلام.

والجدير بالإعتبار في هذا المقام أن نشير إلى أنه عند كتابتنا هذا المقال شاهدنا إستمرار حركة الإنتعاش في البورصة المصرية حيث تحقق هذا الإنتعاش وسط معاملات غير مسبوقة ، وارتفاع اسعار غالبية الأسهم ، وزيادة حجم التداول بالسوق .

ويرى الخبراء أن ذلك راجع إلى توقيع الرئيس حسني مبارك على قوانين لها آثار إقتصادية حيث أدت إلى تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية على البورصة المصرية.

والحقيقة التي ينبغي أن نعلنها من هذا المكان أن كل فرد في مصر عليه أن يعرف جيداً أنه مسئول فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يُشارك به في تحقيق مسيرة المشاركة في عملية النمو في إطار المواطنة السليمة والمسئولة التي تعتبر قوام المجتمعات التي تريد أن تحقق لنفسها مكاناً تحت الشمس .. فهل نحن جميعاً فاعلون ؟.. نرجو ذلك بإذن الله.



تلبية لدعوة السيد الرئيس حسني مبارك لتحسين الإنتاجية الشعبية نرى أعلاه صورة الإتحاد التعاوني الإسكاني المركزي مع المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية لوضع أسلوب ما طلبه الرئيس موضع التطبيق.

الرئيس حسني مبارك(*) والمواقف الثابتة في إتجاهات مصر من أجل السلام

من بين ما تحظى به مصر من سمعة طيبة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، أن مصر تقف مع الحق ومع الشرعية الدولية ، وتدعم الجهود المخلصة لتحقيق السلام والإستقرار والتنمية ، وأن مصر موقفها ثابت في هذا المجال ، ويؤكد ذلك ممارسة مصر لمسئولياتها كاملة في جميع الأجهزة والمنظمات والمؤسسات وفقاً للمواثيق الدولية التي تنظم العلاقات وما قد يقع من إختلافات ، ولقد كانت ومازالت مصر ثابتة المواقف في هذا الإتجاه ، ويؤكد ذلك الدور الذي تلعبه في مختلف المحافل العربية ، والأفريقية والإقليمية والدولية ، ومصر تبذل جهداً خارقاً لرعاية وحل المشكلات التي تواجهها الدول العربية سواء في ذلك المشكلات البينية ، أو المشكلات التي تفرض عليها من خارجها دون وجه حق.

ويطلب الرئيس حسني مبارك على وجه الخصوص من الدول العربية أن تتضافر وتتعاون في هذه المرحلة الدقيقة لمواجهة التحديات الضخمة التي تحيط بالأمة العربية ، **ولعلنا جميعاً نذكر بكل فخر وإعتزاز ما قاله الرئيس حسني مبارك بعد توقيع إتفاق القاهرة بين الحكومة السودانية والتجمع الوطني ، حيث قال السيد الرئيس أن السودان أثير إلى نفس وكل مصري .. نحن جميعاً نشرب من نيل واحد .. وتوحد قلوبنا علاقات الأخوة .. ومن هنا**

(*) تم نشر المقالة رقم (٦٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

جاهدنا لاستكمال الإتفاق بين الأخوة في السودان .. نقف بجوارهم .. ونشد من أزرهم .. وندعم جهودهم المخلصة لتحقيق السلام والإستقرار والوحدة والتنمية.

ولعل الجهود التي بذلها الرئيس من أجل تحقيق السلام في السودان تكشف الأضواء عن أسلوبه وسعيه نحو تحقيق السلام على الصعيد المحلي والعربي والإقليمي والدولي ، حيث أن سيادته يرى أن هناك إجماع على أن التفاهم بين الشعوب يعتبر من أهم الأسس التي يقوم عليها السلام ، وبالتالي تحقيق التنمية بمفهومها الشامل الذي ينهض بمستوى الشعوب ، وعلى رأسها الفئات الأقل حظاً والأكثر فقراً.

وفي ضوء هذه الحقيقة يقرر علماء السياسة والتنمية أنه لو استطعنا أن يفهم بعضنا بعضاً كمواطنين ننتمي إلي شعوب العالم ، وأزلنا ما يتخلل تصريحاتنا وأحاديثنا من لبْس وغموض ، لقضينا على الكثير من الكوارث التي يعانيها العالم ، إذ لاشك أن وضوح الفكرة ، وتخيُّر الأسلوب الدقيق المناسب هما من أهم الدعائم لإزالة سوء الفهم الذي كثيراً ما أدي بنا إلى ما قاسيناه من حروب ، وهذا يتطلب من القيادات أن لا تُزايد في عباراتها وتصريحاتها من أجل الإستهلاك المحلي والظهور بمظهر الزعامات القادرة على فعل شئ !!.. بينما مثل هذه الزعامات الموهومة في الحقيقة ليست قادرة على فعل أي شئ ؟.. وبذلك تخسر هذه الزعامات حتى الحد الأدنى الذي كان يمكن تحقيقه لشعبها !!.. ولعل لمثل هذه المواقف يقول الله سبحانه وتعالى:

" يا أيها الذين آمنوا لما تقولون ما لا تفعلون .. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون " صدق الله العظيم.

وإذا أردنا أن نعرف حقيقة ما يجري في عالمنا المعاصر أسوق إلى القارئ الخبر التالي الذي نُشِر في أجهزة الإعلام الغربية ، وبعض أجهزة الإعلام العربية. إن الولايات المتحدة الأمريكية زوّدت إسرائيل بأجهزة كومبيوتر متقدمة (سوبر-كومبيوتر) ساعدت في تطوير برنامج الدولة العبرية لإنتاج قنبلة هيدروجينية !!.. وتجرى الأبحاث الإسرائيلية في هذا المجال داخل منشأتين نوويتين .. إحداهما قرب ديمونا في صحراء النقب ، والأخرى في سوريك جنوب تل أبيب.

ويعمل مركز سوريك بتعاون وثيق مع الجامعة العبرية ، وهذه الجامعة واحدة من المؤسسات الإسرائيلية الثلاث التي تمتلك أجهزة الكومبيوتر الأمريكية المتقدمة .. وأما المؤسستان الأخريان فهما معهد تخنيون للتكنولوجيا والصناعات العسكرية الإسرائيلية التي تملكها الحكومة ، وأن قيمة الكومبيوتر الواحد تبلغ أكثر من خمسة عشر ملايين دولار !!.. وقال معهد تخنيون للجالية الصهيونية في أمريكا ليحثها على مزيد من التبرُّع .." إنه بمساعدة الكومبيوتر المتقدم يُمكن إنجاز أحد المشروعات في أقل من عشرة أيام ، بينما قد يتطلب إنجاز نفس هذا المشروع أكثر من ثماني سنوات بمساعدة الأجهزة المتوافرة حاليا !!.. والخبر غني عن التعليق .. وعلى القارئ أن يستنبط ما يشاء !!.. ومن بين ما يستنبطه إزدواجية المعايير التي تقيس بها أمريكا !!.. تذكروا ما حدث في العراق !!..؟.. وشاهدوا ما يحدث الآن لإيران !!.. وما يحدث أيضا في فلسطين !!.. ألا يعطينا ما يحدث دروساً لكي نبذل الجهد في مجالات عديدة ؟.. مجالات اجتماعية .. ومجالات إقتصادية... ومجالات علمية .. وبالتالي مجالات عسكرية ..

وفي مجال عرض أفكارنا عن أهمية الإرتفاع بنشاطنا الإجتماعي والإقتصادي إلى مستوى الجودة الشاملة والمتواصلة

والإستجابة للمتغيرات العالمية ، نوضّح أن هناك إجماعاً بين علماء الإدارة على أن السياسات الوطنية لتنمية الموارد البشرية ينبغي أن تستجيب للتغيرات السريعة في البيئة الإقتصادية والتكنولوجيا الدولية ، وأن يشتمل التدريب في مختلف المواقع على تنمية المهارات التقنية ، وكذلك على تنمية القدرات الإدارية ، ويُحذّر علماء الإدارة من أن هناك مواقع تتظاهر بأهمية التدريب ، ولكنها تتوانى مع ذلك عن توفير الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف التدريب !!.. هذا بالإضافة إلى أنه نتيجة للمتغيرات الدولية برزت الحاجة إلى أن تتناول مراكز التدريب المفاهيم والتعاليم المتقدمة ، ومنها مفهوم مبادئ الإدارة الدولية وآثارها على التطبيق الإداري .. وإلاّ ستظل هذه المراكز مُتدنية ، وغير مُتطوّرة ، الأمر الذي يعوق تحسُّن صورة التدريب ونوعيته ، ويتطلب مثل هذا الوضع مراجعة هذه المراكز للتأكد من أن برامجها تواكب المتغيرات العالمية حتى تستطيع أن تواجه المراكز الدولية التي ستدخل في هذا النشاط طبقاً لإتفاقية الجات.

لذلك ينبغي أن يتم تصميم عمليات التدريب وتنفيذها بالأسلوب الذي يُساير متطلبات التطور ، مع التنسيق مع المسئولين لضمان تلبيتها للإحتياجات الحقيقية ، والمشاركة فيها من قِبلْ هؤلاء الذين هم في أمَسّ الحاجة إليها ، فضلاً عن المُتابعة والتقييم العلمي لضمان التعرُّف على قدرة المُتدربين على تطبيق ما إكتسبوه من معارف ومهارات جديدة عند عودتهم إلى أماكن أعمالهم .. حيث أن العلماء يُقررون أن **التدريب** هو فرصة أخيرة لتدارك ما أفسده التعليم !!.. وهذا ما طالب به مراراً وتكراراً سيادة الرئيس .

وفي ضوء المعاني السابقة إهتمت جامعات مصر ، وكافة المؤسسات العلمية المتخصصة بالتعرف على المتغيرات ودراسة آثارها ، والتخطيط لحُسن إعداد أجيال جديدة قادرة على تلبية

إحتياجات التطور وحُسن الأداء ، وقامت كُليات التجارة والمعاهد العليا الإدارية والهيئات المهتمة بالعلوم الإدارية فعلاً بالتضافر معاً من أجل تطوير التعليم الإداري ، والبحث عن أفضل الأساليب العلمية لتعبئة الجهود لملاحقة التطورات في علوم الإدارة والتي أصبحت لها مبادئ دولية وعملية دولية في مفهومها وتطبيقاتها.. بما في ذلك إهتمام جامعات العالم المتقدم بقطاعات التعاون التي تضم الملايين !!.. تدعيما للكيان الإجتماعي والاقتصادي لأصحابها ، وكذلك تدعيما للاقتصاد القومي.

ويُسعدني أن أقدم للحركة التعاونية المصرية وغيرها من القطاعات هذه المفاهيم خطوة على الطريق ، مُشيراً إلى أن الأسلوب العلمي يؤمن بإستمرار البحوث من أجل التطوير ، والإستفادة من نتائج التجارب التي تجري في مجالات العلوم المرتبطة.

وقد تكون الأمانة في تطبيق هذا المنهج من بين أسباب التقدم المُذهل الذي نشاهده الآن في أنحاء متفرقة من العالم بصفة عامة ، وفي الدول الصناعية بصفة خاصة ..

والله يهدينا إلى سواء السبيل ...

أليس سبحانه وتعالى هو القائل :

" هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " ؟ ..

صدق الله العظيم.



الرئيس مبارك والرئيس الفرنسي شيراك

الرئيس مبارك والمستشار الالماني جيرهارد شرودر



في إطار التنمية الشاملة ومحاربة البطالة(*)
الرئيس حسني مبارك
يتعهد بتشييد ألف مصنع جديد خلال خمس سنوات

تميز أداء قطاع الصناعة خلال ولاية الرئيس حسني مبارك حتى الآن برؤية تنموية واعدة ، تهدف إلي تدعيم قاعدة التصنيع الوطني والعمل علي تحديثها وتطويرها لرفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية ، وتوفير المزيد من الرعاية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة باعتبارها عماد الجهاز الإنتاجي المصري ، وتطبيق منهج الجودة الشاملة وتحديث وتطوير نظم الإدارة بالهيئات والمصالح التابعة لوزارة الصناعة ، والعمل علي توفير عمالة فنية مؤهلة ومدربة لسوق العمل الصناعي ، وبلغ إجمالي الاستثمارات المنفذة لقطاع الصناعة خلال فترة ولاية سيادته حتى عام ٢٠٠٣ نحو ٨ ر ١٣٩ مليار جنيه ، وبلغت الاستثمارات المنفذة بقطاع الصناعات التحويلية وصناعة منتجات البترول في نفس الفترة نحو ٨ ر٦ مليارات جنيه ، والمستقبل يبشر والحمد لله بمزيد من الاستثمارات ، حيث أكد الرئيس حسني مبارك علي أنه سيبذل الجهود لتحقيق معدل نمو يزيد علي ٦% من أجل توفير فرص لأبنائنا ، موضحاً أن الدولة سوف تحتفظ بدورها في رسم السياسات وتنظيم ومراقبة الأسواق ، وتهيئة المناخ المواتي لدعم الاستثمارات الخاصة ، وذلك فضلاً عن دورها الاجتماعي ومسئولياتها في رعاية محدودي الدخل بمستوي معيشتهم تدريجيا ، مشيراً إلي إن التحدي الرئيسي الذي يتعين أن نواجهه ، ونتغلب عليه خلال السنوات المقبلة هو تحقيق معدلات للنمو الاقتصادي تزيد علي ٦% سنويا بدءاً من العام المقبل ، بما يوفر فرص التشغيل لأبنائنا الوافدين حديثا إلي سوق العمل ، ويستوعب تدريجيا في الوقت نفسه البطالة المتراكمة من سنوات تباطؤ النمو التي تجاوزناها.. وقال سيادته إنه علي ثقة كاملة من قدرة مصر علي مواجهة هذا التحدي .

(*) تم نشر المقالة رقم (٦٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار إلي أن سيادة الرئيس قال في خطابه أمام المجتمع : أننا جميعا سنعتمد علي ركيزتين أساسيتين للتحرك في المرحلة المقبلة :

الركيزة الأولي : هي ضمان زيادة مطردة في استثمارات القطاع الخاص بوجه عام ، والاستثمار في القطاع الصناعي بوجه خاص ، بما يتيح ما لا يقل عن ٧٠ مليار جنيه سنويا توجه منها ٢٠ مليار جنيه للاستثمار الصناعي.

أما الركيزة الثانية: فتقضي بضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات التي تسهل علي القطاع الخاص ضخ هذه الاستثمارات المطلوبة في شرايين الاقتصاد المصري ، وتوفير فرص عمل لأبنائنا ، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية ، وأكد الرئيس أننا سوف نتخذ المزيد من الخطوات لتسهيل إسهام استثمارات القطاع الخاص وتعزيز دوره.

وقال الرئيس أيضا : إن قضية التصدير تقع في قلب المنظومة المتكاملة لاقتصاد مصر في حاضرة ومستقبله ، مشيراً إلي أن قضية التصدير هي المستقبل ، وهي الطريق لتحقيق المزيد من فرص العمل لأبنائـــنا ، حيث إن كل زيادة مقدارها مليار دولار في الصادرات تعني توفير ٢٧٠ ألف فرصة عمل إضافية لأبناء مصر.

وتوضح الإحصائيات الدقيقة التي رجعنا إليها أنه أصبح في مصر قاعدة صناعية ضخمة تضم العديد من الصناعات بعد أن حظي قطاع الصناعة بحوالي ٢٥% من حجم الإنفاق الاستثماري خلال ولاية الرئيس ، وأصبح الإنتاج الصناعي يمثل حوالي ٢١% من إجمالي الناتج القومي ، ويستحوذ علي حوالي ١٣% من جملة العاملين بالدولة ، وتتنوع هذه القاعدة العريضة من الصناعات الهندسية الغزل والنسيج ، إلي الصناعات الكيماوية والتعدينية والحرارية والمعدنية ، وكذلك الصناعات الغذائية والدوائية ، فضلاً عن قاعدة الصناعات الحربية.

ولمزيد من الاهتمام فقد كان اهتمام غالبية هذه الصناعات ، طوال الفترة السابقة ، مركزاً علي تطبيق نظم التفتيش ومراقبة جودة الإنتاج داخل المصانع ، سواء في مراحل الإنتاج المختلفة أم علي المنتج النهائي قبل

تسليمه للعملاء أو طرحه بالأسواق ، ومن ثم كان المفهوم السائد لمراقبة الجودة منحصرا في التفتيش علي الإنتاج !!.

ولكن مفهوم مراقبة الجودة انطلق عالميا من الحيز الضيق للتفتيش علي الإنتاج داخل المصانع إلي آفاق جديدة تشمل : أعمال الرقابة علي جودة عمليات التعبئة والتغليف والتوزيع ، والنقل والشحن ومراقبة التخزين ، والعرض بالسوق ، بل اتسع ليشمل خدمات ما بعد البيع من أعمال الصيانة ، وغير ذلك من الخدمات الفنية .. حتى أصبح هذا النظام أشبه بمنظومة متكاملة متناغمة ، تبدأ من التعرف علي رغبات المستهلك ، وتنتهي بتحقيق هذه الرغبات في صورة الشكل النهائي للمنتج الصناعي .. ثم تتابع أداء وخدمة هذا المنتج عند تشغيله واستخدامه لدي المستهلك ، للمحافظة علي كفاءة الأداء وطول العمر ، وكذلك العمل علي تطوير المنتج لتلافي الملاحظات إن وجدت ، الأمر الذي يعني أن الهدف الرئيسي من تطبيق هذا النظام هو تأكيد عناصر الجودة المتعددة ، وتحقيق الخدمة المثالية للمستهلك ، كما أصبح المنطلق الذي بدأت علي أساسه الدول الصناعية المتقدمة في اكتساح أسواق العالم بصناعاتها ، في إطار الإستراتيجيات التنافسية التي تعتمد علي مزيد من مزايا جودة الإنتاج كعنصر علي جانب كبير من الأهمية في اختراق الأسواق الخارجية.

وتزداد أهمية تطبيق هذا النظام إذا أردنا التوجه بالصناعة المصرية نحو الإنتاج التصديري.. فلا بد من الانطلاق من قاعدة منظومة " الضبط المتكامل لجودة الإنتاج الصناعي" لغزو الأسواق الخارجية بصفة عامة والعربية والإسلامية بصفة خاصة .. ومن ثم لابد من التوسع في تطبيق هذا النظام في مصر للارتفاع بمستوي جودة الإنتاج الصناعي وزيادة حجمه وتحسين اقتصادياته بالتقليل من الفاقد والإنتاج غير المطابق للمواصفات القياسية ، خاصة بعد قيام السوق الأوربية الموحدة ، مع الأخذ بأحدث نظم الجودة التي أصدرتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي في المواصفات الدولية بالنسبة للمصانع التي ستصدر إنتاجها إلي دول السوق ، وهذا يتطلب التعرف علي مفهوم هذه المنظومة وعناصرها المختلفة ، وشرح الوضع القائم لنظم مراقبة الجودة للإنتاج الصناعي المحلي ، والعوامل الرئيسية التي تحقق جودة الصادرات ، مع أمثلة لتطبيق هذه المنظومة علي بعض الصناعات ، والتعرف علي أثر تطبيقها علي تكلفة المنتج الصناعي ، مع الأخذ في

الاعتبار أن جودة الإنتاج وفقا لمعايير النظام العالمي هي درجة وفاء المنتج لاحتياجات ورغبات المستهلك ، ويعتبر المنتج علي درجة عالية من الجودة إذا كان تنفيذ تصميمه وتعبئته وتغليفه ودرجة كفاءته في التشغيل أو الاستخدام مطابقة لرغباته واحتياجاته بدرجة عالية، بالإضافة إلي مراعاة النواحي الاقتصادية، بل امتد المفهوم الحديث للجودة إلي الاهتمام بما يرغبه المستهلك في السلعة ، حيث أن هناك إجماع علي أن المستهلك هو سيد السوق.

ولكي يتحقق هدف الارتقاء بمستوي جودة الإنتاج الصناعي ، فإن الأمر يقتضي قيام الشركة المنتجة بضبط جودة أهم الأنشطة المتعلقة بهذا الإنتاج ، وذلك علي النحو التالي : تحديد أهداف الإنتاج : يجب أن تقوم المنشأة الصناعية بتحديد أهداف الإنتاج ، ويلزم لذلك اختيار قطاع معين من المستهلكين ، وقيام إدارة بحوث التسويق أو البيع بالمصنع بإجراء دراسات مستفيضة للسوق للوقوف علي القوة الشرائية واحتياجات المستهلكين ، والأسباب التي تؤدي إلي إقبالهم علي منتج معين دون أخر ، ومستواهم الاجتماعي ، وكذلك العوامل والدوافع النفسية التي تؤثر علي اختيارهم للسلع المختلفة ، ويمكن الوصول إلي ذلك عن طريق البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الدراسات الميدانية لجمهور المستهلكين ، واختيار عينات ممثلة للمجتمع ، وتحليل النتائج – بهدف التعرف علي الأنواع والأعداد والأسعار التي تحقق احتياجات وأغراض هذا القطاع من المستهلكين وذلك لتحديد أهداف الإنتاج ... إن اليابان تضع لنفسها شعاراً يُعبر عن تقديرها للمستهلك والتفاني في خدمته " إن المستهلك هو إلهنا " **The Consumer is our God** " ...

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد أن هناك وكالات دولية تراقب ضبط جودة الإنتاج ، الأمر الذي ننصح معه المنتجين بإتباع الأسلوب العلمي الذي أوضحناه ، وبعد التأكد من مراعاته ، يمكن اتخاذ القرارات الأساسية اللازمة لتخطيط الإنتاج ، والوصول في نهاية هذه المرحلة إلي قرارات أساسية بالنسبة للأصناف والأنواع والأسعار والأعداد التي سيتم إنتاجها من السلعة ، والتي تتفق واحتياجات المستهلكين .. وإلا فإن المكاتب الدولية التي تراقب توافر المقاييس الدولية ستكشف الانحرافات عن هذه المقاييس ، وترفض الإنتاج !!.. والخسائر الفادحة الناجمة عن ذلك تغني عن التعليق.

الرئيس يقول :
إن فتح البيوت وتوفير مصادر الرزق(*)
هو الضمان لتحقيق الإستقرار

يرى الرئيس حسني مبارك ان التحدي الأساسي الذي سنواجهه خلال السنوات القادمة هو تحقيق معدلات نمو إقتصادي تزيد على ٦% سنوياً بدءاً من العام القادم بما يتيح خلق فرص التشغيل للوافدين الجدد إلى سوق العمل والاستيعاب التدريجي للبطالة المتراكمة من سنوات تباطؤ النمو التي تجاوزناها ، وأوضح الرئيس أن هناك ركيزتين أساسيتين لمواجهة هذا التحدي وتحقيق هذا الهدف ، وأشار إلى أن الركيزة الأولى تتمثل في زيادة إستثمارات القطاع الخاص بصفة عامة والإستثمارات في القطاع الصناعي بصفة خاصة بما يوفر مالا يقل عن ٧٠ مليار جنيه سنوياً يخصص منها ٢٠ مليار جنيه للإستثمارات الصناعية إعتباراً من الموازنة العامة للعام القادم .. وقال الرئيس إن الركيزة الثانية تتمثل في إتخاذ المزيد من الخطوات التي تسهل للقطاع الخاص تعبئة هذه الاستثمارات الضرورية وأكد في هذا الصدد ضرورة تطوير الإدارة الجمركية بعد ما حققناه من إصلاح جمركي العام الماضي وتطوير الإدارة الضريبية بما يحقق أهداف قانون الضرائب الجديد ، وكذلك تعزيز حوافز الاستثمار بعد أن تم إلغاء الاعفاءات ، والاستمرار في تطوير القطاع المصرفي لتمكينه من القيام بدوره الرئيسي في دعم دور القطاع الخاص .. وشدد الرئيس مبارك على محورية قضية التصدير وضرورة زيادة نسبة صادراتنا من السلع والخدمات من ٢٠% إلى ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الجهود للنفاذ بصادراتنا إلى الأسواق الدولية ، وأكد أن قضية التصدير هي المستقبل وهي الطريق لخلق المزيد من فرص العمل لأبنائنا وحل

(*) تم نشر المقالة رقم (٦٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

مشكلة العاطلين مشيراً إلى أن الحكومة لن تستطيع أن تعين كل هذا العدد من الخريجين.

وأرجو أن أوجه الأنظار إلى أن هناك إجماع من علماء الاقتصاد والتنمية على أنه من المفترض أن تختلف وتتغير وتتعقد معادلات التخلف والتنمية ، وإشكاليات التراجع والتقدم ، وقضايا التطور العام ، واستشراف المستقبل ، في ظل ثورة المعلومات التي فتحت أمام العالم أوسع الطرق السريعة للوصول إلى المعارف ، وفي ظل زحف العولمة الكاسح الذي يريد أن يجعل من العالم فضاء مفتوحاً بلا جدران ولا سقوف ، متداخلاً فيما بينه بلا عوائق أو قيود ، مترابطاً لدرجة الإندماج والتشابك التي يتحول معها العالم الكبير إلى قرية صغيرة. وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي يريد أن يكون العالم خاضعاً لهيمنة أحادية القطب ، وله شرعية التدخل في أي مكان من العالم ، وفي كل قضاياه وأحداثه ومشكلاته. وفي ظل مقولة صدام الحضارات التي ترسم صورة للعالم منقسماً على بعضه ، في خطوط ثقافية متصادمة ، وأشد عنفاً من الخطوط السياسية والاقتصادية التي كان العالم ينقسم على أساسها قبل نهاية الحرب الباردة. وفي ظل إنتقال العالم إلى القرن الحادي والعشرين ، القرن الذي اختلف عن القرون السابقة من جهة الاستعداد والتحضير له ، فكان موضعاً للإستشراف والتخطيط والاهتمام على أكثر من صعيد ، فهذا الانتقال يعد حدثاً وتحولاً بارزاً على مستوى العالم ، وبالذات عند المجتمعات المتقدمة ، والتي تعتبر الأكثر إستعداداً وتحضيراً لمواجهة تحدياته والاستفادة من مكتسباته.

في ظل هذه الإنتقالات والتحولات الكبرى التي سيتأثر منها العالم في ملامحه وقسماته ، يفكر الرئيس حسني مبارك في أين مصر من كل ذلك ؟ وبأي رؤية ننظر لهذه التحولات والتغيرات المتسارعة والمتعاظمة في العالم ؟ وأين موقعنا ؟.. وأي موقع نختار لأنفسنا في عالم متغير ؟.. وإلى أين نحن نسير ؟.. وهل ندرك فعلاً إلى أين نحن نسير ؟.. وماذا عن المستقبل الذي يقترب منّا بسرعة ؟.. هل نحن

نقترب منه بذات السرعة ؟.. كيف نبدع مستقبلنا ونكتشف طريق الوصول إليه ؟!!.

هذا ما يريد الرئيس حسني مبارك أن يدركه ونحن نتعمق في دراسة ما يدور حولنا ، ونستنبط الأساليب التي نحاول من خلالها أن ندرس علاقتنا بالعصر والتواصل مع حركة الأفكار والمعارف التي يزخر بها العالم.

المقصود إذن هو أن نتعمق في دراسة مشكلاتنا وعلاقتنا بالعالم على ضوء هذه المشكلات ، والتفكير في سبل النهوض والبناء الحضاري الجديد في إطار القيم التي توارثناها والمستجدات التي طرأت علينا .. وهذا يتطلب منا أن نفكر على مستوى ثقافتنا وقيمنا وأعرافنا وتقاليدنا ، وأن نعيد صياغة أسئلة الحضارة بعد هذه التغيرات والتبدلات التي تعصف بالعالم من كل جهاته وأبعاده ، وأن نفتح ملف حضارتنا ، ندرسه ونقوّمه ونراجعه ، ونراجع معه أنفسنا وواقعنا وتجاربنا.

فالذي نعرفه أن التاريخ لا يبقى على حال واحد ، ولا يتحرك في إتجاه واحد فقط ، وقد بدأ يتغير وتزداد حركته سرعة ، وكل الاحتمالات ممكنة ، فالتاريخ لم يصل بعد لنهايته ، وهو أعرف بقوانين حركته .. أما المستقبل فهو مفتوح على كل الأمم والحضارات ، وبإمكان كل أمة أن تصنع مستقبلها بإرادتها ، والحضارات هي أكثر وعياً بنفسها اليوم .. فالتاريخ يبدأ الآن ، فكيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير ؟..

علينا جميعاً حاكماً ومحكوماً .. وأيا كانت مواقعنا .. أن نفهم إننا نجتاز مرحلة تاريخية دقيقة يعيشها العالم اليوم ، تستدعي التوقف والتأمل والمراجعة .. بإعمال العقل الواسع ، والتفكير الجمعي ، وتوظيف مختلف المعارف والعلوم ، وتقنياتهما المنهجية والنقدية والتحليلية .. فهذه التحولات المتلاحقة والنوعية لا تقل أهمية وخطورة عن تلك التحولات الكبرى ، التي كانت فاصلة في التاريخ الإنساني حضارياً .. وسوف نجد من يؤرخ لهذه المرحلة راهناً أو لاحقاً ، بأنها

من الانعطافات التاريخية الهامة ، في مسار التطور العالمي والتقدم الإنساني ، كتلك الإنعطافات النوعية في القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر الميلاديين .. وما كان يتحقق من اختراعات وابتكارات في سنوات طويلة خلال القرون الماضية ، بات يتحقق اليوم في فترات قياسية.

ولعلنا أحوج ما نكون إلى دراسة العالم الحديث والمعاصر ، بكل متغيراته وتحولاته الشاملة ، وفق مناهج علوم الاجتماع والتاريخ والحضارة ، لما لهذه المناهج ، من قدرة وخبرة ، على فهم وتحليل وتفسير سير المجتمعات ، وحركة التاريخ ، وتطور الحضارات ، في صعودها وسقوطها ، في تقدمها وتراجعها .. حيث أن التحولات الراهنة لا تنفصل عن التراكم المعرفي المتواصل لحركة الإنسان التاريخية ، فهذا التراكم من أكثر العوامل تأثيراً ، وأكثرها خفاء..

ومن كان يتوقع حدوث مثل هذه التحولات ، ووضعها في إطار الممكن ، إلا أن من غير المتوقع أن تحدث بهذا الحجم والمساحة والسرعة المذهلة !!.. فقد كان من الصعب التوقع لها ورصدها بهذه الكيفية .. قد لا نستطيع نحن في مجتمعات العالم الثالث أن ندرج بدقة وإحاطة هذه التحولات ، كما يدركها العالم المتقدم ، أو المجتمعات التي عايشت هذه التحولات .. وتعليل ذلك أن حركة التحولات في البلدان المتقدمة سريعة ومتلاحقة .. وفي البلدان النامية بطيئة وراكدة !!؟.. فهل نحن لهذه الحقائق مدركون .. ولتعبئة الجهود لمواكبة العصر فاعلون ؟.. إن الله في مثل هذه الفترات يعاون هؤلاء الذين يعاونون أنفسهم .. والله سبحانه وتعالي خير معين.

مصر بين ماضيها ومستقبلها(*)
قراراتها نابعة من إرادتها
وإصلاحها بعقول وسواعد أبنائها

لاشك أن القيادة السياسية حريصة في توجهاتها المستقبلية وخططها وبرامجها وقراراتها ، حريصة على الإرتفاع بمستوى معيشة المواطنين ومستقبلهم ، وزيادة أجورهم ، وتلبية طموحاتهم ، في إطار المشاركة والعمل معاً ، أخذاً في الإعتبار أن العالم المعاصر يجمع على أن مصر تتمتع بأهمية تاريخية بارزة ، ورصيد حضاري قلما يتوفر لأي من بلدان العالم ، وقد سجلت عبر عصورها المتتالية في جميع أنحائها ، العديد من الآثار التي تشهد بعظمتها ، وتشهد بتفردها عبر مختلف عهودها ما منحها المكانة التي يعترف بها العالم ، الأمر الذي ينبغي أن لا يغيب عن أهلها !!.. ومن هنا فإن الولاء لمصرنا العزيزة ينبغي أن يعتمل في مقلوبنا ، وأن نفخر ونعتز بإنتسابنا إليها ، ولا ينبغي أن يكون لقوة المشاعر التي نعتز بها ، وروح الولاء التي تجعلنا نضحي بكل نفيس من أجلها ، لا ينبغي لهذه المشاعر المقدسة أن تخمد لحظة واحدة !!.. ومن هذا المنطق علينا كمواطنين أن نعمل بأقصى ما لدينا من طاقة الفكر والعمل في هذه الفترة الحاسمة والحرجة من تاريخ عالمنا المعاصر ، التي تواجه فيها مصر تحديات ما كان يتصور أحد أن مصر تستطيع أن تجتازها !!..

ومما لاشك فيه أن العمل السياسي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف التي نادى بها الرئيس وعلى رأسها ما حدده سيادته من ضرورة توسيع رقعة المشاركة الشعبية لتعميق الحرية والديموقراطية .. إن القضية السياسية التي تواجه أي دولة في مرحلة ما تكون دائماً مرتبطة بتحديد أهداف الدولة في هذه المرحلة .. لأن الأهداف تتغير ولكل مرحلة أهدافها .. وإذا شئنا أن نحدد أهداف الدولة داخل مصر في هذه المرحلة والمراحل القادمة سوف يكون من الضروري أن نقوم بتعريف المصلحة القومية لمصر ، لأن

(*) تم نشر المقالة رقم (٦٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

هذه الأهداف ترمي إلى المصلحة الوطنية .. إذاً ما هي المصلحة الوطنية والقومية في المرحلة القادمة حتى نكون قادرين على إكتشاف المستقبل ونتعرف على ما هي أهدافنا ؟ ..

إن من بين أهم الأهداف في تقديري هو تعزيز البنيان الداخلي للدولة بحيث تصبح مصر أكثر قدرة على لعب دور فعال على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي .. لأن الدولة لن تستطيع أن تضطلع بدور ما إلا إذا كانت قوية داخلياً .. كيف تكون مصر قوية أو أقوى مما هي عليه الآن في المرحلة القادمة ؟ .. هناك عناصر لازمة لتعظيم صورة الدولة في أي حقبة من الزمان .. كيف نعظم صورة الدولة المصرية في الفترة القادمة..؟..

مما لاشك فيه أن التنمية البشرية وعلى رأسها تنشئة جيل جديد من الأفراد يكون قادراً على التعامل مع المتغيرات الجديدة لهذا العصر سواء في مجال العلم والتكنولوجيا هو من اهم دعائم تعظيم صورة الدولة ... فكل شئ يبدأ بالعلم .. ويجب أن نقول أنه في بداية النهضة يجب أن تكون الكلمة الأولى للعلم والعلماء ، فالعلم يرتبط بالتكنولوجيا وبالبحث العلمي ، علينا أن نبدأ بذلك بسبب حقيقة أدركناها مؤخراً وهي أنه في الماضي كانت ثروات الأمم تقاس بقيمة الموارد الطبيعية التي تملكها .. الآن لم يعد هذا قائماً .. أصبحت ثروة الأمم لا تقاس بحجم أو بقيمة ما تملكه الأمة من موارد طبيعية .. إنما أصبحت تقاس بنوعية ما تملكه من موارد بشرية ، وهذا واضح على سبيل المثال في تطور دولة مثل اليابان أو كوريا حيث إستطاعت أن تكون على هذا القدر من القوة التعاونية والإقتصادية وأن تستخدم هذه القوة في تدعيم كيانها الإجتماعي والإقتصادي .. وقياساً على ذلك ينبغي الإهتمام بتنمية الموارد البشرية : بإعتبار أنه يمثل العنصر الأهم في تكوين الثروة المصرية .. كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى .. فاليابان لا تملك موارد طبيعية تذكر ، بل تكاد لا تملك موارد طبيعية على الإطلاق ، ولكنها تملك موارد بشرية في غاية الثراء بفضل بنيانها التعليمي ، ومن ناحية الإنضباط فالشخصية اليابانية مثل باقي الشخصيات الآسيوية تتميز بالإنضباط الشديد والقدرة على ضبط النفس وإتباع أسلوب صارم في الحياة يقوم على الإلتزام بأداء الواجب ، أي أن يؤدي كل فرد واجبه نحو مجتمعه وأسرته ودولته قبل أن يتطلع إلى المطالبة بحقوقه .

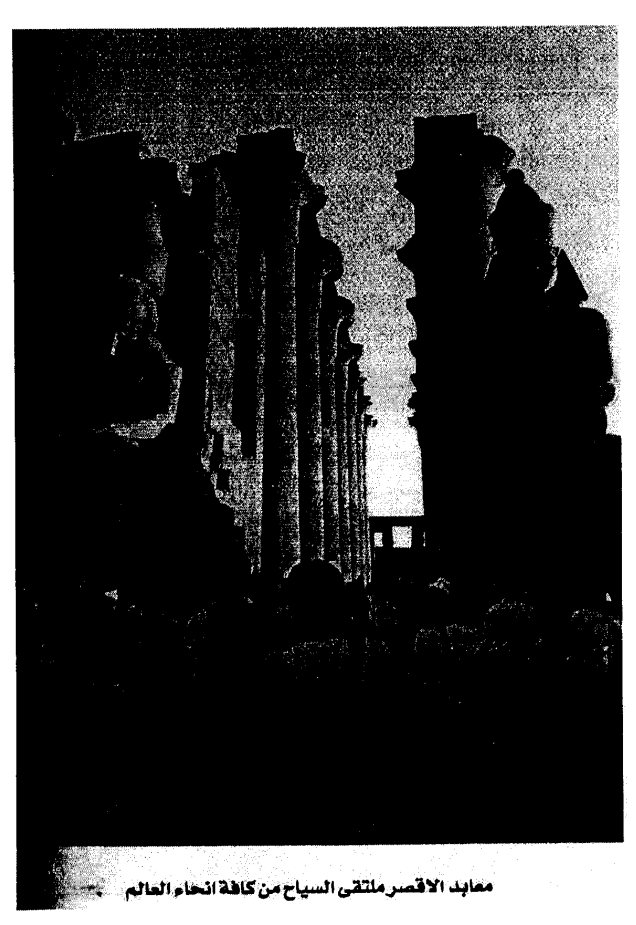
فالمطلوب إذاً هو تشجيع وتنمية جيل جديد من الشباب القادر على التعامل مع متطلبات العمل .. ونحن عندما نتحدث عن نوعية الفرد وأن يهتم

الفرد بواجبه نحو بلده ومجتمعه لا يعني هذا أبداً أن نغفل المشاكل التي تواجه الفرد .. فيجب أن نعي تماماً حجم المشاكل والصعوبات التي تواجه الفرد حتى يكون قادراً على العطاء .. لأنه بغير مواجهة هذه المشاكل لن يكون لديه رغبة في التفكير في المجتمع الذي يعيش فيه.

ومما لاشك فيه أنه لكي يكون المجتمع قوياً يجب أن تكون الناحية الاجتماعية أو النسيج الإجتماعي قوياً يتميز بالتماسك .. وعدم السماح لأي قوة داخلية او خارجية بالمساس بهذه الوحدة من النسيج الإجتماعي وهو ما نسميه بالوحدة الوطنية .. أي أن نكون جميعاً صفاً واحداً .. باعتبار أن الوطن للجميع بصرف النظر عن إنتماءاتنا الدينية ، وإنتماءاتنا السياسية أو الحزبية لأن مصالح الوطن تعلو فوق كل شئ .. ولأن الأصل في عنصر المصرية هو عنصر المواطنة .. هذا هو الذي يشكل الانتماء لمصر .. فالمواطن .. أياً كانت ديانته وبصرف النظر عن رؤيته السياسية أو إنتماءاته الحزبية وغيرها.. هو مصري له كافة الحقوق والواجبات والإلتزامات التي يتساوى بها مع غيره من المواطنين ..

لذلك يجب أن نقدر أن عملية الإصلاح في المجتمع هي عملية مستمرة ، ولا يمكن أن يقال أن حقبة معينة من الزمان تشكل كافة الإصلاح في مجال معين سواء كان هذا المجال إقتصادياً أو سياسياً ، وخاصة إذا كان إصلاحاً ثقافياً يمتد من التعليم إلى المجالات التي تشكل الشخصية المصرية .. وهذا يفرض علينا أن نحدد ما الذي نريده من التعليم ؟.. نريد من التعليم على كافة المستويات والمراحل أن يهتم ببلورة وتكوين العقل المصري أكثر مما يهتم بحشد المعلومات وترديدها إعتماداً على ملكة الصم .. لأنه أياً كان الشخص ومهما كانت قدرته على إستيعاب المعلومات فلا يمكن له أن يختزن في ذهنه إلا قدر يسير من هذه المعلومات ، فمثلاً في بعض مجالات العلوم النظرية نجد أن المعلومات تتضاعف بعد مدة أطول مما يحدث في مجالات العلوم الفيزيقية.. وإذا قارنا هذا بين ما كان في العهد القريب لوجدنا أن هذا القدر من المعلومات كان يتضاعف كل أربعة قرون .. إذاً أمامنا تحدي أننا سنواجه حجماً كبيراً جداً من المعلومات ؟.. ولم تعد المسألة نقل المعلومات من أي شخص أو أي دولة أو أي مجتمع .. وإنما هي ستكون في كيفية هذه المعلومات ومدى إقتراب هذه المعلومات من التطبيق ، وصلاحية هذه المعلومات للتطبيق والتطوير والبحث والإختيار بالوسائل المختلفة .. لذلك يجب أن نعرف : كيف نفرق ونطور هذه المعلومات بحيث

نكون قادرين على توظيفها وتخزينها ثم إسترجاعها وتحليلها والإستفادة منها ؟.. نحن نريد من التعليم أن يزيد من قدراتنا على التعامل مع هذه المعلومات ، وعلينا أن نؤكد أن مصر عبر تاريخها ، قراراتها نابعة من إرادتها ، والإصلاح فيها بتخطيط عقول أبنائها ، والدخيل عليها مدحور بكفاح شعبها ، وأيا كانت الضغوط فإنها لا توهن من عزيمتها ، أو تنال من صلابتها.



معابد الاقصر ملتقى السياح من كافة انحاء العالم

السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*)
ومشاركة المرأة الريفية في التنمية الشاملة

أوضحت السيدة الفاضلة / سوزان مبارك قرينة السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية في إطار إهتمامها بالعمل التطوعي أن القطاع الأهلي والتعاوني صاحب مبادرات لها تأثيراتها الإيجابية في مختلف أوجه الحياة في مصر وأن مصر في تطورها الحديث تعمل علي تعظيم دور هذه المبادرات، أخذاً في الاعتبار أن العمل التطوعي يعتبر واحداً من المكونات الهامة للشخصية المصرية علي مر العصور منذ بدأت الحضارة الإنسانية علي ضفاف وادي النيل ، حيث تشكلت طبيعة الإنسان المصري من طبيعة النيل المعطاء دون انتظار المقابل ، ومن هذه الحقيقة كانت دعوة السيد الرئيس محمد حسني مبارك إلي ضرورة العمل علي تحديث مصر ، وهذه الدعوة تلقي بمسئوليات جديدة علي القطاع التطوعي والأهلي بما يشمله من منظمات أهلية وتعاونية ، سواء في ذلك الجمعيات التعاونية ، مؤسسات القطاع المدني واتحاداته ، خاصة وأن التطور الجديد يعتبر القطاع التطوعي مؤازرا لدور الدولة والحكومة في تحقيق الأهداف القومية ، ومن بينها تنمية المرأة الريفية ، وذلك من أجل إشراكها في التنمية الريفية بصفة عامة ، والتنمية الزراعية بصفة خاصة ، أخذاً في الاعتبار أن الجمعيات التعاونية الزراعية بتجميعها المزارعين والمزارعات في القرية ، قادرة علي إحداث تطوير جوهري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي فيها .

ولعل تحقيق هذا الهدف يحقق ما قرره الدستور في المادة رقم ٤٠ حيث نصت هذه المادة علي أن : المواطنون لدي القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، ومقتضى هذا النص أن تتمتع المرأة بالحقوق التي يتمتع بها الرجل ، ومن ذلك حق التعليم وحق العمل ، وحق الترشيح ، وحق الانتخاب ، وحق تكوين الجمعيات.، وحق الإنتماء إلي النقابات.

(*) تم نشر المقالة رقم (٦٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وإنطلاقا من حرص الدولة علي أن تهيئ للمرأة المناخ الصالح لأداء دورها المزدوج في المجتمع : دورها في الأسرة كزوجة ترعي الأسرة وهي نواة المجتمع ، ودورها في المجتمع كعامل منتج بناء ، إنطلاقا من ذلك ، فقد حرص الدستور علي أن ينص في المادة (١١) منه علي أن " تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

ونحن جميعاً نعرف أن القطاع التعاوني يعتبر في إطار ما يقرره الدستور قطاعاً أساسياً من قطاعات التنمية الشاملة للبلاد ، جنباً إلى جنب مع القطاع العام والقطاع الخاص ، والتعاونيات من خلال أدائها لوظائفها بكفاءة واستقامة يمكن أن تقوم بدور إيجابي في تطبيق نظام قويم للتحرر الاقتصادي ، **وتكريس الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، أخذاً في الاعتبار أن التعاونيات أحد الدعامات الرئيسية في تنفيذ أهداف خطط التنمية والبرامج والمشروعات التي تعتمد عليها في توجيه الانتاج نحو توفير حاجات المجتمع.**

ويواجه البنيان التعاوني المصري في الوقت الحاضر تحديات كبرى ، غير مسبوقة ، ولعل السبب المباشر لزيادة حدة هذه التحديات التوجه الحديث نحو تطبيق نظام التحرر الاقتصادي ، وما يستلزمه من تطبيق أساليب آليات السوق ، وإطلاق حرية المنافسة بين الوحدات الإنتاجية ، ويتعين على هذا البنيان بكل وحداته ومستوياته أن يعمل في نطاق هذا النظام ، بما يساير الأوضاع الجديدة ويُدعِّمها .. ونحن جميعاً **نعيش جهود وتوجيهات الرئيس مبارك لمسايرة ركب النظام العالمي الجديد في التطور الاقتصادي ، حيث بدأت الحكومة منذ سنوات في تنفيذ كثير من الإجراءات الكفيلة بإعمال قوانين التحرر الاقتصادي من خلال قاعدة العرض والطلب** ، وما ترتب على ذلك من رفع الدعم الذي كانت تقدمه لكثير من مستلزمات إنتاج القطاع التعاوني ومعاملاته ، وإنحسار الدور الحكومي في أنشطة التوريد والتسويق. وقد كانت التعاونيات الزراعية وسائل أساسية وقنوات هامة لتنفيذ هذه الأنشطة .. ومسايرة للتطورات أصبح البنيان التعاوني في مواجهة هذه الأوضاع وتلك المتغيرات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، أصبح محاطاً بكثير من المصاعب والمشكلات ، يشق طريقه ، معتمداً على ذاته

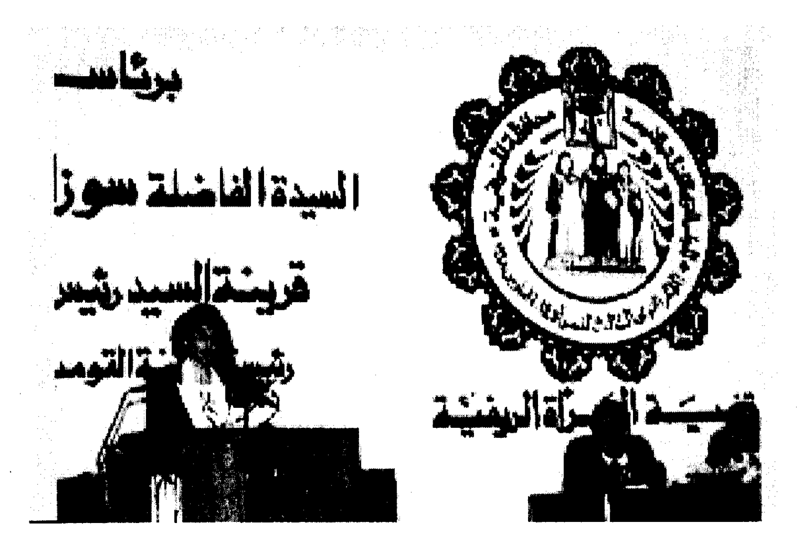
وعلى موارده ، وفي نفس الوقت يسير مؤيداً ومرعياً من الدولة حسبما يقضي بذلك دستور البلاد ، **الأمر الذي حتم ضرورة النهوض بالريف والمرأة الريفية ، وإفساح المجال لها** في عضوية التعاونيات الزراعية ، وغيرها من قطاعات التعاون.

ويمكن القول إجمالاً ، أن التعاون الزراعي نظام إقتصادي وإجتماعي يهدف إلى رفع مستوى معيشة المشتغلين بالزراعة وتحسين مستوى إنتاجهم ، ويؤدي دوره في تحقيق أهدافه الاجتماعية عن طريق أساليب اقتصادية ، ذلك أن رفع مستوى معيشة الزراع والنهوض بهم ، وتكوين مجتمع مزدهر يتمتع بأسباب الرخاء ، **يستلزم زيادة دخل أفراده** ، **سواء في ذلك دخل الرجال أو دخل النساء** ، وهذه الزيادة في الدخل ترفع من مستوى الإنسان الريفي ، وتسهم أيضاً في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وتنميته بصفة مستمرة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الذي يترتب عليه إرتفاع معدلات التنمية ، أقامت السيدة الفاضلة سوزان مبارك العديد من الندوات العلمية من أجل تحقيق التنمية الريفية بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة ، وخلصت هذه الندوات العلمية إلى أنه ينبغي أن تقوم الدولة بدراسة تطوير عمل المرأة الريفية في التنمية الشاملة ، مع التركيز على التنمية الزراعية **باعتبار أن نشاط الزراعة هو أكبر الأنشطة الإقتصادية في المجتمع الريفي حتى تسهم المرأة بكفاءة وواقعية في وضع السياسات والخطط لتعظيم المشاركة الإيجابية لها** " بالتعليم والتدريب والتوعية " في كافة الأنشطة ، وفي إتاحة الفرصة لها لممارسة أنشطة الزراعة على وجه الخصوص في المجتمعات الريفية الجديدة "مناطق الأراضي المستصلحة " ، بحيث يستطيع الباحثون والمخططون وواضعوا السياسات ومتخذو القرار القيام بدورهم على أكمل وجه في هذا الشأن.

والتعاونيات تمثل إتحاد موارد وطاقات مجموعة من الأفراد سواء أكانوا رجالاً أو نساءاً ، يمارسون نشاطهم ويؤدون عملهم في إطار من التضامن والترابط الوثيق. فالجمعية التعاونية الزراعية بتجميعها المزارعين والمزارعات في القرية ، قادرة على إحداث تطوير جوهري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي فيها ، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية الزراعية والريفية ، بمختلف نواحيها ، آخذين في الحسبان أن

أعضاءها هم المستفيدون أولاً من هذه التنمية ، وهم المشاركون بجهدهم فيها والحريصون على وجودها وتنميتها وإستمرارها ، فهم أصحابها وهم المالكون لها ، **وبمشاركة المرأة الريفية تتضاعف الجهود ، ويصبح لدى المنظمات التعاونية الريفية مزيداً من مقومات الشخصية الاقتصادية القادرة على تحقيق أهداف اقتصادية وانتاجية محددة** ، تعود بالنفع على أعضائها وعلى المجتمع الذي تنشأ وتعمل في داخله ، هذه الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي في واقعها أهداف قومية ، توائم أوضاع وقواعد التحرر الاقتصادي ، ومحورها يعتمد على مبدأ العرض والطلب والمنافسة الحرة بين وحدات الإنتاج والاستثمار ، وبهذا فإنه من الضروري أن يتوافر للتعاونيات القوة المادية والاستثمارية والفنية ، وأن تستخدم الأساليب العلمية والفنية المتطورة في كل مراحل عملها ونشاطها ، ونود أن نشير في هذا المجال أن المرأة الريفية من حيث الواقع تقف بجوار زوجها ، وتمارس الكثير من أوجه النشاط الذي تتدرب عليه من زوجها.



السيدة الفاضلة سوزان مبارك ومشاركة المرأة الريفية في التنمية الشاملة

الإجراءات الدستورية ومسيرة الإصلاح(*)
تعميق الديمقراطية والحفاظ على الوحدة الوطنية والتنمية

نرجو أن نوجه أنظار الشعب المصري إلى أن المادة ٧٣ من الدستور أناطت برئيس الجمهورية السهر على إحترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ، ومن مقتضى ذلك أن يتابع السيد رئيس الجمهورية مدى إحترام الأفراد والمؤسسات للدستور وسيادة القانون والحفاظ على الوحدة الوطنية ، ووفاءاً لإلتزاماته الدستورية في تحقيق مسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية ، فإن سيادته إذا رأى حدثاً يمس أمراً من الأمور السابق الإشارة إليها ، فله أن يتخذ على الفور الإجراء المناسب لوقاية المجتمع من هذه الأخطار وفاء بمسئوليته الدستورية ، وأن يسلك في إتخاذ هذه الإجراءات الطريق الذي رسمته المادة (٧٤) من الدستور، والتي تنص على أنه :

" لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بياناً إلى الشعب ، ويجري الإستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من إتخاذها ".

وقد أتخذت هذه الإجراءات الدستورية في المناسبات السابقة ، وكذلك فيما يتعلق بتعديل المادة رقم ٧٦ من الدستور وإضافة المادة " ١٩٢" مكرر إلى نصوصه ، بما يسمح باختيار رئيس الجمهورية بالإقتراع السري المباشر من بين أكثر من مرشح.. وفي كل مناسبة يوجه السيد الرئيس بياناً إلى الشعب من خلال ممثليه ويدعو المواطنين إلى الإستفتاء على ما اتخذه من إجراءات وتكون النتيجة وفقاً لما يقرره الشعب.

---

*) **تم نشر المقالة رقم (٦٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٧ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".**

ومما لاشك فيه أن الشعب المصري إرتضى الديمقراطية منهاجاً لحكمه وركيزة لهذا الحكم لا يرضى عنها بديلاً ، فالديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب ، ويتمثل صالح الشعب بصفة أساسية في حرية الفرد سواء أكان ذكراً أو أنثى ، وكيانه وعدم الإعتداء على هذه الحرية ، فضلاً عن أن جو الحرية هو الذي يساعد على استقرار النشاط الإقتصادي وعلى السير بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام.

ونرجو أن نوجه الأنظار أن الديمقراطية تعني المشاركة .. وعدم المشاركة تتنافى مع مفهوم الديمقراطية... ومصر عبر تاريخها تشيد بوحدة مواطنيها ، فالمصريون أبناء وطن واحد ، إرتووا بماء النيل ، وتغذوا بثماره ، وافتدوا وطنهم دائماً بأموالهم وأنفسهم من الغاصب ، وعملوا معاً يداً واحدة على طرد كل الدخلاء عليه ، وأحسوا في أعماقهم بالعلاقات الوثيقة التي تربطهم للمشاركة معاً في الجهاد وفي الأعمال العامة والخاصة وفي الإنتاج ، وفي كل مرافق الحياة ، ولا يزال التاريخ يذكر أن الامبراطورية البيزنطية التي حكمت مصر زمناً طويلاً أنزلت بالقبط أشنع أنواع العسف والظلم والإضطهاد فأحرقت كنائسهم ودورهم وشردت أسرهم وقتلت مئات الألوف من أبريائهم ، فلما دخل عمرو بن العاص مصر رافعاً راية الاسلام عالية خفاقة أنقذ القبط من هذا كله ، وكتب بيده عهداً لهم يكفل حماية كنائسهم وعقاب من يعتدي عليها ، كما كتب عهداً بالأمان للبطريرك بنيامين ، ورده إلى كرسيه بعد أن غاب عنه ثلاثة عشر عاماً فراراً من عسف الرومان ، وخوله السلطة الدينية الكاملة على شئون الكنيسة وأمر باستقباله بحفاوة عندما قدم إلى الأسكندرية. ولقد ظلت – ولا تزال – العلاقات الأخوية الطيبة هي الأساس في روابط المسلمين والقبط على مر الزمان ، وليس أدل على هذا من مشاركة المسلمين للقبط والقبط للمسلمين في أعيادهم .. تأكيداً على مفهوم وحدة النسيج الإجتماعي للشعب المصري.

ونرجو أن نتذكر جميعاً أنه رغم كل مؤامرات الاحتلال البريطاني فإن صلات المسلمين والأقباط تزداد توثقاً وصفاء ، ووجدناهم جميعاً يتسابقون إلى مناضلة الاحتلال ويروون ثرى مصر بدمائهم الزكية ، ولا

شعار لأحدهم إلا أنه مصري خالص المصرية " الدين لله والوطن للجميع ".

وعندما استخدم الاحتلال البريطاني كل ما يملك من وسائل القوة والخديعة في التآمر لضرب الوحدة الوطنية في فبراير سنة ١٩١٠ ظهرت بعض بوادر الفرقة والانقسام بين ابناء الوطن الواحد ، ورغم إنغماس بعض المتطرفين من هذا الجانب أو ذاك في الفتنة ، فإن العقلاء من المسلمين والمسيحيين سرعان ما قضوا على تلك الفتنة لتعود الوحدة الوطنية إلى أصالتها من القوة والنضج ولتضرب مصر مثلاً رائعاً في وحدة ابنائها في ثورة عام ١٩١٩، وحدث أن قيل لواحد من ابناء ضحايا فتنة عام ١٩١٠ ، وكان قد قام بدور بارز في ثورة ١٩١٩ : " كيف تضع يدك في يد من قتلوا والدك ؟ ردد الرجل كلمته التاريخية الرائعة : أضع يدي في يد من قتلوا أبي ولكنني لا أضعها في يد من قتلوا وطني "... وهذا مثل رائع للنسيج الإجتماعي في مصر.

وقد كان لمشاركة ابناء مصر جميعاً في ثورة سنة ١٩١٩ وإرتفاع شعار الهلال والصليب دوي رائع في جميع أنحاء العالم ، كما كان ذلك العمل نموذجاً يقتدي به في كل الثورات الوطنية ، حتى أن المهاتما غاندي زعيم الهند في ثورتها الاستقلالية الكبرى قال أنه وشعبه قد تأثروا بثورة سنة ١٩١٩ وخاصة تآخي أبناء الأديان السماوية في تلك الثورة ، ووقوفهم جميعاً مسلمين ومسيحيين صفاً واحداً لطرد المستعمر الغاشم.

ويمكننا القول وبإيجاز شديد أيضاً أنه ما من عمل وطني ناجح ، وما من ثورة وطنية في مصر حققت أهدافها ، وما من حرب خاضتها مصر ، إلا كان سر النجاح والإنتصار هو إشتراك أبناء الوطن الواحد جميعاً على قدم المساواة ، لا فضل لأحد على الآخر إلا بقدر ما أعطى وضحى.

وفي ثورة ١٩٥٢ ، التي قضت على الملكية الفاسدة والحزبية المغرضة ، وفي معركة العبور الظافرة كان أبناء مصر جميعاً وحدة واحدة لا تتجزأ ، وإذا كان من الطبيعي أن يحدث شقاق أحياناً بين الأخوة الأشقاء ثم لا يلبث أن يعود إليهم الود والصفاء ، فإن الجفوة كانت تقع

أحياناً بين بعض المسلمين وبعض القبط ، ولكن العقلاء من هؤلاء وأولئك كانوا سرعان ما يقربون بين الأخوة ويؤلفون بينهم ، فتعود المحبة والثقة وطيب المعاملة... وفي كل بلاد العالم نرى أن القوى الخارجية المتآمرة على مصالح أي شعب والعناصر الداخلية التي قد تتحالف معها، تستغل مناخ الحرية والديمقراطية لتحقيق أهدافها!!..

ونرجو أن نوجه النظر إلى حقيقة أكدتها جميع الدراسات ، وهي أن التنمية تتحقق بواسطة جميع المواطنين ، ذكوراً أو إناثاً ، وبهذا المفهوم تصبح الحرية والمشاركة عنصرين أساسيين لا غنى عنهما في هذه التنمية ، وحيث إن الحرية والمشاركة هما دعامتان رئيسيتان للديمقراطية ، فبذلك تصبح الديمقراطية السياسية جزءاً لا يتجزأ من مفهوم التنمية ، حيث توجد رابطة قوية بين التنمية البشرية والحرية السياسية ، فكلما إتخذت أية إجراءات من شأنها المساس بالحرية السياسية للأفراد أو بتحديد حركتها ، مثل الحجر على الرأي أو وقف بعض الصحف أو إعتقال بعض الشخصيات .. كلما زادت درجة عدم الاستقرار السياسي ، والعكس بالعكس ، فكلما زادت مساحة الحرية السياسية وإبداء الآراء المختلفة في شئون حياة المجتمع وتعدد الأحزاب وحريتها في ممارسة الديمقراطية وعدم تحديد حركة المعارضة بأشكالها المختلفة في إطار القوانين المنظمة لذلك ، كلما زاد مناخ الاستقرار السياسي بل والاقتصادي.

إن إتساع مساحة المشاركة السياسية والديمقراطية لتشمل جميع الآراء والاتجاهات يؤدي بدون شك إلى تعميق هذه المشاركة ، وبالتالي يضفي بعداً أكبر للإستقرار السياسي في إطار المؤسسات الدستورية .. أخذاً في الإعتبار أن مفهوم التنمية البشرية الحقيقي يعني أن يكون لكل فرد الحق في إبداء الرأي فيما يمس جوانب حياته باعتباره مشاركاً في عملية التنمية ، وكما يؤكد تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، إن الناس ينزعون إلى المشاركة في الأحداث والتصرفات التي تشكل حياتهم ، وإذا ما تمت رعاية هذه النزعة بطريقة جيدة فمن الممكن أن يصبح هذا مصدراً كبيراً بل هائلاً للحيوية والتجديد والتنمية بهدف تحقيق مجتمعات جديدة أكثر عدالة ومساواة بل وإنتاجية ورفاهية ، مما يوفر استقراراً سياسياً وإقتصادياً فعَّالاً.

مفهوم الولاء للوطن(*)
في إطار شريعة السماء وأوقات المحن

لعل من بين ما يُحسب للرئيس حسني مبارك دعوته المستمرة إلى تحديث مصر على أسس منها دعوته الدائمة إلى المستويات المسئولة أن يرسموا سياسات تنحاز إلى الفقراء والنهوض بهم ، سواء أكانوا ذكوراً أو إناثاً ، حتى يتعاظم شأنهم ، ويشاركون في عملية التحديث ، ونستطيع فعلاً تحقيق نهضة مصر أو تحديث مصر ، ولاشك أن أعباء الحكم ثقيلة في زمان أسفر عن أخلاقيات غريبة عن ما تضمنته المواثيق التي وضعتها الأمم وشعوبها بالإجماع ، وظلت فترة غير قصيرة تستمع إلى أغنية المساواة بين الأمم الكبيرة والصغيرة ، والغنية والفقيرة ، والتكافل الدولي الذي يقوم على حق الدول الفقيرة في نصيب من الدول الغنية التي نهبت ثروات الشعوب التي إستعمرتها !!؟

ونذكر جميعاً أنه برزت وقتئذ ومضات من آمال الشعوب في حقها الكريم في العيش ، وأن هناك صحوة من ضمير الإنسانية قد يكون لها آثارها في بعث روح الإخاء التي ستسود العالم ، وأن الشعوب التي عانت من الاستعمار ستسترد حقها الكريم في العيش معاً في إطار ما تنادي بها الأديان جميعاً من أن الناس سواسية في إطار شريعة الله التي تقول : " إن الناس سواسية كأسنان المشط لا فرق لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى " ... أي محاسبة الناس على أساس كفاءاتهم ، وأعمالهم ، وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ومجتمعه والإنسانية جميعاً.

وفي كتابنا الكريم يقول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ١٣ من سورة الحجرات : " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير "... والله سبحانه وتعالى قد سوى في ذلك بين الناس جميعاً سواء أكانوا ذكوراً

*) تم نشر المقالة رقم (٦٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

أو أناساً ، ولنرجع في ذلك إلى قول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ١٩٥ من سورة آل عمران : " فاستجاب لهم ربهم إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من ببعض " .. صدق الله العظيم .. أي أن الذكور من الإناث ، والإناث من الذكور ، وليس بينهما فرق في جوهر الإنسانية وتحمّل أعباء الحياة ، فالجنسان يرجعان كلاهما إلى أصل واحد ، وهم جميعاً سواسية في القيمة الإنسانية المشتركة ، وأنه لا فضل لإنسان على آخر إلا بكفاءته وعمله وخُلقه ودينه.

والمفروض أن كل مصري يؤمن إيماناً عميقاً بوطنه ، وجيلنا قد تعلّم في باكورة حياته وأوائل مراحل تعليمه ، قول شوقي رحمة الله عليه :

وطني لو شُغلت بالخلد عنـــــه * نازعتني إليه في الخُلد نفسي

أي أن شوقي يقول أن مصر عزيزة على نفسه وأنه لو كان يعبد الله شوقاً إلى جنة الخلد ، فإنه حتى لو أن الله سبحانه وتعالى أسكنه الجنة ، فإن نفسه ستتشوق إلى مصر .. تعبيراً عن أن أرض الكنانة عزيزة غالية وذُكرت في كتابنا الكريم... ولذلك يقول شوقي أيضاً :

بلادي وإن جارت عَليَّ عزيزة * وقومي وإن ضنوا عَليَّ كرامُ

وأعتقد أن بيت الشعر هذا الذي تعلمناه في باكورة حياتنا يكشف عن روعة حب الإنسان المصري لبلده مصر ، وأن المصري حتى وإن كان هناك من مواطنيها من يُسئ معاملاته ويجور عليه ، أو يبخل ويضن عليه بالعون ، فهو في نظره من الكرماء .. وهذا أسمى أنواع المواطنة السليمة وتوافر صفات التسامح مهما كان الظلم الذي يقع عليه !!؟ تسامح وشهامة وتضحية وفداء من أجل حب الوطن ، وحب الأوطان يعلو على كل شئ في الأرض.

ولعل هذه المعاني التي نشأنا وتربينا عليها ، ندعو جميع المواطنين إلى فهمها واستيعابها وبالتالي الإيمان بوطنهم ، مع فهم ما يحيط ويحيق بأوطانهم من أخطار ، ومن أشدها استعداء الغريب عليها ، وهذا يتطلب عدم استعداء الغرباء عليها!!..؟

إن الله سبحانه وتعالى يقول " **ولا تنازعوا فتفشلوا فتذهب ريحكم** " صدق الله العظيم .. والغلاء الفاحش الذي نعيش فيه يكوي الناس !!.. ومحاربة هذا الغلاء من الإيمان .. وتنمية إقتصاديات البلد من الإيمان.. والتنمية الإقتصادية في حاجة إلى كل يد .. ويد الله مع الجماعة.

وإن جاز لنا في هذه الأيام أن نحارب شيئاً فإنه ينبغي علينا أن نحارب الغلاء ... تعبيراً عن الإيمان وتوضيحاً للعلاقة بينه وبين الأدوار التي نلعبها في التنمية الإقتصادية .. والرسول عليه الصلاة والسلام يقول خير الناس أنفعهم للناس ، خاصة وأن الإنسانية في طريقها إلى مواجهة صعوبات حقيقية – وربما يصل الأمر إلى حد الكوارث !!.. – وإذا لم يكن للقيم الروحية أثر في مسيرة تطور الإنسانية ونموها ، فبأي قيم إذن نستعين ؟ وبماذا نعبر عن ما نشاهده فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة ؟..

إننا نعتقد أن التجاهل العام للإعتبارات الأخلاقية والدينية أمر يعرض العالم الحديث للخطر ، وهناك إعتقاد أكيد بأن الكارثة قادمة ، وليس من بيننا من يتسم بالتشاؤم ، كما أننا في الواقع ، نفضل ألا تكون رؤيتنا للأمور من هذه الزاوية ، ولكن في إطار التعبير عن معتقداتنا وما تتضمنه هذه المعتقدات من معان ، ودفعنا تحليلنا للواقع في هذا الإتجاه .. إننا نقف عند مفترق الطرق في تاريخ التطور الإنساني ، ولكننا جميعاً نؤمن بأن مسيرة التاريخ المعاصر يجب أن يعاد تشكيلها في إطار من القيم ، وذلك حتى نتمكن من تفادي الكوارث التي قد تنتج عن الوضع الحالي.

وفي وقتنا هذا ، ربما أكثر من أي وقت مضى ، يعيش العالم كله في حاجة إلى تعاليم السماء وغرسها في قلوب الناس منذ طفولتهم وتدرجهم ، ويجب أن نحترم جميع الأديان والتقاليد الأخلاقية الرفيعة المستمدة من رسالات السماء ، فبالنسبة لنا جميعاً اكتسبت مشكلات عديدة سياسية واقتصادية أهمية دينية ، طوال الجيل الماضي كانت الإنسانية تطور من قدرتها على تدمير ذاتها عن طريق الأسلحة النووية ، وهذا الواقع الجديد يعطي للتاريخ طابعاً حزيناً ، خاصة وأن هذا القرن يتصف باتجاهات في الشرق الأوسط لم يسبق لها مثيل ، وما يحدث في الشرق الأوسط تحيط به

نوايا غامضة تكشف عن توقع مزيد من الشرور !!؟.. ، وكذلك فإن ميزانية التسليح في العالم يتزايد كثيراً ، أما القلاقل في بعض أجزاء من العالم فتنذر بسيناريوهات جديدة قد تؤدي إلى حرب نووية!!..

ولما كان العالم قد أصبح أكثر إرتباطاً ببعضه البعض عن طريق الإتصالات الإلكترونية والتجارة ، فقد تحولت المطالبة التقليدية بالعدالة الاجتماعية إلى النطاق العالمي ، ففي عالم نرى فيه ضحايا المجاعات في نشرات الأخبار كل ليلة لا يمكن أن يقتصر إحساسنا بالشفقة على أبناء بلدنا فقط. والفقر الذي نشاهده حول العالم يحرك أنفسنا ويدفعنا إلى مزيد من الجهود لمحاربة الفقر والجوع اللذين مازالا يسودان جزءاً كبيراً من العالم.

كما أننا لا يمكن أن نتظاهر بأن القمع الشديد لحقوق الإنسان في مناطق عديدة في أنحاء العالم ليس من بين إهتماماتنا.. إن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول في الحديث الشريف : " **من لم يهتم بشئون المسلمين فليس منهم** ".

وإنه من الواضح أن النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهده الجيل السابق قد أدى إلى إرهاق البيئة الطبيعية – في حالات معينة – يدفعنا إلى أن نقوم بحماية البيئة التي نعيش فيها جميعاً ، هل سيكون من الممكن المحافظة على النمو الإقتصادي مع تغيير نمط هذا النمو بشكل يقلل من الأضرار التي تلحق بالبيئة وذلك عن طريق تقليل إستخدام الوقود كالفحم والنفط من الأرض مثلاً ؟.. خاصة وأننا فيما بيننا لم نتفق على نوع التغيير البيئي الجذري وما سيتطلبه ذلك من موارد لإصلاح البيئة ، ولكن لا يمكن لأي نسق أخلاقي ألا يتأثر باحتمالات الأضرار التي تلحق بالأرض التي تقدم لنا الحياة... وإن حماية هذا الكوكب أمر يتطلب تغييراً بعيد المدى ، وخصوصاً في البلدان الصناعية !!..

ويشعر عالمنا المعاصر بالإعجاب بما حققه التقدم العلمي والاقتصادي الحديث وبما قد يحققه في المستقبل بالعلم كثيراً ، ولكننا جميعاً نوقن بأن الإيمان يجب أن يكون مفتوحاً ليحتوي الحقيقة التجريبية ، لا

مستمداً من العلم بدون تفكير ، وإننا نرى أن التنمية الاقتصادية السريعة التي شهدتها الإنسانية في المائتي عام السابقة بالإضافة غلى التنمية المتسارعة في العالم أجمع التي شهدها الجيل السابق قد أدت إلى خير يفوق كثيراً الشرور التي نجمت عنها ، **ولكن التقدم المادي قد أعطى لقوى الشر أيضاً قدرات لم يسبق لها مثيل ، وإن جميع التقاليد الأخلاقية الإنسانية تعلمنا أسسا أخلاقية متشابهة ، قيماً مثل الأمانة والتواضع والإهتمام بالآخرين.** أما المادية والعلمانية فقد أضعفتا إرادة الناس للقيام بما يعتقدون بالفعل أنه صواب !!.

ويحتاج العالم غلى أناس يتمتعون بدوافع عالية أكثر من أي فترة سابقة ، وذلك في ظل خطر نشوب حرب نووية أو إنفجار بسبب الظلم وعدم العدالة في هذا العالم المتشابك ، أو إحتمالات الدمار البيئي ، **ولكن يبدو أن الحياة المادية تخلو من أي أهداف أكثر قوة من تحقيق الثراء.**

ويشخّص العلماء الداء الروحي الذي يعاني منه العالم بصور مختلفة ، ويقدمون حلولاً مختلفة ، فالبعض يرى أن المشكلة الأصلية تتمثل في السطورة الحديثة الخاطئة التي تقول إن التطور والتقدم ينشآن عن الصراع !!.. ويوصي هذا البعض بتكامل جديد بين العلم والدين.

ويرى البعض الآخر أن أصل المشكلة يتمثل في غياب الطاقة الأخلاقية ، ويأمل أن تؤدي المناقشات الموسعة لمشكلات العالم ، وكذلك الأنشطة الفردية وإعادة الحياة للمسيحية إلى تنشيط طاقات إضافية للتعامل مع المهام التي بين ايدينا الآن .. هذا بالإضافة إلى وجود إحساس بغياب الهدف حتى في البلاد التي لا ينبغي على أفرادها القلق بخصوص الوفاء باحتياجاتهم الأساسية !!..؟.. ومن هنا هناك من يقترح نموذجاً جديداً يمكن أن يعطي معنى للحياة ، وهذا النموذج سيركز على مهمة الوفاء بالإحتياجات الأساسية على مستوى العالم ، وعلى إعادة بزوغ الفردية ، وعلى الأعمال الإبداعية الجديدة.

وهناك من العلماء والمفكرين من يرى أنه ربما كان أصل المشكلة يتمثل في عدم كفاية وشمولية المعتقدات المعاصرة ... وتعتمد هذه

التشخيصات المختلفة للمشكلة على خلفياتنا الثقافية والدينية المتنوعة ، فهناك من يعتقد أن يجد قوة روحية في رحمة الله وفي العودة إلى طاعته مجدداً ، فيؤكد ملتزماً بعقيدته الدينية القوة المنشطة لرحمة الله ، في حين أن هناك آخرون يؤمنون بالعمل الإنساني ..

وهناك من يرى أهمية القيام بمسح للتجربة الإنسانية العامة ، بحثاً عن الاسترشاد الروحي ، ومصير الإنسانية في إطار التطور الإنساني ، ويميل إلى الإعتقاد بأن التطور يحدث من خلال طفرات في الإبداع الإنساني ، في حين ينظر آخرون إلة التطور على أنه نتيجة للتكامل بين حقائق متنوعة وبين شعوب عديدة.

وعلى الرغم من أن رؤيتنا لمشكلات العالم الكبرى رؤية متشابهة ، إلا أن هذه الاختلافات في التحليل الروحي تقودنا إلى التأكيد على أنواع مختلفة من الإصلاح العالمي كالأخذ بوسائل عالمية جديدة وأسواق جيدة وحركة تشبه حركة غاندي من حيث كونها بسيطة وتدعو إلى أعمال الخير ، ويأمل آخرون في إحياء أرواح متحمسة لتشجيع المزيد من الجهود في مجال نزع السلاح والتنمية الاقتصادية ، ومثل هذه الجهود يمكن أن تزداد قوة أو أن تتحسن ، ولكن عليها أن تسير اساساً على خطوط من الإصلاح الليبرالي الذي شهده الجيل السابق.

وهناك من هو أكثر جرأة بخصوص ما قد تحققه الجهود الأخلاقية ، وعلى ذلك فإنه يحثنا على العمل من أجل تحقيق تغييرات جذرية تتمثل في : خفض التسلح بصورة كبيرة ، وتقليل عدد السكان ، والحد من إستهلاك الموارد ، في حين يدعو آخرون كل فرد إلى إصلاح نفسه ، وبالتالي فإنه يركز إهتمامه على ما يتضمنه مفهوم " المجتمع المتوازن ".

ولكن لدينا جميع الأسباب الدينية التي تدعو للأمل ؛ حيث أن القدرة الإلهية الكامنة في الإنسانية ستفوز في النهاية ، وأن الناس سيقومون بالإصلاح إذا ما تفهموا أن ذلك في مصلحتهم.

السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومي للمرأة(*)
والتمكين السياسي للمرأة وتفعيل دور الجامعيين والجامعيات
في المشاركة في تنمية المجتمع..

لا شك أن المجلس القومي للمرأة يبذل جهداً فائقا من أجل دفع مشاركة المرأة فيما ينفعها وينفع المجتمع ويحقق للوطن مزيداً من التحديث ، ومجتمعنا العربي المعاصر يقدر تماما الجهود التي تبذلها السيدة الفاضلة سوزان مبارك من أجل تحقيق هذا الهدف ، ووصولاً إلي الارتفاع بمعدل التنمية ، والحق في التنمية كما أعلنته المؤتمرات الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة حق عالمي ، وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية ، ومن هنا تبذل القيادات السياسية في مصر أقصي ما لديها من طاقة الفكر والعمل لتبني إستراتيجيات ونماذج مختلفة للتنمية ، وهذا يتطلب بالدرجة الأولي بذل الجهود لتعميق فهم هذه الإستراتيجيات ونماذج تطبيقها ، واستيعابها ، ومناقشة أبعادها.

ومن هذا المفهوم يقوم المجلس القومي للمرأة بحملات إعلامية بهدف تعميق مفاهيم هذه الإستراتيجيات ، ومثل هذا الأسلوب يولد معارف هامة حول السلوك البشري ، يتعين علي المهتمين بشئون التنمية توضيحها وتفسيرها قبـل وضعها موضع التطبيق ، ويجمع علماء السلوك التنظيمي أن المادة العلمية التي تتضمنها نماذج التطبيق تعكس مفاهيم البحوث الجارية ، والاهتمامات الواقعية في إطار أهدافهم في حل المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع ، خاصة وأن علماء الاجتماع والسلوك التنظيمي يقدرون ضرورة فهم الناس قبل توجيههم وصولاً إلي السلوك الرشيد الذي ينبغي أن يكون باقتدار وفاعلية.

(*) تم نشر المقالة رقم (٦١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ولعل هذا المنهج كان من بين الأسباب التي من أجلها نجحت جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك في إصدار القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المجلس القومي للمرأة في مصر ومن أجل طرح الحلول العملية للمشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة والتأكد من تبني الوسائل التي يمكن من خلالها تعميق المفاهيم السليمة لحلول هذه المشكلات ، فقد لجأ المجلس القومي للمرأة إلي إنشاء خطوط ساخنة مجانية لتتلقى من خلالها الشكاوي والعمل علي حلها ، كما يتعاون مع المجلس عدد كبير من المحامين الذين تطوعوا لخدمة المرأة الفقيرة التي لا تستطيع تحمل نفقات حل هذه المشاكل من قضايا وغير ذلك ، وقد أمكن لمجلس المرأة الموقر أن تقيم هذا المكتب بمساندة الاتحاد الأوربي الذي يساهم بحوالي نصف تكاليف موازنة هذا المكتب ، وتتحمل الدولة النصف الآخر بتوجيه من السيد الرئيس حسني مبارك ، وكان لهذا التوجيه أثره الكبير في مضاعفة الجهود من أجل إنجاح أهداف هذا المشروع ، وكان من نتائج هذه الجهود الحصول علي معلومات كبيرة جداً ، ثم قام المختصون بالمجلس القومي للمرأة بتصنيفها ومناقشتها مع اللجان المختصة في المجلس سواء كانت اللجنة التشريعية أو لجنة الإعلام أو الاقتصاد أو مع الأمانة العامة ، ولديهم الآن فكرة واضحة عن عينة من المشاكل التي كنا نعرف بعضها ولكن بطريقة سطحية ، وبدأنا نتعرف بشكل أكثر تفصيلاً علي طبيعة المشاكل من أصحابها ، وكان هذا هو الجديد حيث يتيح لصانعي القرار معرفة جذور هذه المشاكل فيتم التصدي لها.

وأغلب هذه المشاكل كانت حول ظروف عمل المرأة وتطبيق قانون العمل وأحيانا التمييز ضدها في أماكن العمل الحكومية وغير الحكومية حوالي ٦٠% من هذه المشاكل تم حلها بمساندة توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك ، خاصة بعد تشكيل وحدات تكافؤ الفرص في هذه الوزارات والتي كانت اقتراحاً تقدم به المجلس القومي للمرأة للسادة الوزراء .. وقد أصبح هناك أكثر من ٢٠ وزارة بها

وحدة تكافؤ الفرص ، وظيفة هذه الوحدات أنها تقدم صورة واقعية عن مدي تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في أماكن العمل.

أما المجموعة الأخرى من الشكاوي فكانت عن الأحوال الشخصية ، وأصبح المجلس علي علم بهذه المشاكل ، وعلي الرغم من كل ما تم خلال السنوات الأخيرة وهو تطور غير مسبوق إلا إنه ما زال هناك كثير من العقبات والمشاكل التي يمكننا القول إنها ثغرات تسمح بوجود ظلم علي أحد أفراد الأسرة سواء كانت الأم أو الأطفال ، وكانت هناك أيضا مشكلة منح الجنسية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبي ، وبهذه المناسبة نتقدم جميعا بخالص الشكر والتقدير للسيد رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطني علي حل هذه المشكلة ، أما المجموعة الأخيرة فكانت خاصة بالعنف الأسري ، حيث أن العنف موجود لكنه لا يشكل ظاهرة ، ونادراً ما تذهب سيدة لتشكو زوجها ، أو بنتاً تشكو أمها أو أباها ، لأن أحياناً العنف الأسري لا يقتصر علي الزوج فقط أو ما يفعله من ضرر إزاء زوجته ، ولكن أحيانا الأب يعتدي علي ابنته لدرجة القتل !!.. ، وكذلك الأم تؤذي ابنتها أو ابنها ، فهناك عنف أسري لا بد من النظر فيه ، ففي الواقع هناك شئ ما خطأ لابد أن نحاول مواجهته.

ويقوم المجلس القومي للمرأة بإطلاع السادة أولي الأمر علي طبيعة الشكاوي التي ترد إلي المجلس ومناقشتها والخروج باقتراحات ونتائج إيجابية ، والمجلس يبحث في وضع أسلوب وخطة عمل للمرحلة القادمة ، خاصة فيما يمثل ظاهرة في المجتمع ، وهل يمكن مثلا إصدار قانون يمنع أنواع من الضرر !!.. أو اتخاذ قانون يمنع الضرب أو اتخاذ حيال ذلك ، كل هذه مشكلات يداوم المجلس مناقشتها ، بالإضافة إلي دور وزارة القوي العاملة فيما يتعلق مراعاتها عدم التمييز ضد المرأة في العمل وأيضا وزارة التنمية الإدارية التي تساند المجلس في كل خطوة يخطوها، هل حينما توجد مشكلة نقوم برفع دعوى قضائية أم لا بد من وسيلة لحل المشاكل ؟!..

وفي هذا الشأن لا بد أن أشير إلي أن وزارة القوي العاملة كانت أول وزارة تقوم بعمل لجنة قبل أن يقوم المجلس القومي للمرأة بعرض هذا الاقتراح .. إننا نريد أن تنظر لجان المرأة في الوزارات لطبيعة المشاكل في العمل ، بحيث يتم القضاء علي هذه المشكلات تدريجياً سواء بقرارات وزارية أو قوانين ، وبعد ذلك يأتي دور الإعلام وهو القاسم المشترك الأعظم في كل هذه الأدوار ، ولعل تركيز المجلس علي دور الإعلام باعتباره أكبر وسيلة توعية في المجتمع بجانب التعليم.

فمن الممكن أن يتم تصحيح وضع معين من خلال الإعلام والدراما ، وذلك لأن المجلس يؤمن بأن الإعلام هو الوسيلة الأولي الفعالة لتنوير المجتمع ، وتوعية المرأة بحقوقها القانونية وحقوقها في العمل وقبل ذلك توعيتها بواجباتها أولا ، ولا زالت أهم مشكلة تواجه المجس هي نظرة المجتمع للمرأة التي لا تزال قاصرة وليست النظرة الحضارية المرجوة التي ينبغي أن نتكاتف جميعاً علي تأكيدها وتدعيمها وتحقيقها ، وللأسف فلا تزال هذه الصورة تحتاج إلي تغيير وتطوير والإعلام هو السبيل لتحقيق ذلك.

والجدير بالذكر في هذا المجال أن جامعة عين شمس ، انطلاقا من توجيهات السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، وتأكيداً لدور الجامعة في خدمة المجتمع أنشأت شعبة جديدة تحت عنوان " تنمية شئون المرأة " أملا في اتجاه الأساليب العلمية لمواجهة المعتقدات والتقاليد السائدة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والموروثات الثقافية التي تحد من حق المرأة في الاختيار ، بالإضافة إلي إعداد مشروعات لمحو أمية العاملات داخل كليات الجامعة والسيدات في المجتمع المحيط بهن ، مستفيدين في ذلك من تجارب الدول العلمية الناجحة في هذا المجال.

تنسيق الجهود علي مستوي القمة بين الرئيس مبارك والسيدة الفاضلة حرمه(*) ودورهما في تحقيق الأهداف الإنمائية والنهوض بالمرأة

ليس هناك أدني شك في أن الرئيس حسني مبارك في جهوده لتحديث مصر ، قد أولي عظيم اهتمامه بالمرأة ومشاركتها في الحياة العامة والاهتمام بتمثيلها في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية - وذلك لإيمانه بأنها جزء لا يتجزأ من المجتمع وإدراكه لما يمكن أن تقدمه لهذا الوطن إذا ما أتيحت لها الفرصة - الأثر الجليل والواضح في تحريك دورها في المجتمع ، ذلك الدور الذي ظل ولسنوات طويلة يكاد يكون شكليا وهامشيا حيث أتسم دور المرأة في الماضي بالسلب دون الإيجاب والانحسار ، وأكد سيادته أن المجتمع لا يمكن أن يحقق تقدما يذكر إلا إذا اتسعت دائرة المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون التفرقة بين الرجل والمرأة ، كذلك أكد سيادته في أكثر من خطاب له أن دور المرأة هام وفعال من واجهة هذا المجتمع ، وهذا يرتبط إلي حد بعيد بالعمل علي رفع مستوي الكفاءة الإنتاجية لها وزيادة نصيبها من الوظائف العليا ، وكذا توسيع نطاق المشاركة السياسية لها ودخولها المجالس التشريعية وتدعيم دورها في البرلمان ، وتعميق مشاعر الانتماء لديها ، وقد توجت جهود هذه القيادة الحميدة بقرار سيادته بإنشاء المجلس القومي للمرأة ذلك ليتسنى لها اكتساب مزيد من الحقوق التي حرمت منها في الأحقاب السابقة.

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد علي الأهمية القصوى التي كانت وراء إصدار السيد الرئيس حسني مبارك القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المجلس القومي للمرأة ، وجهود السيد الرئيس والسيدة الفاضلة

(*) تم نشر المقالة رقم (٦٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٧ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

قرينته سوزان مبارك لتحقيق المشاركة الإيجابية ، وصولاً إلي الارتفاع التدريجي في معدلات التنمية في جميع مجالات الحياة في مصر ، خاصة ونحن نؤمن جميعا بأن المرأة هي منبع الخصوبة والعطاء ، ومن رحمها خرج الأنبياء والقادة العظماء ، وكبار الساسة ، ولعلنا جميعا نشيد ونشير إلي ما أطلقه نابليون بونابرت عليها ، حيث قال " أن المرأة التي تهز المهد بيمينها قادرة علي أن تهز العرش ، وأن تزلزل العالم بيسارها ".. ومن أجل النهوض بالمرأة المصرية التي عاشت عصورا مظلمة وعانت الأمرين من سطوة مجتمع الرجال الذي حال طويلا دون تحقيق ذاتها ، أصدر الرئيس حسني مبارك قراره التاريخي بإنشاء المجلس القومي للمرأة ..

والجدير بالذكر في هذا المقام أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد الرئيس تولت مهام قيادة ورئاسة هذا المجلس في ضوء تاريخها الطويل في خدمة المجتمع منذ أسست في عام ١٩٧٧ جمعية الرعاية المتكاملة التي أنشأت مكتبات في جميع أنحاء مصر وأتاحت فرص القراءة للجميع أطفالاً، وشباباً ، وكباراً ، مع الاهتمام بالأطفال ذوي الحاجة ، بالإضافة إلي إنشائها المركز النموذجي للمكفوفين ، ومشروع المرأة والصحة والتنمية ، والمجلس القومي للطفولة والأمومة ، وكانت سيادتها صاحبة المبادرة في القانون الموحد للطفل ، وذلك بالإضافة إلي رئاستها للجمعية المصرية للهلال الأحمر التي قدمت العديد من الخدمات لصالح الشعب الفلسطيني .. إلخ ..

وفي ضوء نشاطها وإسهاماتها في خدمة العمل الوطني المصري الذي شمل العديد من المجالات في التعليم والصحة والثقافة والتنمية الاجتماعية المتكاملة ، وذلك نابع من أن سيادتها حاصلة علي درجة الماجستير في علم الاجتماع التربوي من الجامعة الأمريكية ، بالإضافة إلي حصولها قبل ذلك علي بكالوريوس العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية ، كل ذلك يكشف عن رغبتها الصادقة منذ قامت بعملها التطوعي لخدمة المجتمع ، وعملا بقول الرسول عليه الصلاة والسلام " من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم "... ومن هنا كان توفيقها

ونجاحها... ، وفي ذلك ما يثبت الأهمية القصوى للنهوض بالمرأة التي تشارك في عملية التنمية ، وهناك العديد من الحكماء الذين يرون أنه إذا لم يفسح المجتمع المجال للمرأة لتشارك في صنع القرار ، فلن يكون هناك نضج فكري ، ولا تطور ثقافي ، ولا تقدم اجتماعي ، لأن الأمم تقاس من خلال احترامها لنصفها الآخر المتمثل في المرأة .. ويرون أنه قد حان الوقت لكي تستفيد الشعوب من جهود رجالها ونسائها ، وهم في ذلك يذكرون حكمة جميلة أطلقها أحد الحكماء ، هذه الحكمة تقول " أن المرأة قد أخذت من جانب الرجل لتكون مساوية له ، ومن تحت ذراعيه لكي يحميها ، وقرب قلبه لكي يحبها ويحترمها " .. ومن هنا يطالبون بأن الجهود التي تبذل لتغيير وضع المرأة ينبغي أن تبدأ بغرس هذه المفاهيم التي تشملها حكمة الحكماء .. ينبغي غرس هذه المفاهيم في فكر الأجيال الجديدة ، من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية ، حتى تتشرب هذه الأجيال فلسفة وقيمة احترام المرأة كإنسان لــه عقل واع وكيان مستقل ، وليست مجرد جسد لغواية الرجل !!؟. إن أي إنسان سواء أكان رجلا أو امرأة قد وهبه الله نعمة العقل لكي يُنتج ويقدم علي مدار حياته ما فيه النفع لمجتمعه .. وينبغي علينا جميعا أن نفهم ونطبق قول الرسول الكريم في الحديث الشريف " خير الناس أنفعهم للناس " .. وكلمة الناس تعني الرجل والمرأة منذ خلق الله سبحانه وتعالي آدم ، وحواء ، ونسلهما إلي يوم الدين.

ولعل هذه المعاني كانت في فكر السيد الرئيس عندما أصدر القرار الجمهوري بإنشاء المجلس القومي للمرأة ، ونص القرار الجمهوري علي أن المجلس يختص باقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال شئون المرأة ، وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي ، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة ، ووضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة ، وحل المشكلات التي تواجهها ، ومتابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة في مجال المرأة ، والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن ، كما نص القرار الجمهوري علي اختصاص المجلس بإبداء الرأي في

مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها علي السلطة المختصة ، والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة وكذلك إبداء الرأي في جميع الاتفاقات المتعلقة بالمرأة وتمثيلها في المحافل والمنظمات الدولية ، كما نص القرار الجمهوري علي إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والبحوث المتعلقة بالمرأة ، وإجراء البحوث والدراسات في هذا المجال ، ونص كذلك علي عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش ، والبحث في الموضوعات التي تخص المرأة ، وتنظيم دورات تدريبية للتوعية بدورها في المجتمع وبحقوقها وواجباتها .

وقد أصابت السيدة الفاضلة سوزان مبارك كبد الحقيقة حين وصفت المجلس القومي للمرأة بأنه برلمان المرأة في مصر .. وهناك إجماع علي أن المرأة قد حظيت في عهد مبارك بتحول واضح في مدي مشاركتها في العمل والإنتاج مما أكسبها قيمة في المجتمع كفرد له كيانه ودوره الفعال في عملية التنمية كما انعكس ذلك أيضا علي مدي مشاركتها في اتخاذ القرار ، وهناك العديد من الإحصائيات التي توضح مدي التقدم الذي حققته المرأة في عهد مبارك بتوليها المناصب العليا في مجالات العمل المختلفة حيث تضاعفت نسبة الإناث في كافة الوظائف العليا والتي كانت لا تتعدى حوالي ٧% في عام ١٩٨٨ وارتفعت إلي ٥ر٢٣% في عام ٢٠٠٣ ، وهذا نتيجة التحسن الملحوظ في المستوي التعليمي للمرأة ، كما تؤكد الإحصائيات أن المرأة إذا ما أتيحت لها الفرصة فأنها قادرة علي الوصول إلي أرقي المناصب.

ولذلك نتمنى أن تتواصل رسالة المجلس القومي للمرأة من أجل النهوض بالمرأة ، وفي ذلك نهوض بمصرنا الغالية ، تحت رعاية الجهد المشترك للسيد الرئيس والسيدة الفاضلة قرينته ، والله يوفقهما دائما لما فيه خير مصر ، والسلام العالمي ، والله وحده هو المستعان .. وما التوفيق إلا من عند الله.

القمة الأفريقية الثالثة (النيباد) في شرم الشيخ(*)
الانتقال من التبعية الاقتصادية إلي إستراتيجية التنمية الشاملة

أوضح الرئيس حسني مبارك في لقاء القمة الأفريقية الثالثة (النيباد) في شرم الشيخ والتي عقدت تحت رئاسة سيادته ، أنه سيبذل مع إخوانه من كافة الدول الأفريقية ، ومن خلال رؤية أفريقية مستمدة من أعرافها وتقاليدها وتطور تجاربها ، سينظر قادة أفريقيا لأوضاع القارة ومشكلاتها ، وسيبذلون الجهد للبحث عن الحلول العلمية للتعامل مع مشكلات القارة في إطار مشاركة أفريقية ودولية جادة من أجل بناء إستراتيجية شاملة لتحقيق التنمية والتطوير والتحديث والإصلاح علي مختلف المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا يتطلب في رأي سيادته النهوض بتبادل المعرفة ونقل الخبرات المتوفرة لدي البعض إلي الأشقاء الذين يحتاجون إليها ، بما يدعم القدرات والكفاءات الوطنية ، ويسهم بشكل مباشر في تحقيق التكامل الإقليمي المنشـــود ، ولاشك أن إنشاء " آلية مراجعة النظراء الأفريقية " تعكس تمسك القارة الأفريقية شعوبا وقادة بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعايير الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد.

ولعلنا جميعا نعرف أهمية بذل الجهود من أجل زيادة الدخل القومي لأي بلد من بلدان العالم، وأهمية ذلك في التجارة الخارجية ، حيث أن تحقيق فائض في الصادرات سواء في ذلك الصادرات المنظورة أو غير المنظورة ، إن تحقيق ذلك يعني زيادة الإنتاج القومي ، وفي هذا المجال تقوم الحكومات بدور كبير يقترن بدورها

*) تم نشر المقالة رقم (٥٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

في التوسع الإنمائي في البلاد ، ولذلك نجد أن السيد الرئيس حسني مبارك ركز في العديد من المناسبات سواء في داخل مصر ، أو لقاءات القمة العربية أو لقاءات القمة الأفريقية ، ركز سيادته علي التجارة الخارجية أو حسب تعبيره الاهتمام بحالة الاقتصاد التصديري.

ومن الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلي أن الرئيس حسني مبارك أشار في العديد من المناسبات إلي أن الدول النامية عليها أن تتخلص من اقتصاديات التبعية، أو " الاقتصاد المكشوف " Exposed Economy " الذي يؤدي إلي عدم الاستقرار ، بمعني أن اعتماد أي دولة في صادراتها علي سلعة واحدة ، أو مادة خام معينة ، يجعل الاقتصاد القومي في ظروف الدول الأفريقية ، أو أي بلد آخر سواء في آسيا أو أمريكا اللاتينية ، معرضا للتقلبات العنيفة التي تنشأ عن الأحوال الاقتصادية ، بل وتمتد هذه التقلبات للحياة السياسية !!.. حيث إن الاقتصاد المتخلف يعكس التقلبات في الطلب الخارجي علي سلعة التصدير .. والدول الرأسمالية هي التي تستورد عن طريق شركاتها الاحتكارية الكبرى معظم محصول الدول الأفريقية ، وعلي هذا الأساس لو حدث تقلب في حجم الطلب من الدول الرأسمالية ، لسبب اقتصادي مثل الرواج أو الكساد ، أو سبب سياسي مثل الحرب الباردة أو الحصار الاقتصادي ، أو تخزين المواد الإستراتيجية ، فإن حجم مبيعات الدولة الأفريقية من سلعة التخصص التي تعتمد عليها في التصدير سوف يتقلب بشدة وعنف !!.. وبالتالي تتقلب الأسعار الخارجية .. وأفريقيا تلحظ ذلك في كثير من إنتاجها كالقطن .. أو البن .. أو التصدير .. أو الشاي .. أو غيرها من المواد الخام والمواد الأولية .. أو بمعني أوضح أن اقتصاد العديد من الدول الأفريقية يكون في مجموعه معرضا لنوبات من التضخم العنيف !!.. وبالتالي الكساد

العنيف !!.. ولا يحدث ذلك نتيجة لعوامل داخلية في أي بلد أفريقي !!.. إنما يحدث نتيجة لعوامل خارجية !!..

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلي أن حكومات الدول الأفريقية في مثل هذه الأحوال تتأثر إيراداتها لأن اقتصادياتها مرتبطة ارتباطا شديدا بالدول المستعمرة.. وهو ما أطلقنا عليه اقتصاديات التبعية .. ونحن نعرف أن إيرادات الحكومات الأفريقية تأتي من الضرائب غير المباشرة المفروضة علي الواردات من سلع الاستهلاك علي بعض الصادرات كالقطن أو الصمغ العربي في السودان ، أو الكاكاو في غانا .. إلخ ... وفي مثل هذه الأحوال تتقلب ميزانيات الدول الأفريقية بعنف شديد ، ففي سنة ما تكون أرقام الإيرادات العامة عالية والخزانة مليئة .. وفي سنة أخري تنخفض متحصلات الحكومة وتصبح الخزانة شبه خاوية !!..

ومما لاشك فيه أن مثل هذه الظروف من عدم الاستقرار المالي لها عواقبها الوخيمة !!؟.. وتمتد مثل هذه العواقب ليس إلي المجال الاقتصادي فقط ، بل يمتد أيضا إلي المجال السياسي الداخلي ، وليس ذلك من مصلحة الدولة أو الشعب ، ومن هنا فإن من مصلحة الدول الأفريقية أن يكون هناك تخطيط اقتصادي ناجح ، يمكن من خلاله التحكم من الداخل علي مثل هذه التقلبات التي تحدث وتكون خارج دائرة نفوذ الحكومة الوطنية ، خصوصا إذا ما كانت مثل هذه العوامل تتفاعل في معاملات الدول الأفريقية مع دول كبري كالولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو غيرهما من الدول الرأسمالية أو المتحالفة مع الدول التي يطلق عليها دول متقدمة أو دول صناعية !!.. أو دول تنتمي إلي تكتلات إقليمية !!.. أو غير ذلك من مستجدات هذا العالم المتغير الذي نعيش فيه ..

وفي ضوء الإيضاح الذي عرضناه ، نرجو أن نكون قد ألقينا بعض الجوانب علي السبب الذي من أجله نادي السيد الرئيس حسني مبارك في قمة النيباد التي عقدت في شرم الشيخ أرض السلام عن ضرورة بناء إستراتيجية شاملة لإمكانيات الدول الأفريقية ، يمكن من خلالها تحقيق التنمية والتطوير والتحديث والإصلاح علي مختلف المحاور السياسية والاقتصادية، وأن هذا الاقتراح يعتبر عصب التنمية ، وحافزا مهما لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وضرورة لتحقيق التكامل الإقليمي المنشود الذي يؤكد الدور المحوري للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في تحديد واختيار المشروعات اللازمة لإقامة بنية أساسية قوية .

ومن أجل أن يعطي السيد الرئيس أملاً للدول الأفريقية في إمكانية تحقيق التوجيهات التي أقترحها ، أشار إلي تجربة مصر الناجحة في إعادة بناء هياكل البنية الأساسية خلال سنوات حكمه في مجال الكهرباء ، والطرق ، وشبكات المياه ، والصرف ، والاتصالات .. إلخ .. وأعلن أن مصر تضع كافة إمكانيات معاهد البحوث الزراعية ومراكز التدريب المصرية المتميزة في خدمة الدول الأفريقية الشقيقة للتعاون المشترك من أجل تحقيق الأمن الغذائي وأهداف التنمية الزراعية بالقارة ، مع تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية تخصص الكوادر الأفريقية علي المستوي الثنائي بتمويل مصري بالمشاركة مع أطراف أخري إقليمية ودولية .. وقد سعدنا جميعا بحُسن سمعة مصر التي وردت علي لسان الرئيس النيجري أوليسبجون أوبسانجو ، وهو الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ، حيث أشاد سيادته بالتزام مصر قيادة وحكومة وشعبا بتنفيذ ما نقوله أو نتعهد به .. وهذه الشهادة نعتز بها ، ونشكر سيادته عليها ، حيث أن الثقة وصدق النوايا يعتبران السبيل الأساسي لتحقيق الأهداف بإذن الله .

الرئيس حسني مبارك والقمة الأفريقية الثالثة(*)
هل يريد الغرب ديمقراطية تعبر عن مصالح الشعوب الأفريقية ؟...
أم ديمقراطية لصالح الغرب ونهب ثروات الشعوب ؟ ...

وجه الرئيس حسني مبارك منذ فترة طويلة نظر القادة الأفارقة إلي ضرورة أن تعمل الدول الأفريقية علي تحقيق أساليب اقتصادية واجتماعية متكاملة بشكل يدعم التكامل بين الدول الأفريقية وقد برزت من خلال اللقاءات الأفريقية دعوة السيد الرئيس المتكررة والتي نذكر منها علي سبيل المثال دعوة سيادته إلي عقد مؤتمر دولي علي مستوي القمة تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع الإستراتيجية الدولية اللازمة لمكافحة الإرهاب ، واعتمدتها القمة الأفريقية المنعقدة بالجزائر عام ١٩٩٩.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلي الدعوة التي وجهها السيد الرئيس حسني مبارك إلي عقد القمة الأفريقية الثالثة للاتحاد الأفريقي علي أرض مصر ، وفي شرم الشيخ أرض السلام والتي انتشر أسمها في جميع أنحاء العالم بهذا المعني ، أخذاً في الاعتبار أن أفريقيا كانت وما زالت تواجه العديد من المشكلات ، وعلي وجه الخصوص بعد حصول دولها بعد نضال عنيف علي استقلالها ، حيث وجدت الدول الأفريقية نفسها غارقة في المشكلات ، بعد أن نهبت الدول الاستعمارية خيراتها وثرواتها ، وأصبحت الدول الاستعمارية من الدول الغنية التي أزدادت غني ، والدول الأفريقية بالتالي ازدادت فقراً علي فقر ، بل يمكننا القول أنها تغوص في الفقر ، ويزداد حالها سوءاً مع مرور الزمن !!..

(*) تم نشر المقالة رقم (٥٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ولا شك أن العالم أجمع يعرف أن السبب في فقر أفريقيا إنما يرجع إلي التطوير التكنولوجي الجذري الذي وصل إلي الذروة بتحطيم الذرة ، وباقتحام الفضاء والثورة المستمرة لانفجار المعرفة والاتصالات ، وكانت أفريقيا غائبة عن هذا التطور !!؟.. الأمر الذي فرض نفسه علي الدول الأفريقية إلي مضاعفة الجهود في مجالات التنمية واللحاق بركب التقدم الهائل في عالم المعلومات والتكنولوجيا قدر الإمكان !!..

ولمزيد من الفائدة ومتابعة هذا الموضوع الهام ، فإن القمة الأفريقية الأولي انعقدت في يوليو عام ٢٠٠٢ في ديربان بجنوب أفريقيا ، والتي شهدت الانطلاقة الأولي للاتحاد الإفريقي ، وما تبعها من إعادة تشكيل أجهزته بما في ذلك مجلس الرؤساء ، والمجلس التنفيذي الذي يضم وزراء خارجية الدول الأفريقية ولجنة الممثلين الدائمين لدي الاتحاد والمفوضية التي يرأسها المفاوض العام بديلا عن منصب السكرتير العام .

وانعقدت القمة الأفريقية الثانية في مابوتو عاصمة موزمبيق في يوليو عام ٢٠٠٣، وكان لمصر دور بارز فيها لنشر الإدراك الواعي للعديد من الدول الأفريقية لحتمية التعامل مع القضايا الحيوية التي تواجه القارة الأفريقية علي الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي ، ووضع أساس سياسة أفريقية جديدة لحل المنازعات في أفريقيا من خلال مواجهتها ميدانيا بالأعداد لتشكيل قوات عسكرية أفريقية مشتركة تقوم بالعمل علي حفظ السلام والاستقرار من خلال منع نشوب الصراعات والتدخل لفضها حال نشوبها .

وهناك إجماع لدي علماء العالم علي أن الغالبية العظمي من الدول الأفريقية من البلاد المتخلفة وتتميز البلاد المتخلفة اقتصاديا بأن حجم الإنتاج القومي فيها محدود، وبالتالي فحجم الدخل القومي في مستوي منخفض ، وترجع أسباب انخفاض الدخل القومي إلي

انخفاض حجم الاستثمار ، أو ما يسمي أحيانا " الجمود في الاستثمار" والسبب في الجمود الاستثمار هو انخفاض حجم الادخار ، وهنا تجد البلاد المتخلفة نفسها تدور فيما يسمي " الدائرة المفرغة للفقر" ، وتفسير هذه الدائرة هو أن الفقر، أو انخفاض الدخل العيني ، ينشأ عن انخفاض مستوي الادخار ، ومن المعروف أن الدخل القومي يؤدي إلي انخفاض مستوي الاستثمار ، وهذا يؤدي إلي قلة رأس المال العيني ، والأخير يؤدي بطبيعة الحال إلي انخفاض الإنتاجية ، ثم انخفاض الدخل العيني ، وهذه هي دائرة الفقر في جانب العرض ، أو الإنتاج .

وهناك دائرة فقر أخري في جانب الطلب تتلخص في أن الفقر ، أو الدخل المنخفض ، يؤدي إلي انخفاض حجم أو نطاق السوق ، وهذا يؤدي إلي انخفاض الحافز علي الاستثمار ، ثم ضعف تكوين رأس المال ، ثم ضعف الإنتاجية ، ثم انخفاض مستوي الدخل مرة أخري ، وهكذا دواليك .. أي أن الفقر يولد الفقر ، والعكس صحيح ، فالغني يولد الغني ، وفي تعبير آخر يمكن القول أن البلاد الفقيرة فقيرة لأنها فقيرة !!.. فقيرة في تفكيرها .. فقيرة في وضع إستراتيجيات تُنمي من اقتصادياتها .. فقيرة في تعظيم إمكانياتها .. إلخ .. إلي غير ذلك من الوسائل التي طبقها غيرها من شعوب الأرض وأمكنها عن طريقها أن تعبر حواجز الفقر والضعف !!.. والدول الأفريقية فقيرة في التعامل مع العقل الغربي الذي يتعامل معها بمنطق الهيمنة !!.. فكما حاول فرض توجهات أيديولوجية رأسمالية عليها ، خاصة وأنه يسعى منذ انتهاء الحرب الباردة إلي فرض أسلوبه علي الدول الأفريقية فرضا بغير مراعاة لظروفها ، الأمر الذي يتعارض مع المنطق الديمقراطي الذي يفرض احترام الآخر.. واحترام خياراته وتوجهاته ، والتعامل معه علي قدم المساواة .. الأمر الذي كان ينبغي معه إن كان سلوكه ديمقراطيا حقا وصدقا أن يراعي واقع أفريقيا الاقتصادي

والاجتماعي !!.. وأن يراعي أيضا بيئة أفريقيا ، وأن التوجهات الرأسمالية والاشتراكية قد فشلت فشلا ذريعا في القارة الأفريقية منذ منتصف ستينات القرن الماضي ، علي اعتبار أن هذه التوجهات فُرضت فرضا علي بيئة غير مهيأة لتطبيق أساليب لا تتناسب مع عاداتها وتقاليدها وأساليب معيشتها!!؟.. هذا مع رجاء الأخذ في الاعتبار أن المحللين السياسيين يقررون أن الدول الأفريقية بعد استقلالها أخذت غالبياتها بالتعددية الحزبية ، وكانت حينئذ أكثر بكثير من وضعها الراهن !!.. حيث أنها لم تقع تحت عبء الديون !!.. ولا أزمة غذاء مستورد !!.. وكان جهازها الإداري قادر علي تصريف الأمور بغير فساد !!.. وكان الشعور الوطني عاليا بدرجة حالت دون الصراعات العرقية !!.. غير أن الأسلوب الرأسمالي في فرض أسلوبه علي أفريقيا أنهار تماما تحت ضربات الانقلابات العسكرية والتي زادت عن سبعين انقلابا!!.. هذا بالإضافة إلي انتشار العديد من الحروب الأهلية التي أدت إلي مزيد من الكوارث والظروف التعسة التي عاشت فيها القارات الأفريقية !!.. وهنا يتساءل العديد من علماء الفكر السياسي .. هل يمكن بعد معرفة هذه الحقائق .. هل يمكن فرض الأسلوب الديمقراطي الغربي علي الدول الأفريقية ؟!!.. وألا يعتبر فرض مثل هذا الأسلوب نوعا من الديكتاتورية ؟؟.. وهل الغرب يريد ديمقراطية حقيقية في القارة الأفريقية تعبر من مصالح الشعوب الأفريقية تعبيراً حقيقيا بشكل يدفع هذه الشعوب إلي رفض التبعية والهيمنة الغربية !!.. أم أن الغرب يُريد مسخاً مشوها. يعتريه الفساد والتشرذم تحقيقا لمصالح الغرب في استمرار نهب ثروات الشعوب الأفريقية !..

السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*)
وثقافة السلام والتسامح وتنمية المجتمع

تقوم السيدة الفاضلة سوزان مبارك بدور على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بريادة حركة نشر ثقافة السلام والتسامح ، وثقافة العمل التطوعي ، والنهوض بالمجتمع ، ودفع مسيرته ، وإتاحة الفرصة للقطاع المدني الهام للمشاركة مع الدولة في عملية التنمية الإجتماعية بتنسيق علمي كامل ، في إطار الجهد المستمر لحُسن إعداد أجيال جديدة تستعين في أداء نشاطها بالإستعانة بأحدث مبتكرات العصر مسايرة لثورة تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات التي تركت بصماتها فيما يتعلق بتطور المجتمعات بما في ذلك قطاعات العمل المدني الذي إمتدت صدارته وقدرته على التنمية في جميع أنحاء العالم ، واستمر هذا النمو بحيث أصبح لقطاع العمل المدني من الفاعلية والنشاط ما وصل به إلى أن أصبح له مؤتمرات عالمية موازية لمؤتمرات المنظمات العالمية ، سواء في ذلك منظمات هيئة الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات العالمية ، ومن هذا المفهوم كان الدور الرائد والواضح لجهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك فيما يتعلق بنشر ثقافة العمل الوطني من أجل التنمية وأشادت التقارير الدولية بنشاط القطاع المدني المصري على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي في ضوء قانون خاص تمت صياغته بعد حوار واسع حول مواده في مؤتمرات عامة وفي جميع أجهزة الإعلام سواء في ذلك الصحافة أو الإذاعة أو التليفزيون أو المؤسسات التشريعية ، وكان للسيدة الفاضلة سوزان مبارك دور كبير في تدعيم الجهود التي توفر لقانون المؤسسات الأهلية المناخ الملائم ليقوم بدوره في خدمة المجتمع ، وقد أطلق المجتمع المصري على سيادتها رائدة العمل التطوعي.

(*) تم نشر المقالة رقم (٥٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد من هذا المكان أن الصفات الشخصية التي تتحلي بها السيدة الفاضلة سوزان مبارك قد كان لها أكبر الأثر في دعم العمل المدني وتوفير المناخ الصحي والملائم للجمعيات الأهلية ، وإمتدت سمعة هذا القطاع خارج حدود مصر ، والعالم العربي ، وذلك لما حبا الله سبحانه وتعالى السيدة الفاضلة سوزان مبارك من نعم في مجالات متعددة ، وقد يكون من بين هذه المجالات ، الجوانب الثقافية والفكرية والإجتماعية ، والدبلوماسية ، والقبول الشعبي الواسع المدى الذي يمتد إلى الدول العربية والإقليمية والدولية.

ولعلنا جميعاً نتذكر أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك قد بدأت بمهرجان " القراءة للجميع " وكان هذا المهرجان ذو طابع خاص حيث كانت لها رؤية جديدة لثقافة الطفل والشاب والأسرة ، وإعادة البعد الإجتماعي والتربوي للقراءة والثقافة في تنشئة جيل من الشباب يُساير الحاضر ويتطلع إلى المستقبل بسلاح العلم والفكر ، وأعادت سيادتها المكتبة كعنصر أساسي من عناصر تكوين البيت المصري ، بعد أن فقدت البيوت المصرية والأسر هذا العنصر في حياتها لاعتبارات كثيرة لا يتسع المقام لسردها في هذا المقال!!..

غير أننا نرجو أن نشيد بجهودها التي لم تقتصر على رعاية الشباب والأمومة والطفل في مصر وحدها .. بل إمتدت جهودها إلى خارج مصر ، في العالم العربي والأفريقي والدولي .. ولعل من بين ما يكشف عن تركيزها وإهتمامها بالنشاط التطوعي المصري ، إن سيادتها ترأس كل عام المؤتمر السنوي العام للإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وبالإضافة إلى ذلك فإنها جعلت من قضية المرأة والأمومة والطفولة قضيتها الأساسية بحيث أصبح لها صوتاً قوياً في المجتمع ، وأنشأت المجلس القومي للمرأة ليكون مقراً يدافع عن حقوق المرأة سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً وإعلامياً وثقافياً .. إلخ.

ولعل من بين ما يوضّح ويؤكد عالمية الإتجاه الإنساني في جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، تعاون منظمة اليونيسيف التابعة للأمم

المتحدة مع سيادتها في جهودها من أجل تحديد أسباب ظاهرة الوضعية المأساوية للأطفال ، ومحاولة وضع سيادتها غستراتيجية نوعية لحماية وإعادة تأهيل الأطفال الذين هم بدون مأوى ، والذين هم معرضون لكثير من مآسي الشوارع نتيجة للفقر ، وغياب الروابط السرية ، والطلاق .. إلخ .. ويُطلق عليهم إصطلاحات : أطفال الشوارع .. الشباب المنحرف .. وغير ذلك من الأسماء !!.. حيث تقول السيدة الفاضلة سوزان مبارك " إن طفل الشارع هو الذي لم تستطع والدته وأسرته تلبية حاجاته المادية والمعنوية والثقافية ، وتقول سيادتها : فالطلاق وضعف المنظومة التربوية والنمو السكاني زاد من حدة هذه الظاهرة ، وتتراوح أعمار هؤلاء بين سن السابعة والثمانية عشر من الفتيات والصبيان ، ومن رأي سيادتها أن هؤلاء ضحايا وليسوا منحرفين ، وينبغي تغيير نظرة المجتمع إتجاه هذه الفئة.

والجدير بالذكر في هذا المقام مطالبة سيادتها الجمعيات الأهلية بضرورة تعظيم دورها التنموي ، مشيرة غلى مجموعة من الوثائق العالمية التي تؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني والتي وقَّعتْ عليها مصر ، وتفرض هذه الوثائق على مصر الإلتزام بأهداف وقضايا معينة حتى عام ٢٠١٥ ، ومن بين هذه الوثائق " وثيقة الإنماء للألفية الثالثة " ، التي تتضمن مجموعة من القضايا التنموية التي يتعين على دول العالم مواجهتها ، وصدرت في إطار الأمم المتحدة ، ولعل من بين أبرز هذه القضايا : مكافحة الفقر .. وتمكين المرأة .. وتطوير وتحسين التعليم .. ودعم وتطوير الخدمات الصحية .. والصحة الإنجابية للمرأة .. وغير ذلك من التحديات.

ولعل من بين ما نوجه إليه الأنظار .. قول السيدة الفاضلة سوزان مبارك : " ليست العبرة بالعدد الإجمالي المتنامي للجمعيات الأهلية !!.. إنما العبرة دائماً في تعظيم الدور التنموي لها والذي يتجاوز مفاهيم (الخيرية) و (الرعاية) ، ليصل بها إلى مفاهيم (التمكين) و (العمل الدفاعي القادر على التأثير إيجاباً في قضايا التنمية) ".

وأصبحت السيدة الفاضلة سوزان مبارك سفيرة لمصر في الخارج فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح على أسس قوية ، وكان من بينها أخيراً ما عرضته أمام مجلس الشيوخ في بلجيكا بدعوة منه حيث ألقت كلمة .. بقصر الأمم ، وهو مقر مجلس الشيوخ ، وشرحت بشئ من التفصيل جهود مصر التنموية في التنمية البشرية ومنها قضايا التعليم وفرص إتاحته للجميع بما في ذلك الشباب والأطفال ، وإعادة مكتبة الإسكندرية ، وتقليل الفجوة في فرص التعليم بين الجنسين ، وأثر الجهود المبذولة في التنمية الإجتماعية على إرتفاع معدلات التنمية الإقتصادية .. وإنخفاض معدل الوفيات ، والإعتماد على النفس في التنمية والإحساس بالمسئولية ، مشيرة إلى أن الديمقراطية تعني تأكيد الحماية الإجتماعية وإفساح فرص العمل للرجال والنساء لبناء مستقبلهم وفقاً للتقاليد والقيم المصرية القائمة على الإئتلاف والتطوع الإيجابي وتنمية المجتمع.

وأخيراً يسعدنا جميعاً ما تحقق فيما يتعلق برئاسة السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، بصفتها " رئيسة حركة سوزان مبارك الدولية : المرأة من أجل السلام " تلك الندوة الهامة التي عقدتها في شرم الشيخ مع قرينات الرؤساء الأفارقة بمناسبة إنعقاد لجنة الرؤساء الأفارقة المشاركين في القمة الثالثة عشرة للجنة التنفيذية لمبادرة " المشاركة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) التي استضافتها مصر بشرم الشيخ والتي بدأت أعمالها يوم الثلاثاء ١٩ إبريل الجاري ، حيث عقدت سيادتها ندوة على هامش المؤتمر حول بحث (دور المرأة في صنع السلام) .. وشرحت السيدة الفاضلة سوزان مبارك حركتها التي تعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط ، وما حققته على المستوى الدولي ، وألقت قرينات الرؤساء الأفارقة كلمات توضح آرائهن في صنع السلام ، وسبيل تفعيل دور المرأة الأفريقية في تحقيق أهداف حركة المرأة من أجل السلام ، ودعم ونشر روح التسامح ورفع الوعي بحقوق الإنسان وحماية المرأة والطفل ، وعلى وجه الخصوص في مناطق المنازعات .. ومن هذه الجهود يعتبرها عالمنا الدولي المعاصر من الرواد الأوائل في مجال الدعوة للإخاء الإنساني والتعايش السلمي بين الشعوب.

إلى هؤلاء الذين يسيرون في طريق الشيطان(*)
مصر على مشارف ومضة جديدة من ومضات الديمقراطية

لا يوجد إنسان يؤمن بالله وتعاليمه ويفهم شريعة الإسلام إلا ويستنكر الذي حدث في منطقة الأزهر ، ويقطع بأن من إرتكب هذه الجريمة النكراء إنما يسير في طريق الشيطان ، ألم يقرأ قول الله سبحانه وتعالى في سورة فاطر " إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدواً " .. ويُحذّرنا الله من وسوسة الشيطان والسير في طريقه ، ويُجمع علماء الأديان السماوية بصفة عامة ، وفقهاء الإسلام بصفة خاصة على أن جهاد النفس ضد وسوسة الشيطان يدخل في نطاق " الجهاد الأكبر " .. وكذلك الوقوف ضد ترويع الناس أو ضد الإعمار والإصلاح.

وإني أتساءل لمثل هؤلاء الذين لا يفهمون شريعة الله ، ألا تسير مصر في طريق الإعمار والإصلاح ؟.. ألم يقرأوا كتاب الرئيس حسني مبارك إلى مجلسي الشعب والشورى بمناسبة المرحلة التاريخية الجديدة من العمل السياسي ، وإنتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الإقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الإنتخاب ، والذي طالب فيه سيادته بتحقيق جميع الضمانات التي تكفل إنتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الإقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الإنتخاب ، ومن أجل تحقيق ذلك طالب سيادته بتعديل المادة رقم ٧٦ من المدستور المصري مقترحاً عدداً من المبادئ الأساسية على نواب الشعب تحقيقاً للأهداف المنشودة من هذا التعديل.

وقد اثار إهتمامي إنني تلقيت خطاباً من الحزب الوطني بنص خطاب الرئيس ، ويرجو فيه أن أوافيه بأي تعليقات أو إقتراحات تتعلق بهذا الموضوع الهام ، حيث يعمل الحزب على أن يشترك الشعب بأسره على إختلاف أحزابه أو إنتمائه السياسي من منظور المواطنة السليمة والمسئولة ،

(*) تم نشر المقالة رقم (٥٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وتوسيعاً لدائرة الحوار مع المواطنين وإشراكهم في صياغة السياسات العامة المختلفة التي تتعلق بالوطن وتهم جميع المواطنين .. والحقيقة أن من بين مقدمة الإعتبارات التي إنطبعت في ذهني ، أن مثل هذا السلوك يؤكد أننا على مشارف ومضات من ومضات الديمقراطية في مسيرة الإصلاح السياسي ، الذي سيسير بإذن الله موازياً للإصلاح الإقتصادي.

ومن هذا الإحساس أرى ويرى غيري أنه ينبغي أن يُساير المواطنون جميعاً ركب التقدم في ضوء البحوث والدراسات التي قام بها علماء السلوك التنظيمي من جهود من أجل النهوض بالإنسان ، وهؤلاء العلماء مازالوا يوالون إجراء البحوث من أجل إنسان أفضل .. وجماعة أفضل .. ومنظمات أفضل .. في إطار نظام دائم الخضرة Evergreen System Process تعبيراً عن الأمل في إستمرار النمو ، بما يتطلبه ذلك من ضرورة التركيز على الأساليب العلمية لتحقيق التنمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية وفقاً للأساليب العلمية التي تتناسب مع تنمية مختلف أوجه نشاطها ، والأساليب المرتبطة بجودة الأداء الجماعي والإنتاج الكلي ، بالإضافة إلى الجهود البحثية التي تؤدي إلى إكتشاف المجالات التي تحتاج إلى تقوية وتصحيح أوضاعها في إطار تعميق مفهوم ثقافة مصر وإجراء الخطوات الأساسية التي تساعد على إجراء التحولات وإحداث التغيير المستهدف ، مع الحرص على العوامل التي تضمن تأكيد الجودة ، وإستمرار تقدُّم وإنتشار وإزدهار حُسن سمعة مصر بما تتضمنه من الأبعاد اللازمة في عصر الإستراتيجيات التنافسية.

والمفروض أن يتحقق التطوير السياسي والإقتصادي ويأخذ طريقه إلى النمو من خلال المواطنين وفقاً لمبدأ الإعتماد على النفس ، أو ما يسميه البعض " التجديد الذاتي " ، حيث أن عملية التطوير أو التحديث عبارة عن عمليات علمية مخططة ، ومتتابعة ومحددة ومتوافقة ومتداخلة للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من حيث الديمقراطية السليمة التي تعتمد على المشاركة والشعور بمسئولية المالك صاحب الشئ.

وعلينا في مصر أن لا نأخذ بثقافة السلطة ، إنما نأخذ بسلطة الثقافة ، عملاً بقول الله " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " .. وذلك إعمالاً لسلامة التنمية البشرية وهي ثروة مصر الأساسية ، وعماد التنمية السياسية والإقتصادية.

وأنه لا سبيل إلى تنمية إقتصادية إلا إذا سبقتها تنمية بشرية سليمة قوامها الإنسان المصري ، في حاضره ومستقبله وبجذوره التاريخية الأصيلة ، التي ينبغي أن تصبح من مقومات شخصيته ، ويجمع علماء العالم على أنه ينبغي أن توجه الدول أقصى ما لديها من طاقة الفكر المتطور نحو الإبداعات التنظيمية وبالتالي إمكانية إحداث التغيير !!.. وبذل الجهود اللازمة لإجراء التحولات المناسبة لتحقيق أهدافها ، ومن أجل ذلك إستحدث الفكر في العالم المتقدم إدارات للبحوث والتطوير ، وجماعات من ذوي الخبرة العالية والنظرة الثاقبة لهم بصيرة ورؤية مستقبلية ، قال عنهم العلماء أن هذه القيادات ترى بعقولها ما لا يستطيع أن يراه غيرهم بعيونهم !!.. وهؤلاء يرسمون الطريق الذي ينتقل تدريجياً بمواقع العمل في إطار واقع مصر وظروفها وإمكانياتها ، إلى السير بها نحو تحقيق التحولات المستهدفة ، وأطلقوا على الجهود والدراسات التي يبذلها الفريق الذي يمثل القاطرة التي تقود التحول " إدارة التغيير " .. هدياً بقول الله سبحانه وتعالى " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " .. آخذين في الإعتبار أن كل متغير يحدث ، يقدح زناد الحاجة لصنع مستقبل جديد ، وهذا يتطلب الحاجة لتبني إستراتيجية جديدة لتلبية إحتياجات التغيير.

وأخيراً فإن إستراتيجيات التنمية تختلف بالنسبة لكل دولة عن الأخرى وفقاً للظروف والأوضاع المحيطة بها .. ومن هنا فإن على الدولة تحديث المعارف التي ترتبط بإحتياجاتها ، وتُنمي المهارات والقدرات التي يقع على عاتقها عملية التنفيذ.

وهناك إجماع شعبي على أن الديمقراطية لم تعد ترفاً ثقافياً !!.. أو موضوعاً يهم المثقفين !!.. بل هي ضرورة حيوية لنهضة الأمة والخروج بها من أزمتها .. هي سبيل إعادة صلة الرحم بين المواطن ومجتمعه ودولته .. وهي سبيل إستعادة النظم لشرعيتها ومصداقيتها .. وهي في مصر سبيل إستعادة المواطنين لدورهم في معارك النضال الوطني والقومي .. ولعل أكثر الهموم إلحاحاً وأشدها إقتحاماً للوجدان المصري ، والوجدان العربي أيضاً في هذه الأيام .. هي إستعادة كرامة الإنسان العربي .. فنحن جميعاً نؤمن أنه إن لم يتحقق لأي إنسان كرامة فلن تكون له قيمة تحت شمس هذه الدنيا !!؟.. ويرى الحكماء أن الديمقراطية ليست مجرد شكل أو إطار بوجود بيئة إقتصادية وإجتماعية بل خلق البيئة المناسبة لتحقيق المواطنة السليمة القادرة

على حُسن إعداد المواطن المُشارك .. وأنه ينبغي علينا جميعاً أن نتكاتف لتحقيق ذلك.

ولاشك أن المواطنين هنا في مصر سعدوا بما أعلنته أجهزة الإعلام من أن لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى تُنظم ثلاث جلسات إستماع بهدف الإستماع إلى آراء لفيف من المفكرين واصحاب الرأي والشخصيات العامة ، وأساتذة القانون ، وبعض نقباء النقابات المهنية وذلك في إطار التنفيذ الفعلي للتعديل المقترح على المادة رقم (٧٦) من الدستور التي تحدد إنتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري المباشر في صيغتها النهائية.

ولعل هذا يوضّح إتجاه المستويات المسئولة لبذل كافة الجهود لجمع البيانات والمعلومات ورصد الإتجاهات للخروج من ذلك بما يحقق الصالح العام في إطار الظروف المحيطة التي إنهارت فيها الشرعية الدولية !!.. وعاد المجتمع الدولي إلى سياسات إتفاق مصالح الدول القوية والتخطيط لتنفيذها ، ووضع ذلك فوق كل إعتبار !!؟..

ولاشك أن عملية البحث عن المعرفة عن طريق الحوار والتشاور وأساليب الإتصال المعروفة ، تؤكد جدية إهتمام الدولة بالمشاركة الشعبية ، وعلى رأسها الحوار الذي تجريه مع الأحزاب السياسية والإتحادات النقابية والتعاونية وغيرها من المؤسسات والأفراد ، ستؤدي بإذن الله إلى الحلول المستمدة من خلاصة هذه البحوث والإتصالات .. ولا حول ولا قوة إلا بالله والإعتماد على أنفسنا ، وعلينا جميعاً أن نتعظ بقول الله سبحانه وتعالى ..

ولنتذكر جميعاً قول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ٤٦ من سورة الأنفال : " **ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبوا أن الله مع الصابرين** "..

ويقول الله سبحانه وتعالى أيضاً في سورة القصص آيى رقم ٨٠ " **وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحاً ولا يلقاها إلا الصابرون** ".. صدق الله العظيم.

رعاية الرئيس حسني مبارك للجهود التعاونية الناجحة(*) وضرورة تطوير السلوك التنظيمي للتعاونيين

قد يكون من الأهمية بمكان أن يتذكر شعب مصر العظيم أنه في عهد الرئيس حسني مبارك تم عقد في التسعينات من القرن الماضي أنجح مؤتمر دولي تعاوني للتجارة التعاونية الدولية تحت رعاية سيادته ، وبالتنسيق مع الحلف التعاوني الدولي واللجنة الاقتصادية الدولية ووزارة الزراعة والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، وأشادت المنظمات الدولية بحُسن تنظيم وإدارة هذا المؤتمر ، وكان من بين القرارات التي اتخذها المؤتمر أن مصر بموقعها وإمكانياتها مؤهلة بأن تتضافر المنظمات الدولية التعاونية في إقامة مؤسسات مالية تعاونية دولية تخدم الحركات التعاونية والتجارة التعاونية الدولية ، خاصة وأن الإرهاصات التي ترتبط بالمتغيرات الدولية قد أوضحت أن الأمم المتحدة غير قادرة علي حل جميع المشكلات والتي منها الحقوق الإنسانية والاقتصادية للشعوب .. وكان من رأي العلماء وقتئذ أن البشرية في حاجة إلي عقلية المؤرخ للتاريخ والباحث في حركة الحضارات وسير الأمم والشعوب ، فمن المفترض أن تحظى الدول بالتطور علي قدر ما يبذل من جهد ، وفي ضوء ذلك تختلف وتتغير وتتعقد معادلات التخلف والتنمية ، وإشكاليات التراجع والتقدم ، وقضايا التطور العام ، واستشراف المستقبل لدي جميع شعوب العالم .. كبيرها وصغيرها .. قويها وضعيفها .. خاصة وأن العالم يعيش في ظل ثورة المعلومات التي فتحت أمام العالم أوسع الطرق السريعة للوصول إلي المعارف التي تجعل من العالم فضاء مفتوحاً بلا جدران ولا سقوف ، متداخلاً فيما بينه بلا عوائق أو قيود ، مترابطاً لدرجة الاندماج والتشابك التي يتحول معها العالم الكبير إلي قرية

*) تم نشر المقالة رقم (٥٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

صغيرة ، وفي ظل الاتجاهات التي تبدو واضحة للجميع أن النظام العالمي الجديد الذي يتشكل يُريد أن يكون العالم خاضعاً لهيمنة أحادية القطب وله شرعية التدخل في أي مكان من العالم ، وفي كل قضاياه وأحداثه ومشكلاته !!.. وفي الادعاء بصدام الحضارات التي ترسم صورة للعالم مقسماً علي بعضه في خطوط ثقافية متصادمة وأشد عنفاً من الخطوط السياسية والاقتصادية التي كان العالم ينقسم علي أساسها قبل نهاية الحرب الباردة "!!.. ، وبعد انتقال العالم إلي القرن الحادي والعشرين ، القرن الذي اختلف عن القرون السابقة من جهة الاستعداد والتحضير لأهدافه المستتره !!.. فكانت الجهود المستمرة في التخطيط والاهتمام علي أكثر من صعيد للتدرج في تحقيق الأهداف المستتره ، فهذا الانتقال يعد حدثاً وتحولاً بارزاً علي مستوي العالم ، وبالذات عند المجتمعات المتقدمة ، والتي تعتبر الأكثر استعداداً وتحضيراً لمواجهة تحدياته والاستفادة من مكتسباته !!..

وفي ظل هذه الانتقالات والتحويلات الكبرى التي سيتأثر منها العالم في ملامحه وقسماته ، علينا أن نتساءل .. أين الحركات التعاونية من كل ذلك ؟ وبأي رؤية تنظر الحركات التعاونية لهذه التحولات والتغيرات المتسارعة والمتعاظمة في العالم ؟.. وأين موقع الحركات التعاونية علي الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ؟.. وأي موقع اختارته الحركات التعاونية لنفسها في عالم متغير ؟... وإلي أين نحن التعاونيين نسير ؟.. وهل ندرك فعلاً إلي أين نحن نسير ؟ وماذا عن المستقبل الذي يقترب منا بسرعة ؟!.. هل نحن نقترب منه بذات السرعة ؟!.. كيف نبدع مستقبلنا ونكتشف طريق الوصول إليه ؟.. هذا ما ينبغي علي الحركات التعاونية في العالم أن تُدركه بصفة عامة ، والحركات التعاونية في الدول العربية ومصر بصفة خاصة.

ومن المعاني السابقة كان ينبغي مع ثقة المجتمع الدولي في قدرات مصر ، ورعاية السيد الرئيس حسني مبارك للعديد من المؤتمرات التعاونية كان من المعتقد أن موضوع السلوك التنظيمي للتعاونيين بصفة عامة ، ولمنظمات البنيان التعاونية علي كافة

المستويات بصفة خاصة أن تساير تطورات العصر ونعني بذلك مستوي الجمعيات القاعدية ، أو الجمعيات المشتركة ، أو الجمعيات العامة ، أو الجمعيات المركزية ، أو الجمعيات العامة ، أو الاتحادات التعاونية المركزية أو الاتحاد العام ... إن هذه الوحدات جميعاً عليها أن تنهض بمستويات الأفراد المندرجين في عضويتها ، والجماعات القيادية المنتخبة علي مستوي مجالس الإدارة ، وذلك وصولاً إلي مستويات متقدمة من السلوك والأداء علي مستوي العضو والجماعة والمنظمة التعاونية ، أخذاً في الاعتبار أنه لا يوجد لأي منظمة في مجتمعنا الدولي المعاصر أن تستمر في نشاطها دون أن تمتلك القدرة علي ممارسة نشاطها بالأسلوب الذي يُحقق لها مردوداً يمكنها من أن تزداد نمواً في مستقبل أيامها وأعوامها.

ويُجمع الباحثون في علوم التعاون فلسفة وتخطيطاً وتعليماً وتنظيماً وتطبيقاً علي أهمية حسن إعداد الأعضاء التعاونيين قبل أن يندرجوا في عضوية التنظيمات التعاونية ، وذلك من منطق الإيمان بالفرد وقدرته علي المشاركة في التنمية وإحداث التغيير نحو الأفضل ، وانطلاقاً من حقيقة أن المجتمع في واقعة ليس إلا الأفراد الذين ينتمون إليه .. ومن هذا المعني يستخلص الباحثون من كفاح الرواد التعاونيين الأوائل أنهم ركزوا في كفاحهم علي وضع الخطط والمناهج من أجل حُسن إعداد الأفراد التعاونيين وصولاً إلي حُسن سلوكهم الجمعي وأدائهم في إطار الأهداف المقررة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وسار علي دربهم التعاونيين من بعدهم ، وأصبح الشعار الذي رفعوه ويُنير طريقهم والذي استخلصوه من أسلوب العمل الذي طبقوه أجمعوا علي أنه ينبغي علي التعاونيين أن يستعينوا بأهل العلم الذي يناصرونهم ، وصولاً إلي ضرورة إتباع الأسلوب العلمي في إدارة منظماتهم التعاونية.

وكانت الدروس المستفادة من الدراسات المقارنة لتجارب الأمم فيما يتعلق بالتنمية التعاونية ، ضرورة تعبئة الجهود العلمية والروحية والذاتية للنهوض بالتنظيمات التعاونية وأعضائها ، وعلي وجه الخصوص الارتفاع بمستوي وقدرات الأعضاء ، وليس أفضل من

التوعية والتعليم والتدريب لتحقيق هذا الهدف ، لذلك رفعت منذ أكثر من خمسين عاما شعاراً تضمنته مراجعي العلمية .. وكتاباتي الصحفية في المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، أو جريدة التعاون الغراء وهي جريدة قومية ، أو مجلة الأهرام الاقتصادي حينما كان الدكتور/ بطرس غالي رئيس تحريرها .. رفعت في هذه الجرائد والمجلات شعاراً منذ الخمسينات شعار " أعدوا التعاونيين قبل إنشاء الجمعيات التعاونية " !!.. ومن شأن هذا الشعار التغيير السلوكي في البنيان التعاوني المتكامل علي مستوي العضو التعاوني ، والجماعة التعاونية ، والمنظمات التعاونية ، والاتحادات التعاونية المركزية .. والاتحاد التعاوني العام بالإضافة إلي إدخال التعليم التعاوني علي مستوي البنيان التعاوني المتكامل .. وعلي رأسه الجامعات المصرية .

ولعل من بين الأولويات التي يراعيها التعاونيون الذين يتسهدفون تحقيق الهدف الذي أشرنا إليه هو بذل الجهود مع القاعدة العريضة من الأعضاء لكي يتعرف كل شخص تعاوني علي المفهوم الحقيقي لمعني التعاون ، وحقيقة دوره في الإدارة الديمقراطية لجمعيته ، والأسلوب الأمثل لأداء هذا الدور ، بعد توضيح معالم العمل التعاوني ورسالته وأهدافه ، والتأكد من فهم الأعضاء لهذه الرسالة وإيمانهم بها ، ذلك الإيمان الذي يُسهم في إحياء الشعور بالصفاء والنقاء والإخاء والعمل معاً في ظل عقيدة تعاونية إيمانية تستمد أصولها وتعاليمها وأخلاقياتها من شريعة السماء ، وقد أثبتت تجارب الأمم في التعاون أن هذه المفاهيم هي القوة الدافعة المسيرة لأعضاء التنظيمات التعاونية ، والحافزة لهم علي تنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية والأدائية والعمل معاً تحت مبدأ وحدة المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة ، وبالتالي تحقيق الصالح والنفع العام لهم وللمجتمع الذي يعيشون فيه ، في إطار من المفهوم الحقيقي للوحدة الإنسانية والشعار الذي رفعه الحلف التعاوني الدولي وهو " التعاونيون في العالم عائلة واحدة ".

التنمية الشاملة والمتواصلة(*)
بين غطرسة سياسة القوة
وحكمة أهل المصلحة وقيادات شعوبهم ؟؟..

يقول المثل رُبَّ ضارة نافعة .. ونحن إذا نظرنا إلى الأزمة التي نعيش فيها ، ويعيش فيها عالمنا المعاصر ، في ضوء الجهود الرشيدة التي يبذلها السيد الرئيس حسني مبارك والسيدة الفاضلة سوزان مبارك ، بالمنظور الإجتماعي فإنها في الحقيقة علامة صحة وحركة وحياة وإشارة إيجابية بأننا نسير نحو الإتجاه الأحسن والأفضل ، وقيل في الأمثلة التي ترد على الألسنة أن الأمور لا تتحسن قبل أن تسوء ، أخذاً في الإعتبار أن مصر والمجتمع العربي يعيش حالياً بالفعل مرحلة إنتقالية تشهد تغييرات عميقة ، وتتفاعل في ظلها تناقضات وصراعات تاريخية.

والقضية الرئيسية التي يجب الإلتفات إليها هنا أن هذه التغييرات ، فضلاً عن أنها واقع لا مجال لصده أو وقفه ، فإنها قد تتم – وهي كذلك بالفعل – دون رغبتنا !!؟.. أو تتم في الإتجاهات الذي لا نريد !!.. أي أن هذا التغيير يحدث دون أن يكون لنا الدور الأهم في تخطيطه وتوجيهه وتصميمه وصنعه !!.. فيحدث التغيير وكأنه عاصفة هوجاء تقتلع الجذور ، وتطيح بالإستقرار ، وتتلاعب بالمصائر ، وتغير الملامح والخصوصيات ، ونحن إذا نظرنا إلى مصر والمجتمع العربي اليوم فلن نجده كما كان في السابق ، بل لقد مرّ مجتمعنا المصري والعربي بتغييرات هيكلية إجتماعية عميقة جعلته مختلفاً إلى حد كبير .. لقد كان الوطن العربي يجمع بين " مناطق ريفية تسكنها أغلبية وتُسيطر عليها طبقة من كبار الملاك ، وشبكة من المدن الهامة تُديرها مجموعات من الأعيان ، ومناطق بادية مندمجة في شبكات التجارة البعيدة المدى ، وهذه التكوينات كانت مندمجة وذات طابع خاص تجاري ، ثم توالت عليها رياح التغيير

(*) تم نشر المقالة رقم (٥٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

بفعل التفاعل مع الخارج ، والتغلغل الرأسمالي ، فتغيرت معالم هذه التكوينات الإجتماعية إلى حد أن بعض المناطق مهددة بأن تفقد طابعها العربي !!.. وتاريخياً ، واجهت الجزائر هذه المخاطر في فترة الإستعمار الفرنسي ، واليوم يحدث في فلسطين وضع التغيير الجذري !!.. وأصبحت مناطق أخرى تتدهور إلى مستوى أدنى ، الأمر الذي هيأ للتطور اللاحق ، والذي أدى إلى وجود إحدى وعشرين دولة قطرية " تعاني كل منها أزمة عميقة وتندرج في مجموعات نمطية " واضحة : فهناك مجموعة الدول الشعوبية المتأزمة (الجزائر وسوريا والعراق واليمن وليبيا) ومجموعة النظم التكنوقراطية اليمينية الديمقراطية المحدودة (مصر والمغرب وتونس ولبنان والأردن) ومجموعة الدول السلفية الثابتة ظاهرياً (السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعُمان) ومجموعة دول العالم الرابع (والتي في حالة تفكك إجتماعي : السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي) والدولة تحت الإحتلال (فلسطين) ، وبوجه عام ، يمكن القول إن المجتمع العربي شهد مرحلة عميقة التغيير شملت الإنتقال من مجتمع البادية والقرية القائم على الزراعة والرعي إلى حضارة المدينة الزاخرة بالأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية ، ومن مجتمع المؤسسة الطبيعية إلى " مجتمع المؤسسة العقلانية " ، والخطر إزاء عملية التحول الحضاري الجارية حيث أنها تتم بمؤثرات ضاغطة سريعة ، وعلى مدى واسع جداً بفعل عاملين : التطور الذاتي الداخلي ، والحضارة العالمية الكاسحة.

قد يتساءل أحدهم : لماذا تحتل قضية التحديث والتطوير والتغيير مكان الصدارة في فكر الرئيس حسني مبارك منذ فترة طويلة ، وعلى وجه الخصوص في المرحلة الراهنة ؟..

إن مرد ذلك يرجع إلى عوامل عدة منها مثلاً أن المجتمع المصري تحيطه ظروف عالمية سريعة التبدّل والتغير وينطوي على كم وافر من الأطروحات الفكرية العالمية والتيارات الجديدة والمذاهب السياسية والإجتماعية المتجددة والقضايا المعقدة والمتشابكة ، مما يفرض درجة من فرز ما يطرح من برامج وسياسات مستقبلية عميقة التأثير. وضمن هذه الظروف والتحولات ذات الصبغة العالمية ما يُطلق عليه إسم ثورة

المعلوماتية التي من شأنها إعادة تشكيل طبيعة وسائل الإتصال الإنساني وأشكالها بما له من تأثير على اللغة ، الثقافة ، التعليم ومفاهيم الأمن القومي ودور الدولة ، والحدود الوطنية ، هذا ، إضافة إلى آثار الثورة البيولوجية وتقنيات إستخدام الطاقة النووية وإحلال الموارد ، وكلها تُثير " حوارات عميقة فلسفياً وحضارياً " ، وإختيارات يسبب قبولها أو رفضها آثاراً إجتماعية وسياسية على جانب كبير من الأهمية.

ومما لاشك فيه أنه لم يعد من الممكن ترك مستقبل المجتمع المصري والوطن العربي لتحدده عناصر أجنبية ودراسات ونماذج عالمية معنية بقضايا الإستشراف على مستوى العالم ، إن هذه الدراسات تنظر إلى مصر والوطن العربي على أنه " منطقة تضم عدداً من الدول تجمعها صفة أو مجموعة من الصفات المميزة " ، فهناك مثلاً من يتحدث عن إقليم شرق أوسطي يضم بعضاً من الدول العربية ودولاً أخرى غير عربية لا تجمعها وحدة دين أو أصل أو لغة أو تقارب إجتماعي أو إقتصادي أو ثقافي !!.. ومنظوراً إليها فقط بمنطق " مصالح القوى العالمية " !!.. كذلك فإن الكثير من هذه الدراسات تعتبر الوطن العربي مخزن العالم من الطاقة والنفط ، ومن هنا يتفننوا في أن يصطنعوا أسباباً للوصول إلى مناطقهم الفنية !!..

وللأسف الشديد فإن هناك العديد من تقارير التنمية البشرية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بصفة عامة ، والصادرة عن التنمية الإقتصادية بصفة خاصة ، تقول هذه التقارير أنه يسود الشك نحو هؤلاء الذين يزعمون أنهم يهتمون بالتنمية البشرية ، والتنمية الإقتصادية من بين السياسيين وبعض علماء التنمية ، أن الغالبية منهم في الدول النامية يهتمون بالشكل ويقدمون إصلاحات مُكلفة وغير مناسبة ، ويأخذون في الإعتبار حقائق وواقع التنمية !!.. وقد يتجاهلون حُسن إستخدام التقنية المناسبة ، وبذلك يخاطرون بتهميش مجتمعاتهم وحرمانهم من فرص إذا أنتهزوها فقد تُسهم في تغيير حالة الفقراء ومحدودي الدخل والنهوض بهم !!.. وتدعو تقارير التنمية البشرية الدول الغنية إلى تقديم فرص إختراعات وإبتكارات تنموية للدول الفقيرة تتناسب مع أوضاعهم ، مع ما يرتبط بذلك من التوعية والتثقيف والتدريب ، فإن ذلك قد يؤدي إلى الإسهام في الإرتفاع بمعدلات عملية التنمية ، وتقدم تقارير الأمم المتحدة نصيحة تحذيرية للسياسات

العامة ترجو فيها ضرورة التأكد من أن التقنية التي يُنصح بتطبيقها ينبغي أن لا تُطيح بالتنمية !!.. بل على العكس من ذلك ، أن تكون الفوائد المحتملة للتقنية ، متأصلة وثابتة الجذور في إستراتيجية تنموية موالية للفقراء .. وتستطرد التقارير موضحة أن إهتمامنا المتزايدة بالتقنية المعلوماتية الإقليمية ، يرتبط في نفس الوقت بالإهتمام بالتجمعات ذات الأهداف الإقتصادية ، إن هذا الإهتمام يؤدي إلى إقبال هذه التجمعات على طلب ذوي المهارات والقدرات لينجحوا في تحقيق أهدافهم ، وهذا بالتالي يدفع إلى إنشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية جديدة ، وبالتالي التوسع في تقديم الخدمات العلمية والفنية ، في سياق عرضه للتنمية الشاملة والمتواصلة !!.. وبينما لا يمكن إنكار أن العديد من المعجزات التقنية التي تُبهر الشمال الثري تُعد غير ملائمة للجنوب الفقير ، فإنه من الحقيقي أيضاً أن البحث والتطوير الذي يُوجه إلى مشكلات محددة تواجه الفقراء من الناس ، كمحاربة الأمراض ، وتطوير التعليم بما في ذلك تطوير التعليم عن بعد ، مثل هذه المحاولات أثبتت مراراً وتكراراً أن التقنية ليست مجرد أداة للتنمية الناجحة ، لكنها أداة ضرورية لتحقيقها .. إن التحدي الذي يواجه البشرية الآن هو .. كيف تواجه كل منطقة من مناطق العالم هذه المتغيرات المتسارعة في ثورة الإتصالات ونظم المعلومات وإستخدام الأدوات الحديثة في إدارة عملية التنمية في إطار مفاهيم الجودة الشاملة والمتواصلة ؟.. إن علماء عصرنا المعاصر يرون أنه ينبغي على كل منطقة في العالم أن ترسم لنفسها : ما هو الطريق المناسب لها حول قضايا متعددة ، تتراوح بين المخاطر المحتملة ؟.. وما هي السُبل التي تحمي بها نفسها من المخاطر الجديدة والحتمية التي تصاحبها ؟.. وكيف تفاوض المناطق النامية من أجل تحقيق مصالحها في الإتفاقات الدولية ؟.. وكيف تبذل الدول النامية أقصى ما لديها من طاقة الفكر والعمل من أجل توليد طاقاتها الدافعة للإستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمادية ؟.. إن هؤلاء العلماء المتخصصين في العالم يردون ما يعلنه الرئيس حسني مبارك والسيدة الفاضلة سوزان مبارك ، ومن هنا تتضح الجوة الهائلة بين أهل العلم وأهل السياسة ممن يملكون غطرسة القوة .. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

التفاعل الحضاري
بين مؤسسة الرئاسة والمجلس القومي للمرأة(*)
التنمية الشاملة أساسها المشاركة

أوضح الرئيس حسني مبارك في الاحتفال بيوم المرأة المصرية ، أن مجتمع المستقبل الذي يراه لن يكتمل دون أن تكون المرأة جزءاً من قلب وعقل وضمير الوطن ، وأنه يجب علينا جميعا أن نبذل أقصي ما لدينا من طاقة الفكر والعمل لمساندتها ، وستظل قضاياها في قلب أهدافنا ، وأضاف سيادته بأن علينا أن نعترف بأن الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية لا يزال أضعف الحلقات الأمر الذي يتطلب بذل الجهود لتمكينها من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مع الاعتراف بأن الديمقراطية الحقيقية تتأسس علي ثقافة المجتمع الداعمة لحقوق المرأة.

وفي إطار الجهود التي بذلها الرئيس أكدت السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومي للمرأة اعتراف الجميع بفضل القائد والزعيم ورؤيته وحكمته وبصيرته ، ومشيرة إلي أن سيادته حقق للمرأة ما لم تحققه علي مدي تاريخها الطويل ، وأن سيادته فتح الأبواب للديمقراطية وأرسي دعائم التطور ومضي علي طريق الإصلاح التدريجي الناجح .

وقد تكون الظروف مناسبة لكي نوضح أن عالمنا العربي المعاصر يعيش حالة دائمة من التحول والتشكل والصيرورة والانتقال ، وهذه الحالة تنفي تماماً عن الواقع العربي صفة الجمود ، فهناك دائما حالة صراع ، الصراع بين قوي الجمود وقوي الحداثة ، بين قوي التجزئة وقوي الوحدة ، وهناك الصراع بين طبقة أو شرائح مسيطرة تنتمي إلي أجهزة الدولة الإشرافية ، وطبقة أو شرائح محكومة ورافضة ، وهناك قوي الرجعية وفي مقابلها قوي العلمنة، وتتعدد وجهات النظر المتصارعة داخل الجسم العربي .

---

*) تم نشر المقالة رقم (٥٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وفي أتون حالات الصراع والتأزم التي شهدها المجتمع العربي ، ومع مواجهة العقبات الداخلية والعقبات الخارجية (التحدي الاستعماري – والصهيوني – وقوي الهيمنة والسيطرة) فإن الواقع العربي شهد حالات من " التجديد لقواه الحيوية ".. واستمرت ظاهرة الانبعاث الحضاري العربي لتمثل وجوداً أصيلاً وحيوياً ونابضاً في نسيج الواقع العربي.

لقد عاشت الأمة العربية بصفة عامة ، والشعب المصري بصفة خاصة بظاهرة التفاعل الحضاري في أبعادها المختلفة وعلي أوسع مدي ، وبخاصة حين ابتليت فيما مضي بالاستعمار الأوربي ، وإذا كان التفاعل الحضاري قديماً قدم ظهور الحضارات ، فإنه قوي كثيراً في العصر الحديث عن طريق الاستعمار وطريق التقدم التقني.

ففي الاستعمار غزو وفتح وتسلط ، وفيه انتقال أشخاص ، وفيه دوافع اقتصادية ، وقد تعددت أنواعه وأشكاله واختلفت طرقه وأساليبه ، وفتح التقدم التقني في العصر الحديث الباب علي مصراعيه لنقل الأفكار والآراء عن طريق الكلمة المكتوبة أو الصورة المرسومة بعد الاختراعات الحديثة ، وكان هذا الانبعاث الحضاري الدائم الذي شهده المجتمع العربي تجسيداً لخاصية مهمة من خصائص الظاهرة الحضارية هي خاصية " الحيوية والتغير " .

ويطرأ التغيير في المجتمع العربي بتأثير المحيط الخارجي ، وكذلك بفعل التحول الداخلي ، فيتم الاتصال بالحضارات الأخرى والتفاعل معها وتبادل عناصرها ومؤثراتها ، كما يتم التغيير عن طريق التحولات الداخلية نتيجة الأحداث والتطورات التي يشهدها الكيان العربي في حركته الدائمة أخذاً في الاعتبار أن من سمات المجتمع العربي أنه شديد التنوع ، وهذا التنوع يتم علي مستويين : اتجاهات الحركة ، وطبيعة التكوين ، فمن حيث اتجاهات الحركة فالمجتمع العربي واقع بين قوتين للجذب : الماضي والمستقبل.

وكذلك بين الشرق والغرب ووصفه البعض بأنه سلفي تقليدي متمسك بالغيبيات !!.. ، ولكنه مستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته ، متفتح علي العالم بصلات وثيقة ، وذلك علي الرغم من أن أغلب دوله مركزها

هامشي بالنسبة للمجتمعات الحديثة ، ولكنه متفتح ومتغير بقدر ما هو ثابت أو متراجع ، هو بالجملة جمع كل المتناقضات في عالم واحد !!..

ومن حيث طبيعة التكوين ، فالمجتمع العربي يمثل نموذجاً فريداً من التنوع والتكامل ، أو هو التنوع والتكامل أو هو " التنوع المتكامل " فهو متنوع في البيئة والأقاليم والمصادر الطبيعية للثروة والإمكانيات المادية والإمكانيات البشرية والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وأساليب المعيشة ، والتكوينات والانتماءات الطبقية والطائفية والعرفية ، ومستويات المعيشة ، والنظم السائدة والثقافة والمشاكل والأزياء والسمات المجتمعية .

ولعلنا هنا في مصر نسعد حينما نري مصر تسير بخطوات تدريجية نحو النهوض بالمرأة ، ونحسن إعدادها للمشاركة في التنمية ، وهذا المفهوم له اكثر من مغزى اختاره المجلس القومي للمرأة ليعقد تحت لافتة مؤتمره الخامس الذي يأتي مواكباً ليوم المرأة المصرية إحياءاً لليوم الذي خرجت فيه النساء المصريات عام ١٩١٩ جنباً إلي جنب مع الرجال ضد الاحتلال الإنجليزي.

ويسعى المجلس في مناسبة مرور خمس سنوات علي إنشائه إلي توسيع مساحة مشاركة المرأة المصرية في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية من خلال التعليم والتدريب وتوفير الرعاية الصحية ، ومحاربة الفقر وتمكين المرأة اقتصادياً ، ودعم المرأة في موقع اتخاذ القرار ، بكل الوسائل الإعلامية والثقافية والتشريعية.

لقد نجح المجلس القومي للمرأة في غضون السنوات الماضية في مساندة ودعم المرأة .. لم يكتف فقط بمناقشة مشاكلها وكل همومها ووضع الحلول لها ، وإنما ساهم في الأخذ بيد المرأة وتمكينها في شتي الجبهات وضمان مساهمتها في التنمية ومشاركتها في الحياة السياسية بشكل فعال ومؤثر.

ونرجو أن نوجه الأنظار إلي أن المجلس القومي للمرأة أنشأ مكتباً خاصاً لشكاوي المرأة وأعد قاعدة بيانات عن المشكلات الفعلية التي تواجهها المرأة المصرية واستثمرها جيداً في مواجهة الموروث الاجتماعي السلبي

الذي يعوق انطلاق المرأة وتمكينها من أداء دور أوسع في شتي مناحي الحياة العامة ، كما أولي اهتماماً كبيراً بالمرأة العاملة والمرأة الريفية وسعي إلي دعمها في المشروعات الصغيرة ، كما أهتم بالتدريب السياسي للمرأة.

وظهرت جهود المجلس بشكل ملموس في أكثر من تشريع أو تعديل تشريعي يأتي في مقدمتها منح الجنسية المصرية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أب أجنبي والتعديل التشريعي الخاص بجوازات السفر ، والمادة ٢٩١ من قانون العقوبات التي تعفي مغتصب الفتاة من العقاب وتكافئه بتزويجه منها ، فضلاً عن منح المرأة حق الخلع ... وبجهود المجلس القومي للمرأة اقتحمت المرأة مجال القضاء بعد طول انتظار ، وأنشئت محاكم الأسرة ، ومساعدة النساء في استخراج الرقم القومي ، كما أصبح للزوج الحق في معاش زوجته المتوفاة .. كما ساهم المجلس في تعديل لائحة النشاط الرياضي لتشارك المرأة لأول مرة في عضوية مجالس إدارات الاتحادات الرياضة واللجنة الأوليمبية والأندية الرياضية .

ولم يقتصر نشاط المجلس القومي للمرأة علي مصر فقط ، وإنما وسع من دائرة نشاطه واهتمامه ليشمل البلاد العربية ، حينما انبثقت عنه قمة المرأة العربية الذي عمل علي تفعيل التضامن بين النساء العرب وأثمرت جهوده في إجراء تعديلات لقوانين الأحوال الشخصية لبعض الدول العربية ، ومنح قضايا المرأة العربية اهتماما أكبر .. ومن خلال هذه القمة صار هناك كيان يجمع النساء في سائر البلاد العربية هي منظمة المرأة العربية التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية ..

تحية للسيدة الفاضلة سوزان مبارك التي ترأس باقتدار هذا المجلس ، والتي منحته من وقتها وجهدها الكثير ليتمكن من تحقيق كل هذه الإنجازات في هذه السنوات القليلة ... وتحية للسيد الرئيس حسني مبارك الذي جعل من قضية النهوض بالمرأة جزءاً من قلب وعقل وضمير الوطن.

جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*) بين الأصالة المصرية والمتغيرات العالمية والمشاركة في عملية التنمية

في مجال مواصلة الحديث عن تجربة استضافة ألمانيا للدول العربية في معرض فرانكفورت الدولي بصفة عامة ، والانطباعات التي تركتها أحاديث السيدة الفاضلة سوزان مبارك بصفة خاصة ، ممثلة في ما نشرته أجهزة الإعلام الألمانية ، أو انطباعات العلماء الألمان وزوجاتهم بصفة خاصة ، هذه السمعة الطيبة قد فرضت أهميتها في أن نواصل الحديث عن الانطباعات التي تركتها في أذهان الناس الذين حضروا معرض الكتاب علي قدر الإمكان ، حيث أن مصر تسعي إلي تحقيق أهدافها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق برامج الإصلاح التدريجية ، آخذه في الاعتبار أن ملايين المواطنين سواء هنا في مصر ، أو في وطننا العربي الشقيق يتطلعون إلي البرامج الإصلاحية التي تطبقها مصر ، وتأثيرها في أن تأخذ بيدهم إلي أعلا المستويات في حياتهم عن طريق الوصول إلي كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع ، وأن قاعدة النجاح في هذا كله هو العدالة في إطار الاستعانة بأهل الذكر في الاشتراك في عملية تخطيط البرامج الإصلاحية ، علي قاعدة من التنسيق في عملية التنمية الشاملة والمتواصلة ، والنهوض بالإنسان سواء أكان ذكراً أو أنثي كما هو واضح في التنسيق الشامل في عملية الإصلاح التي يقودها السيد الرئيس والسيدة الفاضلة حرمه ، مستعينين في ذلك بأهل الذكر الذين يؤمنون بربهم ووطنهم ويجمعون بين الحسنيين حُسن فهم تعاليم السماء ، وحُسن فهم التطورات الحديثة في العلوم والتكنولوجيا ، حيث أن التطورات المطلوبة تحقيقها ينبغي أن ترتقي بالأفراد والمجتمع إلي المستويات الخلقية والمثل العليا التي يتطلبها مجتمع مصر العريق بحيث يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

(*) تم نشر المقالة رقم (٥٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والجدير بالذكر في هذا المقام أن العلماء الألمان أوضحوا أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك تُجمع في جهودها بين الأصالة والمعاصرة ، وأن اهتمامها بثقافة السلام وحُسن إعداد المواطنين والجهود العريضة في نشر المفاهيم المرتبطة بالقراءة للجميع ، كل هذا يوضح أصالتها المصرية الصميمة ، وأن شخصية سيادتها تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، موضحين أن أعرق المكتبات التي عرفها العالم المعاصر هي مكتبة الإسكندرية التي كانت علي أرض مصر.

ومن المعروف أن المكتبات تتضمن كنوز المعرفة ، ومن بين ما تشمله تاريخ الفكر الإنساني في مسيره ومصيره ... وتحافظ علي هذا الفكر وتسمح للباحثين أن يغوصوا في أعماق التاريخ ليستخلصوا منه الحقائق في ضوء المناهج العلمية البحثية ، ولذلك يقول الباحثون والعلماء أن الدراسات التحليلية واستخلاص النتائج تعتبر في مقدمة الدروس التي ينبغي أن يستفيد منها الإنسان في ضوء قولهم " من وعي التاريخ في صدره أضاف أعماراً إلي عمره " ... لأن الأجيال السابقة تضع عصارة أفكارها وخلاصة تجاربها إلي الأجيال التي بعدها ، ويجمع العلماء علي أن إنشاء مكتبة الإسكندرية كان أهم حدث علي الإطلاق في تاريخ المكتبات في الأزمنة القديمة ، ويُعزي تخطيط هذه المكتبة إلي بطليموس سوتر Ptolemy Soter ، الذي توفي في عام ٢٨٣ قبل الميلاد ، وكان بطليموس أول ملوك أسرة خلفاء الاسكندر في مصر ، أما تنفيذ خطة مكتبة الإسكندرية فينسب لابنه " بطليموس فيلا دلفوس " ، ويقرر علماء المكتبات في العالم أجمع الذين قاموا ببحوث ودراسات للتعُّرف علي النموذج الأصلي لمكتبة الإسكندرية في مصر القديمة ، أن مصر كانت مصدر مادة الكتابة القديمة ، وهي " **ورق البردي** ".. وكان للمصريين القدماء إنتاج وافر من الكتابات في ميادين العلم والأدب ، ويجمع علماء المكتبات في العالم علي أن الكتابة لم تنتشر في قديم الزمان في أي مكان انتشارها في أرض النيل ، ويذكرون أيضا أنه كان يوجد في مصر نظام ممتاز للمحفوظات والسجلات العامة يقوم عليها أمناء كثيرون ، ويقرر علماء المكتبات في العالم أنهم في بحوثهم ودراساتهم لم يتوصلوا إلي نتائج تكشف عن وجود مكتبات يمكن أن تقارن بمكتبة الإسكندرية ، ويضيفون إلي ذلك أن المعابد الفرعونية كانت بها مكتبات متصلة بالمحفوظات ، وكانت أساسا للأغراض الدينية والتعليمية.

وفي إطار التعاون المشترك بين السيد الرئيس والسيدة الفاضلة حرمه تحقق العديد من الإستراتيجيات الإصلاحية بالنسبة للمرأة لتفعيل دورها اقتصاديا واجتماعيا ، والسعي نحو صياغة إستراتيجية وطنية متكاملة لحماية المرأة تتناول محاور أساسية بهدف الدمج الكامل للمرأة في جميع السياسات العامة ، وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة ، واستحداث برامج للإقراض لمشروعات المرأة ، وتطوير الخطاب الإعلامي ، وإيجاد تشريع موحد لكل القوانين الخاصة بالمرأة والأسرة .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلي الأهمية القصوى التي بذلها السيد الرئيس والسيدة الفاضلة حرمة إلي نشر مفهوم التعليم للجميع ، والحاجة لإعداد شباب قادر علي قيادة الأفراد المنتخبين ، وما يتطلبه ذلك من إقامة وحدات للتعليم والتدريب المهني والمهارات الأساسية والمعرفة .. إلخ .. بالإضافة إلي الأهمية القصوى لاعتبار التعليم الابتدائي أول الخطوات الهامة نحو تحسين النتائج التعليمية التي تساعد الجهود الإصلاحية ، وبرامج تعليم الكبار ، والعمل علي تصحيح أخطاء الماضي من اجل تحقيق الهدف ، خاصة وأن مؤتمرات التعليم في شتي أنحاء العالم أدركت الحاجة إلي ذلك في ظل مجتمعنا الدولي العاصر الذي يتسم بالمتغيرات السريعة ، وأصبح الثمن الذي تدفعه الدول المتخلفة عند عدم القدرة علي السير في مواكبة التقدم ، أصبح الثمن الذي تدفعه الدول المتخلفة فادحاً ، وبالتالي فإن العبء الكامل يقع علي الفئات الفقيرة وصغار السن !!..

وفي إيجاز شديد نوجه الأنظار إلي أن الاتحاد الدولي لتقييم الإنجازات التعليمية قد أجري بحوثا ودراسات في ٤٣ دولة ، ووجد فارقاً كبيراً في الإنجاز ما بين دول الدخل المتوسط المنخفض مع نظرائهم الأغنياء ، وعلي وجه الخصوص في الجهود التي بُذلت من أجل نشر القراءة للجميع .. وخلص الاتحاد الدولي لتقييم الإنجازات إلي أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لن تستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة من برنامج التعليم للجميع ، والقراءة للجميع إذا سارت الأمور علي ما عليه الآن !!.. كما يقرر الاتحاد أن المعدلات المنخفضة لإتمام التعليم في المرحلة الأولية تعني فشل النظام التعليمي في دول عدة في إمداد الطلاب بالتعليم الأساسي والعملي ، وأن الأمر يزداد سوءاً فيما يتعلق بمعدلات التسرب والهروب !!.. وأن مستوي تعليم الإناث ينخفض كثيراً في الدول الفقيرة ، أخذاً في الاعتبار أن الآباء

الفقراء لا يقدرون دائما قيمة تعليم أطفالهم ، والبعض الآخر يضع في أولوياته تعليم الذكور دون الإناث ، وإن الأمر يتطلب النظر في تقديم حوافز وعلي وجه الخصوص للقضاء علي العوائق التي تمنع حضور الإناث لمراكز التعليم.

ولعل العرض السابق يدعونا إلي أن نتقدم بالشكر للجهود المخلصة التي يبذلها السيد رئيس الجمهورية والسيدة الفاضلة حرمه ، حيث أن جهدهما المشترك قد حقق الكثير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.



تؤمن السيدة الفاضلة سوزان مبارك ونحن معها بأن التنمية الحقيقية تبدأ بحُسن تربية وتعليم براعم اليوم وهم قادة المستقبل ، ولذلك تُسهم سيادتها بحملات التربية والتعليم والتنوير المستمر وحق الجميع في الوصول إلى مصادر المعرفة بأسعار معقولة ، وهذه أكبر دُعامات التنمية البشرية لأي شعب من الشعوب.

جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك (*)
وآفاق المستقبل

من الأعراف والتقاليد الحميدة التي سارت عليها الجمعية المصرية للدراسات التعاونية عند حضور أفرادها مؤتمرات خارجية ، أو ندوات علمية أن تلقي الأضواء علي تجارب مصر في التقدم والإصلاح في إطار الاهتمام بالجانب الإنساني الذي تحرص الجمعية عليه ، ومن هنا دارت أحاديث مستفيضة مع عدد من علماء الألمان وزوجاتهم ، ورأيت من الجميع تقديراً للسيدة الفاضلة سوزان مبارك ، وأوضحت من بين ما أوضحت أن سيادتها تؤمن بأن الكتب والمراجع هي المفاتيح التي تعجِّل بفتح الأبواب إلي قيمة كنوز المعرفة ، ومن أقوالها : أن الوطن لا يزدهر والشعب لا يرقي ، والأمة لا تنهض إلا بالمعرفة .. ومفاتيح المعرفة القراءة ، والقراءة مكانها المكتبة ، والإقبال علي القراءة يكشف المواهب ، ويرعى البراعم الساعية إلي نهر المعرفة المتدفق ، وبحار العلم بأمواجها الفكرية ، وأبحاثها النظرية وتطبيقاتها العملية .. فالمكتبات في رأي سيادتها هي بيت العلم ودار المعرفة .. ودعاء الفكر ، خرج منها العلماء ، وعاش فيها الفلاسفة ، وتردد عليها المفكرون.

ولعل ذلك هو الطريق الصحيح من أجل مستقبل أفضل لنا ولأجيالنا القادمة بعدنا .. والمكتبات العامة هي رمز للتعاون الثقافي المثمر بين الشعوب ، والتلاقي بين الثقافات ، والمكتبات ليست فقط وسيلة لتوفير الكتب والمراجع .. إنما هي ملتقى للحوار الثقافي والفكري المستنير ، وساحة للابداعات والفنون المتنوعة تثري ثقافة ووجدان المجتمع ، وتشارك في تحديث وتطوير مفاهيمه ورؤاه ، وتفتح لكل أفراده الأبواب ليتواصلوا مع الثقافات الأخرى ويتفاعلوا مع حركة التطور العالمي .. ويتحقق الانسجام الثقافي ، والاقتناع بما تضيفه العولمة من تطورات تنفع الناس.

(*) تم نشر المقالة رقم (٥١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ومن هذه المعاني السابقة أوضحت أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية بذلت جهوداً محمودة ومثمرة وبناءة ومتواصلة لرعاية الطفولة ، والعمل علي توفير حاضر سعيد لها ، حيث تتبنى دائما مشروعات رائدة ، تشمل قطاعات متعددة ، يمتد نفعها إلي الطفل المصري في الريف والحضر والبادية ، وتعمل علي أن تتكامل الجهود مع سائر مؤسسات التعليم النظامي والتثقيفي من أجل توفير سياسة سليمة وواعية للطفل المصري ، تكفل له تلقي قيم الانتماء الوطني وتكوين الثقافة السياسة المرتبطة بقيم المجتمع وتراثه ، وتكفل له في الوقت ذاته تحقيق المعاصرة التكنولوجية في تكوين معارفه وقدراته بالمقارنة بالأطفال في المجتمعات المتقدمة.

هذا بالإضافة إلي الجهود المكثفة ، والمؤتمرات المتعددة التي تدعو إليها مطالبة بأن يكون التعليم مدعاة للفرح والسعادة والفخار للطفل والأسرة علي حد سواء .. وأنه آن الأوان أن يتحول التعليم من كم معين من المعلومات نحشو بها عقول أطفالنا إلي مفهوم مغاير تماما ، وهو اكتساب هؤلاء الأطفال للمهارات والقدرات التي تمكنهم من أداء واجبهم نحو وطنهم ونحو أسرهم ونحو أنفسهم .. لقد وجهنا اهتمامنا فترات طويلة للتوسع الكمي في التعليم إزاء الواقع الذي كان قائما حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين وهو انتشار الأمية في البلاد وحرمان جماهير عريضة من التعليم الأساسي ... وقد آن الأوان لتوجيه قدر أكبر من اهتمامنا وجهدنا إلي مستوي التعليم في مصر ، والتركيز علي تنمية قدرة الطالب علي استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بما يخدم قضية التطوير والتنمية ، وبما يتواءم مع التحديات المتجددة.

والجدير بالتسجيل في هذا المقام أن دعوة السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية قد وجدت صداها في مجلس الشعب عندما وافق علي قانون الطفل ، حيث اشترك في مناقشة هذا القانون ١٦٠ عضواً بالإضافة إلي الوزراء المختصين ، وطالبوا بتشديد العقوبة علي إضافة أي مواد ملونة أو حافظة إلي الأغذية أو المستحضرات المخصصة لتغذية الأطفال الرضع ، إلا إذا كانت مطابقة للشروط الصحية ، ويحظر تداول الأغذية أو الإعلان عنها بأي طريقة من الطرق إلا بعد الحصول علي ترخيص من وزارة الصحة بتداولها ، وضرورة إنشاء دور للحضانة ، وإشراف وزارة الشئون

الاجتماعية عليها بهدف رعاية الأطفال اجتماعيا وتنمية مواهبهم وقدراتهم ، وتهيئة الأطفال بدنيا وثقافيا ونفسيا تهيئة سليمة للمرحلة التعليمية الأولي ، وأن تكون دور الحضانة حتى سن الرابعة تابعة للشئون الاجتماعية وعلي وجه الخصوص دور رعاية اليتيم التي ينشئها أهل الخير ، وهناك من يتوسع في إقامتها في إطار ما تنادي به الأديان السماوية ، وبعد سن الرابعة يكون هناك إشراف لوزارة التعليم ، وأن تتوافر لدور الحضانة الأساليب والتجهيزات الكفيلة بتحقيق الأغراض المستهدفة ، وأن يكون التعليم حقا لجميع الأطفال في مدارس الدولة بالمجان ، وأن يكون للعاملة في الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص الحق في إجازة وضع مدتها ٩٠ يوما بأجر كامل ولا تستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها ، كما أن للعاملة الحق في الحصول علي إجازة بدون مرتب لمدة سنتين لرعاية طفلها وتتحمل الجهة التابعة لها اشتراكات التأمين المستحق عليها ، وعلي جهة العمل التي تستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن تنشئ داراً للحضانة أو تعهد إلي دار لرعاية أطفال العاملات .

ولقد عني القانون بكافة ما للطفل من حقوق وما علي كل الأطراف المسئولة عن تنشئته ورعايته من التزامات ، سواء فيما يتعلق بمجال الرعاية الصحية المقررة للأطفال منذ ولادتهم وتطعيمهم وتحصينهم وتغذيتهم ، أو في مجال الرعاية الاجتماعية في ظل الأسرة ودور الحضانة والرعاية البديلة والمؤسسات الإيوائية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ، أو ما يمكن أن يقدم لهم من رعاية في نوادي الطفل ، أو فيما يتعلق بحمايتهم من أخطار المرور ، أو ما يمكن أن يقدم لهم من خدمات في مجال الرعاية التعليمية ورياض الأطفال ، ومراحل التعليم الأخرى وتنمية شخصية الطفل ، ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية ، أو في مجال رعاية الطفل السليم والأم العاملة أو في مجال الطفل المعاق وتأهيله والعمل علي حمايته من كل ما من شأنه إعاقته ، وذلك تيسيراً الاندماجية ومشاركته في المجتمع ، أو في مجال الرعاية الثقافية للطفل في شتي مجالات الأدب والموسيقي والمعرفة واندماجها بقيم المجتمع في إطار التراث الإنساني ومقومات التقدم التقني العلمي الحديث .

وتؤكد فلسفة القانون المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة للطفل المصري علي أسس حضارية صحيحة من خلال تشريع كامل يتناول كل المسائل

المتعلقة بالطفل من ناحية ، ووضع وثيقة إعلان عقد حماية الطفل المصري والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل موضع التنفيذ من ناحية أخري ، وهي الاتفاقية التي نصت علي انه يقصد بالطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه ، وذلك حتى تتم رعايته حتى هذه السن رعاية كاملة واحترام حقوق الطفل دون تمييز ، وتفضيل مصالح الطفل ، وحق الطفل في الحياة والاسم والجنسية ، والحفاظ علي الهوية ، وحقه في حرية الرأي ، والتعبير ، والفكر ، والعقيدة ، ومنع إساءة معاملة الأطفال ، ووقايتهم من المواد المخدرة ، والاهتمام بمصالح الطفل المتبني وحماية المعوق .. الخ .. وأوضحت أن هذا قليل من كثير يستحق الإعلام به في الخارج .. وأي شخص يسافر إلي الخارج ينبغي أن تكون لديه مثل هذه المعلومات.

والجدير بالذكر أيضا أن سيادتها طالبت بضرورة أن يتعلم الطفل منذ الصغر مفهوم احترام القانون مقترنا بمفهوم الإيمان ، وأن المؤمنين بالله يطيعون أولي الأمر ويستقبلون نتائج الأحداث أيا كانت في رضا واطمئنان .. فهم يؤمنون بأن ما وقع إنما هو بقضاء الله وقدره ، وأن ما شاء الله كان .. وما لم يشأ لم يكن .. فان كان خيراً حمدوا الله ، وشكروا له وأن كان شراً صبروا لحكم الله ورضوا بقضائه.

وبذلك نستفيد من تعليم الصغير هذه المفاهيم عند كبره ، ويعلم أن النعمة ، والنصر ، والخير ، لا يدخل منها علي قلب المؤمن هو ولا خيلاء .. لأنها من عند الله.. وأن البلاء والشدة ، والضر ، لا ينال منها من قلب المؤمن يأس ولا قنوط من روح الله ..

والله سبحانه وتعالي يقول في كتابه الكريم " **لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون** ".. وهكذا اهتمت سيادتها بأثر التربية والتعليم والوسائل التي تدعم ذلك وصولاً إلي مجتمع أفضل هذه الجهود تبدأ من دور الحضانة حتى الجامعة بمشاركة المجتمع علي اختلاف هيئاته ومؤسساته.

الدولة القانونية ومفهوم الديمقراطية(*)
في إطار الدستور والاحتياجات القومية

أثبت الرئيس حسني مبارك أنه يسير في طريق الإصلاح التدريجي في إطار الدستور ، حيث يُجمع علماء العالم ، سواء في ذلك علماء القانون ، أو السياسة ، أو الاجتماع .. أن سيادة القانون تعتبر أساس الحكم في أي دولة من دول العالم ، وفي مصر نصت المادة رقم ٦٤ من الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١ ، علي أن " سيادة القانون أساس الحكم في الدولة " .. ثم أكدت المادة الثالثة رقم ٦٥ من الدستور هذا المعني في نصها علي أن تخضع الدولة للقانون .. ثم أوردت وثيقة إعلان الدستور المصري أن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت.

ولذلك فإن هناك إجماعا عالمياً علي أن سيادة القانون تستمد من سيادة الدستور ، فهو الذي يضع الأسس التي يقوم عليها القانون في كل فروعه ، فيسمو عليها بحكم مكانته ، وتخضع له جميع قواعده القانونية بحكم وحدة النظام القانوني الذي يعلوه الدستور، وبهذه العلاقة العضوية بين الدستور والقانون من حيث المرتبة فإن الدستور يتخذ منه وضعه الأسمى.

إلا أن هذا الوضع المتميز للدستور لا ينفي أن المبادئ والقيم التي يحميها ، لها جذورها التي تسبق وجوده والتي تتفاعل في

---

*) تم نشر المقالة رقم (٥٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ضمير الأمة ، بل والتي تسود في ضمير الشعوب ، كما أن هذه المبادئ والقيم قد تكون نتاجا لتفاعل القيم الاجتماعية ، وانعكاسا لثقافة الإيمان بالحقوق والحريات ، مما يجعلها أحد المصادر المشعة التي يأخذ بها الدستور لكي يحافظ عليها ويشملها بالحماية والاحترام بحكم وضعه الأسمى في النظام القانوني .

وفي إطار هذه القيم الدستورية والقانونية السامية طلب الرئيس حسني مبارك من مجلسي الشعب والشورى تعديل المادة رقم (٧٦) من الدستور لطرحها للاستفتاء قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة تعديل الدستور ليتحقق انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح عن طريق الاقتراع السري المباشر، وذلك لإعلاء صوت الشعب ، وإتاحة الفرصة للأحزاب السياسية في أن تُرشح من تراه من قياداتها ، علي أن يتم إجراء الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية في يوم واحد تحت إشراف قضائي علي عملية الاقتراع.

إن الدستور يكفل حماية الحقوق والحريات ويحفظ كيانها ويُعالج أكثر من مجرد تنظيم سير سلطات الدولة دستوريا وعلاقتها ببعضها ، في إطار فصل السلطات الدستورية للحقوق والحريات .. بل يمارس الدستور تأثيره الفعال علي سائر فروع القانون.

فلا يجوز للدولة أن تحيد عن مضمون الحقوق والحريات التي حددها الدستور ، أو تطمس معالمها أو تقلل من فاعليتها أو تعوق حركتها ، بل يجب عليها أن تكفلها وتنظم ممارستها فتضع حدودها وتوفر جميع الضمانات لاحترامها ، ومن هنا كان التأثير البالغ للمفاهيم الدستورية للحقوق والحريات في توحيد النظام القانوني.

وفي هذا المجال تنشأ الحاجة إلي التوازن بين الحقوق والحريات فيما بينهما من جهة ، ومع المصلحة العامة من جهة

أخري ، فهذا التوازن يحقق التلاحم والتجانس بين الحقوق والحريات ، والواجبات العامة ، تأكيداً لمعني بالغ الأهمية هو تكامل الحقوق والحريات وعدم تنافرها مع المصلحة العامة ، حرصا علي تمتع الجميع بمضمونها وتمكينا للدولة من فرض حمايتها لها .

ولما كانت سيادة القانون هي أساس الحكم في الدولة ، فإنه يتعين وضع كل المقومات التي تكفل وحدة النظام القانوني ، بل وتطوره حتى يُعبرّ عن ضمير المجتمع واحتياجاته وقيمه في نظرة تقدمية تعكس آمال الشعب وتكفل استمرار حركته ونموه ، حيث أن الحقوق والواجبات في النظام القانوني تأخذ موقع الصدارة ، بل تعتبر محوراً لكل نشاط قانوني ، باعتبار أن وظيفة القانون علي اختلاف فروعه في نهاية الأمر هي في ضمان إشباع حقوق الأفراد وحرياتهم وفي تنظيم العلاقة بين الحقوق في توازن وتجانس كاملين .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن من أهم وظائف الدستور وأهدافه هي حماية الحقوق والحريات ، فإن المفاهيم الدستورية التي تتضمن هذه الحقوق والحريات تشع بتأثيرها علي سائر فروع القانون فيباشر المُشَرِّع سلطته داخل الإطار الذي يرسمه الدستور لهذه الحقوق.

وبذلك يطمئن الشعب علي حقوقه وحرياته ، ويضمن هذه الحماية من خلال دستور تتطور معانيه وتنطلق إلي الآفاق الرحبة فتتقدم دون أن يشدها إلي الوراء واقع تاريخي عاصر نصوصه .. وهكذا يتحقق الإصلاح التدريجي في ثبات مع مواكبة متغيرات العصر.

وهكذا .. وفي سهولة ويُسر أصبح لأي حزب في مصر الحق في أن تتقدم قياداته للترشيح في انتخابات عام ٢٠٠٥ ، خاصة وأن

الرئيس حسني مبارك أصدر توجيهاته بعد موافقة مجلس الشعب ومجلس الشورى علي تعديل المادة (٧٦) من الدستور ، بضرورة السير في الخطوات الإجرائية اللازمة لوضع هذا التعديل موضع التطبيق ، من حيث إحالة الموضوع إلي اللجنة العامة لمجلس الشعب ، واللجنة العامة لمجلس الشورى ، ثم يحال إلي اللجنة التشريعية لمجلس الشعب التي تقوم بدورها بمناقشة التعديل ، ثم تعد تقريراً بمناقشة التعديل ، ويعرض هذا التقرير علي مجلس الشعب .. أي أن المجلس يوافق بداية علي مبدأ التعديل ، ثم بعد شهرين من موافقته يتلقى مجلس الشعب تقرير اللجنة الدستورية والتشريعية ، وعلي ضوء هذا التقرير يفتح باب المناقشة المستفيضة ، ثم تضع اللجنة العامة بمجلس الشعب مشروعاً مبدئياً للتعديل قبل عرضه علي اللجنة التشريعية ، ثم تقوم اللجنة التشريعية بتحديد مضمون التعديل وتقدم إلي مجلس الشعب تقريرها في هذا الشأن.

ومما لاشك فيه أن مصر تعيش هذه الأيام مرحلة تاريخية في غاية الأهمية ، تكشف عن حسن قيادة الرئيس وحكمته ، فهناك حكمة تقول" الناس في حاجة إلي من يسوسهم ، وليسوا في حاجة إلي من يسوقهم " .. وتكشف أيضا عن رؤية ذات بصيرة في عملية الإصلاح التدريجي في جميع جوانب الحياة ، وتحقيق التوازن الدقيق لعملية الإصلاح مع ضمان الاستقرار والمشاركة الشعبية لتحقيق آمال الشعب وطموحاته ..

ندعو الله أن يبارك المسيرة ، وأن يسدد الخطوات ، والله المستعان.

جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*) وأثر ريادتها على العمل التطوعي في تحديث مصر

أوضحت من قبل أنه قد أتيحت لي فرصة اللقاءات مع صفوة من العلماء الألمان وزوجاتهم ، ومن بينهم مصريون ، وقد أسعدني أنهم أجمعوا على أن من بين ما علق بأذهانهم وترك تأثيراً حضارياً فيهم ، عند حضورهم جوانب مما أسهمت به الدول العربية في معرض الكتاب الدولي بفرانكفورت بألمانيا ، ذلك الجهد الذي قامت به السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، والذي تبين لهم من خلاله أن سيادتها تعتبر الراعية الأولى لقضايا المرأة على الصعيد العربي بصفة عامة ، والصعيد المصري بصفة خاصة ، وأن جهودها ذات أهداف ساعدت على النهوض والإرتقاء بالمرأة المصرية وبمكانتها على كافة المستويات ، خاصة وأن قضايا المرأة أصبحت تُمثّل مكانة مهمة في جدول أعمال المجتمع المدني في مختلف دول العالم ، حيث كان لعولمة قضايا المرأة إنعكاسات على المنظمات الأهلية ، وبفضل جهود السيدة الفاضلة / سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية أصبح لبعض هذه المنظمات مدخلاً إقتصادياً من خلال توفير التدريب ومهارات العمل والمشروعات الصغيرة ، بينما تبّنى البعض الآخر مدخلاً سياسياً للتوعية بالحقوق السياسية والمدنية للمرأة ، مستهدفاً دفعها نحو مزيد من مشاركتها السياسية بهدف التأثير على عملية صنع القرار.

(*) تم نشر المقالة رقم (٤٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ولعل سياق الحوار دفعني أن أوضّح أن عدد الجمعيات الأهلية في مصر كان في منتصف الثمانينات ، كان أغلبه يُمثل أعداداً مُسجَّله في وزارة الشئون الإجتماعية تحمل أرقاماً ، بينما هي في حقيقة الوضع لا تُمثّل عملاً شعبياً حقيقياً له قدرة تأثيرية على النهوض بالمجتمع.

ومن هذه الحقيقة برز دور فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ، ودور السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، ودور ريادتها للعمل التطوعي ، فقد قفز بالعمل التطوعي للمجتمع المدني ، حيث كان عدد الجمعيات النسائية التي تعلن صراحة عن توجهها لدعم المرأة لم يزد عن ثمانين منظمة في حين أنه إرتفع هذا العدد ليصل إلى أكثر من (٢٥٠ منظمة نسائية) في أواخر عام ٢٠٠٤.

وفي ظل المتغيرات السريعة والمتلاحقة سواء أكانت سياسية ، أم ثقافية ، أم إقتصادية ، أم تكنولوجية إلى غير ذلك من المتغيرات التي يموج بها العالم بأسره حالياً ، والت ظهرت آثارها الواضحة مع بداية الألفية الثالثة في دول العالم أجمع بلا إستثناء ، ففي ضوء ذلك رأت القيادة السياسية المصرية ضرورة تحديث مصر بما يتلاءم مع متغيرات العصر ، وبما يعطي الشعب المصري القدرة على التكيف مع المستجدات العالمية ، ولتحقيق هذا الهدف تحملت السيدة الفاضلة سوزان مبارك بجوار الرئيس حسني مبارك العديد من الأعباء ، ومن بين هذه الأعباء يأتي دور تحديث عمل المرأة المصرية كشريك مساو للرجل في صنع وتحقيق تنمية وحداثة المجتمع بإعتباره جزءاً لا يتجزأ من المسئولية الوطنية للمرأة ، ودورها الطبيعي في تحقيق نهضة المجتمع الشاملة ، ولذلك عقدت سيادتها مؤتمرات تحت عنوان " المرأة وتحديث المجتمع " وشكّلت هذه المؤتمرات مداخل مهمة للنهوض بالمرأة.

وفي إطار التصدي للقضايا المجتمعية المختلفة ، وتفعيل دور المجتمع للتجاوب مع تلك القضايا والمساهمة في حلها ، يأتي دور الجمعيات الأهلية في تطورها الحديث كإحدى الركائز الأساسية التي ينبغي توظيفها في تفعيل مشاركة المرأة المصرية لتحديث المجتمع في كافة مجالات الصحة والتعليم ، ورعاية الشباب ، والتنمية ، والرعاية الإجتماعية .. إلخ .. مما أثار إنتباه الأجهزة الحكومية ، فسعت إلى تلبية تلك الإحتياجات بعد أن قادت السيدة الفاضلة سوزان مبارك المسيرة في تقديم تلك الخدمات !!..

ولعلنا جميعاً نعرف أن المنظمات غير الحكومية تعتبر منظمات خاصة تطوعية تقوم لتلبية إحتياجات المجتمعات المحلية أو المجتمع عامة ، وتقديم صور الرعاية والتنمية الإجتماعية المختلفة دون أن تستهدف تحقيق الربح من وراء نشاطاتها المتعددة ، وقد إكتسبت تلك المنظمات أهميتها الكبيرة من الدور الريادي التطوعي الذي تقوم به السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، ودورها البارز في تحقيق أهداف العمل التطوعي ، بالإضافة إلى حملاتها في نشر التوعية التي تُعبِّر عن الحاجات الإجتماعية المُلحة للمواطنين ، وسعي سيادتها الحثيث لكي تنشط المنظمات المدنية وتستجيب لها وتعمل على تلبيتها ومقابلتها قبل أن تتحرك الأجهزة الحكومية المعنية لتقديم تلك الخدمات ، ولهذا كان للمنظمات غير الحكومية التي تتولى سيادتها ريادتها فضل الريادة والسبق دائماً.

هذا بالإضافة إلى القدرة الفائقة في السعي نحو إشباع حاجات الفقراء والمهمشين ، وتخفيف المعاناة عنهم ، وإيجاد الحلول المُبتكرة لكثير من مشكلات المواطنين ، حيث تتوافر لدى المنظمات غير الحكومية المرونة الكافية وحرية الحركة في تجريب الحلول الملائمة بعيداً عن اللوائح والنظم البيروقراطية التقليدية في القطاع الحكومي ، وأشادت ألسنة الحق بأن ريادة السيدة الفاضلة سوزان

مبارك أتاحت للمتطوعين القائمين على تحقيق أهداف هذه المنظمات الشعبية ولجمهور المستفيدين الفرصة في إشباع الحاجات النفسية والإجتماعية والإقتصادية ، وإشاعة روح التعاون والتضامن الإجتماعي ، وإزكاء مشاعر الولاء والإنتماء للمجتمع.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضّح أن دعوة السيدة الفاضلة سوزان مبارك للعمل التطوعي ودورها في بذل الجهود التي من شأنها تلبية إحتياجات عديدة ، إجتماعية وإنسانية للمجتمع بصفة عامة ولمحدودي الدخل بصفة خاصة ، أثر كبير في تحقيق طفرة في وجود عدد من الجمعيات الشعبية التي تسير في إطار النهج الذي تسير عليه السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، والدليل على ذلك أن أعداد الجمعيات الأهلية تزايدت بعد أن قادت السيدة الفاضلة المسيرة في تقديم تلك الخدمات ، فقد كان عدد الجمعيات العاملة والفاعلة في مثل هذه الجوانب الإنسانية محدوداً جداً.

أما الآن فقد تنامت أعداد الجمعيات الأهلية في مصر حتى وصلت إلى ما يقرب من ١٤٦٠٠ جمعية أهلية مسجلة بوزارة الشئون الإجتماعية ، وتعمل هذه الجمعيات في مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية وتسير في طريق الجوانب التي يمكن من خلالها الإسهام في تحديث مصر وفقاً لرؤية مؤسسة الرئاسة في التنمية ورسم سياسات وإستراتيجيات تنحاز إلى الفقراء.

السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*)
وحديث متبادل بمناسبة معرض فرانكفورت الدولي

لاشك أن حضور المؤتمرات الدولية يؤدي إلى الإحتكاك بعلماء العالم ، وتبادل المعرفة ، وعلى وجه الخصوص عندما يكون أحدنا بين صفوة من العلماء الذين يقدرون مصر زعيماً وشعباً ، فإنهم يتحدثون بصراحة الصديق الذي يريد أن ينفع ، ومن هذه المعاني فإني بمناسبة المهمة العلمية التي كنت بها بألمانيا ، إجتمعت بعديد من علماء العالم ، وكان من بينهم علماء ألمانيا الذين إلتقيت بهم مراراً هنا في مصر ، وهناك في ألمانيا ، ودار حديث متبادل بمناسبة معرض فرانكفورت الدولي ، وكان من بين ما دار بيننا التطورات الحديثة في مصر ، وأوضحت لهم أن الرئيس حسني مبارك يبدي إهتماماً كبيراً بالممارسة الديمقراطية ، وقضية الإصلاح ، بالإضافة أيضاً إلى دور المجتمع المدني في التنمية ، في إطار ثقافة وقيم المجتمع ، ودعم توجيه المرأة لتولي المناصب القيادية ، وخوض المعارك الإنتخابية جنباً إلى جنب مع دعم قدرتها لتربية النشئ الصالح سواء أكان ذكراً أو أنثى حيث أنهما يُشكلان شباب وعماد المستقبل ، في ظل مزيد من الحماية التشريعية والمجتمعية.

وفي إطار هذه المعاني التي ذكرتها من توجيهات السيد الرئيس .. قالت زوجات العلماء الألمان الذين زاروا مصر ، وتعايشوا مع تطورها الحديث .. قالوا لي بالحرف الواحد .. يا ليت تخطيط برامج الفرصة التي كانت متاحة لمصر وللعرب في

(*) تم نشر المقالة رقم (٤٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

معرض فرانكفورت الدولي للكتاب ، حيث كان إختيار العالم العربي ضيف شرف لهذا المعرض .. يا ليت المخططين إهتموا بموضوع المرأة وبتطوير دور المرأة ، خاصة وأن السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية ، قد كانت في مقدمة من قدَّم لسيادتها رئيس المعرض الدعوة ، وأن سيادتها لها جهود مرموقة ، وذات سمعة دولية ، ولها فضل كبير في تطور المرأة ليس فقط في مصر ، بل أيضاً على الصعيد العربي ، والدولي ، وأن سيادتها تتميز بالصدق والقدرة التأثيرية في السامعين ، وعلى وجه الخصوص عند حديثها عن السلام في العالم ، ودعم ثقافة السلام التي هي في قلب القيم الإنسانية ، وأن ما تفضلت وذكرته السيدة الفاضلة سوزان مبارك في هذا المقام كان موضع تقدير الحضور .. ومن هنا كان ينبغي على المخططين أن يضعوا تجربة مصر فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وبالأطفال والشباب والشابات ، ومحو الأمية ، وعلى وجه الخصوص تطوير دور المرأة ثقافياً وإجتماعياً وسياسياً ، وإقتصادياً ، ودولياً .. إلخ.. وقالت زوجات العلماء الألمان .. " في رأينا أنه كان ينبغي وضع مثل هذا الموضوع في مقدمة إهتمامات المخططين لموضوع الندوة .. على أن تكون مؤيدة ببعض الجوانب الوثائقية .. وأن يتخيروا من يُحسن عرضه ، خاصة وأن هناك من السيدات الفضليات في مصر من له القدرة على تناول هذا الموضوع " .. وذلك لأن السيدة الفاضلة سوزان مبارك قد تتعفف من أن تتحدث عن نفسها.

وقد وافقتهم على رأيهم ، وأضفت أن السيدة الفاضلة سوزان مبارك فيما يتعلق بمشكلات التطوير في مصر ، قامت بدور على جانب كبير من الأهمية ، خاصة وأنه تتوافر في سيادتها الكثير من المواصفات الأساسية ، حيث أنه من أهم العوامل اللازمة لنجاح برامج تطوير المجتمعات الحاجة إلى التفاعل الشخصي ، إضافة إلى وجود إستراتيجية واقعية لتقويم الأداء في مستويات المشرفين

على التنفيذ ، وتحديد الأفراد الذين يملكون الإستعداد لشغل مناصب المعاونين ، وإختيارهم للإشتراك في برامج تطوير المراحل الأولى ، في إطار أهمية تكامل برامج التطوير مع الخطة الموضوعة ، وهيكلها التنظيمي وبرامج المخصصات والحوافز الخاصة بالإدارة .. إلخ.. كذلك يجب أن يمتد برنامج التطوير على مدى سنوات عدة ، وأن يُطوَّع وفقاً لإحتياجات الأفراد المشتركين .. سواء أكان هؤلاء الأفراد أطفالاً .. أم شباباً .. أم نساءاً .. سواء ريفيات أو صحراويات أو من المدن .. إلخ .. إلى غير ذلك من الأساليب العلمية التي ينبغي مراعاتها في ضوء الظروف البيئية التي يعيش فيها ، وهذه المعارف تُعتبر من مقومات السيدة الفاضلة سوزان مبارك الشخصية نتيجة لتاريخها العلمي ، وخبرتها العملية ، حيث أننا لاحظنا أن برامج التطوير التي تجريها ترتكز على تحسين معارف ومهارات المنفذين في مجالات القيادة ، والتخطيط الإستراتيجي ، وتحديد الأهداف ووضع السياسات ، وإتخاذ القرارات ومواجهة الظروف الصعبة وتوزيع الموارد ، والبرمجة ، وإعداد الموازنات ، والإدارة المالية ، والإتصال وإدارة الوقت ، وإدارة التغيير ، والتعامل مع ضغوط العمل .. إلى غير ذلك من الظروف المحيطة بالمجتمع المصري ، وتُجنب السلبيات التي كانت ضاربة في المجتمع والعمل على القضاء عليها .. والنهوض بالإيجابيات والإستفادة منها بنشر فضائلها ، وإتساع عدد الأفراد الذين يأخذون بمفاهيمها وتطبيقها.

والجدير بالذكر أن أؤكد أن من أسباب نجاح السيدة الفاضلة سوزان مبارك في مهامها الإجتماعية بصفة عامة ، والتنموية بصفة خاصة ، إهتمامها الشخصي بالإشراف على برامج التطوير الإداري والإشرافي ، وأن تتكامل هذه البرامج مع الأهداف التي وضعتها ، وحرصها على إستخدام أنشطة تعلُّم واقعية تتضمن مستوى ودرجة عمق مناسبين للمحتوى ، وحرصها الدائم على المتابعة بهدف

التقويم الذاتي للتقدم والإنجاز مُدَّعماً بمعلومات مؤيدة من الذين تستعين بهم ، في إطار ما تتطلبه الإدارة العلمية من أن الإختيار الحسن للوظائف هو أفضل سياسة للتطبيق ، مع الإتصال بكل جديد ، وحُسن الأداء ، والنهوض بالمهارات والقدرات ، وكفاءة وفاعلية العمل ، والإنفتاح على النظريات والأساليب والمداخل الحديثة.

ولعل من المناسب في هذا المقام أن نتذكر ما تقوله في أحاديثها ولقاءاتها من أن التطوير عملية مستمرة مدروسة ، ويحتاج دائماً إلى النظرة الواقعية والإنتقال التدريجي نحو تحقيق الهدف في إطار الإلمام بكل جديد ، وحُسن الأداء ، والأخذ في الإعتبار الواقع ومتطلبات التطوير .. وهذا الذي ذكرناه جانباً مما دار في هذا اللقاء الهام.



السيدة سوزان مبارك تلقي كلمتها في المركز الدولي بمعرض فرانكفورت الدولي

السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*)
ومفهوم الأخوة الإنسانية وقيمة التسامح

سعدت في مهمتي العلمية بألمانيا باللقاء الكبير الذي ضمني مع صفوة من علماء ألمانيا ، وصفوة من أبناء مصر الأعزاء الذين يتميزون بحسن سمعتهم بالنسبة لحُسن أدائهم ووفائهم العميق لأصولهم المصرية العريقة ، وكان من بين ما دار في هذا اللقاء إعتزاز الأخوة الألمان بتشريف السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ، وكان من بين ما إلتقطوه من مفاهيم وتعاليم تخدم الإنسانية ولذلك قالت سيادتها بأن مجتمعنا الدولي المعاصر في حاجة إلى سلطة الثقافة المستمدة من شرائع السماء .. في حاجة إلى التسامح.

إن التسامح يشكل قيمة لازمة للعلاقات الدولية .. إن ثقافة الأديان السماوية تقوم على السلام والحوار وإحترام الإنسان لأخيه الإنسان على الرغم من إختلاف المعتقدات والثقافات واللقاءات .. إن ثقافة الأديان السماوية تدفع بنا جميعاً إلى الترابط في العلاقات وتحقيق مزيد من التعارف ، ولن يتحقق ذلك إلا بالتفاعل بين الحضارات والثقافات ، ومن المؤسف حقاً أن الذين ينادون بالعولمة يركزون على الجوانب الإقتصادية والمالية والتكنولوجية ..!! .. ويُغرون الشعوب بالماديات !!.. بدلاً من أن يعمقوا مفاهيم تكافل الجنس البشري وتنوعه الثقافي ، وتوفير الحماية النابعة من ضمير الأديان التي تنادي بالحق والعدل وعدم

*) تم نشر المقالة رقم (٤٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

الجور على حقوق الإنسان ، وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، والبحث عن القواسيم المشتركة بين الحضارات ، والعمل على مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام العالمي عن طريق التعاون المشترك القائم على التعاون من أجل إعمار الكون وصالح الإنسانية في إطار تعزيز التفاهم من أجل تحقيق مستوى معيشة أفضل ..

ولذلك ينبغي علينا أن نعمل معاً من أجل مجتمع دولي أفضل ومواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى إحترام مختلف الثقافات والحضارات والتوعية بحقوق الإنسان وحقه في المعرفة والمعلومات .. والإستفادة من أجل تحقيق هذا الهدف من منجزات عصر العولمة فيما يتعلق بما تحقق من إنجاز في ثورة المواصلات ، وتكنولوجيا الإتصال وعصر الفضاء .. إلخ .. حيث ينبغي الإستفادة من هذا التقدم العلمي المُذهل ، والتكنولوجيا المعاصرة لصالح الإنسانية ، بدلاً من إستخدامها في نشر النظريات المشبوهة الداعية إلى تكريس الصراع بين الحضارات كحقيقة علمية !!؟..

وما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على السلام بين الدول ، وعلى الأمن للشعوب ، وعلى حقوق الإنسان ، وعلى قيم العدل والتسامح والتراحم بين الأقوياء والضعفاء ، وبين الأغنياء والفقراء.

ولاشك أن السير في هذا الطريق سيؤدي إلى مزيد من فشل المجتمع الدولي ومؤسساته ، وتزايد أعمال العنف الفردي والجماعي ، وتصعيد معدلات التسلح التقليدي والشامل ، وتفاقم المشكلات الإقتصادية ، وتدني معدلات التنمية ، وتدهور مستوى

البيئة ، وإنتشار الإرهاب ، وشيوع الجريمة المنظمة ، وتفشي ظاهرة المخدرات .. إلخ .. إلى غير ذلك من النتائج المؤسفة .

الأمر الذي يجعلنا نؤيد رأي الأمين العام للأمم المتحدة الذي يدعو إلى الحوار ، وأن الحوار هو المخرج الوحيد المتاح أمام البشرية للتعاون المشترك من أجل العمل على إيجاد نظام عالمي جديد يستند إلى القيم الأخلاقية العليا المشتركة فيما بين حضارات الشعوب ، على أن يتم ذلك في إطار منظمة الأمم المتحدة.

ولاشك أن هناك معارضة شديدة لما يحدث الآن في العالم من العلماء الذين جلسنا معهم ، والذين يمثلون شعوبهم ، حيث أنهم يرون من وجهة نظرهم ، ووجهة نظر شعوبهم أن مجتمعنا الدولي المعاصر يعيش أزمة عالمية ناجمة عن الإختلال الواضح في مسار السياسة الدولية ، والإنعكاسات السلبية لظاهرة العولمة التي طرأ عليها سيادة الإتجاه إلى السير وراء من يملك القوة حتى وإن كان رأيه يهدم القيم الثابتة التي تضمنتها مواثيق دولية شارك فيها من قبل أن يملك القوة الهائلة التي تحت يده !!..

وهذا الوضع جعل من الدول التي شاركت في بناء الحضارات ، وأضافت إلى الثقافات ، ورسَّخت مفاهيم الأخوة وإنسانية العلاقات .. هذه الدول أصبحت الآن هامشية لا رأي لها أمام الظاهرة الجديد التي أعلنت صراحة وضمناً أن المنطق الآن هو لمن يملك قوة السلاح !!؟.. وجميع المواثيق الدولية قد ألغيت بفرمان صادر من القطب الأعظم الذي تنتشر جيوشه وأساطيله عبر المحيطات والبحار في أرجاء العالم ويرسلها من أعلى الطائرات بغير طيارين !!.. والأقمار الفضائية التي تلتقط الصور أناء الليل والنهار وترسلها إلى مواقع أخرى عسكرية على إستعداد كامل بأن تضغط الزناد لكي تنطلق أخطر أنواع الأسلحة

التي تجعل السماء تمطر أشد أنواع القنابل إهلاكاً وتدميراً للإنسان وما ينبغي على البشرية أن تعمل من أجل إقامة الشعوب وإعمارها للعيش الكريم ، وليس لديهم من أسلحة الدمار ما يدفعون به عن أنفسهم !!!.. إنه المنطق السائد في هذا الزمان !!..

من هذه المعاني التي يؤيدها الواقع ، كان التقدير الكامل للسيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيدة رئيس الجمهورية ، التي كان لسيادتها دور بارز في معرض الكتاب بفرانكفورت بألمانيا ، وكان لها موضع الصدارة والتقدير نظراً لأن العالم الآن تسوده دوامة النزاعات المُهلكة والمستنزفة للقدرات والطاقات ، بالإضافة إلى الصراعات الرامية إلى فرض الأمر الواقع على المجتمع الدولي بأسلوب غير شرعي ، بل وبلطجة سافرة غير عابئة بالقانون الدولي ، بل هناك ما هو أكثر من ذلك ، وهو ما نشاهده من دفع القوى العنصرية المتطرفة المعادية للعدل والسلام إلى ممارسة سياستها العدوانية ضد الشعوب المستضعفة !!.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك(*) والارتفاع بسمعة مصر العالمية

لعل من الأساسيات التي تهتم بها مؤسسة الرئاسة دراسة الواقع المصري بمختلف محافظاته ، ومستويات مواطنيه ، وتنوع بيئاته ، بالإضافة إلي الدراسات التحليلية العلمية التي تصلح لوضع استراتيجية للتنمية تبدأ من الواقع وفي حدود الممكن للانتقال تدريجيا بالمجتمع المصري ليأخذ مكانه اللائق بما يتناسب مع حضارته العريقة التي يعترف بها المجتمع الدولي عبر تطوره ، ولذلك نجد أن الرئيس حسني مبارك وهو يهتم بالممارسة الديمقراطية وقضية الإصلاح ، قد أضاف إلي جهوده الاهتمام بدور المجتمع المدني في التنمية .. ومن هنا يسعدني بعد عودتي من ألمانيا أن أشيد بما سمعته وشاهدته عن قرب عن التقدير والاحترام الشديد لدور سيدة مصر الأولي السيدة الفاضلة سوزان مبارك باعتبارها عن حق رائدة العمل الاجتماعي في مصر ، وآثار جهودها الموفقة في النهوض بالعمل الاجتماعي في مصر بصفة عامة ، والنهوض بالمرأة بصفة خاصة ، لتقوم بدورها التنموي يعتبر نموذجا رائعا تستهدي به الدول النامية في تطويرها الحديث ، وأن ما تقوم به يضيف إلي جهود مؤسسة الرئاسة مما جعل عالمنا المعاصر يشيد به ، ومن بينهم من تقابلت معهم من العلماء الألمان الذين سعدت بما قالوه ، ووعدت بأنني سأبذل جهدي في إبلاغ المفاهيم التي تحدثوا فيها معي إلي الشعب المصري ، وقمت بدوري بإلقاء الأضواء علي ما أوضحته مؤسسة الرئاسة من أنها تتحمل

(*) تم نشر المقالة رقم (٤٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

تبعات الجهود التي تُتطلبها من اجل وضع إستراتيجيتها موضع التطبيق ، عن طريق تحديد منهاج العمل وأهداف المرحلـــة المقبلة ، وأوضحت ما أعلنه السيد الرئيس وقوله في إطار جهوده الإصلاحية من أنه :

لابد أن يظل هدفنا تطوير التنمية الشاملة المتكاملة وعلي رأسها الدفع بأجيال جديدة من الشباب والمرأة لتولي مسئوليات متزايدة في عملنا الوطني في إطار توجه واضح أكدناه في تشكيل الحكومة الجديدة وغيرها من المؤسسات والهيئات ، وسنعززه من خلال الاهتمام المتزايد بالشباب ومن خلال دعم توجه المرأة لتولي المناصب القيادية وخوض المعارك الانتخابية جنبا إلي جنب مع دعم قدرتها لتربية النشئ الصالح الذي يشكل شباب وعماد المستقبل في ظل مزيد من الحماية التشريعية والمجتمعية.

وتعزيزاً منا للتوجه نحو إتاحة الفرصة للشباب المتميز لتولي المواقع القيادية فلا بد أن تستثمر الحكومة ما حققه الشباب من نجاحات لإعداد وتنفيذ سياسة متكاملة للنهوض بالشباب في مصر وذلك من أجل أن تُسهم الدولة مع المجتمع في تمويلها وتنفيذها ، ولضمان مساهمة الشباب علي نحو متزايد في عملنا الوطني فقد طلبت من الحكومة أن تسرع بتأسيس المجلس القومي الجديد للشباب ليجمع العناصر الواعدة من كافة القطاعات السياسية والاجتماعية بعيداً عن الإطار الحكومي في بداية لمرحلة تتسم بمزيد من الوعي والمشاركة من قبل الشباب والمرأة في صياغة السياسات المرتبطة بمستقبلهم .

والمعتقد أنه ليس هناك أبلغ من تقدير المجتمع الألماني لمصر بصفة عامة ، ولسيدة مصر الأولي السيدة سوزان مبارك بصفة خاصة ، ذلك الاحتفاء الكبير الذي قام به الشعب الألماني حكومة

وشعبا بالمشاركة العربية في معرض فرانكفورت للكتاب بصفة عامة ، والسيدة الفاضلة سوزان مبارك بصفة خاصة ، حيث احتفلت ألمانيا باستضافتها للعالم العربي كضيف شرف علي دورته السادسة والخمسين .

والجدير بالذكر في هذا المقام ما أعلنه المستشار الألماني جيرهارد شرودر في خطاب افتتاحه لأكبر معرض دولي ثقافي في العالم ، أن حكومته ترفض ما قد يكون في أذهان البعض من أفكار صراع الحضارات.

هذا بالإضافة إلي تأكيده أن استضافه الثقافة العربية والإسلامية في المعرض إنما تعبر عن إرادة الشعب الألماني الذي يري في ذلك مداً لجسور الحوار والتفاهم بين الشعب .. وتغليبا للحوار بين الثقافات ، والبعد عن الصراع حول الحضارات بين بلدان العالم ، وأن العالم من خلال المعرض الدولي للكتاب يتحقق من خلاله الاحتكاك المباشر بين الشعوب ، ومثل هذه المنابر الشعبية والثقافية هي التي تنشر التفاهم بين الشعوب .

وقد يكون من بين مظاهر التقدير والاحترام لمصر وللسيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ذلك الاحتفال الكبير الذي شهدته قاعة الملك كارل " بيت الاقتصاد الألماني بمدينة شتوتجارت وحضره نحو خمسمائة من أبرز الشخصيات العامة ، وكبار المسئولين في ولاية بادن فورتمبورج تسلمت السيدة سوزان مبارك لقب " مواطنة الشرف " وهو ارفع تكريم تمنحه جامعة شتوتجارت الألمانية للشخصيات التي تحقق انجازات غير مسبوقة في خدمة مجتمعاتها .

وبعد عزف مقطوعات موسيقية كلاسيكية ، ألقي البروفسور ديتر فريتش رئيس جامعة شتوتجارت كلمة طويلة عبر فيها عن

سروره وفخره باسم جامعة شتوتجارت لقبول السيدة سوزان مبارك هذا التكرم ، ووجودها في هذه المناسبة ، وقال رئيس الجامعة أن تقليد منح لقب مواطنة الشرف هو تقليد عريق لدي الجامعة وله قيمته الرفيعة في ألمانيا ، وقد توقف في الستينيات ثم قررت الجامعة أن تحييه مرة أخري في عام ١٩٩٤ فأهدته إلي البروفسور " هاش ميركلة " المدير التنفيذي لمؤسسة روبرت بوش الصناعية ، والتي ساهمت ولا تزال في دعم الجامعة والتعاون معها ، ثم أهدت جامعة شتوتجارت " اللقب " للرئيس الألماني السابق ريتشارد فون فاتيسكر في عام ١٩٩٥ وأخيرا قررت بعد عشر سنوات إهداءه للسيدة سوزان مبارك لما تبذله من جهود عظيمة من أجل رقي المجتمع المصري والنهوض به علي مستوي التعليم والصحة ورعاية النشء والشباب ونشر الثقافة بينهم ومنح المرأة مزيدا من الحريات ، وأوضح رئيس الجامعة أن هناك ثلاث درجات من التكريم بمنح الدكتوراه الفخرية مروراً لمنح " السيناتور الفخري " وأرفعها درجة المواطنة الشرفية وهذا التكريم يمنح فقط للشخصيات التي أصبحت من خلال أعمالها وانجازاتها نماذج يحتذي بها محليا ودوليا ، واكد البروفسور فريتش أن الجامعة وضعت في الاعتبار عندما قررت اختيار السيدة سوزان مبارك أن هذا الاهداء والتكريم سوف يسهم أيضا في نجاح الجامعة في دورها وسوف يشجع آخرين علي السير في نفس الطريق ، وأخيرا استعرض أنشطة السيدة سوزان مبارك علي كل الأصعدة محليا ودوليا ودورها في دعم تأسيس الجامعة الألمانية في مصر .

وأوضح البروفيسور فريتش في كلمته أن السيدة سوزان مبارك أدت خدمات جليلة في العديد من الأوجه وبشكل خاص التزامها علي المستوي الدولي مثل تدريب وتعليم الشباب وحماية حقوق المرأة والأطفال ، مشيرا إلي دورها في حماية حقوق المرأة

والطفل ومشروع القراءة للجميع وافتتاح الجامعة الألمانية بالقاهرة ودورها في تثقيف وتعليم ورعاية حقوق المرأة والطفل وتثقيف الشباب .

وقال موجها كلامه إلي السيدة سوزان مبارك : السيدة الفاضلة سوف تحصلين علي هذه الجائزة اعترافا بالتزامك الذي لا حدود له من أجل خير بلادك ولتشجيع التعليم للصغار ، وأكد أن السيدة سوزان مبارك أدركت أهمية الاتصال والتعليم لإحداث تغييرات في عالم اليوم وكانت لأعمالك هذه تأثير عظيم أثمر عنه انخفاض معدلات الأمية في مصر وأيضا دلالات كبيرة إيجابية في إعداد الأطفال والمرأة .

وأضاف : أوجه الشكر لمجهوداتك الدعوبة ، أنك مثل عظيم للشجاعة والقوة والرؤية التي تستطيع ابتكار المشروعات الاجتماعية الخلاقة .

وأعرب رئيس جامعة شتوتجارت عن آمله في أن تكون السيدة سوزان مبارك مثالاً يحتذي لنا ونقتدي به ليس فقط في المجال الأكاديمي ولكن في النضال من أجل العدالة الاجتماعية ...

وقد يكون من المفيد في هذا المقام أن نوضح أن الميلاد الحقيقي لهذا المعرض الهام كان في يوم ١٨ يوليه احتفلت فرانكفورت سنة ١٩٩٠ بمرور ٧٥٠ عاما علي تأسيس المعرض الذي عرف في بداياته بمعرض الخريف ، أما مدينة فرانكفورت الواقعة علي نهر ألمانيا ذاتها فقد تأسست في عام ٧٩٤ م إلا أن معرض الخريف هذا كان قد بدأ نشاطه في عام ١١٥٠ حسب ما ورد بكتاب لحاخام ما ننز" إليزر بن ناتان " يوصي فيه التجار اليهود القادمين للمعرض بإتباع التعليمات الخاصة بهم أثناء انعقاد المعرض .

لكنه قد يكون قد بدأ نشاطه خلال القرن الحادي عشر كمعرض للحبوب ، ذلك لأن الإنتاجية في الزراعة كانت قد بدأت في الارتفاع آنذاك مما ترتب عليه تكدس فوائض كبيرة من الغلال ، أما الميلاد الحقيقي لمعرض الكتاب فكان في يوم ١١ يوليه سنة ١٢٤٠ في فترة حكم القيصر " فريدريش الثاني " الذي إشتهر بأنه أول المصريين وكان ذلك القيصر الألماني يتكلم العربية بطلاقة ويقرب إليه العلماء العرب والمسلمين واليهود والمسيحيين ، وألف كتاب " حول الصيد بالصقور " وتفاوض مع ملك مصر الكامل بدلا من قيامه بحرب صليبية خامسة بخصوص بيت المقدس ، أصدر فريدريش الثاني الذي كانت عاصمة ملكة بجنوب إيطاليا مرسوما أعلن فيه أن فرانكفورت ، مدينة الرايخ الحرة ، هي أول عاصمة للمعارض في العالم .

وينص ذلك الفرمان الصادر في " يوليه سنة ١٢٤٠" بمدينة أسكولي الإيطالية علي الأتي :

نحن فريدريش الذي من الله عليه بأن يكون صاحب الجلالة القيصر الروماني وملك القدس وصقلية نزمع عن طريق إشهار هذه الوثيقة إعلام العالم بأسره بأن كل من يريد زيارة معرض فرانكفورت بصفة فردية أو جماعية ، سوف يتمتع بحماية خاصة من لدينا كما سيحظى بحماية دولة الرايخ ، ونحن نأمر بعدم التجاسر علي المساس بأي زائر أو التعرض له بسوء بأي شكل من الأشكال ، سواء وهو في طريق ذهابه إلي هذا المعرض أو إيابه منه أما من تُسَوّل له نفسه الإتيان بعمل مخالف فقد أعذر من أنذر ، إذ عليه أن يتوقع غضب جلالتنا وطائل صولاتنا ، وقد أصدرنا هذا المرسوم حتى يعي الجميع فحواه ومهرناه بالشمع الأحمر بخاتم جلالتنا للتصديق علي ما أمرنا به.

الميناء الدمياطي الإليكتروني(*)
ونظرة مصر المستقبلية للعملية التصديرية

استطاع الرئيس حسني مبارك في عهده أن يجدد لمصر عبقرية المكان وعبقرية الزمان والنمو الحضاري ، حيث أمكنه تحديث ميناء دمياط ليعمل إليكترونيا ، وميناء دمياط ظل لقرون طويلة ميناء مصر الرئيسي التي تمر به تجارة الشرق والغرب ، وأصبح في عهد الرئيس حسني مبارك ميناءً حديثا يدار بأكمله باستخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات ، وأصبحت مصر بمواكبها وأسطولها ومعاملاتها ، وموقعها ، أصبحت مصر بذلك جسر أفريقيا إلي أوروبا ، وبوابة أوربا لأفريقيا ، وأصبحت مصر بالتالي من بين الدول التي تُيسر الطريق للملاحة الدولية ، وتيسر لدول العالم تضاعف حجم تجارتها الدولية ، واضطراد نموها الاقتصادي نتيجة لتطبيق آليات السوق المفتوح في إطار الإستراتيجيات التنافسية.

وأرجو أن أوجه النظر إلي أن علماء العالم يرون أن عملية الإنتقال إلي اقتصاديات السوق ، تؤثر علي ما يقرب من ثلث سكان العالم ، وكان هذا الإنتقال ضرورياً ، فالعالم يتغير بسرعة ، وشهد زيادة هائلة في التجارة العالمية ، واتاحت الاستثمارات الخاصة في السنوات الأخيرة إمكانات كبري لزيادة الوظائف والدخل والارتفاع بمستويات المعيشة عن طريق الأسواق الحرة ، غير أن الدراسات العلمية أثبتت أن الأنظمة الاقتصادية التي كانت تسيطر عليها الدولة في عديد من البلدان ، والتي كانت مثقلة بسيطرة البيروقراطية وعدم كفاءتها ، حالت إلي حد كبير دون قيام الأسواق بوظائفها ، وبالتالي كانت غير قادرة علي الارتفاع بمعدلات التنمية وخدمة متطلبات الحياة الإنسانية لمواطنيها مقارنة بما يحدث في بلدان أخري لا تخضع أنظمتها الاقتصادية لسيطرة الدولة ، ورغم أن العديد من النظم في دول العالم الثالث والدول الحديثة النمو وبلدان أوربا الوسطي والشرقية كانت تضمن التوظيف والخدمات الاجتماعية، فقد كان ذلك علي حساب الإنتاجية وارتفاع مستوي المعيشة للجميع ، فضلاً عن أن ذلك كان علي حساب البيئة

(*) تم نشر المقالة رقم (٤٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

التي تعرضت في بعض البلدان لأضرار جسيمة نتيجة لتشويه الأسعار ، والاستخدام غير الكف للموارد الطبيعية ، واستعمال ألات ومصانع عفي عليها الزمن.

لذلك نري عالمنا المعاصر يتجه إلي نظام عالمي جديد يتبنى عملية الانتقال إلي اقتصاديات السوق وما يتطلبه ذلك من تغييرات ، وعلي الرغم من أهمية الانتقال إلي اقتصاد السوق فإن ذلك ليس أمراً سهلاً، وقد حققت بالفعل بعض البلدان نجاحا أكبر كثيرا مما حققته البلدان الأخرى نتيجة لتنفيذ العناصر الرئيسية للتغيير ، وسيستمر هذا التقدم في أن يكون له في المستقبل أثر عميق علي حياة الناس ، ونرجو ملاحظة أنه قد حدث في بعض البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال أن انخفض مستوي المعيشة في الأجل القصير ، بينما إزداد رفاة البشر في بعضها الأخر زيادة ملموسة ، وأدي الإنتقال في جميع البلدان إلي تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية الأساسية وأحدث تغييراً لا رجعة عنه في العلاقة بين الناس ومؤسساتهم السياسية والاجتماعية ، فضلاً عن الاقتصادية.

وقد أجريت العديد من الدراسات لاستكشاف تجربة الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال وبيان المناهج التي نجحت والتي لم تنجح ، وتحديد العناصر الحاسمة في النجاح ، وذلك علي الرغم من إدراك هذه الدراسات لتناول الظروف المحيطة بكل بلد من هذه البلدان ، حيث أن لكل منها تاريخه الوطني ، وثقافته ، ونظامه السياسي ، ومع ذلك فإن هذه الدراسات أوضحت الأهمية المطلقة لكل من تحرير الاقتصاد عن طريق انفتاح التجارة وإتاحة فرص السوق وتثبيت تلك الاقتصادات عن طريق إنقاص التضخم وممارسة الانضباط المالي ، ثم التمسك بهذه السياسات بصورة مضطردة عبر الزمان، علي أن يقترن ذلك بضرورة إصلاح المنشآت وتوسيع القطاع الخاص ، متبعة في ذلك الأسلوب العلمي بإعادة تنظيم هيكلة شبكات الأمان الإجتماعي لمعالجة الآثار الاجتماعية للإنتقال إلي اقتصاد السوق ، وتؤكد الدراسات العلمية نقطة حيوية وهي أنه لابد في المدى الطويل من وجود حقوق واضحة للملكية وانتشار الملكية الخاصة حتى تؤدي الأسواق وظائفها بكفاءة وعدالة.

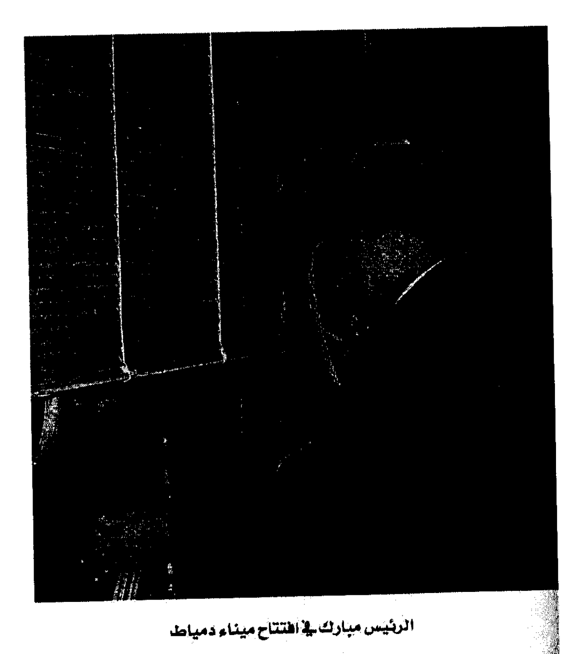
وقد أكدت الدراسات العلمية المتخصصة علي أهمية الدور الذي تقوم به العديد من المؤسسات مثل الهيئات العامة والأنظمة القانونية ، والمؤسسات المالية ، وشبكات التعليم والصحة ، حيث أنها تقوم بدور عظيم الأهمية في

نجاح اقتصادات السوق ، فهذه المؤسسات هي التي تساعد في وضع وإنفاذ القواعد التي تسمح بإجراء معاملات السوق في مناخ من الثقة ، وتؤدي جهودها إلي إنقاص فرص الفساد والجريمة ، ويساعد علي تعبئة الموارد وتخصيصها ، ويعمل علي بناء رأس المال البشري ، وبالتالي تيسير جهودها اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي ، فالاندماج في شبكة التجارة العالمية وسيلة مهمة لمساعدة هذه البلدان في تعزيز ومواصلة ما قامت به من إصلاحات.

وإلي جانب هذه العناصر التقنية المؤسسية التي لا غني عنها للانتقال ، فينبغي بذل كافة الجهود الممكنة لمساعدتها علي تنمية مهارات وقدرات العاملين فيها ، وزيادة المعرفة الفنية اللازمة لتدفق العمل علي أسس نظام الجودة الشاملة والمتواصلة كضرورة حتمية للعمل في اقتصادات السوق ، وكيف يحصلون هم وأبناؤهم علي التعليم والرعاية الصحية اللذين يسمحان لهم بالإسهام في الرخاء الذي تتطلع إليه بلدانهم ؟ ... وكذلك ما هي أفضل الأساليب العلمية للبحث عن وسائل إطلاق المواهب والطاقات الهائلة لسكان تلك البلدان ، وأسلوب مساعدتهم علي تحقيق رؤيتهم لمستقبل تتاح فيه الفرص ويزداد الرخاء لجميع المواطنين ؟.. أخذاً في الإعتبار أن مجتمعنا الدولي المعاصر لا يقيس نجاح الانتقال بمجرد المقاييس الإحصائية للثروة الوطنية ، أو الاستثمارات ، أو الإنتاجية ، بل يقيسه أيضا بنوعية الحياة التي يحياها سكان هذه البلدان.

والجدير بالذكر أن مصر في مرحلة الانتقال تأخذ بالأسلوب العلمي في رسم السياسات التي تأخذ في اعتبارها الواقع وتتجه به تدريجيا نحو تحرير الأسعار ، والأسواق ، والسماح بدخول مشروعات جديدة ، وتنفيذ برامج متعددة لضمان استقرار الأسعار ، بالإضافة إلي إجراء طائفة عريضة من التغييرات الأخرى مثل خصخصة الشركات المملوكة للدولة ، وإلغاء الإحتكار في الصناعة ، وإصلاح معايير المحاسبة ونظام الضرائب ، والنظام القانوني ، والقطاع المالي ، والخدمة المدنية ... إلخ ... كل هذه التغيرات تُعتبر مكملاً حيويا لدعم الإنتاجية والنمو خلال مرحلة الإنتقال وما بعدها ، وعلي وجه الخصوص خطوات مرحلة الخصخصة التي قد تتضارب فيها الآراء ، وتبرز فيها العديد من الصعوبات فيما يتعلق بتصميم برامج فعالة ومقبولة تحظى بتأييد الأطراف أصحاب المصلحة.

ومما لاشك فيه أن هناك أسباباً اجتماعية وسياسية واقتصادية تدعو إلي الاهتمام الشديد بالآثار التي قد تترتب علي مرحلة الانتقال نحو الخصخصة ، وعلي رأس هذه الأسباب ما قد يترتب علي هذا التطور آثار سلبية علي العمالة ، ومن ارتفاع في الدخول بالنسبة لبعض الفئات ، وانخفاض عند بعضها ، بالإضافة إلي إزدياد حدة الفقر عند فئات أخري ، الأمر الذي يتطلب إجراء عمليات تصحيحية واسعة نتيجة لتغيير النظام الاقتصادي ، وعلاج الآثار السلبية الناجمة عن هذا التغيير من خلال سياسات إجتماعية وتدابير فعالة تُشجع علي التنمية الشاملة والمتواصلة ، ونستطيع القول أن هذه الخطوات التصحيحية في ذهن القيادة السياسية في مصر تتواءمت مع ما كانت في ذهن القيادة السياسة الصينية في خطواتها التدريجية نحو اقتصاديات السوق حيث قال زعماؤها : إن علينا أن نتحسس الصخور أثناء عبورنا للنهر.



الرئيس مبارك في افتتاح ميناء دمياط

طفرة حضارية هائلة في تيسيرات الإستيراد والتصدير(*) والأمل في طفرة تعليمية في علوم النقل تخطيطاً وتعليماً وتطبيقاً

لعلنا جميعاً نعتز بالنقلة الحضارية التي تمت بجهود ورعاية الرئيس حسني مبارك حيث إفتتح سيادته أول ميناء مصري يعمل إليكترونياً وأكبر ميناء للتصدير ، والجدير بالتسجيل في هذا المقام أن الأساليب الفنية الحديثة المستخدمة في تشغيل أول ميناء مصري يعمل إليكترونياً ، والأكبر في التصدير يمكن في أثناء التشغيل الربط بين فرق العمل بالميناء ، وتبادل المعلومات الخاصة بالسفن ، وحركة البضائع.

هذا بالإضافة إلى وجود نظام المراقبة الأمنية لتدعيم الأمن والسلامة ، وإتاحة فرص العمل للمواطنين حيث أن مجموع فرص العمل في الميناء بلغ ١٢ ألف كعمالة دائمة ، ونحو ١٩ ألف فرصة عمل في الإنشاء ، أما فرص العمل المتوقعة فهي نحو ٤٠ ألف فرصة عمل دائمة ، ونحو ٧٨ ألف فرصة في أعمال الإنشاء ، مع إستمرار تنفيذ المشروعات.

وهناك موضوع في غاية الأهمية علينا أن نهتم به ايضاً وهو الميناء الجديد يحيط به الطريق الدولي من الشرق والغرب ، وهذا يعني أنه مفتوح على جميع دول العالم ، وهذا يتطلب أن تستمر في عملية تحديث الخدمات التي تتناسب مع هذا الحدث التاريخي الهام ، والذي يسهم في توفير المناخ المناسب للتصدير ، بالإضافة إلى خدمات تسويق السلع المصرية ، الأمر الذي ينبغي معه مضاعفة الجهود التي تبذل نحو الإرتفاع بالكفاءة والإهتمام بالتدريب المتقدم

(*) تم نشر المقالة رقم (٤٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وبالأسلوب الأكثر حسماً بدرجة كافية ، والتوسع في ذلك يُساعد بالإسراع نحو تحقيق الأهداف ، على أن يقترن ذلك باليقظة ومواصلة الإصلاحات فيما يتعلق بحقوق الملكية ، والتنمية المؤسسية ، والسياسات الإجتماعية ، والدروس المستفادة من الدول ذات التجارب في مجال الإنتقال إلى آليات إقتصايات السوق.

ومما لاشك فيه أن الغرض الأساسي من دعوة الرئيس إلى النهوض بنظام التعليم هو توفير المعرفة ، والمهارات ، وأن تركز نظم التعليم على مواءمة التعليم والتدريب مع آليات إقتصاد السوق.

والأهمية المحلية لفتح أبواب التجارة والإستثمار الأجنبي ، وتفاعلات الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقال مع باقي العالم ، وتدفقات التجارة من البلد وإليها ، وما يترتب عنها من نتائج على التجارة العالمية ، والعضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية ، والترتيبات الجارية الإقليمية ذات الصلة ، وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية ، وأثرها على إقتصاديات البلد.

وكما أوضحنا فإن هذه الجهود لها مخاوف يمكن تفهمها ، فإنها تنطوي على فرص ، وكذلك على مخاطر ، ولابد من التخطيط السليم للإنتفاع بالتطور الذي يسمح لنا بأن نكون جزءاً من سوق عالمية أكبر ، وأكثر قدرة على المنافسة ، راجين أن نضيف إلى تجربتنا الدروس المستفادة من تجربة الصين التي كانت في عام ١٩٧٨ في المرتبة الثانية والثلاثين من حيث البلدان المصدرة في العالم ، ثم أصبحت مراكز متقدمة من خلال العشرة الأوائل !.

إن علماء الإقتصاد والتسويق في عالمنا المعاصر يرون أن الدول النامية أمامها فرصة كبيرة إذا أحسنت عملية الإنتقال إلى تطبيق آليات السوق ، وأن المنتجين في هذه الدول يستطيعون أن يتطلعوا إلى أسواق جديدة ، ويكحون في وسع المستهلكين الإستفادة

من المنتجات الجديدة ، وسيؤدي تزايد الكفاءة وحشد الموارد إلى زيادة عرض السلع والخدمات على نطاق العالم.

ولاشك أن مخصلحة مصر وتطوير إقتصادها تقتضي الإندماج في الإقتصاد العالمي ، ولكن عليها في هذا الصدد أن تدرس خطواتها بكل الحذر مع العمل الدؤوب لتحقيق أكبر فائدة ، خصوصاً كثرة المعروض على الساحة حالياً ، وأقرب المعروضات إلى الذهن الآن موضوع السوق العربية المشتركة والتعاون الإقليمي والتعاون مع السوق الأوربية ، وموضوع إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوربا وبعض دول آسيا ، ثم موضوع الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

ونرجو ألا يغيب الهدف الرئيسي عن أعيننا في معالجتنا لكل هذه الموضوعات وهو أن تكون لنا إستراتيجية علمية تستهدف التنمية الإقتصادية المتواصلة ، وخلق فرص العمالة بشكل مستمر وكاف ، الأمر الذي لا يُمكن تحقيقه إلا عن طريق تحويل الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تصديري ، وبمعنى أوضح ينبغي على المنظمات الصناعية والخدمية المصرية إجراء بحوث التسويق في إطار نظام الجودة الشاملة والمتواسلة ، بهدف التعرُّف على رغبات وأذواق وقدرات المستهلكين ، سواء في الداخل أو الخارج ، تحقيقاً لرضاء المستهلك الذي يُعتبر سيد السوق ، الأمر الذي يُحتم ضرورة الأخذ في الإعتبار القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وفي ضوء ما أوضحناه عن متطلبات الإنتقال إلى إقتصاديات السوق نؤكد على أهمية أن يتحلى القادة الإداريين بوضوح الرؤيا التي تُمكّنهم من التعرُّف وتفهُّم الأشياء بوضوح ، وبالتالي التخطيط للمستقبل .. أي تكون لديهم القدرة على التعرُّف على الأشياء التي

قد لا يراها الشخص بعينه ، ولكنه يراها بعقله وذلك وفقاً للنص الإنجليزي الذي يردده علماء الإدارة في مجتمعنا الدولي المعاصر.

ويشمل التعبير السابق العديد من المعاني التي ينبغي على القادة الإداريين أن يراعوها ويضعوها موضع التطبيق ، ومن بين العديد من هذه المعاني يُجمع علماء الإدارة أنه ينبغي أن يكون للقادة الإداريين الرؤيا لتنظيم التدريب المستمر المناسب للقوى العاملة الذي يحفز الجميع على الرغبة في المشاركة وتنمية القدرة على التغيير حتى يمكن لهم أن يعبّئوا أقصى طاقاتهم وإمكانياتهم من أجل العمل وفقاً للأساليب الجديدة .. فمثل هذا الأسلوب هو الذي يحقق التغيير.

ووضوح الرؤيا ينبغي أن يمتد إلى جميع المهتمين : الموظفين ، والمستهلكين ، والموردين .. إلخ.. ينبغي أن يشرح القائد الإداري بالضبط موقف المنظمة وإتجاهاتها ، وعلى وجه التحديد لماذا ينبغي على هؤلاء المهتمين أن يساندوها وينبغي لمثل هذه الرؤيا أن تعزز مركز المنظمة التسويقي التنافسي عن طريق مزايا الخدمات .. مثل تقديم أفضل الخدمات للمستهلك .. وتعميق قوة العلاقة الشخصية مع ما تقوم به المنظمة من أعمال.

إن مجتمعنا الدولي المعاصر يؤمن بالعمل .. ففي عالمنا المعاصر لا يدخل في الإعتبار قدر ما تعرف .. إنما الذي يؤخذ في الإعتبار هو ما يتم فعله .. إن المعلومات لها أهميتها وقيمتها ، ولكن العمل لا يمكن تقدير قيمته وأهميته بأي ثمن.

توجيهات الرئيس من أجل توفير المناخ المناسب للتصدير(*) ودور منظمات الأعمال في خدمة تسويق السلع المصرية

يقول السيد الرئيس حسني مبارك أننا إتجهنا إلى القطاع العام تجديداً لمصانعه وترشيداً لإداريته ، فكانت الجودة مع زيادة الإنتاج وتناقص عدد الشركات الخاسرة ، وبدأت عملية التصدير في الدوران السريع ، وأزلنا كثيراً من المعوقات .. كما بدأ إنطلاق القطاع الخاص بتشجيع كامل من الحكومة ، وظهرت صناعات جديدة وإزدهرت صناعات قائمة واستكمل إنشاء الصناعة وتوهج شعار " صنع في مصر" حتى أصبح مفخرة لكل مصري في صناعات الملابس والأثاث والأجهزة الكهربائية والصناعات الغذائية وغيرها ، بل وإننا دخلنا مرحلة صناعة أدوات التصنيع وهي أعلى مراحل التقدم الصناعي .. ويستطرد قائلاً " كيف نزيد من صادراتنا ؟.. وما هي العقبات القائمة أمامنا ؟.. وكيف نزيل هذه العقبات ؟ " إن الإجابة على هذه الأسئلة يمكن أن تُشكل أساس البدء في مرحلة جديدة في تنمية إقتصادنا القومي على الأسس الصحيحة أخذاً في الإعتبار أن زيادة الإنتاج يجب أن يواكبها تطوير أساليب الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات ورفع جودتها بصفة مستمرة ، بما يواكب تطورات العصر.

لاشك أن مصر رئيساً وحكومة وشعباً تقف مع الرئيس حسني مبارك فيما يتعلق بضرورة تنمية الصادرات وكسب الأسواق العالمية وبذل الجهود لتحقيق هذا الهدف ، وتحقيق ذلك يتطلب تطوير إقتصاد مصر عن طريق تعاون الدولة مع منظمات الأعمال بما يسمح بالإندماج في الإقتصاد العالمي ، ولكن عليه في هذا الصدد أن يدرس

(*) تم نشر المقالة رقم (٤٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

خطواته بكل الحذر مع العمل الدؤوب لتحقيق أكبر فائدة ، خصوصاً مع كثرة المعروض على الساحة حاليا ، وأقرب الموضوعات غلى الذهن الآن : موضوع التعاون الإقليمي ، وموضوع التعاون مع السوق الأوربية ، وموضوع إنشاء المناطق الحرة مع دول العالم في إطار المصالح المشتركة ، ثم موضوع المشاركة (أو الشراكة) مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، وينبغي ألا يغيب الهدف الرئيسي عن أعيننا في معالجتنا لكل هذه الموضوعات وهو : التنمية الإقتصادية المتواصلة ، وخلق فرص العمالة بشكل مستمر وكاف ، الأمر الذي لا يُمكن تحقيقه إلا عن طريق بذل الجهود العلمية نحو تحويل الإقتصاد المصري إلى إقتصاد تصديري ، وبمعنى أوضح ، ينبغي على المنظمات الصناعية والخدمية المصرية إجراء بحوث التسويق في إطار نظام الجودة الشاملة والمتواصلة ، بهدف التعرُّف على رغبات وأذواق وقدرات وإحتياجات المستهلكين سواء في الداخل أو الخارج ، تحقيقاً لرضاء المستهلك الذي يُعتبر سيد السوق ، مع الأخذ في الإعتبار القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

ومن أجل هذا فإن مصر تسعى جاهدة أن تحقق مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني مقاييس الجودة العالمية في إطار إستراتيجيات متكاملة ، تتوافق معطياتها مع المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تفرض نفسها من واقع المناخ الإقتصادي والسياسي والمحلي والإقليمي والدولي ، وأن يؤخذ في الإعتبار المرونة اللازمة التي تضع في إعتبارها المتغيرات السريعة والمتلاحقة ، وأثر هذه المتغيرات على الهيكلة الإقتصادية والسياسية.

أي أن التصدير أصبح ضرورة مُلحة لعلاج الخلل في الميزان التجاري والتزايد المستمر في الواردات على إختلاف أنواعها ، سواء ما كان منها إستهلاكياً أو رأسمالياً ، واللازم لتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية ، والتي يصعب تخفيضها دون المساس بمستوى النشاط الإقتصادي والإجتماعي ، والإستيراد في حد ذاته لا يُمثل عبئاً ، فهو

ضروري في ظل عدم قدرة أي دولة – مهما بلغ شأنها – على الإكتفاء الذاتي ، ولكن العبء يكمن في عدم القدرة على التصدير بمستوى يُقارب حد الإستيراد.

وتكتسب عملية تطوير الإستراتيجية المصرية للتصدير أهميتها الحيوية من ظهور عدد من المتغيرات على الساحة العالمية ، وتفاقم العديد من المشكلات على الساحة المحلية ، نتيجة لإتساع درجة التشابك الإقتصادي العالمي ، وتزايد درجة الإعتماد المتبادل بين الدول ، بحيث أصبح من الصعب على أي مجتمع أن يعيش منعزلاً ، ومن ثم نشأت التكتلات الإقتصادية ، حيث يتم تحرير التجارة والمعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء ، وفرض القيود في مواجهة الدول غير الأعضاء ، مما يُشكل صعوبة كبيرة فيما يتعلق بالتعامل مع هذه الأسواق.

هذا بالإضافة إلى التحولات الجذرية في أوربا الشرقية ودول الكومنولث ، والظروف التي أحاطت بها وفرضت عليها الأخذ بآليات السوق بديلاً عن الإقتصاد الموجه ، وفقدان أسواق كانت لمدد طويلة تقليدية بالنسبة للسلع المصرية ، وتزايد حدة المنافسة بين الدول لكسب مزيد من الأسواق ، وظهور العديد من الدول الآسيوية المُصدِّرة بخلاف النمور الأربعة ، ومن بينها على سبيل المثال : ماليزيا ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، والفلبين.

من أجل هذا فإن مصر في ضوء الرقابة والمتابعة من السيد الرئيسي تسعى جاهدة أن تحقق مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني مقاييس الجودة العالمية في إطار إستراتيجيات متكاملة ، تتوافق معطياتها مع المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تفرض نفسها من واقع المناخ الإقتصادي والسياسي المحلي والإقليمي والدولي ، وأن يؤخذ في الإعتبار المرونة اللازمة التي تضع في إعتبارها المتغيرات السريعة والمتلاحقة ، وأثر هذه المتغيرات على

الهيكلة الإقتصادية والسياسية في إطار مناخ دولي يسود فيه إعتقاد بعض المحللين السياسيين أن العالم يتجه نحو نظام القطب الواحد في السياسة الدولية ، ويرى محللون آخرون أن هذه النظرة إستسلامية ، وأن نظرة التحدي تدفع الجميع إلى العمل من أجل تحقيق التوازن الدولي.

ورغم الغموض الذي يُحيط بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد ، فإن هناك سمة واضحة تفرض نفسها وهي صفة العالمية (Globalization) وقد ساعد هذا الإتجاه عدة تطورات بالغة الأهمية منها : ثورة الإتصالات ، وثورة المعلومات التي أتاحت لأسواق المال وبورصات السلع التعامل الفوري والتطور الآخر هو تحرير تجارة الخدمات والسلع وخصوصاً بعد دورة أوروجواي ، بالإضافة إلى الإهتمام العالمي من جميع الدول بالإعتبارات البيئية.

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أن علماء المجالس القومية المتخصصة ، يقررون أن سياسة التصدير إرتكزت على تصدير فائض الإنتاج الزراعي والصناعي ، دون دراسة واعية لإحتياجات الإسواق الخارجية وإمكان تصريف منتجاتنا فيها ، وقد ترتب على إتباع سياسة تصدير فائض الإنتاج تراوح كميات السلع المُصدرة من سنة إلى أخرى ، مما أدى إلى ضياع الكثير من الأسواق الخارجية ، كما أن الصادرات المصرية توجه أولاً إلى دول الإتفاقيات سداداً للديون وفوائدها ، ثم يُصدَّر ما يتبقى إلى أسواق دول العملات الحرة ، مما جعل صادراتنا إلى هذه الأسواق بمثابة واردات هامشية ، يمكن الإستغناء عنها في أي وقت !!.. ولعل هذا يقودنا إلى ضرورة مراجعة أنفسنا في ضوء الدراسات التحليلية للداخل والخارج.

التصدير كأحد أهداف مصر الإستراتيجية(*) وآمال الرئيس في إختراق الأسواق العالمية

لاشك أن تحركات الرئيس فيما يتعلق بالتنمية الإقتصادية لمصر بصفة عامة ، وتحقيق الإقتصاد التصديري بصفة خاصة ، تؤكد دعوته المستمرة لاعتبار التصدير هدفاً إستراتيجياً تُحشد له كل الطاقات لاختراق الأسواق العالمية إلى أبعد الحدود المخمكنة .. لأن الإقتصاد على زيادة الإستثمارات بغرض زيادة الإنتاج للسوق المحلي فقط يؤدي إلى عدم إمكانية زيادة معدل النمو بالصورة المطلوبة لتحقيق الرفاهية لإنسان وخلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الأعداد التي تدخل سوق العمل سنوياً .. وبالتالي فإن التصدير كهدف إستراتيجي يدعم النشاط الإقتصادي المحلي ويرفع من كفاءة الإقتصاد القومي في مواجهة المتغيرات في السوق العالمية ، ويظل الأمل في زيادة الصادرات هو الهدف الذي تسعى من أجله كل مؤسسات الدولة لأنه كما قال الرئيس مبارك " ما لم ننتج ونصدر أكثر مما نستهلك ونستورد سوف يعجز إقتصادنا عن مواكبة النهضة الكبرى التي تعاهدنا على تحقيقها .. علينا أن نزيد من صادراتنا .. ونقضي على العقبات القائمة أمامنا .. وعلينا أن نُنمي إقتصادنا على الأسس الصحيحة.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوصي ونحن نهتم بموضوع التصدير في ضوء توجيهات الرئيس وتدعيمه لجميع الجهود التي تُعزز جودة الإنتاج وإختراق الأسواق ، ومن هنا فإن علينا أن نُركّز على فهم مشكلات تنفيذ التسويق ، فيجب على الإدارة دائماً أن تُقرر ما إذا كانت مشكلاتها إستراتيجية أم مشكلات تنفيذية ، حتى يمكن معالجة هذه المصفوفة من المشكلات التي تُثار كثيراً ، خاصة وأن المخططين التسويقيين يعملون دائماً على القيام بالدراسات العلمية المستفيضة التي يستطيعون من خلالها وضع الأسس العلمية للتخطيط الإستراتيجي للأنشطة التي يسوقونها ، ومن بين ما يهتمون به التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية بغرض المواءمة بين الفرص المتاحة في المستقبل وإختيار أكثرها ربحية ووضع خطوط إرشادية للإستراتيجيات

(*) تم نشر المقالة رقم (٤٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١/١١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

المقترحة كما هو الحال عند وضع إستراتيجيات تتعلق بالإستثمار من أجل النمو ، أو الإستراتيجيات التنافسية ، أو تطوير منتج جديد ، أو إستراتيجية التسويق .. إلخ.. وغالباً ما تقترن الخطط الإستراتيجية بخطة عمل ، وخطة العمل هذه تتوسط بين الخطة الإستراتيجية للمنظمة ، وخطة التسويق السنوية ، وخطط العمل تشبه الخطط الإستراتيجية في جانب آخر وهو أنها عادة تُعالج مسائل إستراتيجية كتطوير المنتج الجديد ، والدخول في أسواق جديدة .. وتبني صياغة للإستراتيجية التسويقية بتحديد الهدف ، والوضع التسويقي ، والعديد من العناصر المرتبطة بهذا الموضوع ، ومن هذا المنطق هناك فارق بين أخطاء الإستراتيجية وأخطاء التنفيذ.

ومما لاشك فيه أن غستراتيجية التسويق وتنفيذه تؤثر كل منهما في الآخر ، فتؤثر الإستراتيجية في الأفعال بشكل واضح ، ويؤثر التنفيذ أيضاً في إستراتيجية التسويق لاسيما على مرور الزمن ، ورغم " الحدود الهشة " غير الواضحة جيداً بين الإستراتيجية والتنفيذ ، إلا أن البحوث العلمية أكدت عدم صعوبة تشخيص مشكلات تنفيذ التسويق بل أثبتت أنه يُمكن التعرُف على هذه المشكلات وتحديدها ، وبالتالي يُمكن التفرقة بينها وبين النقائض أو القصور الذي في الإستراتيجية ، آخذين في الإعتبار أن مجتمعنا الدولي المعاصر أصبح بحكم التطور العلمي والتكنولوجي قرية صغيرة نتيجة للتقدم المُذهل في علم الإتصالات ، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حقيقة يعترف بها الجميع ، وهي أنه مازال لكل دولة من دول العالم ثقافتها ، وعاداتها وتقاليدها ، وسلوكياتها ، وطبيعة العلاقات التي تحكم أفرادها ، ونظامها التربوي والتعليمي الخاص بها ، ونظرة كل إنسان إلى نفسه.

ويؤكد علماء إدارة الجودة الشاملة على أهمية أن ينجح نظام التعليم في تعظيم قدرة الإنسان المُشارك في عملية التنمية ، على أن يُمارس عمله في إطار من روح التعاون الصادق المُستمد من الجمع بين الحُسنيين ، حُسن الأخلاق ، وحُسن العلم اللذان يدفعان كل شخص إلى أن يؤدي عمله برقابة من ضمير ، والتركيز الدائم على تحسين العمل.

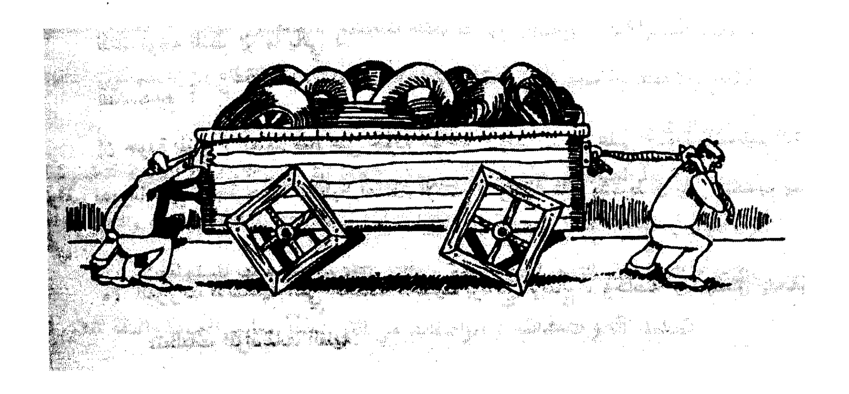
ويُوجه علماء إدارة الجودة الشاملة النظر إلى أننا دخلنا عصر "المعارف" وأن هذه المعارف صارت أساس تغيير هيكل المجتمع ، ويقررون أنه مع الإعتراف بالثلاث مراحل الأساسية التي حققت التغيير في مفهوم

المعرفة وهي الثورة الصناعية ، والثورة الإنتاجية ، والثورة الإدارية ، إلا أننا إنتقلنا فعلاً من مفهوم المعرفة بمعناها الفردي ، إلى مفهوم المعرفة بمفهومها الجمعي ، بل أكثر من هذا يُقرر البعض منهم أنه من الأمان أن يحصل كل فرد لديه معرفة على معرفة جديدة كلّما أمكن ذلك في إطار مُستحدثات العصر العلمية والتكنولوجية ، وإلا فإنه سيُصبح مُهملاً لتقادم معلوماته .. إن المعارف الجديدة تجعل المعارف السابقة قد تقادم عليها العهد .. ومن هذا المنطق فإن كل منظمة في عالم اليوم عليها أن تبني من داخل هيكلها التنظيمي والإداري وإدارة التغيير .. حيث أن الأسواق تتغير باستمرار .. والمستهلكون يتغيرون باستمرار .. والتكنولوجيا تتغير باستمرار .. وكل مُتغير يحدُث يَقدح زناد الحاجة لصُنع مستقبل جديد .. وهذا يتطلب الحاجة السريعة لتبني إستراتيجية جديدة تستند غلى الأشخاص المؤهلين القادرين على إحداث التغيير ، والمصادر المناسبة لتحقيق المستوى المطلوب للتغيير ، وهذا يُلقي ضوءاً على أهمية أن يتحلى القادة بوضوح الرؤيا ، وأن يرون بعقولهم مالا يمكن رؤيته بالعيون المجردة ، وأن يكونوا قادرين على إجراء التحوّل في إطار العناصر التي تتضمنها ثقافة المنظمة ، والذي يسميها بعض علماء إدارة الجودة " فلسفة الإدارة ".

وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه من الحقائق التي أكدها علماء إدارة الجودة الشاملة أن من بين أسباب الإهتمام بالعملية التنظيمية تحقيق التعاون الكفء والفعّال الذي يستند إلى الرغبة الجماعية في تحقيق الأهداف ، آخذين في الإعتبار أن البناء التنظيمي للمشروع الذي يعملون فيه ينبغي أن ينمو .. وأن يستمر .. وأن تكون له علاقات أفضل .. وأساليب أكثر كفاءة وقدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات تتميز بالجودة ، وتضع عنصر الجودة في مقدمة الإعتبارات ، في ضوء إشباع حاجات المستهلكين ورغباتهم ، بحيث يشعروا جميعاً أنهم شركاء من أجل تحقيق النفع العام الذي يُقاس به أي تنظيم ، وأن التنظيم الفعّال هو الذي يُحقق الأهداف بأقل قدر مُمكن من الجهود.

ويرى علماء إدارة الجودة الشاملة أن تحقيق المشروع لأهدافه يتطلب العمل دائماً على تحقيق التعاون والتناسق والتناغم بين مختلف أجزائه ، وهذا يعني أن عملية التنظيم هي عملية مستمرة ، خاصة إذا واجه المشروع بعض المُتغيرات على الصعيد الداخلي ، أو الخارجي ، فحينئذ تتطلب فلسفة التغيير

إعادة التنظيم ، وقد يقف عائقاً أمام إجرائها ما يسود المنظمات من بيروقاطية ، وعقول تَيبست وتَجبَست .. وتَخشَبت عند مفاهيم تقليدية .. خاصة وأن علماء إدارة الجودة الشاملة يرون أن أي " منظمة " يتوقف نجاحها على " نظامها " .. ولذلك ينبغي أن يؤخذ في الإعتبار العلاقات المتداخلة بين أجزائها ، وعلاقة المنظمة مع بيئتها ، حيث أن رضاء البيئة عن جودة الإنتاج أو الخدمة ، هو العامل الحاسم الذي يُحدد ما إذا كان النظام سيستمر على المدى الطويل ، وإن الضغوط البيئية لها آثارها على النشاط الداخلي والخارجي الذي تقوم به أي منظمة من المنظمات .. أي أن هذه الضغوط لها آثارها على الأفراد .. والجماعات والمنظمات .. والنظام بأكمله.



نرجو أن يكون مفهوماً وواضحاً أن المواصفات القياسية الوطنية ينبغي أن تتواكب مع المواصفات القياسية الدولية ، والتي منها سلامة وجودة أسلوب الأداء من حيث مراعاة العامل الإنساني بما يتضمنه ذلك من مراعاة الطفولة. والصورة أعلاه تمثل شكلاً مرفوضاً من أساليب الأداء.

توجيهات الرئيس(*)
والإصلاح الإجتماعي والإقتصادي لقطاع التعاون

يقول الرئيس حسني مبارك أنه في إطار خطواته التدريجية نحو الإصلاح الإقتصادي الشامل الذي يهدف إلى دفع عجلة التنمية في إطار من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ، وإصلاح الخلل المتراكم في الهيكل الاقتصادي المصري ، وعلى وجه الخصوص وجود فجوة بين حجم الإستهلاك والإنتاج وبين حجم الواردات والصادرات ، وعدم التوازن بين الموارد والإستخدامات ، أي بين العرض والطلب ، فإن سيادته حرص أن يتم الإصلاح الإقتصادي في إطاره الصحيح ، وأن يكون برنامج الإصلاح الإقتصادي من واقعنا الإجتماعي والإقتصادي ، ونستلهمه في خطوات تدريجية نابعة من المصلحة المصرية البحتة أولاً وأخيراً.

وفي إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي والتدريجي الذي يستهدفه الرئيس ، فمما لاشك فيه أننا جميعاً نُرحب بمؤتمرات الحزب الوطني التي عقدت تحت رعاية السيد الرئيس ، والتي إتضح منها أن مصر ستهتم بإذن الله بالخطوات التدريجية للإصلاح الإجتماعي والإقتصادي لقطاع التعاون بما تتضمنه من إتحادات تعاونية مركزية سواء أكانت زراعية أو إستهلاكية أو إسكانية ، أو إنتاجية أو ثروة مائية.

ومن المعتقد أن موضوع السلوك التنظيمي للتعاونيين بصفة عامة ، ولمنظمات البنيان التعاوني على كافة المستويات بصفة

(*) تم نشر المقالة رقم (٤١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

خاصة ، ونعني بذلك مستوى الجمعيات القاعدية ، أو الجمعيات المشتركة ، أو الجمعيات العامة ، أو الجمعيات المركزية ، أو الجمعيات العامة ، أو الإتحادات التعاونية المركزية أو الإتحاد العام ، إن هذه الوحدات جميعاً عليها أن تنهض بمستويات الأفراد المندرجين في عضويتها ، والجماعات القيادية المنتخبة على مستوى مجالس الإدارة ، وذلك وصولاً إلى مستويات متقدمة من الأداء على مستوى العضو والجماعة والمنظمة التعاونية ، أخذاً في الإعتبار أنه لا يوجد لأي منظمة في مجتمعنا الدولي المعاصر أن تستمر في نشاطها دون أن تمتلك القدرة على ممارسة نشاطها بالأسلوب الذي يُحقق من مردود يُمكّنها من أن تزداد نمواً في مستقبل أيامها وأعوامها.

ويُجمع الباحثون في علوم التعاون فلسفة وتخطيطاً وتنظيماً وتطبيقاً على أهمية حُسن إعداد الأعضاء التعاونيين قبل أن يندرجوا في عضوية التنظيمات التعاونية ، وذلك من منطق الإيمان بالفرد وقدرته على المشاركة في التنمية وإحداث التغيير نحو الأفضل ، وإنطلاقاً من حقيقة أن المجتمع في واقعه ليس إلاّ الأفراد الذين ينتمون إليه.

ومن هذا المعنى يستخلص الباحثون من كفاح الرواد التعاونيين الأوائل أنهم ركّزوا في كفاحهم على وضع الخطط والمناهج من أجل حُسن إعداد الأفراد التعاونيين وصولاً إلى حُسن سلوكهم الجمعي وأدائهم في إطار الأهداف المقررة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وسار على دربهم التعاونيون من بعدهم ، وأصبح الشعار الذي رفعوه ويُنير طريقهم والذي استخلصوه من أسلوب العمل الذي طبقوه ، أجمعوا على أنه ينبغي على التعاونيين أن يستعينوا بأهل العلم الذين يناصرونهم ، وصولاً إلى ضرورة إتباع الأسلوب العلمي في إدارة منظماتهم التعاونية ، وكانت

الدروس المستفادة من الدراسات المقارنة لتجارب الأمم فيما يتعلق بالتنمية التعاونية ، ضرورة تعبئة الجهود للنهوض بالتنظيمات التعاونية ، وعلى وجه الخصوص الإرتفاع بمستوى مهارات قدرات ومهارات الأعضاء ، وليس أفضل من التوعية والتعليم والتدريب لتحقيق هذا الهدف ، لذلك رفعت في مراجعي منذ الخمسينات شعار " أعدوا التعاونيين قبل إنشاء الجمعيات التعاونية ".

والمعتقد أنه ينبغي على التعاونيين الأعضاء بصفة عامة ، والمديرين بصفة خاصة أن يجمعوا بين الحسنيين .. حُسن المفاهيم المستمدة من الشرائع السماوية ، وحُسن المفاهيم المستمدة في علوم إدارة الأعمال ، والتي منها علوم الإدارة والإجتماع والتي منها علم النفس الإجتماعي وديناميكية الجماعة ، حيث أن الدراية والإلمام تُساعد على فهم التفاعل الإنساني في ضوء مفاهيم نظريات الدافعية التي سبق وأوضحناها في مقدمة المرجع ، حيث أن الفرد يُنظّم إدراكاته وأفكاره ، ومشاعره ، ونشاطه ، بحيث يتجه نحو تحقيق هدفه ، ومثل هذا السلوك يتوافر لدى الفرد إذا أمكن تنشئته إجتماعياً ، على أن تقترن هذه المرحلة بالتعليم.

ولعل من بين الأولويات التي يراعيها التعاونيون الذين يستهدفون تحقيق الهدف الذي أشرنا إليه هو بذل الجهود مع القاعدة العريضة من الأعضاء لكي يتعرف كل شخص تعاوني على المفهوم الحقيقي لمعنى التعاون ، وحقيقة دوره في الإدارة الديمقراطية لجمعيته ، والأسلوب الأمثل لأداء هذا الدور ، بعد توضيح معالم التعاون ورسالته وأهدافه ، والتأكد من فهمه لهذه الرسالة وإيمانه بها ، ذلك الإيمان الذي يسهم في إحياء الشعور بالصفاء والنقاء والإخاء والعمل معاً في ظل عقيدة تعاونية إيمانية تستمد أصولها وتعاليمها وأخلاقياتها من شريعة السماء ، وقد أثبتت تجارب الأمم في التعاون أن هذه المفاهيم هي القوة الدافعة المسيرة

لأعضاء التنظيمات التعاونية ، والحافزة لهم على تنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية والأدائية والعمل معاً تحت مبدأ وحدة المصالح الإجتماعية والإقتصادية المشتركة ، وبالتالي تحقيق الصالح والنفع العام للمجتمع الذي يعيشون فيه ، في إطار من المفهوم الحقيقي للوحدة الإنسانية والشعار الذي رفعه الحلف التعاوني الدولي وهو " التعاونيون في العالم عائلة واحدة ".

ويرى علماء الإدارة أن مديري المنظمات بما يشمله هذا الإصطلاح من عموم اللفظ ، ينبغي أن تتوافر فيهم معايير القدرة الإدارية ، سواء في ذلك المنظمات التعاونية ، أو المنظمات غير التعاونية ، فجميع هذه المنظمات عليها أن تهتم بموضوع السلوك التنظيمي ، وتستخدم البحث العلمي الذي يُمكن من خلاله التعرُف على الطرق التي يتصرف بها الأفراد ، والجماعات والمنظمات نفسها ، والبيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات.

لذلك يؤمن القائمون على التعليم والتدريب التعاوني بأهمية إقتران المفاهيم الروحية والعلمية عند إعداد التعاونيين ، وأشار بعضهم في كتاباته باستمرار ذلك ، وعند التطبيق العملي ، حيث أن هذه المفاهيم لابد منها في إعداد التعاونيين وتربية النشئ منذ نعومة أظافرهم حتى يستطيع الفرد أن ينظم شئونه في حدود الأخلاق الروحية والمهنية وأن يستزيد بالعلم الذي يُمكنه من استخدام أفضل المعايير المهنية في عمله أخذاً في الإعتبار النشاط التنافسي ، ومسئولياته قبل الأعضاء والمجتمع من حيث تقديم خدمات أفضل ، مراعياً في ذلك معايير السلوك المهني.

توجيهات الرئيس حسني مبارك(*)
ورسالة التعاون الإجتماعية والإقتصادية

إننا من هذا المكان نرجو أن نوجه أنظار كل من يكلفه الرئيس في موقع المسئولية أن يستوعب تماماً توجيهات الرئيس ويعمل على تنفيذها ، وعلى وجه الخصوص توجيهات الرئيس في قوله .. إنه يريد قطاعاً خاصاً وطنياً منتجاً يؤمن بأن له دور اساسي في البناء وصُنع التقدم ، ويُدرك أن عليه إلتزاماً قوياً يتجاوز المصالح المادية والنزاعات الفردية .. قطاعاً خاصاً يعمل في إطار إحتياجات الشعب في إطار خطة التنمية ، ويخدم المواطنين ويجد فرصاً للعمل لأبناء شعب مصر ، ويمارس نشاطه بالأمانة والطهارة ولا يسعى إلى كسب غير مشروع على حساب الفئات محدودة الدخل .. إن القطاع الخاص يعتبر عنصراً مشروعاً ولازماً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بمعناها الشامل ، طالما كان بعيداً عن ممارسة الإستغلال ، ملتزماً بمصلحة المجموعة ، وفي حدود القوانين المنظمة ، والسياسات المعممة في ضوء الوعي الجماعي للشعب.

لقد تذكرت توجيهات الرئيس وأنا في ندوة العلماء التعاونيين بألمانيا ، وبصحبتي الدكتور فتحي باطه الخبير الألماني ذو الأصل المصري ، وقد أحسنت ألمانيا حينما أرسلته إلى مصر في إطار العون الفني تعبيراً عن العلاقات الوطنية ، والصداقة الألمانية بين الشعب الألماني والمصري ، ولعل ما تركه الدكتور باطه في الإسماعيلية ، وفي الندوات العلمية التي دعا إليها في المؤسسات العلمية ، وغير ذلك يعتبر خير دليل على ثمار الجهد المشترك بين ألمانيا ومصر والذي شهد به الفلاحون والمسئولون وغيرهم من أبناء مصر.

ولعل من بين أهم الموضوعات التي شاركنا فيها .. طريق الإصلاح التعاوني ، حيث كرر العلماء المشتركون في الندوة أنه ينبغي على التنظيمات التعاونية أن توليها عظيم إهتمامها موضوع التقييم في ضوء التخطيط للتعاون ، وذلك لأنه وفقاً لما يقرره جميع العلماء أن النظم التعاونية يمكن أن

(*) تم نشر المقالة رقم (٤٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

تتعايش مع غيرها من الأنظمة ، بل أكثر من هذا يجمعون على أن النظام التعاوني ضروري في جميع الأنظمة الإقتصادية والسياسية وأن جميع الأنظمة الإقتصادية والسياسية تستعين بالتعاون بدرجات متفاوتة ، وذلك لأن التعاون لا يستهدف فقط تحسين الشئون الإقتصادية والإجتماعية لمجموع أعضائه ، بل أنه أيضاً يستهدف إعداد المواطن الصالح الذي يستشعر أهميته وقدرته على الإسهام في بناء المجتمع ، أو بمعنى أوضح أن جميع الأنظمة تستعين بالتعاون كأسلوب من الأساليب التي تلجأ إليها الدولة وتُيسر لها المناخ الملائم لتحقيق أهدافها ، أو أسلوب يلجأ إليه المواطنون طواعية وإختياراً لإشباع حاجاتهم والإرتفاع بمستوى معيشتهم ، فمما لاشك فيه أن التعاون ليس هدفاً في حد ذاته ، بل إنه اسلوب تُيسر فيه الدول لمواطنيها إنشاء منظمات تعاونية في إطار معايير سليمة تُحقق أهدافهم الإقتصادية والإجتماعية .. وتكاد أن تتوافر فيه كل توجيهات الرئيس لو أُحسن إعداده ، وإنتشر بمصر خدمة التعليم التعاوني كما يحدث في العالم المتقدم.

ومما لاشك فيه أن مصر شأنها في ذلك كثير من دول العالم تُعاني بعض المشكلات التي تجعل من الضروري الأخذ بأسلوب التعاون على أسس علمية ، حتى يمكن أن يحقق معدلات مرتفعة للتنمية ، وتحقيق هذه المعدلات المرتفعة في التنمية هي أمل مصر ، ومن هذا الفهم فإن التعاون يؤمن بوحدة المصالح الإقتصادية المشتركة حتى يمكن تدعيم البناء الإجتماعي والإقتصادي فيها على أساس قوي ومتين.

ومن هذا المنطق فإنه ينبغي على الحركة التعاونية المصرية ، أن تهتم إهتماماً كبيراً بالتخطيط الذي يتناسب مع واقع التعاونيات ، وينتقل بهذا الواقع تدريجياً نحو تحقيق الأهداف المرجوة ، ويؤكد علماء التعاون علي أن التقييم المستمر كعنصر من عناصر تصميم الخطط على المستوى القصير أو المتوسط أو البعيد له أهمية كبرى للتعرف على جوانب الضعف والقوة في التعاونيات ، وبالتالي تجنب عوامل الضعف ومعالجة آثارها بالوسائل العلمية المناسبة.

ومما لاشك فيه أن التعاون يُشكّل أكبر عدد من التجمعات الشعبية ذات الأهداف الإجتماعية والإقتصادية ويرى علماء الإجتماع ضرورة تقييم السلوك الإنساني المرتبط بتدفق حركة العمل من خلال النشاط اليومي ، سواء في ذلك التفاعل بين العضو الفرد والجماعة التي هو جزء منها والمجتمع الذي

يخدمه ، وتجاوبه الأخلاقي والمهني فيما يتعلق بروح الإيثار وحُسن أداء الخدمات ، وصولاً إلى التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وما يرتبط بتحقيق هذه الأهداف من حيث التأثير في أفكار الناس وإتجاهاتهم وسلوكهم ، وإكساب الجماعة القدرة على العمل الجمعي ، وتقليص الفجوة بين حاجات الناس وبين وسائلهم في إشباع هذه الحاجات.

وهناك أهمية خاصة لحُسن إختيار المدير التعاوني حيث يدخل في صميم إختصاصه تنمية المنظمة التعاونية وكذلك تنمية المجتمع ، وهو أساساً يعمل مع جماعة الأعضاء ، ويستعين في أداء وظائفه بالكثير من المفاهيم الأساسية المرتبطة بديناميكية الجماعة من حيث تشجيع المبادأة والمساعدة الذاتية ، وتبادل المساعدة ، وتنمية المهارات والقدرات في إطار برنامج متكامل لتنمية الجمعية والمجتمع ، وهذا يتطلب بالضرورة توافر متطلبات التربية الأساسية أو التربية الإجتماعية ، أو تعليم الجماهير أو تعليم المجتمع المحلي ، حيث أن هذه الجوانب تُعتبر من أساسيات تنمية المجتمع ، وتقوم بدور على جانب كبير من الأهمية في الإسهام في حُسن إعداد العضوية الواعية المستنيرة التي هي حقاً وصدقاً قوام المنظمات التعاونية ، وتنمية القيم الخلقية والشعور بالتضامن الإنساني ، فضلاً عن دورها في التوعية والتنوير وتغيير إتجاهات الناس ، والإسهام بدور غيجابي في حل مشكلاتهم البيئية ، ونحو العمل الجمعي لحل هذه المشكلات ، أخذاً في الإعتبار أن أعضاء المنظمات التعاونية يوجد بينهم من لهم خبراتهم وفلسفاتهم في الحياة ، وقد إكتسبوا هذه الخبرات من واقع أعمالهم اليومية ، والكثير منهم قادة في بيئاتهم.

ولعل ما ذكرناه آنفاً يوضح أهمية ما تتضمنه مناهج الدراسة في المعاهد التعاونية في شتى أنحاء العالم فيما يتعلق بتعميق مفهوم الخدمة الإجتماعية للدارسين ، وأسلوب حل المشكلات وإتخاد القرارات في إطار الجهود المبذولة لخدمة الفرد ، وخدمة الجماعة ، وتنظيم الجماعة ، مؤكدين على أهمية أن يفهم الأعضاء التعاونيين واقع مجتمعهم فهماً صحيحاً حتى يمكن أن يتعرفوا على أسباب النجاح وأسباب الفشل.

ولعل من أهم الإتجاهات التي ينبغي أن ندخلها في الإعتبار عند الأخذ بمفهوم واقع إدارة التعاونيات وآفاقها المستقبلية هو تغليب الصالح العام ووضعه فوق كل إعتبار ، وأن صالح الجماعة أهم من صالح الفرد ، ومن

أجل هذا فإن الجمعيات التعاونية المحلية كوحدات إنتاجية هامة مسئولة عن ممارسة العمل الإقتصادي والإجتماعي بما يُحقق صالح الأعضاء وأيضاً صالح المجتمع والمنطقة التي تعمل فيها ، وهذا يتطلب بالضرورة توجيه العمل وفق البرنامج الذي ينبغي أن يوضع بأسلوب علمي أشرنا إليه سابقاً ، بحيث يتناسب مع النشاط الإقتصادي داخل المنطقة التي تعمل فيها الجمعيات ، والنشاط الإقتصادي العام للدولة ، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة إهتمام المستويات العليا من التعاونيات ببرنامج الجمعيات المحلية ، وذلك لأن النشاط التعاوني العام ينبغي أن يتناسق مع نشاط الدولة ، ويعمل في إطار الخطة العامة لها بحيث تعرف كل وحدة إنتاجية تعاونية دورها في الخطة وتكون مسئولة عنها ، ومن هذه الحقيقة تحتاج التعاونيات إلى تنمية المهارات مهنياً وسلوكياً.



يؤمن التعاونيون في الدول المتقدمة بأهمية إقامة مشروعات النفع العام ، ولعل مثل هذه المشروعات ينطبق عليها قول الرسول الكريم " خير الناس أنفعهم للناس ".

التعاونيون ودورتي الإنتاج والإستهلاك(*) في إطار إيضاح معالم التعاون ورسالته وأهدافه

يقول الرئيس حسني مبارك .. إننا نعتبر التنمية الإجتماعية حقاً من حقوق الإنسان ، وهذا الحق يفرض على الدولة والمجتمع نوعاً من التضامن في تحمُّل أعباء الخدمات الأساسية التي تحتاجها الفئات الأقل قدرة .. ويفرض على الدولة والمجتمع توفير الظروف التي تكفل إدخال أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في دورتي الانتاج والإستهلاك .. ولن يتحقق أي تقدم إلاّ بالتنمية .. ولا تقوم تنمية في أي بلد من البلاد إلاّ بشقيها الاقتصادي والاجتماعي .. وتنمية الموارد البشرية هي الأساس والبنيان الصلب الذي بدونه يستحيل الشق الاقتصادي من التنمية.

ولذلك فإن المساهمة في تنمية الإنسان المصري هي العامل الأساسي لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية .. والإنسان الصحيح السليم صحياً وبدنياً وذهنياً هو القادر على بناء المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته.

لقد ترددت هذه المفاهيم في ذهني وأنا أجلس بين مجمع علماء التعاون في ألمانيا ، وأقصد بذلك علماء واساتذة المعاهد التعاونية فيها والذي لعب الأستاذ الدكتور فتحي باطه دوراً كبيراً في تاصيل العلاقات بيننا وبينهم حيث يُجمع هؤلاء العلماء على أن المنظمات التعاونية يرتبط بها أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب ، وهم قد لعبوا دوراً هاماً في عمليات دورة الإنتاج والإستهلاك إذا تم حُسن إعدادهم وتدريبهم ، حيث يُجمع الباحثون في علوم التعاون فلسفة وتخطيطاً وتنظيماً وتطبيقاً على أهمية حسن إعداد الأعضاء التعاونيين قبل أن يندرجوا في عضوية التنظيمات التعاونية ، وذلك من منطق الإيمان بالفرد وقدرته على المشاركة في التنمية وإحداث التغيير نحو الأفضل ، وإنطلاقاً من حقيقة أن المجتمع في واقعه ليس إلاّ الأفراد الذين ينتمون إليه.

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ومن هذا المعنى يستخلص الباحثون من كفاح الرواد التعاونيين الأوائل أنهم ركزوا في كفاحهم على وضع الخطط والمناهج من أجل حسن إعداد الأفراد التعاونيين وصولاً إلى حُسن سلوكهم الجمعي وأدائهم في إطار الأهداف المقررة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وسار على دربهم التعاونيون من بعدهم ، وأصبح الشعار الذي رفعوه ويُنير طريقهم والذي استخلصوه من أسلوب العمل الذي طبقوه ، أجمعوا على أنه ينبغي على التعاونيين أن يستعينوا بأهل العلم الذين يناصرونهم ، وصولاً إلى ضرورة إتباع الأسلوب العلمي في إدارة منظماتهم التعاونية ، وكانت الدروس المستفادة من الدراسات المقارنة لتجارب الأمم فيما يتعلق بالتنمية التعاونية ، ضرورة تعبئة الجهود للنهوض بالتنظيمات التعاونية ، وعلى وجه الخصوص الإرتفاع بمستوى مهارات قدرات ومهارات الأعضاء ، وليس أفضل من التوعية والتعليم والتدريب لتحقيق هذا الهدف ، لذلك رفعت في مراجعي منذ الخمسينات شعار " أعدوا التعاونيين قبل إنشاء الجمعيات التعاونية ".

ولعل من بين الأولويات التي يراعيها التعاونيون الذين يستهدفون تحقيق الهدف الذي أشرنا إليه هو بذل الجهود مع القاعدة العريضة من الأعضاء لكي يتعرف كل شخص تعاوني على المفهوم الحقيقي لمعنى التعاون ، وحقيقة دوره في الإدارة الديمقراطية لجمعيته ، والأسلوب الأمثل لأداء هذا الدور ، بعد توضيح معالم التعاون ورسالته وأهدافه ، والتأكد من فهمه لهذه الرسالة وإيمانه بها ، ذلك الإيمان الذي يسهم في إحياء الشعور بالصفاء والنقاء والإخاء والعمل معاً في ظل عقيدة تعاونية إيمانية تستمد أصولها وتعاليمها وأخلاقياتها من شريعة السماء ، وقد أثبتت تجارب الأمم في التعاون أن هذه المفاهيم هي القوة الدافعة المسيرة لأعضاء التنظيمات التعاونية ، والحافزة لهم على تنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية والأدائية والعمل معاً تحت مبدأ وحدة المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة ، وبالتالي تحقيق الصالح والنفع العام للمجتمع الذي يعيشون فيه ، في إطار من المفهوم الحقيقي للوحدة الإنسانية والشعار الذي رفعه الحلف التعاوني الدولي وهو " التعاونيون في العالم عائلة واحدة ".

والمعتقد أنه ينبغي على التعاونيين الأعضاء بصفة عامة ، والمديرين بصفة خاصة أن يجمعوا بين الحسنيين .. حسن المفاهيم المستمدة من الشرائع السماوية ، وحُسن المفاهيم المستمدة في علوم إدارة الأعمال ، والتي منها

علوم الإدارة والإجتماع والتي منها علم النفس الإجتماعي وديناميكية الجماعة ، حيث أن الدراية والإلمام والمعرفة تساعد على فهم التفاعل الإنساني في ضوء مفاهيم نظريات الدافعية ، حيث أن الفرد ينظم إدراكاته ، وأفكاره ، ومشاعره ، ونشاطه ، بحيث يتجه نحو تحقيق هدفه ، ومثل هذا السلوك يتوافر لدى الفرد إذا أمكن تنشئته إجتماعياً ، على أن تقترن هذه المرحلة بالتعليم.

ويرى علماء الإدارة أن مديري المنظمات بما يشمله هذا الإصطلاح من عموم اللفظ ، ينبغي أن تتوافر فيهم معايير الإدارة ، سواء في ذلك المنظمات التعاونية ، أو المنظمات غير التعاونية ، فجميع هذه المنظمات عليها أن تهتم بموضوع السلوك التنظيمي ، وتستخدم البحث العلمي الذي يُمكن من خلاله التعرُف على الطرق التي يتصرف بها الأفراد ، والجماعات والمنظمات نفسها ، والبيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات ، لذلك يؤمن القائمون على التعليم والتدريب التعاوني أهمية إقتران المفاهيم الروحية والعلمية عند إعداد التعاونيين ، وأشار بعضهم في بحوثه ، بأن هذه المفاهيم لابد منها في إعداد التعاونيين وتربية النشئ منذ نعومة أظافرهم حتى يستطيع الفرد التعاوني أن ينظم شئونه في حدود الأخلاق الروحية والمهنية وأن يستزيد بالعلم الذي يُمكنه من استخدام أفضل المعايير المهنية في عمله آخذاً في الاعتبار النشاط التنافسي ، ومسئولياته قبل الأعضاء والمجتمع من حيث تقديم خدمات أفضل ، مراعياً في ذلك أخلاق المهنة.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن أضع تحت نظر المنظمات التعاونية الموقرة .. والسادة المحترمين المسئولين عنها .. سواء في ذلك القيادات الشعبية أو التنفيذية .. إن الحركات التعاونية في الدول المتقدمة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بدأت العمل في إعادة الإعمار قومياً ودولياً ، وأعيد تنظيم إمكانيات المنظمات التعاونية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الأقطار ، بصرف النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وحدثت أيضاً تغيرات هامة في العلوم التطبيقية خاصة في علوم الإدارة ، وبدأ العالم وقتئذ وكأنه يقف على عتبة ثورة صناعية جديدة أكثر شمولاً مما سبقتها ، فأصبح عمل المنظمات التعاونية يتجاوز مجرد الدفاع عن مصالح الجماعات ، وتعدى ذلك إلى الإسهام في تحقيق الرخاء للمشتركين من الأعضاء فيها ، وتحقيق الرخاء للمجتمع داخل إطار نظام

اقتصادي تعاوني آخذ في التوسع ، وأكدت الدراسات العلمية التحليلية القائمة على أساس دراسة السوق أنه سوف يزداد إحتياج التعاونيات إلى رأس المال الكبير والأيدي العاملة المدربة .. لكن رأس المال لن يسيطر وفقاً للمبادئ التي تحكم تنظيم وإدارة التعاونيات .. ومع تطور المشروعات الكبيرة المتشعبة على مدى فترة طويلة أصبح لابد من شكل تنظيمي معقد تصبح معه التفسيرات المجردة المطلقة للمبادئ غير ميسورة التطبيق ، ولا تستطيع الحركة الاكتفاء بنمط التنظيم المعتاد في الماضي بل لابد من أنماط جديدة تناسب الحاضر والمستقبل ، ويهم هذا الاعتبار البلاد الجديدة النامية كما يهم البلاد المتقدمة ، لأن التطبيقات الخاطئة لمبدأ ما قد لا تؤدي إلى إعاقة تقدم الحركة فحسب ، بل إلى نتائج لا يودها التعاونيون الذين ينبغي أن يعترفوا بأن المشاركة في السياسة العامة لقطاعات إقتصادية أخرى غير قطاعهم أصبحت شيئاً لا مهرب منها وأنهم يخطئون إذا أرادوا غير ذلك.

وبزيادة وإنتشار الوعي بالمفاهيم الروحية والعلمية بين التعاونيين إزداد إدراكهم بمتطلبات العهد الجديد الذي تمر به الحركة ، وفي ضوء ذلك استجابوا على كافة المستويات محلية وقومية ودولية. فأدخلت تغييرات هيكلية في عدد من الحركات القومية تناولت إندماجات .. وتركزات .. وتكاملات واسعة المدى وغير ذلك من المتغيرات .. واستحقت هذه التغيرات أن تصبح محلاً للبحث وتبادل الآراء في الجهات المسئولة والمنظمات المساعدة بالحلف التعاوني الدولي ومنظمة العمل الدولية ، وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات العلمية غير الحكومية المهتمة بالتنمية البشرية بصفة عامة ، والتنمية التعاونية بصفة خاصة ، وبرزت آثار هذه الجهود طوال السنوات الأخيرة.

لعب الأستاذ الدكتور/ فتحي باطه دوراً كبيراً في تاصيل العلاقات بين اساتذة المعهد العالي للدراسات التعاونية ، والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، وأساتذة معاهد البحوث التعاونية في ألمانيا الغربية ، بالإضافة إلى جذبه هؤلاء العلماء اللمان إلى إجراء البحوث العلمية المرتبطة بإقامة مشروعات تعاونية على أسس تتناسب والبيئة المصرية.

المنظمات التعاونية والسلوك التنظيمي(*)
نحو مستقبل أفضل للتعاونيات

أوضح الرئيس حسني مبارك في حواراته مع ابنائه الطلاب في لقاءاته المعهودة سنوياً ، أن العالم كله شهد ما تم التوصل إليه فيما يتعلق ببرنامج مصر الناجح للإصلاح الإقتصادي ، وشهدت المؤسسات العالمية أن أحسن برنامج للإصلاح الاقتصادي شهدته دول العالم من خلال تعاملها مع صندوق النقد الدولي هو برنامج مصر للإصلاح ، ونتيجة لهذه الحقيقة تم إسقاط الديون وتخفيض الأعباء عن كاهل الأجيال القادمة ، واستطرد في حديثه قائلاً أن سيادته راعي في هذا الإصلاح مبدأ التدريج في التنفيذ بحيث لا يتم طفرة واحدة ، والهدف الأساسي من وراء ذلك هو حماية مصلحة القاعدة العريضة من أصحاب الدخل المحدود ، ولعل أسلوب الإصلاح عن طريق التطور التدريجي يعطي مثلاً وقدوة لكل مسئول في موقعه ، بحيث يراعي عدم غصدار التعليمات الفجائية للتنفيذ الفوري في مجالات استقرت سنوات عديدة !!.. إن من يريد الإصلاح عليه أن يتفهم الواقع ويأخذ بالسياسة التدريجية التي طبقها الرئيس ، وبذلك يتحقق الهدف في إطار روح الود والتفاهم المشترك.

وقد تبين لنا من دراسة البحوث التي قدمت في الندوة العلمية التي عقدت في برلين ، إن الباحثين أجمعوا على أن من ركائز تحقيق منظمات تعاونية ناجحة حُسن إعداد الأعضاء التعاونيين قبل أن يندرجوا في عضوية التنظيمات التعاونية ، وذلك من منطق الإيمان بالفرد وقدرته على المشاركة في التنمية وإحداث التغيير نحو الأفضل ، وإنطلاقاً من حقيقة أن المجتمع في واقعه ليس إلاّ الأفراد الذين ينتمون إليه.. ومن هذا المعنى يستخلص الباحثون من كفاح الرواد التعاونيين الأوائل أنهم ركزوا في كفاحهم على وضع الخطط والمناهج من أجل حسن إعداد الأفراد التعاونيين وصولاً إلى حُسن سلوكهم الجمعي وأدائهم في إطار الأهداف المقررة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وسار على دربهم التعاونيون من بعدهم ، وأصبح الشعار الذي رفعوه ويُنير

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

طريقهم والذي استخلصوه من أسلوب العمل الذي طبقوه ، أجمعوا على أنه ينبغي على التعاونيين أن يستعينوا بأهل العلم الذين يناصرونهم ، وصولاً إلى ضرورة إتباع الأسلوب العلمي في إدارة منظماتهم التعاونية ، وكانت الدروس المستفادة من الدراسات المقارنة لتجارب الأمم فيما يتعلق بالتنمية التعاونية ، ضرورة تعبئة الجهود للنهوض بالتنظيمات التعاونية ، وعلى وجه الخصوص الإرتفاع بمستوى مهارات قدرات ومهارات الأعضاء ، وليس أفضل من التوعية والتعليم والتدريب لتحقيق هذا الهدف ، لذلك رفعت في مراجعي منذ الخمسينات شعار " أعدوا التعاونيين قبل إنشاء الجمعيات التعاونية ".

ولعل من بين الأولويات التي يراعيها التعاونيون الذين يستهدفون تحقيق الهدف الذي أشرنا إليه هو بذل الجهود مع القاعدة العريضة من الأعضاء لكي يتعرف كل شخص تعاوني على المفهوم الحقيقي لمعنى التعاون ، وحقيقة دوره في الإدارة الديمقراطية لجمعيته ، والأسلوب الأمثل لأداء هذا الدور ، بعد توضيح معالم التعاون ورسالته وأهدافه ، والتأكد من فهمه لهذه الرسالة وإيمانه بها ، ذلك الإيمان الذي يسهم في إحياء الشعور بالصفاء والنقاء والإخاء والعمل معاً في ظل عقيدة تعاونية إيمانية تستمد أصولها وتعاليمها وأخلاقياتها من شريعة السماء ، وقد أثبتت تجارب الأمم في التعاون أن هذه المفاهيم هي القوة الدافعة المسيرة لأعضاء التنظيمات التعاونية ، والحافزة لهم على تنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية والأدائية والعمل معاً تحت مبدأ وحدة المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة ، وبالتالي تحقيق الصالح والنفع العام للمجتمع الذي يعيشون فيه ، في إطار من المفهوم الحقيقي للوحدة الإنسانية والشعار الذي رفعه الحلف التعاوني الدولي وهو " التعاونيون في العالم عائلة واحدة ".

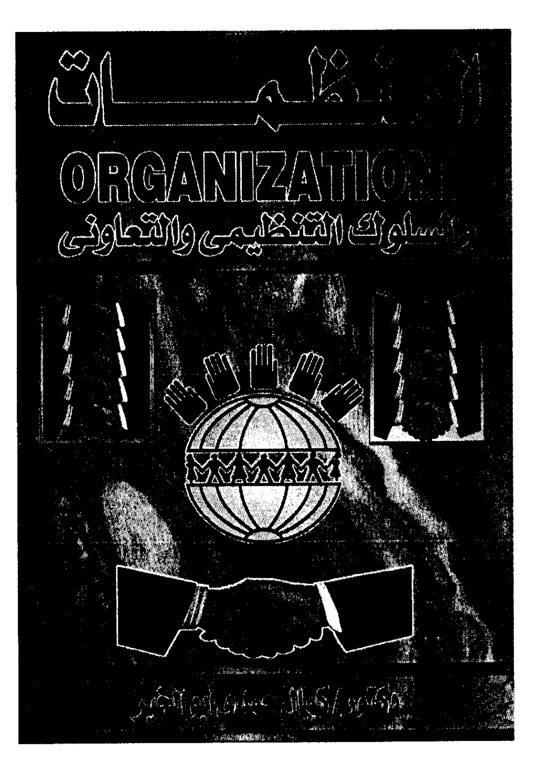
لذلك يؤمن القائمون على التعليم والتدريب التعاوني أهمية إقتران المفاهيم الروحية والعلمية عند إعداد التعاونيين ، وأشار بعضهم في كتاباته ، وعند التطبيق العملي بأن هذه المفاهيم لابد منها في إعداد التعاونيين وتربية النشئ منذ نعومة أظافرهم حتى يستطيع الفرد أن ينظم شئونه في حدود الأخلاق الروحية والمهنية وأن يستزيد بالعلم الذي يُمكنه من استخدام أفضل المعايير المهنية في عمله آخذاً في الاعتبار النشاط التنافسي ، ومسئولياته قبل الأعضاء والمجتمع من حيث تقديم خدمات أفضل ، مراعياً في ذلك معايير السلوك المهني.

نرجو إيضاح أن الحركة التعاونية في بريطانيا ، والحركة التعاونية في ألمانيا ، كانتا تؤمنان بأهمية القيم الروحية المستمدة من التعاليم المسيحية التي تأخذ بيد الفقراء ، وفي ضوء ذلك كانتا تمارسان تعليم ونشر السلوك الإدخاري ، والإستفادة منه في التغلب على العيوب وعومل الضعف الإقتصادي للمشروعات التعاونية المحلية الصغيرة.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن أضع تحت نظر المنظمات التعاونية الموقرة .. والسادة المحترمين المسئولين عنها .. سواء في ذلك القيادات الشعبية أو التنفيذية .. إن الحركات التعاونية في الدول المتقدمة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بدأت العمل في إعادة الإعمار قومياً ودولياً ، وأعيد تنظيم إمكانيات المنظمات التعاونية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الأقطار ، بصرف النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وحدثت أيضاً تغيرات هامة في العلوم التطبيقية خاصة في علوم الإدارة ، وبدأ العالم وقتئذ وكأنه يقف على عتبة ثورة صناعية جديدة أكثر شمولاً مما سبقتها ، فأصبح عمل المنظمات التعاونية يتجاوز مجرد الدفاع عن مصالح الجماعات ، وتعدى ذلك إلى الإسهام في تحقيق الرخاء للمشتركين من الأعضاء فيها وأعضاء تحقيق الرخاء للمجتمع داخل إطار نظام اقتصادي تعاوني آخذ في التوسع ، وأكدت الدراسات العلمية التحليلية القائمة على أساس دراسة السوق أنه سوف يزداد إحتياج التعاونيات إلى رأس المال الكبير والأيدي العاملة المدربة .. لكن رأس المال لن يسيطر وفقاً للمبادئ التي تحكم تنظيم وإدارة التعاونيات .. ومع تطور المشروعات الكبيرة المتشعبة على مدى فترة طويلة أصبح لابد من شكل تنظيمي معقد تصبح معه التفسيرات المجردة المطلقة للمبادئ غير ميسورة التطبيق ، ولا تستطيع الحركة الاكتفاء بنمط التنظيم المعتاد في الماضي بل لابد من أنماط جديدة تناسب الحاضر والمستقبل ، ويهم هذا الاعتبار البلاد الجديدة النامية كما يهم البلاد المتقدمة ، لأن التطبيقات الخاطئة لمبدأ ما قد لا تؤدي إلى إعاقة تقدم الحركة فحسب ، بل إلى نتائج لا يودها التعاونيون الذين ينبغي أن يعترفوا بأن المشاركة في السياسة العامة لقطاعات إقتصادية أخرى غير قطاعهم أصبحت شيئاً لا مهرب منها وأنهم يخطئون إذا أرادوا غير ذلك.

وبزيادة وإنتشار الوعي بالمفاهيم الروحية والعلمية بين التعاونيين إزداد إدراكهم بمتطلبات العهد الجديد الذي تمر به الحركة ، وفي ضوء ذلك

استجابوا على كافة المستويات محلية وقومية ودولية. فأدخلت تغييرات هيكلية في عدد من الحركات القومية تناولت إندماجات .. وتركزات .. وتكاملات واسعة المدى وغير ذلك من المتغيرات .. واستحقت هذه التغيرات أن تصبح محلاً للبحث وتبادل الآراء في الجهات المسئولة والمنظمات المساعدة بالحلف التعاوني الدولي ومنظمة العمل الدولية ، وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات العلمية غير الحكومية المهتمة بالتنمية البشرية بصفة عامة ، والتنمية التعاونية بصفة خاصة ، وبرزت آثار هذه الجهود طوال السنوات الأخيرة.



سلوكيات الفرد في المنظمات لها آثارها على التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

آراء وأفكار حول منطق النظام العالمي(*)
تحليلات من أهل الخبرة والعلماء

يقول الرئيس حسني مبارك في توجيهاته من خلال خطبه التي يلقيها على الشعب ، سواء في ذلك الحكومة أو المواطنين على إختلاف فئاتهم العاملة في مختلف المواقع ، أو علمائه وغيرهم من أهل الخبرة الذين يتابعون تطور العلوم والتكنولوجيا .. يقول سيادة الرئيس لا نكوص أمام العقبات .. لا إهتزاز ونحن نقتحم المشكلات .. لا تردد أمام معارك المصير .. لا تَمزُق أمام دس أو وقيعة أو إشاعة كاذبة يطلقها المتعاملون بالإثم والشرور .. ما من دولة حققت تقدُماً إلا بالإعتماد على أبنائها في العمل .. إن عائد العمل هو للوطن كله.

إن الإعتماد على القوة الذاتية هو أساس أي تقدم في أي دولة في العالم .. ويرى الرئيس مبارك أن الإستقرار في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية أخطر شأناً وأبعد أثراً ، حيث أنهما يسهمان إسهاماً مباشراً في التوصُّل إلى الأهداف القومية وفي مقدمتها تحقيق الرخاء ، وزيادة الدخل ، ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين ، وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع ، وتحقيق العدالة في تحمُّل الأعباء والتكاليف.. إننا نخوض معركة التقدُّم في ظروف دولية وإقليمية شائكة تدفعنا إلى تكريس كل مصادر قوتنا من أجل هدف البناء.

وأرجو أن أوضِّح أن من الأعراف والتقاليد التي يتبعها أهل العلم في المؤتمرات .. والندوات العلمية عقد لقاءات خاصة ثنائية وغير ثنائية لمناقشة بعض الجوانب ذات الإهتمام المشترك ، والخروج

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٧/١٢/٤٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

بمفاهيم علمية جديدة تضئ البصيرة وتُساعد على إعادة التفكير في هذه الأمور بما يعود بالخير على الفرد والمجتمع.

ولاشك أن الواجب الذي تفرضه الأمانة العلمية والروحية على أي إنسان أضاء الله بصيرته بنور العلم والمعرفة أن يعمل في ضوء الحديث الشريف القائل " خيركم من تعلّم وعلّم " .. والحديث الشريف القائل " الناس إما عالم أو متعلم ولا خير في سائر الناس بعد ".

ومن الدروس المستفادة من هذه الأحاديث الشريفة ، فإنه ينبغي على من يعرف أن يرشد غيره ، وأن يُشارك بالرأي في شئون بلده بالقدر الذي يتناسب مع ما وهبه الله سبحانه وتعالى من علم ، وقد شاءت الأقدار أن تضع على كاهل السيد الرئيس محمد حسني مبارك أعباءاً ضخمة ، وأن يقود ثورة التغيير من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة وصولاً إلى أن تحتل مصر ما هي جديرة به من مكانة عالية ، وهذا يتطلب رسم الإستراتيجيات لمواجهة التحديات المرتقبة مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة في مجالات عديدة سواء أكانت عسكرية أو سياسية أو إجتماعية أو تكنولوجية أو علمية أو غير ذلك من التكتلات الإقتصادية العالمية ، أو الإندماجات بين الشركات العالمية .. إلخ.. هذا في إطار توجيه النظر إلى أن كل هذا يبدأ ونحن مازلنا في بداية الخطط والبرامج التي نشهدها في السنوات الأولى من مطلع القرن الواحد والعشرون.

والمحاولات التي تتصارع في الآونة الأخيرة كإنعكاس للتغيرات الهامة نتيجة لمنطق القوة السائد !!.. مع توجيه النظر إلى أن المتغيرات في النظام الدولي تستند إلى مجموعة من الإفتراضات التي ترتبط بالحصول على المنافع المتوقع الحصول عليها من عملية التغيير !!.

ومن المعاني السابقة حرصت في لقاءاتي العلمية بألمانيا والتي صاحبني فيها الستاذ الدكتور/ فتحي باطه ، وهو معروف في مصر وعلماء ألمانيا ، وقد أوضح النقاش أن من بين ضرورات التطور في

عالمنا المعاصر التزود بالمعرفة لأن العلماء يقولون أننا دخلنا عصر نظرية الخيار الرشيد Rational Choice Theory وأنه ينبغي ترشيد السلوك الفردي ، حيث أن الفرد الذي يتم حُسن إعداده وترشيده يُسهم في إقامة منظمات قادرة على تغيير سلوك المنظمات بما يُساير المتغيرات المتسارعة التي يشهدها مطلع القرن الحادي والعشرون !!.. ولعل المتابعون للتطورات الدولية يعرفون الجدل القائم حالياً بين مفهوم النظام الإقليمي Regionalism والنظام الدولي Universalism ، وغيرهم من المنادين بأهمية تحقيق التكامل Integration والبحث عن نظام يُحقق وجود تفاعلات سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية بين الدول وبعهضا البعض Interaction Approach.

وقد شهدت مصر خلال الآونة الأخيرة العديد من الجهود الإصلاحية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي ، ومن بينها الجهود التي تتعلق بالحركة التعاونية المصرية ، حيث أتاح لها مناخ الإصلاح أن تبدأ الحركة التعاونية المصرية بشتى قطاعاتها في أن تسعى إلى إدارة شئونها بالحرية التي تُمكّنها من أداء الخدمات الإقتصادية والإجتماعية المناسبة لأعضائها ، وإن جاز لي أن أسهم ببعض الآراء المستمدة من آراء العلماء والتي قد يصلح بعضها للتطبيق المصري.

فإنني أوجه النظر إلى أننا نعيش عصر المنظمات الكبرى .. والذين يقودون هذه المنظمات أيا كانت أشكالها القانونية ، وأيا كانت طبيعة نشاطها ، وسواء أكانت هذه المنظمات تعاونية أو غير تعاونية ، فعلى القائمين عليها أن يتعرفوا على كل شئ في المنظمة بما يتضمنه ذلك من هياكل تنظيمية وإدارات فرعية ، وأنواع العلاقات بين هذه الإدارات ، والأهداف الكلية والفرعية .. إلخ .. وهذا ما تحرص المنظمات التعاونية في الدول المتقدمة على تطبيقه .. وهذا ما ينبغي أن يتوافر في أسلوب عمل التنظيمات التعاونية المصرية والعربية لإمكانية تحقيقها لمعدلات أسرع في التنمية .. هذا

بالإضافة إلى أهمية التأكد من أن أشخاص القوى العاملة ينبغي أن تتوافر فيهم الكفاءة والقدرة وأن يتخلقوا بأخلاق التعاون ، وأن كل شخص منهم ينبغي أن يكون عضواً متعاوناً مع مجموعة العاملين والرؤساء وفقاً لمتطلبات سيادة روح الفريق ، وأن يتحقق من خلال هذا التعاون الجهد المشترك الذي يضع أمامه دائماً تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن الحقائق التي يُجمع عليها علماء الإدارة التعاونية أن البيئة التي تعمل فيها المنظمات التعاونية سواء أكانت هذه البيئة وثيقة الصلة بها ، كما هو الحال فيما يتعلق بتعامل المنظمات التعاونية مع أعضائها ، والموردين ، والتعرُّف على إستراتيجيات وخطط المنظمات المنافسة .. أو مجالات البيئة العامة للمجتمع الدولي المعاصر الذي تعمل فيه ، والذي يسميه علماء إدارة الجودة الشاملة المتواصلة (العوامل الثقافية) .. أو (ثقافة المجتمع) .. إلخ .. كل هذه العوامل وغيرها ينبغي أخذها في الإعتبار عند تنظيم وإدارة التعاونيات ومراقبة نمو نشاطها .. ومن هذا المفهوم فإنه ينبغي أن يرتبط بالنشاط العلمي الذي تقوم به الحركات التعاونية للتنمية الحرص على التخطيط السليم للتنمية الثقافية التي تُعمّق الإيمان بالقيم والإتجاهات الأساسية والمشتركة للمواطنين في الداخل وفي العالم أجمع ، وهذا يتطلب التأكيد على ما يأتي :

*) مزيداً من الإهتمام بالبعد الثقافي لعملية التنمية وحفز المهارات الخلاّقة والحياة الثقافية بصفة عامة.

*) تنمية الإحساس بالوعي بالحاجة إلى التجاوب مع التحديات العالمية الكبرى التي تُشَكّل آفاق القرن الواحد والعشرين أخذاً في الإعتبار أن هذا الجانب الجديد فيما يتعلق بالتنمية الإجتماعية له آثاره الطويلة المدى على مستقبل البشرية لإنه يحتاج حقاً وصدقاً غلى برنامج عمل في كل دولة من الدول وفقاً لظروفها البيئية ، وإمكانياتها البشرية المتخصصة ، وأيضاً إمكانياتها الإقتصادية ، وفي غطار أن

التعاونيين في العالم عائلة واحدة ، وهو الشعار الذي رفعه الحلف التعاوني الدولي ويعمل على تحقيقه.

إن الحركات التعاونية تعمل الآن في مناخ يشهد الكثير من الإضطرابات والمتغيرات في العديد من أجزاء العالم ، وأن السنوات القليلة الماضية شهدت العديد من المتغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والهيكلية ، الأمر الذي فرض على دول العالم أن تخطط لنفسها بحيث تتمكن في خلال فترة إنتقالية مناسبة أن تلحق بعصر المتغيرات .. أن هذه المتغيرات ستفرض نفسها إن لم تكن قد فرضت بالفعل ، وتترك آثارها على الحركات التعاونية في دول العالم ، كما وأنها قد تركت آثارها فعلاً على سياسات العديد من المنظمات الدولية التي لها إتصال مباشر بالمنظمات التعاونية سواء أكانت دولية أو إقليمية أو قومية ، وعلى سبيل المثال فإن منظمة العمل الدولية تبنت سياسات جديدة لمواجهة هذه المتغيرات ، منها ذلك التعاون المشترك الذي تم بين منظمة العمل الدولية والحلف التعاوني الدولي فيما يتعلق بمساعدة الدول التي كان يُطلق عليها من قبل " الدول الإشتراكية " ومنها التوصيات الجديدة المضافة إلى التوصيات السابقة .. وهذا الجهد المشترك بين المنظمتين الدوليتين إستهدف تخطيط الأسلوب العلمي والعملي لمواجهة الأزمات الحادة التي قابلتها الحركات التعاونية في هذه الدول ، والعمل على تحدث بعض أساليب نشاطها لخدمة أعضائها ، وبالتالي الإسهام في التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

وفي لقاء مع مدير قسم المشروعات والتنمية التعاونية بمنظمة العمل الدولية وهو صديق كبير لمصر ، والتقى بأعضاء مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، وأعضاء هيئة التدريس بالمعهد العالي للدراسات التعاونية ، أفادني هذا العالم الكبير أن منظمة العمل الدولية تبنت أيضاً سياسات جديدة نتيجة لما أثاره الحلف التعاوني الدولي والمؤتمرات الدولية وغيره من المنظمات فيما يتعلق

بضرورة إحداث تغييرات هيكلية تُساير المتغيرات الإقتصادية ، وعلى وجه الخصوص ضرورة تبني المشروعات التعاونية أساليب جديدة ، تُساير المشروعات الرأسمالية الكبيرة ، حيث أن هذه الهياكل الجديدة مكّنت المشروعات الرأسمالية من أن تعبُر حواجز القارات وتُهدِّد إقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ، والحركات التعاونية بصفة خاصة ، ومن أجل ذلك فإن منظمة العمل الدولية بما تنفرد به من أسلوب في مناقشة الموضوعات ، حيث أن قانون منظمة العمل الدولية يتطلب عند عرض أي موضوع للمناقشة ، ضرورة إجتماع الأطراف أصحاب المصلحة في هذا الموضوع وهم ممثلوا الحكومة والعُمَّال وأصحاب الأعمال .. وهذا الأسلوب له أثره في تحقيق الرضا العام الذي يُعتبر ضرورياً للتعاون المُثمر لجميع فئات المجتمع ، وبالتالي الإرتفاع بمعدلات التنمية.

ومن هذا المفهوم أوجه نظر الباحثين والدارسين إلى أن هناك العديد من علماء الإدارة يؤمنون بنظرية التعاون في الإدارة بالإضافة إلى أن جميع علماء الإدارة يؤمنون بروح الفريق والعمل معاً في دوائر الأعمال ، وعلى سبيل المثال فإن عالم الإدارة " تشستر برنارد " منذ الثلاثينات من القرن العشرين يُقرر أن الناس محتاجون إلى أن يتعاون بعضهم مع بعض ، وأن ظروف الحياة تدفع الإنسان إلى أن يتعاون مع أخيه الإنسان ، وأن البشر مجبرون على التعاون من أجل تحقيق أهدافهم ، وذلك بسبب إمكانياتهم الجسدية والبيولوجية المحدودة ، هذا بالإضافة غلى العوامل الإجتماعية والنفسية التي تعمل على الحد من قدرات الفرد ، وهذه القدرات المحدودة تحول دون قدرته على تحقيق الإكتفاء الذاتي .. كل ذلك يجعل من التعاون أمراً مرغوباً ، وبما أن التعاون من خلال المنظمات يمكن أن يحقق مزيداً من الإنتاج بأقل تكلفة في معظم الأحوال ، فإن السبب الرئيسي للتنظيم التعاوني يستند إلى الرغبة الجماعية في العمل معاً بروح الفريق من أجل تحقيق أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

المشكلات التي خلّفها الإستعمار(*) ومتطلبات التنظيم التعاوني الناجح

أرجو أن أكون واضحاً مع نفسي ومع القارئ العزيز ، لأنني تذكّرت في حواري مع أبرز العقول المفكرة التي تقابلت وتحاورت معها ، أن الرئيس حسني مبارك حرص عند التخطيط للتنمية كما قال سيادته أن يكون البرنامج المصري للإصلاح معتمداً على التطبيق التدريجي المحسوب بعناية فائقة .. وتوزيع أعبائه على فئات المجتمع المختلفة ومراعاته لاعتبارات المجتمع وظروفه .. وقد كرر مراراً أنه يستهدف من وراء هذا التخطيط الحرص على ترابط الوطن والسلام الاجتماعي ، ولصالح مسيرة وطنية آمنة تضمن تقدم المجتمع في مناخ مستقر يربط بين صالح الفرد وصالح الجماعة ، وتعميقاً لروح التكافل بين فئاته المختلفة ، والمحافظة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية ، جنباً إلى جنب مع تحقيق التنمية والإصلاح الإقتصادي وبذلك يصون إستقرار المجتمع ويعصمه من أي قلاقل أو هزات.

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن الكثير من المشكلات التي تعاني منها الجماهير هي في الحقيقة ضاربة بجذورها في أعماق الماضي ، وفي ضوء هذه الحقيقة فإن الخطوات العلمية الصحيحة والسليمة تقرر أنه ينبغي إذا أردنا حقاً وصدقاً أن نُعالج هذه المشكلات ، فإن الأمر يتطلب أن نعبئ الجهود العلمية المتخصصة لإزالة السباب الكامنة وراء استمرار وجودها ، أخذاً في الإعتبار العديد من الجوانب الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والإنسانية ، خاصة وأننا هنا في مصر قد أخذنا نشعر في الآونة الأخيرة بأهمية الصحوة الإقتصادية من أجل تحقيق التنمية التي نجحت بعض الشعوب في تحقيقها ، علماً بأن كثير من الدول النامية قد حكمها فيما مضى ظروف صعبة فرضت

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٣٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

عليها التخلف ، وفي مقدمة هذه الظروف تاريخها السياسي والإقتصادي تحت الحكم الإستعماري الذي يربطها سياسياً وإقتصادياً بالدول التي استعمرتها ، ومن المعروف جيداً أن هذه الدول كانت مقيدة فيما يتعلق بقدرتها على التصرف في شئونها بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق أهدافها !!.. على سبيل المثال هل ينسي أحد في مصر الكفاح الذي تحملته من أجل أن تحصل على القليل الأقل من حرية التصرف في المجالات التي تهمها ؟.. والقليل الأقل الذي كان الاستعمار يسمح ويإذن به تحت ضغط الصحوات القومية للشعب المصري ؟؟.. هل ينسى الشعب المصري على سبيل المثال كيف ترك المستعمر الاقتصاد التقليدي الزراعي في حالة يُرثي لها ؟.. من حيث إنخفاض الإنتاجية ، بالإضافة إلى سوء معيشة الفلاحين المنتجين الذين كتبت عنهم بحثاً علمياً وأوضحت فيه أنهم كانوا يعيشون ويسكنون في مساكن أطلقت عليها وقتئذ " أنها قبور للمجاهدين الأحياء !!..".

من منا في مصر مثلاً ينسى أن الإستثمارات الخارجية كانت تتدفق لتستثمر في تنمية وتطوير محصول القطن الذي كانوا يشترونه بأبخث الأثمان ويقومون بتصنيعه وتصديره غلينا بأعلى الأسعار !!؟.. هذا جانب واحد توضيحي للظروف التعسة التي كان يعيش فيها الفلاح المصري !!.. والظروف السياسية والإقتصادية التي كان يعيش فيها أبناء مصر جميعاً !!.. ولعل البعض منا يتذكر مؤتمر باندونج الذي عُقد في الخمسينات بعد ثورة ٢٣ يوليو .. الأمر الذي ترتب عليه إخراج الفكر السياسي للعديد من الأبحاث والدراسات التي تؤكد أنه لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد .. بمعنى أنه لا يمكن رسم خط فاصل بين الجانب الإقتصادي للتحديات التي يواجهها المجتمع ، والجانب السياسي الذي يعوق قدرة المجتمع على الحركة وتحقيق الأهداف .. ولعل هذا يلقي بعض الأضواء على جذور العديد من المشكلات التي يُعاني منها المجتمع المصري ، كالمشكلة السكانية !!.. ومشكلة محو الأمية !!.. ومشكلة الأمن الغذائي !!.. ومشكلة ضعف الصادرات !!.. إلى غير ذلك من المشكلات التي تُعاني منها مصر وتثقل حياتنا العامة وتعوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، والتي مازالت تترك آثاراً سلبية على

قدرتنا نحو التقدم بالمعدلات التي ترجوها قياداتنا السياسية ، وهذه المشكلات التي خلفها الإستعمار تركت آثارها السيئة على جميع الدول النامية ، لأن هذه الدول النامية جميعاً استغلها الإستعمار كأبشع أنواع الإستغلال الذي يتصوره عقل بشر !!..

وفي الأحاديث الجانبية التي دارت بيني وبين علماء التعاون في الغرب ، كان من رأيهم أهمية الإستفادة من آراء علماء التعاون في الغرب الذين بحثوا في ملاءمة بعض التجارب التي إقترحوها لتنمية التعاونيات في العالم الثالث ، ومن بين هؤلاء العلماء إسم أحد العلماء الألمان وهو العالم التعاوني الألماني الدكتور " ألفريد هانيل " حيث أنه درس عن قرب التجارب التعاونية بعدد من الدول النامية ، ومنها مصر ، والذي إقترح الإستفادة من التجربة الألمانية القائمة على مبدأ الإعتماد على النفس ، ومركزاً على أهمية التركيز على التنمية الريفية على أسس تعاونية ، وكان من رأي دكتور هانيل أنه يُمكن التغلُّب على العيوب وعوامل الضعف الإقتصادي للمشروعات التعاونية المحلية الصغيرة عن طريق تكوين إتحادات تعاونية إقليمية وبنك تعاوني مركزي ، مع بذل الجهود المحلية الصغيرة عن طريق تكوين إتحادات تعاونية إقليمية وبنك تعاوني مركزي ، مع بذل الجهود العلمية لتوفير القيادات التعاونية القادرة على إدارة السيولة النقدية وإعادة التمويل ، والدعم الشامل للتعاونيات المحلية من خلال وحدة مصرفية تعاونية كجزء في نظام مصرفي تعاوني متكامل ذي ثلاث مستويات ، بالإضافة إلى إنشاء نظام ذو ثلاثة مستويات للأعمال التجارية التعاونية ، ومن رأيه أنه لا ينبغي أن يُفهم التطور الناجح لهذه التعاونيات سواء أكانت هذه التعاونيات في ألمانيا أو غيرها على أنه نجاح مُطلق لكل أنواع التعاونيات ، لأن طبائع الأشياء سيجعلنا نرى حالات فشل وسوء إدارة بل وفساد أيضاً !!.. وهذا الواقع هو الذي سيدفع المستويات المسئولة لإجراءات إصلاحات وظيفية علمية لتطوير مسيرة العمل التعاوني الذي يقود إلى تحقيق الأهداف.

وكان دكتور ألفريد هانل يرى أن أمام الدول النامية للتنمية التعاونية نموذجان شهيران :

النموذج الكلاسيكي الذي قد تشجعه الحكومة ، وطبقاً لهذا المفهوم تتولى الحكومة الإشراف على تسجيل التعاونيات والرقابة عليها.

والنموذج الآخر هو النموذج المتطور لتجارب رايفيزن التعاونية للبلدان النامية ، والذي بموجبه تقدُّم ألمانيا العون المالي والفني المتمثل في الدعم التعليمي والإداري والفني وعلى وجه الخصوص تأسيس تعاونيات في المناطق الريفية ، وصولاً غلى تحقيق هدف القضاء على الفقر الجماعي الواسع الإنتشار باعتباره هدفاً أسمى لجهود التنمية القومية المتواصلة .. وهذه السياسات من شأنها أن تخلق إطاراً ملائماً لتمكين صغار الفلاحين والعمال من استخدام مواردهم الخاصة على نحو أفضل ، وقد تركزت الجهود في الآونة الأخيرة على التركيز على مسائل الإعتماد على الذات ، والإستقلال ، والمساعدة الذاتية ، والمشاركة ، وتحسين شأن الأعضاء ، والمفهوم الحقيقي للعمل التطوعي ، وهي من المسائل التي غفلت عنها الجهود التعاونية فيما مضى.

وأخيراً .. فإن من الأمور التي يُجمع عليها علماء التعاون في الندوة العلمية المُقامة في برلين .. أنه لا يُمكن نقل وتطبيق فكر رايفيزن أو أي نموذج تعاوني آخر بحذافيره تطبيقاً ناجحاً في بيئة إقتصادية – إجتماعية مختلفة ، ومع أن هذه النماذج ناجحة في بلدان منشئها إلا أنها فشلت في البلدان التي نقلت إليها لأنها لم تهيأ على نحو كاف للبيئات الإقتصادية – الإجتماعية – الثقافية التي نقلت إليها !!.. والتي تختلف في الغالب إختلافاً بيئياً عن البيئات التي نشأت فيها .. إلى جانب ذلك كان على التعاونيات التي أنشئت بمساعدة خارجية أن تواجه في الغالب المشكلات المعروفة التي قد تكون عقبات في طريق نجاحها كمؤسسات مساعدة ذاتية مستقلة معتمدة على الذات ، بل وقد تهددها حتى بالإنهيار .. ليس في حالة سحب المساعدة المالية المباشرة فحسب ، وإنما يصدق أيضاً على الحالات التي يتعذر فيها إحلال القيادة التنظيمية والإدارية التي قدمها المانحون وأفرادها يتسمون بالقدرة والكفاءة إحلالا ملائماً ، ومثل هذه الأمور علينا جميعاً أن نأخذها في الإعتبار .. خاصة ونحن نجتاز مرحلة في الإصلاح تعتبر على جانب كبير من الأهمية لتحقيق آمالنا المستقبلية.

البناء الداخلي للمنظمات التعاونية(*)
بين الواقع والنظرة المستقبلية في ضوء آراء العلماء

هناك مشاعر يحسن بها الإنسان خارج وطنه ، ومنها إحساسه بسلامة الخطوات المرسومة لتحقيق الأهداف لو تم تنفيذها على يد المتخصصين من أهل الذكر !!.. بالإضافة غلى مساندة القيادة السياسية ، وأقول هذا في ضوء ما أعلنه السيد الرئيس حسني مبارك من ضرورة توسيع رقعة المشاركة الشعبية لتعميق الحرية والديمقراطية في إطار متغيرات العصر، ولكل مرحلة أهدافها التي ترتبط بالمصلحة الوطنية ، وقد حدد الرئيس حسني مبارك في العديد من خطبة ضرورة تعزيز البنيان الداخلي للدولة بحيث تصبح مصر أكثر قدرة على أن تلعب دوراً فعَّالاً على الصعيدين المحلي والدولي ، وعلى رأسها حُسن تنشئة جيل جديد يكون قادراً على التعامل مع المتغيرات الجديدة لهذا العصر في مجال العلم والتكنولوجيا ووضعهما موضع التطبيق ، وهذا يتطلب ضرورة المتابعة العلمية لمن يملكون العلم والفهم وتمرسوا محلياً وإقليمياً ودولياً على جميع الأبعاد التي ترتبط بوضع العلم موضع التطبيق ، وهذا يفرض أن تولي الدولة عظيم عنايتها للتنمية البشرية ، خصوصاً أن سيادة الرئيس ضرب العديد من الأمثال التي تقرب هذه المفاهيم إلى أذهان الناس ، وأوضح سيادته أنه في الماضي كانت ثروات الأمم تُقاس بقيمة الموارد الطبيعية التي تملكها .. وكانت أي دولة في العالم تُعد دولة غنية إذا كانت تملك موارد طبيعية على أرضها ، أما هذا الفهم لم يعد له وجود في عصرنا ، حيث أصبحت الأمم تُقاس بنوعية ما تملكه من موارد بشرية ، وضرب الأمثلة على ذلك اليابان وكوريا ودولاً أخرى إهتمت بتنمية مواردها البشرية عن طريق منظومة التعليم من الحضانة حتى الجامعة.

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

هذه المفاهيم دارت في خُلدي وكافت بفكري وأنا أزور معاهد التعاون في ألمانيا بمناسبة حضوري الندوات العلمية التي تعقدها الجامعات في ألمانيا بالتعاون مع إتحاد رايفيزن العالمي ويحضرها عمداء وأساتذة التعاون في المعاهد التعاونية التي أنشأتها الجامعات بالتعاون مع المنظمات الشعبية التعاونية التي تبرعت بالأموال ، وتركوا التخطيط العلمي لأهل العلم .. واستعانت المؤسسات والمنظمات التعاونية بأهل العلم في عملية التدريب المستمر ، في ضوء الحقيقة المعاصرة التي يعترف بها العالم الآن .. وهي أن التدريب المستمر يصلح ما قد يكون أفسده التعليم !!؟..

ولمزيد من تعريف القارئ أرجو أن أوضّح أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، إهتمت ألمانيا رغم الظروف القاسية التي كانت تحيط بها ، إهتمت بآليات العمل التعاوني في إطار العديد من البحوث التي أجرتها لإعادة إعمار الإقتصاد الألماني ، وشارك التعاونيون أساتذة الجمعيات في إقامة معاهد تعاونية هدفها إخراج جيل جديد بعقل جديد يهتم بدراسة المشكلات الخاصة التي تواجهها التعاونيات ، سواء منها المشكلات الإقتصادية أو الإجتماعية أو القانونية أو الإدارية .. إلخ .. مع التركيز على أهمية الشئون البيئية وتوافر عناصر الجودة الشاملة والمتواصلة في عمليات الأداء .. أي أنهم إهتموا بإنشاء روابط بين مختلف فروع العلوم في خدمة التنظيم الداخلي للمنظمات التعاونية وأطلقوا على هذه الجهود " علم التعاون " .. وأوضحوا أهمية الأخذ بمفهوم الدراسة البينية التي تربط علوم القانون والإجتماع والإقتصاد والإدارة بمدارسها العلمية المتطورة لتفسير " ظاهرة الجمعية التعاونية ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ".

وعلى سبيل المثال أنشأت ألمانيا معاهد تعاونية تخصصت في فروع " علم التعاون ومكوناته " وأجرت العديد من البحوث في إطار روح الفريق ، ووضعوا نتائج هذه الجهود في خدمة المجتمع الألماني ، وأيضاً في خدمة الحركات التعاونية في الدول النامية ، سواء أكانت هذه الحركات في أفريقيا أو في أمريكا اللاتينية ، أو في غيرها من دول

العالم ، وهذه المعاهد على وجه التحديد هي جامعات برلين ، وكولونيا ، وارلانجن ، وجيسن ، وهامبورج ، وهنهايم ، وماربرج ، ومونسر ، بالإضافة إلى إنشاء معهد تعاوني في فيينا .. وفي إطار البحوث المتدفقة ، والندوات العلمية المستمرة يتم مناقشة نتائج هذه البحوث ، ويتم تطوير وتقييم الأشكال الجديدة للأنشطة التعاونية ، وحل المشكلات المتعلقة بالظروف البيئية والمتغيرات المستمدة ، وأمكنهم إستخدام طرق معالجة البيانات في التعاونيات الصغيرة ، وتحسين تمويل تعاونيات الإسكان ، وصياغة الأشكال القانونية الملائمة لاستخدام الآلات الزراعية وتطوير الدور الذي تقوم به المستويات الأعلى في البنيان التعاوني .. بل أكثر من هذا .. إنهم يسدون المشورة لمنظمات القمة التعاونية ، وللسلطات الحكومية فيما يتعلق بالتشريعات المناهضة للإحتكارات ، وتطوير التشريعات التعاونية في إطار التكتلات الإقتصادية .. إلخ .. والجدير بالذكر أن هذه المعاهد تنشر الأبحاث في شكل رسائل الدكتوراه ، والماجستير ، والمقالات العلمية في الصحف الخاصة بها ، ومطبوعاتها ، ومنشوراتها الخاصة .. إلخ.

ويرى علماء التعاون في ألمانيا أنه ينبغي الإهتمام بداءة بقاعدة حرية الإنضمام الإختياري ، حيث أن هذه القاعدة قائمة على فكرة الحرية ، وهي من المبادئ العامة التي ينبغي أن تلتزم بها كافة الجمعيات التعاونية ، وهم يؤكدون على أنه لا يجوز إجبار أي إنسان على الإنضمام إلى الجمعية التعاونية أو الخروج منها ، حيث أن الإختيار هنا ينصبّ على قرار الفرد بأن يصبح عضواً عندما يشعر أن من مصلحته الخاصة أن يتحمل إلتزامات العضوية ويتمتع بحقوقها .. وهم يرون أنه لا ينبغي أن تقوم الجمعيات التعاونية في المدى الطويل بوصفها منظمات للمساعدة الذاتية المتبادلة إلا إذا إرتضى الأفراد أن يلتزموا بقواعد السلوك المحددة للعمل الجماعي الذي أرادوه ، وهذه النظرة للإلتزام بقواعد السلوك تفرضها روح الأداء الجماعي الناجح للتطور المستمر القادم على " روح الجماعة " والعمل معاً ، وهذا المفهوم يرتبط بالأداء الإقتصادي السليم ، هذا بالإضافة إلى أنه من

المتعارف عليه أن تضمين اللوائح الداخلية هذه المفاهيم تجعل العضو يحس بها ، وحين يوقع على اللائحة الداخلية بإختياره يصبح ملتزماً قانوناً بالإلتزامات التي تحددها اللائحة ، هذا مع العلم بأن معظم الدول تعتبر حرية الإنضمام حقاً لكل فرد بموجب الدستور ، وإعمالاً لهذه القاعدة الدستورية فإن حرية الإنضمام والإنسحاب من الجمعيات حقاً مكفولاً لكل مواطن ، ويعترف الجميع بأنه لا توجد حرية مُطلقة دون حدود ، وعلى ذلك فإنه يحق للأفراد التمتع بحقوقهم مادامو لا يتدخلون في حقوق الغير أو حقوق المجتمع.

وهناك إجماع عالمي على أن التعاون من أفضل الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق التماسك الإجتماعي .. ويطول الشرح فيما يتعلق بالدراسات المستفيضة التي أجمعت على أهمية التعليم التعاوني بصفة عامة ، والتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر بصفة خاصة ، وأهمية حُسن صياغة المناهج المختلفة لهذا النوع من التعليم الذي يستند على مناهج تأخذ بالمتطلبات العلمية لمبدأ الدراسات البينية الذي يوضح ترابط العلوم التي تساعد على توضيح مفهوم " ظاهرة الجمعية التعاونية وأثره في تحقيق العلاقة الوثيقة بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية ودور العلوم الإدارية ، حيث أن جميع قوانين التعاون في العالم بما في ذلك قوانين التعاون المصرية تؤكد الدور الذي تحققه المنظمات التعاونية إذا توافرت لها العضوية المستنيرة وكفاءة الإدارة في الأخذ بيد أقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً ليصبحوا قوة مضافة إلى الكيان الإجتماعي والإقتصادي للشعوب.

إن دور التعاون في توسيع قاعدة الملكية في إطار مبدأ الإعتماد على النفس والتمويل الذاتي وخلق الرغبة في الثروة عن الطريق المستقيم وإستخدام الأسلوب العلمي في السعي إلى تحقيقها ناصع البياض في تاريخ تجارب الأمم في الدول المتقدمة التي أخذت بمفهوم التعليم التعاوني والتدريب التعاوني المستمر ، وعلى وجه الخصوص العمل معاً بروح من الإيثار وإنكار الذات وتغليب الصالح العام ووضعه فوق كل إعتبار ، وأثبت التطبيق العلمي أن الأسلوب التعاوني إذا تحقق على

أيدي أهل الذكر والتخصص ، وتوافرت المواصفات القادرة على تحقيق التعليم الجيد ، فإن هذا كفيل بأن يجعل من الأغلبية من الضعفاء في أي بلد من البلدان في وضع يمكنهم من أن يحققوا ما عجز جبابرة المال أن يحققوه ، من حيث التنمية الاجتماعية ، والإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة والإرتفاع بمعدلات النمو ، أخذاً في الإعتبار أن التعاون منذ نشأته أخذ على عاتقه السير قدماً وبالتدريج لتحقيق أهدافه في غقامة مشروعاته ، ويطلق عليها مشروعات النفع العام Commenweal Enterprises وهذه المشروعات تطرق كافة الميادين التي تُلبي إحتياجات الإنسان من المهد إلى اللحد ، وتعمل على تكوين علاقات إنسانية وإجتماعية جديدة يتحقق من خلالها مفهوم الإدخار وتجميع المدخرات بإعتبارهما وسيلة لتكوين رأس المال ، وحُسن غستثمار هذا المال في المشروعات التي تلبي إحتياجات الناس ونفع المجتمع ، وبُذلت الجهود المتواصلة التي توضح الإرتباط بين الجانب الإقتصادي والإداري والإجتماعي والقانوني ، وأصبحت خطط التنمية الشاملة تقوم على بذل الجهود التي تُحقق نوعاً من التوازن بين الجانب الإقتصادي والإجتماعي والإداري والقانوني في عمليات التنمية المتواصلة ومشروعاتها.

والجدير بالذكر أننا وجدنا أن هناك إجماعاً على أن يحقق الدارسون التعاونيون الإجادة التامة بطرق إستيعاب المعلومات ، وأن من واجب التعليم العام أن يمد كل طالبة وطالب بالمهارات الأساسية المتعددة اللازمة لاستيعاب وتنظيم وتبادل المعلومات الضرورية في مجتمع المعلومات الأساسية لتحقيق الدراسات الناجحة ، ومن المهم عند إعداد وتطوير المناهج الجديدة التركيز على المفاهيم ، مثل القدرة على معرفة المعلومات أكثر من التركيز على التقنيات أو التطبيقات ، مع الأخذ في الإعتبار أنه عند تقدير فعالية تقنيات المعلومات والإتصال في التعليم هو موضوع فعالية التكلفة ، فالمعلومات ذات أهمية بالغة خاصة بالنسبة للدول المتنامية ، حيث أن موارد الإستثمار قليلة.



يقول الحديث الشريف : " إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً وإعمل لآخرتك كأنك تموت غداً " وتحقيق هذا الهدف ينبع من وجود المؤسسات التعليمية. وتوضّح الصورة أعلاه أول بناء قدّمه أعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية من أموالهم الخاصة ثم تحقق فيما بعد المراكز التابعة التي حظيت بثقة المجتمع وتقديره عن طريق حُسن الإعداد لتخريج كوادر تعمل داخل المنظمات بأعلى درجات العلم وبرقابة من ضميرهم.

الإستقلال الذاتي للتعاونيات(*)
والنهوض بالكيان الإجتماعي والإقتصادي للشعوب

أسعدني التطور الجديد في الحزب الوطني الديمقراطي الذي رسم الطريق لتنفيذ توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك كرئيس للحزب الوطني الديمقراطي بضرورة قيام قيادات الحزب بالتحرك المُكثّف في القواعد الجماهيرية على مستوى الجمهورية والإستماع لمشاكل الجماهير والعمل على حلها ، وشرح كل ما يتعلق بتنفيذ برامج الإصلاح السياسي والإقتصادي وجميع القضايا الأخرى ، والتي من بينها تحديد العلاقة بين الحكومة والقطاع التعاوني والممارسة الديمقراطية داخل التعاونيات ، وفي ضوء هذا التوجيه رأيت أن أنتهز فرصة الندوة العلمية الدولية التي عقدها الإتحاد الدولي لرايفيزن ، وهو في طليعة الإتحادات العالمية المهتمة بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية عن طريق المنظمات الشعبية وعلى رأسها التعاون بصفة عامة ، وفي الدول النامية بصفة خاصة ، وقد خصصت هذه الحلقة لموضوع " الإستقلال الذاتي للتعاونيات ودور الدولة في النهوض به " ، وقد يكون من الأهمية بمكان أن نهوضِّح أن الندوة العلمية التي عقدها إتحاد رايفيزن العالمي في برلين بألمانيا أخيراً أثارت العديد من المشكلات التي تعترض مسيرة الجمعيات التعاونية نحو تحقيق أهدافها ، إذ يتوافر الإجماع على أن أعضاء الجمعيات هم الذين ينشئون جمعيتهم ، وهم وحدهم أصحاب الحق في الإستقلال الذي يرتبط بتحديد أهداف جمعيتهم ، وبالتالي فهم يعرفون ويرسمون الطريق نحو تحقيق الأهداف.

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ١٦ /٢٠٠٤/١١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وأرجو أن أوجه الإنتباه إلى أن دافع الأعضاء إلى إنشاء الجمعية هو رغبتهم في إشباع ما يشعرون به من رغبات وإحتياجات ، ومن هنا لديهم الدوافع التي تُحفّزهم نحو حل المشكلات الإقتصادية المشتركة بينهم ، وهم أيضاً الذين يسهمون بجهودهم وأموالهم في إنشاء الجمعية وتحقيق مشروعاتهم التي تخدم تحقيق مصالحهم وتحسين أحوالهم المعيشية ، وذلك من منطق المدارسات التي تدور بينهم لمعرفة ما ينبغي عليهم عمله ، في إطار أسلوب وافقوا عليه جميعاً مع التأكيد على أن هناك العديد من التجارب التعاونية التي أوضحت أنه في حالة إذا ما تعرضت الجمعيات إلى فرض أهداف عليها من خلال أجهزة خارجية ، فإنه في مثل هذه الأحوال لا يجدون مبرراً يدفعهم غلى تقديم المساهمات عن طواعية وحرية ورغبة جماعية ، وذلك لأنهم في قرارة أنفسهم لا يشعرون بالإلتزام والمسئوليات نحو أهداف لم يقصدوها !!.. ولم يكن لهم رأي في تقريرها !!..

ومما لاشك فيه أن علماء التعاون يجمعون على أن أعضاء الجمعيات التعاونية لهم الحق في أن تستقل الجمعية بتحقيق أهدافها ، وذلك نابع من مبدأ ديمقراطية الإدارة الذي يعني ديمقراطية إتخاذ القرار ، حيث أن التنظيمات التعاونية تُعتبر مدرسة الديمقراطية الأولى ، وكثيراً ما نجد أن قادتها البارزين يشغلون مراكز ديمقراطية في الحياة الإجتماعية والسياسية ، فهناك من يعرف الجمعية التعاونية بأنها جمهورية مُصغَّرة واساليب الممارسة الديمقراطية السليمة فيها تُساعد على تفريخ إعداد كثيرة من الممارسين الذين يصبحون بحق من بين أفضل نوعيات المواطنين الذين يُشكّلون قاعدة المواطنة السليمة والمسئولة التي تضع مصالح الوطن فوق كل إعتبار ، ومن هذه الحقيقة يُنادي علماء التعاون بأن إستقلال الجمعيات التعاونية يُعتبر عُنصراً حيوياً من عناصر

الإستقلال الذاتي التعاوني ، وبالتالي تُسهم التعاونيات إسهاماً مؤثراً في الحياة السياسية النظيفة والشريفة ، حيث أن ذلك يتحقق في ضوء ممارسة ديمقراطية الإدارة ، وممارسة حرية إصدار القرارات التي يصنعونها بأنفسهم.

ويرى العديد من علماء التعاون أنه لا ينبغي البعد عن تنفيذ الممارسة الديمقراطية التعاونية حينما تنخفض المستويات التعليمية والمؤهلات المهنية وأصحاب المناصب في الجمعيات التعاونية ، حيث يحتاج الأعضاء بصفة عامة ، وأعضاء مجلس الإدارة بصفة خاصة ، إلى نوع من التدريب المناسب للعون والإرشاد ، وذلك بهدف أن يتعلموا من خلال الممارسة ، .. كيف يتنافسون ؟.. كيف يديرون جلساتهم ؟.. كيف يتخذون القرار السليم ؟.. كيف يتعلمون من الأخطاء ؟.. إلخ .. وفي إيجاز شديد لا ينبغي إذا ما واجهت الجمعيات حالات إنخفاض المستويات التعليمية والمؤهلات ، لا ينبغي أن يحرم هذا الوضع الجمعيات من إتخاذ قراراتها بنفسها ، وأن عليها أن تتعلم من أخطائها .. هذا مع التأكيد على أهمية المساعدة وتقديم العون الفني والإداري اللازمين دون أن يؤدي مثل هذا العون إلى التدَّخُل الذي يؤدي غلى إهدار مبدأ الإستقلال الذاتي ، في إطار الفترة الزمنية المحددة للنهوض بالجمعيات بحيث تصبح قادرة على ممارسة وظيفتها الإجتماعية والإقتصادية ، وإلا فإن الأمر يحتاج إلى المراجعة إذا كانت الجمعية ستظل غير قادرة على مواصلة العمل والبقاء !!..

ومن الأمور الجديرة بالنظر إليها نظرة جدية ، موضوع بعض الإتجاهات التي تتخذها بعض الحكومات وتعتبرها عنصراً يُبرر لها إمكانية الحد من إستقلال الجمعيات ، وعلى سبيل المثال إنهم يذكرون الحالات التي تُقدِّم فيها الحكومات مساعدات مالية !!.. إن مثل هذه الحالات لا ينبغي إطلاقاً أن تكون ذريعة للتدخل !!؟.. إن

الحكومات تدعي أن هذا يحدث بهدف ضمان تسديد الجمعيات للمساعدات المالية المقدمة لهذه الجمعيات !!.. إن هناك إجماع على أن هذا القيد لا لزوم له .. لأن هذا القيد قد يؤدي إلى مواقف تقرر فيها الجمعيات رفض هذه المساعدات وحينئذ يحدث ضررين بالغين .. الضرر الأول هو وقف نمو الجمعيات والنهوض بها لكي تصبح قادرة على ممارسة الإستقلال الذاتي .. والضرر الثاني هو وقف التنمية الإقتصادية وبالتالي خفض معدلات التنمية الإقتصادية ، وهذا يؤدي إلى خفض معدل التنمية على الصعيد القومي.

ولعل الإقتراح البديل هو ما تُقرره الجمعيات الأساسية من قرارات تفوّض فيها بعض سلطاتها في التخطيط وإتخاذ القرارات إلى الجمعيات في المستوى الأعلى منها كالجمعيات المشتركة .. أو الجمعيات المركزية .. أو الجمعيات العامة أو الإتحادات التعاونية المركزية .. أو غير ذلك من الجمعيات التي توجد في المستويات الأعلى من البنيان التعاوني ، حيث أن مثل هذه الجمعيات التي توجد في المستوى الأعلى تكون لديها الكفاءات القادرة على القيام بهذه الواجبات بكفاءة أو بتكلفة منخفضة ، وفي هذه الحالات لا يعتبر هذا القيد الطوعي مخالفاً لمبدأ الإستقلال الذاتي.

من أجل ذلك يقترح علماء التعاون ضرورة أن تتضمن القوانين التعاونية في البلدان النامية حقها في التمتع بالإستقلال الذاتي ، وغالباً ما تتضمن دساتير هذه البلدان على مثل هذا الحق ، وفي هذه الحالات يرون أن النص على ذلك في قانون التعاون يُعتبر غير ضروري أخذاً في الإعتبار أن الدساتير في كل أنحاء العالم تعتبر المصدر الأساسي لنص القوانين .. ويرى البعض أن هذا الفهم حتى وإن وُجد لا يُطبَّق !!؟.. لأن بعض الأقطار تعتبر الجمعيات التعاونية في المقام الأول أداة من أدوات تنفيذ سياستها في

التنمية .. ويرون ضرورة أن يتخذ المُشرعون إجراءات خاصة ليضمنوا للجمعيات التعاونية ذلك القدر من الإستقلال الذاتي الذي يعتبر ضرورياً لقيامها وبقائها كجمعيات تعتمد على نفسها .. ومن بين هذه الإجراءات إصدار بيان رسمي من الحكومات تعترف فيه بأن سياساتها الرسمية تجاه التعاونيات تقوم على أساس إعترافها بالإستقلال الذاتي للجمعيات كعنصر لتقدم المنظمات التعاونية ، مع تنظيم برامج تثقيف وتدريب للأعضاء وأصحاب المناصب في الجمعيات وبمساعدة المشروعات التعاونية لتصبح أكثر كفاءة ، ومثل هذا الأسلوب يريح ويُقرِّب الأعضاء حول الدولة ومساندتها ، حيث تبين من البحوث والدراسات أن أعظم الحوافز أثراً في تشجيع أعضاء الجمعيات على المُشاركة والإسهام بجدية في شئون الجمعية هو منحها الإستقلال الذاتي في صنع القرار والإدارة.



أقامت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع لتوضيح كافة الأبعاد التي تستهدفها الحركات التعاونية.

والصورة أعلاها توضّح قيادات أهل العلم الذين يسهمون في توضيح أهداف التعاون.

الرئيس وعملية التحديث والتطوير والتغيير المستمرة(*)
وصولاً إلى بيئة صالحة تخدم قضية التنمية

يرى الرئيس حسني مبارك في خطبه وأحاديثه أن الإنسان هو عماد التنمية وهدفها .. والإنسان الصحيح السليم صحياً وبدنياً وذهنياً هو القادر على بناء المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته .. وأن التنمية لا تقوم في أي بلد من البلاد إلا بشقيها الإقتصادي والإجتماعي .. وأن تنمية الموارد البشرية هي الأساس والبنيان الصلب الذي بدونه يستحيل تحقيق الشق الإقتصادي من التنمية .

ومن هنا يرى سيادته أن الإهتمام بالبيئة الإجتماعية للإنسان المصري ودراسة مشكلاته تخدم قضية التنمية من جميع الوجوه بما في ذلك التوصل إلى توفير عوامل التوسع في القدرات الإنتاجية .. ويرى أن مسار العمل الوطني يتحدد إلى درجة كبيرة بالنشاط الإقتصادي والحركة الإجتماعية للذين يسهمان إسهاماً مباشراً في التوصل إلى الأهداف القومية العليا ، وتحقيق الرخاء ، وزيادة الدخل ، ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين ، وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع ، وتحقيق العدالة في تحمّل الأعباء والتكاليف وصولاً لأن يشعر الجميع بالأمان والأمن .. وهذا في رأيه هو هدف أي تغيير أملاً في بيئة صالحة تخدم قضية التنمية.

إن عملية التحديث والتطوير والتغيير عملية مستمرة ، تتصل بشكل عضوي بقدرة البشر المتزايدة على صياغة مستقبلهم ، دون القعود في إنتظاره !!؟.. ورغم إستغراق البعض في الإنشغال بجزئيات التغيير ، وتصور أن " الحل السحري " لكل المشكلات يكمن في " تغيير " هذا الشخص أو ذاك ، أو هذه السياسة المحدودة أو تلك !!.. إن هذا أبعد ما يكون في رأينا عن متطلبات فلسفة التغيير ، حيث أن حقيقة فلسفة التغيير كما يراها العديد من العلماء والباحثين تتطلب أكبر من هذا بكثير ، إن التاريخ البشري هو

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

تاريخ التغيير ، وهو دائماً في إطار قول الله سبحانه وتعالى " إن الله لا يُغيِّر ما بقوم حتى يُغيروا ما بأنفسهم " .. صدق الله العظيم

وعندما يُغيِّر الإنسان عالمه يتغير هو نفسه ، بتغيير أسلوب حياته وأنشطته وإهتماماته ، لأن الله هو الذي يُغير ولا يتغير .. والمُتابع لمنجزات العلم يعرف أن إحتمالات تغيير الطبيعة البيولوجية للإنسان هي نفسها ، التي تصورنا لوقت طويل ثباتها واستقرارها !!..

ومن هنا فإن حديث التغيير الدائر في كل مكان ، ينبغي علينا أن ندرسه ونستفيد منه قبل أن نتطرق إلى متطلباته في مصر بإعتبارها هدفنا الذي ننطلق منه لنعود إليه دائماً ، لنُناقش أسلوب التَكيُف الإيجابي مع عالم المستقبل والمشاركة في صياغته .

فمع نهاية الألفية الثانية صرنا نعيش في عالم جديد شديد الترابط في أنشطته ، شديد التباين في إمكانات أبنائه ، وهو تباين أكبر بكثير مما عهدناه في مصرنا العزيزة ، ولذلك فإن تباين " القوة الفاعلة " وليس القوة المجهضة ، هو أول تناقض في عالم اليوم ينبغي على عقلاء البشر جميعاً مواجهته لتلافي الشطط والهيمنة والمعايير المزدوجة !!.. ثم يأتي بعد ذلك التناقض الثاني ، المتمثل في " تباين القدرة الإنتاجية التنافسية " بين الشمال والجنوب ، نتيجة التوزيع الداخلي غير العادل لمنجزات العلم والتكنولوجيا ونزيف العقول والإستناد إلى القوة في فرض الإتفاقات والقوانين العالمية المجحفة على الجميع ، رغم إختلاف الظروف والطاقات ، أخذاً في الإعتبار أن عقلاء الشمال والجنوب يُطالبون بتصحيح المسار ، من أجل مستقبل متوازن لمصلحة الجميع.

أما التباين الأخير فيتمثل في " التباين الهيكلي " وهو من أخطر أشكال التناقض ، التي تستدعي المواجهة العاقلة ، ففي الدول الأكثر تقدماً نجد جميع أشكال التجمع والتكتل يتم إجراؤها لمصلحة شعوبها ، بينما نجد أن الواقع في الدول النامية يؤكد كل يوم أن مظاهر التفكك والتفتيت تُهدد كيانها لأسباب عرقية أو دينية أو طائفية أو مصلحية ذات بعد إقتصادي قصير النظر في الأغلب.

إن الكثير من الكيانات الأكثر تخلفاً ، تستفحل مشكلاتها وتستنزف إمكاناتها ، وتفتح الأبواب على مصراعيها لحق تدخُّل الآخرين في تشكيل مستقبلها !!..؟..

إن أشكال التباين السابقة تستدعي " التغيير " وصولاً إلى صيغة أكثر توازناً " لإدارة عالمنا المعاصر" ولإطلاق الطاقات الإنتاجية والتنافسية للجنوب ، على أن يكون ذلك لمصلحة الشمال والجنوب معاً على المدى المستقبل الطويل ، وهذا يتطلب وقف صراع ونزيف العداء والتفتيت ، بما لا يتعارض مع حق البشر في تقرير مصيرهم ، وهكذا نرى أن " أجندة التغيير " على المستوى العالمي شديدة الحساسية والتعقيد ، لكنها حتمية تماماً من أجل " المستقبل المشترك " والدروس المستفادة أوضحت أن الشعوب التي تتمتع بوضع أفضل هي التي أطلقت حوافز الإبداع والإبتكار وحرية التعبير لأفرادها ن ومارست التنمية المجتمعية الشاملة والمتواصلة ، وأدارت مباريات التقدم والمنافسة بكفاءة ، مع إستبعاد خيار الحروب المسلحة ، وإن كانت الحروب التجارية وعمليات التجسس العلمي والتكنولوجي لم تنته بعد !!.. حيث قد يكون من المناسب التفكير في " التغيير " الذي يخفف حدتها ويقلل أخطارها .. وبحيث يسود بين الجميع مفهوم الأخوة الإنسانية ، وهذا من ألزم اللزوميات لتحقيق السلام العالمي !!..

والآن ، ما الذي نطلبه من حديث التغيير في مصر ؟.. علينا أن نعود إلى قيمنا الأصلية التي تجعل من مصر " قوة أخلاقية " وعلى أبنائها تقديم إجتهاداتهم حيال التغيير المطلوب لمواجهة أشكال التباين الكبرى السابقة ، بإصرار وإستمرار ، أما بالنسبة " لترتيب البيت " فكل تغيير شُجاع يدفع آليات التنمية الشاملة والمتواصلة ويطلق الإنسان المصري ويزيد من قدرتنا العلمية والتكنولوجية بحيث تصبح لها قدرة تطبيقية قادرة على غزو الأسواق الخارجية وتحدي إستراتيجيات المنافسة العالمية ، أو بعبارة أوضح ليتوافر في منتجاتنا وخدماتنا وجودتها ما تشترطه المواصفات العالمية ، ويعد هذا مطلباً مصرياً مصيرياً ، وكل تغيير يصحح آليات العمل المشترك ، ويزيد كفاءتها ، يجب أن يأخذ ما يستحقه من أولوية في إهتماماتنا ، دون أن يُقلل ذلك من أهمية دوائر الفعل الأخرى ، على سبيل المثال التطلع إلى أسواق الدول الأفريقية والإسلامية وغيرها من الأسواق العالمية التي نستطيع إختراقها.

والخلاصة أن كل تغيير يحقق الأهداف الوطنية الكبرى ، وعلى رأسها وضع مصر في المكان الذي نرتضيه على خريطة المستقبل ، يجب أن يكون شاغلنا الشاغل ، أنه " التغيير بالأهداف " الأهداف النبيلة الواضحة ، التي ترتفع فوق الحسابات الضيقة .. وتحظى بالإتفاق المجتمعي حول أهميتها ومستقبليتها.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ إذا أمكن حُسن إستثمار الثروة البشرية بما تتضمنه من عقول وخبرات ، وأن تبذل الدولة كل جُهد مستطاع للبحث عن هؤلاء الذين لديهم كحنوز المعرفة التي تعتبر الدُعامة الأساسية لبناء الشعوب في عصر التقدم العلمي المُذهل الذي يسمح بأن نستفيد من عقول أبنائنا ومواطنينا لإتساع المعرفة الجمعية وسيادة روح الفريق بين المنظمات والمجتمعات المختلفة وما تتضمنه من قوى بشرية فاهمة وواعية ومتعاونة .. والله يوفقنا لما فيه الخير والنماء.



المعهد العالي يسعد بلقاء أبرز العلماء لمحاضرة أبناء المعهد ، والدكتور موننكر- أبرز علماء التشريع التعاوني في مجتمعنا الدولي المعاصر واستاذ التشريع التعاوني بجامعة فيليبس بألمانيا والذي حضر خصيصاً لإلقاء محاضرة.

التربية الإجتماعية(*) ومواجهة سلوكيات الشباب

لعل من الأهمية بمكان أن نوجه مؤسسات التعليم في مصر .. إلى توجيهات الرئيس حسني مبارك من أجل حُسن إعداد الشباب حيث يقول سيادته أن الشباب هو عماد المستقبل ، وقلب الأمة وروح حضارتها ، ومن غير الممكن أن تحيا أمة بدون شبابها .. فهم طاقتها العاملة ووسيلتها للعمل والتطوير والتنمية.

ولاشك أن الشباب طاقة تحتاج إلى قيادة واعية توجهها التوجيه السليم ، وأيضاً تحتاج إلى إمكانيات تضع له حجر الأساس نحو التقدم والإزدهار ، ويستطرد سيادته قائلاً أن الشباب أغلى ما تملك هذه الأمة .. وأعز رصيد لدى هذا الشعب وهو يمثل أكثر من نصف الحاضر وكل المستقبل .. وهو التجسيد الحي لآمال مصر وطموحاتها ، وإننا نضع في إعتبارنا الأول ونحن في معركة التطور وإعادة البناء أن شباب مصر يُشكّل أهم كتائب هذه المعركة ، شباب العُمَّال ، شباب الفلاحين ، شباب الجامعات والمعاهد ، إن الشباب هو القوة المحركة للتنمية والتقدم .. وواجب الدولة أن تعمل على تعميق إنتمائه القومي .. إن ما نبنيه اليوم هو من أجل أبنائنا في الغد.

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أنه توجد ظواهر أخلاقية تنامت في الآونة الأخيرة في ربوع المجتمع ، وهي التجاوزات السلوكية

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والقيمية لفئات من الشباب ، وخاصة في المدارس والمعاهد ، بل إمتدت إلى التجمعات السكانية والطرق والميادين العامة والمعاملات الإجتماعية المختلفة ، وهي سلوكيات تجاوزت الإنحرافات التي تُجرِّمها وتُدينها القوانين الوضعية ، لتمتد إلى بعض السلوكيات الأخلاقية التي ترفضها قيم المجتمع وثقافته وموروثاته الإجتماعية العريقة.

وجموح الشباب كان وسيظل ظاهرة عالمية تتأرجح صعوداً وهبوطاً لعوامل مختلفة ، وإن تفجرت صارخة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدع وشعارات الوجودية والعبثية والتمرد على الكبار وسيادة ما يُعرَّف (أنثروبولوجيا) بثقافة المصلحة والأنانية كبديل عن ثقافة القيم ، إلا أن تفشيها وإنتشارها مؤخراً على هذا النحو من العنف والتسيب والأنامالية – مع تراجع قيم الإلتزام بالواجبات الإجتماعية والإنضباط الخلقي ، دون خضوعها للتدرج الطبيعي أو ما يُسمى " بالتفاعل التصاعدي Successive Interaction " – يعتبر ظاهرة جديرة بالدراسة لمواجهتها مبكراً بالأساليب العلمية المناسبة.

ولعل من الأهمية بمكان أن نُقرر بداية أن هذه التجاوزات السلوكية لبعض شبابنا لا تعدو كونها موجات عارضة لفئات محدودة تعيش وتُعايش ظروفاً خاصة ، ورغم ذلك فإنها قضية لها دلالاتها وأخطارها المستقبلية ، بل تُنذر بتحولات سلبية للنسيج الإجتماعي للشعب الذي صمد طويلاً أمام كافة التحديات الغازية ، لتظل مصر حافظة لقيم السماحة والسلام والحب والإلتزام العقائدي على مدى التاريخ.

ومما لاشك فيه أن هناك أهمية قصوى لهذه الدراسة وذلك للآثار السلبية المباشرة لهذه التجاوزات على قطاعين هامين وهما :

السياحة والإستثمار الأجنبي ، واللذين يتوقف تدفقهما ورواجهما على ما يجب أن تتمتع به مصر من أمن وإستقرار وبالتالي فإن هناك الخطورة التي تترتب على تطور وإنتشار هذه السلوكيات مستقبلاً وتداعياتها على الأمن الإجتماعي والسياسي والثقافي وأهمية الحفاظ على التراث القيمي لمصر ومكانتها العربية والدولية.

وترى المجالس القومية المتخصصة أنه خلال ربع القرن الأخير من القرن الماضي ، طجفت على سطح المجتمع سلوكيات غريبة لفئات من شبابنا ، أثارت إهتمامات المجتمع والإعلام والهيئات المعنية ، لقسوتها وبشاعتها ، إذ إمتدت للعدوان على الأرحام والبلطجة والإنحلال الخلقي وحمل الأسلحة والتعاطي والإدمان ، وإمتدت إلى عدد من المدارس في المدن الكبرى والصغرى على حد سواء ، كما تنامت تجاوزات أخلاقية للشباب في الشارع المصري والميادين العامة والملاعب ، تمس الحرمات والقيم ، وتضرب عرض الحائط بالآداب العامة وآداب القيادة والمرور ولغة الحوار ، والواجبات الإجتماعية لإحترام الكبار ، وقيمة إفساح المجال للضعفاء والمرأة والمسنين في وسائل المواصلات العامة والطرق – بل إمتدت إلى محاولات الغش الجماعي في الإمتحانات العامة والإعتداء على حرمات وقدسية العملية التعليمية !!؟.. ورغم أنها مازالت فقاعات محدودة الأنماط وفئات خاصة بل شديدة الخصوصية ، إلا أنها رغم ذلك قابلة للإنتشار والتطور لتؤثر سلباً على أمن المجتمع حاضره ومستقبله.

وإتفاقاً مع الرؤى العلمية المعاصرة والشمولية ، فإننا نُسلّم بحقائق علمية أهمها ، أن الشباب هم فطرة طيبة أودع الخالق فيها سمات الحب والخير والعطاء ، وخاصة في مجتمعاتنا الشرقية ، وأن تجاوزاتها لابد وأن تكون سلوكيات دخيلة فرضتها ضغوط المجتمع ومتغيراته ، مهما تعددت العوامل الإجتماعية والنفسية

والثقافية والبيئية والعقلية في حدوثها ، والمنظور العلمي المعاصر يرى أن أهم هذه العوامل ، كما أجمعت عليها النظريات العلمية المعاصرة هي : قصور التنشئة الأسرية وغياب القدوة ، إضطرابات العلاقات الأسرية ، ضعف سلطات الضبط الإجتماعي في المجتمع ، وقت الفراغ وإفتقاد أنشطة الترويح الموجه ، تضاؤل قدرة دور المدرسة التربوي والإجتماعي ، الرفاق والشللية الجامحة ، تداعيات الإثارات الإعلامية للقنوات الفضائية المختلفة ، إفتقاد الأمن الإقتصادي والإجتماعي في المجتمع ، قصور آليات التوعية الدينية المناسبة للشباب.

أخذاً في الإعتبار أن السلوكيات الجانحة هي ردود أفعال حتمية لمواقف إحباطية وإثارة خارجية أثارت وتثير أنماطاً هشة من الشباب ، تملك في طياتها ميولاً وإتجاهات عدوانية كامنة ناجمة عن عادات سلوكية تنامت في الماضي ، فيما يسميه العلماء بكينونة الضمير الخلقي أو السياج الدفاعي الأخلاقي الذي يسميه المصلحون الإجتماعيون المناعة الإجتماعية.

شهر رمضان المعظم بين آمال الشعب في غدٍ أفضل(*) وتغيير أنفسنا في ضوء مناهج السماء

يسعدنا ونحن نعيش أيام رمضان المباركة ، وكذلك بعد مرور أربعة أعوام من بداية الألفية الثالثة أن نتذكر جميعا قول الرئيس حسني مبارك .. أننا نعيش ثورة اتصال هائلة .. وتطوراً تكنولوجياً مثيراً وثورة معلوماتية لا حدود لها .. تشكل بكل معطياتها الحالية بداية لعصر جديد .. يحمل إلينا الكثير من المتغيرات الضخمة .. وهي متغيرات وإن اختلفت مسمياتها كالعولمة والكوكبة إلي غير ذلك من مسميات .. إلا أنها تتفق جميعاً في كونها متغيرات بالغة العمق والاتساع .. تشمل مختلف المجالات من اقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية وروحية .. وإذا كانت العولمة الاقتصادية – في وقتنا الراهن – هي الأبرز .. من حيث آلياتها ونظمها وقوانينها الدولية .. فإن عولمة القيم والثقافة هي الأخطر.. خاصة أن أهم آلياتها الإعلام باعتباره جسر الاتصال مع العالم الخارجي .. وأحد الأدوات الأساسية للحفاظ علي الهوية .. وبناء المواطن .. وتكوين وجدانه الحضاري والثقافي والفكري.

ومما لاشك فيه أن الإعلام المصري قد أدرك منذ بداية الثمانينات أننا قادمون إلي عصر الفضاء والسماوات المفتوحة .. والقرية الكونية الواحدة .. وبدأ في التعامل مع المعطيات الجديدة في عالم الاتصال .. وفق خطة مدروسة .. تتسم بالتدرج والمرحلية .. من أجل تحقيق أهدافنا الإعلامية الطموحة .. ويأتي في مقدمتها تأكيد حق المواطن في وسائل إعلامه أينما كان .. وحيثما وجد ..

(*) تم نشر المقالة رقم (٣١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

علي أرض مصر .. ثم انطلاق إلي العالم الخارجي .. فلم يكن لمصر ذات الدور الريادي الحضاري أن تكون في موقع المتلقي أو المستهدف .. ولكن من حقها .. ومن واجبها أيضا أن تكون طرفاً مشاركاً .. نقدم أنفسنا وثقافتنا وحضارتنا للآخرين .. ونتلقى منهم سواء بسواء .

ولعلنا بمناسبة شهر رمضان المعظم أن نعي مفاهيم القرآن الكريم التي توضح لنا أن رحمات الله سبحانه وتعالي تتنزل علينا ، وأن نتطور نحو الحياة الأفضل ، لو اجتهدنا وعملنا بتعاليم السماء ، فسبحانه يقول في سورة الأنفال الآية رقم (٥٣) { ذلك بأنّ الله لم يكُ مُغيراً نِعمَةَ أنعمَهَا علي قومٍ حَتى يُغيرُوا ما بأنفسهم وأن الله سميُع عِليم } .. وذلك إشارة إلي العظات التي يجب علينا أن نستخلصها مما حدث لمن قبلنا .. ، وأنت إن نظرت إلي بداية البشرية تجد أن الله تعالي خلق آدم ليجعله خليفة في الأرض ، وخلق حواء لإبقاء النوع الإنساني ، وقبل أن ينزل آدم علي الأرض أعطاه الله سبحانه وتعالي المنهج ، ومن آدم وحواء بدأت ذريتهما ، ولو ساروا علي المنهج الذي علمه آدم لهذه الذرية ، لصارت البشرية إلي سعادة ، ولكن الذرية تغيرت ، وجحدوا النعمة وأنكروا أنّ للنعمة خالقاً ، فهل يبقي الله عليهم الأمن والسلامة والنعم ما داموا قد تغيروا ؟.. لا .. بل لابد - إذن- أن يغير الله نعمه عليهم ، وإلا لما اصبح هناك أي منطق للدين ، لأن الإنسان قد طرأ علي النعم ، بمعني أن الله لم يخلق الإنسان ثم خلق له النعم ، بل خلق النعم أولاً ثم جاء الإنسان إلي كون أعده الله له إعداداً كاملاً ، وفيه كل مقومات الحياة واستمرار الحياة ، وظل الإنسان فترة طويلة في طفولة الحياة يرتع في نعم الله ، فقبل أن يعرف الزراعة ، وجد الثمار التي يأكلها ، وقبل أن يعرف كيف يبحث عن الماء وجد الماء الذي يشربه ، وعلمه الله كيف يعيش .. وَذَلل له

من الحيوان ما يعطيه اللبن واللحم .. وكل هذه النعم وغيرها كثير.. كان لابد أن يأخذها الإنسان بالشكر واستمرار الولاء لله الخالق المنعم ، ويردد بلسانه وقلبه الحمد لله علي ما أوليت وأنعمت .. اللهم احفظها من الزوال ..

ولكن الإنسان كما نعرف من الأمم والشعوب التي سبقتنا .. أنه جحد نعمة الله تعالي وجحد المنعم ، أتبقي له سعادة وحياة مطمئنة في الأرض ؟.. طبعاً لا ، وما دام الإنسان قد جحد ، لابد أن يغير الحق النعمة إلي نقمة .. ومن رحمته سبحانه وتعالي أنه شاء أن يكون الإنسان هو البادئ ، فالحق سبحانه وتعالي منزه أن يكون البادئ بالظلم ، بل بدأ الإنسان يظلم نفسه ، ولذلك يقول الحق سبحانه وتعالي كما ذكرنا سابقا في الآية رقم (٥٣) في سورة الأنفال : { ذلِك بِأنّ الله لم يكُ مُغيرا نِعمَة أنعمَهَا علي قومٍ حتَى يُغيروا ما بِأنفسهم } .

إذن فذرية آدم بدأت أولاً بتغيير نعمة الإيمان إلي الكفر ، ومن شكر النعمة إلي جحودها فجزاهم الله تعالي بالطوفان والصواعق وبالهلاك ، لأنهم غيروا ما بأنفسهم ، ولو أنهم عادوا إلي شكر الله وعبادته ، لأعاد لهم الله نَعم الأمن والاستقرار والحياة الطيبة .. ويلفتنا المولي سبحانه وتعالي إلي أن اتباع المنهج يزيد النعم ولا ينقصها ، فيقول في سورة الأعراف { ولَو أنَّ أهلَ القُرى آمَنُوا واتقَوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض } .. وطبقا لهذا القانون الإلهي نجد أن تغير الناس من الإيمان إلي الكفر لا بد أن يقابله تغيير من نعمة الله عليهم وإلا لأصبح منهج الله بلا قيمة ، والمثال أن كل طالب يدخل امتحاناً ، ولكن لا ينجح إلا من ذاكر فقط ، وأما من لم يستذكر فإنه يرسب ، حتى لا تكون الدنيا فوضي ، ولو أن الله سبحانه وتعالي أعطي لمن أتبعوا المنهج نفس العطاء الذي يعطيه لمن لا يتبعون المنهج فما هي قيمة المنهج ؟..

إذن علينا أن يدخل الإنسان إلي الإيمان ، وأن يكون هذا الإيمان متغلغلاً في أعماقه ، وليس أمراً ظاهريا فقط .. فلا يدعي الإصلاح وهو يُفسد ، ولا تدعي الشرف والأمانة وهو يسرق .. ولا يدّعي العدل وهو يظلم الفقير ويُحابي الغني .. لأن الحق سبحانه وتعالي لا يعطي نعمه الظاهرة والباطنة إلا لمن يتبعون منهجه .. وإذا رأيت قوماً عمّ فيهم الفساد فأعلم أن نفوسهم لم تتغير رغم أنهم يتظاهرون باتباع المنهج الإلهي ..

وإن شكونا من سوء حالنا فلنعرف أولاً ماذا فعلنا ؟.. ثم نغيره إلي ما يرضي الله عز وجل فيغير الله حالنا ، ولذلك إذا وجدت كل الناس يشكون فأعلم أن هذا قد حدث بسبب أن الله غيرّ نعمه عليهم ، لأنهم غيروا ما بأنفسهم .. أي أن حالتهم الأولي أنهم كانوا في نعمة ومنسجمين مع منهج الله ، فغيروا انسجامهم وطاعتهم فتغيرت النعمة ، أي أن هناك تغييرين أساسيين ، أن يغير الله نعمة أنعمها علي قوم وهذا لا يحدث حتى يغيروا ما بأنفسهم .. ولنؤمن إيمانا عميقا بقول الله سبحانه وتعالي في الآية رقم (٥٣) من سورة الأنفال { وَأَنّ الله سميعٌ عليم } .. صدق الله العظيم ..

دعوة إلى السلام العالمي
والتنمية والعدالة والإخاء والتسامح والمساواة(*)
في عالم تسوده نزعات السلطة والأنانية وجبروت الطغاة

أسعدنا مشاركة السيدة الفاضلة / سوزان مبارك في الندوة التي عُقدت على هامش معرض الكتاب بفرانكفورت والتي أكدت فيها على أن المسلمين والعرب حملوا شعلة المعرفة في العالم قرابة سبعة قرون ، وطالبت بإعادة التوازن إلى نظرة الغرب للمسلمين، وتعميق الثقافة لأهمية دورها في توحيد ما فرقته السياسة ، هذا بالإضافة إلى ما تضمنته محاضراتها في ندوات المشاركة العربية وغيرها من أجهزة الإعلام التي أكدت فيها دور العالم العربي والثقافة العربية في خدمة البشرية ، ويمكن القول في إيجاز أنها دعت في أحاديثها ولقاءاتها إلى بناء عالم جديد قوامه التسامح والتعايش والعدل والسلام موالتعاون والإحترام المتبادل لجميع الحضارات والثقافات والأعراق والأجناس ، وتعميق الوعي الإنساني بالأخوة البشرية ، وترسيخ ثقافة الحوار وتعزيز مبادئه ، وجعله قاعدة من القواعد الثابتة للسياسة الدولية ، ووسيلة ناجحة وفعَّالة لإقرار الأمن وإستتباب السلام في العالم ، والخروج من دوامة النزاعات المفتعلة والمغرضة والمستنزفة للقدرات والطاقات ، ومن الصراعات الرامية إلى فرض الأمر الواقع ، وكل ما من شأنه أن يزج بالعالم في متاهات سحيقة وتهديد الحضارة الإنسانية ، ويدفع بالقوى العنصرية والمتطرفة المعادية للعدل والسلام إلى ممارسة سياساتها العدوانية ضد الشعوب.

(*) تم نشر المقالة رقم (٣٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وقد أكدت سيادتها على أن العالم الإسلامي يؤمن بالحوار بين الحضارات والثقافات والأديان السماوية .. ومن هذا المعنى فإن الحوار هو الوسيلة الفضلى للتعايش بين الأمم والشعوب ، ولإزالة أسباب التوتر والصراع الذي يؤدي إلى نشوء الأزمات الدولية ، هذا بالإضافة إلى التسامح الذي يعزز مفهوم القيم وإحترام حقوق الإنسان ، ومن بين هذه الحقوق تمكين المرأة ، والترحيب بالجهد الجماعي الذي يبذله المجتمع الدولي لتعزيز التفاهم عن طريق الحوار البنّاء بين الحضارات.

ولعل هذه الأحاديث تغطي ما وراء الأحداث الجارية حيث أن عالمنا المعاصر يشهد العديد من المتغيرات الكبرى التي تفرضها دبلوماسية البوارج والطائرات من أجل الوصول إلى نظام عالمي جديد يستهدف تغيير أنماط العلاقات والتفاعلات الدولية وصولاً إلى تحقيق المصالح لمن يملك سلطة البوارج والأساطيل والطائرات !!.. ولاشك أن الأحداث الجارية في المنطقة العربية تؤكد حرص من يملكون القوة على تحقيق أهدافهم حتى وإن أدى هذا إلى القضاء على مفاهيم المساواة والعدالة والشرعية الدولية التي كانوا يتشدقون بها في الماضي عندما دعوا إلى إنشاء منظمات دولية فيما مضى تأكيداً لحُسن النوايا التي أعلنوها !!.. ثم أخذوا يتمسحون بهذه الشعارات فيما بعد من أجل تحقيق مصالحهم في إطار موازين القوى والمصالح التي يتطلعون إلى إغتصابها خلال فترة إنتقالية خططوا لها منذ فترة سابقة !!.. وعملوا على تنفيذها خلال فترة خططوا لها ، والذين يتابعون الأحداث يشهدون أن العديد من مخططاتهم التي ترتبط بالمتغيرات التي يرغبون في تحقيقها بدأت بالدول العربية في مقدمة مشروعاتهم المستقبلية التي أطلقوا عليها " الشرق الأوسط الجديد " !!.. دون أن يأخذوا في الإعتبار

إنعكاس الإستراتيجية التي تبَّنوها على الوطن العربي بشكل خاص !!..؟..

ولعل أحداث غزو العراق لدولة الكويت ، والتكتيك الذي رسموه مُسبَّقاً لكي نزلق طاغية العراق صدَّام حسين لكي يحقق أطماعه التوسعية كان سبباً خفياً لكي يأتوا إلى منطقة الشرق الأوسط بجيوشهم وأساطيلهم ، ويتحقق ذلك على حد قولهم بإرادة الدول العربية التي قبلت أن تكون أرضها مسرحاً للعمليات الإستطلاعية والحربية !!؟.. وفوق كل ذلك أن يحدث تمويل هذه العمليات التي أطلقوا عليها العديد من المسميات وعلى رأسها التحرير !!.. وعندما شعر لبنان ببطش وغطرسة إسرائيل وأراد أن يحمي نفسه دعى سوريا للتحالف معه بإرادته ، ولما إستجابت سوريا إلى ذلك قامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن !!..؟.. واستخدموا الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن لإتخاذ قرارات ضد الدولتين العربيتين !!.. نفس الفعل كان بالنسبة لهم عملاً صالحاً !!.. وعندما فعلته دولتان عربيتان أصبح باطلاً !!؟.. ولعل هذا يعطينا منطق النظام العالمي الجديد على حساب النظام العالمي القديم الآخذ في الإنهيار بعد أن ضاعت تماماً ملامحه الإنسانية !!.. ومع ضياع هذه الملامح وجدت الدول العربية نفسها في ظل عالم يتشكل من حولهم ، والأرض تميد من تحت أقدامهم من كل جانب .. حتى هذا الجانب الذي كان العرب يتوهمون أنه صديقهم !!.. ووجد العرب أنهم أمام منعطف تاريخي خطير في مسيرتهم ، وأن هذا المنعطف يحدث في وقت غير ملائم لهم ، لأن الولايات المتحدة إنفردت بقيادة النظام العالمي الجديد ، خاصة أن ذلك يحدث بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفيتي ، وبإنهياره وإختفائه وتفكك ولاياته إلى دول جديدة ، إنتهى أيضاً نظام الإستقطاب العالمي ..

وأصبحت الولايات المتحدة الآن تنفرد بالتحكم في مقاليد القيادة والسيطرة على قمة النظام العالمي الراهن بعد أن تلاشى نظام القطبية الثنائية كلياً ، وبرزت توجيهات " العولمة " وتأثيراتها الكاسحة في الميادين السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والإستراتيجية والثقافية..إلخ. بالإضافة إلى تغير مفاهيم القوة والصراع ، والأمن الدولي ، ودور الأمم المتحدة !!.. أي حدثت تغييرات جوهرية في العلاقات الدولية وأصبحت الأولوية لمن يملك القوة والسيطرة ويطمع في أن يزداد ثراء على ثراء ، ويملك مزيداً من السلع والخدمات والأسواق .. ألخ.. وياليت الأمر يقف عند هذا الحد !!؟.. إنه يعمل على تهميش دول العالم الثالث ، وبذلك يتكون النظام العالمي الجديد من " عالم الغنى " و " عالم الفقر " ..

وهكذا يمكن أن نقول أن عالمنا المعاصر هو عالم الأغنياء والأقوياء ، وهؤلاء يعيشون جنباً إلى جنب مع الفقراء والضعفاء ، وترسخت مفاهيم جديدة في علاقاتهما حيث أصبح يسود بينهما نوعاً من الكراهية والخوف !!.. ووسط كل هذا إنخرطت الأفكار العربية رغم إرادتها ، في خضمّ عملية تحوُّل كبرى ، مدعومة في ذلك بضرورات المواءمة مع مقتضيات النظام العالمي الجديد !!..

ومن هنا عليها أن تستعد لمرحلة منافسة شرسة وغير متكافئة .. فهل نحن حقاً مستعدون لإعمال العقل والتشاور من أجل رسم إستراتيجية مستقبلية لمواجهة تحديات المستقبل !!.. نرجو ذلك ، وندعو الله سبحانه وتعالى أن يعيننا على أن نتعاون مع بعضنا إنه نعم المولى ونعم النصير.

التنمية الشاملة والمتواصلة(*) وتحقيق طموحات وآمال الجماهير

أعلن الرئيس حسني مبارك في خطبه التاريخية الهامة العديد من التوجيهات لتعبئة الجهود نحو مزيد من العمل الإيجابي لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة ، وطالب سيادته الشعب وكل مسئول بأن يكون التعبير عن آمال وطموحات الجماهير رسالته ، والمنهج العلمي في معالجة المشكلات وطرح الحلول وسيلته ، والفكر المتطور لصياغة السياسات وترجمة الرؤي والإفكار سبيله إلي العمل الوطني الجاد الذي تتضافر من أجل تحقيقه كافة أهداف الجهود ، وركّز سيادته على أهمية أن تتحقق أهداف هذه الجهود في إطار من التعاون الكامل والفهم الواضح في تحقيق التنمية الشاملة التي كانت وستظل أساسا لعملنا الوطني من أجل النهوض بالوطن ، وفي هذا الإطار ينبغي أن تكون هناك سياسات لها مناهج تهتم بالمشكلات التي تؤرق الجماهير بمصداقية وجرأة ، ومواجهة كافة التحديات بشجاعة وجسارة ، وفتح الأبواب لكافة القوي الوطنية لطرح رؤيتها لما نواجهه من تحديات ، والمشاركة في طرح حلول جذرية للمشكلات تستجيب لنبض الشارع المصري ، وتحقق الفاعلية والمصداقية والكفاءة التي تتوقعها منا جموع الشعب العريضة من منطلق تَوجُّه واضح نحو تعميق إدراك مفهوم المواطنة ، وتعزيز بناء الثقة بين المواطن والدولة.

ولعل الأمر يتطلب من أجل تحقيق هذه الآمال العريضة لابد من سياسات جديدة ، وإدارة المنظمات بأساليب جديدة ، وحُسن إعداد القيادات التنفيذية بما يُساير متغيرات العصر ويحقق آمال الشعب في التنمية ، وذلك إذا أردنا تحقيق الأهداف في إطار التعاون سواء في ذلك الجامعات أو المنظمات.

ويعيش مجتمعنا الدولي المعاصر عصر المنظمات الكبرى التي تسعى لأن تكون أكبر حجماً في المستقبل عن طريق المشاركة أو الإندماج ، وذلك

*) تم نشر المقالة رقم (٢٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

نتيجة لهيمنة التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية ، كالاتحاد الأوربي ، والسوق الأمريكية المشتركة ، وتَكَتُّل جنوب شرق آسيا " أسيان " وغيرها من التكتلات ، بالإضافة إلى الإلتزام بالاتفاقيات الدولية ، " إتفاقية الجات " وما فرضته من حرية التبادل الاقتصادي الذي فرض نفسه على العالم وتحوّل إلى قرية صغيرة تزداد فيها شدة المنافسة ، وتتطور فيها إحتياجات ورغبات العملاء ، وتنفتح الأسواق العربية لدخول منتجات وخدمات منظمات الأعمال الدولية عالية الجودة بأقل تكلفة ، مما يهدد بقاء المنظمات العربية الصناعية والخدمية سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو التعاوني أو الاستثماري ، وذلك ما لم تُسْرِع بإتخاذ الخطوات العلمية المناسبة لمواكبة عصرها.

ولكي تستعد مصر والمنظمات العربية لمواجهة ما يفرضه هذا العصر من تحديات المنافسة العالمية ينبغي لها أن تُطَوِّر نفسها في إطار المستجدات العالمية التي تحقق لها كفاءة وجودة وفاعلية إدارة مواردها ، وفتح أسواق عالمية لها ، وبالتالي الحصول على عائد هذه الأسواق وبحيث توفّر لها هذه العناصر عوامل المنافسة ، وصولاً إلى مزيد من القدرة على تطبيق نظام جودة عالمي لمواجهة ما يفرضه السوق الحر من تحديات ، وهذا يعني بالضرورة أن يكون قد تم تطوير منظومتها الإدارية بحيث تتزايد كفاءة المنظمة وتنطلق إلى التطوير المستمر ، الأمر الذي يمهد لها الطريق للبقاء والإنتشار.

وفي ضوء توجيهات الرئيس حسني مبارك نحو مزيد من التنمية الشاملة يُفترض أن يبذل كل مسئول أقصى ما لديه من طاقة الفكر والعمل في إطار من التعاون الكامل والفهم الواضح لتحقيق التنمية الشاملة بالنسبة لجميع الوحدات التي تدخل في نطاق إشرافه ، وهذا يتطلب إتباع الأساليب العلمية للتنمية البشرية والنهوض بالقوى الوظيفية سلوكياً ومهنياً ، وأن يتم توزيع العمل في البناء التنظيمي بحيث تتوافر القيادات العلمية التي تتسم بقيم العدالة والأخلاق Equitable and Ethical values وبالتالي الحرص على أن تتوافر في إتصالات العمل الأفقية والرأسمالية روح التعاون والعمل الجماعي ، كما وينبغي متابعة عملية الإنجاز بالأساليب العلمية ، وصولاً إلى الإنجاز بالكيفية التي تُجيد فن تحقيق الأهداف في عصر الإستراتيجيات التنافسية التي تُطبِّق أعلى مقاييس جودة الإنتاج والخدمات ، في إطار معايير ومقاييس تضعها هيئات علمية متخصصة ، تؤدي في حالة جودة تطبيقها إلى

كسب الأسواق لإنتاجها وخدماتها ، وهذه المعايير والمقاييس قابلة باستمرار للتطور على قدر الجهود البحثية التي تبذلها إدارات التغيير والبحث والتطوير في سياق الجهود العلمية ، ومن خلال هذه الجهود تتوصل إلى إكتشاف ما يُمكّنها من إضافة المزيد من التحسينات والمزايا إلى منتجاتها وخدماتها ، وذلك نتيجة لاستخدام القيادات التنفيذية أحدث ما توصّل إليه العلم من خلال جهود بحوث التطوير بما تشمله من تكنولوجيا في تطوير إنتاجها وخدماتها ، وهي في ذلك لا تعتمد فقط على جهود إداراتها المتخصصة ، إنما عينها دائماً على ما تصدره المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن وعلى سبيل المثال **ما تصدره المنظمة الدولية للتوحيد القياسي** والمفوضية الدولية الفنية لشئون الكهرباء .. الخ.. وغير ذلك من المنظمات المتخصصة في عمليات التحديث في إطار متابعة المتغيرات العلمية والتكنولوجية ، حيث أن هذه المنظمات تقوم بجهود مشتركة لتطوير المواصفات القياسية نحو الأفضل في ضوء مُستحدثات العلوم والتكنولوجيا ، ولذلك نجد أن هذه المنظمات تصدر سنوياً المواصفات القياسية التي تسفر عنها الجهود البحثية ، الأمر الذي يوضِّح أن إدارة الجودة في أي منظمة من المنظمات ينبغي عليها أن تتابع باستمرار ما تنشره هذه المنظمات من مواصفات قياسية لمختلف السلع والخدمات ، وتكون هذه المقاييس الهادي والمرشد في العمل لتوفير جودة الإنتاج والخدمات ، أخذاً في الإعتبار أن كل منظمة عليها أن تبذل أقصى طاقاتها البحثية والعلمية لتنفرد بمزيد من الجودة عن طريق جهودها الإضافية الخاصة ليكتسب إنتاجها وخدماتها مزيداً من المزايا التنافسية التي تحقق اختراق الأسواق وكسب رضاء المستهلكين والعملاء ، ويؤكد علماء التسويق في مراجعهم دائماً أن السلعة الجيدة سواء أكانت إنتاجاً أو خدمة تعلن عن نفسها.

وقد يكون في غاية الأهمية أن نوجه الأنظار إلى أنه في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات نحو سعيها لتحقيق الإمتياز في عصر الاستراتيجيات التنافسية ، تضع في مقدمة إعتباراتها إشباع إحتياجات المستهلكين وإرضائهم ، بما في ذلك خدمات ما بعد البيع ، وتصميم برامج التدريب المستمر للقوى الوظيفية المقترن بالأساليب التي تحقق ولاءهم وإنتماءهم بحيث يشعرون بشعور " المالك صاحب الشئ " الأمر الذي ينعكس أثره على مشاعرهم وتعميق إخلاصهم في جهودهم ، وإيمانهم بأنه في إرضاء العملاء وإشباع إحتياجاتهم ورغباتهم يُعتبر من بين العوامل الأساسية التي يتوقف

عليها إزدهار المنظمات وحسن سمعتها ، وبالتالي ترتفع مستويات الأجور للقوى الوظيفية والخدمات التي تُقدَّم لهم ، ويشعرون بالطمأنينة لربط مستقبلهم بالعمل في المنظمة التي ينتمون إليها ، فيزداد ولائهم وإنتمائهم ويُقبلون على التَزوُّد بالمعارف والتدريب الذي يرفع من مهاراتهم وقدراتهم أملاً في زيادة الإنتاج وسعة إنتشار إنتاجهم وخدماتهم ، الأمر الذي يعود على المنظمة وعليهم بالرخاء والإزدهار ، وهكذا إذا إتّسع إزدهار المنظمات تتحقق التنمية الشاملة والمتواصلة ، ويتحقق بالتالي تحقيق طموحات وآمال الجماهير.



إن العلاقات القائمة بين الجمعية المصرية والمنظمات الدولية تُيسِّر عملية التحديث المستمر للتعاون وقطاعاته المختلفة وتطبيق كل المستجدات في التعاون تخطيطاً وتعليماً وتطبيقاً. والصورة أعلاه توضِّح لقاء مدير إدارة التعاون ورئيس قسم التعاون وأحد خبراء التعاون من منظمة العمل الدولية في زيارة خاصة للقاء أبناء المعهد.

الرئيس حسني مبارك والفكر الجديد(*)
مفهوم العمل التطوعي من أجل صالح المواطن والوطن

قال الرئيس حسني مبارك في الجلسة الختامية للمؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الديمقراطي ، أنه قد حان الوقت لتوزيع المهام والمسئوليات في إطار نهج جديد ، وأن الإصلاح عملية مجتمعية متكاملة تشارك فيها كل فئات المجتمع على أن تتحقق هذه المشاركة في ظل الفكر الجديد الذي يأخذ في إعتباره واقع المجتمع والتطور به لتحقيق الأهداف نحو الإصلاح والتحديث والتطوير ... واعتبر سيادته العمل التطوعي شريكاً أساسياً في عملية التنمية ، وعلى وجه الخصوص في مجالات التعليم والبيئة .. إلخ .. في إطار المشاركة في تطوير منهج العمل الوطني ، وينطلق ذلك من قوله بحتمية المشاركة المتزايدة من جميع أفراد وفئات المجتمع لتوفير قوة الدفع الذاتية القادرة على تطوير أساليب العمل في مختلف القطاعات ومواجهة التحديات التي تفرضها طموحات التنمية .. وطالب سيادته بوضوح الفكر والهدف وصياغة السياسات المستقبلية اللازمة لاستمرارية مسيرة الإصلاح والرؤية ، مع ضرورة الإهتمام بتيسير الحياة لمحدودي الدخل.

ومما لاشك فيه أن العمل التطوعي في إطار دعوة الرئيس المستمرة للتطوير والتحديث يحتاج إلى وقفة ، خاصة وأن العمل التطوعي في إطار المنظمات الشعبية غير الحكومية التي يتم تسجيلها في وزارة الشئون الإجتماعية قد إتسع وشمل آفاقاً واسعة في صميم عمليات التحديث ، والمعروف أن هناك جمعيات لها أغراض لا يمكن وضعها جنباً إلى جنب مع جمعيات أخرى ، وعلى سبيل المثال لا يمكن معاملة الجمعيات العلمية كمعاملة جمعيات دفن الموتى !!... ومن هنا نرجو أن نؤكد على أهمية

---

*) تم نشر المقالة رقم (٢٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

العمل التطوعي وضرورة تحديثه ، ذاكرين كيف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة إتخذت قراراً في دورتها الإعتيادية في عام ١٩٩٧ بإعتبار عام ٢٠٠١ عاماً دولياً للمتطوعين ، وشكلت مصر يومئذ لجنة من الوزارات والهيئات التي ترتبط أعمالها بالعمل التطوعي ، وتلك التي يمكن أن تُساهم في تحقيق أهداف العام الدولي ، مثل وزارات الشئون الاجتماعية والشباب والإعلام والبيئة والتعليم والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة وعدد من الهيئات والخبراء في مجال العمل التطوعي ، وقد روعي في إختيارها تغطيتها لكافة أنشطة العمل التطوعي ، وذلك لتعظيم عائد العمل التطوعي على عملية التنمية في مصر ، وصولاً إلى تحقيق التعاون بالمشاركة بين الأطراف الثلاثة – الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني ، علماً بأن العمل التطوعي هو بالدرجة الأولى عمل لا يهدف إلى الربح بمفاهيمه واساليبه المتعارف عليها.

إن العمل التطوعي في مصر له وجود راسخ وقديم وأن تحديد عاماً دولياً للمتطوعين فيما مضى ، كان فرصة مناسبة لتطوير وتحسين هذا العمل ، ولذلك يُعتبر إجراء التغيير بصفة مستمرة من ألزم الضروريات حيث أنه من المؤكد أن العمل التطوعي يسهم إسهاماً قوياً في إقتصاديات الدول المتقدمة تم تقديرها في بعضها بحوالي ١٨% من ناتجها الإجمالي القومي !!.. وهذا ما نرجو تحقيقه في مصر ، **وندعو إلى عدم وضع مسيرة الجمعيات في قالب جامد ، وأن يؤخذ في الاعتبار ثقافة المنظمات وما حققته خلال مسيرتها** ، والبعد تماماً عن أي إجراءات تغير من مسيرة العمل ، وقد يؤدي أي تغيير إلى نكسة يصعب تداركها !!..

وأرجو أن أوضّح أننا وقد مثلنا مصر في العديد من المنظمات الدولية ، أوضحنا أن مصر بذلت جهداً كبيراً في مجال التعريف بأهمية هذا النشاط ، وعملت على خلق أنواع مختلفة من الشراكات الدولية التي يمكن أن يكون لها مردود إيجابي على التنمية في مصر، وعلى سبيل المثال الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي اصبحت عضواً في الإتحاد التعاوني الدولي .. وإتحاد رايفيزن العالمي ، ومنظمة العمل الدولية .. والحركات التعاونية في إنجلترا وألمانيا والصين واليابان وكندا وأمريكا وفرنسا .. إلخ.. ووطدت الجمعية صلاتها بالمنظمات التعاونية

الدولية بالإضافة إلى صلاتها باللجنة الدولية للمتطوعين في مقرها ببون في ألمانيا ، حيث أصبحت توافينا بكل ما يصدر عن اللجنة وأنشطة الدول الأخرى ، كما وضعنا العديد من الجهود على الإنترنت ، ومازالت الجمعية تواصل الإتصال بها لإحاطتها بكل ما يستجد على الساحة المصرية في هذا المجال لوضعه على الإنترنيت.

والعمل التطوعي في مصر قد تضمن جهود العديد من أهل الفكر والمؤمنين بعظمة وطنهم ، وهو في كثير من الأحيان بلورة لفكر فرد أو مجموعة من الأفراد المدفوعين بدافع الإنجاز والتحصيل وتحقيق أهداف تنموية معينة، ويُعد العمل التطوعي صورة من صور الديمقراطية والإيمان بالله وحب الوطن ، وأحد أهم موارد عملية التنمية ، فهو طاقة إضافية يتم دفعها في أنشطة التنمية بما يساعد على النهوض بمستوى الخدمات المتاحة للمواطنين وتحسين نوعية الحياة.

ونرجو أن تفهم أجهزة الرقابة المختصة بوزارة الشئون أهمية ما يقوله الرئيس من أن مصر تؤمن إيماناً بالغاً بالعمل التطوعي ودوره المباشر في نشر الوعي لدى المواطنين وتحرص على إشراك القاعدة العريضة في جهود التنمية للوصول إلى حلول مقبولة لقضايا المجتمع وإيجاد تفاعل إيجابي بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني ، موجهين النظر إلى أن فكرة العمل التطوعي قد جاوزت مرحلة الإقتصار على العمل الخيري !!..إن بعضها يقوم فعلاً بالإسهام في عملية التنمية وفي عملية تغيير حياة المجتمع إلى الأفضل .. أن مصر في مسارها التنموي حريصة على أن تكون التنمية شاملة ، ومتوازنة ، ومتكاملة ، وأن تكون التنمية بالمشاركة لكل فئات المجتمع المدني ووفق قرارات المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة وبما لا تتعارض مع الخصوصيات الثقافية لمجتمعنا والصالح العام بما يضمن مراعاة البعد الإجتماعي... إننا نعرف بعض التعليمات التي وصلتنا أخيراً تؤدي نتائجها إلى إهدار السياسات التي ينادي بها الرئيس لتدعيم السياسات التي تنحاز إلى محدودي الدخل !!..؟

وفي ضوء هذا فإن الذي له شرف العمل التطوعي ينبغي عليه أن يبادر بالتنسيق وتيسير الأعمال والمشاركة مع غيره من القطاعات في

إقرار السياسات ، وخاصة في مجال الإسكان وخدمات التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية بكافة مجالاتها ، كما ينبغي إحترام الجهود السابقة التي حققت إنحيازاً إلى محدودي الدخل .. كما وينبغي أن يتم وضع أسس للمشروعات التطوعية في مجال التنمية بحيث لا تخضع للبيروقراطية وجمود التعليمات التي تؤدي إلى عكس ما يريده رئيس الدولة !!.. ويحدث هذا بحجة تنفيذ التعليمات !!.. ذلك أن الحكومة وحدها لا يمكنها مواجهة كافة التحديات الإقتصادية والبيئية والاجتماعية ، وأنه من المهم تعبئة كافة الجهود لمواجهة هذه التحديات ، ومن هنا نادى الرئيس حسني مبارك بأهمية توزيع الأدوار وتأكيد الشراكة بين القطاع الحكومي والمنظمات الشعبية غير الحكومية والقطاع الأهلي والخاص.

ونظراً لأن العمل التطوعي قد أصبح ظاهرة إقتصادية إلى جانب كونه ظاهرة إجتماعية ، فقد أنشئ تنظيم دولي لتنظيمه وأصبح لا يقتصر فقط على العمل داخل المجتمع الواحد ، إنما يتم تبادله على المستوى الدولي طبقاً لاحتياجات الدول ، ولنا في هذا المجال بعض التجارب ، أخذاً في الإعتبار أنه إذا كان التطوع يحمل معنى التبرع ، إلا أنه من المهم معرفة أن العمل التطوعي المنظم لا يعني المجانية ، إلا إذا أصر المتطوع على ذلك ، لكن المعمول به هو أن المتطوع يحصل على أجر أو مكافأة أقل من الأجور التي تمنح للعمل المماثل ، وغالباً ما يكون كافياً لتغطية نفقات إنتقاله ومعيشته وأساسيات الحياة ، ومن ثم فإن مشكلة التمويل تعد من العقبات الأساسية التي من الواجب العمل على تخطيها وتشجيع هؤلاء الذين يعملون على توفيرها وفقاً لمبدأ الاعتماد على النفس والتمويل الذاتي الذي يسمح بالتوسع من أجل تحقيق الأهداف ، ولذلك يجب العمل على زيادة هذه المخصصات ، ذلك أن العمل التطوعي هو عمل تنموي ضروري لتطور المجتمع بكلفة أقل عما هو مطبق على شكل مشروع تجاري بحت... هناك فرق بين أن يقوم مشروع على أساس العمل التطوعي ... ومشروع آخر يقوم أساساً لاستهداف الربح وهذا ما نرجو أن نشير إليه ، أي ينبغي أن يفهم الجميع أن أي إحتياطات أو وفورات إنما تتحقق من رأس المال الفكري الذي يبذل الجهد في تبني أساليب علمية حديثة لتحقيق الأهداف.

العمل التطوعي وأخلاقيات شريعة السماء(*)
من أجل تحقيق التنمية والرخاء ونشر ثقافة العطاء

أوضحت السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك في العديد من لقاءاتها في مؤتمرات المنظمات الأهلية التطوعية لخدمة المجتمع والنهوض به ، ومن بين العديد من القضايا الهامة التي رسمت الخطط الإستراتيجية للنهوض بها الإهتمام بالطفولة والأمومة والعملية التربوية والتعليم والصحة ، وغرست في أعماق قلوب وأذهان القائمين عليها المفاهيم السليمة التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع .

ومن بين هذه المفاهيم التي إستهدفت من ورائها تصحيح أسلوب الخدمة والعمل التطوعي وتأكيد سيادتها على أن أسمى أنواع العطاء هو ذلك الذي لا يبغي مقابلاً سوى تحقيق أهداف نبيلة لها منفعة للآخرين ، والمفروض أن هذا الهدف في العالم أجمع هو جوهر العمل التطوعي الذي قامت المنظمات غير الحكومية أساساً من اجل تنظيمه وتقنينه ، بعد أن ثبتت علاقته الوثيقة بتحقيق التنمية.

ويستلزم تفعيل العمل التطوعي التعرف على ما يحققه التطوع من نتائج وتحديد المعالم والمعوقات والتحديات الخاصة به ، وتوفير الركائز التي تؤدي إلى نجاحه وحُسن إستثماره ، وأضافت السيدة سوزان مبارك .. يحقق العمل التطوعي أهدافاً كثيرة متعددة ، لأنه وسيلة لمواجهة المشاكل بصورة فعَّالة ومباشرة عن طريق المواطنين .. وهو عملية تدريب على الديمقراطية والمساهمة

(*) تم نشر المقالة رقم (٢٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

في إتخاذ القرارات وتشجيع نمط العطاء والإحساس بالإنتماء ، وقد يكون من الأهمية بمكان أن نشير إلى ابعاد أوضحتها سيادتها منها جانب ملء الفراغ وحُسن إستثمار الطاقات غير العاملة لإضافة مزيداً من تدعيم الإقتصاد القومي ، وأكدت أن التطوع لم يعد نوعاً من البر والإحسان ، بل أنه أصبح ركيزة للتنمية ، وأسلوباً فعَّالاً للمشاركة .. ولم يعد مقصوراً على المنظمات الأهلية ، بل يتجاوز ذلك إلى الإسهام في العديد من المؤسسات الحكومية ، خصوصاً في مجالات الصحة والتعليم والثقافة .. كما أن التطوع لم يعد مرتبطاً بتحقيق التنمية الإجتماعية فقط ، بل أصبح يُحقّق مساهمة إقتصادية للمجتمع ، وهو مساهمة بالوقت والطاقة والعلم والخبرة والمعلومات والمعرفة في شتي مجالات الحياة .. ولم يعد مقصوراً على الخدمات الإجتماعية أو الإقتصادية ، بل دخل مجال السياسة من خلال التطوع لتشجيع المواطنين على المشاركة السياسية ، وكذلك العمل في الحملات الإنتخابية.

وقالت السيدة سوزان مبارك أن التطوع الذي بدأ في مجالات خدمية محدودة ، وفي إطار عمل الجمعيات الأهلية فقط ومن أجل التنمية الإجتماعية ، أصبح قضية أساسية أكثر شمولاً لها كيانها ومقوماتها وتحتل مكانها المتميز بين آليات ووسائل التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والإنسانية ، بل أصبح التطوع قضية عطاء ومشاركة لها أبعاد دولية تسعى إلى تحقيق أهداف تُفيد البشرية برمتها .. وقد أثبتت الدراسات أن تنمية الحس التطوعي والرغبة في العمل الخيري تبدأ من السن المُبكّرة .. وأن الذين بدأوا العمل التطوعي في مُستهل الشباب ، واصلوا طريقه حتى نهايته .. ولذلك فإن نشر " ثقافة العطاء " مدخل طبيعي لتحقيق ما نسعى إليه من غرس تقاليد العمل التطوعي لدى الأجيال الجديدة.

ومما لاشك فيه أن العمل التطوعي الذي تقوم به سيدة مصر الأولى هو رمز عملاق للعمل التطوعي الذي إنعكست نتائجه الرائدة على المستوى المحلي والعربي والدولي ، مما كان محل تقدير الهيئات الدولية .. ولم يحدث ذلك من فراغ ، فقد كرَّست أعمالها التطوعية من أجل تعظيم التنمية البشرية وتحقيق السلام الإجتماعي ، وجميع أعمالها التطوعية تتم في إطار علمي يبدا بتحديد الأهداف التي يُرجى تحقيقها من خلال إستراتيجية واضحة يتحدد من خلالها الإطار والمقومات للبرامج التي يُراد تنفيذها ، ودراسة واقعية وعلمية للمشروعات التي يُراد تنفيذها ، وقد خاضت سيادتها التجارب وحدد المشروعات ، وجمعت لكل عمل مريديه أو المهتمين بتنفيذه طواعية ، بحيث تضمن لكل مشروع إستمراريته .. وذلك كله بفضل القيادة الحكيمة والإعتماد على روح الفريق ، وبدعم شخصي لا يكل ولا يلين ، وتأييد من الدراسات والبحوث العلمية والميدانية .. ولم يكن ذلك بغرض كسب مادي أو منفعة شخصية أو ذاتية ، بل كان بهدف خدمة المجتمع كله .. فلم تُركّز على العاصمة ، بل إمتد النشاط إلى المحليات ، حتى تحقق نقلة حضارية تمس الإنسان المصري كل في موقعه ، وتُحقّق بذلك نقلة ترفع مستوى تفكيره وأدائه وثقته في المستقبل .. وحققت بجهودها التطوعية المدروسة القدوة ، وعبَّرت عن القيادة الحكيمة الصادقة ، وضربت المثل لكل من يرغب في أن يُساهم في أي عمل تطوعي يُراد به رعاية وتحسين أحوال الناس.

ولعل هذه النماذج الرائعة للعمل التطوعي الذي تقوم به سيدة مصر الأولى يكون حافزاً لأن تعمل وزارة الشئون الإجتماعية وعلى رأسها الأستاذة الفاضلة دكتورة أمينة الجندي .. لعلها تعمل أن تنقل إلى القيادات التي تعاونها أن المهمة الأولى لوزارة الشئون الإجتماعية هي العمل على أن تنشر مفاهيم ثقافة العطاء للعمل

التطوعي في ضوء الإنجازات التي تحققت على يد السيدة الفاضلة سوزان مبارك ، ومن هنا ينبغي أن يكون واضحاً للجميع البُعد الإجتماعي للعمل التطوعي ، وأن تبذل الوزارة جهداً لتفعيل العمل التطوعي ، ومن بين ذلك وضع إستراتيجية إجتماعية تعمل على إزالة معوقات التطوع وتشجيعه .. وفتح مكاتب للتطوع لحفز وتشجيع المواطنين على التطوع ، وتوزيعهم على الجمعيات ، وتنمية المهارات والقدرات لديهم .. وتعميق دور مؤسسات التعليم والإعلام في دعم العمل التطوعي وغرسه لدى الشباب .. وتهيئة المناخ العام لمزيد من المشاركة التطوعية الإيجابية من خلال تطبيق مبدأ الثواب والعقاب .. والتأكيد على عملية القدوة الصالحة في مواقع العمل الإجتماعي .. ووضع التشريعات التي تضمن وتؤكد التطوع والخدمة العامة .. ودعم العلاقة بين القطاع التطوعي والقطاع الخاص ، والإستفادة من خبرات رجال الأعمال وتمويلهم .. وتوفير قاعدة بيانات عن التطوع والمتطوعين تساعد في التخطيط والإرتقاء بمستوى العمل التطوعي .. ووضع خطة لتكريم المتطوعين .. ودعم الجمعيات والمؤسسات التطوعية .. والعمل على نشر الجمعيات التطوعية بالمناطق الحضرية والريفية والصحراوية والمجتمعات العمرانية الجديدة.

والمعتقد أنه قد آن الأوان أن تفهم وزارة الشئون الإجتماعية أن كل نشاط تطوعي يرتبط بالمفاهيم العلمية التي تعتبر أساساً لحُسن تنظيمه وتنميته ، والنهوض بالعملية التربوية والتعليمية على سبيل المثال يختلف عن نشاج جمعية دفن الموتى !!.. وهذه إشارة لابد منها قبل أن تتسع الخلافات.

دعائم تنمية مصر المستقبل والمشاركة الشعبية(*) وأهمية التنظيم الديمقراطي في إدارة التنمية

أكد الرئيس حسني مبارك على أهمية إقامة دعائم مصر المستقبل على أسس علمية تؤكد ريادة مصر في كافة مناحي الحياة ، ومن هذه الحقيقة نادى السيد الرئيس بضرورة تعزيز المشاركة الشعبية وأن تتحمل مسئولياتها في أعباء التنمية ، أخذاً في الإعتبار أن هناك حقيقة علمية تؤكد على أن المشاركة الشعبية تتفاوت حجماً وفاعلية من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر في الدولة الواحدة ، ومرجع ذلك إلى عوامل كثيرة يتصل بعضها بالإدارة وبعضها يرتبط بموضوع المشاركة ويرجع بعضها إلى المواطنين أنفسهم ، حيث تلعب الإدارة دوراً هاماً ومؤثراً في حجم المشاركة الشعبية تبعاً لأسلوب تنظيمها ولأنماط سلوكها تجاه المواطنين وعلاقاتها بهم ، فمن المعروف علمياً أن أسلوب تنظيم إدارة التنمية الريفية وأثره في حجم المشاركة الشعبية المتاحة للمواطنين يتأثر بأسلوب تنظيم إدارة التنمية الريفية ، وفي هذا المجال قد يكون تنظيم إدارة التنمية تنظيماً بيروقراطياً ، أو تنظيماً ديموقراطياً .. ويقصد بالتنظيم البيروقراطي " أن تشكل إدارة التنمية كلية من موظفي حكوميين قد يقيمون في نطاق الوحدة موضوع التنمية ويخضعون رئاسياً لإدارات على مستوى الإقليم والمستوى المركزي ، ويستتبع ذلك أن يسود بين تلك المستويات نوع من التبعية يتمثل في خضوع المستوى الأدنى للمستويات العليا فيما يسمى بالسلطة الرئاسية .. وهذا التدرج الهرمي يقابله تدرج القيمة

(*) تم نشر المقالة رقم (٢٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

القانونية لتصرفات العاملين في المستويات المختلفة ، فيكون التصرف الصادر من الإدارة على مستوى القرية أدنى درجة من التصرف الصادر من الإدارة على مستوى الإقليم.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن مثل هذا النوع من التنظيم لا يفسح المجال لمشاركة المواطنين مهما تعددت صور المشاركة بمقتضى القانون ، حيث تقوم العلاقات بين الإدارات المختلفة وبينها وبين المواطنين على أسس رسمية ، فيتم تجميع إحتياجات المواطنين بأسلوب نمطي لا يأخذ في الإعتبار طبيعة البيئة وعادات وتقاليد ورغبات سكانها ، ويتم تصعيد هذه الإحتياجات إلى المستويات الأعلى البعيدة عن واقع المواطنين !!.. كما يتم تخطيط التنمية على أساس البيانات والإحصائيات التي جمعتها أجهزة لا تعتبرها التجمعات الشعبية مُعبرة عنها !!.. وبالتالي تقرر أولويات المشروعات بطريقة تقديرية محضة !!.. ، الأمر الذي ينعكس بالضرورة في فشل بعض مشروعات التنمية في تلبية الإحتياجات المحلية للمواطنين.

وفي إطار التنظيم البيروقراطي لإدارة التنمية الريفية قد تنشط إحدى صور المشاركة الشعبية ويعترضها بعض العقبات ، وحينئذ يرفعون شكواهم فيما يتعلق بما تعترض هذه العقبة .. ومثل هذه الشكوى قد لا تجد تجاوباً من جانب الإدارة ، فينكمش حجم المشاركة الشعبية تبعاً ليقين المواطنين من عدم جدوى محاولات ممارسة نوع من التأثير على الإدارة بالقدر الذي يحفزهم ويستثيرهم للمشاركة الشعبية !!.. حيث يتم إستيفاء صور المشاركة المقررة بطريقة شكلية بدافع المظهريات أكثر منه بدافع إضفاء الشرعية على خطط التنمية الريفية.

ويقوم التنظيم الديمقراطي لإدارة التنمية على أساس إخضاع هذه الإدارة للإدارة العامة للمواطنين عن طريق تمثيلهم في السلطة التي تملك حق إقرار خطط التنمية الريفية حتى تكون الإدارة قريبة من المواطنين ، ومفهوم قرب الإدارة هنا ينصرف إلى بعدين هما : البعد المادي أو الجغرافي .. وهذا يعني إتباع الأسلوب اللامركزي في إدارة التنمية .. والبعد المعنوي !.. وهذا يعني وضع السلطة كاملة في أيدي ممثلي المواطنين في إدارة التنمية في وضع السياسات العامة وإقرار خطط التنمية والإشراف على تنفيذها.

ويرى علماء التنمية أن البعد المعنوي يُشجع الأهالي على الإستفادة من صور المشاركة المُتاحة لهم وعلى التعاون مع الإدارة ، كما يؤدي تجاوب الإدارة مع إحتياجات الأهالي الفعلية إلى تأكيد ثقة الأهالي في إمكانية ممارسة قدر كبير من التأثير على الإدارة فيما يتعلق بإشباع حاجاتهم وتنمية أنفسهم وبيئتهم فيتزايد حجم المشاركة الشعبية في التنمية الريفية .. وعن طريق الأثر التكاملي للوظيفة التعليمية للمشاركة تنمي المشاركة الصفات المستهدف توافرها في المواطنين فتزداد فاعلية المشاركة الشعبية وتحقق بعض جوانب الكفاية الإدارية.

ويرجع إرتباط التنمية الريفية بالإدارة المحلية في بعض جوانبه إلى أهمية التنظيم الديموقراطي في إدارة التنمية ، ولذا تكاد تجمع الدول المتقدمة والنامية على إعتبار التنمية الريفية من الصلاحيات الأساسية للسلطات المحلية في الوحدات الريفية ، وهذا ما يجري عليه التطبيق في إنجلترا وهولندا وألمانيا الإتحادية وجميع الجمهوريات الديموقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية والهند والسودان وسوريا وغيرها من الدول.

ولعلنا جميعاً نعرف أن التنمية هي في أساسها عملية تغيير في البنية الإقتصادية والإجتماعية وفي الأنشطة والسلوكيات الإجتماعية والإقتصادية .. وهذا التغيير يمتد إلى جوانب متعددة من جوانب الحياة المجتمعية بناءاً وحركة ، وقد تناول عدد من الباحثين موضوع التنمية الريفية المتكاملة في محاولات لتحديد هذا المفهوم ، ويرى بعضهم الحاجة إلى جعل المفهوم متسعاً ومرناً ليتلاءم مع الظروف المتباينة للأوضاع الريفية في مختلف المجتمعات ، على أنه أشار إلى أن المفهوم على أي حال يجب أن يشتمل على عدد من التغييرات الأساسية ، وهي تغييرات يؤكد أيضاً إلى ترابطها وتداخلها ، وقد أشار بعضهم إلى ست من هذه التغييرات الأساسية هي زيادة الإنتاج الزراعي وإقامة المؤسسات اللازمة لخدمة الإنتاج المنتج من أجل التسويق ، وتوسيع فرص العمل سواء في الزراعة أو في الصناعات الزراعية بالإضافة إلى الأنشطة غير الزراعية الأخرى في المناطق الريفية ، وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل عن طريق إجراء التغييرات الهيكلية لصالح غالبية سكان الريف الفقراء ، بما في ذلك تحسُّن نظام ملكية الأرض لتوفير الحوافز والشعور بالأمن والإطمئنان ، وتعبئة المشاركة الفعَّالة من جانب السواد الأعظم من سكان الريف في عملية إتخاذ القرارات على المستوى المحلي ومستوى المنطقة ، الإستثمار في تحسين أحوال السُكَّان الصحية والتعليمية والغذائية ، والجوانب المتصلة بتنظيم الأسرة والإقتصاد المنزلي ، والبيئة ، وإيجاد تكامل بين الإجراءات التي تتخذها الأجهزة الحكومية والهيئات التي ترعى شئون المُزارعين تنفيذاً للتنمية الريفية المتكاملة ، في برنامج موَّحد يتولاه جهاز محلي يكون بمثابة الجهاز الأساسي على مستوى القرية.

المرأة الريفية ودورها في إحداث التنمية الشاملة(*)
لابد من التعرُّف على خصائصها وإزالة المعوقات التي تعترضها

يشيد مجتمعنا الدولي المعاصر بالجهود التي تبذلها السيدة الفاضلة سوزان مبارك فيما يتعلق بالنهوض بالمجتمع المصري بصفة عامة ، وبالطفولة والمرأة بصفة خاصة ، وهذه الجهود أدت إلى تطور حديث في الجهود التي تبذلها الدولة حيث أنها أصبحت حريصة على تطوير دور المرأة الريفية في إحداث التنمية الشاملة ، بما يواكب التطور في مختلف المجالات ، باعتبارها جزءاً هاماً من القوى العاملة.

وأحد المحاور الهامة التي ترتكز عليها عملية التنمية والنهوض بالريف المصري ، وتعويضاً لها عما عانته سنين عدداً من الفقر والتخلف في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وبُعدها عن المشاركة الإيجابية في المنظمات غير الحكومية ، والأنشطة السياسية والإدارية من حيث التصويت والترشيح لبعض مناصبها ، الأمر الذي ينبغي معه أن تقوم الدولة بدراسة تطوير عمل المرأة الريفية في التنمية الشاملة ، مع التركيز على التنمية الزراعية – باعتبار أن نشاط الزراعة هو أكبر الأنشطة الاقتصادية في المجتمع الريفي – حتى تُسهم المرأة بكفاءة وواقعية في وضع السياسات والخطط لتعظيم المشاركة الإيجابية لها (بالتعليم والتدريب والتوعية) في كافة الأنشطة ، وفي أنشطة الزراعة على وجه الخصوص في المجتمعات الريفية والجديدة (مناطق الأراضي المستصلحة) ، بحيث يستطيع الباحثون والمخططون وواضعو

---

*) تم نشر المقالة رقم (٢٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

السياسات ومتخذو القرار القيام بدورهم على أكمل وجه في هذا الشان.

وهناك جانبان جديران بالاهتمام حول دور المرأة الريفية ومشاركتها في النشاط الاقتصادي وهما : التعليم والمساهمة في قوة العمل ... أخذاً في الاعتبار أنه من المعروف أن النساء في مختلف أنحاء العالم يتلقين تعليماً رسمياً أقل من المتاح للرجال ، رغم أن ذلك لا يعزي في الدول المتقدمة إلى عوائق مؤسسية أو إجتماعية ، حيث أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تحوطها مشكلات تتعلق بمفاهيم دور المرأة في العمل المنزلي ، وتقييم هذا العمل ، والمساهمة القطاعية للمرأة ، وتطور دور المرأة في قوة العمل المصاحب للإنتقال الأفقي والرأسي بين القطاعات وبين المهن وبين أسواق العمل ذاتها... الأمر الذي يفرض علينا أهمية التعرُف على المؤشرات الإحصائية عن حجم وخصائص المرأة الريفية العاملة.

ويرى العديد من الخبراء أنه لابد من مناقشة المعوقات التي تعترض التنمية في الريف المصري ومشاركة المرأة الريفية في هذه التنمية ، وأول هذه المعوقات : الأمية والتي يمتد تأثيرها إلى كافة المجالات الإنسانية والاجتماعية في القرية ، وأوضح سلبياتها أنها تدفع إلى التمسك ببعض العادات والتقاليد ، وما يلازمها من جمود ، ومعنى هذا ضعف إحساس الفرد بمسئوليته نحو المجتمع ، وثاني هذه المعوقات : زيادة النمو السكاني في الريف عن الحضر ، حيث يبلغ ٢٦ر٢% بينما في الحضر ٨٥ر١% وعلى مستوى الجمهورية ١ر٢% (تعداد السكان ١٩٩٦) ، وهو أمر يهدد تهديداً مباشراً كافة الجهود التي تبذل في سبيل التنمية ، كما يؤثر بالسلب في التوزيع السكاني وما يلازمه من مشكلات ثقافية واجتماعية واقتصادية وصحية ، ويواكب ذلك أن من خصائص سكان المجتمع الريفي عدم تقدير قيمة الوقت ، فنظرتهم له غير محددة !.. وهبوط

مستوى النظافة وإنخفاض مستوى الانتاج وسوء الأنماط الاستهلاكية وخاصة الغذائية ، ولاشك أن هناك ما يتميز به سكان المجتمع الريفي من خصائص إيجابية ، إلاَّ أنه توجد بعض السلبيات منها ما هو موروث ومنها ما هو مكتسب ، وهي تؤثر في إنطلاقه نحو التنمية ، من بينها وعلى سبيل المثال إنخفاض الوعي وعدم الإيمان بالتخطيط ، وينطبق ذلك على وجه الخصوص على المرأة ، فحياتها وحياة أسرتها مبنية على العواطف أو الإنفعالات الوقتية ، كما أن من معوقات التنمية في معظم القرى : سوء الطرق وتخلف وسائل الانتقال والمواصلات ، توطن بعض الأمراض وما تؤدي إليه من هبوط في مستوى الذكاء وبالتالي هبوط في مستوى الانتاج ، وما ينتج عن ذلك من خسائر إجتماعية وصحية واقتصادية.

لقد أصبحت قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية من التحديات الكبرى التي تواجه الشعوب المتخلفة في مسيرتها للوصول إلى تحقيق تنمية سريعة ومنتظمة ، والسبيل السليم إلى ذلك إعتماد أسلوب التخطيط الشامل ، ووضع الخطط القومية الشاملة ، وتحريك كل الموارد المتاحة من طاقات مادية وبشرية لتحقيق النمو الحقيقي في المجتمع.

ولقد زاد الاهتمام بالعنصر البشري بوجه عام باعتباره الوسيلة القادرة على تحقيق أهداف التنمية ، فالموارد البشرية هي الطاقة الأساسية والمنتجة ، وعليها تتوقف نتائج العمليات الانتاجية ، وهي بحد ذاتها هدف وغاية التنمية ، فتحقيق رفاهية الإنسان وتحسين مستواه المعاشي وزيادة دخله هي المبرر الأساسي لكافة عمليات التنمية. والانسان هو الذي يلعب الدور الإيجابي الحاسم في تطوير الانتاج ، ويشكل عمله وكفاءته المصدرين الحقيقيين لخلق الثروات الجديدة في كافة المجتمعات.

لذا فإن أهم عملية إستثمارية تقوم بها أي دولة مهما كانت مرحلة التنمية التي تمر بها هي تنمية مواردها البشرية ، والمرأة في المجتمع تشكل نصف تعداده ، أو بمعنى آخر تكون نصف موارده البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي مجتمعنا العربي أيضاً تكون المرأة ما يقرب نصف طاقاته البشرية كما تدل الاحصاءات السكانية ، ولاشك بأن هذه النسبة من الطاقات البشرية النسائية يمكن أن يكون لها إسهامها الفعَّال بنصيب كبير في عملية التنمية ، إذا ما توفرت لها البرامج الملائمة لاعدادها لحمل مسئوليتها كعضو عامل في المجتمع ، فلكي تُثبت المرأة فعالياتها في تأدية المهام الملقاة على عاتقها ، لابد من إيجاد المناخ المناسب لذلك. ومن الحقائق الثابتة أن مركز المرأة في المجتمع قد أصبح مقياساً لدرجة تحضر هذا المجتمع. فبالإضافة إلى أنها تكون نصف الطاقة البشرية فيه ، فإنها تلعب الدور الأساسي في تربية وتكوين شخصية أجياله ، وبمعنى آخر في تنمية موارده البشرية الصغيرة التي يعتمد عليها وعلى مكوناتها الفكرية بناء مجتمع الغد.

ومن الطبيعي أن تعتمد درجة إسهام المرأة في تنمية المجتمع وفي تنشئة أطفالها التنشئة السليمة على نوعية نظرة المجتمع إليها ، والإعتراف بقيمتها ودورها وتمتعها بحقوقها كاملة ، ويرتبط ذلك بالمركز الاجتماعي والقانوني للمرأة ، وبمدى تقبل الرجل للمرأة كشريك في الحياة على نفس المستوى من المسئوليات والحقوق ، وليس مجرد مسئول عن إنجاب الأطفال ، حيث يسود الإعتقاد لدى الكثيرين في الريف بأن المرأة تتزايد مكانتها لدى الرجل مع تزايد عدد أطفالها !!..

عيد الفلاح وتنظيم الاستغلال الزراعي(*)
تحت شعار : المشاركة – التنمية – السلام

لعلنا ونحن نحتفل بعيد الفلاح نتذكر هدفنا وأملنا جميعاً في أن يقترب ذلك اليوم الذي تحقق فيه مصر بإذن الله القضاء على مشكلة الأمن الغذائي ، سواء عن طريق جهودها الذاتية ، أو جهودها مع الشقيقة السودان وغيرها من الدول العربية ، أخذا في الاعتبار أن أهل الذكر من المتخصصين يؤكدوا قدرة مصر والسودان بصفة عامة بالتضامن مع الدول العربية الشقيقة بصفة خاصة إذا تحقق التعاون المشترك بينهم بأن يجعلوا من العمق الاستراتيجي المتبادل " سلّة الغذاء التي تكفي دولهم ، وتوفير الغذاء للدول الأفريقية !!.. " ويؤكد المتخصصون في هذا المجال أن كل يوم يمر دون بذل الجهود اللازمة لتحقيق هذا الأمل هو خسارة فادحة ، وعدم فهم لحجم المشكلة وأبعادها المستقبلية .. وعلى وجه الخصوص ما قد تواجهه من مخاطر ، ومن تبديد من حيث حسن إستغلال ثروتهم الزراعية ، مع توجيه النظر إلى خطورة الارتكاز غير الموضوعي على الدول المتقدمة التي تصدر الغذاء في تغطية إحتياجات شعوبهم ، وإحتياجات الشعوب النامية ، ويضرب هؤلاء الخبراء الأمثال على صدق ما يقولون ما يُشاهده العالم من فشل المجهودات العالمية في مواجهة أزمة الغذاء من إنتشار المجاعات في كثير من بقاع أفريقيا نتيجة لظروف القحط والجفاف وعدم إنسياب الغذاء بالمقادير الكافية من الدول ذات الفائض إلى مناطق المجاعات.

ومن الحقائق التي ينبغي أن يفخر بها كل مصري أن تجربة ثورة مصر في النهوض بقطاع الفلاحين بصفة عامة ، وإنشاء تنظيمات الإصلاح الزراعي بصفة خاصة تعتبر من التجارب الرائدة التي أشادت بها" جميع المحافل الدولية وصدرت الكثير من البحوث والدراسات العلمية عنها وعلى وجه الخصوص المحافل الدولية التي تهتم بتنمية الإنسان وإعادة الاستيطان على أسس يتحقق معها الإرتفاع بمستوى المحرومين والكادحين لكي يصبحوا

*) تم نشر المقالة رقم (٢٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٧ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

على مستوى جدير بالإنسان عن طريق الجهد والعمل العلمي المنظم الذي يؤتي ثماره بالخير العميم لهؤلاء المواطنين بالدرجة الأولى وفي نفس الوقت تدعيم الكيان الاجتماعي والاقتصادي للبلد ، ومن هذا المعنى كانت جهود السيد الرئيس حسني مبارك فيما يتعلق بوضع إستراتيجية الزراعة والسياسات المائية حتى عام ٢٠١٧ ، ودخول مصر عصر المشروعات الزراعية العملاقة في توشكي ودرب الأربعين وشرق العوينات وترعة السلام .. إلخ .. هذا بالإضافة إلى إعطاء سيادته أولوية للمحاصيل التصديرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم ، وإقامة تسع مشروعات جديدة للموارد المائية ، ورفع كفاءة شبكات الري والتوسع في الري بالتنقيط والعمل على إستصلاح وزراعة ٥ر٣ مليون فدان .. الخ.

ولقد سعدت سعادة بالغة عندما رجعت إلى كثير من المراجع والدوريات الأجنبية حيث وجدت أنهم يذكرون الحقيقة التي تؤكد أن كثيراً من الفلاحين المصريين الذين وزعت عليهم الأرض قد كانوا برغم درايتهم بالأعمال الزراعية إلا أنهم لم يكونوا على مستوى الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة ، وكانت تنقصهم بالإضافة إلى ذلك الكفاية الإدارية ، ومن هنا كانت تجربة مصر الرائدة فيما يتعلق بضرورة إنضمام صغار الفلاحين والمنتفعين من الإصلاح الزراعي في كل قرية أو عدة قرى تحت لواء جمعية تعاونية تقوم عنهم بما يلزم عمليات التمويل الزراعي والحصول على مستلزمات الزراعة في إطار من العمل العلمي الذي يستهدف تنظيم الإستغلال الزراعي بحيث يتحقق معه الإنتاج الأمثل والفائض الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، وكان هذا الأسلوب الذي استمر لسنوات طويلة من بين أبرز السمات في تاريخ ثورة مصر للنهوض بالقرية المصرية والاقتصاد المصري ، ويؤكد الجميع أن التجربة قد أسهمت أيضاً في إعداد قيادات فلاحية بارزة كان لها ومازال أكبر الأثر فيما يتعلق بالمشاركة الإيجابية في حياة مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعلى وجه الخصوص المشاركة في المشروعات الزراعية العملاقة.

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد على حقيقة نرجو أن نوجه إليها الأنظار ، وهي أن فلاحي الإصلاح الزراعي جميعاً الآن يشعرون بمسئولية المالك صاحب الشئ الذي يحرص على وطنه الصغير وهي الحيازة التي يملكها لكي يسهم أيضاً في بناء مجتمعه الكبير وذلك عن طريق التعرف على

التطورات الحديثة التي تنادي بها المؤتمرات الدولية والتي منها ظهور أشكال عديدة من التعاون والتكامل يمكن أن تسهم في تلبية إحتياجات الأسواق التي ترغب في شراء كميات ضخمة من المنتجات الزراعية المتجانسة والعالية الجودة ، وعلى وجه الخصوص ما تحتاجه الأقطار العربية والأفريقية أو الأقطار المتقدمة التي تحتاج لكثير من المنتجات في غير مواسمها ، الأمر الذي نعتقد معه أن تحقيق هذا الهدف يعتبر من أهم الواجبات وأكثرها إلحاحاً في هذه الأيام.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوجه النظر إلى المشكلة التي أثارتها مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي ، حيث أوضحت هذه المؤتمرات أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية هي المشكلة الاجتماعية الريفية المتصلة صلة وثيقة بالنمو السكاني السريع ، الأمر الذي ينبغي معه أن تهتم قيادات الفلاحين المستنيرة بها وهي الاتجاه إلى الشباب بصفة عامة ، وشباب الفلاحين بصفة خاصة ، حيث أوصت بضرورة توضيح أبعاد هذه المشكلة لهم ، وأن جميع أفراد الشعب المنضمين للتعاونيات هم في الحقيقة عائلة واحدة ويتمتعون فيها بروح الأخوة الصادقة ويحرصون أشد الحرص على أن لا يحدث إطلاقاً ما يعكر صفو المفهوم الحقيقي للأخوة في الوطن والعلاقات الإنسانية الرفيعة التي ينبغي أن تسود هذه الأخوة وأن يعمل الجميع تحت مبدأ وحدة المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ، وأنهم جميعاً يتضافرون من أجل تحقيق هذه الأهداف بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة ، فمنابر التعاون هي منابر للوحدة وللإخاء ، وتُعبِّر خير تعبير عن المواطنة السليمة والمسئولة ، وتدعيم إقتصاديات المجتمع.

وقد أكدت ثورة يوليو منذ نشأتها ولأول مرة في تاريخ المنطقة العربية على أهمية التوعية والتثقيف والتدريب التعاوني ، وأيضاً أدخلت التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر مؤكدة على المفهوم الحقيقي للتعليم التعاوني ، الذي يهدف إلى ما هو أسمى من مجرد جمع أعضاء متعاملين مع النشاط الاقتصادي التعاوني ، انهم أعضاء تدفعهم العقيدة التعاونية بفلسفتها وأهدافها ونظمها وأساليبها وتعدد أوجه نشاطها إلى ربط المجهود الفردي بالمجهود الجماعي ، ولن يستطيع التعاون أن يحقق أهدافه إذا لم يتمكن من تطبيق هذا الأسلوب فكراً وعملاً ، وهذا يتطلب إعداداً عملياً وعلمياً شأنه في ذلك شأن كل أنواع التعليم.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوجه النظر إلى أن مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي التي سعدت بلقاء قيادات دولية على رأسها السكرتير العام للأمم المتحدة وعدد من الوزراء ، طالبوا بتنفيذ ما قررته الأمم المتحدة والحلف التعاوني الدولي عندما احتفلوا جميعاً بالعام الدولي للشباب بتوصية جميع المنظمات الأعضاء بتعبئة الشباب التعاوني في شتى قطاعات النشاط التعاوني وعلى رأسها نشاط التعاونيات في الريف ، واقترحوا الكثير من الأساليب والإجراءات التي ينبغي أن تتخذ على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لمواصلة تعبئة الشباب في خطة طويلة المدى تستهدف تنظيم جهودهم تحت شعار المشاركة – التنمية – السلام ، وذلك في ضوء ما للشباب من أهمية كبرى في تشكيل مجتمع المستقبل .. وكل عام ومصر بخير .. وإلى مستقبل زاهر بإذن الله.



إهتمت الدولة بعقد لقاءات بين المزارعين والمرشدين الزراعيين وغيرهم في حملات التنوير بالأساليب السليمة للإنتاج الزراعي.

الرئيس حسني مبارك والمرتكزات الأساسية لبناء مصر(*)
خطورة دعوة المسيحية الصهيونية على السلام العالمي

قد يكون من الأهمية بمكان أن نؤكد من هذا المكان أن السيد الرئيس حسني مبارك يجمع في سماته وصفاته تعاليم مستمدة من شريعة السماء ، وتعاليم مستمدة من تجارب الأمم ، ويحاول جاهداً من خلال دراساته أن يقود مصر بالتطور التدريجي ، وأن يُطبق ما يستهدفه من تحقيق الديمقراطية وأسلوب الانتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ، وأن ينجح في القضاء على مساوئ الرأسمالية وسيطرة رأس المال على الحكم ، وأن يُطبق سياسات تنحاز إلى الفقراء ومحدودي الدخل ، وأن يخدم المجتمع كوحدة ، ومن هنا يوجه نظام الحكم إلى أهمية تماسك النسيج الاجتماعي للشعب ، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يقوم أحدهم بخدمة فريق أو طائفة أو طبقة معينة ، بل ينبغي أن يشعر الجميع بأنهم سواسية لا فرق بين غني أو فقير ، أو بين كبير أو صغير ، فجميعهم مصريون ، وجميعهم يمثلون قاعدة مصر الصلبة لبنائها.

وكما يقول الرئيس لن يبني مصر إلاَّ أبنائها ، ومثل هذا السلوك هو الذي يتمشى مع الروح الديمقراطية ، وتخطيط الدولة يستند إليهم فيما يتعلق بالنهوض بالمجتمع ، وهذا يتطلب أن يكون الانتاج والخدمات على أسس تحقق الرفاهية للمجتمع عامة لا لطبقة خاصة ، ويؤكد سيادته على دور الحكومة خلال مرحلة التطور ، خاصة وأن نظام الاقتصاد المصري يرتبط إرتباطاً متشابكاً مع الجهاز الحكومي في عدد من القطاعات والمصالح المتبادلة.

ومن بين العديد من فكر الرئيس فيما يتعلق بحق المجتمعات في العيش الكريم في إطار الأخوة الإنسانية رسالة الرئيس التي وجهها إلى وزراء الإعلام العرب ، حيث أوضح سيادته المرتكزات الرئيسية التي ينبغي أن

(*) تم نشر المقالة رقم (٢٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

تسود المعاملات الإنسانية في مجتمعنا الدولي المعاصر الذي أطلقوا عليه " النظام العالمي الجديد " !!.. ، وأوضح سيادته في هذه الرسالة أن السلام الذي نبتغيه جميعا يجب أن يرتكز علي التعاون الفكري والمعنوي بين البشر ، وان حسن إعداد الكوادر الإنسانية يتطلب نشر الثقافة والتعليم للجميع ، وذلك تحقيقاً للعدالة والحرية والسلام، وأن في تَعدُّد أنواع الثقافات واختلافها ، وتأثير كل منها في الأخرى ما يتضمن كون كل منها جزءاً من التراث المشترك للإنسان ، وأن العدل يعني المحافظة علي حقوق الإنسان كاملة غير منقوصة ، وأن العدالة هي قلب الديمقراطية النابض ، والعدل والديمقراطية مبدأن يدعم كل منهما الأخر ، وأن جميع البشر ينبغي أن يعيشوا علي قدم المساواة في النظام العالمي الجديد ، بغض النظر عن النوع والجنس والدين والأقطار التي ينتمون إليها ، وأن هذه المبادئ دولية في محيطها وأغراضها وروحها ، وأنه ينبغي أن لا يفسدها ازدواجية المعايير وفقا للأهواء والمصالح الخاصة ، وأن مصالح العالم المشتركة ينبغي أن تكون هي الغاية التي يجب إلتفاف دول العالم حولها ، مهما كانت معتقداتهم الدينية أو السياسية ، فجميع الشعوب عليها أن تأخذ في اعتبارها العيش معا في إطار المفهوم الحقيقي للأخوة الإنسانية ، فجميع البشر من أصل واحد ، وهذه التعاليم حقيقة أكدتها الرسالات السماوية ، ومن هذا المنطق لماذا إذن ازدواجية المعايير ؟..

ولعل هذا يدفعني إلي أن أعرض إلي قضية هامة ، وهي أنني وجدت عند زيارتي الأخيرة إلي أمريكا أن الكنيسة الإسرائيلية أو ما يطلقون عليها المسيحية الإسرائيلية توزع في شوارع أمريكا بصفة عامة ، وشوارع نيويورك بصفة خاصة ، وثائق ومنشورات تستند فيما يتعلق بالمعلومات التي وردت فيها من وجهة نظرها إلي الأناجيل المقدسة وهم يرون أن هذه الأناجيل توضح أن الأديان السماوية اختص بها الله سبحانه وتعالي نسل إبراهيم وإسحاق ويعقوب !!... وأنه قد إنبثق عن نسل سيدنا إبراهيم وأبنائه ١٢ قبيلة ، وتفرقت هذه القبائل وانتشرت في جميع المعمورة ، وقامت هذه القبائل بالتنوير والتبشير ، وعلي سبيل المثال فإن ما تذكره هذه الوثائق التي حصلنا عليها أن القبائل التي انتشرت في العالم من نسل سيدنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب هي التي تقود البشرية في جميع أنحاء العالم !! .

فعلي سبيل المثال ورد في هذه المنشورات أن يهودا ، وهو الابن الرابع ليعقوب هو الجد الأكبر لزنوج العالم !! .. وبنيامين وهو ابن يعقوب هو الجد الأكبر للهنود الغربيين !!.. وليفي وهو ابن يعقوب هو الجد الأكبر للشعب الهاييتي !!.. وسيمون وهو أبن يعقوب هو الجد الأكبر لشعب الدومينيكان !!.. وايفرام وهو ابن سيدنا يوسف هو الجد الأكبر لشعب بورتاريكا !! .. الخ ..

ثم طرحت الكنيسة الإسرائيلية بعض الأسئلة وأجابت عليها .. وهي تقول إنها في إجابتها تستند إلي نصوص وردت في الأناجيل .. منها علي سبيل المثال : هل نحن شعوب العالم سنحظى بالعدالة الحقيقية من الأمم المتحدة ؟.. الكنيسة الإسرائيلية تقول : لا .. ، ومنها مثلا .. هل سيحظى العالم بالسلام عندما تتكون دولة إسرائيل ؟ .. الكنيسة الإسرائيلية تقول : نعم !!؟ ..

والمهم أن الكنيسة الإسرائيلية لها ممثلوها الذين يجوبون شوارع نيويورك وينصبون قواعد لهم وينشرون علي المجتمع المفاهيم التي تؤكد رسالة الكنيسة الإسرائيلية .. وقد عرفت من خلال هؤلاء الممثلين أنهم يتلقون التبرعات من داخل أمريكا وخارجها .. وهم يقولون إن السلام العالمي قادم !!.. ويوزعون المنشورات التي نعرض بعضها ، وقد شاهدنا الناس تتجمع حولهم وتناقشهم وقد رأيتهم يفتحون الأناجيل .. ويرددون بعض الإصحاحات والآيات لذلك حصلت منهم علي النشرات التي نعرض بعضها ، وقد رأيت أن أعرضها علي المجتمع من قبيل التعريف بما يجري في الخارج من أمور قد تهم المتخصصين في علوم الأديان السماوية المقارنة، بالإضافة إلي علماء السياسة ، .. ولعل الذي يهمني بالدرجة الأولي وأنا أعرض هذه المعلومات أن يكون متاحاً عرضها أيضا علي فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر والسادة أصحاب النيافة رؤساء الكنائس المسيحية .. والسادة المسئولين عن الإعلام والأمن .. وكل من تهمه مثل هذه المعلومات ، خاصة وأنهم يذكرون أنه عندما تنشأ دولة إسرائيل بكافة مقوماتها السياسية فإن السلام يتحقق .. وها نحن نعلم إن إسرائيل قد نشأت منذ أكثر من خمسين عاماً ، ولا توجد أية تباشير حتى الآن تنير لنا الطريق وتعطينا الأمل بتحقيق السلام !!.. بل إن العالم يزداد خراباً وبؤساً !! ..

انظروا إلي ما يحدث في فلسطين !!؟.. وانظروا إلىَ ما يحدث في لبنان !!؟ .. وإلى ما يحدث في الشيشان !!؟.. وإلى ما يحدث في العراق !!؟.. وهل هذا يتفق مع ما يقولون !!.. إن الشريعة الإسلامية تقول في كتابنا الكريم .. (يا أيها الذين آمنوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) .. صدق الله العظيم.

ولكنني أستشعر الحسرة والألم لأن هناك كثيرون يرضون بوجود من يفرض نفسه وصيا على عباد الله !!؟.. وهناك من يعمل علي انتشار هذه الصفة الذميمة عن طريق عدد غير قليل من القيادات التي تتولى مراكز قيادية في بعض المواقع !! .. وأن الطابع الذي يغلب علي هذه القيادات هو الغض من أقدار معاونيهم وتحقير آرائهم .. وبعض القيادات ترى أنها في مركز قيادي تعتبر أنها وحدها التي علي حق دائما ، فهي كل شئ .. إنها تسيطر وتتسلط .. وتستحوذ حتى علي جهد غيرها !!.. أما جميع المستويات التي تعمل معها فهي دائما وأبداً مخطئة وأنها لا شئ !!؟ ..

ومما لاشك فيه أن مثل هذا السلوك يعتبر في رأينا " عبادة النفس " وهذه الصفة تمتد إلي بعض الأشخاص حتى في مجال العبادة .. يدخل الشيطان علي نفس الرجل المتعبد فيلقى في روعه أنه طاهر وحده والناس أنجاس !!؟ .. وناج وحده والناس هلكى !!؟ .. فيحتقر الناس ويزدريهم ويقسو في معاملتهم ويتعدى طوره ، فيخرج من مقام ذل العبودية لله .. إلي المقام الذي يفرض نفسه وصيا علي رحمة الله بعباده .. المقسم لحظوظهم عند ربهم ، فيحبط عمله ويهلك بغروره من حيث لا يشعر !!..

وقد أوضحت أجهزة الإعلام أن بعض المبشرين المعمدانيين نشروا مفاهيم الصهيونية المسيحية ... وأن من بين الذين اعتنقوها الرئيس بوش !؟ .. بل إن بعض أجهزة الإعلام في أمريكا نشرت أن الرئيس بوش قبل أن يرشح نفسه للرئاسة اجتمع ببعضهم وأخبرهم بأنه تمت دعوته ليشغل منصباً رفيعاً يصلح من خلاله العالم !!؟.. وأطلق البعض عليه وعلي أبيه أنهما من " أبناء الرب المجمدون "!!.. وقد يكون هذا الفهم من بين أسباب ما يعانيه عالمنا المعاصر من مآسي ونكبات ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الرئيس وإشباع حاجات المواطنين والنهوض بمصر(*)
من بين أهم أهداف التغيير الوزاري

تكشف تصريحات السيد الرئيس حسني مبارك عن أهدافه من وراء أي تغيير وزاري يجريه ، وتتمثل هذه الأهداف في تكليفاته للوزارات المتعاقبة ، ولعلنا جميعاً عرفنا أن السيد الرئيس طلب من الدكتور أحمد نظيف – رئيس الوزراء ، والوزارة بهيئتها المتكاملة تقديم تقارير دورية عما تحققه الحكومة ، وقرر الرئيس متابعة أداء الحكومة وتنفيذها للبرنامج الذي طرح خطوطه العريضة في إجتماعه بالوزراء عقب أداء اليمين القانونية ، وأوضح للسادة الوزراء أنه سيواصل جهوده لمتابعتهم ومتابعة القضايا المتعددة التي ينعكس أثرها على الاستقرار والسلام في المنطقة ، وإرتفاع مستوى معيشة المواطنين بصفة عامة ، ومحدودي الدخل بصفة خاصة ، ويحرص سيادته في الأخذ بهذا المنهج أن يصارح المواطنين بحقائق الأشياء ، وهذه المصارحة تدفع العقول والقلوب إلى الإلتفاف حول سيادته ، ويتجاوبون عن طريق بذل جهودهم المستطاعة لعبور المصاعب والمشكلات.

وقد يكون هذا واضحاً في العديد من تنقلات السيد الرئيس وحرصه علي مخاطبة الجماهير ليس فقط أمام مجلسي الشعب والشورى ، إنما في مناسبات عديدة ، وكثيراً ما يتنقل إلى أماكن تقام فيها مشروعات مصرية عملاقة في أقاصي البلاد وينتهز هذه الفرصة ليتحدث بصراحته المعهودة ، ويؤكد أن مصر والحمد لله

(*) تم نشر المقالة رقم (٢٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

دولة ذات طابع خاص .. لها وجودها الذي يتميز عن غيرها .. لها شخصيتها الحسية والمعنوية .. وترجع شخصيتها الحسية إلى وضعها الإقليمي الذي أكد علماء التاريخ في العالم أنها أحد دولتين في العالم حافظت علي حدودها منذ الآف السنين.. ولها شخصيتها المعنوية التي تبرز في ثقلها الدولي ، ووزنها العالمي ، واعتراف العالم بقيمتها علي الصعيد الإقليمي والدولي والاهتمام بآرائها في الحياة العامة ، سواء في ذلك المستوي الإقليمي والدولي.

وما زالت مصر تجاهد من أجل الأمة العربية وتبذل أقصى ما لديها من طاقة الفكر والعمل من أجل عزة المصريين بصفة عامة ، ووحدة وقوة العرب بصفة خاصة ..

ويُجمع المؤرخون والمفكرون علي أن حضارة مصر الراهنة هي في وجودها أزهى العوامل الأخلاقية والإنسانية حضارة عربية جمعت في مقدماتها ، وَظَلّ الأمر كذلك منذ أن استقرت العروبة في مصر بضعة أجيال من الفتح الإسلامي ، وقد أخذت مصر بأسباب الحضارة العربية علي هذا النحو بتفسيرات لعل أهمها الروابط التي قامت بينها وبين بقية البلدان العربية من قديم ، بحيث ترجع الروابط الي زمن الهجرات ، ثم أن هناك وحدة اللغة والدين والفن والعادات والقيم ، هذا بالإضافة إلى الكفاح من أجل التحرير وتحقيق الاستقلال.

كما أن هناك المبادلات العلمية والثقافية التي قامت بين أرجاء هذه المنطقة ، فضلا عن تفاعلها من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، علي أن من الثابت أن لمصر ، كغيرها من أجزاء الوطن العربي ، خصائصها الحضارية المميزة.

كما أن ثمة تفاعلات حضارية بينها وبين البلاد الأجنبية القريبة والبعيدة عنها ، فهذه العوامل تركت بصماتها علي تاريخ

مصر وأهلها ، حتى ليبدو مؤكداً أن مصر وأن ارتبطت بالبلاد العربية بوشائج قوية علي نحو ما سلفت الإشارة إليه ، فأنها ترتبط أيضا بعلاقات وثيقة ، وأن كانت أقل قوة حسب الأحوال ، بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، وبأفريقيا ، فضلا عن صلاتها ببلاد أوربا الغربية والشرقية ، وخاصة دول البحر الأبيض المتوسط ، وقبل ذلك كله فهنالك مصر ذاتها ، صاحبة وحامية الحضارة الإنسانية ، منذ عهد الفراعنة ، وأن لها في ذلك مقومات ذاتية لا تخفي.

ومهما يكن من أمر فإن المؤثرات الخارجية قد تكون تلقائية غير مقصودة ، وهو ما يحصل عادة إذا ما تقبل الأفراد في منطقة حضارية معينة بعض أوجه معالم حضارة أخري ، كتلقين شباب بعض الدول لشباب الدول الأخرى في ميادين الفنون كالموسيقي والتجارة وغير ذلك.

وإذا كانت بعض الدول تستند إلي القوة المادية في نشر حضارتها ، إلا أنه يمكن القول أن موقف أهل بلد ما من الحضارة الوافدة إليها بشكل إرادي أو غير إرادي علي هذا النحو لا يكون واحداً في جميع الأحوال.

وبالنسبة لجميع فئات الأمة فقد تلقي هذه الحضارة الوافدة مقاومة من سكان البلد التي تفد إليها ، وقد تكون هذه المقاومة حسب الأحوال عنيفة أو معتدلة ، صريحة أو خفية ، كما أنها قد لا تخبو نارها مع الأيام ، أو بالعكس فأنها قد لا تلبث أن يصيبها الخمود ، وقد تفسر هذه المقاومة بشعور أهل ذلك البلد بالاعتزاز بالحضارة الأصيلة واعتبارها عنصر قوة ومصدر خير لهم ، وبالعكس اعتبارهم الحضارة الوافدة نوعا من الاستعمار والغزو الثقافي ،

وشكلا من أشكال التبعية التي قد لا تلبث أن تجر في ذيولها أشكالا أخري من التبعية السياسية والاقتصادية.

ونرجو أن نوجه النظر إلي أنه كثيراً ما كان التمسك بالتراث الحضاري باستمرار وجود الأمة ذاته وفتحاً لأبواب الأمل أمامها لاسترجاع ما رُبمّا قد تكون فقدته من مجدها أو استقلالها الغابر ، ولعل العناصر التي تبني عليها هذه المقاومة هما عنصرا الثقافة (بما فيها اللغة) والتراث ، وهو ما قام الدليل عليه في أرجاء مختلفة من العالم ، نذكر منها خاصة بلاد المغرب العربي التي حافظت علي عناصر القوة عندها بمحافظتها علي دينها ولغتها في أحلك أوقات الاستعمار الفرنسي.

وقد يكون مألوفا ومعروفا أنه بسبب الدور القيادي الذي تقوم به حاليا الحضارة الغربية ، فقد أصبح كثيراً من عناصر تلك الحضارة ، خاصة المادية منها ، مقبولا في المناطق المختلفة من العالم ، أي أنها أصبحت تمثل إلي حد ما قاسما مشتركا بين الناس جميعا في الأوقات الحديثة.

إلاّ أن هذا الدور القيادي لا يمكن أن يطمس في يوم من الأيام حضارة الآخرين ، وهذا ما يؤكده سيادة الرئيس في كثير من المناسبات ، وقد يكون كلام سيادته نابعاً من إعتزازي بالقيم والحضارة العربية ، أو تحديداً لهؤلاء الذين يريدون أن يفرضوا حضاراتهم على الآخرين.

إستراتيجية دولة المؤسسات والمنظمات(*) والحاجة إلى القيادات المستنيرة

لعل من بين الجوانب الهامة التي أوضحها الرئيس حسني مبارك في العديد من خطاباته وتوجيهاته ، أن سيادته حرص علي أن تكون مصر دول مؤسسات ليس فقط بالشكل إنما بالمضمون ، وأن مصر باعتبارها دولة ناهضة في عالمنا المعاصر تتسم بتعدد منظوماتها ، وتنُوع مؤسساتها وتشابك أنشطتها ، وتنامي الأعباء الملقاة علي عاتقها ، مع الأخذ في الاعتبار إلحاح مسئولياتها وملاحقتها للتغيرات الكثيرة المتسارعة في حياتها وفي العالم من حولها ، الأمر الذي يفرض عليها تحديات متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية ، في إطار الديمقراطية والحرية ، ومشكلات الانفجار السكاني والأمن الغذائي والتلوث البيئي ، وغيرها من متطلبات مواجهة الطفرة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات.

هذا بالإضافة إلى متطلبات إعادة غرس مفهوم القيم ومعايير الحياة ومتطلبات الرعاية الاجتماعية ــ كل ذلك يعني أن ضمان البقاء والتقدم يجعل من التغيير المُطَّرد ضرورة حتمية .

ومما لاشك فيه أن هذا الذي يطالبه به الرئيس وتضع الخطوات التنفيذية من أجله وضعه موضع التطبيق يعني منذ أن تولي الرئيس مسئولية الحكم إجراء عمليات التغيير وعملية التغيير تستهدف إحداث تغييرات معينة بهدف تحقيق أغراض معينة يتطلبها المجتمع ويسعى إليها ، والتغيير عملية مستمرة تمليها طبيعة الحياة ، ومن ثم يتعين أن يقوم علي أسس مدروسة ، وأن يستند إلي

*) تم نشر المقالة رقم (٢١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

رؤية واضحة للأهداف المتوخاة ، وتخطيط دقيق للوسائل والأساليب ، أو بعبارة أخري يحتاج إلي إستراتيجية علمية محكمة ، ولهذا نجد السيد الرئيس يخصص العديد من جلساته مع قطاعات الاقتصاد المختلفة لرسم هذه السياسات ، ويُقصد عادة بالإستراتيجية : مجموعة المبادئ والأفكار والقواعد أو الأسس التي علي هديها يستهدف المُخَطط ، أو صاحب القرار تحقيق الأهداف لعملية التغيير وعادة ما تكون الإستراتيجية تعبيراً عن السياسة القومية العامة الموضوعة أو المستهدفة ، إلاَّ أنها لا تعني بجزئيات عملية التطوير أو تفصيلاتها ، ولكنها تهتم بالإطار العريض أو المسار العام ، الذي تتم في ظله العمليات المختلفة للتغيير في مجال النشاط المختلف .

ومن الطبيعي أن تتعدد الإستراتيجيات بتعدد منظومات المجتمع ومؤسساته ، إذ تسعي كل منها إلي تحقيق أهداف نوعية تختص بطبيعة نشاطها ، ولكن يتعين أن تتكامل جميعا لتحقيق السياسة العامة للدولة والتي تعبر عن الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية التي تعتنقها .

ويعتبر التعليم الأداة الرئيسية لتنفيذ إستراتيجيات مختلف المنظومات في الدولة لأنه الوسيلة الأساسية لإعداد القوي البشرية المؤهلة لهذا التنفيذ ، ولذا كان لابد من أن توضع له إستراتيجية واضحة تشارك في صياغتها مختلف قطاعات المجتمع ، لكي تربطها بقضاياها المتشابكة : سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، وتُضفي عليها الطابع القومي ، ومن هذا المنطق اعتبر الرئيس التعليم هو الأمن القومي لمصر.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك مبادئ واعتبارات أساسية في بناء أية إستراتيجية لإصلاح التعليم ، ومنها مثلا

الاستناد إلي مفهوم واضح لفلسفة الدولة والسياسة القومية للتعليم ، والتحديد الواضح للأهداف العامة للعملية التعليميـــة ، والأهداف الخاصة بمراحل التعليم ونوعياته ، مع صياغتها في صورة إجرائية تساعد علي وضع خطط تحقيقها ، وتجنب الصيغ العامة ، مع مراعاة الظروف المحلية والإمكانات الفعلية ، والبعد عن النقل أو التقليد أو الاقتباس شبه العشوائي من مجتمعات أخري ، وشمول الأهداف بحيث تعني بمختلف جوانب تنمية شخصية المواطن ، وتتضمن مختلف مرتكزات العملية التعليمية الأساسية ، كسلم التعليم ، والتمويل ، والمباني والتجهيزات ، والمناهج ، وإعداد المعلم وتدريبه ، والتقويم ، والإدارة ، وغير ذلك .. هذا بالإضافة إلي أن يتضمن مشروع إستراتيجيتنا المؤشرات العريضة لخطط التنفيذ ، والاقتراحات العملية لأساليب العمل وأدواته ، والاهتمام إلي جانب تاريخنا القومي وواقعنا الاجتماعي- بالرؤى والاحتمالات المستقبلية للتطورات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية ، ومراعاة المرونة التي تساعد علي تعديل الخطط التعليمية ، وتكييفها مع ما يطرأ من تغيرات ومستحدثات ، مستعينين في ذلك بضرورة الاستئناس بآراء المعلمين وأولياء الأمور وخبراتهم ، ومطالب المنتفعين بالخريجين في سوق العمل ، وخاصة نقابة المعلمين والنقابات المهنية ، والجمعيات العلمية الرائدة في شتى مجالات التخصص حيث أنها تضم الصفوة الممتازة من أهل العلم الذين يبذلون الجهد التطوعي للارتقاء بمجتمعهم في ضوء أحدث المدارس الفكرية التي تأخذ في إعتبارها واقع مجتمعهم الذي يعيشون فيه ، بالإضافة إلى المعنيين بالعملية التعليمية بصفة عامة.

وهذه النظرة هي من بين أهم أهداف الرئيس حسني مبارك في دعوته إلى اعتبار إصلاح التعليم مشروعاً للأمن القومي وأن

كل خطوة من خطوات التعليم تتطلب البحث العلمي في إطار النظرة الشاملة لذوي الجباه العالية والعقول المتميزة.

إنني أرجو أن أوجه النظر إلى أن علي بن أبي طالب كان يقول للصحابة في ضوء أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام .. يقول لهم " لا تنشئوا أبناءكم على شاكلتكم فانهم مخلوقون لزمان غير زمانكم "..

ومما لاشك فيه أن النظرة " الاستراتيجية " الحقة هي تلك التي تمتد من جيل إلى جيل وتراعى أن " طفل اليوم " الذي نعلمه ، إنما هو " إنسان المستقبل " الذي سيعيش في زمان غير الزمان الذي يتعلم فيه . ومن هنا فإنه يجب أن يأتي إعداده على أساس أنه سيعيش ويعمل في " المستقبل " ، وفي زمن غير الذي تلقى فيه تعليمه الأول ، بل إن النظرة الاستراتيجية في التعليم هي التي تعالج موضوعات التعليم والتربية على أساس " رأسي " يبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة ويمتد إلى المرحلة الإلزامية الأساسية ثم إلى مراحل التعليم الثانوي والمتوسط والعالي والجامعي وما بعد الجامعي. فالنظرة الاستراتيجية يجب أن تكون دائماً نظرة " مستقبلية " ، ومعنى هذا أنه ينبغي بعد معالجة شئون التعليم على أساس من " التكتيك الأفقي " ، آن لنا اليوم أن ننتقل إلى مرحلة الاستراتيجية الرأسية المستقبلية ".

توجيهات الرئيس لتبني إستراتيجية الاقتصاد التصديري(*)
في إطار التحولات الكبرى التي يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر

يؤمن الرئيس حسني مبارك بأن مصر لها تاريخ حضاري يعترف به العالم أجمع ، وأنها أهدت الإنسانية جوانب ومعالم مازالت باقية على مر السنين والأعوام ، وأن دور مصر في تحقيق السلام العالمي على أسس من الحق والعدل يشيد به زعماء العالم وتصريحاته التي يعلنوها على رؤوس الأشهاد فتروضها أجهزة الإعلام ، ويرى الرئيس ببصيرته أن هناك " نظاماً عالمياً " آخذاً في الانهيار ، وبسرعة شديدة ، بحيث ضاعت ملامحه الأساسية ، وتغيرت أنماط العلاقات والتفاعلات .. وأن " النظام الجديد " لم تتبلور ملامحه بعد ، ولا اتضحت قيمه وقضاياه ، ولا استقرت مؤسساته وهياكله .. وأن هناك مجموعة من المتغيرات الكبرى التي يشهدها العالم منذ مطلع التسعينيات تؤدي دورها إلى خلق طائفة من التغييرات الكبرى في موازين القوى والمصالح ، وسيكون من شأنها في النهاية خلق " نظام عالمي جديد " – إلا أن هذا " النظام الجديد " لم يتبلور بعد بصورة نهائية ، وإن كان من المهم الإشارة إلى أن حركة هذه المتغيرات والتغييرات الجارية ، لن تؤدي تلقائياً إلى بزوغ " نظام عالمي جديد " مبني على المساواة والعدالة والشرعية .. فهذا الميدان لا يزال مفتوحاً لصراعات حادة وصدامات عنيفة بين الإرادات.

ولذلك إذا جاز توصيف المرحلة الراهنة من تطور " النظام العالمي " فهي : " مرحلة إنتقالية " يتداعى خلالها " النظام العالمي

(*) تم نشر المقالة رقم (٢٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

القديم " ، ويتبلور على أنقاضها " نظام جديد " أو " نظام آخر ". ولذلك يمكن القول أن مصطلح " النظام العالمي الراهن " يغني عن أي مصطلح آخر .. وهناك مراكز للدراسات تهتم بمتابعة هذه التحولات الكبرى في النظام العالمي ، وهدفت هذه الدراسات إلى رصد حركة المتغيرات العربية والإقليمية والعالمية المتدافعة ، بما يترتب عليها من تغييرات ايديولوجية واستراتيجية واقتصادية جذرية .. وحيث أن العديد من تلك المتغيرات لا تزال تفعل فعلها التاريخي في النظام العالمي الراهن ، وعلى ذلك فإن متابعتها تصبح لها أهمية مزدوجة : من ناحية – تقييم مدى قدرة " الدراسات اللحظية " ، التي واكبت حركة تلك المتغيرات وقت حدوثها ، على الإمساك بعناصرها الأساسية وتحديد قوانينها الداخلية ، ومن ناحية أخرى – تقدير مدى النجاح الذي صادفته تلك الدراسات في استشراف آفاق التغيرات القادمة بشكل عام ، وإنعكاساتها على الوطن العربي بشكل خاص ، ويسمح ذلك بتحقيق فائدة إضافية تتمثل في المساهمة في التراكم العلمي الخاص بهذا الموضوع الحيوي .. خاصة ونحن نعرف جميعاً بأن العرب دخلوا حقبة التسعينيات في ظل عالم يتشكل من حولهم ، ويجدون الأرض تميد من تحت أقدامهم من كل جانب .. ومما لاشك فيه أن النظام العربي قد تعرض إجمالاً لتأثيرات عوامل التحولات الكبرى ، التي كانت تشق مجراها عميقاً في بنية " النظام العالمي القديم " ، وبخاصة منذ منتصف الثمانينيات ، والتي أدت في النهاية إلى بداية الحديث عن التحول إلى " نظام عالمي جديد " .. وهذا مستوى أول للتأثير .. ثم جاءت " حرب الخليج " لتشكل تعبيراً مباشراً عن " إرادة " النظام العالمي " الجديد " تحت التشكيل ، وعن طبيعة " توجهاته " .. وهذا مستوى ثان للتأثير .. وشكلت حرب الخليج منعطفاً تاريخياً حاداً في مسيرة الأمة العربية ، شعوباً ودولاً ، لأنها تفجرت في ظل منعطف تاريخي عالمي غير مؤات للمصالح العربية ، حيث شهد

" بداية " النهاية ، التي جاءت هي الأخرى بأسرع مما يتصور ، للمعسكر الاشتراكي ، وللإتحاد السوفيتي ، ولنظام الاستقطاب العالمي ، وشهد في المحصلة إنفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي الراهن .. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بالنسبة لمجمل " الخسائر العربية " ، حيث جاءت التطورات على المستوى الاقليمي بدورها في غير مصلحة العرب ولمصلحة إسرائيل.

ومن المسلم به أن الولايات المتحدة تنفرد الآن بالتحكم في مقاليد القيادة والسيطرة على قمة النظام العالمي الراهن ، بعد إندثار " القطب العالمي الثاني " : " الاتحاد السوفياتي " سابقاً ، وتلاشي نظام القطبية الثنائية كلياً ، ومع ذلك ، فإن الصورة العامة لحركة المتغيرات والتغييرات تنطوي على الكثير من التوجهات الأكثر جذرية والأكثر أهمية .. ففي إطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم ، منذ مطلع التسعينيات ، بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغييرات البارزة ، التي قد تضع الأساس لقواعد " نظام عالمي جديد " ، ولعل من أبرز تلك التوجهات والتغييرات " ظاهرة العولمة " ، بتأثيراتها الكاسحة في الميادين السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والاستراتيجية والثقافية ... ومجتمعنا الدولي المعاصر يشهد الآن عملية إعادة تنظيم للعلاقات الدولية ، من خلال تعميق الاتجاه نحو " العالمية " ، بما يشمله ذلك من تغير مفاهيم القوة ، والصراع ، والأمن الدولي ، ودور الأمم المتحدة .. إلخ..

وهناك التوجه نحو تأكيد " سيادة " الاقتصاد ، حيث أدى فيضان المتغيرات الجديدة في النظام العالمي إلى تغييرات جوهرية في العلاقة بين " الاقتصاد " و " الاستراتيجية التنافسية " حيث أصبحت الروابط بينهما شاهداً على تغير جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي ، وأصبحت الأولوية للسلع والخدمات

والأسواق ، حيث أصبح " الاقتصاد " – مع إرتباطه الجذري بالثورات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية – هو الحاكم بأمره .. ومن هذه الحقائق فإن سيادة الرئيس يدعو تعبأة القوى نحو النهوض بمنظماتنا في إطار منجزات العصر العلمية والتكنولوجية حتى يقضي بذلك على ما تستهدفه الدول المتقدمة من هامشية الدول النامية في النظام العالمي الجديد وما يترتب على ذلك من تبعية وإنتظار المعونات والمنح إلى غير ذلك مما ينبغي أن نعمل جاهدين على عدم تحقيقه في مصر.



لقد وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أن إتحادات الإئتمان التعاوني تقوم بدور كبير في تحقيق أهداف الإئتمان الزراعي. والصورة أعلاه توضح جانباً من وفد المجلس العالمي لإتحادات الإئتمان التعاوني في زيارة لمصر بناءاً على دعوة من الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، وتبين الصورة :

١) مستر أ. أبيلي – المدير الإداري للمجلس العالمي لإتحادات الإئتمان التعاوني.

٢) مستر بول هيبرت – مدير المشروعات الدولية لإتحادات الإئتمان التعاوني.

الرئيس حسني مبارك وأمانة القيادة الرشيدة(*) في إطار الشفافية والوفاء بالعهود

لاشك أن شعب مصر قد لمس عن قرب جهود الرئيس حسني مبارك من أجل أن يحمي مصر ويصون مصالحها .. ويحفظ لها مكانها ومكانتها .. ويجعل من رفعة شأن شعبها منتهى أمله وغايته .. وأن يلزم نفسه بمنهج عمل صارم لا يعرف الكلل ولا الملل ، ولا يعترف إلا بالصدق كأقصر الطرق إلي الإقناع والاقتناع .. وأن احترام الحقيقة والمصارحة بالواقع هو احترام لوعي الشعب ودعوة مخلصة إلي مشاركة الجماهير في تحمل المسئولية .. فالصدق لديه ليس كلاماً مرسلاً وحديثاً مسهباً بل هو دليل حي تشهد عليه الأرقام والإحصائيات وتجسده البيانات علـــي أرض الواقع المصري .. فمن منا لا يعترف رغم الصعاب الذي كُنا جميعاً نعيشها ، أن الرئيس حسني مبارك وضع الاقتصاد في قمة أولوياته منذ أن تولي أمر مصر حتى اليوم .. فالاقتصاد في فكره هو قاطرة حضارة الأمم .. وطريق نهضة شعوبها.

لقد أمن الشعب ، وأعترفت المنظمات الدولية ، ومعها قادة العالم أن الإصلاح الاقتصادي في فكر الرئيس مبارك يعني تغييراً موضوعياً في السياسات والتوجيهات التي تنسجم مع المتغيرات .. ولذلك يصاحب التغييرات توجيهات دائمة من سيادته جديدة وسليمة .. فالأمر يتعلق بتغيير في طبيعة الاقتصاد المصري الذي ظل موجها لفترة طويلة من الزمن ورأى الرئيس مبارك أن عليه أن يواجه المتغيرات العالمية بحكمة وبصيرة ، وأن ينتقل إلي اقتصاديات السوق بتدرج دون هزات عنيفة كالتي حدثت عند غيرنا من الشعوب التي اجتازت هذه التجربة .

أما عن السياسات الإجتماعية .. فمن المعروف في العلوم الاجتماعية والاقتصادية أن هناك سؤالاً شهيراً يتردد كلما حدث تعديل أو تغيير أو تطوير في نظم حركة المجتمع وهو : من سيدفع الثمن ؟!.. ومعناها أن أي

*) تم نشر المقالة رقم (١٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٨/٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

إصلاحات لها ثمن ، خاصة الإصلاحات الاقتصادية .. ومصر مثل غيرها من المجتمعات تجتاز (أرضاً صعبة) ... في انتقالها من اقتصاد الدولة إلي اقتصاد السوق .. وقد أنجزت مصر مبارك برنامج الإصلاح الاقتصادي وجميع شعوب العالم التي أجتازت فترات التحول تعرضت للعديد من الصعاب والأزمات .. وكان لهذا التحول تكاليفه الاجتماعية الباهظة ، غير أن مصر بقيادة الرئيس وحكمته تمكنت من تخفيف هذه التكاليف علي الفئات الاجتماعية الفقيرة وذوي الدخول الثابتة المحدودة .. وقال الرئيس مبارك بنص الكلمات التي أعلنها علي الشعب : " .. العدل الاجتماعي مهمة لن تتخلى عنها الدولة" وتعني هذه العبارة أن مصر مبارك تمضي في طريقين متوازيين : الاصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .. حتى لا ينجم عن الإصلاحات أضطرابات كالتي حدثت في كثير من دول العالم ، وأفرزت صراعات طبقية تعوق التنمية ذاتها .. ومن هنا اعترف العالم أن التجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية يحافظان على حق المواطن في حياة كريمة تتوفر فيها مطالبه الأساسية في السكن والصحة والتعليم ومستوي العيش الكريم ... وأن كل بيت في مصر يعرف إصرار الرئيس علي أن يجعل التعليم متاحاً لكل راغب فيه وقادر عليه ، وأن الرئيس يقف حازماً أمام هؤلاء الذين يتحينون الفرص ويجعلون من التعليم سلعة لكي يكسبون من ورائها علي حساب الشعب !!.

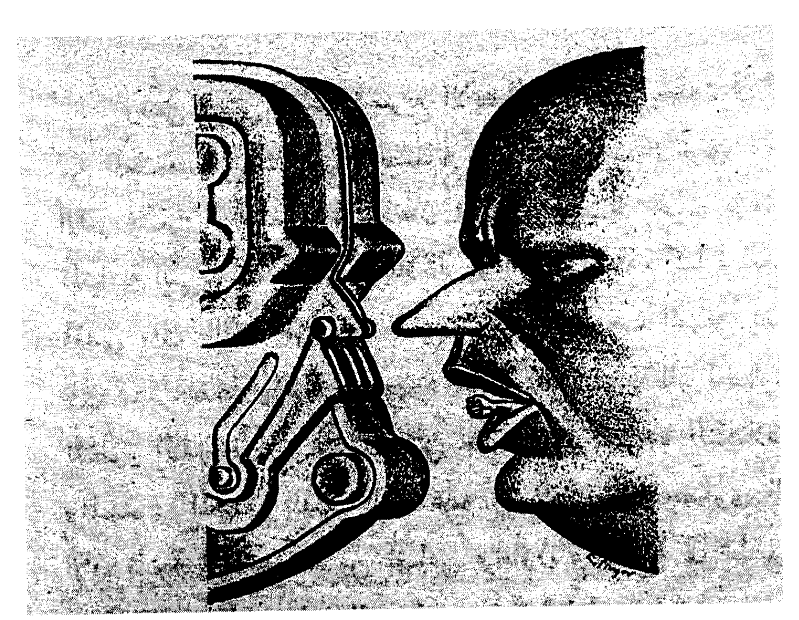
" ولعل أهم ما يميز التجربة المصرية هو المحافظة علي دفع عجلة التنمية الاجتماعية .. جنباً إلي جنب مع تحقيق التنمية والإصلاح الاقتصادي .. وعلي ذلك فأن الإصلاح في الجانبين الإجتماعي والاقتصادي صان استقرار المجتمع وعصمه من أي قلاقل أو هزات ، حقاً أنها التنمية الشاملة بكل أبعادها التي تضع في إعتبارها البشر مع التأكيد على العدل الاجتماعي.

وأرجو أن أوجه الأنظار إلى أنه من هذه المعاني حددت حكومة الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أولويات أنشطتها ، وأسلوب عملها خلال المرحلة المقبلة ، حيث أكدت الحكومة في أول إجتماع لمجلس الوزراء الجديد أمس. وقد أكدت الحكومة – في برقية شكر للرئيس حسني مبارك على ثقته في تحملها مسئولية العمل الوطني – أنها ستعمل على إستكمال مسيرة الإصلاح والتحديث ، وحماية حقوق المواطنين ، خاصة

محدودي الدخل ، وتطوير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وغيرهما ، وترسيخ دولة المؤسسات وإحترام القانون ، والحريات العامة ، وإحداث نقلة نوعية في علاقة الجهاز الإداري بالمواطنين ، والتنمية عن طريق زيادة الاستثمارات والصادرات ، بما يوفر فرص عمل جديدة ، ويحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، ويسيطر على الأسعار ، ويوقف الزيادة السكانية ، ويدعم موقع مصر إقليمياً ودولياً ، ودورها المنظور في صناعة السلام والاستقرار في المنطقة.

وقال الدكتور أحمد نظيف خلال الاجتماع : إنه ستجرى صياغة عشرة برامج عمل رئيسية للحكومة ، تحتوي على برامج فرعية ، ومن المقرر أن تعرض الوزارات المختلفة هذه البرامج على مجلس الوزراء في جلساته المقبلة تباعاً ، وهي تشمل : **أولاً** : الاستثمار وتوفير فرص العمل ، على أساس أن الحكومة كلها هي المسئولة عن الاستثمار ، وليس جهة واحدة. **ثانياً** : إعادة هيكلة الدعم ، وضبط الأسواق ، ورفع كفاءة نظام توفير السلع الأساسية ، والخبز على رأسها. **ثالثاً** : توفير الخدمات الضرورية للمواطنين في النقل ، والمسكن الاقتصادي ، والمرافق ، والنظافة ، والاتصالات ، وشبكة الانترنت ، والكهرباء. **رابعاً** : رفع كفاءة أجهزة الدولة ، بالتأهيل وتدريب العاملين ، وتيسير الإجراءات الحكومية ، وتطوير نظام تحصيل الضرائب ، وتسجيل الملكية. **خامساً** : تطوير التعليم والبحث العلمي ، ويشمل رفع كفاءة الجامعات المصرية بتقليل كثافة القاعات الدراسية ، والحفاظ على المجانية ، وتحسين مستوى المدارس العامة ، والتوسع في المدارس التجريبية ، وتطوير المدارس الفنية. **سادساً** : تطوير الأداء الاقتصادي ، بإصلاح ضريبي وجمركي ، وإصلاح القطاع المصرفي ، وتحديث الصناعة وتنشيط برنامج الخصخصة والحد من عجز الموازنة ، والتحكم في الدين الداخلي. **سابعاً** : تطوير الخدمات الصحية ، والسيطرة على النمو السكاني. **ثامناً** : تطوير المناخ السياسي ، وترسيخ دولة المؤسسات ، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، وتحديث قوانين الممارسة السياسية ، ومكافحة التمييز ضد المرأة. **تاسعاً**: الحفاظ على الثروات الطبيعية ، وتحقيق أقصى إستفادة منها. **عاشراً** : بناء مجتمع المعلومات المصري.. قرر مجلس الوزراء تشكيل ست مجموعات عمل وزارية : المجموعة الاقتصادية ومجموعة التنمية البشرية ، ولجنة الخدمات ،

ومجموعة الإستثمار والتشغيل ، ومجموعة الشئون السياسية والتشريعية ، ومجموعة تنسيق سياسات الأمن القومي .. وهذا يكشف عن الجهد المتواصل المتوقع لتحقيق العهود .. والله الموفق.



من أهم واجبات القائد الإداري في تطورنا الحديث أن يحرص على تماسك الجماعة وإستقرارها والإرتفاع بروحها المعنوية ، وهذا يتطلب منه أن لا يكون غضوباً أو إنفعالياً تؤثر بعض المواقف على مشاعره وتضغط على إحساساته ، ويفقد في ذلك على صعيد اللقاءات الثنائية أو الجماعية ، ليكن رائدنا في العمل دائماً الوجه المبتسم .. والحوار بالكلمة الهادئة الطيبة.

توجيهات السيد الرئيس(*)
وبناء مجتمع الحق والعدل والرخاء

لاشك أن السيد الرئيس حسني مبارك قد إستشعر نبض الجماهير التي أبرزت كثيراً من المعاناة التي قابلتها والمصاعب التي واجهتها في الآونة الأخيرة ، ومنها ما هو إيجابي ، ومنها ما هو سلبي ، وحاول سيادته جاهداً أن يرسم الطريق أمام أبناء مصر للإنطلاق إلى الإنتاج وبناء مجتمع الحق والعدل والرخاء على أسس أخلاقية وعلمية واضحة المعالم ، وفي إطار إستراتيجيات علمية مستمدة من معالم واقعنا ومتطلبات التحوُل نحو تحقيق الأهداف... وهنا يثور لدينا هذاالتساؤل : هل تسير تنمية الإنسان المصري بأساليبها الراهنة بما يواكب هذه التطورات والدراسات العلمية في إطار من التربية الأخلاقية والروحية ؟.. أكبر الظن أن الإجابة عن هذا التساؤل ستحتاج إلى شئ غير قليل من الإحتياط والحذر .. فنحن غير راضين عن مخرجات التنمية البشرية الحالية ، وعن بعض القيود التي تحد من إنطلاق المواطن المصري في الخلق والإبداع والإبتكار هذا بالإضافة إلى عدم ثقة بعض الرئاسات فيمن يتولون مراكز علمية تحت نطاق إشرافهم ، رغماً عن إعتراف المنظمات الدولية والعلمية بتميزهم ، وبقدراتهم الكامنة على الوجه الأكمل... إن هناك إعتقاد بأن الفكر التقليدي مازال هو السائد !!.. ومازال هذا الفكر هو الذي يملك سلطة إتخاذ القرار !!..

(*) تم نشر المقالة رقم (١٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والمعتقد أن الإنسان المصري الذي نستهدف الكشف عن قدراته الكامنة عن طريق حسن التعليم والتدريب سوف يحتفظ بالأصيل من قيمه ويدعمه ، وسوف يتخلص بفضل جهود وإصرار أهل العلم المتقدم الذين يأخذون بقول الله سبحانه وتعالى " وقل رب زدني علماً " وبفضل قول الرسول عليه الصلاة والسلام " من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم " .. سوف يتخلص الإنسان المصري بإذن الله من سلبياته الطارئة ويستأصلها ، وسوف يضيف جديداً من الإتجاهات والعلاقات وأنماط السلوك التي تعتمد على القيم والأعراف الأصلية وتواكب روح العصر.

وينبغي أن نوجه النظر إلى أن الإدارة العلمية الحديثة تهتم إهتماماً كبيراً بمناخ الإنتاج بما في ذلك تصميم المكتب لكي يكون ملائماً للعمل ، وأن يتم تأثيثه بالأسلوب العلمي الذي يتناسب مع نشاط المكتب وظروفه ، في إطار ما يطلق عليه " نظام السلسلة " أي ترتيب أماكن المكاتب بأسلوب مريح للمتعاملين بحيث ينتقلون من مكتب إلى مكتب وفقاً لأسلوب تدفق العمل لسرعة وتيسير سُبُلْ الإنجاز ، وهذا الأسلوب يُيَسِّر على المتعاملين توفير الكثير من الوقت الضائع في حالة التنقل بين أماكن متفرقة لإنجاز أعمالهم ، ويُحقِّق للمؤسسات معدلات عالية في إنجاز الأهداف المخططة.. إن الوقت له قوته بالنسبة للمنظمات وبالنسبة للمتعاملين معها ، وله إنعكاساته على سمعة المنظمات وسيرتها في عصر الاستراتيجيات التنافسية ، ومن هذه الحقيقة ينبغي وضع هذا المفهوم موضع التقدير والتطبيق خاصة وأن مصر تعاني مشكلات حادة فيما يتعلق بالمشكلة السكانية ودورها في تعقيد مشكلات المرور.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الإدارة العلمية الحديثة تهتم بتهيئة المناخ الملائم وظروف العمل المحيطة بالإضافة إلى إستخدام أساليب الإتصال الحديثة بين مختلف المكاتب ، وبين المكاتب

والمصادر المتعاملة معها وفقاً لأحدث أساليب تكنولوجيا الإتصال التي تحقق أداء العمل بأعلى قدر من الكفاية وفي أقل فترة زمنية بحيث لا يتعدي الثواني !! .. ويحدث كل هذا دون الإستعانة بجيوش السعادة الذين نراهم في العديد من المكاتب الذين يقومون بنقل الرسائل من مكتب إلى مكتب بالأسلوب اليدوي !!.. بل إننا نسمع ونقرأ في الصحافة أن بعض الرسائل قد يستغرق نقلها من مكتب إلى مكتب آخر في نفس المؤسسة أياماً معدودات !!..

ويهمنا في هذا المجال أن نوضح أن الإدارة العلمية الحديثة تحرص على مرونة التصميم بحيث تأخذ في الإعتبار إحتمالات التوسع وما يترتب على ذلك من إضافة المزيد من المكاتب ، حيث أن المؤسسات الحديثة الآن تستخدم أساليب متعددة من الحواجز التي يسهل تحريكها وتحقق رغبة المؤسسات في زيادة مساحة المكاتب أو إنقاصها وفقاً للظروف والأوضاع التي تطرأ على نشاطها... ويطلق على هذا النظام " نظام المكتب المفتوح ".. وهناك العديد من النماذج التي توضح أحدث التصميمات لترتيب المكاتب وتأثيثها ، موجهين النظر إلىأهمية التصميم العلمي الذي يضمن تهيئة بيئة العمل الملائمة ، وأن هذه التهيئة تعتبر في مجتمع الأعمال الحديث من بين مقومات تحقيق معدلات أعلى للإنتاجية ، ولذلك فإن الإدارة العلمية الحديثة تؤكد على حقيقة واجبة التطبيق في كافة مجالات النشاط الإنساني ، سواء في القطاع الحكومي أو قطاع الأعمال أو القطاع الخاص أو القطاع الإستثماري أو القطاع التعاوني أو النشاط الأهلي ، هذه الحقيقة تؤكد على أن مديري المكاتب والمستويات العاملة معهم في حاجة إلى أن تتوافر لهم الأماكن المريحة ، وظروف العمل السليمة، والتأثيث المناسب ، إلى غير ذلك من مستلزمات حفز الإنسان لتحقيق الجودة الشاملة والمتواصلة والتحسين المستمر.

وقد يتطلب الأمر هنا في مصر أن نعمل على التحول من إستعمال المعدات المكتبية التقليدية إلى المعدات الإليكترونية الحديثة ، مثل معالجة الكلمات والبريد الإليكتروني .. الخ.. وذلك للإستفادة القصوى من العصر المتميز بتوزيع قوة نظم الحاسب على نطاق واسع .. ولهذا يرى علماء العالم الآن أن تطوير الطاقات الكافية في الإنسان بالإمكان إبرازها من خلال الإبداع التقني السريع الفاعل ، وهناك من العلماء من يرى أن القوة التي توفرها نظم المعلومات لتحقيق معالجة البيانات والإتصالات توفر للإنسان نوعاً من القوة يستطيع من خلالها زيادة قوة العقل ، وبذلك يقترب من تحقيق طموحه الإنساني الذي يحلم به ، والذي يتضمن فيما يتضمن إستيفاء إحتياجاته المادية دون بذل مجهود جسماني متكرر وموهن ، وبذلك يكون لديه الفرص المتاحة للبحث والتفكير في الجوانب الروحية والثقافية والترويحية ، ويرون أيضاً أنه بدون التوزيع الواسع النطاق للحاسبات الآلية ، أو ما يُطلق عليه " الذكاء الصناعي " ، فإن الطاقة الكامنة لتحسين الحياة الإنسانية ستكون محدودة نظراً للندرة النسبية للأفراد القادرين على التعامل معها بشكل منهجي ، وفي مثل هذه الأحوال فإن المجتمع الذي يسود فيه التَخلُف فيما يتعلق بإستخدام أحدث أساليب نظم المعلومات سيعيش في عزلة فرضها على نفسه بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من تعثر خطواته ، وتَرديه في ظُلمات الجهالة وعدم إستفادته من ثمرات ومبتكرات الفكر الإنساني الذي قد يكون سبباً من أسباب خضوع هذا المجتمع لمطامع وطموحات المستغلين !!.

وزارة جديدة واستراتيجيات جديدة تنحاز إلى محدودي الدخل(*) وثورة إتصالات ومعلومات في خدمة الإنجاز

يؤمن الرئيس حسني مبارك بضرورة أن تتسع الجهود للنهوض بجميع فئات الشعب ، بما في ذلك الفئات المحدودة الدخل لمواجهة ما يفرضه هذا العصر من تحديات المنافسة العالمية الأمر الذي ينبغي معه لمصر أن تُطَوِّر نفسها في إطار المستجدات العالمية التي تحقق لها كفاءة وجودة وفاعلية إدارة مواردها المادية والبشرية ، وبحيث توفِّر لها هذه العناصر عوامل المنافسة ، وصولاً عن طريق تطبيق نظم حديثة تُساير نظم الجودة العالمية خاصة بها لمزيد من قدرتها التنافسية في مقابلة ما يفرضه السوق الحر من تحديات ، وهذا يعني بالضرورة أن يتحقق تطوير نظم مصر الإدارية بحيث تتزايد كفاءة مصر بقطاعاتها ومنظماتها سواء أكانت حكومية أو إقتصادية ، أو أهلية وتنطلق إلى التطوير المستمر ، وينعكس ذلك على أسلوبها في إدارة مواردها ومستوى جودة وتكلفة منتجاتها وخدماتها ، الأمر الذي يمهد لها الطريق إلى مزيد من إرتفاع القدر والسمعة والمركز الدولي المرموق.

ولعلها مناسبة طيبة نرحب فيها بالوزارة الجديدة ، ونرجو منها أن تتبنى إستراتيجيات غير تقليدية تنحاز إلى محدودي الدخل ، وأن تعمل الوزارة بكل جهد وفي ضوء توجيهات الرئيس حسني مبارك نحو تحقيق مزيد من التنمية الشاملة وتحقيق التنمية يفترض أن يبذل كل مسئول أقصى ما لديه من طاقة الفكر والعمل في إطار من التعاون الكامل والفهم الواضح لتحقيق التنمية الشاملة بالنسبة

*) تم نشر المقالة رقم (١٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

لجميع الوحدات التي تدخل في نطاق إشرافه ، وهذا يتطلب إتباع الأساليب العلمية للتنمية البشرية والنهوض بالقوى الوظيفية سلوكياً ومهنياً ، وأن يتم توزيع العمل في البناء التنظيمي بحيث تتوافر القيادات العلمية التي تتسم بقيم العدالة والأخلاق وبالتالي الحرص على أن تتوافر في إتصالات العمل الأفقية والرأسمالية روح التعاون والعمل الجماعي كما وينبغي متابعة عملية الإنجاز بالأساليب العلمية ، وصولاً إلى الإنجاز بالكيفية التي تُجيد فن تحقيق الأهداف في عصر الإستراتيجيات التنافسية التي تُطبِّق أعلى مقاييس جودة الإنتاج والخدمات ، في إطار معايير ومقاييس تضعها هيئات علمية متخصصة ، تؤدي في حالة جودة تطبيقها إلى كسب الأسواق لإنتاجها وخدماتها ، وهذه المعايير والمقاييس قابلة باستمرار للتطور على قدر الجهود البحثية التي تبذلها إدارات التغيير والبحث والتطوير في سياق الجهود العلمية التي تبذلها المراكز البحثية سواء في الداخل أو الخارج ومن خلال هذه الجهود تتوصل إلى إكتشاف ما يُمكّنها من إضافة المزيد من التحسينات والمزايا إلى منتجاتها وخدماتها ، وذلك نتيجة لاستخدام القيادات التنفيذية المؤمنة بربها ووطنها وعلمها وتطبيقها أحدث ما توصّل إليه العلم من خلال جهود بحوث التطوير بما تشمله من تكنولوجيا في تطوير إنتاجها وخدماتها ، وهي في ذلك لا تعتمد فقط على جهود إداراتها المتخصصة ، إنما عينها دائماً على ما تصدره المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن وعلى سبيل المثال ما تصدره المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والمفوضية الدولية الفنية لشئون الكهرباء ، وغير ذلك من المنظمات المتخصصة في عمليات التحديث في ضوء متابعة المتغيرات العلمية والتكنولوجية ، حيث أن هذه المنظمات تقوم بجهود مشتركة لتطوير المواصفات القياسية نحو الأفضل في ضوء مُستحدثات العلوم والتكنولوجيا ، ولذلك نجد أنها تصدر سنوياً المواصفات القياسية التي تسفر عنها الجهود البحثية ،

الأمر الذي يوضّح أن إدارة الجودة في أي منظمة من المنظمات ينبغي عليها أن تتابع ما تنشره هذه المنظمات من مواصفات قياسية لمختلف السلع والخدمات ، وتكون هذه المقاييس الهادي والمرشد في العمل لتوفير جودة الإنتاج والخدمات ، أخذاً في الإعتبار أن كل منظمة عليها أن تبذل أقصى طاقاتها البحثية والعلمية لتنفرد بمزيد من الجودة عن طريق جهودها الإضافية الخاصة ، ليكتسب إنتاجها وخدماتها مزيداً من المزايا التنافسية التي تحقق اختراق الأسواق وكسب رضاء المستهلكين والعملاء ، ويؤكد علماء التسويق في مراجعهم دائماً أن السلعة الجيدة سواء أكانت إنتاجاً أو خدمة تعلن عن نفسها.

وقد يكون في غاية الأهمية أن نوجه الأنظار إلى أنه في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات نحو سعيها لتحقيق الإمتياز في عصر الاستراتيجيات التنافسية ، تضع في مقدمة إعتباراتها إشباع إحتياجات المستهلكين وإرضائهم ، بما في ذلك خدمات ما بعد البيع ، وتصميم برامج التدريب المستمر للقوى الوظيفية المقترن بالأساليب التي تحقق ولاءهم وإنتماءهم بحيث يشعرون بشعور " المالك صاحب الشئ " الأمر الذي ينعكس أثره على مشاعرهم وتعميق إخلاصهم في جهودهم ، وإيمانهم بأنه في إرضاء العملاء وإشباع إحتياجاتهم ورغباتهم يُعتبر من بين العوامل الأساسية التي يتوقف عليها إزدهار المنظمات وحسن سمعتها ، وبالتالي ترتفع مستويات الأجور للقوى الوظيفية والخدمات التي تُقدَّم لهم ، ويشعرون بالطمأنينة لربط مستقبلهم بالعمل في المنظمة التي ينتمون إليها ، فيزداد ولائهم وإنتمائهم ويُقبلون على التزوُّد بالمعارف والتدريب الذي يرفع من مهاراتهم وقدراتهم أملاً في زيادة الإنتاج وسعة إنتشار إنتاجهم وخدماتهم ، الأمر الذي يعود على المنظمة وعليهم بالرخاء والإزدهار.. ولعلنا جميعاً نعرف أن الدول الغربية

رفعت منذ زمن بعيد أن المستهلك سيد السوق ، ورفعت اليابان شعار أن المستهلك فوق هامات أصحاب المشروعات وأنه دائماً على حق ، ولم تكن هذه الشعارات كلمات تقال للإستهلاك !! .. بل وضعت هذه الشعارات حقاً وصدقاً موضمع التطبيق ، والله سبحانه وتعالى يعاون هؤلاء الذين يعاونون أنفسهم.



على التعاونيات أن تُطبِّق أدوات الذكاء الصناعي حتى تستفيد من ثلاثية تكنولوجيا تجهيز المعلومات والبيانات وشبكة الإتصال حتى تستطيع أن تُلبي إحتياجات المجتمع الآنية والمستقبلية في مجال الإنتاج والخدمات على أسس إدارة ما بعد الحداثة.

الإنسانية العالمية ودورها في تأكيد قيمة الإنسان(*)
دروس مستفادة من التكريم العالمي للرئيس حسني مبارك

لاشك إن مظاهر الحب والإعزاز والتقدير والتكريم التي قوبل ويُقابل بها الرئيس حسني مبارك يوميا تكشف عن إجماع عالمي وداخلي عن تقدير كامل لسيادته قائم علي أُسُس متينة مبنية علي عديد من سمات حميدة في شخصية الرئيس تتسم بالمحلية والإقليمية والعالمية ، ومن أبرزها إصراره الشديد علي الإنسانية العالمية وقيمة الإنسان ، وأن الله خلقنا جميعا أحراراً ولا يحق لأحدهم أن يدعي أنه أفضل من غيره إلا بالعمل الصالح الذي يُعمر الكون وينفع الإنسان ، ومن هذا المعني كانت دعوته منذ توليه مقاليد الحكم أنه ينبغي أن ترسم الحكومات سياساتها التعليمية علي أسس تحقق مزيداً من العدل الاجتماعي ، وتطوير العلاقات الاجتماعية كجزء لا يتجزءأ من عمليات إنماء رأس المال البشري ، ومن بين وسائل تحقيق هذا الهدف ، التحسين المستمر لظروف المعيشة لكافة فئات الشعب ، والتقريب بين الريف والحضر ، وتدعيم التماسك القومي بصفة عامة ، حيث أن التنمية الاقتصادية بمعني زيادة الدخل القومي لا تكفي للدلالة علي أرتفاع مستوي المعيشة ، وإنما يتوقف هذا علي مدي توزيع الدخل والخدمات بين الطبقات الإجتماعية والفئات المهنية والبيئات المحلية ... إلخ .. فالتقارب النسبي والتوزيع العادل في الدخول وفي الخدمات الإجتماعية المختلفة من اهم الأمور اللازمة للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية والاستقرار النسبي في الحياة العامة والحياة الخاصة .

---

*) تم نشر المقالة رقم (١٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

وما ذكرناه سابقا أخذ يتحقق بالتطور التدريجي المستمر عن طريق التعليم والتدريب والتثقيف ، وبغرس قية العمل في إطار قول الله سبحانه وتعالي { إنا لا نضيع أجر من احسن عملاً }.. وفي إطار قول الرسول عليه الصلاة والسلام " أعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه " .. أي بعد أن احسن عمله بالعمل الجاد في إطار الأسلوب العلمي للأداء ، أخذاً في الاعتبار ان قدرة الفرد علي الإنتاجية العالية هي أساس التنمية الشاملة والمتواصلة ، سواء في ذلك التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية ، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول : من عمل بماعلم أورثه الله علم ما لم يعلم ، وقد يكون هذا الحديث الشريف هو أساس التكنولوجيا المستمرة .

ولعلنا جميعا نعرف أن مصر طبقت مبدأ العدالة الإجتماية وتكافؤ الفرص علي سبيل المثال في التعليم العالي عن طريق مكتب التنسيق ، والجدير بالذكر أنه في ضوء المفاهيم التي ذكرناها ، ظهرت الحاجة إلي فكر جديد ونظريات وإستراتيجيات جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحقق للإنسان ما لم يستطع النمو الاقتصادي وحده أن يحققه ، ولذلك برزت أهمية الجامعات حيث تضطلع الجامعات بمسئوليات قومية هامة في مجال أعداد الإنسان والكفايات المتخصصة اللازمة للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة ، وكذلك في مجال إيجاد الحلول العلمية للمشكلات التي يواجهها المجتمع سواء أكانت إجتماعية أو اقتصادية ، بالإضافة إلي دورها في نشر وتنمية المعرفة بفروع العلم المتنوعة ، والإنفتاح علي العالم ، ومن ثم فإن الجامعة وسيلة رئيسية لتقدم المجتمع وعنوان نهضته .

ونظراً لضخامة هذه المسئوليات فقد بذلت الدول المتقدمة الجهود بإستمرار لتمكين الجامعات من القايم بدورها علي أفضل وجه ، وكان من بين الجهود العمل علي تطوير أسلوب الإدارة

الجامعية بما يواكب النمو في المسئوليات والتطور في علوم الإدارة ، هذا بالإضافة إلي العمل علي منح صلاحيات الإدارة الذاتية للجامعة في أوسع صورها ضمن ما أصطلح علي تسميته بالاستقلال الذاتي للجامعات ، حيث أن الجامعات هي القاطرات التي تقود المجتمع ، وهذا ما شهدته في العديد من الجامعات المتقدمة التي زرتها ، وذلك من حيث بذل الجهود العلمية في ضوء التطورات العالمية لتحقيق الهدف بأعلي قدر من الكفاءة العلمية ، وبأقل قدر ممكن من الانفاق ، دون الإخلال بمستويات الجودة ، الذي يعتبر اساس التمويل الذاتي للتوسع في إستخدام تكنولوجيا العصر ... وهذا ما نادي به الرئيس حسني مبارك، ولعل المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية أكبر شاهد علي ذلك .

والمؤلفات التي تحقق مفهوم الأخوة الإنسانية العالمية ، وعقد الندوات العلمية بشأنها ، وهذا ما تحرص عليه مصر في مختلف عهودها ، في ضوء دعوة القرآن الكريم " يا أيها الذين آمنوا إنا جعلنا شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله أتقاكم ".

ويضم الكيان الجامعي جانبين متلازمين متكاملين في منظومة واحدة ، أولها الجانب الأكاديمي المتعلق بالعملية التعليمية والبحثية ، وهو أساس بنيان الجامعة وموضوعها الرئيسي الذي تعمل علي تحقيق أهدافه ، ويمارسون العلميون الجامعيون هذا الجانب علي جميع مستويات الجامعة بداءاً من مجلس القسم حتي مجلس الجامعة ، وثانيهما هو الجانب الإداري والفني ، وهو الجانب المنوط به ممارسة الأنشطة الإدارية بالجامعة علي مستوي أدارتها العامة وأجهزتها المتخصصة ، وكذلك علي مستوي الكليات ، كما أنه يهيئ المناخ الملائم لداء الرسالة التعليمية والبحثية بالجامعة ويتولاه الأكاديميون والإداريون معا في إطار روح الفريق الذي يفهم كل فرد فيه دوره ، واهمية تعاون هذه المنظومة من اجل

تحقيق الهدف ، وهذا يؤكد مفهوم البر في العمل الجماعي وفقا لقول الله سبحانه وتعالي " وتعاونوا علي البر ".

وعلي حين يسود مبدأ الإدارة الجامعية في الجهاز الأول ، يتم تصريف الأمور في الجهاز الثاني بموجب قرارات فردية وفقا لمبدأ تدرج السلطة ، مع الأخذ في الاعتبار أن جميع الأعمال تخضع في النهاية لرقابة الضمير ورقابة المجالس الجامعية ، سواء في ذلك مجالس الأقسام أو الكليات أو الجامعات ، ويتعاون الجهازان العلمي والإداري ويعملان علي أرضية مشتركة لتحقيق أهداف الجامعة ، ويتعين توثيق مسارات التنسيق والتكامل بينهما من أجل أداء الجامعة لأهدافها بالكفاءة المنشودة لها ، مع العلم بأن الإدارة الجامعية تمارس وظيفة الرقابة علي المستويين الأكاديمي والإداري .

وتهتم الإدارة الجامعية بوظيفة الرقابة وتضعها في إطار الممارسة الجدية نظراً لما تؤديه من نتائج إيجابية وما تساهم به في تحسين الأداء وإصلاح الأخطاء ، وأوجه القصور والمعوقات التي تظهر أثناء التنفيذ الفعلي للأنشطة الجامعية ومن معرفة الأخطاء تتم عملية الإصلاح.

ومن هذه الحقيقة اعتبر الرئيس حسني مبارك التعليم هو الأمن القومي لمصر .. حيث ينبغي أن يجمع الخريجون بين النظرية والتطبيق ، ويقرر العماء أن النظرية هي أدق صورة عقلية قابلة للتطبيق .

فكر الرئيس في الإصلاح الاقتصادي(*)
بين سلامة العقول والأبدان .. وسلامة القيم الروحية والوجدان

في ظل الضراعات المتوجهة إلي الله سبحانه وتعالي من جموع المواطنين والاخوة العرب ، وزعماء العالم المقدرين لدور الرئيس في عملية السلام ، وظاهرة الحب والتقدير العالمي للرئيس التي أبرزتها أجهزة الإعلام ، قد يكون من الواجب علينا أن نشكر الله سبحانه وتعالي علي ما حظي به الرئيس من تعاطف نابع عن الجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها ويبذلها سيادته النابعة من أهدافه في التنمية الشاملة لمصلحة الشعب بكل أبعادها ، والتي تضع في اعتبارها البشر ، وتحقيق بيئة عالمية تتوافر فيها الحرية والديمقراطية والسلام والرخاء ، خاصة وأن أبناء مصر يعلمون أن من بين أسس إصلاح المجتمع في مصر التي نادي بها السيد الرئيس حسني مبارك دعوته فيما يتعلق بسياساته الاجتماعية والاقتصادية أن تكون ركائزها الانحياز نحو الفئات المحدودة الدخل ، والاهتمام برعايتهم ، وأن تمتد هذه الرعاية إلي مراعاة المعايير الصحية لما لها من أثر كبير علي التماسك الاجتماعي الذي يحرص سيادته علي تحقيقه بكل جهده وطاقاته ، ويلتزم في سبيل ذلك بمنهج من العمل الدائم والتوجيه المستمر لكل مسئول في الدولة بالعمل بشفافية صادقة ، والمصارحة بالواقع ، واحترام وعي الشعوب ، ودعوته الدائمة المخلصة إلي مشاركة الجماهير في تحمل المسئولية ، وإذا كان الرئيس قد وضع الاقتصاد في قمة

*) تم نشر المقالة رقم (١٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٦ /٧/٢٠٠٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

أولوياته منذ أن تولي أمر مصر حتى اليوم ، فما ذلك إلاّ لإيمانه بان الاقتصاد هو قاطرة حضارة الأمم ، وطريق نهضة شعوبها ، وهو السبيل لتغيير السياسات التي تستهدف النهوض بالمجتمع ككل علي اختلاف فئاته وصولاً إلي دولة قوية ليتحقق في مواطنيها التوازن في علاقات القوي بين نسيجها الاجتماعي.

وقد أنجزت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وكانت وما زالت له تكاليفه الاجتماعية ، ومن هنا ينادي الرئيس بالشفافية الروحية في الأداء لتحقيق النفع العام ويؤكد سيادته علي أن من أهم ما يميز التجربة المصرية هو المحافظة علي عجلة التنمية الاجتماعية جنبا إلي جنب مع تحقيق التنمية والإصلاح الاقتصادي ، والإصلاح الاقتصادي سيسرع الخطي في معدلات التنمية لو شاعت فيه رقابة الضمير النابعة من القيم الروحية التي تنادي بها الشرائع السماوية ، حيث سيتم أداء الأعمال بأسلوب يراعي اعتبارات المجتمع وظروفه ويحفظ دور الدولة ومسئولياتها في رعاية الفئات الأقل قدرة ، حرصا علي ترابط الوطن وعلي سلامه الاجتماعي ، وما زال يحضرني خطاب السيد الرئيس أمام رؤساء الجامعات حيث يقول .. " التنمية لا تقتصر علي التنمية الاقتصادية وحدها ولكنها تأخذ بالضرورة التنمية الاجتماعية والثقافية مع التأكيد علي العدل الاجتماعي ".

ومما لاشك فيه أنه لن يتحقق العدل الاجتماعي إلاّ بالشفافية المستمدة من نقاء الضمير الذي يعمل في إطار الحديث الشريف القائل " أعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فهو يراك ".

وإذا أردنا أن نتكلم عن القيم الروحية والإصلاح ، فإن الله سبحانه وتعالي يقول في الآية رقم (٨٥) من سورة الأعراف ..

{ولا تُفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذالكُم خيرُ لكُم إن كنُتمُ مُؤمنين}.

ونحن جميعا نعرف أن العبادة الحقة تتمثل في الطاعة للأمر والطاعة للنهي ، وأنت لا تطيع أمر آمر إلاّ إذا كان اعلي منك ، لأنه إن كان مساوياً لك ، فبعد أن يقول لك : " أفعل كذا" ستسأله أنت : لماذا ؟ ، وبعد أن ينهاك عن شئ ستسأله أيضا : لماذا ؟.. لكن الأب حينما يقول لطفله : لا تفعل الشئ الفلاني ، فالابن لا يناقش ، لأنه يعرف أن أباه هو من يطعمه ويشربه ويكسوه ، وحين يكبر الطفل فهو يناقش ، لأن ذاتيته تتكون ، ويريد أن يعرف الأمر الذي سيقدم عليه

وفي الآية السابق ذكرها يقول الله فيها علي لسان سيدنا شعيب " يا قوم أعبُدوا الله ما لكم من إله غيره" ، وما دام قد قال لهم (أعبُدوا الله ما لكم من إله غيره فهذه إذن رسالة السماء).

ويتابع سبحانه في نفس الآية {ولا تُفسدُوا في الأرض بَعدَ إصلاحِهَا} .. وبذلك تكون هناك أوامر لحُسن عبادة الله .. منها {أعبُدوُا الله ما لكم من إله غيره} وهذه العبادة لتربي فيهم مهابة وتزيدهم حباً واحتراما للآمر الأعلي ، وكذلك ليخافوا من جبروته سبحانه .. وبعد ذلك الزجر عن أن يبخسوا الناس أشياءهم ، ثم النهي والتحذير من الإفساد في الأرض {ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها} والإصلاح الذي يطلبه الله سبحانه منا أن نستديمه يتأتي بإيجاد مقومات الحياة علي وجه جميل.. وهذا يتحقق بالتعاون الوثيق بين الراعي والسلطة التنفيذية والرعية ، وفقا لقول الرسول عليه الصلاة والسلام " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" .. فالآية الكريمة السابقة تطلب منا جميعا أن نطيع الله وتجنب ما ينهانا عنه ، وفي هذا المقام نذكر كل فرد بأنه منهي عن أن يفعل ما نهي

الله عنه ، وجميع الناس منهيون أن يفعلوا ذلك معه ، وبذلك يعيش الفرد والمجتمع في إطمئنان .

وإذا جئت إلي قوله تعالي {ولا تبخسوا الناس أشياءهم} فأنت مأمور ألا تبخس الناس أشياءهم ، وكل الناس مأمورون إلا يبخسوك شيئاً ، وإذا أفسدت في الأرض بعد إصلاحها فالناس مأمورون أيضا ألا يفسدوا هذه الأرض ، وبذلك تكون أحظ منهم في كل شئ ، ولذلك يجب علي كل مكلف حين يستقبل تكليفاً قد يكون شاقاً علي نفسه أن يتأمل هذا التكليف وأن يقول لنفسه : إياك أن تنظر إلي مشقة التكليف علي نفسك، ولكن أنظر إلي ما يؤديه إليك من الآخرين ، فإذا كان التكليف يأمرك لا تنظر إلي محارم غيرك ، فقد أمر غيرك ألا ينظر إلي محارمك ، وفي هذا عزة لك ، وإذا أمرك التكليف ألا تضع يدك في جيب غيرك وتسرق ، فقد أمر كل الناس ألا يضعوا أيديهم في جيوبك ليسرقوك ، وبهذا نعيش في أمان إذن فإيفاء الكيل ، وعدم إبخاس الناس أشياءهم وعدم الإفساد في الأرض بعد إصلاحها خير للمجتمع في الدنيا ، بالإضافة إلي خير الآخرة .

ولعل هذه الأمثلة تعطينا فهما لدعوة السيد الرئيس إلي التنمية الشاملة والمتواصلة ، وأن هذه الدعوة لكي تحقق أهدافها ، ينبغي أن يتوافر في كل من يؤدي عمله القدرة العلمية ، والقدرة البدنية ، والقيم الروحية التي تكون القوة الدافعة للعمل برقابة من ضمير في إطار جودة الأداء ، والله وحده هو المستعان.

الرئيس حسني مبارك(*)
والمنهج العلمي لحل مشكلات المجتمع

أعلن الرئيس حسني مبارك في خطبه التاريخية الهامة العديد من التوجيهات لتعبئة الجهود نحو مزيد من العمل الإيجابي لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة ، وطالب سيادته الشعب وكل مسئول بأن يكون التعبير عن آمال وطموحات الجماهير رسالته ، والمنهج العلمي في معالجة المشكلات وطرح الحلول وسيلته ، والفكر المتطور لصياغة السياسات وترجمة الرؤى والأفكار سبيله إلى العمل الوطني الجاد الذي تتضافر من أجل تحقيقه كافة أهداف الجهود ، وركّز سيادته على أهمية أن تتحقق أهداف هذه الجهود في إطار من التعاون الكامل والفهم الواضح في تحقيق التنمية الشاملة التي كانت وستظل أساساً لعملنا الوطني من أجل النهوض بالوطن ، وفي هذا الإطار ينبغي أن تكون هناك سياسات لها مناهج تهتم بالمشكلات التي تؤرق الجماهير بمصداقية وجرأة ، ومواجهة كافة التحديات بشجاعة وجسارة ، وفتح الأبواب لكافة القوى الوطنية لطرح رؤيتها لما نواجهه من تحديات ، والمشاركة في طرح حلول جذرية للمشكلات تستجيب لنبض الشارع المصري ، وتحقق الفاعلية والمصداقية والكفاءة التي تتوقعها منا جموع الشعب العريضة من منطلق توجه واضح نحو تعميق إدراك مفهوم المواطنة ، وتعزيز بناء الثقة بين المواطن والدولة.

وفي ضوء هذه التوجيهات يتم توزيع العمل كل في إختصاصه ، ويُتابع الرئيس عملية الإنجاز بأساليبه الخاصة التي تُجيد فن معرفة أن مجتمعنا يعيش عصر الإستراتيجيات التنافسية من أجل تحقيق أعلى مقاييس جودة الإنتاج والخدمات ، في إطار معايير ومقاييس تضعها هيئات علمية متخصصة ، بهدف كسب الأسواق لإنتاجها وخدماتها ، وهذه المعايير والمقاييس قابلة باستمرار للتطور على قدر الجهود البحثية التي تبذلها إدارات التغيير والبحث والتطوير في سياق الجهود العلمية التي تبذلها المؤسسات الكبرى ، ومن خلال هذه الجهود تتوصل إلى إكتشاف وإستخدام أحدث ما

---

*) تم نشر المقالة رقم (١٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٩ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

توصّل إليه العلم وبحوث التطوير من تكنولوجيا في تطوير إنتاجها وخدماتها ، وهي في ذلك لا تعتمد فقط على جهود إدارتها المتخصصة ، إنما عينها دائماً على ما تصدره المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن ، كالمنظمة الدولية للتوحيد القياسي The International Organization For Standardization والمفوضية الدولية الفنية لشئون الكهرباء International Electro technical Commission ، وغير ذلك من المنظمات المتخصصة في عمليات التحديث في ضوء متابعة المتغيرات العلمية والتكنولوجية ، حيث أن هذه المنظمات تقوم بجهود مشتركة لتطوير المواصفات القياسية نحو الأفضل في ضوء مُستحدثات العلوم والتكنولوجيا ، ولذلك نجد أنها تصدر سنوياً المواصفات القياسية التي تسفر عنها الجهود البحثية ، الأمر الذي يوضّح أن إدارة الجودة في أي منظمة من المنظمات ينبغي عليها أن تتابع ما تنشره هذه المنظمات من مواصفات قياسية لمختلف السلع والخدمات ، وتكون هذه المقاييس الهادي والمرشد في العمل لتوفير جودة الإنتاج والخدمات ، **أخذاً في الإعتبار أن كل منظمة عليها أن تبذل أقصى طاقاتها البحثية والعلمية لتنفرد بمزيد من الجودة عن طريق جهودها الإضافية الخاصة ، ليكتسب إنتاجها وخدماتها مزيداً من المزايا التنافسية التي تحقق إختراق الأسواق وكسب رضاء المستهلكين والعملاء ، وعلماء التسويق يؤكدون في مراجعهم دائماً أن السلعة الجيدة سواء أكانت إنتاجاً أو خدمة تعلن عن نفسها.**

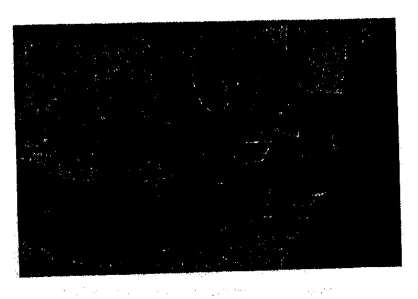
ومما لاشك فيه أنه مما يُبشر بمستقبل أفضل لمصر ما شهدناه من قيام السيد الرئيس حسني مبارك بإفتتاح عدد من المشروعات ضمت القرية الذكية ، وأعلنت أجهزة الإعلام أن مشروع القرية الذكية الذي يقام على مساحة ٤٥٠ فداناً قد تكلف ملياري جنيه ويوفر ٢٠ ألف فرصة عمل جديدة وتكلفت المرحلة الأولى منه التي تم إفتتاحها ٢٠٠ مليون جنيه ، ونود أن نشير إلى أن القرية الذكية تعتبر مجتمعاً متكاملاً في تكنولوجيا المعلومات ، بالإضافة إلى إستخدامه في البحوث التي تستهدف حل المشكلات وإيجاد أفضل الحلول لها ، وأيضاً أفضل الأساليب لجذب الإستثمارات والبيئة المناسبة التي تسمح ببناء مجتمع للأنشطة الإقتصادية والخدمية وبالتالي توفير فرص العمل للشباب ، حيث يهدف أي مشروع يُقام إلى بناء واجهة حضارية لمصر لجذب الإستثمارات وتنمية الإنتاج الفكري في عديد من المجالات

ومنها مجال تكنولوجيا المعلومات ، بالإضافة إلى إستخدامه في البحوث التي تستهدف حل المشكلات وإيجاد أفضل الحلول لها ، وقد أوضح السيد الرئيس أن الطاقة الإستيعابية للقرية تبلغ ٣٠ ألف متخصص ، وتشمل المرحلة الأولى التي تم إفتتاحها مبنى الحضارات التكنولوجية ، ويستوعب هذا المشروع الشركات الصغيرة ومشروعات صغار المستثمرين ، **وهو ما سوف يُساعد على إقامة الحكومة الإليكترونية وميكنة الأوراق والإتصالات والتبادل الإليكتروني للوثائق والكروت الذكية** ، كما يمكن إستخدام تلك التكنولوجيا في مجال الشحن وهو ما حدث في ميناء الإسكندرية ، كما أن هذا المشروع يُساعد على إستخدام الكمبيوتر في التعليم بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي والعمل على إقامة جامعة النيل التكنولوجية ، كما يُساعد في مجالات الصحة من خلال شبكة العلاج عن بُعد ، والثقافة من خلال إقامة مركز توثيق التراث الحضاري .. إلخ.. إلى غير ذلك من المنافع التي حققتها الدول التي سبقتنا.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضّح أنه في إطار الجهود التي تُبذل لتحقيق أهداف النهوض بالمجتمع المصري الإليكتروني في إطار التقدم الموجود في العالم ، فإن هناك أمل بإذن الله أن تمتد هذه الجهود والمنافع إلى جميع قطاعات الدولة ، وإلى البنيان التعاوني ، علماً بأن مجالات التحديث متعددة ، ومنها مثلاً : المجالات الإليكترونية الدقيقة ، ومجالات التكنولوجيا الحيوية ، ومجالات المواد الجديدة ، ومجالات صناعة الفضاء والطيران ، ومجالات الإنسان الآلي ، ومجالات الكمبيوتر والصناعات المرتبطة به ، والوسائط المتعددة ، وصناعة الإتصالات هذه هي المجالات الأساسية التي تحكم التقدم ، والتي تُحقق أكبر قيمة مضافة إلى الإنتاج ، والتي سوف تؤثر على الإنتاجية ، سواء في ذلك إنتاجية الإنسان الفرد أو إنتاجية الدولة ككل.

إننا في مصر نبذل العديد من الجهود من أجل مسايرة ركب التطور العالمي ، فعلى سبيل المثال حينما نخطط لنظامنا التعليمي ، نتعامل بمفهوم عالمي ، ومن أجل ذلك نعمل على إصدار التشريعات اللازمة حتى يمكن التوسع في إستخدام الوسائل الإليكترونية بما يحفظ مصداقية وقانونية المعاملات الإليكترونية في آن واحد ، وذلك في إطار تنفيذ مشروع التجارة الإليكترونية المُدرج بالخطة القومية للإتصالات والمعلومات ، ومن دعم وتنمية المعاملات الإليكترونية والتجارة الإليكترونية والحكومة الإليكترونية.

والمعتقد أنه ينبغي علينا أن نبذل المزيد من الجهود الدائمة لتبني مناهج واقعية وبناءة من أجل إصلاح البنيان التعليمي من القاعدة حتى القمة في إطار منظومة متصلة الحلقات تستهدف التوسع في البرامج التعليمية بحيث تُتيح تقنيات المعلومات والإتصالات التوسع في الإستفادة من البرنامج التعليمي بطريقتين مهمتين ، أولاهما أنه يُمكن تقديم البرنامج التعليمي بالأساليب المتعددة والمتاحة ، وثانيهما أن تُساعد تقنيات المعلومات والإتصالات الأفراد على التعلم طوال حياتهم ، وأن تستمر العملية التعليمية مدى الحياة عن طريق التعلم عن بعد ، وهي تلك البرامج التي يكون المُدرّس فيها في مكان آخر بعيداً عن الدارسين ، ويتم التعلم بواسطة تقنيات واحدة أو مجموعة من تقنيات المعلومات والإتصال ، مثل هذه البرامج كانت تستخدم في الماضي المطبوعات والراديو والتليفزيون ، وأرجو أن أقدّم في هذا المقام نصيحة مُخلصة أسوقها في ضوء تجاربي وإتصالاتي مع المستويات المسئولة عن التعليم وحققت نجاحاً فيه ، أنه أمكنها التخطيط لمنظوماتها التعليمية من القاعدة حتى القمة في المراحل المُبكّرة وأمكنها نتيجة لذلك أن تستفيد من الكوادر المؤهلة للمشاركة في إدارة المنظمات وتحقيق الإنتاج بحيث وصلت إلى المستوى الرفيع الذي حاز تقدير المستهلكين والمنتفعين من إنتاجها وخدماتها ، وهذا ما نأمل أن يتحقق في مصر بإذن الله.



يرى علماء الإدارة أن من بين الأسباب التي تقف عائقاً أمام حُسن إدارة الناس هو عدم الفهم الحقيقي للظروف والأسباب والدوافع التي تحكم سلوكهم وتصرفهم ، ولذلك ينبغي عقد اللقاءات التدريبية ، سواء مع المستويات الإشرافية لتوضيح مسار المنظمات بالأسلوب الذي يحقق أهدافها ، في إطار الحرص على تواءُم أهداف المنظمة وأهداف العاملين ، والإستفادة من نظريات الدوافع في هذا المجال ، أو على مستوى التابعين في إطار تدرج المستويات والمراحل الإدارية داخل الهيكل التنظيمي.

جولات الرئيس مبارك وآثارها السياسية(*)
وأهداف مبادرته الأمنية لتحقيق السلام

يهتم الرئيس حسني مبارك في جولاته العالمية بشرح الأوضاع المتردية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، وعلي وجه الخصوص الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني بصفة خاصة ، ومن هذه الحقيقة يحرص علي توضيح وجهة نظره فيما يتعلق ببقاء الظروف الحالية التي يشاهد فيها العالم وعلي رأسه أمريكا والدول المعنية بهذا الصراع ، حيث يشاهد العالم أجمع استمرار الوضع القائم من عدوان إسرائيلي متواصل علي الشعب الفلسطيني وصل إلي ذروته في الحملة العسكرية علي مدينة رفح ومخيمها ، وما خلفته هذه الحملة من دمار شامل وتدمير للبنية التحتية ، بالإضافة إلي مواصلة عمليات القتل واغتيال الناشطين للفلسطينيين يوميا .. كل ذلك والدول المعنية غائبة عن اتخاذ القرارات ، أو عمل إيجابي يُساند الشعب البائس في فلسطين أو اتخاذ منهج إيجابي لحل هذا الصراع !!؟..

والأكثر غرابة أن الظروف الحالية بصفة عامة وظروف الانتخابات الأمريكية بصـــفة خاصة ، جعلت الإدارة الأمريكية ، والمرشحين لانتخابات الرئاسة الأمريكية يعلنون دعمهم لسياسات الحكومة الإسرائيلية ، والتعامل مع العدوان الإسرائيلي علي الشعب الفلسطيني علي أنه دفاع عن النفس !!؟.. الأمر الذي جعل إسرائيل تزداد ضراوة علي ضراوتها كل يوم !!.. وبالإضافة إلي هذا نجد

(*) تم نشر المقالة رقم (١٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٢ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

أن الدعم الأمريكي جعل إسرائيل تعيث فساداً في فلسطين والدول المجاورة مستندة في انتهاكاتها لجميع الأوضاع والمواثيق الدولية إلي مساندة الدولة الأقوى وهي أمريكا !!؟.. ومن هنا نتذكر قول مهاتير محمد رئيس ماليزيا السابق : " إن إسرائيل تستمد أفعالها وتصرفاتها من رضاء أمريكا التي أطلقت يدها لتفعل ما تريد ، وبذلك أصبحت تفرض إرادتها بالوكالة التي منحتها أمريكا لها !!.. وأصبح الشعب الفلسطيني يشعر أنه وحيدا في هذا العالم ، وبقية الدول تكتفي بالزيارات والتصريحات !!.. ومثل هذا السلوك لا ينفع ولا يشفع ولا يأتي بشئ للشعب الفلسطيني وحقوقه !!..

ومما لاشك فيه أن الشعب الفلسطيني اثبت صلابته وقدرته علي مقاومة الاحتلال ليس في رفح فقط ، ولكن في كل بقاع فلسطين المحتلة ، وجميعنا يعرف ما حدث في مخيم جنين !.. وقضـــية نابلس !! .. وعدد من المناطق الأخرى التي أمعن فيها المحتلون قتلاً واعتقالا وهدما للبيوت .. إننا جميعا نذكر أن مخيم جنين تعرض لأكثر من عشرة إجتياحات كبيرة منذ معركته الشهيرة في شهر إبريل عام ٢٠٠٢ ، وهي المعركة التي أشادت بها أجهزة الإعلام الدولية وأوضح العديد من الكتاب والباحثين وقتئذ بأنها ستبقي خالدة في سجلات التاريخ بوصفها واحدة من أهم الانتصارات .. والمعتقد إن إسرائيل وإن كانت هي الطرف الأقوى من الناحية العسكرية ، إلا أنها فشلت في فرض خياراتها علي الفلسطينيين أخذين في الاعتبار أن المقاومة الفلسطينية والقوي الإسرائيلية المحتلة لا يمكن أن يكون محكوما بشكل أساسي لحسابات الخسائر البشرية في الطرفين ، وذلك لأن من الطبيعي أن يكون تعداد الخسائر في طرف الشعب الفلسطيني المقاوم هي الأكثر ، وذلك لأنه شعب يقاتل من احتلوا أرضه وانتهكوا حرماته ، وتحققت إسرائيل الآن بعد أكثر من ثلاثة أعوام من ممارسة أبشع

الانتهاكات بحق الفلسطينيين ، حيث أنها رغم جبروتها وبطشها وعنف ضرباتها اللا أخلاقية واللا إنسانية .. فإنها لم تستطيع ، ولن تستطيع إخضاع إرادتهم القوية ومقاومتهم الصلبة .

لقد أوضح الرئيس حسني مبارك مرارا وتكرارا أهمية احترام الشرعية الدولية وطالب بالقضاء علي القهر والغصب والاحتلال ، والبعد عن ازدواجية المعايير أياً كانت غطرسة القــوة والدبلوماسية السرية!!.. ومن هذه الحقيقة جاءت مبادرة الرئيس الأمنية في إطار ما نشير إليه دائما من اعتزاز العالم بفكر الرئيس الذي يعرضه أمام المحافل الدولية ، حيث أوضح بشفافية بالغة وبفكر جديد وإرادة صلبة تقوم علي قاعدة من الإدراك الحقيقي لوحدة الهدف والمصير فيما يتعلق بالإيمان العميق بقدرة المجتمع الدولي علي مواجهة التحديات التي يواجهها مجتمعنا الدولي المعاصر ومنطقة الشرق الأوسط ، وعلي وجه الخصوص ازدواجية المعايير التي تتصرف بها بعض الدول التي يدفعها غرور وغطرسة القوة إلي أن تفرق في معاملاتها مع الشعوب من حيث استخدام قوتها سواء في ذلك القوة العسكرية أو القوة السياسية العلنية أو السرية !!.. واستخدام هذه القوة للاستغلال السئ لعناصر الدين والعرق واللون والاختلاف في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من حيث ما تعانيه بعض النظم في عالمنا المعاصر من مشكلات مزمنة كالفقر والديون وأزمة الغذاء ، وقواعد التجارة غير العادلة .. إلخ .. والعمل علي استخدام كل ذلك كأساس للتمييز بين البشر واستخدامهم كأدوات لتحقيق مصالح غير شرعية للدولة التي تقدم لهم العون !!.. وفي إطار كل هذه الهموم الثقيلة ما زال الرئيس حسني مبارك يعمل علي التواصل الإنساني بين الأمم والشعوب .. والدفاع عن الحق والعدل الذي تتضمنه مواثيق الأمم المتحدة التي وقعت عليها شعوب العالم كإطار مؤسسي يحكم بينها ، لا فرق في ذلك بين دول

قوية أو ضعيفة غنية أو فقيرة ، أو العقيدة الدينية التي تعتنقها شعوبها أو المذاهب السياسية التي تطبقها ، فالجميع سواسيه .

ومن هذا المنطق يري الرئيس حسني مبارك أنه لا ينبغي أن تعاني أي دولة في العالم من أي انعكاس مادي لعوامل القصور علي نحو لا يحقق العدالة والمساواة بما فيها قضايا احتلال أراضي الغير بالقوة ، وقضايا نزع أسلحة الدمار الشامل ، وقضايا العولمة والتنمية المستهدفة ، وقضايا الحرب وتأثيرها علي دول العالم بصفة عامة ، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة ، متناسين في ذلك دور شعوب هذه المنطقة في تحقيق الرخاء للولايات المتحدة وغيرها عبر تاريخها ..

وقد يكون من الضروري أن نشير إلي أن الذي يملك القوة الحربية ، يملك أيضا قوة الدبلوماسية السرية التي تفرق وحدة الأوطان ، ووحدة الرأي العام الذي استقرت عليها الشعوب !!.. حيث انه من الأمور المتعارف عليها في عالم السياسة أن وزارة الخارجية تلعب دوراً علي جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بفن الاتصالات ، وفن التفاوض ، وفن الدبلوماسية السرية التي تجذب المعارضين وتُغريهم بالعديد من المزايا ، وتعتمد في ذلك علي فن الحوار ، وكما يقولون في عالم الدبلوماسية أن الحوار هو شريان الحياة بالنسبة " للدبلوماسيين وكذا للسياسيين ".. ونأمل بعد فشل غطرسة القوة ، التي تؤدي إلي مزيد من العنف المتبادل أن تثوب جميع الأطراف إلي رشدها ونجلس إلي مائدة المفاوضات لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام .

جولات الرئيس حسني مبارك(*) وأصداءها العالمية

هناك مبادئ ثابتة في فكر الرئيس لتحقيق التنمية والسلام ، يعلنها ، ويرددها ، ويداوم الدعوة إليها ، ومنها دعوته إلى التنمية من مفهوم سياسي ذو أبعاد شاملة يتسع لجميع مجالات الحياة بحيث لا تقتصر على التنمية الإقتصادية ، وحدها ، بل تمتد لتشمل التنمية الإجتماعية والثقافية والعدل الإجتماعي في إطار من الحرية والديمقراطية والتطوير والتقدم والبناء ، وتكافؤ الفرص ، ومراعاة ما ينص عليه دستور مصر من حقوق الإنسان ، ويرى سيادته أن من بين أكبر العوامل التي تساعد على تحقيق ذلك أن يسود السلام العالم ، والسلام يؤدي إلى الإستقرار وتعبئة الجهود من أجل التنمية الشاملة والمتواصلة ، ومن هذا الإيمان مازال سيادته يبذل جهوداً مضنية من أجل تحقيق السلام القائم على العدل والشرعية الدولية ، ومن أساسياتها المتعارف عليها حق الشعوب في الدفاع عن نفسها ، وها هو العالم يحتفل بمرور ٦٠ عاماً على أضخم عملية إنزال بحري وجوي على شواطئ نورماندي الفرنسية لتحرير أوربا من النازية ، وبقادة المقاومة الفرنسية وعلى رأسهم المارشال ديجول الذي قاد حركة المقاومة والتحرير.

وقد لاحظنا في جولة السيد الرئيس الأخيرة إلى رومانيا وروسيا تأكيد سيادته على هذه المفاهيم ، مع إهتمامه بتنمية مصر والمنطقة العربية ، وفي إطار هذه المبادئ إعتذر سيادته عن

(*) تم نشر المقالة رقم (١٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

حضور مؤتمر الثمانية الكبار الذي ينظر في موضوعات ترتبط بما أطلقوا عليه الشرق الأوسط الكبير !!؟.. وأيا كانت المؤتمرات التي تبحث في شئون عالمنا المعاصر ، فإن الرئيس يُطالب بالبحث أولاً عن جذور وأسباب المصائب والنكبات التي يعيشها الناس في جميع أنحاء الدنيا ، وأنه ينبغي أن نُفرّق بين الإرهاب وبين المناضلين من أجل تحرير شعوبهم ، الأمر يفرض على المنظمات الدولية مساندة الذين يكافحون من أجل تحرير شعوبهم ، فمواثيقها تؤكد ذلك ، سواء أكانت هذه الشعوب صغيرة أم كبيرة ، غنية أو فقيرة ، قوية أو ضعيفة.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن الرئيس بوش أثناء جولته الأوروبية للإحتفال بالذكرى الستين لا تزال الحلفاء في النورماندي ، والذي أدى إلى هزيمة النازية في الحرب العالمية الثانية إنطلق لسانه أمام بعض المنظمات بجوانب من المفاهيم التي يرددها الرئيس فيما يتعلق بمساندة المكافحين والمناضلين من أجل تحرير شعوبهم ، حيث قال إن المقاتلين ليسوا بإرهابيين !!.. ومن بين ما أعلنه وصرح به الرئيس بوش ، أن أمريكا في حربها ضد الإرهاب في العراق إتضح لها وجود نوعين من المقاومة للقوات الأمريكية في العراق .. النوع الأول من المقاتلين الذين توافدوا من كل حدب وصوب عبر أكثر من جانب من الحدود العراقية المتسعة والمترامية الأطراف لمنازلة الولايات المتحدة وإلحاق أنواع الخسائر شتى بها ، أما النوع الثاني فليسوا كالإرهابيين الآخرين !!.. وبتعبير آخر هذا أول إقرار من الرئيس بوش نفسه بوجود مقاومة حقيقية للإحتلال وبالتالي فإن هذه المقاومة هي شرعية ويحق لها أن تقاوم المحتلين ، هذا الكلام أمام منظمات عسكرية تؤمن بهذه الحقيقة.

هذا الإعتراف على تأخره يعتبر تطوراً مهماً في النظرة الأمريكية إلى أسلوب تعاملها مع العراق ، مع إقتراب موعد تسليم السلطة للعراقيين في الثلاثين من يونيو الحالي.

ومن المفارقات العجيبة التي نشهدها هذه الأيام ما يتلخص في أنه بمناسبة الإحتفالات الجارية على ذكرى مرور ستين عاماً على الحرب العالمية الثانية ، يجمع القادة والشعوب على أنه يجب أن تكون بتكريم قيام حالات السلام التي أعقبت حقبة الحروب الطاحنة ، لكن الولايات المتحدة " تحتفل " بذكرى إنتهاء الحرب فيما مضى !!.. ولكنها مازالت تخوض حروب أخرى من كل نوع ولون ومكان !!.. والذين ربحوا تلك الحروب وفي الطليعة ، أمريكا ، مع فداحة الخسائر والضحايا .ز فلا تزال أمريكا وغيرها من الدول حليفتها تُشارك وتراهن على كسب هذه الحروب رغم فداحة الخسائر والضحايا خصوصاً أن الأمور لم تحسم بعد والأوضاع مرشحة لأنواع متعددة من التصعيد !!..

وتأكيداً لهذه الحقائق التي ذكرناها آنفاً ، فإن الرئيس جورج بوش شبه الحرب التي يشنها على الإرهاب بتلك التي شنت " على الإستبداد خلال الحرب العالمية الثانية " . وأكد أن الشرق الأوسط يجب ألا يترك لـــ " الطغاة والإرهابيين " !!.. واستحضر الرئيس بوش في واحدة من سلسلة خطبه وعظاته سعياً وراء تلميع صورته في غمرة حملة إنتخابية طاحنة .. إستحضر أحداث الحادي عشر من سبتمبر حيث قال أن الذين نفذوا تلك الهجمات لا يحتَّجون على السياسة الأمريكية ، بل على وجود الولايات المتحدة في حد ذاته !!.. وأضاف : " أن البعض كان يقول أن أمريكا إنما تُثير عشاً للزنابير بما إتخذته من إجراءات ، لكن الإرهابيين الذين نفذوا تلك الهجمات لم يكونوا في حاجة للمزيد من الإثارة " . وفي هذا السياق (خطاب في الأكاديمية العسكرية الجوية في كولورادو) مَيَّز بوش

بين " الإرهابيين " وبين من يُقاتل ضد الإحتلال لا بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أصر على أنه يتفهم رفض هؤلاء للإحتلال !!.. وما لم يقله في خطابه أوضحه في حديث إلى مجلة " باري ماتش " الفرنسية إذ قال : " لا أحد يجب أن يكون مكان العراقيين في ظل الإحتلال ، ليسوا كلهم من الإرهابيين .. المقاتلون الآخرون ليسوا كذلك ، أنهم لا يطيقون الإحتلال " !..

هل نصفق للرئيس بوش لأنه توصل إلى هذه القناعة ؟ لا بل أن التصفيق سيكون حاراً وعالياً وأكثر صدقاً ، لو أوجد هذه المقارنة مع ما يجري في فلسطين وإذا ما إعترف بشرعية النضال الفلسطيني ضد الإحتلال الإسرائيلي عندها .. وعندها فقط سيكون الرئيس الأمريكي قام بـ " حركة تصحيحية " للكثير من سياساته المنحازة في مسألة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي والعربي – الإسرائيلي ، والجدير بالذكر بهذه المناسبة أن جميع الرؤساء في أمريكا الذين تعاقبوا على الحكم اتخذ غالبيتهم جانب اسرائيل (ظالمة كانت أم مظلومة) وهي الظالمة دائمة ، لكن هذه النظرة الأمريكية تتغير بعد خروج هؤلاء الرؤساء من البيت الأبيض !!..

وأخيراً .. وبمناسبة الإحتفالات بذكرى السادس من يونيو عام ١٩٤٤ وتحرير فرنسا .. ألم يحتفل العالم أجمع بالمارشال ديجول كبطل عالمي لكفاحه من أجل التحرير .. فهل كان ديجول إرهابياً !؟.. فلماذا إذن لا تعترف أمريكا ببطولة هؤلاء الذين يقاومون الإحتلال ؟.. ولكنها غطرسة القوة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

جولات السيد الرئيس حسني مبارك(*)
والدروس المستفادة

لعل جولات السيد الرئيس / حسني مبارك الخارجية تلقي الأضواء على مناهجه الفكرية سواء اكانت سياسية أو إصلاحية ، ويبغي من ورائها الإحتفاظ بسجل كامل من العلاقات المتميزة مع دول العالم ، والعمل على تحقيق التنسيق والتعاون بما يعود بالخير على تدعيم الكيان الإجتماعي والإقتصادي لمصر والدول العربية بصفة عامة ، والسلام العالمي بصفة خاصة ، أخذاً في الإعتبار قدر مصر التاريخي الذي جعلها تتحمل الأعباء الضخمة فيما مضى ، ومازالت تتحمل العديد من هذه الأعباء ، الأمر الذي يكشف عن أن شعبنا هنا في مصر ، يتحلى بصبر أولى العزم في إطار القيم والأصالة القائمة على روح الإيثار ووضع الصالح العام لمصر وللأمة العربية موضع التقدير والإحترام والجهاد من أجل تنفيذه حتى وإن كان على حساب بعض المتاعب الداخلية التي تتعلق بأمور معاشنا هنا في مصر.

ومما لاشك فيه أن مصر عبر تاريخها أبرزت ثباتها وصمودها وإهتمامها بشئون شقيقاتها ، ومازال هذا موقفها .. ونظراً لأن الأعباء الثقيلة التي تتحملها لا تمكنها من تحقيق جميع أهدافها ، فقد هدى الله سبحانه وتعالى الرئيس حسني مبارك إلى مزيد من التفكير في ضوء هدى شريعتنا السمحاء وصولاً إلى أن تبلغ مصر شأوها الرفيع ، وأن تتحرك نحو تحقيق أهدافها بكل ما فيها من أمل دافع ، وكل ما فيها من طاقة خلاّقة ، مستهدفاً أن

---

*) تم نشر المقالة رقم (١١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

تكون جميع وحدات البناء القومي قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، ومعيناً لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها ، وأن يتمكن التعليم في مصر من إعداد القيادات الواعية القادرة على تحريك الجهود الإنسانية وحل مشاكلها ، ويرى سيادة الرئيس أنه لابد لمجتمعنا من دم جديد .. وهذا الدم الجديد يحسُن تعبئة الكفاءات المتخصصة النزيهة الخبيرة المُدرَّبة المؤمنة برسالتها لإعداده حتى تتخرج قيادات قادرة على أن تغرس في نفوس وأعماق وأذهان الشعب ، مفهوم " الإدارة والقيادة " .. التي تستند إلى أخلاقيات القيم السماوية والكفاءة العلمية وتكافؤ الفرص .. منطق الدفع نحو الأفضل والتحديث العصري وسبيلنا الأساسي إلى البناء.

ولعلنا جميعاً الآن نعرف أن مجتمعنا الدولي المعاصر يعيش عصر التكتلات الكبرى ، ونجد أن كل كتلة من هذه التكتلات على إستعداد لأن تغير سياستها ومناهجها بالقدر الذي يتفق مع مصالحها .. مع العلم بأنه لا يوجد في زماننا هذا صداقات دائمة .. أو عداوات .. إنما توجد مصالح ومنافع دائمة !!.. علينا أن نتعظ بقول الله سبحانه وتعالى في كتابنا الكريم في سورة الرحمة الآية رقم (٣٣) " يا معشر الجن والإنس إن استطعتُم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فأنفذوا لا تنفذون إلا بسلطان " .. صدق الله العظيم.

إنني أرجو أن أوجه نظر زملائي وأهل العلم جميعاً إلى تفسير علمائنا لكلمة " سلطان " في الآية الكريمة التي أشرت إليها .. إن علماءنا الأفاضل الذين فسّروا آيات القرآن الكريم ومن بينهم فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي .. إنهم جميعاً يفسرون كلمة السلطان في هذه الآية الكريمة بأنها : أن تكون لديك قوة العلم الذي يقنع .. وأن تكون لديك قوة السلاح الذي يردع ولعل من المناسب في هذا

المقام أن أذكّر نفسي والجميع بما تعلمناه من ديننا الحنيف .. إن الله سبحانه وتعالى خلق الناس جميعاً .. والله سبحانه وتعالى استدعاهم إلى الوجود .. لذلك فإن الله يُيَّسر لهم مقومات الحياة .. وأمر الله سبحانه وتعالى أسباب الكون أن تكون في خدمة جميع خلق الله .. ولذلك فإن من يُحسن منهم الأسباب يأخذ نتائجها .. وأن أهمل المؤمنون الأخذ بالأسباب فلن يأخذوا نتائجها .. وهذا في ضوء ما يقوله المفسرون ، لأنه عطاء ربوبية .. والنواميس الكونية تخدم الجميع سواء في ذلك الطائع والعاصي ، لأن ذلك من سنة الله ولن يجد أحد لسنة الله تبديلا .. فالإنسان حر له حق الإختيار في الدنيا .. إن شاء فعل ، وإن شاء فلا يفعل .. والله سبحانه عنده عدالة الحكم وعدالة الجزاء .. والله لا يضيع أجر المحسنين الذين يعملون عقولهم ، ويتدبرون شئونهم ، ويجمعون بين فهم رسالة السماء وعلوم الدنيا ، وحينئذ يسهمون في إعمار الكون.

ولعل خير دعوة أوجهها إلى أهل العلم ، هي قول الله سبحانه وتعالى في مطلع الآية رقم (٨٢) من سورة النساء .. " أفلا يتدبرون القرآن " ؟.. إن جميع علماء الإسلام الذين أضاء الله بصيرتهم بتفسير القرآن الكريم يقولون .. إذا سمعت كلمة " أفلا " فأعلم أن الأسلوب يُنبِّه من لا يستعمل المادة التي تليها .. ومن هنا فإن قول الله سبحانه وتعالى .. " أفلا يتدبرون القرآن " تعني أنه من الواجب على المسلمين أن يتدبروا القرآن الكريم .. فإذا تدبروا القرآن ساروا حتماً في طريق البحث العلمي السليم الذي يؤدي إلى خير النتائج.

ويقول علماء التفسير .. إن هناك شيئاً إسمه " التدبُر " .. وشيئاً إسمه " التفكُّر " .. وثالثاً إسمه " التذكُّر " .. ورابع إسمه " العلم " وخامس إسمه " التعقُّل " .. ووردت كل هذه الأساليب في القرآن الكريم ، وعلى سبيل المثال قول الله سبحانه وتعالى : " أفلا

يعلمون " ؟ .. " أفلا يتذكرون " ؟.. "أفلا يتفكرون " ؟.. هي إذن " تدبُّر .. وتفكُّر ، تذكُّر ، تعقُّل ، علم.

وعلى ذلك فعندما تستحضر كلمة " تدبُّر " .. فمعنى هذا أنك واثق من أنك لو أعملت عقلك إعمالاً قوياً لوصلت إلى الحقيقة المطلوبة .. ومن هذا المنطق نستنبط لماذا نجد في نتائج جولات الرئيس أن قادة العالم الذين تقابل معهم الرئيس وبحث معهم المشاكل الدولية والعلاقات الثنائية يقتنعون بآرائه .. إنهم يجدون دائماً الرئيس يُقدِّم على مائدة البحث أفكاراً وبيانات دقيقة حول المشكلات المُحددة التي بتباحثون فيها ، ويُزودهم بالمعلومات الدقيقة التي تُساعد على حل المشكلات وإتخاذ القرارات ، ولعل هذا يعطينا جميعاً درساً فيما يتعلق بالعديد من المشكلات التي تُعاني منها مصر ، ففي ضوء الجهود التي يبذلها الرئيس ينبغي أن نعمل على أن يبذل كل فرد منا أقصى ما لديه من طاقة الفكر والعمل المستند إلى فروع المعرفة المتخصصة بطبيعة النشاط الذي يُمارسه ، ويبحث ويُدقّق في ضوء المعرفة المتخصصة ، والعوامل العامة الموجودة في البيئة الخارجية ، سواء أكانت هذه العوامل سياسية أو إقتصادية أو سكانية أو تكنولوجية ، أو تنافسية ، وغيرها من العوامل .. فإذا قام كل فرد منا بالفحص العلمي لجميع هذه العوامل فحصاً دقيقاً ، وتبين له آثارها عند التطبيق ، فإننا بإذن الله سنتلافى الكثير من الصعاب والمشكلات وسنحقق التنمية الشاملة والمتواصلة ، ونحقق التقدم والتحديث الذي يستهدفه الرئيس حسني مبارك.

إستراتيجية التغيير من أجل الإصلاح(*)
ورؤية الرئيس حسني مبارك أمام القمة

أود أن أشير إلى أن الرئيس مبارك قد بذل أقصى ما لديه من طاقة الفكر والعمل من أجل مواجهة تحديات المستقبل التي تريد أن تفرضها أطراف لا تريد بنا أو بالمنطقة العربية الخير كما تدعي.

ومن هنا تفضل سيادته بشرح مستفيض أمام القمة العربية بتونس للرؤية المصرية بشأن المبادرات المطروحة للإصلاح بالمنطقة ، وقدم ورقة عمل حول ضرورة التوصل إلى رؤية عربية موحدة تجاه مبادرات الإصلاح التي تم تجميعها في مبادرة رئيسية ستنطلق خلال قمة الدول الصناعية الثماني بولاية جورجيا الأمريكية ، ثم بعد ذلك يتم إستكمالها والبناء عليها في القمة الأمريكية الأوروبية ببروكسل وقمة حلف الناتو بتركيا .

ولعل هذا يوضّح نقاء بصيرة الرئيس وبعد نظرته المستقبلية وفقاً للحديث الشريف القائل " إتّق فراسة المؤمن إنه يرى بنور الله وينطق بحكمة الله " .. صدق رسول الله

وهناك إجماع علمي عالمي على أنه عند الاهتمام بصياغة إستراتيجية التغيير ، ينبغي التركيز على العلاقات التنظيمية المتبادلة ، في إطار الأسلوب العلمي في إجراء عمليات تحليل التغيير المتعدد المستوى ، أخذاً في الاعتبار أن إستراتيجيات التغيير التنظيمي أصبحت بالنسبة للدول والمنظمات في غاية الأهمية لتحقيق النمو المتواصل ، والأداء التنافسي في ظل المتغيرات السياسية واقتصاديات السوق ، وتؤكد المراجع العلمية أن النجاح التنظيمي يرجع بالدرجة الأولى إلى

---

*) تم نشر المقالة رقم (١٠) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

قدرة الدول والمنظمات على معالجة وتأييد تطورات التغيير الإستراتيجي النظرة المستقبلية، ومن هذا المنطق يرون أنه ينبغي أن يتوافر لدى المستويات العليا المسئولة عن التوجيه الإستراتيجي ، كما وينبغي أن تكون لديهم فهم كامل لتطورات تحقيق إستراتيجية للتغيير وعليهم أن لا يفترضوا عند قيامهم بالجهود التطورية أن مواطني جميع الدول وشعوبها متجانسين !!

ومن أجل ذلك شرح الرئيس حسني مبارك أمام القمة العربية بتونس رؤية مصر وأكد فيها على ضرورة بلورة موقف عربي موحد ومحدد تجاه مبادرات الإصلاح الأجنبية والتي تم تجميعها في مبادرة رئيسية وقال الرئيس مبارك أن الورقة المصرية تتضمن ضرورة التنسيق حول مسائل التحديث من خلال جامعة الدول العربية.

ومن هذا المنطق دعت الورقة المصرية التي طرحها الرئيس **إلى ضرورة الحوار العربي مع الأطراف الدولية مما يعكس أولويات الأمة العربية وقضاياها السياسية** .. كما أكدت الرؤية المصرية التي طرحها الرئيس مبارك المضي قدماً في تحقيق أهداف الإصلاح .. وأننا حققنا شوطاً كبيراً في هذا المجال بإعتبار **الإصلاح عملية مستمرة لصالح مجتمعاتنا والمستقبل الأفضل واللائق لشعوبنا العربية** وأبناء وطننا ، وذلك لإن هناك إختلاف بين الموقف الأمريكي والموقف الأوروبي الآن ، وهو اختلاف في الأولويات .. فمازالت الولايات المتحدة ترى أن الأولوية للإصلاح السياسي بكافة أبعاده ، بينما ترى الدول الأوروبية ضرورة تحقيق إصلاح متوازن ، يبدأ بالإصلاح الاقتصادي ودعم جهود التنمية ، التي تدفع في نفس الوقت جهود الإصلاح السياسي.

إن مبادرة الرئيس تقوم على إفتراض أن هناك إختلافاً واضحاً في الرؤية إزاء الإصلاح بين الحكومات من وجهة ، والمجتمع المدني – ومنظماته غير الحكومية ومنظمات رجال الأعمال من جهة أخرى ، وعلى هذا **فإن الاختلاف يحتاج لإطار يجمع بين الحكومات والمجتمع**

المدني ورجال الأعمال ، ويقود نحو صياغة وتنفيذ رؤية مشتركة ، في إطار الآراء الواردة بالوثائق النهائية الصادرة عن مؤتمرات حول الإصلاح العربي والديمقراطي وحقوق الانسان عقدت في المنطقة العربية ، مع إستكمال لما يتطلبه الإصلاح من تدرج واستعداد شعبي يهدف الحفاظ على الاستقرار ، وللحيلولة دون سيطرة قوى التطرف والتشدد على مسار الإصلاح وتوجيهه لتحقيق مصالحها التي لا تتفق مع صالح الشعوب ، ويرى الرئيس أنه من الأفضل أن يتم ذلك من خلال المنظمات العربية القائمة مع تطويرها وتفعيلها وتحديث أدائها. إن ذلك يقوم على تصحيح الفكر وتدعيم ثقافة المجتمعات العربية والسعي إلى تسوية القضايا السياسية والاقتصادية التي تنتج عنها حالة الإحباط والتطرف والضعف.

ومما لاشك فيه أننا نجتاز فترة شديدة التعقيد نحتاج فيها من قادتنا أن يكونوا معلمين شعبيين عظاماً ، ذلك لأن الكفاح من أجل إعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي على اساس من مبادئ الشرعية الدولية يتطلب تنظيماً وفكراً يختلف عن نُظُم وأفكار كل الساليب السابقة على المتغيرات التي حدثت ، ويتطلب ذلك شكلاً من أشكال المساعدة المتبادلة إلى دوافع أخرى غير دوافع الإنسان الأنانية أو المتركزة على مراعاة الذات أو الطاعة لسلطة قائمة ، وليس الانضباط الذاتي الجماعي شيئاً يوجد تلقائياً أو ينمو بنفسه ، لكنه يحتاج لكي ينمو وينتشر إلى عناية وجهد ، ويحتاج تعاون القادة مع من يمارسونه بحق وفاعلية إلى قبول أفكار جديدة ومستويات وسلوكيات جديدة وعادات تفكير جديدة تقوم على القيم العليا للمجتمعات العربية والإسلامية ، ولذلك لا يمكن لأي نظام ، أو أي دولة أن تغفل الحاجة إلى تعليم وتثقيف شعوبها بالطرق المناسبة حفاظاً على مصالحها الخاصة وبقائها ذاته.

إننا نرجو من هذا المكان أن نشير إلى حقيقة أننا جميعاً قادة وشعوباً نؤمن بأن الإسلام جاء على موعد مع إرتقاءات العقل وطموحات الدنيا ، ومن هنا إهتمت مصر بتحديث علوم جامعاتها بحيث تخدم مختلف قطاعات الشعب ، **ومنها قطاع التعاون** ، عن طريق

إدخال علوم التعاون وإنشاء كراسي أستاذية في التنظيم التعاوني والتشريع التعاوني والعلوم الاجتماعية والإدارية والاقتصادية ، وطبقت **منهج الدراسات البينية باعتباره أفضل الأساليب للتنمية العقلية** ، ومن هنا فإن هذا المنهج يتفق تماماً مع ما تضمنه القرآن الكريم ، وأنه كان ينبغي علينا كمسلمين أن نُطبقه ونعمل على تنفيذه ، أنظروا إلى قول الله سبحانه وتعالى منذ ما يقرب من ١٤٢٥ عاماً هجرياً !!... في الآية رقم ١٧ ، ١٨ من سورة الزمر : " .. **فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِين هَدَاهُمُ اللهُ وأُوْلَئِكَ هُم أُوْلُواْ الأَلْبَابِ** ".

أي أن الله سبحانه وتعالى في الآيتين الكريمتين يُبشِّر عباده الذين يستعينون به ، ويرجعون إليه في كل أمورهم ويستمعون القول فيتبعون أحسنه ، فإن فهموا الأحسن فإن الله سبحانه وتعالى يُوفِقهم إلى الهُدى ، **وأن أولئك دون غيرهم هم أصحاب العقول النيِّرة** .. أي أنهم يستطيعون أن يُميزوا بين الحسن والأحسن ، وليس بين الحسن والسيء فقط .. أي تدريب الإنسان على فن القدرة على إعمال العقل ، ومن بين ما يحقق ذلك القراءة الرشيدة وحُسن الإستماع إلى القادة والعلماء وإجراء البحوث ، والاشتراك في الندوات والمناقشات التي ترتبط بمختلف الموضوعات التي تهم المجتمع ، والرجوع إلى مراجع العلماء للتعرُّف على مختلف وجهات النظر .. إلخ..

كل هذا يُعطي الباحثين القدرة على إعمال العقل وإستنباط الأفضل فيما يُعْرض عليهم ، لأن حصيلة كل هذا تُنمي مهاراتهم وقدراتهم العقلية ، **ومما لاشك فيه أن هذا المنهج أفضل من منهج التلقين الذي يُنمي ملكة الصم ولا يُنمي ملكة العقل !!.. هذا بعض ما قصده الرئيس حسني مبارك مستهدفاً وحدة الصف والفهم المشترك أمام التحديات التي سيواجهها العرب مستقبلاً .. مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى " واعتصموا بحبل الله ولا تفرقوا " .. صدق الله العظيم**

مشكلات البطالة بين توجيهات الرئيس(*)
ودور التعليم في تنمية مبدأ الاعتماد علي النفس

لاشك أن موضوع مواجهة التحدي الأكبر الذي يقوده سيادة الرئيس / محمد حسني مبارك فيما يتعلق بالبطالة له أبعاد كثيرة ، وقد يكون من بين أهم العوامل التي ينبغي مراعاتها البعد الإنساني الذي نشا عليه الفرد ، ومن بين هذه الأبعاد أثر ظروف البيئة عليه من حيث الدوافع والتطلعات الاجتماعية ، ومراكز العمل التي يصبو إلي العمل فيها في إطار الخلفيات الاجتماعية والبيئية والمعيشية ، وأنماط حياته التي تدرج عليها أثناء نموه بما في ذلك معتقداته الشخصية ، وذلك للتعرف علي حاجاته وتوقعاته وأفضل الأساليب لحـل مشكلاته .. الخ .. ولعلنا جميعا نعرف المثل السائد علي السنة الغالبية العظمي من شباب مصر التي تعودوا عي سماعها .. " إن فاتك الميري أتمرغ في ترابه " !!.. تعبيراً عن ما يتطلع إليه من دخل حتى وأن كان محدوداً ، إلا أنه من وجهه نظره مضمونا يستطيع في حدوده أن يُيسّر أمور حياته !!؟ .. ولعل المفاهيم التي ذكرناها سابقا تتطلب إستراتيجية جديدة للتطوير سعيا إلي التجديد والابتكار الذاتي عن طريق إحداث تغيير له دلالاته فيما يتعلق بسلوك الأبناء ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال التعليم .. ولا يستطيع التعليم الاهتمام بذلك النسيج المعُقد والمتداخل من المتغيرات التربوية والتعليمية التي تؤثر في الدارسين خلال مراحل تطور حياتهم إلا بعد إحداث التغيير الجذري في الاتجاهات والقيم والتوقعات التي يتشربون فلسفتها ويؤمنون بمفاهيمها .

وفي إطار الدراسات المقارنة للشعوب التي استطاعت أن تقفز قفزات هائلة من خلال اعتمادها علي نفسها ينبغي علينا أن نستخلص الدروس المستفادة ، وبين أول هذه الدروس ضرورة دخول الجامعات في مجال الخدمة التعليمية لقطاعات الدولة الاجتماعية والاقتصادية ، ومن هنا كان التوّسُع في انتشار معاهد الدراسات التعاونية في البلدان التي حققت طفرات

*) تم نشر المقالة رقم (٩) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٥ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

هائلة في كافة المجالات التي ترتبط بشئون حياتها كألمانيا ، وكندا ، والهند ، والنرويج ، وأمريكا ، وفرنسا ، وكوريا التي حصلت علي استقلالها عام ١٩٥٣ وأنشأت ١١ كلية تعاونية لتنهض بالقطاعات التعاونية المختلفة وأصبحت من النمور الاقتصادية.

ولعل من بين أبجديات محاربة البطالة القيام بالجهود التي تتطلبها التنمية الشاملة ، وتُعرّف التقارير العلمية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد ، والتنمية هي التي تجعل هذه الخيارات في متناول الأفراد بأن تخلق البيئة التي تُمكن الأفراد والجماعات من تنمية قدراتهم بالشكل الكامل ، كما تتيح لهم فرصة مناسبة لكي يحيوا حياة منتجة وخلاقة طبقا لما تمليه عليهم احتياجاتهم واهتماماتهم .. وأرجو أن اوجه النظر إلي أن تقارير الأمم المتحدة تؤكد علي أنه ما لم تستطع التنمية البشرية أن توازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها ، فسوف يكون مآل القدرات البشرية هو الإحباط .. ولعلنا جميعا نعرف ما للإحباط من آثار سلبية علي المجتمع ككل !!.. ويري علماء التنمية أن التنمية البشرية تتم من خلال مدخلان أساسيان المستوي الكلي وهو اهتمام الدولة بجميع الأنشطة التي تؤثر علي تنمية الفرد ، والمستوي الجزئي وهو اهتمام المنشأة التي يعمل بها الفرد علي إشباع حاجاته ورغباته في حدود الإمكانيات التي تخطط لها الدولة ... وبتعاون كل من المستوي الكلي والجزئي من خلال خطة متكاملة تتم التنمية الحقيقة للموارد البشرية.

ويري علماء التنمية من خلال العديد من بحوثهم أن مؤشر البطالة ومعدلاتها بين المتعلمين علي وجه الخصوص هو أحد المؤشرات الهامة التي يقاس بها مدي تطور التنمية البشرية للدول ، وقد لا يختلف الكثيرون علي أن حل مشكلة البطالة بين المتعلمين قد يؤدي إلي تحسين العديد من مؤتمرات التنمية كمقياس لتنمية الموارد البشرية ، ومن ثم يرون وجوب الاهتمام بتخفيض معدلات البطالة بين المتعلمين وأن تعطي لها الأولوية في خطط تنمية الموارد البشرية ، علما بأنه قد ثبت في عديد من البحوث والدراسات التي أجريت أن الاهتمام بتخفيض العمالة بين المتعلمين يؤدي بالتالي إلي تخفيض البطالة بين غيرهم من الفئات .

ويتجه العالم حاليا إلي تشجيع المشروعات الصغيرة كأحد الأساليب الهامة لتخفيض معدلات البطالة بين المتعلمين – ألا أنه يجب توافر العديد من المقومات من أجل تشجيع المشروعات الصغيرة والتي قد يكون أهمها في الوقت الحالي هو تشجيع الفكر المنظمي Entrepreneurial بدلا من الفكر السائد حاليا في بعض الدول النامية وهو فكر التعيين الإجباري من قبل بعض الحكومات للخريجين من الجامعات والمعاهد العليا وهو ما تتبناه بعض الدول الاشتراكية تحت منطوق " سياسة القوي العاملة " ، والعملية التربوية والتعليمية في معاهد الدراسات التعاونية في العالم في طليعة المؤسسات العملية التي تُنمي في الدارسين الفكر المنظمي .

ونرجو أن توجه النظر إلي أن البنيان التعاوني في مختلف الدول المتقدمة له دوره في حل مشكلة البطالة ، حيث ثبت من الحقائق التي يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر قيام المستويات المسئولة بالبحوث والدراسات بالتعاون مع رجال الأعمال وقطاع الاقتصاد بما يتضمنه من منظمات وهيئات تهتم بإيجاد فرص عمل حقيقة لمواطنيها في ظل البطالة الظاهرة والمقنعة التي انتشرت في كافة دول العالم نتيجة للظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التي تباينت في الآونة الأخيرة للعديد من الاعتبارات التي طرأت نتيجة متطلبات النظام العالمي الجديد ، وقد تكون هذه الظروف فرصة لكي تثبت قطاعات التعاون في مصر دورها في هذا المجال .. خاصة وأن المنظمات الشعبية وفي مقدمتها المنظمات التعاونية تحظى برعاية الرئيس واهتماماته ومتابعته .

ويجمع علماء التنظيم التعاوني في شتي أنحاء العالم علي أهمية الدور التنموي الذي تقوم به التنظيمات التعاونية ابتداء من المستويات القاعدية من الجمعيات وعلي رأسها الاتحادات التعاونية المركزية من أجل تحقيق التطور والتقدم للقطاعات المشرفة عليها ، ومن بين هذه المهام بذل الجهود التي تساير التطورات العلمية الحديثة بحيث تأخذ الحركة التعاونية مكانها اللائق في ظل المنافسة العاتية التي تعتبر من أبرز سمات مجتمعنا الدولي المعاصر خصوصا بعد عصر التكتلات الكبرى التي يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر والذي بدأت الجهود في الإعداد له منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ... كما يتفقون علي ضرورة تركيز الجهود نحو تحسين

شئون البيئة ، ومن بينها الشئون الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء التعاونيين ، وأي جهد أو نشاط لا يتركز حول ذلك المفهوم ... يجافي منطق التعاون ويبعد تماما عن مفهوم النشاط التعاوني وأهدافه .



الرئيس حسني مبارك(*)
والتحدي الأكبر لمحاربة البطالة

لا شك أن هناك الكثير من المعاني التي تحملها توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك في خطبه في المناسبات المختلفة للشعب المصري والشعوب العربية تفرض علينا وقفات جادة .. ويعنينا في هذا المقام ما أعلنه سيادته في احتفال مصر بعيد العمل ، وشكره لهم علي إسهامهم في الجهود التي يبذلها من أجل دعم مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح ، وإشارته إلي أن مصر شهدت في العقود الأخيرة تحولات جذرية في توجُهاتها الاقتصادية والتنموية ، وهذه الإشارات تعطي الجميع حافزاً من أجل رفعة وطننا .. إلا أن سيادته يعترف بأنه علي الرغم من كل الجهود التي حققناها ، فإن العبء المتزايد الذي تفرضه الزيادة السكانية التي وصل تعدادها في مطلع هذا العام إلي ما يزيد علي سبعين ونصف مليون نسمة !!.. وأن هذه الزيادة لن تجعل مصر تتخلى عن سياستها المنحازة للفقراء ومحدودي الدخل ، وهذا يمثل جانباً إنسانياً رفيع المستوى ، وإمتداداً لهذه المشاعر الإنسانية أعلن سيادته أن التحدي الأكبر الذي تواجهه مصر هو تحدي البطالة وما يرتبط بها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ولعلنا لا ننسي أن المنطقة العربية ومواطنوها اجتازوا التسعينات من القرن الماضي في ظل عالم يتشكل من حولهم ، ووجدوا الأرض تميل تحت أقدامهم من كل جانب ، حيث شكّلت حرب الخليج منعطفاً تاريخياً حاداً في مسيرة الأمة العربية أثر

(*) تم نشر المقالة رقم (٨) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٨ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

علي شعوبها ودولها، بالإضافة إلي تحولات أخري حدثت في غير صالح المنطقة العربية.

و لعل أهم هذه الأحداث انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ما أطلقوا عليه " النظام العالمي الجديد " والذي أدي إلي مزيد من طغيان وجبروت إسرائيل !!.. ليس بقوتها الذاتية !!.. إنما كما قال رئيس ماليزيا السابق " مهاتير بن محمد " أن إسرائيل تحكم العالم بالوكالة !!.. أي أن إسرائيل تحكم العالم بقوة الولايات المتحدة الأمريكية التي انحازت في سياستها الخارجية انحيازاً كاملاً إلي إسرائيل قضي تماما علي الشرعية الدولية !!.. خاصة وأنها أعلنت في مناسبات عديدة انفرادها وتحكمها في مقاليد القيادة والسيطرة علي قمة النظام العالمي الحديث نتيجة لتلاشي الاتحاد السوفيتي السابق ، وما ترتب علي ذلك من حركة المتغيرات التي تنطوي علي كثير من العوامل التي أشار إليها سيادة الرئيس في خطابه فيما يتعلق بالبطالة التي يعاني منها مجتمعنا الدولي المعاصر ، وبالتالي مصر وما ترتب على غير ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية !!..

ولعلنا جميعا شعرنا بمشاعر الرئيس فيما يتعلق بقوله أن البطالة لا تعني فقط فقدان الشباب لفرصته في العمل المنتج البناء نحو تحقيق أحلامه وطموحاته الفردية وللوطن .. إنما تمثل أيضا فرصا ضائعة علي الدولة تشكل إهداراً لطاقات بشرية كبيرة مؤهلة، استثمرت الدولة موارد طائلة في تعليمها ورعايتها صحياً واجتماعيا حتى أصبحت مؤهلة لتكون ضمن قوة العمل ..

ومن هذا المنطلق اعتبر سيادته مشكلة البطالة مشكلة قومية ، وأعلن رؤيته الجديدة للحد من مشكلة البطالة ، وتقوم هذه الرؤيا علي ضرورة مشاركة كافة قوي المجتمع في مواجهتها ، وذلك من

خلال حزمة متكاملة من الحلول والسياسات والبرامج تستهدف تحقيق أقصي خفض ممكن في معدل البطالة ، ومن هذه الحلول سياسات اقتصادية متطورة ومتجددة تستهدف جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة يمكن من خلالها خلق فرص جديدة للتشغيل ، ومنها تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة والحكومية علي مختلف أرجاء مصر ، ومنها تطوير السياسات المالية والنقدية بما يحقق المزيد من الاستقرار في سوق الصرف .. الخ .. إلي غير ذلك من السياسات كزيادة الاعتماد علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستيعاب أعداد متزايدة من قوة العمل ، وتكثيف الجهود لتغيير المفاهيم الاجتماعية القائمة علي تفضيل العمل الحكومي ، ومن هنا طلب سيادته من المجتمع المصري بأسره بذل جهود إضافية لتشجيع مفاهيم العمل الحر الذي يُدر دخلاً متزايداً ، ويفتح الباب واسعا للابتكار والإبداع ، ويخفف عبء الإنفاق الحكومي علي عاتق الدولة ..

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نفتح أعيننا ، ونتعرف علي ما يجري حولنا ، ولعلنا نعرف جميعا أن العالم كان يطلق علي بريطانيا أنها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس .. وأن دعائم الإمبراطورية البريطانية قامت علي القوة العسكرية التي تحمي التجارة ..

والآن وفي ظل نظام القطب الأوحد هناك التوجّه نحو تأكيد " سيادة " الاقتصاد .. لقد أدي فيضان المتغيرات الجديدة في النظام العالمي إلي تغييرات جوهرية في العلاقة بين " الاقتصاد " و " إستراتيجية الدول " .. حيث يشهد العالم أجمع ما يْحدث ، وعلي وجه الخصوص ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط !!.. فقد أصبحت الروابط بينهما شاهداً علي تغيُّر جوهري في الفكر الإستراتيجي العالمي ، فقد أصبحت الأولوية السافرة للدول التي

تملك منطق القوة أن تستحوذ علي السلع والخدمات والأسواق !!.. أي أصبح " الاقتصاد " مع ارتباطه بثورة التكنولوجيا ونظم المعلومات هو الحاكم بأمره .. فهل نحن وغيرنا لذلك فاهمون ؟ ولمواجهته مستعدون.

إننا من هذا المكان نوجه الأنظار إلي ما قاله أحد علماء التنمية في ندوة علمية بالنمسا كنت واحداً ممن شاركوا فيها .. قال هذا العالم بالحرف الواحد .. إن نظام العولمة ينطوي علي " تهميش " دول العالم الثالث ، والمزيد من تهميش " الفقراء " داخل حدود كل دولة !!.. مع التأكيد علي وجود " عالمين " .. العالم المتقدم الذي يسوده التعاون والرخاء .. والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات وغالبيته من الفقراء !!.. إن عالم المستقبل هو فعلا " عالم الكراهية " الذي سيسود بين عالم الأغنياء .. وعالم الفقراء .. وهذا في رأيي التحدي الأكبر الذي ينبغي علي علماء العالم أجمع بصفة عامة ، وعلماء الدول النامية بصفة خاصة أن يصلوا ليلهم بنهارهم ليفكروا كيف يواجهوه ؟.. وللسياسيين لكي يدبروا .. وللمواطنين لكي يعملوا .. وحينئذ نتطلع إلي الله العلي القدير القائل : { إنا لا نضيع أجرا من أحسن عملا } .. صدق الله العظيم.

تحديث التعليم العالي(*) وضرورة تبني مناهج البحث العلمي

أرجو أن أكون منصفا أمام الله وأمام المجتمع عندما أذكر أنني أعرف عن قرب أن الرئيس حسني مبارك يؤمن ومعه الأستاذ الدكتور مفيد شهاب بأن التعليم بصفة عامة ، والبحث العلمي بصفة خاصة هما المدخل الطبيعي لأي نهضة حضارية وسمة من السمات اللازمة لكل مجتمع يبغي اللحاق بركب الحضارة المعاصرة ، وضرورة من لوازم الحفاظ علي المستوي العلمي والثقافي وتنميتهما ، وان آثار ذلك تعود بالخير العميم علي المجتمع ، فالبحث العلمي اثبت حقا وصدقا أنه ليس غرضاً يُستهدف لذاته ، وإنما هو الوسيلة المُثلي لتنمية المجتمع ، وهو السبيل إلي اختيار أنسب الطرق للانتقال إلي المستوي الحضاري المتقدم ، كما أن البحث العلمي في مصر يُعتبر الأداة لإحياء التراث المصري والعربي ولعبور الفجوة بين الماضي الذي نفخر به والمستقبل الذي نرنو إليه ... أخذاً في الاعتبار أن البحث العلمي ليس مقصوراً علي مجال من المجالات ، بل هو لازم لكل مجالات النشاط الإنساني ، فإن كانت أهميته واضحة في مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية ، فإن دوره في التعليم لا يمكن أن يُنكر ، ذلك أن العملية التعليمية هي في حقيقتها عملية بناء الإنسان ، ولا بد أن تتاح لها خلاصة التقدم العلمي في جميع المجالات وأن تُطوعَ لها كل أدوات الحضارة الحديثة ووسائلها .

(*) تم نشر المقالة رقم (٧) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١١ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ولئن كان البحث العلمي في بعض فروع المعرفة يتناول الموجودات من الأشياء والأحياء ، فإنه في مجال التعليم يتناول الإنسان ، وهو ارقي الكائنات الحية وأعقدها بل هو يتناول عقل الإنسان وفكره وسلوكه ، الأمر الذي يجعل طبيعة البحث في هذا المجال وأساليبه والتغيرات والمقاييس التي تحكمه مختلفة عن غيرها من مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا أخذاً في الاعتبار أن الذين ينتمون إلي مرحلة التعليم العالي في جامعات العالم يبذلون أقصي ما لديهم من طاقة الفكر والعمل ليواكبو ما يشهدونه يوميا من زيادة المعرفة بمعدلات عالية وسريعة ، والمعرفة هي التقدم وهي القوة.

ومن هذه الحقيقة تقع علي الجامعات والمعاهد العليا تحمل أعباء تعميق مفهوم المعرفة والعناية بأن تتضمن خطة الدراسة بها الأساليب العلمية لمدارس البحث العلمي ليصبح أسلوباً ومنهاجاً عاماً للحياة وتطوير المجتمع في مجالات الإنتاج أو العمل في أي موقع من مواقع النشاط الإنساني المختلفة ، سواء أكانت إدارية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو علمية .. أو غير ذلك.

وهناك إجماع علمي علي أن أي جهد يُبذل في سبيل حل مشكلات العمل في أي موقع من مواقع النشاط الإنساني أو في سبيل تنظيم العمل ، أو رفع كفاءة الأداء ، أو النهوض بالإنتاجية ، أو تحقيق التنسيق والتكامل ، أو ترشيد السلوك الإنساني ، يدخل في نطاق البحث العلمي بمفهومه المعاصر .

ومن المفاهيم السابقة تضمنت مقومات خطة الدراسة بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية تعميق مفهوم البحث العلمي بين الطلاب ، والعناية بطرق التعليم الذاتي وتدريب الطلاب علي القيام بالدراسات والبحوث العلمية التي تكفل فن استخدام الموارد

والطاقات علي نحو يعطي أفضل النتائج وأسرعها ، وإعطاء الدارسين نماذج مستمدة من تجارب بعض الدول التي حققت تقدماً كبيراً وانتقلت من المواقع الذي كانت تعيش فيه إلي مصاف الدول المتقدمة بفضل اهتمامها وعنايتها بالبحث العلمي.

ويصدر المعهد كل عام بحوثاً في مجلته العلمية (المجلة المصرية للدراسات التعاونية) وكذلك في جريدة التعاون الغراء ... هذه البحوث تلقي الأضواء علي بعض الدول التي استطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً ، وتنتقل من الواقع المتخلف إلي مصاف الدول المتقدمة بفضل اهتمامها وعنايتها بالبحث العلمي ودعمه ، ومن الأمثلة التي أوضحها المعهد هذا العام تجربة دولة كوريا الجنوبية ، وكذلك تجربة النرويج ، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي تُميز كل بيئة عن غيرها.

وفي محاولة لإيجاد مناخ مناسب لتنمية التفكير العلمي ، وتطوير مناهج التعليم وطرقه وأساليبه لتعويد الدارسين علي الاهتمام بالتفكير العلمي أكثر من اهتمامهم بالتلقين والإستظهار .. فقد خصص المعهد ساعات في خطة الدراسة للمناهج البحثية ، وخصص أيضا ساعات مكتبية إضافية للسادة الأساتذة وأعلن عنها وعن الأماكن التي يتواجد فيها الأساتذة تيسيراً للطلاب في الاستفسار عن ما قد يرغبون في معرفته فيما يتعلق بالاتجاهات العامة للبحوث التي يجرونها بتكليف من الأساتذة والمقررات العلمية المشار إليها في خطة الدراسة .

ومن أجل تدعيم وتنمية قدرة الطلبة البحثية في الإطلاع علي المراجع الأجنبية ، وحفزهم علي دراسة اللغات الأجنبية بصفة عامة واللغة الإنجليزية بصفة خاصة ، فقد وضع المعهد معمل اللغات بمركز البحوث بالمعهد في خدمة الطلاب بهدف تنمية

قدراتهم الذاتية في هذا المجال ، وكذلك وضع إمكانيات الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ووحداتها التابعة وما تنظمه من لقاءات وندوات ومحاضرات وما تملكه من مكتبات ، وما تضمه من مراجع ودوريات في خدمة الراغبين .

ومما يجعل للبحث العلمي في مجال التعليم أهمية خاصة لنا في مصر ، أن النقل عن المجتمعات الأجنبية محفوف بمواقع الخطأ ، لأن العملية التعليمية يحكمها كثير من العوامل المحلية التي تعتمد علي البيئة والتقاليد والخلفية الحضارية ، مما يجعل التجريب الواعي والبحث المقارن والتجارب المنضبطة من الزم ما يحتاجه التطوير أو التغيير في مجال التعليم.

وليكن واضحا للجميع أن البحث العلمي في مجال التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة لازم لنا ، وهو يختلف عن البحث في مجال التكنولوجيا من حيث المنهج والأسلوب والضوابط وكثرة المتغيرات ، مما يجعله من اصعب أنواع البحث العلمي ، كما أنه لابد أن تكون له الصبغة المحلية ، إذ أن قضاياه لابد أن تُحل علي أيدي الباحثين المصريين ، ولا ينفعنا النقل من الخارج أو استقدام الخبراء الذين لن تكتمل لهم المعرفة بالشخصية المصرية أو الخبرة بالبيئة المصرية.

و من أجل تحقيق هذا الهدف وضع المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية البحث العلمي كأحد دعائم خططه العلمية .

إستراتيجية التحديث(*)
والتعليم العالي في خدمة قطاعات المجتمع

قد يكون من الأهمية بمكان أن أحيط القارئ علما أنه بغض النظر عن الشعارات المطروحة للنظام العالمي الجديد فإن الرئيس حسني مبارك بما حباه الله من عمق البصيرة والإحاطة الكاملة بالتحولات الدولية الراهنة ، حذر مراراً وتكراراً من بعض المحاذير التي يجب أن تتفهمها الدول النامية ولا تقع فيها .. ومن بعض هذه المحاذير تفاقم ظاهرة الصراعات في العالم الثالث ، وغلبة الشخصية الانفرادية في كثير من المواقع !! .. وإن استمرار وجود مثل هذه الظاهرة سيؤدي حتما إلي تهميش هذه الدول ، وطالب سيادته المثقفين والقوي السياسية والاجتماعية والمنظمات الشعبية مواجهة مثل هذه الصراعات بمزيد من التنوير ، وذلك تجنبا لما قد يترتب علي مثل هذا السلوك من مخاطر ، وذلك وفقا لقاعدة الشريعة الإسلامية التي تقرر أن درء المفاسد مفضل علي جلب المنفعة.

وقد رأيت أن الظاهرة التي تحدث عنها الرئيس ظهرت في مجتمعنا بين بعض من ينتسب إلي أهل العلم ، وعلي وجه الخصوص هؤلاء الذين ينتمون إلي الجامعة ولا يتبعون الأسلوب العلمي الذي ينادي بالتخصص !! .. أو وفقا لشريعة الله حيث يقول سبحانه وتعالي **{فاسألوا أهل الذكر أن كنتم لا تعلمون}**.. أو حتى الرجوع إلي " ثقافة المنظمة " حيث أن هذا الجانب وما يحمله من عناصر ومقومات يعتبر من أساسيات التقويم وفقا لأحدث النظم

(*) تم نشر المقالة رقم (٦) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٤ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

العلمية المطبقة في عالمنا المعاصر ، وعلي وجه الخصوص فيما يتعلق بمرحلة التعليم الجامعي الذي يحظى بأهمية خاصة نظراً لكونه علي قمة النظام التعليمي كله .. بالإضافة إلي دوره في تأهيل الخريجين لممارسة الحياة العامة في شتي مجالات التنمية سواء بالنسبة لقطاع الأعمال ، أو الخاص أو التعاوني أو الاستثماري أو النشاط الأهلي ، الأمر الذي فرض نفسه علي جميع جامعات العالم المتقدم من حيث تبني أنماطاً وأشكالاً تعليمية جديدة ، وتصميم مقومات خططها الدراسية التي تتلاءم مع احتياجات كل قطاع : فلسفة وتعليما وتخطيطاً وتنظيماً وتطبيقاً .. وعلي وجه الخصوص التأكيد علي **تنوع الأنماط وتعددها في إطار البعد عن التقليدية والقوالب الجامدة التي لا تساير منطق التطور وفن حُسن إعداد القيادات المناسبة لمختلف القطاعات في ضوء بحوث التعليم والارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية بما يتناسب مع متغيرات العصر .**

ومما لاشك فيه أن من بين أهم الأساليب الجامعية المطبقة في أبرز جامعات العالم ما يطلق عليه " أسلوب الدراسات البينية " .. هذا الأسلوب يهتم بحُسن إعداد الخريج القادر علي التفكير العلمي والقادر علي استنباط الحلول لمشكلات قطاع العمل الذي يخدمه ، ومن هذه الحقيقية يطالب هذا المنهج " بإثراء المعرفة " أو ما أطلق عليه البعض الأخر" التأهيل المزدوج ".. أخذاً في الاعتبار الأهمية القصوى بأن يقوم بذلك أهل التخُصص !!؟.. مع التأكيد علي أن التخَصص هو منطق الدراسات الجامعية في جميع أنحاء العالم .. وضرورة الدراية الكاملة بالمتغيرات المتسارعة التي ترتبط بقطاعات الحياة وما يصاحبها من الاكتشافات العلمية أو التطورات التكنولوجية وما يترتب علي ذلك من متغيرات في أنماط احتياجات الإنسان من حيث الاستهلاك وتلوث البيئة من خلال القنوات

التسويقية .. الخ .. ولذلك يري أهل العلم المتقدم أننا دخلنا عصر" تكامل المعرفة " والنظرة العلمية لهذا المفهوم تري أنه لا يمكن الفصل عند حل المشكلات التي تتعلق بكل قطاع من القطاعات عن ضرورة مراعاة ما يرتبط به من حلول علمية ، وسياسية ، واجتماعية ، واقتصادية، وبيئية الخ.

ومن هذا المنطق استحدثت في مؤسسات التعليم العالي تخصصات جديدة ، وعلي سبيل المثال استحدثت جامعات العالم المتقدم تخصص " التنظيم التعاوني ".. وهذا التخصص هو الذي استحدثته جامعة عين شمس في إطار تحديث التعليم بعد ثورة مصر الحديثة عام ١٩٥٢ ، والمتتبع لجهود مؤسسة الرئاسة منذ ذلك الحين يري أنها باركت الفكر الجديد الذي يخدم قطاعاً من أهم قطاعات الدولة وهو قطاع التعاون الذي يخدم ملايين المواطنين ، سواء في ذلك العمال أو الفلاحين ، أو فئات الشعب جميعا ، حيث أنه لا توجد فئة من فئات الشعب لا تلجأ إلي الأسلوب التعاوني للتغلب علي ما قد يقابلها من مشكلات اجتماعية أو اقتصادية.

لذلك فإنني دائما أشيد برؤساء جمهورية مصر العربية العظام منذ الرئيس جمال عبد الناصر ، الذي أسهم في وضع بذرة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، والرئيس السادات الذي أصدر قراراً جمهوريا بإنشاء كرسي أستاذية للتنظيم الجامعي في كلية تجارة جامعة عين شمس ، إلي الرئيس حسني مبارك الذي رعي النشاط الشعبي التعاوني والمؤتمرات العلمية التعاونية الدولية .. وهي مؤتمرات تحدث لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وفي القاهرة بالذات ، وذلك رغما عن مطالبة دول أخري في المنطقة بعقد هذه المؤتمرات علي أرضها !! .. غير أن تصويت الدول كان مع مصر لأنها أثبتت أنها دولة السلام ، والساعية إلي السلام ، وما زال العالم يشيد بدور مصر من أجل

سيادة السلام في إطار الحق والعدل والشرعية الدولية .. هذا بالإضافة إلي أننا أوضحنا في المؤتمرات الدولية أن الرئيس حسني مبارك شجع أهل العلم التعاوني في مواصلة جهودهم من أجل خدمة المجتمع ، وضربت مثلا لذلك أن سيادته منحني شخصيا وسام الجمهورية ونوط الامتياز من الطبقة الأولي .. ونُص فيه علي الدور البارز الذي بذلته في خدمة الحركة التعاونية .. هذا بالإضافة إلي أن الدكتور مفيد شهاب وهو ربان سفينة التعليم في مصر يشيد دائما بالتعليم التعاوني ، وجامعة السوربون الذي تخرج منها تعتبر جامعة رائدة من رواد التعليم التعاوني في العالم ... ويوجد بها كلية للتعاون ، ومعهد أيضا للدراسات الاجتماعية والتعاونية وكليهما يداران بأسلوب يختلف عن الآخر ، والمعهد يدار بأسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج لتحقيق الكفاءة والوفورات المالية.

ولعل من بين الجوانب التي حظيت بتقدير المجلس الأعلى للجامعات عند اعترافه بشهادة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية والسماح لطلابه في عام ١٩٧٩ بالالتحاق بالدراسات العليا ، وفي عام ١٩٨٦ بمواصلة التعليم علي مستوي الماجستير والدكتوراه ، أن المجلس أخذ في اعتباره أن المعهد طبق في نظام تعليمه " أسلوب الدراسات البينية والتأهيل المزدوج " وقد أكد في تقييمه أن مقومات خطة الدراسة بالمعهد من المرونة بحيث تسمح في إطار مقومات خطة الدراسة خدمة العديد من القطاعات والمنظمات ، وأن إمكانيات جامعة عين شمس تيسر للمعهد كافة التخصصات ، سواء في ذلك من المتخصصين في تخصص واحد أو من هؤلاء الذين يجمعون بين اكثر من تخصص ، وهـو ما يعرف باسم " الدراسات البينية " ، وهو مطبق الآن في العلوم الهندسية ، والطبية ، والزراعية ، والعلوم الأساسية ، والعلوم الإنسانية ، بالإضافة إلي العلوم التعاونية التي تخدم منظمات تجارية أو تعاونية أو غيرها ، وتعمل علي توسيع قاعدة الملكية ، والتنمية البشرية لقاعدة عريضة من المواطنين .

الرئيس حسني مبارك(*)
ومنظومة التعليم كأساس لتغيير هيكل المجتمع

نادى السيد الرئيس حسني مبارك بضرورة إصلاح منظومة التعليم من أساسياتها ، وهي المراحل المبكرة ، ومروراً بالمراحل المختلفة التالية حتى قمة البناء التعليمي الذي يتمثل في المراحل الجامعية العالية ، ومراكز البحث العلمي ، مع الحفاظ على قيم وتراث مصر العظيم ، ومسايرة ركب ثورة الإتصالات ونظم المعلومات ، خاصة وقد أصبح مجتمعنا الدولي المعاصر بحكم التطور العلمي والتكنولوجي قرية صغيرة نتيجة للتقدم المُذهل في عالم الإتصالات ، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حقيقة يعترف بها الجميع ، وهي أنه مازال لكل دولة من دول العالم ثقافتها ، وعاداتها وتقاليدها ، وسلوكياتها ، وطبيعة العلاقات التي تحكم أفرادها ، ونظامها التربوي والتعليمي الخاص بها ، ونظرة كل إنسان إلى نفسه.

ويؤكد علماء إدارة الجودة الشاملة على أهمية أن ينجح نظام التعليم في تعظيم قدرة الإنسان المُشارك في عملية التنمية ، على أن يُمارس عمله في إطار من روح التعاون الصادق المُستمد من الجمع بين الحُسنَيَينْ ، حُسن الخلق ، وحُسن العلم اللذان يدفعان كل شخص إلى أن يؤدي عمله برقابة من ضمير ، والتركيز الدائم على تحسين العمل.

(*) تم نشر المقالة رقم (٥) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

ويُوجِّه علماء إدارة الجودة الشاملة النظر إلى أننا دخلنا عصر " المعارف " .. وأن هذه المعارف صارت أساس تغيير هيكل المجتمع ، ويقررون مع الإعتراف بالثلاث مراحل الأساسية التي حققت التغيير في مفهوم المعرفة وهي الثورة الصناعية ، والثورة الإنتاجية ، والثورة الإدارية ، إلا أننا إنتقلنا فعلاً من مفهوم المعرفة بمعناها الفردي ، إلى مفهوم المعرفة بمفهومها الجمعي فهل يجوز لمن ليس لديه أي دراية أو معرفة بمؤسسات تعليمية نوعية متخصصة أن يتدخل في تقييمها أي إنسان غير متخصص في مقومات أهدافها ونشاطها ؟.. والله سبحانه وتعالى يقول لنا " وفوق كل ذي علم عليم " .. صدق الله العظيم .. بل أكثر من هذا يقرر العلماء المتخصصون أنه من الأمان أن يحصل كل فرد لديه معرفة على معرفة جديدة كل أربع أو خمس سنوات !!؟.. وإلا فإنه سيُصبح مُهَملاً لتقادم معلوماته ، وهذه الحقيقة هي المُطبقة في عالم اليوم !!..

إن المعارف الجديدة تجعل المعارف السابقة قد تقادم عليها العهد .. ومن هذا المنطق فإن كل مؤسسة أو منظمة في عالم اليوم عليها أن تبني من داخل هيكلها التنظيمي والإداري إدارة التغيير .. حيث أن الأسواق تتغير باستمرار .. والمستهلكون يتغيرون باستمرار .. والتكنولوجيا تتغير باستمرار .. والمنافسون يتغيرون باستمرار .. وكل متغيِّر يَحدُث يَقدَحْ زناد الحاجة لصُنع مستقبل جديد .. وهذا يتطلب الحاجة السريعة لتبني إستراتيجية جديدة تستند إلى الأشخاص المؤهلين المتخصصين القادرين على إحداث التغيير عن طريق إلمامهم بالمصادر المناسبة لتحقيق المستوى المطلوب للتغيير ، وهذا يُلقي ضوءاً على أهمية أن يتحلى القادة بوضوح الرؤيا ، وأن يرون بعقولهم ما لا يمكن رؤيته بالعيون المجردة ، وأن يكونوا قادرين على إجراء التَّحوُّل في إطار العناصر التي

تتضمنها ثقافة المنظمة ، والذي يسميها بعض علماء إدارة الجودة " فلسفة الإدارة ".

وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه من الحقائق التي أكدها علماء إدارة الجودة الشاملة أن من بين أسباب الإهتمام بالعملية التنظيمية والإدارية تحقيق التعاون الكفء والفَعَّال الذي يستند إلى الرغبة الجماعية في تحقيق الأهداف ، آخذين في الإعتبار أن البناء التنظيمي لمقومات خطة الفلسفة التعليمية لأي قطاع ، أو البناء التنظيمي لأي مشروع ينبغي أن يأخذ في الإعتبار الذين يعملون فيه وأن هذا المشروع ينبغي أن ينمو .. وأن يستمر .. وأن تكون له علاقات أفضل وأساليب أكثر كفاءةً وقدرةً على تحويل المُدخلات إلى مخرجات تتميز بالجودة ، وتضع عنصر الجودة في مقدمة الإعتبارات ، مؤكدين على أن مبدأ الكفاءة يُعتبر من الأولويات التي يُقاس بها أي تنظيم ، وأن التنظيم الفَعَّال هو ذلك الذي يُحقق الأهداف بأقل قدر ممكن من الجهد والتكاليف ، وينبغي عند تصميم التقسيم الإداري للهيكل التنظيمي للمشروع الحفاظ على معنويات القوى العاملة ، وإتاحة الفرص لها لتنمية روح المبادأة والإبتكار والإعتماد على النفس.

ويرى علماء إدارة الجودة الشاملة أن تحقيق المشروع لأهدافه يتطلب العمل دائماً على تحقيق التعاون والتناسق والتناغم بين مختلف أجزائه ، وهذا يعني أن عملية التنظيم هي عملية مستمرة ، خاصة إذا واجه المشروع بعض المُتغيرات على الصعيد الداخلي ، أو الخارجي ، فحينئذ تتطلب فلسفة التغيير إعادة التنظيم ، وقد يقف عائقاً أمام إجرائها ما يسود المنظمات من بيروقراطية ، وعقول تَيَبَسَّتْ .. وتَجَبَّسَتْ .. وتَخَشَّبَتْ عند مفاهيم تقليدية ، خاصة وأن علماء إدارة الجودة الشاملة يرون أن أي " منظمة " يتوقف نجاحها على " نظامها " .. ولذلك ينبغي أن يُخذ في الإعتبار

العلاقات المتداخلة بين أجزائها ، وعلاقة المنظمة مع بيئتها ، حيث أن رضاء البيئة عن جودة الإنتاج أو الخدمة ، هو العامل الحاسم الذي يُحَدِّدْ ما غذا كان النظام تقوم به أي منظمة من المنظمات .. أي أن هذه الضغوط لها آثارها على الأفراد .. والجماعات .. والنظام بأكمله.

ولذلك يُطالب علماء التنظيم والبيئة بأن هناك حاجة إلى فهم أعمق لمتطلبات التخطيط الإنمائي في نطاق التكامل البيئي ، والذي يشمل تعزيز التفاعل بين المجتمع والبيئة .. ويضعون في مقدمة المنظمات التي ينبغي الإهتمام بها إذا أردنا أن نُحقق مجتمع سليم ، المنظمات التعاونية التي ينتمي إليها ملايين البشر من جميع فئات الشعب .. الأمر الذي ينبغي أن نأخذه في الإعتبار عند إختيار هؤلاء الذين يقع على عاتقهم مهمة المتابعة والتقييم .. ينبغي أن تتوافر فيهم مزيداً من الدراية والإلمام والعلم بأقصى درجات المعرفة بهذا النشاط حتى يُمكن تحقيق مزيداً من التقدم وتكون المتابعة من خلالهم جدية ومجدية في نفس الوقت ، وهذا هو الأسلوب الأمثل ، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول : " من قال لا أدري فيما لا يدري فقد أفتى " !!؟.. صدق رسول الله.

مشكلة إزدواج المعايير(*)
وأثرها على مستقبل الشباب

لعل من الأهمية بمكان أن نوضِّح أن الرئيس حسني مبارك قد أكد في العديد من خُطبه وتوجيهاته على وجود عوامل متعددة بين العولمة والتعليم فيما يتعلق بعلوم المستقبل ومستقبل الشباب ، ومن بين ما نقتبسه من توجيهات سيادته قوله أن " الشباب هو عماد المستقبل ، وقلب الأمة وروح حضارتها ، ومن غير الممكن أن تحيا أمة بدون شبابها .. فهم طاقتها العاملة ووسيلتها للعمل والتطوير والتنمية ، ولاشك أن الشباب طاقة تحتاج إلى قيادة واعية توجهها التوجيه السليم ، وأيضاً تحتاج إلى إمكانيات تضع له حجر الأساس نحو التقدم والإزدهار .. ويستطرد سيادته قائلاً : إن الشباب أغلى ما تملك هذه الأمة .. وأعز رصيد لدى هذا الشعب ، وهو يُمثِّل أكثر من نصف الحاضر وكل المستقبل .. وهو التجسيد الحي لآمال مصر وطموحاتها ، وإننا نضع في إعتبارنا الأول ونحن في معركة التطور وإعادة البناء أن شباب مصر يُشكِّل أهم كتائب هذه المعركة ، شباب العُمَّال ، شباب الفلاحين ، شباب الجامعات والمعاهد ، إن الشباب هو القوة المُحرِّكة للتنمية والتقدم .. وواجب الدولة أن تعمل على تعميق إنتمائه القومي .. إن ما نبنيه اليوم هو من أجل أبنائنا في الغد .. ".

وأود أن أشير في هذا المقام أن الرئيس أعاد هيكلة الحزب الوطني بأسلوب يدفع الجهود المُخلصة من أجل حُسن إعداد الشباب ، خاصة وأن علماء العالم المتخصصين في العملية التربوية

*) تم نشر المقالة رقم (٤) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والتعليمية يرون ان أهم هذه العوامل هو نقص الإهتمام بالمدى الطويل ، علماً بأننا نؤمن بقول الرسول عليه الصلاة والسلام " أعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً .. هذا بالإضافة إلى أن هناك نقصاً فيما يتعلق بالتراث الذي نود أن نورِّثه للأجيال الجديدة بما يتضمنه من عادات وتقاليد وقيم موروثة عَز وجودها ، وهذا واضح بصفة خاصة في سلوك الشباب ، لذلك إهتمت مصر في الآونة الأخيرة عن طريق توجيهات السيد الرئيس الذي كرر مراراً وتكراراً إنه قد لوحظ ما وصفه البعض بأنه نوع من غياب الهدف ، الأمر الذي إعتبره البعض مشكلة إجتماعية ، وتتمثل هذه المشكلة في إنهيار الفكر وفي الصعوبة الكبيرة في إيجاد صيغة تصوّر المستقبل الذي تقترحه العولمة ، خاصة مع ما يُشاهده المجتمع من إزدواجية المعايير.

وقد أصبح عدم اليقين هو الحالة الواسعة الإنتشار ، خاصة وأن الدول التي تُنادي بحقوق الإنسان وعالم المساواة لها مواقف مُخزية فيما يتعلق بازدواجية المعايير ، حيث أنها تتمسك جهاراً نهاراً بآرائها المتميزة ، حتى لو كانت ضد إجماع الدول !!.. ويكفي مثلاً ما أعلنه المفكر الفرنسي المسلم رجاء جارودي من خطورة الهيمنة الأمريكية ، ورفض إسرائيل تنفيذ أكثر من ١٨٠ قراراً دولياً دون فرض عقوبات عليها !!.. ولا يزال عدم القدرة على تحقيق العدالة الدولية لها تأثيرها المباشر على التعليم ، ويقول علماء التربية والتعليم في مجتمعنا الدولي المعاصر أنهم لاحظوا أن هناك لدى الأجيال الجديدة في الدول النامية على وجه الخصوص ما يُطلقون عليه " غياب الهدف " ، الأمر الذي يرى فيه علماء التعليم أنه ينبغي أن يكون هناك إصرار واضح على أن السياسات التعليمية تحتاج إلى خطة طويلة الأمد من جانب كل قطاعات المجتمع ، ومسألة الإجماع والإتفاق على المستوى الوطني بشأن التعليم

أصبحت شرطاً لا غنى عنه لضمان إستمرارية سياسات التعليم الوطنية ، خاصة وأن التعليم والعمل يُدان من الأنشطة الإنسانية التي لها طابع البقاء والإستمرار ، فالتعليم أحد الأنشطة البشرية الأكثر عالمية ، وهو أيضاً من أكثرها ذاتية فعندما نتذكر التعليم الذي حصلنا عليه فنحن نميل إلى أن نُفكر في أشياء محلية ، وذلك بالإضافة إلى التفكير عالمياً ، فنحن نتذكر مثلاً أشياء محددة مثل مُدَّرس مُعيَّن أو طالب مُعيَّن أو حدث مُعيَّن وعلى الرغم من هذه الذاتية فإن للتعليم دوراً في الحياة البشرية بل في كل مجتمع إنساني يُعبِّر عن قيمه التي يُقدِّرها وتُراثه الذي إنحدر إليه من الماضي ، وآماله بالنسبة للمستقبل ، وهذا الإشتراك في التعبير عن مختلف المجتمعات يوضِّح عالمية التعليم وهي عالمية تتزايد بصورة مستمرة بمرور الزمن.

ونفس الشئ ينطبق على العمل فهو أيضاً يتمتع بالفردية والعالمية وهو من السمات الأساسية التي تُحدِّد كل شخص بحيث أن عدم الحصول على العمل يُعد قيداً على التنمية الفردية ، وتبدو عالمية العمل في طبيعته وشكله كسمة سائدة في كل مجتمع بحيث أن أي تغيير في هذه الطبيعة أو الشكل يؤدي بالمجتمع إلى عديد من الإستفسارات والتساؤلات.

وتؤكد تجارب علماء اليونيسكو أن العلاقةبين التعليم والعمل علاقة متبادلة إذ أن أقوى المؤشرات على مضمون التعليم وعلى هيكله تنبع من طبيعة العمل السائدة في المجتمع ، وبالتالي فإن القدرة على العمل تتحدد من خلال نتائج التعليم ، فعندما يكون التفاعل إيجابياً نجد توتراً بناءاً بين التعليم والعمل ، أما إذا حدث العكس وكان التفاعل سلبياً فعندئذ تبدو الخطورة في وجود حوار بين المجموعتين بحيث تُشير كل مجموعة إلى الأخرى بالمهام التي يجب أن تلتزم بها مع عدم إستعداد أي من المجموعتين الإتصال

بالأخرى !!.. وبالتالي يتوقف الحوار بينهما وهي الحالة التي يقترب مجتمعنا من الوقوع فيها في الوقت الحالي ، مع العلم بأن هناك فهم مشترك يؤكد أن الزمن القادم سيشهد المزيد من التغيرات التي ستترك آثارها على العلاقة بين التعليم والعمل.



على من يُشرف على وحدة في أي نطاق الهيكل التنظيمي للمشروع أن يُراعي دائماً وحدة المعايير ، ومما لاشك فيه أن إزدواجية المعايير تؤدي إلى عدم رضاء التابعين وغالباً ما تؤدي إلى مواقف تؤدي إلى مالا يحمد عُقباه مثل ما هو ظاهر في الصورة أعلاه.

مؤسسة الرئاسة(*)
وضرورة تحقيق قفزة جديدة لصالح المجتمع

يسعد المجتمع المصري باهتمام السيد الرئيس بمنظومة التعليم من القاعدة حتى القمة ، والرئيس يستهدف من وراء ذلك حفز الأمة علي مواجهة تحديات المستقبل ، وقد تكون المعاني التي وردت في العديد من خطابات الرئيس تستمد أهدافها من تجربة مصر في استعدادها وقيامها بتحديات ما كان يتصور أحد أن مصر تستطيع أن تجتازها !... وهي حرب العاشر من رمضان المعظم ، ومن هذه التجربة العظيمة يوجه الرئيس في العديد من خطاباته إلي الأمة ، إلي ضرورة تحقيق قفزة جديدة ... والرئيس يقول أنه من أجل تحقيق ذلك فأنه قد آن الأوان للشعب المصري أن ينطلق إلي الأمام في ظل رؤية واضحة للمستقبل وقدرة علي مواجهة التحديات ، ويتطلب ذلك مسئولية كبيرة في مشاركة كل فرد في تحمل مسئولية في قيادة ومواجهة هذه التحديات ، وعلي رأس هؤلاء الشباب ، حيث أن الشباب هم أمل أي شعب يريد أن يكون له مكان تحت شمس عالمنا الدولي المعاصر ، ومما لاشك فيع ان شبابنا قد استنبط من متابعته لأحداث العالم المعاصرة أن المنطق السائد هو منطق القوة سواء في ذلك قوة العلم التي تقنع أو قوة الحرب التي تردع.

ومما لا شك فيه أن العمل السياسي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف التي نادي بها الرئيس وعلي رأسها ما حدده سيادته من ضرورة توسيع رقعة المشاركة الشعبية لتعميق الحرية والديموقراطية ... أن القضية السياسية التي تواجه أي دولة في مرحلة ما تكون دائما مرتبطة بتحديد أهداف الدولة في هذه المرحلة ... لأن الأهداف تتغير ولكل مرحلة أهدافها ... وإذا شئنا أن نحدد أهداف الدولة هنا في مصر

*) تم نشر المقالة رقم (٣) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٣ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

في هذه المرحلة والمراحل القادمة سوف يكون من الضروري أن نقوم بتعريف المصلحة القومية لمصر لأن هذه الأهداف ترمي إلي المصلحة الوطنية ... وفي ضوء ذلك علينا أن نتساءل ... ما هي المصلحة الوطنية والقومية في المرحلة القادمة حتى نكون قادرين علي اكتشاف المستقبل ؟...

أن من بين أهم الأهداف في تقديري هو تعزيز البنيان الداخلي للدولة بحيث تصبح مصر أكثر قدرة علي لعب دور فعال علي الصعيدين الإقليمي والدولي... لأن الدولة لن تستطيع أن تضطلع بدور ما علي هذين الصعيدين إلا إذا كانت قوية داخلياً ... كيف تكون مصر قوية أو أقوي مما هي عليه الآن في المرحلة القادمة ؟... هناك عناصر لازمة لتعظيم صورة الدولة في أي حقبة من الزمان ... فأن علينا جميعا أن نعمل معا ، وعلينا أيضا أن نعرف كيف نعظم صورة الدولة المصرية في الفترة القادمة ...؟...

ومما لاشك فيه أن التنمية البشرية ، وعلي رأسها التنمية البشرية للمواطنين الذين ترتبط مصالحهم بقطاعات التعاون المختلفة ، بما في ذلك تنشئة جيل جديد من التعاونيين التنفيذيين الذين يندرجون في منظومة التعليم المختلفة من القاعدة حتى القمة ، بحيث يكون هذا الجيل قادراً علي التعامل مع المتغيرات الجديدة لهذا العصر ، سواء في مجال العلم والتكنولوجيا ، أو القدرة علي التعامل مع القاعدة العريضة من أصحاب المصلحة الحقيقية من أعضاء التعاونيات ، وأن يكونوا بقلوبهم وعقولهم في خدمتهم .

والرأي الدائم للجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ إنشائها هو أنه ينبغي العمل على إصلاح الحركة التعاونية في مصر عن طريق تحقيق ما ينص عليه دستور مصر من دعم الجمعيات التعاونية وفقاً للأسس العلمية الحديثة ، ومن هذا المعنى فليس غير التعليم التعاوني بمفهومه الواسع العريض الذي خططنا له في المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية والذي يتفق تماماً مع تخطيط المعاهد التعاونية في

ألمانيا الغربية وغيرها من دول العالم الذي أهتم بالتنمية البشرية الواسعة الانتشار الذين هم أعضاء التعاونيات علي اختلاف أنواع قطاعاتهم ، والتخطيط العلمي للمؤسسات التعليمية التعاونية يؤهل خريجي هذه المؤسسات العلمية التعاونية للعمل في كافة القطاعات التعاونية ، هذا بالإضافة إلي مراعاة ما ينص عليه الدستور فيما يتعلق بالمنظمات سواء أكانت عامة أو خاصة أو تعاونية ، مع التأكيد على مزيد من الدراسات التعاونية لإمكان استيعاب قطاعات التعاون لبعض الخريجين وذلك إن مكنتها ظروفها الاقتصادية من ذلك ، آملين أن يحين الوقت الذي تقوى فيه الجمعيات التعاونية في مصر اقتصاديا وتتمكن من تعيين خريجي المعاهد التعاونية ، وأن تسمح الظروف الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات للخريجين بربط مستقبلهم بها .

وأجرت المؤسسات التعليمية التعاونية بحوثاً عديدة تتعلق بالتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وغير ذلك من الموضوعات التي نشرتها في كثير من بقاع العالم وفي المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، وجريدة التعاون ، والمجالس القومية المتخصصة وبعض الدوريات العلمية الأجنبية ، ومن بين العديد من التجارب المتقدمة التي ألقت عليها الأضواء عن طريق الشرح المستفيض ، على سبيل المثال تجربة ألمانيا الغربية في التعليم التعاوني ، وقمنا بزيارة لمعاهدها التعاونية وقابلنا عمداؤها وأساتذتها وناقشناهم وحاضرنا في قاعاتهم ، واستأذناهم في نقل بعض ثمرات فكرهم وبحوثهم المتعلقة بالدول النامية ووافقوا على ذلك ، ومازالت العلاقات معهم ، ومع حركتهم التعاونية العلمية والشعبية وثيقة حيث أن المعهد عضو في اتحاد رايفيزن العالمي.

ومن الحقائق التاريخية التي سجّلها الباحثون في التعاون أن عدداً كبيراً من المصلحين الاجتماعيين وعلماء الاقتصاد في القرن التاسع عشر إنبهر بفكرة إيجاد حل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الجماعات الأقل حظاً في المجتمع عن طريق الأشكال التعاونية والمساعدة المتبادلة ، ومع ذلك ظلت المشكلات المتعلقة بالتنمية التعاونية طوال الثمانين عاماً التي خلت من القرن قبل الماضي ومطلع

القرن الماضي ميداناً لا يطرقه في الغالب ، خاصة بالبلاد النامية إلا باحثون منعزلون ، وعدد أكثر من ذلك قليلاً من النظريين داخل الحركة التعاونية والدوائر السياسية ، هؤلاء كرسوا أنفسهم لمساندة المبادئ التعاونية والدفاع عنها دون إبداء اهتمام كبير ببحث واستقصاء أساس الفكرة التي يؤمنون بها عن طريق البحث والتحليل العلمي.

ولعل هذا يعتبر أحد الأسباب التي ساعدت على أن تظل عبارة " عِلْمْ التعاون " غير مألوفة أو معهودة للكثيرين ، بل وتبدو غريبة على الأسماع حين تقال في بعض دول العالم ومنها مصر !!؟.. بينما مقابلها الألماني واسع الانتشار ويستخدم لفظ " علم التعاون " وصفاً لفرع نشط جداً من فروع البحوث والتعليم الأكاديمي في الجامعات الألمانية ، ونوجز فيما يلي مضمون علم التعاون وما تعنيه هذه العبارة الفنية ومن بينها ما يلي :

*) توثيق الصلات بالمنظمات التعاونية وتشجيع الرحلات والبعثات لدراسة وبحث الموضوعات التعاونية.

*) عقد الصلة مع المنظمات التعاونية بغرض إجراء بحوث ودراسات تتعلق بمشاكل التنظيم والإدارة ووضع الحلول المناسبة لها.

*) عدم الاشتغال بالمنازعات السياسية والدينية.

ومن منطق العمل على تحقيق هذه الأغراض ، كان لزاماً على القيادات العلمية التعاونية أن تبذل جهدها لتحقيق أهدافها أسوة بالرواد الذين سبقوها.

ومما لاشك في أن رسالة التعاون تضيف إلي المصالح القومية قوة مضافة إلي الكيان الاجتماعي والاقتصادي في مصر تزيدها علواً ومكانة بإذن الله .

مؤسسة الرئاسة(*)
والتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر

أوضح الرئيس حسني مبارك في خطبه التي يلقيها في المناسبات القومية بضرورة الإهتمام بالبيئة الإجتماعية للإنسان المصري ودراسة مشكلاته التي تخدم قضية التنمية من جميع الوجوه بما في ذلك التوصل إلى توفير عوامل التوسع في تنمية القدرات الإنتاجية ، ويؤكد سيادته (.. أنه لا تقدم إلا بالتنمية) .. ويقول بالحرف الواحد " .. إذا لم يتوافر الأمن والإستقرار الخارجي والداخلي بالنسبة لمصر ، فإن تنفيذ خطة التنمية يُمكن أن تواجه صعوبات كثيرة .. وعندما نتحدث عن التنمية البشرية في مصر ، فإن قطاعات التعاون الخمس أولى بالرعاية ، حيث ينتمي إليها أكثر من ١٤ مليون من البشر !!..

والتنمية تعني إعمار الأرض ولن يتحقق هذا إلا بالأخلاق والعلم .. وبالعلم والأخلاق تتحقق الحضارات ، وقد أثبت التاريخ أن الإسلام دين حضارة .. وعلم .. وتنمية .. وتقدم .. وطلب الله سبحانه وتعالى من الإنسان أن يحترم العقل ليواجه به أمور الحياة مواجهة تبغي الصالح من القائم على صلاحه ، أو تزيده صلاحاً .. ولا تعتدي على الإنسان ، لأن بالإعتداء يختل التخطيط لحركة الحياة ، من هنا كانت أهمية تنمية المهارات والقدرات العقلية للإنسان.

وعلينا أن نتذكر دائماً قول الله سبحانه وتعالى في سورة هود الآية رقم (٦١) " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها " .. أي أن الله سبحانه وتعالى طلب منا عمارة الأرض ، ولذلك فإن هناك إجماع من علماء الشرائع السماوية أن مهمة الإنسان في الأرض هي عمارتها .. ومن هذه الحقيقة فإن على الإنسان أيا كانت الشريعة السماوية التي ينتسب غليها أن يُشارك في جهود التنمية .. ولذلك يقول الله سبحانه وتعالى " شهد الله أنه لا إله إلا هو

*) تم نشر المقالة رقم (٢) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٦ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

والملائكة وأولو العلم " ويقول سبحانه وتعالى أيضاً " وقل رب زدني علماً " .. " وفوق كل ذي علم عليم " .. ويقول " هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون "؟..

وفي الحقيقة يرى علماء الدراسات الإجتماعية في عديد من دول العالم أهمية العلاقة بين إشراف الدولة وإرتفاع الروح المعنوية لدى الذين يقومون بجهود تطوعية تستهدف تحقيق التنمية البشرية بحيث تكون قادرة على القيام بتحقيق أهداف التنمية المتواصلة والشاملة ويؤكدون على أهمية وسائل الإتصال بين الحكومة وهذه المنظمات غير الحكومية لأن بعض أساليب الإتصالات تُمارس غطرسة السلطة !!.. حيث أن البعض منهم يُحب أن يظهر أن لديه سلطة وأن في وسعه أن يستخدمها !!..

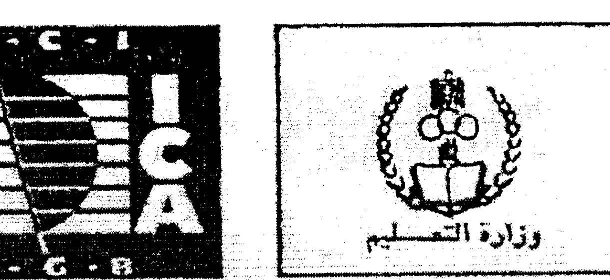
ولعلها مناسبة نوجه فيها النظر إلى أن اليابان تُعتبر رائدة عالمنا المعاصر فيما يتعلق بالرؤية الإستراتيجية للتنمية الإجتماعية المتوازنة بصفة عامة ، والرؤية الإستراتيجية لحُسن إعداد التنمية البشرية القادرة على إدارة المشروعات بصفة خاصة ، في إطار نظام الجودة الشاملة والمتواصلة والذي أمكن من خلاله تحقيق الطفرة الهائلة في إقتصاديات اليابان وجعل منها عملاقاً إقتصادياً يخترق أسواق العالم وتُحسب له جميع الدول المتقدمة ألف حساب !!..

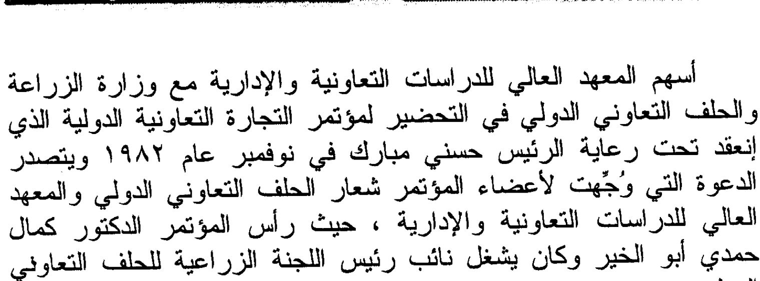
إن مجتمعنا الدولي المعاصر بحكم التطور العلمي والتكنولوجي قرية صغيرة نتيجة للتقدم المُذهل في عالم الإتصالات ، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حقيقة يعترف بها الجميع ، وهي أنه مازال لكل دولة من دول العالم ثقافتها ، وعاداتها وتقاليدها ، وسلوكياتها ، وطبيعة العلاقات التي تحكم أفرادها ، ونظامها التربوي والتعليمي الخاص بها ، ونظرة كل إنسان إلى نفسه .. وكل مجتمع يبدأ من واقعه ويتطور نحو تحقيق أهدافه ، وينجح نظام التعليم في تعظيم قدرة الإنسان المُشارك في عملية التنمية ، على أن يُمارس عمله في إطار من روح التعاون الصادق المستمد من الجمع بين الحُسنيين ، حُسن الأخلاق ، وحُسن العلم اللذان يدفعان كل شخص غلى أن يؤدي عمله برقابة من ضمير ، والتركيز الدائم على تحسين العمل وأن أحدث وسائل التعليم تأخذ التنوُّع .. والتنوُّع يؤدي إلى التكامل .. والتكامل ضد النمطية !!..

ويُوجِّه علماء التعاون وعلماء إدارة الجودة الشاملة النظر إلى أننا دخلنا عصر " المعارف ".. وأن هذه المعارف صارت اساس تغيير هيكل المجتمع ، ويقرون مع الإعتراف بالثلاث مراحل الأساسية التي حققت التغيير في مفهوم المعرفة وهي الثورة الصناعية ، والثورة الإنتاجية ، والثورة الإدارية ، إلا أننا إنتقلنا فعلاً من مفهوم المعرفة بمعناها الفردي ، إلى مفهوم المعرفة بمفهومها الجمعي ، بل أكثر من هذا يُقرر البعض منهم أنه من الأمان أن يحصل كل فرد لديه معرفة على معرفة جديدة كل أربع أو خمس سنوات على الأكثر ، وإلا فإنه سيُصبح مهملاً لتقادم معلوماته !!.. إن المعارف الجديدة تجعل المعارف السابقة قد تقادم عليها العهد .. ومن هذا المنطق فإن كل دولة أو منظمة في عالم اليوم عليها أن تبني من داخل هيكلها التنظيمي والإداري إدارة التغيير .. حيث أن الأسواق تتغير باستمرار .. والمستهلكون يتغيرون باستمرار .. والتكنولوجيا تتغير باستمرار .. والمنافسون يتغيرون باستمرار .. وكل متغير يحدُث يقدح زناد الحاجة لصُنع مستقبل جديد .. وهذا يتطلب الحاجة السريعة لتبني إستراتيجية جديدة تستند إلى الأشخاص المؤهلين القادرين على إحداث التغيير ، والمصادر المناسبة لتحقيق المستوى المطلوب للتغيير ، وهذا يُلقي ضوءاً على أهمية أن يتحلى القادة بوضوح الرؤيا ، وأن يرون بعقولهم ما لا يمكن رؤيته بالعيون المجردة ، وأن يكونوا قادرين على إجراء التحوُّل في إطار العناصر التي تتضمنها إحتياجات التغيير.

وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه من الحقائق التي أكدها علماء إدارة الجودة الشاملة أن من بين أسباب الإهتمام بإحتياجات عملية التغيير ، أو تحولات الشعوب ، تحقيق التعاون الكفء والفعَّال الذي يستند غلى الرغبة الجماعية في تحقيق الأهداف ، آخذين في الإعتبار أن البناء التنظيمي الذي يعملون فيه ينبغي أن ينمو .. وأن يستمر .. وأن تكون له علاقات أفضل .. وأساليب أكثر كفاءة وقدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات تتميز بالجودة ، وتضع عنصر الجودة في مقدمة الإعتبارات ، مؤكدين على أن مبدأ الكفاية يُعتبر من الأولويات التي يُقاس بها أي تنظيم إجتماعي أو إقتصادي ، وأن التنظيم الفعَّال هو ذلك الذي يُحقق الأهداف بأقل قدر ممكن من الجهد والتكاليف ، وينبغي عند بذل الجهود الحفاظ على معنويات الشعب بصفة عامة والقوى العاملة بصفة خاصة ، وإتاحة الفرص لها لتنمية روح المبادأة والإبتكار والإعتماد على النفس.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية الذي حظي برعاية مؤسسة الرئاسة وجامعة عين شمس ووزارة التعليم العالي ، والمجلس الأعلى للجامعات ، وأول معهد يعترف به المجلس الأعلى للجامعات في عام ١٩٧٩ حيث سمح لخريجي المعهد بالإلتحاق بدبلومات الدراسات العليا كما واصدر قراراً رقم (٣) لسنة ١٩٨٦ بمعادلة بكالوريوس المعهد بدرجة بكالوريوس كليات التجارة التي تمنحها الجامعات المصرية " شعبة إدارة الأعمال " وتوالت رعايته بعد ذلك بصور مختلفة ، بعد العديد من اللقاءات العلمية على أوسع نطاق ممكن شهدته مصر ، ومجتمعنا العربي المعاصر.





أسهم المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية مع وزارة الزراعة والحلف التعاوني الدولي في التحضير لمؤتمر التجارة التعاونية الدولية الذي إنعقد تحت رعاية الرئيس حسني مبارك في نوفمبر عام ١٩٨٢ ويتصدر الدعوة التي وُجِّهت لأعضاء المؤتمر شعار الحلف التعاوني الدولي والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، حيث رأس المؤتمر الدكتور كمال حمدي أبو الخير وكان يشغل نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي.

فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث التعليم(*) وإدخال التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر

لاشك أن التعاونيين في مصر قد سعدوا بخطاب الرئيس/ حسني مبارك الذي حدد فيه قضايا التحديث والتطوير والإصلاح ومواكبة روح العصر ، والقضاء على المشكلات الهيكلية سواء في ذلك الحياة السياسية أو الاجتماعية ، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، ونشاط منظماتها حيث أنها تُمثل الركيزة الأساسية الحقيقية التي يقوم عليها الإصلاح ، وأن تقدُم الأمم يُقاس بمدى حيوية مجتمعاتها وما تزخر به طاقات شعبها المتمثلة في نقاباتها ومثقفيها ومنظماتها التعاونية والأهلية ، وصولاً إلى التقدم المطلوب في جميع مجالات الحياة ، وتحقيق طموحات الشعب وتطلعاته نحو مستقبل أفضل ، مستنداً في ذلك إلى الإستمرار في إعادة هيكلة المنظومة التعليمية بمستوياتها المختلفة ، على أسس تضمن حق التعليم للجميع ، وتحقق الإرتقاء بجودة المنتج التعليمي ، وتخريج العقول المتفتحة القادرة على التعامل مع روح وتحديات العصر .. عقول لا تعتمد على نمطية التفكير ، وإنما على الإبداع والإبتكار والبحث والنقد بما يُهيئ أبناءنا للمساهمة في بناء مجدتمعنا العصري الحديث ، ويُعزز فرص مجتمعنا في أن يكون طرفاً فاعلاً في المنافسة العالمية.

ويسعدنا نحن التعاونيين أن نحظى بثقة الرئيس وفي توجيهاته ، حيث أن سيادته في ذلك يؤكد ما نشيد به دائماً فيما يتعلق بفضل مؤسسة الرئاسة منذ الرئيس جمال عبد الناصر ، إلى الرئيس حسني مبارك ، في رفع إسم مصر عالياً ، وتدعيم كيانها الإجتماعي والإقتصادي ، وتحديث التعاون فكراً وتخطيطاً وتعليماً وتطبيقاً ، نظراً لأن جهوده ترتبط بملايين المواطنين فقد رفع الرئيس جمال عبد الناصر في الماضي شعار المجتمع المصري الإشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وأصدر ميثاقاً نص فيه على أن التنظيمات التعاونية تنظيمات شعبية ، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعَّال في التمكين

*) تم نشر المقالة رقم (١) بجريدة التعاون للطبع والنشر ص (٢) بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣٠ في نطاق سلسلة المقالات تحت عنوان : " فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر ".

للديمقراطية السليمة ، وأن هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وأن نموها معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها.

وقد أسهمت مؤسسة الرئاسة منذ عهد جمال عبد الناصر في وضع بذرة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر في أواخر الخمسينات ، وازدهرت وحظيت بسمعة عالية في المنظمات الدولية وجامعات الدول المتقدمة ، وجميع الدول العربية ، وأشادوا بما وصل إليه التعليم الثقافي من تقدم نتيجة لإنشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية برئاسة السيد كمال الدين رفعت – عضو مجلس الرئاسة وقد أخذت في إعتبارها منذ اللحظة الأولى أمانة الفهم للواقع الذي تم الإتفاق عليه من أن إمكانيات جامعة عين شمس المادية وقتئذ لا تسمح بتمويل وتحديث هذه الرعاية ، ولكن بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أمكن تحقيق هذا التحديث والتمويل ، وهذا هو الأسلوب الذي يُطالب به الرئيس حسني مبارك ، فمازالت رعاية مؤسسة الرئاسة قائمة ، وكذلك إمكانيات جامعة عين شمس ، ومن مظاهر تدعيم مؤسسة الرئاسة أنه تحت رعاية الرئيس حسني مبارك عُقد مؤتمراً دولياً في الإسكندرية للتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وكذلك تمَّ في عهد الرئيس حسني مبارك إقامة المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية الذي أشادت به المنظمات الدولية وعلى رأسها الحلف التعاوني الدولي ، كما منح الرئيس حسني مبارك علماء التعاون الأوسمة بما يصاحبها من مظاهر التكريم.

ويعترف التعاونيون ومعهم المجتمع أن الرئيس جمال عبد الناصر أسهم في إدخال بذرة التعليم التعاوني ، والرئيس / محمد أنور السادات أشاد في مؤتمرات عامة بمعهد الدراسات التعاونية أساتذة وطلاباً ومعاونين ، وأنشأ كراسي أستاذية للتنظيم التعاوني ، وأدخل هذا التخصص في دراسات المجالس القومية المتخصصة ، والرئيس حسني مبارك أسهم في توسيع قاعدة نشر التعليم التعاوني وتدعيمه من حيث إستمرار رعاية وزارة التعليم العالي لهذا النوع من التعليم الذي تنفرد به مصر في عالمنا العربي المعاصر ، وتحقق عن طريق التعاون المشترك تحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، بالتعاون مع جامعة عين شمس لخبرتها وتطوير لوائحها ، وإدخالها التعليم التعاوني على مستوى مرحلة البكالوريوس والدراسات

العليا .. وعند توسيع قاعدة نشر التعليم التعاوني العالي بالتعاون مع الجهود الشعبية أمكن إقامة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، ومن هنا كان على الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن نخطط بالأسلوب العلمي الذي تراعى فيه إقتصاديات التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر وإدارته وتمويله في إطار تنظيمه وإدارته بطريقة تؤدي إلى أقصى درجات الكفاءة الإنتاجية للعملية التربوية والتعليمية ، ومراعاة المعايير القومية والإجتماعية ، وفي أن يتحقق كل ذلك في إطار مبدأ الاعتماد على النفس والتمويل الذاتي ، ودون طلب أية معونات من الداخل أو الخارج ، ودون تحميل ميزانية الدولة أية أموال ، أي تتحمل الجمعية التي تضم رؤساء جامعات ونوابها وأساتذتها المتخصصون في فروع المعرفة ولهم إرادة وقدرة على التعامل مع التحديات والمتغيرات مهما عظمت ، والذي بدأوا مسيرتهم وفقاً لمبدأ الإعتماد على النفس منذ ما يقرب من خمسين عاماً في تحمُّل رسالة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، والذي يدخل في نطاق رسالته نشر مفهوم الديمقراطية السليمة ومفهوم المواطنة السليمة والمسئولة ، ومفهوم تكافؤ الفرص بغض النظر عن المذاهب السيادية أو العقيدة الدينية ، أو الجنس ، أو مستويات الدخول ، والمساواة والعدالة التامة بين أبناء الوطن جميعاً ، وحرية التعبير ، وتنمية روح بذل الجهود الذاتية في تدعيم الكيان الإقتصادي والإجتماعي للدولة بما يُشارك في تحقيق الأمن والسلام والإستقرار لجميع المواطنين.

والحقيقة التي نؤكدها من هذا المكان أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أسهمت بتحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وأوضحت عن طريق تبني الدراسات البينية في تنمية المعرفة العلمية الإدارية والإقتصادية والنمو الفكري ، وهي عوامل أساسية في إمداد الدولة برصيد من الخبرة والمعرفة تُسهم في القضاء على ضعف التكوين العلمي ونقص التدريب الفني وإنخفاض مستوى الكفاءة ، وذلك عن طريق إسهامها بإنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية .. أي أنها أسهمت في تطوير نظام التعليم التعاوني بالقدر الضروري من التطوير اللازم لنظام التعليم الحديث الفعَّال دون التَّخلي عن التعدُّد والتنوُّع الفني المُثمر الذي يفيد الحياة في مصر بما يخدم هدف ربط التعليم باحتياجات المجتمع ، ويزيد من فرص النجاح في الحياة المهنية في المستقبل ، خاصة وأن المعهد عمل على تطوير

خطط الدراسة به بحيث يسمح بالأخذ بنظم الدراسات البينية ، وتتضمن لوائح المؤسسات العلمية المُطبّقة للدراسات البينية إمكانية أن يتضمن المُقرر موضوعين أو أكثر من المقررات :

Inter disciplinary And Multi Disciplinary Approach of courses studied at universities involving two or more subjects.

ولذلك فقد حدث تطور كبير في العملية التعليمية يوصي بالمفهوم الذي أوضحناه في الدراسات البينية وأطلقوا عليه Tertiary education وأوضحوا أن هذا الإصطلاح يرتبط بالتعليم العالي كالجامعات والكليات :

Connected with higher education in colleges or Universities.

وقد أثبت التطبيق العلمي والعملي فيما يتعلق بمناهج الدراسات البينية أن هذه المناهج تُحقق إثراءاً كبيراً من نواحي المعرفة والمعلومات والخبرات والإرتفاع بمستوى الطلاب العلمي والثقافي إلى جانب مجالات التخصص .. وقد جعل هذا التحديث من المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية مفخرة للمنظومة التعليمية في المنطقة العربية ، وحظي بسمعة عالية على الصعيد الدولي ، ومن هذه الحقيقة تستعد الجمعية الآن للوفاء بعهدها وتقديم صروحاً للدولة.

مؤسسة الرئاسة والتعليم التعاوني
إستجابة للدستور
وبناء مجتمعنا الجديد

فكر الرئيس والمنظمات الشعبية :

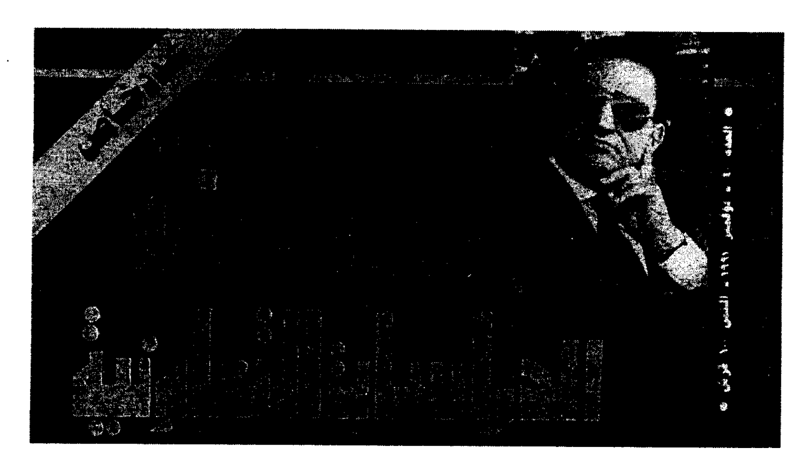
لاشك أن التعاونيين في مصر قد سعدوا بخطاب الرئيس/ حسني مبارك الذي حدد فيه قضايا التحديث والتطوير والإصلاح ومواكبة روح العصر ، والقضاء على المشكلات الهيكلية سواء في ذلك الحياة السياسية أو الاجتماعية ، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، ونشاط منظماتها حيث أنها تمثل الركيزة الأساسية الحقيقية التي يقوم عليها الإصلاح ، وأن تقدم الأمم يُقاس بمدى حيوية مجتمعاتها وما تزخر به طاقات شعبها المتمثلة في نقاباتها ومثقفيها ومنظماتها التعاونية والأهلية ، وصولاً إلى التقدم المطلوب في جميع مجالات الحياة ، وتحقيق طموحات الشعب وتطلعاته نحو مستقبل أفضل ، مستنداً في ذلك إلى الاستمرار في إعادة هيكلة المنظومة التعليمية بمستوياتها المختلفة ، على أسس تضمن حق التعليم للجميع ، وتحقق الارتقاء بجودة المنتج التعليمي ، وتخريج العقول المتفتحة القادرة على التعامل مع روح وتحديات العصر ... عقول لا تعتمد على نمطية التفكير ، وإنما على الابداع والابتكار والبحث والنقد بما يُهيئ أبناءنا للمساهمة في بناء مجتمعنا العصري الحديث ، ويُعزِّز فرص مجتمعنا في أن يكون طرفاً فاعلاً في المنافسة العالمية.

ويسعدنا نحن التعاونيين أن نحظى بثقة الرئيس وفي توجيهاته ، حيث أن سيادته في ذلك يؤكد ما نشيد به دائماً فيما يتعلق بفضل مؤسسة الرئاسة منذ الرئيس جمال عبد الناصر ، إلى الرئيس حسني مبارك ، في رفع اسم مصر عالياً ، وتدعيم كيانها الاجتماعي والاقتصادي ، والنهوض بها ، بما في ذلك الجهود من أجل تحديث التعاون فكراً وتخطيطاً وتعليماً وتطبيقاً ، نظراً لأن جهود النشاط التعاوني الاجتماعي والاقتصادي ترتبط بملايين المواطنين ، فقد رفع الرئيس جمال عبد الناصر في الماضي شعار المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وأصدر ميثاقاً نص فيه على أن التنظيمات التعاونية تنظيمات شعبية ، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعَّال في التمكين للديمقراطية السليمة ، وأن هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وأن نموها معين لا ينضب

للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها.

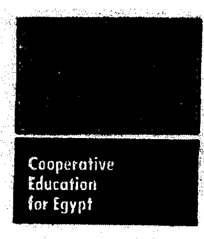
ومن أجل تحقيق هذا الهدف أسهمت مؤسسة الرئاسة منذ عهد جمال عبد الناصر في وضع بذرة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر في منتصف الخمسينات ، وازدهرت وحظيت بسمعة عالية في المنظمات الدولية وجامعات الدول المتقدمة ، وجميع الدول العربية في عهد الرئيس حسني مبارك ، وأشاد الجميع بما وصل إليه التعليم العالي التعاوني من تقدُم نتيجة لإنشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية برئاسة السيد كمال الدين رفعت – عضو مجلس الرئاسة وقتئذ ، حيث أخذت الجمعية في اعتبارها منذ اللحظة الأولي أمانة الفهم للواقع الذي تمَّت دراسته وتقسيم العمل من أجل تحقيقه ونموه ، حيث أن إمكانيات جامعة عين شمس المادية وقتئذ كانت لا تسمح بتمويل وتحديث هذه الرعاية ، ولكن بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أمكن وضع نموذجاً جديداً لتدفق العمل وتقسيمه بين الجامعة والجمعية ، وبذلك أمكن من خلال الجهد المشترك تحقيق هذا التحديث والتمويل ، وهذا هو أسلوب التعاون المشترك الذي يطالب به الرئيس حسني مبارك ويباركه ، فمازالت رعاية مؤسسة الرئاسة قائمة ، وكذلك إمكانيات جامعة عين شمس.

ومــن مظاهــر تدعيم مؤسسة الرئاسة للتعليم التعاوني من منظور جامعــي معاصر ، عُقِد تحت رعاية الرئيس حسني مبارك مؤتمراً دولياً في الاســكندرية للتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وكذلك تمَّ في عهد الرئــيس حسني مبارك إقامة المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية الذي عُقــد فــي المركــز الدولي الزراعي المصري وأشادت به المنظمات الدولية وعلــى رأســها الحلف التعاوني الدولي ... كما منح الرئيس حسني مبارك علمــاء التعاون وقيادات التطبيق التعاوني الناجح الأوسمة بما يصاحبها من مظاهــر الــتكريم ، ومن بينهم الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، حيث منحه الرئــيس حســني مبارك وسام الجمهورية من الطبقة الثانية عام ١٩٨٢ ، ونوط الإمتياز من الطبقة الأولى ١٩٨٨.



إهتم السيد الرئيس حسني مبارك بعقد المؤتمرات الدولية للتعرف على الدور الذي يقوم به التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر.

المؤتمر التعاوني الدولي
الذي عُقد بمدينة الأسكندرية
في مايو عام ١٩٩٠

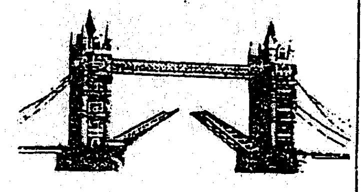


The challenges facing education in Egypt today are as great as its potential to meet them. These challenges not only pertain to teaching, learning, curriculum and other strictly educationally related concerns, but also include the impact of such problems on society in general and on the production sector in particular. What is needed is a catalyst to mobilize Egypt's resources to address these challenges and to overcome them. Cooperative education has demonstrated that it can effectively serve as just such a catalyst.

The challenge to reform higher education in Egypt is a high priority of Egyptian educators. It is recognized that present curricula do not meet the changing needs of Egyptian society and that there is a lack of appropriate consideration of the fundamental relationship between education and the labor market. The close interaction which co-op engenders between institutions of higher education and business and industry allows curricula to readily adapt to social and economic changes and to incorporate advancements in science and technology. Moreover, constant input from the employment sector

helps to keep college curricula up to date with the latest changes in industry. The strong and positive relationship developed between these institutions and the business community also keeps colleges and universities attuned to critical changes in the labor market. Cooperative education also directly addresses the announced Egyptian strategy of expanding and upgrading technical education, with special emphasis on new fields of technology related to production and services.

The 1st World Conference On Co-operative Education



London

21-24 May 1979

THE CONFERENCE IS ORGANISED BY A COMMITTEE REPRESENTING THE FOLLOWING UNIVERSITIES

UNIVERSITY OF ASTON IN BIRMINGHAM

Professor J.E. Flood, Dr R.G. Temple, Mr F.R. Bishop.

UNIVERSITY OF BATH

Professor J. Thomas, Dr J. Bowcott, Mr A.J. Prescott.

UNIVERSITY OF BRADFORD

Professor C. Hanson, Dr J.E. Adderson, Mr J.G. Marsland.

BRUNEL UNIVERSITY

Mr A. Daniels (Chairman), Dr C.F. Bell, Mr F.G.B. Jones.

THE CITY UNIVERSITY

Professor H. House, Mr W.P. Escreet, Mr F.E. Jarvis.

LOUGHBOROUGH UNIVERSITY OF TECHNOLOGY

Professor D.S. Campbell, Dr I.A. Dempster, Mr J. Anderson

UNIVERSITY OF READING

Professor E.J. Rolfe, Mr P.J. Vallance.

UNIVERSITY OF SALFORD

Professor J. Halling, Dr L. Davies, Dr M.B. Oakes.

UNIVERSITY OF SURREY

Mr J.P. Moore (Vice-Chairman), Dr J.A.R. Gage, Mr J.V. Reed.

UNIVERSITY OF WALES INSTITUTE OF SCIENCE AND TECHOLOGY

Professor K.D. Duncan, Dr J.D.R. Thomas, Mr W.R. Davies.

IN ASSOCIATION WITH THE POLYTECHNICS' COMMITTEE ON CO-OPERATIVE EDUCATION

Chairman: Mr J. Rowbotham, Sheffield City Polytechnic.

UNIVERSITIES' COMMITTEE ON CO-OPERATIVE EDUCATION

This committee was formed in 1972 with the object of promoting the co-operative education system at first degree level in the university sector. It was envisaged that the objective would be realised in two general ways:

(a) by encouraging an improvement in the methodology of co-operative education programmes through an exchange of views and experience, and

(b) through provision of a national voice on matters of common concern to those involved with degree level co-operative education programmes in the university sector.

Nine universities initially accepted an invitation to join the committee, each having two representatives. There are now ten universities in membership.

In 1973 there were some 33,000 students in the UK following co-operative education programmes leading to first degrees, of which some 43% were in the university sector. In the nine universities which accepted the original invitation to join the Universities Committee on Co-operative Education, over 50% of the students follow degree courses based on the co-operative system – a far higher commitment than any other group of higher education establishments preparing students for bachelors degrees.

When first developed, co-operative education programmes were particularly favoured for engineering and applied science subjects. These academic areas still predominate numerically but the last few years have seen a significant extension of co-operative education programmes into areas such as the humanities.

During its short existence, the committee has been involved with the following tasks. It has:

(a) obtained details on all co-operative education programmes at degree level being operated in the university sector, including course patterns and student numbers. This survey is up-dated annually and the results are available to all member universities.

(b) established contact with and made representations to bodies such as the Ministry of Employment, the CBI and the Civil Service to draw attention to the needs of students for extra-mural employment and the necessity to protect this from the vagaries of the economic climate.

(c) considered co-operative programme objectives and the assessment of students' performance in the extra-mural component, and a report on assessment has been prepared for educational establishments and employers.

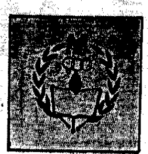
(d) made representations to a number of bodies in order to improve the provision of information on co-operative programmes to potential students.

(e) considered the titles of awards for successful completion of co-operative programmes [illegible]

الجمعية المصرية للدراسات التعاونية تقود حركة التنوير للتعليم التعاوني بمفهومه الجامعي المعاصر

اهتمت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بتلبية احتياجات الحركة التعاونية الشعبية اذا طلبت منها ذلك ومن بينها تعميم الدورات التدريبية التى ترتبط بادارة التعاونيات .





أضواء على مؤتمرات التعليم التعاوني الجامعي المعاصر

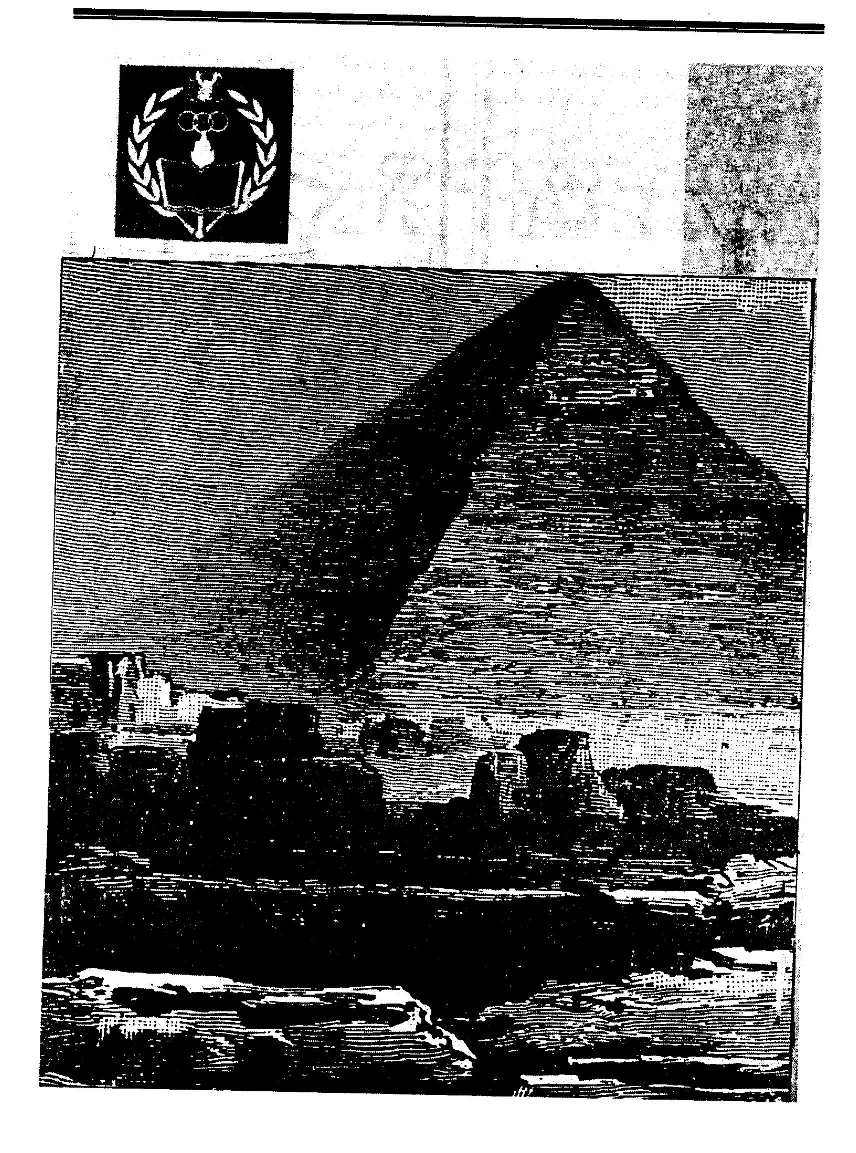
واتماما للفائدة نلقى بعض الاضواء على المؤتمرات الدولية السابقة للتعليم التعاونى فى مجتمعنا الدولى المعاصر حيث :

* انعقد المؤتمر الاول فى لندن London بانجلترا عام ١٩٧٩ .
* وانعقد المؤتمر الثانى فى بوسطن Boston بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨١ .
* ثم انعقد المؤتمر الثالث فى ميلبورن MElbourne باستراليا عام ١٩٨٣ .
* ثم انعقد المؤتمر الرابع بادنبره Edinbargh باسكتلندا عام ١٩٨٥ .
* ثم انعقد المؤتمر الخامس بامستردام Amsterdam بهولندا عام ١٩٨٧ .
* ثم انعقد المؤتمر السادس فى هاميلتون Hamilton باوتاريو بكندا عام ١٩٨٩ .
* ثم انعقد المؤتمر السابع فى هونج كونج Hong Kong بالصين عام ١٩٩١

وكما اوضحنا يضاف الى هذه المؤتمرات مؤتمر التعليم التعاونى الذى عقدته جامعة الاسكندرية مع جامعة نورث ايسترن بامريكا بالاسكندرية فى مايو عام ١٩٩٠ .









جامعات العالم ومفهوم التعليم التعاوني

سيسجل التاريخ ان عهد الرئيس محمد حسني مبارك قد شهد تطورا هاما من اجل اصلاح التعليم ، حيث عقد في عهده اول مؤتمر علمي للتعليم التعاوني بمفهومه الجامعي المعاصر ، حيث يعرف المتخصصون ان جامعات العالم المتقدم وضعت استراتيجية «التعليم التعاوني» بهدف اعداد الانسان لمقابلة تحديات ومتغيرات القرن العشرين ، ولاشك ان التحديات التي تقابل التعليم في مصر الآن تعتبر من الضخامة بقدر احتمالات القدرة على مقابلة المشكلات التي تقابلها هذه التحديات .. وهذه التحديات لا تتعلق فقط بمشكلات التعليم والدراسة والمناهج والخطط التي تضعها المؤسسات التعليمية وغيرها من الهيئات المعنية بشئون التعليم ، بل انها ايضا تتضمن أثر هذه المشكلات على المجتمع بصفة عامة وعلى قطاع الانتاج بصفة خاصة .

إن الامر الذي تحتاج اليه مصر في مجال التعليم هو ايجاد حافز يمكنها من تعبئة مواردها لمقابلة هذه التحديات والقدرة على التغلب عليها ، وقد اثبت التعليم التعاوني فعاليته وقدرته على ان يكون ذلك الحافز الذي يمكن عن طريقه تحقيق هذه الاهداف .

ان التحديات من اجل اصلاح التعليم العالي في مصر لها اولوية عند علماء التربية الذين يقومون باجراء البحوث والدراسات من اجل استنباط الاساليب التي يمكن من خلالها الارتفاع بالنظام التعليمي بحيث يتوافر في اعداد المتلقي للتعليم الشروط والمواصفات التي تجعل منه قادرا على مقابلة هذه التحديات ، ويسعدنا في هذا المقام ان نؤكد ان مصر تسترشد باحدث التطورات العالمية في فن استخدام العلم من اجل التنمية البشرية بكافة ابعادها والتي منها المؤتمرات السابقة التي عقدتها الدول المتقدمة من اجل اصلاح العملية التعليمية تحت شعار «التعلم التعاوني» .

وهناك اعتراف بان مناهج الدراسة الحالية في مصر لا تفي بتلبية احتياجات المجتمع المصري وان هناك حاجة الى ايجاد وسيلة علمية مناسبة للعلاقة الاساسية بين التعليم واحتياجات السوق للقوى العاملة والتفاعل القوي الذي يولده التعليم التعاوني من خلال العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات دوائر الاعمال والصناعة يسمح لمثل هذا التفاعل للمناهج الدراسية ان تتكيف فورا

للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وان تتضمن مناهجها احدث التطورات فى مجال العلم والتكنولوجيا .

●● مصر والتعليم التعاونى المتطور

إن الانسان المصرى المتخصص والمتطور ليسعد بجهود المجلس الاعلى للجامعات فى مصر ، حيث امكنه بالتنسيق مع جامعة الاسكندرية ان يسجل لدى دوائر العالم المتقدم ان جامعاتنا المصرية قد اسهمت بدور بارز فيما يتعلق بتاصيل التعليم التعاونى وفقا لاحدث التطورات العصرية حيث عقدت جامعة الاسكندرية فى مايو ١٩٩٠ مؤتمرا بالتنسيق مع جامعة نورثايسترن Northeastern University تحت عنوان التعليم التعاونى «ينمى علاقات المشاركة بين التعليم العالى ودوائر الاعمال والصناعة» .. وقد اكد المؤتمر على ان دارسى اليوم هم حملة المسئولية فى ادارة النشاط فى المستقبل ، والاعمال المستقبلية تتطلب اهمية ان يجمع الدارسون بين النظريات التعليمية التى يتلقونها فى مقاعد الدراسة والخبرات العملية المتسمدة من مواقع العمل .. بالاضافة الى حاجتهم الى التعليم المستمر مادامت الحياة .

ولعل هذا المعنى يجعل الجمعية المصرية للدراسات التعاونية تعتز بانها كانت ومازالت من اوائل الذين نادوا بالتعليم التعاونى بمفهومه المتطور الذى يتسع فى معناه لكى يشمل إعداد الدارسين بالاسلوب العلمى المتطور الذى يؤهلهم لتحمل المسئوليات فى كافة قطاعات الاقتصاد فى مصر سواء فى ذلك القطاع العام او القطاع الخاص او التعاونى او القطاع الاستثمارى .

ومن منطق هذا الهدف كان اسم الجمعية المصرية للدراسات التعاونية وكان ايضا اسم المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية الذى خطط للارتقاء بالعملية التعليمية فى مصر الى مستوى التعليم التعاونى الذى عبرت عنه المؤتمرات التى عقدت فى عالمنا المعاصر تحت عنوان «التعليم التعاونى» وعدد هذه المؤتمرات سبعة مؤتمرات واخرها المؤتمر السابع الذى عقد فى مدينة هونج كونج تحت شعار :



الأستاذ الدكتور عبدالسلام عبدالغفار وزير التعليم الأسبق واحد رواد التعليم ورئيس جامعة عين شمس .

التعليم التعاونى بمنظور دولى
تبادل الخبرات
تحديد الاحتياجات
تعميق الرؤية
التغلب على المشكلات
تغييرات ذات نتائج فعالة

CO - OPERATIVE EDUCATION IN GLOBAL CONTEXT
SHARING EXP ER LENCES
DEFINIG NEEDS
EXPANDING VISIONS
OVERCOMING CONSTRAINS
EFFECTING CHANGES

وايمانا من جامعة عين شمس رائدة علوم التعاون ، والتعليم التعاونى فى مجتمعنا العربى المعاصر ، فقد اصدر رئيس جامعة عين شمس القرار الآتى مستهدفا مسايرة تطور التعليم التعاونى فى مصر وفقا للمفاهيم التى استقرت فى جامعات العالم .

قرار رئيس الجامعة

رقم (٩٠) بتاريخ ١٠ / ٨ / ١٩٩١

رئيس الجامعة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات .

قــرر

مادة (١) :

سفر كل من :

١ ـ السيد الاستاذ الدكتور / كمال حمدى ابو الخير ـ استاذ متفرغ بقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة .

٢ ـ السيد الاستاذ الدكتور / سيد محمود عبد الجواد الهوارى ـ استاذ ورئيس قسم ادارة الاعمال بكلية التجارة .

لحضور المؤتمر الدولى السابع عن التعليم التعاونى الذى يعقد بكلية التكنولوجيا بهونج كونج فى الفترة من ٢٦ الى ٣٠ اغسطس ١٩٩١ .

مادة (٢) :

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

رئيس الجامعة

(أ. د. عبد السلام عبد الغفار)

ومما لاشك فيه أن مصر إستفادت من ريادتها في التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر حيث أنشأت في ضوء المادة ٣ من لائحتها الصادر بها قرار وزاري نصه ما يلي :

" للمعهد أن ينشئ دراسات بالمراسلة ودراسات تدريبية " تأهيل أو إستكمال تأهيل أو تزويد " للموظفين المشرفين على شئون التعاون ، ويضع مجلس الإدارة القواعد الخاصة بهذه الدراسة وشروطها على أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

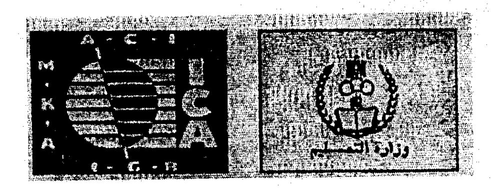
وقد يكون من المناسب أن نوضّح أن جامعات العالم التي تشارك في تطور مفهوم التعليم التعاوني تستهدف بالدرجة الأولى إستخدام الدراسات

البينية وهي المعنى الأصيل لمفهوم التعليم التعاوني بمعناه الأكاديمي في مجتمعنا الدولي المعاصر. ولذلك كان الهدف الذي وضعه الرواد الأوائل للتعليم التعاوني في مصر وهم كما يعرف المجتمع المصري من رؤساء الجامعات المصرية ونوابها ، وعمدائها ورؤساء أقسام إدارة الأعمال من مختلف التخصصات في العلوم الإدارية والعلوم الإنسانية والمحاسبية .. إلخ.. بالإضافة إلى أبرز القيادات التي تولت منشآت إقتصادية تعاونية ناجحة سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص أو التعاوني .. **كان هدف هؤلاء هو إعداد الخريجين للعمل في كافة قطاعات الدولة في مختلف تخصصاتها. ومن هذا المنطق فإن مشاكل التطبيق بالإضافة إلى المشاكل التي يعالجها كبار الأساتذة عن طريق ما يشرفون عليه من رسائل .. كل هذا يدخل في نطاق دراسة الطالب عن طريق نشره في " المجلة المصرية** للدراسات التعاونية " أو المراجع العلمية للأساتذة ، **وبذلك يتحقق مفهوم التعليم التعاوني الذي يدعو إلى إنتهاج أفضل أساليب العلم المتقدم التي تحقق التفاعل بين العلم والتطبيق من أجل مزيد من التنمية البشرية التي تستطيع أن تفي بحاجات المستقبل التي تعتمد على المتغيرات التي يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر في التعليم والتكنولوجيا.**

THIRD INTERNATIONAL CO-OPERATIVE TRADE CONFERENCE



The central agricultural
Co-operative union – Cairo
With the sponsorship
Of the ministry of agriculture
And
The economic bureau
Of the agricultural committee
International co-operative
Alliance





JB. DOUMENG, President, BECA of ICA, PARIS.
Dr. K.H.A. Kheir, Rector, Higher Institute of Co-operative and Managerial Studies, CAIRO.



بذرة التعليم التعاوني :

يعترف المجتمع المصري والعربي ، وعلى وجه الخصوص التعاونيون أن الرئيس جمال عبد الناصر أسهم في إدخال بذرة التعليم التعاوني ، وأن الرئيس محمد أنور السادات أشاد في مؤتمرات عامة بمعهد الدراسات التعاونية والإدارية أساتذة وطلاباً وعاملين ، وأنشأ كراسي أستاذية للتنظيم التعاوني بجامعة عين شمس ، وأدخل هذا التخصص في دراسات المجالس القومية المتخصصة ، وأقيم مؤتمر كبير للتعاونيات الاستهلاكية نوقش فيه الدور الهام الذي يقوم به قطاع التعاون كصمام أمان ضد الإستغلال والإنتهازية ، وأسهم الرئيس حسني مبارك في توسيع قاعدة نشر التعليم التعاوني وتدعيمه من حيث استمرار رعاية وزارة التعليم العالي لهذا النوع من التعليم الذي تنفرد به مصر في عالمنا العربي المعاصر ، وأسهم في النهوض بالنسيج الإجتماعي من حيث الأخوّة في المواطنة بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة الدينية أو المذاهب السياسية ، وعَمّق هذه المفاهيم روحياً وعلمياً ذاكرين أن سيادته قد استقبل قيادات التعاونيين العرب ، وسمح لهم بالمزيد من المنح في نظام البعثات الداخلية ، وتحقق عن طريق رعاية سيادته تحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر بالتعاون مع جامعة عين شمس لخبرتها وتطوير لوائحها وإدخالها التعليم التعاوني على مستوى مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا.

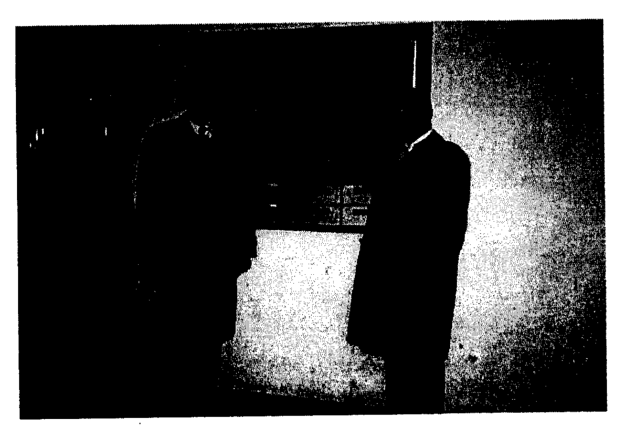
ومن هنا كان على الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن تخطط بالأسلوب العلمي الذي تراعى فيه اقتصاديات التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر وإدارته وتمويله بطريقة تؤدي إلى أقصى درجات الكفاءة الانتاجية للعملية التربوية والتعليمية مع مراعاة المعايير القومية والاجتماعية المصرية ، وفي أن يتحقق كل ذلك في إطار مبدأ الاعتماد على النفس والتمويل الذاتي والإدارة الذاتية ، ودون الحصول على أية معونات من الداخل أو الخارج ، ودون تحميل ميزانية الدولة أية أموال ، أي تتحمل الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي تضم رؤساء جامعات ونوابها وأساتذتها المتخصصون في فروع المعرفة ، ويتحلون بإرادة وقدرة على التعامل مع التحديات والمتغيرات مهما عظمت ، وبدأوا مسيرتهم وفقاً لمبدأ

لتحديث التعليم بادخال التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ونشر مفهوم الديمقراطية التعاونية السليمة.

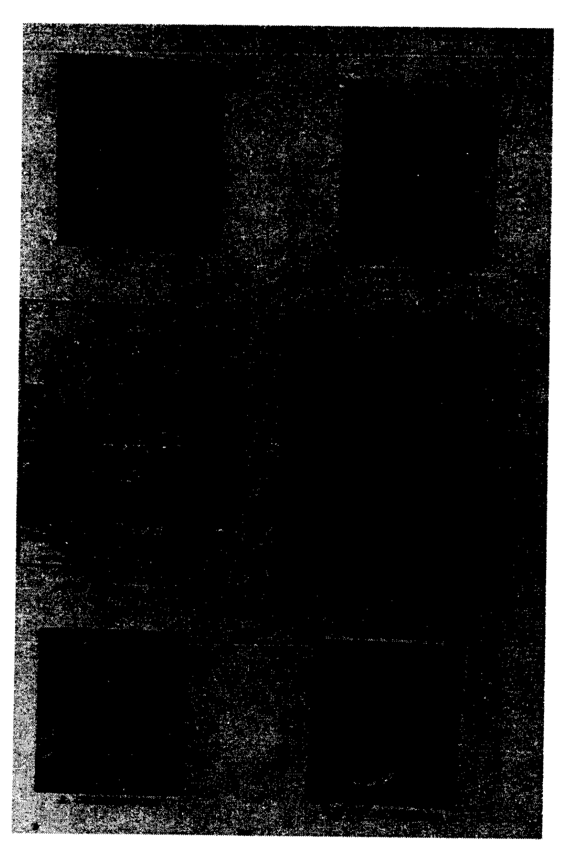


د. محمد مرسي | د. زكي شبانه | د. جابر جاد عبدالرحمن | د. محمد الجزار | د. محمد يحيى عويس | د. مصطفى زمع

- دور تاريخى لجامعة عين شمس وكلية التجارة فى دعم رسالة التعليم التعاونى
- الاستعمار كان حريصا على عدم السماح بإدخال علم التعاون فى البنيان التعاونى
- مؤسسة الرئاسة كانت تهدف ان يكون المعهد جامعة تعاون مستقلة بذاتها
- مؤسسة الرئاسة فى مقدمة من دعموا رسالة التعليم التعاونى
- رسالة التعليم التعاونى نجحت بفضل ثقة القيادات السياسية والتنفيذية على مر السنين.



الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير في تبادل المحاضرات والزيارات مع معاهد ألمانيا التعاونية. والصورة توضح لقائه مع عميد المعهد التعاوني بجامعة مونستر بشمال ألمانيا.

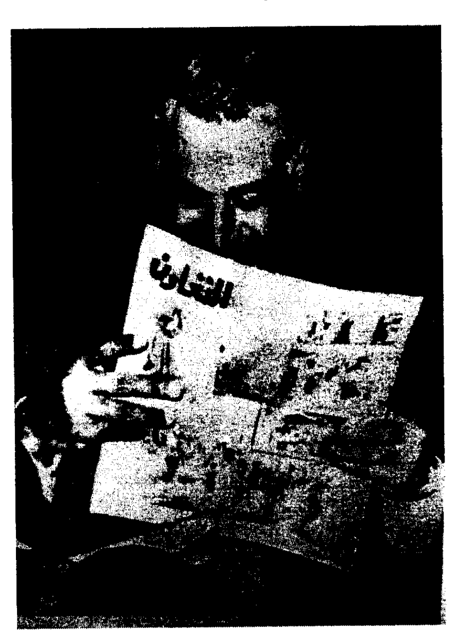


توضح الصور بعض رواد التعاون الأوائل الذين إعتمدوا على أنفسهم ومنهم وليم كنج الذي نادى بضرورة إعتماد العمال على أنفسهم في تكوين رأس المال ، والعمل ، والإيمان بالتطور التدريجي وصولاً لتحقيق الإكتفاء الذاتي .. عليهم أن يبدأوا بإمتلاك المخازن ، ثم شراء أو إستئجار الأرض لزراعة الأطعمة التي يحتاجون إليها ، ثم إقامة المصانع حتى ولو بدأت بالورش الصغيرة ، وبذلك يصبحوا أسياد أنفسهم بدلاً من أن يبحثوا لأنفسهم عن سيد يعطيهم وظيفة .. هؤلاء هم أصحاب المدرسة الواقعية في التعاون.

ومازلنا نقرر أن قضية التعليم التعاوني في مصر – بل في البلاد العربية كلها – مازالت مطروحة ومازالت في حاجة إلى مؤيدين .. لا ليضيفوا إلى القضية مبررات جديدة للكسب .. وإنما ليقفوا بكل قواهم من أجل إزدهار التعليم التعاوني الذي هو القاعدة الصلبة لإقامة البنيان التعاوني السليم والنهوض بالمجتمع.

نحن نقدر جميعاً مواقف مؤسسة الرئاسة .. ومنها : ذلك اليوم الذي إفتتح فيه الرئيس جمال عبد الناصر أول معهد للدراسات التعاونية التجارية ، وكتب في سجل زياراته هذه العبارة التي إتخذنا منها نبراساً على طريق العمل الجاد الواعي المُدرك :

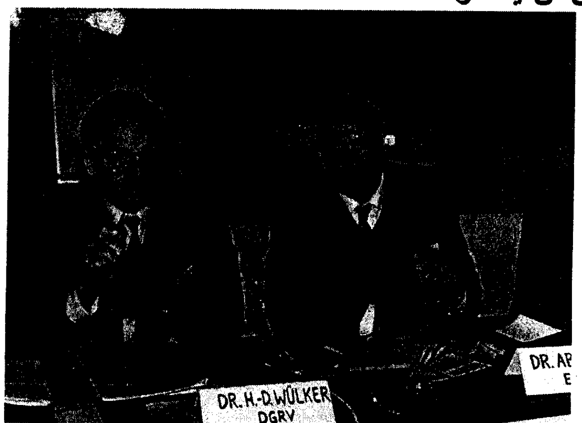
" إنني أتمنى لهذا المعهد التوفيق وأرجو أن يصبح نواة لأول كلية تعاونية في الشرق الأوسط ".



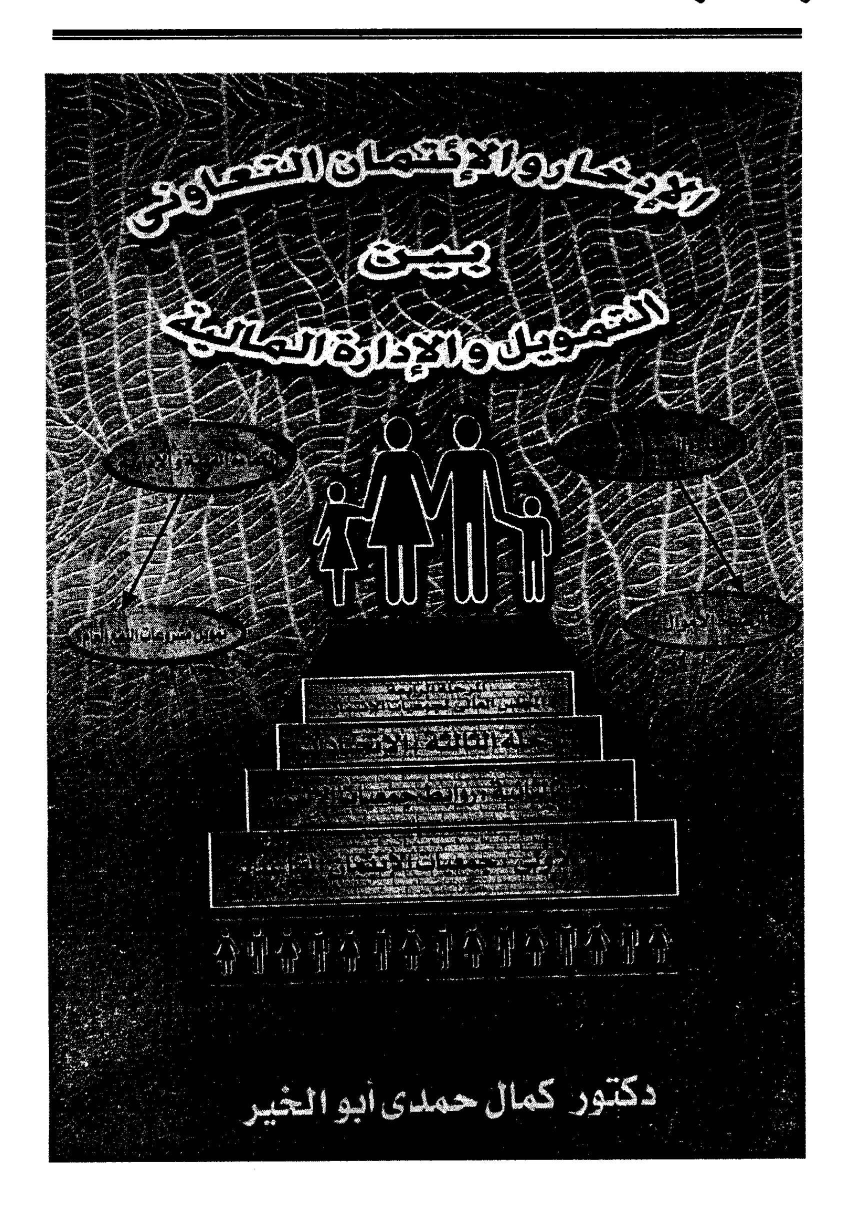
ونضيف ما وصل إليه التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر في عهد الرئيس حسني مبارك.

نحن نُقدِّر للدولة موقفها الجاد الجديد من التعليم التعاوني.

ومفهوم المواطنة السليمة والمسئولة ، ومفهوم تكافؤ الفرص بغض النظر عن المذاهب السياسية أو العقيدة الدينية ، أو الجنس ، أو مستويات الدخول ، والمساواة والعدالة التامة بين أبناء الوطن جميعاً، وحرية التعبير ، وتنمية روح بذل الجهود الذاتية في تدعيم الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة بما يشارك في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار لجميع المواطنين ... وإكساب التعاونيين جوانب علمية وروحية وسياسية واجتماعية واقتصادية ينبغي تغطيتها عند الكوادر التعاونية من أجل تحقيق رسالة التعاون الاجتماعية والاقتصادية.. وقد تمَّ تدعيم هذه المفاهيم بالأساليب التربوية المتعددة ، وإصدار المراجع والدوريات العلمية التعاونية ، وكذلك المراكز الثقافية التعاونية ، وأصبحت مصر هي قبلة الذين يُريدون أن يستزيدوا ويتعمقوا في دراسة الدور الحقيقي للفكر التعاوني ، واصدرت الجامعات في إنجلترا وفرنسا وألمانيا .. إلخ .. المراجع تحية للتعاونيين وقالوا عنهم " لقد حقق هؤلاء الضعفاء ما عجز جبابرة العالم عن أن يحققوه ".



دكتور/ دولفير بالتعاون مع الدكتور/ كمال أبو الخير ينفذان دورة تدريبية خاصة بتنظيم وإدارة التعاونيات للدول العربية في مصر.


الادخار والائتمان التعاوني
بين
التمويل والإدارة المالية
دكتور كمال حمدى أبو الخير

التعليم التعاوني والدراسات البينية :

والحقــيقة التــي نعــتز بهــا ونؤكدها من هذا المكان أن الجمعية المصــرية للدراسات التعاونية أسهمت بتحديث التعليم التعاوني من منظور جامعــي معاصر وفقاً لأحدث نماذج التربية والتعليم في المؤسسات العلمية التعاونــية الجامعية التي زرناها وحاضرنا فيها وحاضر أساتذتها أبناءنا في الدراسات العليا بكلية التجارة - جامعة عين شمس والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.

وكــان من بين ما أقتبسناه من الجامعات التي زرناها وحاضرنا فيها نمــوذج تبنــي الدراسات البينية التي أضافتها الجمعية المصرية للدراسات التعاونــية إلــى العملية التعليمية ، ونجحت بذلك في تنمية المعرفة العلمية والإدارية والاقتصادية والقانونية والإجتماعية والنمو الفكري ، وهي عوامل أساسية في إمداد الدولة برصيد من الخبرة والمعرفة تُسهم في القضاء على ضــعف التكويــن العلمي ونقص التدريب الفني وإنخفاض مستوى الكفاءة ، وذلك عن طريق التعاون المشترك .. أي أنها أسهمت في تطوير نظام التعليم التعاونــي بالقدر الضروري من التطوير اللازم لنظام التعليم الحديث الفعَّال ، دون التَخَلي عن التعدُّد والتنوُّع الفني المثمر الذي يفيد الحياة في مصر ، بما يخــدم هــدف ربط التعليم باحتياجات المجتمع ، ويزيد من فرص النجاح في الحــياة المهنــية في المستقبل ، خاصة وأن المعهد عمل كما أوضحنا على تطويــر خطــط الدراســة بــه بحيث يسمح بالأخذ بنظم الدراسات البينية ، وتتضــمن لوائــح المؤسســات العلمية المطبقة للدراسات البينية إمكانية أن يتضــمن المقــرر موضــوعين أو أكــثر من المقررات ويطلقون على هذا المنهج :

Inter disciplinary And Multi Disciplinary Approach of courses studied at universities involving two or more subjects.





الصورة العلوية : توضح الدكتور/ كمال أبو الخير يحاضر في جامعة مينستر بألمانيا.
الصورة السفلية : توضح الدكتور/ كمال أبو الخير يحاضر في كلية التعاون بموسكو.

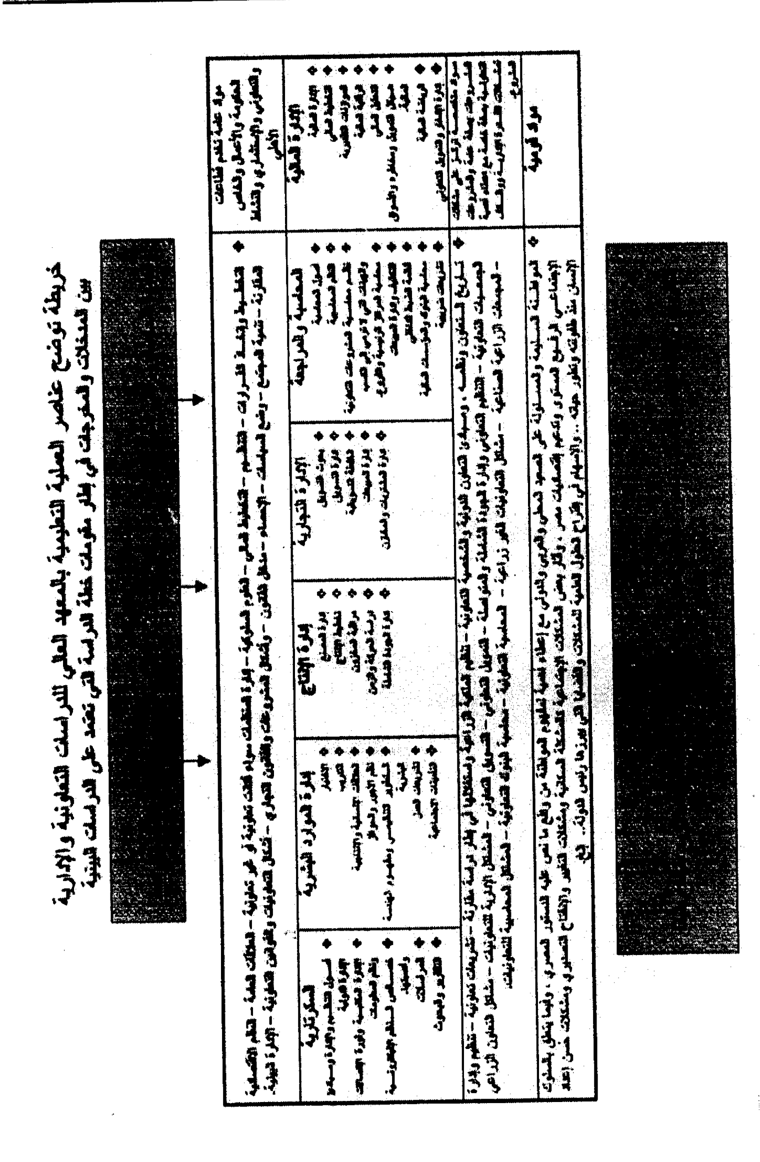
وفي ضوء المنهج السابق ذكره حدث تطور كبير في العملية التعليمية ، وأوصت عديد من الجامعات المتقدمة التي أسهمت بدور كبير في النهوض بالتعليم التعاوني من قاعدة البنيان التعليمي حتى قمته بتوسيع قاعدة المفهوم الذي أوضحناه وأطلقوا عليه **Tertiary education** ، وأوضحوا أن هذا الإصطلاح يرتبط بالتعليم العالي كالجامعات والكليات :

connected with higher education in colleges or universities.

وقد طبق المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية أسلوب الدراسات البينية الذي وضحناه من قبل ، ونوضّح في هذا السياق مدخلات ومخرجات الدراسة بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في الخريطة المرفقة في سياق هذا الموضوع ، كما نعطي بعض الأمثلة لتطبيق الدراسات البينية في المعهد.



سفير ألمانيا والأستاذ نقيب الزراعيين بمصر والدكتور/ كمال حمدي أبو الخير في الدورة التدريبية لقيادات الحركة التعاونية العربية التي عُقدت بمصر ، وقد شرح سفير ألمانيا أثر الدراسات البينية في تعميق المفاهيم لدى الزراعيين.


خريطة توضح عناصر العملية التعليمية بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية
بين المشكلات والمخرجات في إطار مقومات خطة الدراسة التي تعتمد على الدراسات البينية

مثال تطبيقي :

وقد أثبت التطبيق العلمي والعملي فيما يتعلق بمناهج الدراسات البينية أن هذه المناهج تحقق إثراءاً كبيراً من نواحي المعرفة والمعلومات والخبرات والارتفاع بمستوى الطلاب العلمي والثقافي ، إلى جانب تعميق الفهم فيما يتعلق بمجالات التخصص... وقد جعل هذا التحديث من المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية مفخرة للمنظومة التعليمية في المنطقة العربية ، وحظي بسمعة عالية على الصعيد الدولي ، وباركه رؤساء مصر ووزراء التعليم العالي ، وجميع المنظمات الدولية المهتمة بشئون الدول النامية ، وأقبلت على مصر لدراسة التجربة العلمية التعاونية لتعميمها .. واختارت من بين أعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية من وضعتهم في مراكز دولية إستشارية ، وأسهموا في تطوير المبادئ التعاونية بما يُساير التطورات والمتغيرات العالمية ، دون إحداث أي إرتباك في صفوف التعاونيين ، آخذين في الإعتبار الظروف العالمية الصعبة ، وإستقر في ذهن التعاونيين ، " أن التعاونيين في العالم عائلة واحدة ". ومن هذه الحقيقة تستعد الجمعية الآن للوفاء بعهدها وتقديم صروحها للدولة وفقاً لما تراه مؤسسة الرئاسة في هذا الشأن.

وعلى سبيل المثال فإن المواد الاقتصادية تُدَّرَس بالمعهد في إطارين :

*) <u>الإطار الأول</u> : هو مجموعة مواد إقتصادية مباشرة لعدد ساعات كبيرة في الفصل الواحد مثل : مدخل أو مبادئ الإقتصاد بالسنة الأولى فصل دراســي أول لمدة أربعة ساعات مقرر مستقل ، وكذلك التنمية الاقتصادية والمالية العامة في الفرقة الثالثة مقرر مستقل.

*) <u>الإطـــار الثانـــي</u> : يرتبط بالطبيعة الخاصة لمناهج المعهد ، حيث نجـد أن مقررات مثل النقود والبنوك أو النظريات الجزئية والكلية متداخلة بالإشتراك مع الدراسات التعاونية المتخصصة في مقرر التمويل التعاوني في السنة الثالثة يدخل في نطاق هذه المادة إقتصاديات التعاون ، ونجد أن مادة مـــثل الـــنظم التعاونـــية المقارنـــة بالسنة الثانية تنقسم إلى جزأين في ذات المقـــرر ، جزء أول نظري عن ماهية النظم ، وكيف تؤدي هدفها داخل أي

متأثرة بعوامل بيئية خاصة بذات الدولة أو المنطقة ، وبالتالي تصبح دراسة النظم الاقتصادية دراسة بينية بين الاقتصاد وإقتصاديات التعاون.

فلسفة الدراسات البينية :

ولا يتسـع المقـام هـنا لمـزيد من التفصيل ، وهكذا تفرض طبيعة التخصص التعاوني في المعهد أهمية ربط المقررات الاقتصادية المتطورة مع المناهج التعاونية في ذات المقرر الواحد ، لتتمشى مع فلسفة الدراسات البينية بيـن فروع العلوم ، وهو الاتجاه الذي يؤخذ به في التطورات المعاصرة في الـتدريس والتـي قامـت على أساسها معاهد ومدارس علمية مثل الدراسات العمرانية ، إلى ذلك من تطورات التخصص والترابط الحديثة.

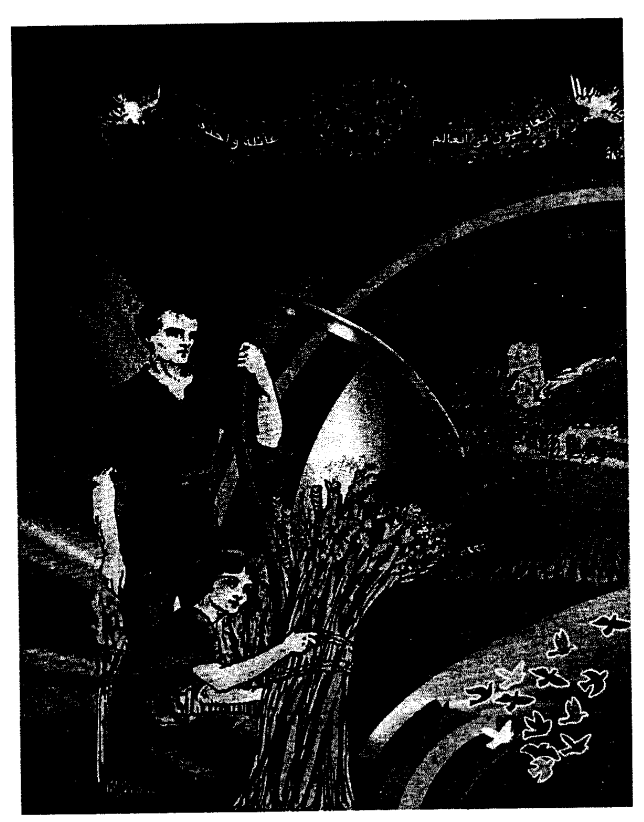
ونجد أن الدراسات البينية تحتوى على تدريس الاقتصاد الكلي داخل مقررات مشكلات المنظمات التعاونية وغير التعاونية حيث أن هذه المنظمات جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القومي... فالبنيان التعاوني الكلي المتكامل يتضمن قطاعات التعاون الزراعي والاستهلاكي والانتاجي والاسكاني والثروة المائية ، وعلى رأس كل منها إتحاد تعاوني نوعي مركزي ، ثم الاتحاد التعاوني العام ، وبذلك يكتمل البنيان.



الدكتور/ كمال الجنزوري والدكتور/ يوسف والي يُرحبان ويشكران الجانب الألماني الذي شارك في تصميم وتنظيم الدورة التدريبية وإسهامهم في الدورة.



رفعت الحركة التعاونية الدولية في باكورة نشاطها أن التعاون يدعو إلى السلام والأمن الإجتماعي والتنمية الإجتماعية والإقتصادية .. وهذا مكتوب على علم الحلف التعاوني الدولي في باكورة نشاطه.



دعى الحلف التعاوني الدولي منذ إنشائه في عام ١٨٩٥ بنشر مفهوم التعاون من حيث النظرية والتطبيق على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، وأن يبدأ التعاونيون بالأسرة ثم تعاون الأسرة وهكذا ثم أصدر الحلف التعاوني الدولي شعاراً جديداً تحت عنوان :

التعاونيون في العالم عائلة واحدة

في نطاق رسالة المعهد العلمية ، كان ينبغي أن يأخذ في إعتباره أن تتضمن مناهجه تحقيق ما يتضمنه الدستور من أربع مواد تُطالب بدعم الجمعيات التعاونية في قطاعاتها المختلفة وفقاً للأسس العلمية الحديثة بحيث تُصبح قادرة على ممارسة الإدارة الذاتية وذلك في ضوء ما أكده التطور المصري في أوائل الستينات من أن التنظيمات التعاونية تنظيمات شعبية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعَّال في التمكين للديمقراطية السليمة ، حيث أن هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وأن نموها معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها.

ومن أجل حُسن إعداد قيادات المستقبل في التعاون تحقق إنشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي وضعت عند إنشائها من بين أغراضها ، نشر الفكر التعاوني ، وتُباشر أغراضها بكافة الوسائل العلمية والتي منها :

*) تنظيم المحاضرات والندوات العلمية في مختلف فروع التعاون.
*) إصدار مجلة علمية تعاونية دورية ، تضع في مقدمة إعتباراتها عرض التجارب الناجحة للمنظمات التعاونية التي حققت ما عجز جبابرة المال عن أن يحققوه عن طريق النهوض بالنسيج الإجتماعي والإدارة الذاتية والتمويل الذاتي والمسئولية الذاتية.
*) نشر المحاضرات والمؤلفات والرسائل العلمية.
*) تشجيع التأليف والبحث العلمي في مختلف فروع التعاون.
*) دراسة القوانين واللوائح الخاصة بالتنظيمات التعاونية وإبداء الرأي فيها.
*) إنشاء مكتبة تعاونية ، تتضمن تحليلات علمية لتجارب التعاونيات الناجحة ، والنظر في إمكانيات الإستفادة منها فيما يتعلق بالتطبيق المصري.
*) عقد مؤتمرات تعاونية في جمهورية مصر العربية والإشتراك فيما يعقد منها في الخارج.
*) إلى غير ذلك من مستجدات العصر من أساليب ثورة الاتصالات والمعلومات .. الخ.

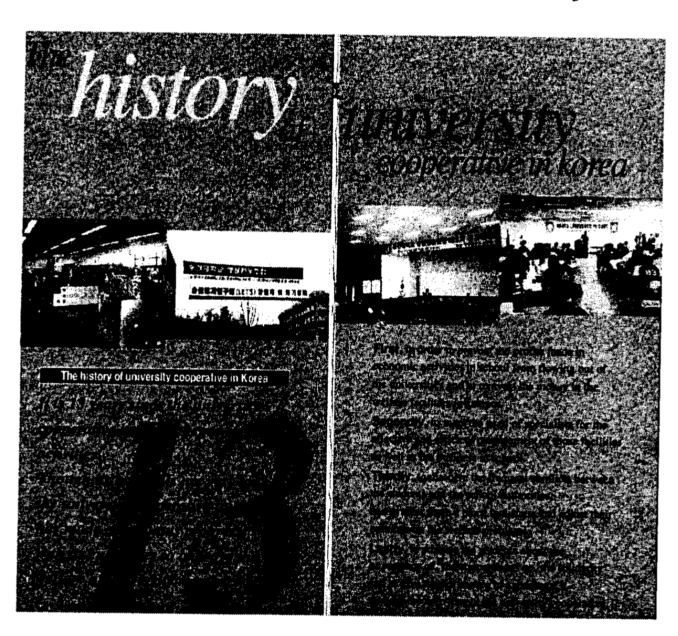
وإعمالاً لتحقيق هذه الأغراض ، وَجَّهت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في إطار نشاطها المتعدّد نظر المسئولين إلى الإهتمام بالبنيان التعاوني الإقتصادي المتكامل ، وأن أسواق الجملة التعاونية تلعب دوراً فعَّالاً في القضاء على الإستغلال والإنتهازية ، وعلى سبيل المثال ألقينا الأضواء عن طريق مراجعنا العلمية ، وعن طريق المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، ودوريات دار التعاون للطبع والنشر ، وجهنا النظر إلى الأساليب التي يُمكن من خلالها القضاء على زيادة التالف في الإنتاج الزراعي بسبب إنعدام الإعداد والتخطيط السليم لصيانة وحفظ الثمار بها وتطور وسائل النقل .. وأوصينا بأنه ينبغي تطوير أسواق الجملة وإنشاء أسواق جديدة ومجهزة ومخططة طبقاً للأصول العلمية المتطورة وتزويدها بالخدمات اللازمة ، وخاصة مراكز التعبئة ومخازن التبريد وصالات العرض ، وأن مثل هذا التطوير ينبغي مستقبلاً أن يمتد إلى البنيان التعاوني المتكامل.

التعليم أساس الإصلاح :

والرأي الدائم للجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ إنشائها ، هو أنه ينبغي العمل على إصلاح الحركة التعاونية في مصر عن طريق تحقيق ما ينص عليه دستور مصر من دعم الجمعيات التعاونية وفقاً للأسس العلمية الحديثة ، ومن هذا المعنى فليس غير التعليم التعاوني بمفهومه الواسع العريض الذي خططنا له في المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية والذي يتفق تماماً مع تخطيط المعاهد التعاونية في ألمانيا الغربية وغيرها ، والتخطيط العلمي للمعهد يؤهل الخريجين للعمل في كافة القطاعات التي ينص عليها الدستور سواء أكانت عامة أو خاصة أو تعاونية ، مع التأكيد على مزيد من الدراسات التعاونية لإمكان إستيعاب قطاعات التعاون لبعض الخريجين وذلك إن مكّنتها ظروفها الإقتصادية من ذلك ، آملين أن يحين الوقت الذي تقوى فيه الجمعيات التعاونية إقتصادياً وتتمكن من تعيين خريجي المعاهد التعاونية ، وأن تسمح الظروف الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات للخريجين بربط مستقبلهم بها!!..

وأجرت الجمعية بحوثاً عديدة تتعلق بالتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وغير ذلك من الموضوعات التي نشرتها الكليات والجامعات التعاونية ، والمنظمات التعاونية الدولية أو المنظمات التعاونية

الدولية الشعبية كالحلف التعاوني الدولي في كثير من بقاع العالم وفي المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، وجريدة التعاون ، والمجالس القومية المتخصصة وبعض الدوريات العلمية الأجنبية ، ومن بين العديد من التجارب المتقدمة التي ألقت عليها الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، والمراجع العلمية التعاونية التي صدرت في نطاق إنشاء المكتبة العلمية التعاونية الأضواء عن طريق الشرح المستفيض ، على سبيل المثال تجربة المانيا الغربية في التعليم التعاوني ، وقمنا بزيارة لمعاهدها التعاونية وقابلنا عمداؤها وأساتذتها وناقشناهم وحاضرنا في قاعاتهم ، واستأذناهم في نقل بعض ثمرات فكرهم وبحوثهم المتعلقة بالدول النامية ووافقوا على ذلك ، ومازالت العلاقات معهم ، ومع حركتهم التعاونية الشعبية وثيقة حيث أن المعهد عضو في إتحاد رايفيزن العالمي.. وكذلك كوريا الجنوبية.





INTERNATIONALE RAIFFEISEN - UNION
UNION INTERNATIONALE RAIFFEISEN
INTERNATIONAL RAIFFEISEN UNION

53 BONN 1 - ADENAUERALLEE 127 - TELEFON 1061

The Higher Institute of Co-
operative and Managerial Studies
Ismail Serry Street
El Mounira

Cairo / EGYPT

Bonn, January 23, 1989

Dear Madam,
Dear Sir,

The Presidium of the International Raiffeisen Union decided to send a membership certificate to all members of IRU.

On behalf of President Baron van Verschuer, I have pleasure in sending you the certificate meant for you.

Yours sincerely,

H. D. Wülker

Dr. Hans-Detlef Wülker
Secretary General

Encl.

BANKVERBINDUNGEN: KONTO 9100903017 BEI DER VOLKSBANK BONN EG (BLZ 38060186)
KONTO 730-1408782-47 BEI DER RAIFFEISEN-ZENTRALKASSE, LEUVEN/BELGIEN

تمثل هذه الوثيقة الرسمية ما تلقاه المعهد عن عضويته في إتحاد رايفيزن العالمي.


Internationale Raiffeisen-Union
Union Internationale Raiffeisen
International Raiffeisen Union
Unión Raiffeisen Internacional
- IRU -

URKUNDE CERTIFICAT
CERTIFICATE CERTIFICADO

THE HIGHER INSTITUTE
OF CO-OPERATIVE AND MANAGERIAL STUDIES

ist Mitglied der
est membre de l'
is member of the
es miembro de la

IRU

Präsident
Président
President
Presidente

Generalsekretär
Secrétaire Général
Secretary General
Secretario General

يوضح الخطاب المرفق بالوثيقة ما قرره مجلس رئاسة إتحاد رايفيزن العالمي بالنسبة لعضوية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في الإتحاد.

مشكلات التعاون والبحث العلمي :

من الحقائق التاريخية التي سجّلها الباحثون في التعاون أن عدداً كبيراً من المصلحين الاجتماعيين وعلماء الاقتصاد في القرن التاسع عشر إنبهر بفكرة إيجاد حل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الجماعات الأقل حظاً في المجتمع عن طريق الأشكال التعاونية والمساعدة المتبادلة ، ومع ذلك ظلت المشكلات المتعلقة بالتنمية التعاونية طوال الثمانين عاماً التي خلت من القرن التاسع عشر والعشرون ميداناً لا يطرقه في الغالب ، خاصة بالبلاد النامية إلا باحثون منعزلون ، وعدد أكثر من ذلك قليلاً من المُنَظِرين داخل الحركة التعاونية والدوائر السياسية ، هؤلاء كرسوا أنفسهم لمساندة المبادئ التعاونية والدفاع عنها دون إبداء إهتمام كبير ببحث واستقصاء أساس الفكرة التي يؤمنون بها عن طريق البحث والتحليل العلمي.

ولعل هذا يُعتبر أحد الأسباب التي ساعدت على أن تظل عبارة " عِلْمْ التعاون " غير مألوفة أو معهودة للكثيرين ، بل وتبدو غريبة على الأسماع حين تقال في بعض دول العالم التي لم تُطبق الأساليب العلمية التعاونية ومنها مصر!!؟.. بينما مقابلها الألماني واسع الانتشار ويستخدم لفظ " علم التعاون " وصفاً لفرع نشط جداً من فروع البحوث والتعليم الأكاديمي في الجامعات الألمانية ، وغيرها من الجامعات في الدول المتقدمة.

وإسهاماً منا في نشر التطورات العلمية في مجال التعاون ، نوجز فيما يلي مضمون " علم التعاون " وما تعنيه هذه العبارة العلمية ، مع بسط لمحات عن نطاق هذا العلم وإنجازاته في ألمانيا ، ومن بينها :

*) توثيق الصلات بالمنظمات التعاونية المتقدمة وتشجيع الرحلات والبعثات لدراسة وبحث الموضوعات التعاونية.

*) عقد الصلة مع مراكز البحوث التعاونية بغرض إجراء بحوث ودراسات تتعلق بمشاكل التنظيم والادارة ووضع الحلول المناسبة لها.

*) عدم الاشتغال بالمنازعات السياسية والدينية والإجتماعية.

ومن منطق العمل على تحقيق هذه الأهداف ، كان لزاماً على الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن تبذل جهدها لتحقيق هذه الأهداف ، أسوة بالرواد الذين سبقوها.. **فألقت الجمعية الأضواء أولاً على معنى علم التعاون وكيف تطور ، ثم نشرت على نطاق واسع نشاط وتنظيمات معاهد البحوث التعاونية بصفتها مراكز التعليم الأكاديمي والبحوث في علم التعاون... ثم أوضحت الجهود المرتبطة بتدعيم شبكة العلاقات والتعاون فيما بين معاهد البحوث التعاونية وبين الأساتذة والباحثين في هذا المجال.**

قضية علم التعاون :

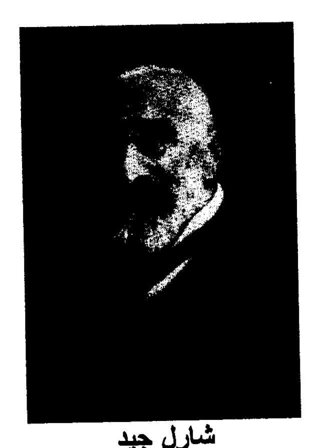
في إيجاز شديد تضمنت توصيات جميع مؤتمرات التعليم التعاوني والتثقيف والتدريب التعاوني تقريباً أهمية إدخال الدراسات التعاونية كمادة ضمن المناهج الدراسية من قاعدة البنيان التعليمي حتى قمته أي الكليات الجامعية... غير أن هناك بعضاً من الأساتذة الجامعيين غير المتخصصين في شئون التعاون من رأي من وجهة نظره أن الجمعيات التعاونية ما هي إلا مشروعات تجارية !!؟.. أو وحدات إجتماعية مثلها في ذلك مثل المشروعات الأخرى التي يرون من وجهة نظرهم أنها مشابهة !!. ومن ثم فإن المشكلات المتصلة بالتعاونيات في ميادين الاقتصاد وإدارة الأعمال وعلم الاجتماع والقانون ليست سوى مشكلات ذات طبيعة خاصة يمكن تناولها في محاضرات عامة !!.. وهؤلاء يرون أنه طالما أن أساسيات المعرفة المتعلقة باقتصاديات المشروع وإدارته متوافرة لدى المشتغلين والمهتمين والمرتبطين بالتنظيمات التعاونية!!.. فإن هذه المعرفة السطحية من وجهة نظرهم تكفي !!؟؟.. هذا مع العلم بأن الحديث الشريف يقول : " من قال لا أدري فيما لا يدري فقد أفتى " .. صدق رسول الله.. ويقول الله سبحانه وتعالى في كتابنا الكريم : " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " .. ويقول الله أيضاً : " هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " ؟؟؟.. أليست هذه الآيات الكريمة .. والأحاديث الشريفة تعاليم ربانية ؟؟.. فلماذا عندنا في مصر لا نأخذ بها ؟؟.. أليست واجبة التطبيق ؟.. وإذا كان أهل العلم في مصر لا يطبقوها ؟.. فهل ننتظر بعد ذلك أن يُطبقها غيرهم ؟؟..

وقد أوضحت الدراسات العلمية أن نجاح الحركات التعاونية إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى وجود جامعات في أنحاء العالم تتولى تدريس المواد التعاونية منذ سنوات عديدة حيث يدرس التعاون ضمن مواد جميع مراحل التعليم بما في ذلك مرحلة البكالوريوس ، ثم أصبح التعاون مادة ضمن مواد الدراسات العليا في العديد من جامعات العالم المتقدم.

وعلى سبيل المثال كانت تلقى محاضرات في جامعات الغرب الأوسط لجامعة وسكونسن Wisconsin بالولايات المتحدة عن التعاون منذ عام ١٩١٣ ، ومن بين جامعات أوروبا جامعة كراكاو Cracow ببولندا التي بدأت تدريس المواد التعاونية منذ ١٩١١.

وكان وراء إدخال الدراسات التعاونية كمواد جديدة أسباب مختلفة ، ففيما يتعلق بجامعتي وسكونسن وليالبور **أدخلت الدراسات التعاونية لأن الحكومتين هناك أبدتا إهتماماً بتطوير الجمعيات التعاونية في بلادهما وطلبت إلى الجامعات إنشاء مقومات لتدريب موظفي التعاونيات.**

وأنشئ في فرنسا أول كرسي للدراسات التعاونية عام ١٩٢١ في الكولج دي فرانس College de France تكريماً للشخصية البارزة في عالم الاقتصاد ، وهو الاقتصادي الشهير شارل جيد Charles Gide الذي له وزنه العلمي الكبير في محافل التعاون الدولية.



شارل جيد

والجدير بالذكر أن جامعات فرنسا سبقت جامعاتنا بأكثر من أربعين عاماً في إنشاء كراسي الأستاذية للتعاون ، وأيضاً وضع خدماتها في تلبية إحتياجات الحركات التعاونية الشعبية.

وفي ألمانيا ظهر الإهتمام باجراء بحوث في ميدان إدارة الأعمال من أجل تحليل مختلف أشكال المشروعات وبنائها التنظيمي ، ورأي بعض الأساتذة إدخال الدراسات التعاونية ضمن برامجهم وبدء مشروعات بحوث في هذا الميدان ، وأنشأ بروفسور كونراد **Prof. Conrad** عام ١٩١١ بجامعة هال ويتنبرج **Halle-Wittenberg** ندوة للدراسات التعاونية وأصدر جرونفلد **Grunfeld** في المدة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٤ مجلة علمية تعاونية فصلية بالجامعة وأنشئ أول معهد للدراسات التعاونية في فرانكفورت عام ١٩٣٠.

أما اليوم فإن عدد الكليات والمعاهد المنتشرة في أنحاء العالم ، والتي تتضمن لوائحها وبرامجها الدراسات والبحوث التعاونية صار كثيراً ، ويذكر قسم التعاون المنبثق عن منظمة العمل الدولية أنه يتعذر حصره ، وعلى سبيل المثال فإنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من ٥٠ جامعة على الأقل ، وفي الهند ٣٠ جامعة على الأقل بها برامج تعاونية ، ويظهر من هذه الملاحظات القليلة أن الدراسات التعاونية موجودة فعلاً ضمن مناهج الجامعات وهي حقيقة لا تُنكر.

ما هو " علم التعاون " ؟..

وللحقيقة والتاريخ ، أرجو أن أوضّح أننا عندنا هنا في مصر ، ثار جدل عنيف بين الأكاديميين حول مسألة ما إذا كان هناك مبرر حقيقي لاعتبار الدراسات التعاونية موضوعاً جديداً يمكن إدراجه ضمن المناهج على المستوى الجامعي كمادة أو كقسم قائم بذاته !!..؟؟ هل بعد أن أوضحنا ما يأخذ به عالمنا المعاصر .. هل نظل غافلين ؟؟.. وهل يظل من لا يدري يفتي في أمور وشئون لا تدخل في إختصاصهم ؟؟.. ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم.

وللرد على هذا التساؤل وتحديد المقصود من علم التعاون وأغراضه ، أوضحنا أن الجمعية التعاونية هي كيان إجتماعي واقتصادي وقانوني وبناء تنظيمي وإداري ... وأن ذلك يتطلب ضرورة تحليل البناء الداخلي للمنظمات التعاونية والمبادئ التي يستند إليها والأهداف الخاصة التي تتوخاها الأنشطة التعاونية مع متابعة تطور الأنشطة البحثية التي تتناول هيكل أهداف المشروع التعاوني وبنائه ومجالات نشاطه ، وهي الأنشطة التي تمت في الغالب ضمن برامج البحوث في ميادين الاقتصاد والقانون والإجتماع وإدارة الأعمال.

وكما أوضحنا أن الجمعيات التعاونية كشكل تنظيمي تتميز بطبيعة مزدوجة **Double nature**.

فالتعاونيات هي في نفس الوقت جماعة أشخاص **Group of persons** مرتبطين معاً بمصالح اقتصادية يشترك فيها جميع أعضاء الجماعة ويستهدفون تحقيقها بجهود مشتركة فيما بينهم.

وهي أيضاً مشروع **An enterprise** تقيمه جماعة الأشخاص وتُموله وتديره كوسيلة لتحسين حالتهم الاقتصادية الفردية والجماعية.

ولذا تُعرف التعاونيات بمبدأ الشخصية **Principle of identity** الذي يشير إلى الدور المزدوج لعضو الجمعية التعاونية :

*) مساهم ومشارك في صنع القرار بالجمعية التعاونية من ناحية.
*) ومتعامل مع المشروعات التعاونية من ناحية أخرى.

<u>مشروعات النفع العام</u> :

وهناك ملمح مميز آخر للتعاونيات يتمثل في غرض المشروع التعاوني وهو تقديم خدمات عن طريق مشروعات النفع العام التي لا تستهدف الربح أو مشروعات الأسَرْ أو الأعضاء من أجل النهوض بأحوالهم الإجتماعية والاقتصادية ، وليس هدف المشروع التعاوني الحصول على أقصى الأرباح.

وبدأت البحوث المتعلقة بشئون التعاونيات في مصر حين بدأ أساتذة الجامعات والباحثين في تحليل البناء الداخلي لمختلف أنواع المشروعات التعاونية ودورها في خدمة المجتمعات والاهتمام بإدارتها بما هو معروف الآن باسم إدارة الأعمال ، وأوضحوا للمجتمع المصري والعربي أن افتراضهم بأن تحقيق الربح هو الغرض الأساسي لكل مشروع أياً كانت الفئات التي تقيمه لا ينطبق على جميع أنواع المشروعات ، وأوضحوا مفهوم إقامة المشروعات غير الساعية للربح أو المشروعات التي تعمل لنفع الجمهور كالمشروعات التعاونية.. هناك إختلاف في عملية البناء .. وهناك إختلاف في عملية الإدارة .. وهناك إختلاف عملية تحقيق الهدف .. إلخ .. فسبحان الله في مصر !!.. أصبح من لا يعلم يُفتي في أمور من يعلم ، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله.

وقد ظهرت التحليلات العلمية أن أهداف المشروعات غير الساعية للربح والمشروعات التعاونية تختلف عن أهداف المنشآت التجارية العادية ، ونتيجة لما ظهر في هذا الصدد أصبحت المشروعات غير الرامية للربح والمشروعات التعاونية يشار إليها عادة في المؤلفات كاستثناءات من القواعد التي وضعت لتفسير وشرح تنظيم وإدارة المنشآت التجارية العادية.

ويهمنا أن نوضح أنه قد قُدِّمَت العديد من رسائل الدكتوراه عن المشكلات الخاصة للمشروع التعاوني ، وضربنا في المراجع التي أصدرناها العديد من الأمثلة التي قام بها الأساتذة في بعض الجامعات في تدريس مناهج منتظمة عن الشئون المتعلقة بالملامح الخاصة للمشروعات غير الرامية للربح و على وجه الخصوص المشروعات التعاونية.

وبدأ الباحثون في علوم الاقتصاد وإدارة الأعمال والاجتماع والقانون في العديد من الدول الأوروبية الاهتمام بدراسة ظاهرة " الجمعية التعاونية " من كافة نواحيها ، وكانت التعاونيات تؤدي بالفعل في ذلك الوقت – وما بعد ذلك – دوراً هاماً في اقتصاد الأقطار الأوربية.

وبعد الحرب العالمية الثانية اشتد الاهتمام في ألمانيا الغربية وغيرها بآليات العمل التعاوني ضمن بحوث أخرى نظراً للدور الذي كانت تقوم به

الجمعيات في إعادة إعمار الاقتصاد الألماني ، وبدأ التعاونيون المشتغلون مع أساتذة الجامعات في إقامة معاهد بحوث تعاونية عام ١٩٤٧ في جامعات ألمانيا ، هدفها دراسة المشكلات الخاصة التي تواجهها التعاونيات سواء منها المشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية أو الإدارية ، ثم كشفت الدراسات العلمية عن دورها البارز في الشئون البيئية.

وقامت معاهد البحوث المشار إليها بمبادرات وأنشطة وأعمال هدفها إقامة قاعدة نظرية متينة تُفسر ظاهرة " الجمعية التعاونية " في المجال الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والإداري ، وتطوير مصطلحات فنية خاصة بهذا الموضوع ، وإنشاء الروابط بين مختلف فروع العلوم في خدمة التنظيم الداخلي للمنظمات التعاونية ، وقد أسفر كل ذلك عما يسمونه الآن في ألمانيا وغيرها من الدول المتقدمة " علم التعاون " وأهمية الأخذ بمفهوم الدراسات البينية التي تربط علوم القانون والاجتماع والاقتصاد والإدارة لتفسير ظاهرة الجمعية التعاونية ودورها في التنمية الإجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، وقام الحلف التعاوني الدولي ، وجامعة التعاون الدولية ، ووكالات الأمم المتحدة ، والمجلس الإجتماعي والإقتصادي للأمم المتحدة ، حيث يعرض عليه الأمين العام للأمم المتحدة كل سنتين تقريراً عاماً يوضّح فيه دور حكومات العالم في النهوض بالتعاونيات فيما يتعلق بالنهوض بالأشخاص الذين هم أقل الناس حظاً ، وأكبرهم فقراً ..!!.. وقد تبين أن كليات التعاون تقوم بدور كبير في هذا المجال.

<u>معاهد البحوث التعاونية في جمهورية ألمانيا الإتحادية :</u>

على سبيل المثال أنشئت معاهد بحوث تعاونية خصيصاً في جامعات برلين Berlin وكولونيا Cologne وارلانجن Erlangen وجيسن Giessen وهامبورج Hamburg وهوهنايم Hohenheim وماربرج Marburg ومونستر Munster **كما أنشأت المعاهد التعاونية الألمانية معهداً مماثلاً في فيينا Vienna.**

وفيما يلي نوجز بعض أعمالها ومجال بحوث هذه المعاهد ودراساتها الأكاديمية.

أنشطة معاهد البحوث التعاونية :

من أهم واجبات معاهد البحوث التعاونية القيام ببحوث أساسية وتطبيقية في الموضوعات المتعلقة بأداء وتطور المنظمات التعاونية ويشمل ذلك :

*) تطوير وتقييم الأشكال الجديدة للأنشطة التعاونية.

*) حل المشكلات المتعلقة بالظروف البيئية والمتغيرة من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وبيئية ، وإدارية ، وأثر ذلك على تطور الأساليب العلمية الإدارية في نطاق مبدأ ديمقراطية الإدارة.

*) إيجاد حلول لبعض المشكلات التطبيقية لمختلف أنواع التعاونيات مثل استخدام طرق معالجة البيانات في التعاونيات الصغيرة ، وتحسين تمويل تعاونيات الاسكان ، والأشكال القانونية الملائمة لاستخدام الآلات الزراعية جماعياً ، وتطوير الدور الذي تقوم به المستويات الأعلى في البنيان التعاوني ..الخ.

*) إسداء المشورة لمنظمات القمة التعاونية وللسلطات الحكومية فيما يتعلق بالتشريعات المناهضة للاحتكارات والاتجاهات في الجماعة الاقتصادية الأوربية وتطوير التشريعات التعاونية في إطار التكتلات الاقتصادية .. الخ.

ومن ألزم الضرورات لنجاح هذه الجهود المناقشات الأكاديمية المتصلة المفتوحة ، ونشر نتائج الأبحاث في شكل رسائل دكتوراه ومقالات في الصحف العلمية.

كذلك أنشأت معاهد البحوث التعاونية مجلاتها الفصلية الخاصة بها ومطبوعاتها ومنشوراتها الخاصة.

ولعل هذه الأنشطة تعطي بعض الضوء على الاحتياجات العلمية لإقامة حركة تعاونية نظيفة ، وبنيان تعاوني سليم ، والخطوات التدريجية التي سارت فيها الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، مستهدفة تحقيق الأهداف في إطار الاعتماد على النفس ، معتزة بالجهود المشتركة في رعاية رسالة بذرة التعليم التعاوني والبحث العلمي وتطورها ، إلى أن يتحقق بإذن

الله موعد تسليم هذه الرسالة إلى الدولة ، وأعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية يترقبون هذا اليوم باشتياق عظيم ، حيث أنه يمثل حصاد جهودهم العلمية التي تضع في مقدمة أولوياتها التنمية البشرية لقطاع عريض من المجتمع يشمل جميع فئاتهم بغض النظر عن اللون أو الجنس أو المراكز الاجتماعية أو الوظائف المهنية أو القدرات المالية ، حيث يُلبون إحتياجات المجتمع من المهد إلى اللحد ، ويُعمّقون مفهوم المواطنة السليمة والمسئولة.

ولعل هذا يوضح أيضاً إهتمام الدراسات التعاونية بالبحوث وتخصيص ساعات بحثية بمعاهد التعاون والبحوث التعاونية ، وهذا ما سار عليه المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية منذ إنشائه ، فإن المعهد يهتم بتنمية قدرة الطالب الذاتية المستمرة في نواحي المعرفة وتوظيف ما يتعلمه ويكتسبه في تطوير حياته وحياة بيئته ومجتمعه ، وأن تكون له نظرة علمية موضوعية في مواجهة مواقف الحياة ، بالإضافة إلى التعرُف على دور البحث العلمي في حل مشكلات المؤسسات والمجتمع بصفة عامة ، والمجتمع التعاوني ومشكلاته بصفة خاصة.

كما خصص المعهد لقاءات علمية مفتوحة لإجراء حوار مع الطلبة فيما يتعلق بالبحوث التي يُكلفون بها ، كذلك الجوانب المرتبطة باستفساراتهم. كما خصص المعهد لقاءات علمية إضافية مع الأساتذة في الفترات المخصصة لهم " كساعات مكتبية " وذلك بقرار من مجلس إدارة المعهد ، وقد خصص المعهد هذه الساعات المكتبية الإضافية مستهدفاً توفير خدمة تعليمية إضافية لتزويد الراغبين من الطلبة في الاستفسار عن أي سؤال في الموضوعات التي تخصهم ، ولكي يحظون بمزيد من المعلومات والتوجيهات التي يستفيدون منها.

التعليم التعاوني والتماسك الإجتماعي :

هـــناك إجماع عالمي على أن التعاون من أفضل الأساليب التي يمكن مـــن خلالهـــا تحقـــيق التماســـك الاجتماعي ... ويطول الشرح فيما يتعلق بالدراســـات المستفيضـــة التـــي أجمعت على أهمية التعليم التعاوني بصفة عامة ، والتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر بصفة خاصة ، وأهمية

حسن صياغة المناهج المختلفة لهذا النوع من التعليم الذي يستند إلى مناهج تـأخذ بالمتطلـبات العلمية لمبدأ الدراسات البينية الذي يوضح ترابط العلوم التي تساعد على توضيح مفهوم " ظاهرة الجمعية التعاونية وأثره في تحقيق العلاقة الوثيقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ودور العلوم الإدارية ، حيث أن جمـيع قوانين التعاون في العالم بما في ذلك قوانين التعاون المصرية ، تؤكـد الـدور الـذي تحققـه المـنظمات التعاونية إذا توفرت لها العضوية المسـتنيرة ، وكفـاءة الإدارة ،فـي الأخذ بيد أقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً ليصبحوا قوة مضافة إلى الكيان الاجتماعي والاقتصادي للشعوب.

إن دور التعاون في توسيع قاعدة الملكية في إطار مبدأ الاعتماد على النفس والتمويل الذاتي ، وخلق الرغبة في الثروة عن الطريق المستقيم واستخدام الأسلوب العلمي في السعي إلى تحقيقها ناصع البياض في تاريخ تجارب الأمم في الدول المتقدمة التي أخذت بمفهوم التعليم التعاوني والتدريب التعاوني المستمر ، وعلى وجه الخصوص العمل معاً بروح من الإيثار وإنكار الذات وتغليب الصالح العام ووضعه فوق كل إعتبار ، وأثبت التطبيق العملي أن الأسلوب التعاوني إذا تحقق على أيدي أهل الذكر والتخصص ، وتوافرت المواصفات والظروف القادرة على تحقيق التعليم الجيد ، فإن هذا كفيل بأن يجعل من الأغلبية من المواطنين الأقل دخلاً في أي بلد من البلدان في وضع يُمكِنهم من أن يحققوا ما عجز جبابرة المال في أن يحققوه ، من حيث التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ، والارتفاع بمعدلات النمو ، أخذاً في الاعتبار أن التعاون منذ نشأته أخذ على عاتقه السير قدماً وبالتدريج لتحقيق أهدافه في إقامة مشروعاته ، ويُطلق عليها مشروعات النفع العام **Commenweal Enterprises** ،وهذه المشروعات تطرق كافة الميادين التي تلبي إحتياجات الانسان من المهد إلى اللحد ، وتعمل على تكوين علاقات إنسانية وإجتماعية جديدة يتحقق من خلالها مفهوم الادخار وتجميع المدخرات باعتبارهما وسيلة لتكوين رأس المال ، وحُسن إستثمار هذا المال في المشروعات التي تُلبي إحتياجات الناس ونفع المجتمع ، وبُذِلت الجهود المتواصلة التي توضّح الارتباط بين الجانب الاقتصادي والإداري والاجتماعي والقانوني ، واصبحت خطط التنمية الشاملة تقوم على بذل الجهود التي تحقق نوعاً من التوازن

بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والإداري والقانوني في عمليات التنمية المتواصلة ومشروعاتها.

إن المجتمع الذي يريد أن يسير في طريق الإنماء في حاجة إلى أن تتوفر فيه المعرفة والمهارة والدراية الفنية والتقنية ، والوسائل اللازمة لتحليل مشكلاته ودراستها واتخاذ الوسائل لمواجهتها ، والقدرة على التنظيم والإدارة ، والمبادرة والابتكار ، والعمل الجاد المثابر والنظرة المتعمقة الراشدة ، والثقة المتبادلة بين أفراده ، وقرب المسافة الاجتماعية بين فئاته وجماعاته ، والطمأنينة على الحاضر ، والأمل في المستقبل ، والطموح والإيجابية ، إلى غير ذلك من الصفات التي تجعل للحياة في هذا المجتمع لها معنى وقيمة بحيث تؤدي إلى ترابط أفراده وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية فيه.

ومما لاشك فيه أن هذه الصفات وتوضيح المقومات اللازمة في أي مجتمع متطور هي ناتج ومحصلة لما يُعَرَف بالاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والثقافة الشعبية والعمالية والترويح والفنون والإسكان ، إلى غير ذلك من مجالات الخدمات الاجتماعية العامة ، ولذلك يرى العلماء أن التخطيط السليم من حيث المبدأ هو دراسة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتحديد إتجاهات حلها ، وتخصيص الموارد المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها بحيث يؤدي الأسلوب الأنسب إلى أفضل إستخدام للموارد.

ونحن نعلم أن كثيراً من البلاد الأفريقية والآسيوية النامية قد أخذت بمناهج التخطيط في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والعديد من هذه الدول يتطلع إلى مصر لكي تساعده في هذا الميدان ، سواء كان هذا التخطيط تخطيطاً شاملاً لجميع قطاعات النشاط أو كان تخطيطاً من النوع القطاعي الذي يقتصر على قطاعات معينة في الانتاج أو الخدمات. ومهما يكن من أمر التخطيط ، فإنه يعني تنظيماً وتنسيقاً للإستثمارات في رأس المال المادي ورأس المال البشري ، وهذه هي رسالة التعاون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

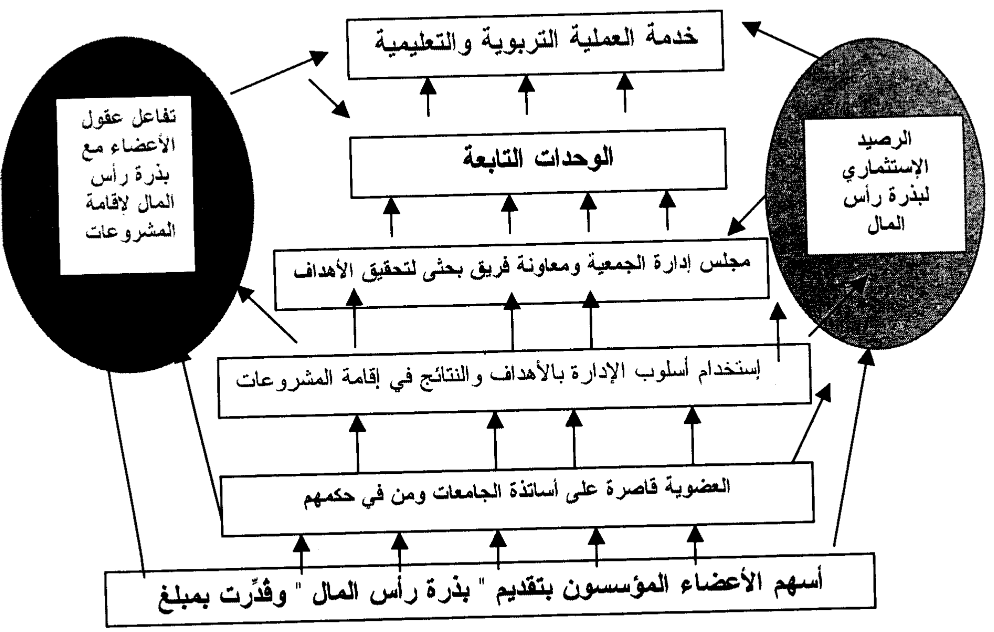
ثورة مصر ورسالة المعهد :

وأرجـو أن أوجـه النظر إلى أن الذي ذكرناه هو جانب من رسـالة الـتعاون ، حيـث أن رسالة التعاون ذات فلسفة عميقة لا يعـرفها إلا مـن تعامل معها ، وعرف أبعادها ، ودرس مشاكلها ، وعلـى وجه الخصوص العلماء الذين إنصهروا في بوتقة الاهتمام بإجـراء البحوث التي ترتبط بالنهوض بالنسيج الاجتماعي للوطن وأقاموا المؤسسات العلمية المتخصصة في ضوء تجارب الأمم التي أصـدرت جامعاتهـا الموسـوعات العلمـية التي أشادت بتجارب الناجحين الذين استهدوا ببحوث العلماء وتوصياتهم.

ولعل هذا السبيل هو الذي سارت عليه ثورة مصر في النهوض بالشعب المصري ، حيث رفعت في بداية عهدها شعار " المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني "... ثم أوردت في ميثاقها النص الواضح والصريح " إن التنظيمات التعاونية كتنظيمات شعبية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعَّال في التمكين للديمقراطية السليمة ، وأنها قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وأن نموها معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها ..

ومـن أجـل هذا كله تعاونت مؤسسة الرئاسة وجامعة عين شمس والجمعية المصرية للدراسات التعاونية على وضع بذرة هذه الرسـالة السامية موضع التطبيق ، أملاً في أن تسهم الجامعات في مجـالات التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم والإرتقاء بالأعضاء إلى المستويات الخلقية والمثل العالية الممكنة التي يتطلبها المجتمع التعاوني ، والمعتقد أن التقارب النسبي والتوزيع العادل في الدخول وفي الخدمات الاجتماعية المختلفة من أهم الأمور اللازمة للتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية والاستقرار النسبي في الحياة العامة.

وضع الدكتور كمال حمدي أبو الخير نموذج تدفق العمل في الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في إطار أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج



<u>ومنذ انشاء الجمعية وتطورها ظلّت ملتزمة بالقواعد التالية بما يأتي</u> :

*) عدم تحديد أي مبلغ كإشتراكات للعضوية.
*) عدم قبول إعانات داخلية أيا كانت أنواعها ، سواء أكانت نقدية أو عينية.
*) عدم قبول إعانات خارجية ، سواء أكانت عربية أو اجنبية.
*) عدم جمع تبرعات من الأشخاص الطبيعيين ؛ أو من الأشخاص الإعتبارية.
*) عدم التمتع بالمزايا التي يتيحها قانون الجمعيات فيما يتعلق بالاستيراد من الخارج أو تلقى هدايا من الخارج.

وهذه القواعد إلتزمت بها الجمعية منذ إنشائها حتى الآن

<u>إستخدام فائض الأموال</u> :

*) **في إطار إستخدام الميزانيات المرنة ، والإدارة بالأهداف والنتائج ،لا يجوز أن يتم إستخدام الفائض الذي يتحقق إلا في غرضين أساسيين هما :**

أولاً : التوسع في الإنشاءات التي تخدم أهداف الجمعية وتم إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية والوحدات التابعة.

ثانياً:الإسهام في مشروعات النفع العام التي تقيمها الدولة ، وكذلك الأزمات التي تقابلها الدولة في حالة الحرب ، وعلى سبيل المثال :

*) تبرعت الجمعية بمبلغ مليون جنيه لإقامة مدرسة بإسمها في أعقاب زلزال ١٩٩٢.
*) **تم التبرع بمبلغ ربع مليون جنيه لمستشفى الأورام في علم ٢٠٠٢ ، وكذلك مليون جنيه لمستشفى جامعة عين شمس التخصصي ، مائة ألف جنيه في عملية تحديث وتطوير كلية التجارة جامعة عين شمس في إطار سياسة المؤاخاة بين كلية التجارة والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية والتي أشاد بها مجلس الشورى في تقريره الخاص تحت عنوان : نحو سياسة تعليمية متطورة.**

وتسعد مصر بأن التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر طفى طفرة هائلة من حيث إنشاء الخدمات التدريبية والعلمية على المستوى المحلي والعربي والدولي.



مصر وأهداف التعليم التعاوني :

والجمعية المصرية للدراسات التعاونية تحمد الله الذي هيأ لمصر منذ ثورتها الحديثة إهتمام رؤسائها بالتعاون ، وإهتمام هؤلاء الرؤساء بنشر التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وقد استندوا في ذلك إلى مجموعة من علماء مصر المتطوعين والمتخصصين والمتطورين علماً وتطبيقاً ، والذين أدخلوا لأول مرة في المنطقة العربية أحدث الأساليب التربوية والتعليمية وعلى رأسها أسلوب الدراسة البينية ، إسهاماً منهم في إعداد جيل جديد للإدارة التعاونية المحترفة يهتم ويديرالجمعيات كمنظمات اقتصادية تحقق أهدافها عن طريق التنمية الاجتماعية ، آخذين في الاعتبار أن ملايين المواطنين في عالمنا العربي المعاصر الذين يتطلعون إلى حركة تعاونية نظيفة تأخذ بيدهم إلى أعلى المستويات ، كفاية في الانتاج وعدالة في التوزيع ، على أساس العمل العلمي المنظم والادارة العلمية الناجحة .. ليُدركون إدراكهم لآمالهم التي يتطلعون إليها ، أن قاعدة النجاح في هذا كله هو التعليم التعاوني من القاعدة حتى القمة ، تخطيطاً وتنظيماً وتطبيقاً وتطويراً ، ثم تأثيراً في المجتمع الذي أنشأهم الله فيه ، وفقاً لقوله سبحانه وتعالى في الآية رقم ٦١ من سورة هود " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ".. أي أن الله سبحانه وتعالى يقول لنا أنه خلق البشر لكي يُعمروا الأرض وسُكّانها .. والعمارة ضد الخراب .. والعَمَار لا يكون إلاّ بالأخلاق والعلم.

ومنذ بداية جهود تحديث التعليم العالي في مجال رسالة التعاون ، كان السادة الأفاضل أعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية يدركون ببصيرتهم ما لا يُدركه غيرهم بعيونهم .. فكانوا يرددون في مناسبات عديدة أن علينا أن نُدرك أن **تحقيق أهداف التعاون الاجتماعية والاقتصادية تتطلب مستوى عالياً من النضج الاجتماعي والأخلاقي والعلمي ، ومن ثم يجب أن نرتقي بالأفراد إلى المستويات الخلقية والمُثل العالية الممكنة التي يتطلبها المجتمع التعاوني ، وذلك بنشر الدعوة التعاونية وبيان فلسفة التعاون وفكرته الاجتماعية التي تستمد قيمها من شريعتنا السمحاء التي تدعو إلى التعاون في إطار من الحب والأخوة الصادقة.**

بذرة التعليم التعاوني

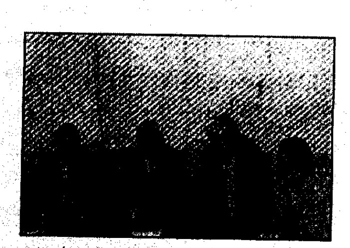
صور وثائقية توضح الاجتماعات التمهيدية التي تمت
لإنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بمقر الجمعية وهو نفس مقرها الحالي
برئاسة الأستاذ كمال الدين رفعت - عضو مجلس الرئاسة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر



صورة توضح : السيد كمال الدين رفعت مع الدكـــتور كمال حمـــــدي أبو الخير.



صورة توضح : السيد كمال الدين رفعت مع الدكتور محمد حلمي مراد والدكتور كمال حمدي أبو الخير.



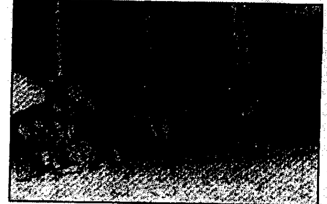
السيد كمال الدين رفعت مع الدكتور كمال حمدي أبو الخير والدكتور محمد حلمي مراد والمراقب المالي للنظر في الشئون المالية.



في إطار لقاء السيد كمال الدين رفعت بأعلى المستويات العلمية ، من أجل الاستفادة منها لتحقيق رسالة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر كان يعقد العديد من الجلسات الخاصة لمناقشة أبعاد هذه الرسالة ، ومن بينها الصورة أعلاه التي توضح إلتقاءه بالأستاذ الدكتور عبد العزيز حجازي ، والأستاذ الدكتور يحيى عويس ، الأستاذة الدكتورة سهير القلماوي وغيرهم ، وقد تم هذا اللقاء في مكتب الأستاذ الدكتور كمال حمدي أبو الخير – عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.



صورة توضح السيد كمال الدين رفعت يرأس إجتماع مجلس إدارة المعهد ، بحضور الأستاذ على عبد الرازق ممثل وزارة التعليم العالى



صورة توضح : السيد كمال الدين رفعت يعقد لقاءً ضم السادة الأساتذة الدكاترة مصطفى كمال حلمي والدكتور حسان وكلاء وزارة التعليم العالي ومعهم الدكتور كمال حمدى أبو الخير يشرح بعض النقاط

ولعل من بين أفضل الأسانيد التي نوردها في هذا المقام والتي توضّح الآثار الطيبة لدعوة حب الإنسان لأخيه الإنسان في سبيل الله ، والعمل معاً في إطار قيم الإسلام وأخلاقياته التي تدعو إلى التعاون ... بعض الأحاديث الشريفة مثل : " الناس بخير ما تعاونوا " ، " الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه ... ثم قول الرسول عليه الصلاة والسلام : " هناك منابر من نور حول العرش .. يجلس عليها أشخاص وجوههم من نور ولباسهم نور .. ليسوا بأنبياء ولا شهداء .. ويغبطهم الأنبياء والشهداء ... فقالوا من هم يا رسول الله ؟... قال : المتحابون في الله ... والمتجالسون في الله ... والمتزاورون في الله "... صدق رسول الله ..

ولعل هذا الحديث خير ما يُعبِّر عن ما ينبغي أن يسود في المجتمعات من شفافية وتآلف في إطار تعاليم الله سبحانه وتعالى من عدالة ومساواة وإعطاء كل ذي حق حقه .. وأن لا يطغى بعض السياسيين على مواطني الشعوب ، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، مستندين في تنفيذ ذلك إلى قوة نفوذهم السياسي المحلي ، أو إستخدام غطرسة القوة لبطش شعوب مستندين في ذلك إلى إمكانياتهم العسكرية والمادية والمالية التي يملكونها !!!.. ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله.

لقد رفع الحلف التعاوني الدولي شعار (التعاونيون في العالم أسرة واحدة) .. ومن هذا المنطق علينا أن نرشد الأفراد إلى أن التعاون له أهميته وحيويته ومزاياه التي تتعدى مجرد المتاجرة ، لأن الجانب الروحي في التعاون والذي يتمثل في قول الله سبحانه وتعالى " وتعاونوا على البر والتقوى " في حاجة إلى إيضاح ينتفع به الخاص والعام.

لابد أن نبين للأفراد في المجتمع أن التعاون يُنقذ المجتمع من شرور الأفكار المبنية على الإيمان بالصراع الطبقي كضرورة حتمية ، وأنه إيجابي لا سلبي ، وَبَنَّاءُ لا هَدَّام ، وهو لا ينادي بمجرد الإصلاح مع بقاء الأوضاع ، بل يؤمن أن الأوضاع لن تتغير إلا إذا تَغَيَّر فهم الأعضاء والمجتمع للرسالة الحقيقية للتعاون.

فالتغيير يأتي من داخل المجتمع عن طريق الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع ، بحيث ينمو عدد المؤمنين به شيئاً فشيئاً حتى يشمل الأمة أو الدولة كلها دون مباغتة أو مفاجأة أو هزات ، مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى " إن الله لا يُغير ما بقوم حتى يُغيروا ما بأنفسهم ".

وفي إيجاز شديد فإن نظام التعاون الأمثل الذي يأمل علماء التعاون في مصر أن يتحقق ويسود مجتمعاتهم ، يجب أن يتمشى مع المثل الديموقراطية بكامل معانيها ، وأن يتمشى كذلك مع أسلوب الانتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ، وأن ينجح في القضاء على مساوئ الرأسمالية وسيطرة رأس المال على الحكم ، وأن يخدم المجتمع كوحدة ، ولا يقتصر على خدمة فريق أو طائفة أو طبقة معينة ، كما يجب أن يتمشى مع الروح الديموقراطية في عدم وجود أي نوع من أنواع النفوذ الطبقي الراسمالي وتخطيط الانتاج على أسس تحقق الرفاهية للمجتمع عامة لا لطبقة خاصة.

هذه هي الاعتبارات المنطقية التي تتمشى مع الواقع والمستمدة من شريعة السماء ، وأثبتت التجارب التعاونية التي أخذت بهذه الاعتبارات وطبقّتها أنها حققت النجاح ، وأصدرت جامعة أكسفورد بانجلترا بمناسبةمرور ١٥٠ عاماً على ذكرى رواد روتشديل الذين بدأوا نشاطهم بـــ ٢٨ ج.ك ، وبالإيمان والعلم والإخلاص أصبح لديهم بنكهم التعاوني الذي يموّل نشاطهم ، والمرافق والخدمات التي تُيَسِّر مواكبة تطور عصورهم ، ومن بين ممتلكاتهم أساطيل تنقل منتجاتهم عبر البحار ... وتقديراً لجهودهم أصدرت جامعة أكسفورد مرجعاً قالت فيه " لقد حقق هؤلاء الضعفاء ما عجز جبابرة المال عن أن يحققوه " ، وأصبحت المنظمات التعاونية هي الإطار الفكري للديموقراطية السليمة ، وأصبحت الملكية الاجتماعية سبيلاً إلى إقامة المؤسسات الاقتصادية التعاونية والتي على ضوئها تُطبِّق مبادئ

الإدارة الدولية مقترنة مع مبادئ التعاون الدولية ، في إطار الدراسات البينية ، وهي المبادئ المنفذة الآن ... والتي تحكم تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية ومشروعاتها.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلى أن هناك إجماع على أهمية تقدير دور الحكومة في تأييد أو معارضة أي تغيير يطرأ على النظام الاقتصادي القائم ، بل من البديهي أن يكون لمركز الحكومة خلال مرحلة التطور كل الأهمية ، وبخاصة في الدول التي قطعت عدة مراحل من النمو الإجتماعي والاقتصادي ، حتى أصبح النظام الاقتصادي فيها مرتبطاً ومتشابكاً مع الجهاز الحكومي في عدد من القطاعات والمصالح المتبادلة. ومن البلاهة أن نتصور أن التطور سيقع دون توجيه من الحكومة أو على الأقل دون الإلتجاء إليها لكي تصدر التشريعات اللازمة.

مجتمع الكفاية :

والآن ... ومصر تستهدف تحقيق مجتمع الكفاية في ظل تطورنا الذي يؤمن بالفرد ، وقدرته على إعادة تشكيل الحياة ، ويُحَمِّل الشعب بأسره أمانة العمل في إطار الوحدة الوطنية ، فعلى علماء مصر بصفة عامة وعلماء الجامعات بصفة خاصة ، العمل على حُسن إعداد جيل جديد بعقل جديد بمفهوم جديد ... جيل يتصف بالقدرة والكفاءة ، بالإضافة إلى تَحَلّيه بقيم وأخلاقيات مجتمعنا الأصيلة ، ولديه روح الصبر والمُثابرة ، وبتوافر هذه العناصر يستطيع أن يحقق آمال الشعب في مجموعه ، ويُمَكّنه من حقه الأصيل في حياة قائمة على دعائم متينة من الحرية والعدالة ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسته.

ومن أجل تحقيق ذلك رسمت ثورة مصر الطريق ، وكان من بين ما أعلنته إعتمادها على قطاع التعاون في مجالات كثيرة ، اعتمد على التعاون في مجال الاستهلاك بغرض حماية المستهلكين .. وفي مجال الإنتاج بغرض رفع مستوى صغار المنتجين وزيادة الإنتاج القومي ، وخاصة في الزراعة وفي الإنتاج الحرفي، وتأكد المعنى من أن الأسلوب التعاوني يتمشى مع روح تطورنا نحو التغيير إلى حياة أفضل وأن التعاون بقطاعاته الخمس ركن أساسي في إحداث التغيير نحو حياة أفضل ، لأنه يهذب من النشاط الخاص

ويحافظ عليه ، فالتعاون يقوم على الاحتفاظ بالملكية الخاصة ، كما يسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق عدالة التوزيع وديمقراطية الإدارة.

غير أن الأمر يتطلب من أجل تحقيق هذا الهدف تعاون الجامعات مع مؤسسات القمة التعاونية ، وأن تُنشئ الجامعات كراسي أستاذية في الكليات التي ترتبط رسالتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحسن إعداد الكوادر التي تؤمن بالتعاون ورسالته المستمدة من الشرائع السماوية ، وفي نفس الوقت تستشعر هذه الكوادر أنها خادمة للشعب ولقطاعات التعاون وجميعنا يعرف منذ الصغر أن الشاعر العربي يقول :

الناس للناس من بدوٍ وحاضرةٍ * بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

وكذلك نوجه نظر علماء مصر إلى ضرورة التعاون سوياً في نطاق التخصص الذي تعترف به الجامعة ، ولا يفتى أحدنا فيما لم يتخصص فيه !!.. فأمام منطق التخصُّص لا وقت للسلطة التقديرية الشخصية !!؟.. وإلاَّ فهناك علامة إستفهام كبرى نشارك فيها شاعرنا العربي القائل :

متى يبلغُ البنيانُ يوماً تمامه * إذا كنت تبني وغيرك يهدم ؟!!..

التنظيمات التعاونية ومجتمع الكفاية :

وأخيراً .. يُجمع علماء التنظيم التعاوني في مجتمعنا الدولي المعاصر على أهمية الدور التنموي الذي تقوم به التنظيمات التعاونية وعلى رأسها منظمات القمة من أجل تحقيق التطور والتقدم والتنمية البشرية ، وقد أصدر المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الخمسين بناءاً على دعوة من مجلس إدارة مكتب العمل الدولي توصية أطلق عليها " التوصية الخاصة بدور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية " ذكر فيها من بين العديد من التوصيات : أنه يجب أن يُعتبر إنشاء التعاونيات ونموها أداة من الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول النامية ، وينبغي تطويرها بهدف تحسين الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد ذوي الموارد والفرص المحدودة ، وتنمية وتشجيع صفات المبادأة والإبتكار لدى هؤلاء الأفراد ، وزيادة الموارد الرأسمالية الشخصية والقومية ، وقد أضافت منظمة العمل الدولية توصية أخرى ، هي التوصية رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٢ تتعلق بالنهوض بالتعاون ، نورد مطلعها باللغة العربية والإنجليزية ، حتى يرجع المتخصصون إلى الأصل الذي أصدرته المنظمة للإستفادة من التوصيات الجديدة التي تُساير المتغيرات التي طرأت على مجتمعنا الدولي المعاصر ، علماً بأن مصر اشتركت في صياغة هذه التوصية !!..

وتقول التوصية رقم ١٩٣ (Recommendation 193) بخصوص تعزيز دور التعاونيات ، ونحن نوردها كما تبناها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بتاريخ ٢٠ يونيو عام ٢٠٠٢:

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الذي عقدته الهيئة الحاكمة في مكتب العمل الدولي في الجلسة التسعين في ٣ يونيو ٢٠٠٢ ، وإعترافاً بأهمية التعاونيات في خلق فرص العمل وحشد الموارد وإيجاد الاستثمار ومساهمتها في الاقتصاد ، وإعترافاً بأن التعاونيات بأشكالها المختلفة تحقق أكبر مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الناس ، وإعترافاً بأن العولمة قد خلقت ضغوطاً جديدة ومختلفة ومشاكل وتحديات وفرص للتعاونيات ، وقد أصبح من المطلوب تحقيق أشكال أقوى من التضامن البشري على المستويين الوطني والدولي للمساعدة على إحداث توزيع أكثر عدالة لفوائد العولمة ، وملاحظة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية للعمل الصادر عن منظمة العمل الدولية والذي تبناه مؤتمر العمل الدولي في جلسته السادسة والثمانين ١٩٩٨، وملاحظة الحقوق والمبادئ الواردة في توصيات مؤتمرات العمل الدولية وبخاصة مؤتمر العمل القسري ١٩٣٠ ، وحركة التجمع وحماية الحقوق في عقد المؤتمرات ١٩٤٨، وحق تنظيم مؤتمر المطالبة بمساواة الأجر ١٩٥١ ومؤتمر الضمان الاجتماعي ١٩٥٢ ومؤتمر إلغاء العمل القسري ١٩٥٧ ومؤتمر التمييز في التوظيف والعمل ١٩٥٨ ، ومؤتمر سياسة التوظيف ١٩٦٤ ومؤتمر الحد الأدنى للعمر ١٩٧٣ ومؤتمر منظمات العمال الريفيين والتوصيات ١٩٧٥ ومؤتمر تنمية الموارد البشرية والتوصيات ١٩٧٥ وتوصية سياسة التوظيف (تشريعات إضافية)

والتوصيات ١٩٨٤ وتوصية خلق فرص العمل في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ١٩٩٨ ومؤتمر أسوأ أشكال استخدام الأطفال في العمل ١٩٩٩ واستذكاراً للمبدأ في إعلان فيلادلفيا حول العنوان (العمل ليس سلعة) واستذكاراً لمبدأ تحقيق العمل الكريم للعمال في كل مكان على أنه الهدف الأساسي لمنظمة العمل الدولية ، وقد تم القرار بتبني إقتراحات معينة فيما يتعلق بالنهوض بالتعاونيات كما جاء في البند الرابع في أجندة الجلسة ، وقد تم تحديد أن هذه الاقتراحات ستأخذ شكل توصية ، فقد تبنى المؤتمر في اليوم العشرين من يونيو ٢٠٠٢ التوصية التالية المسماة توصية النهوض بالتعاونيات لسنة ٢٠٠٢.

وفيما يلي نص مقدمة التوصية رقم ١٩٣ باللغة الانجليزية التي أصدرتها منظمة العمل الدولية.

The General Conference of the International Labor Organization,

Having been convened at Geneva by the Governing Body of the International Labor Office, and having met in its 90th Session on 3 June 2002, and

Recognizing the importance of cooperatives in job creation, mobilizing resources, generating investment and their contribution to the economy, and

Recognizing that cooperatives in their various forms promote the fullest participation in the economic and social development of all people, and

Recognizing that globalization has created new and different pressures, problems, challenges and opportunities for cooperatives, and that stronger forms of human solidarity at national and international levels are

required to facilitate a more equitable distribution of the benefits of globalization, and

Noting the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work, adopted by the International Labor Conference at its 86th Session (1998, and

Noting the rights and principles embodied in international labor Conventions and Recommendations, in particular the Forced Labor Convention, 1930; the Freedom of Association and Protection of the Right to Organize Convention, 1948; the Right to Organize and Collective Bargaining Convention, 1949; the Equal Remuneration Convention, 1951; the Social Security (Minimum Standards) Convention, 1952; the Abolition of Forced Labor Convention, 1957; the Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958; the Employment Policy Convention, 1964; the Minimum Age

Convention and Recommendation, 1975; the Human Resources Development Convention and Recommendation, 1975; the Employment Policy (Supplementary Provisions) Recommendation, 1984; the Job Creation in Small and Medium-sized Enterprises Recommendation, 1998; and the Worst Forms of Child Labor Convention, 1999, and

Recalling the principle embodied in the Declaration

Recalling that the realization of decent work for workers everywhere is a primary objective of the International Labor Organization, and

Having decided upon the adoption of certain proposals with regard to the promotion of cooperatives, which is the fourth item on the agenda of the session, and

Having determined that these proposals shall take the form of a Recommendation; adopts this twentieth day of June of the year two thousand and two the following Recommendation, which may be cited as the Promotion of Cooperatives Recommendation, 2002.

التعاونيون في العالم عائلة واحدة :

والجدير بالذكر أن نوجه النظر إلى العديد من المؤتمرات السابقة التي أشارت إليها مقدمة التوصية ، وذلك لأن توصيات المؤتمرات المذكورة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التطبيق التعاوني الناجح على الصعيد المحلي والدولي .. ومن هذه الحقيقة فإن العديد من الأصوات في المؤتمرات التعاونية الدولية تُطالب الإعلام التعاوني بتعميق مفهوم أن التعاونيين في العالم عائلة واحدة ، خاصة وأن أجيال التعاونيين الحالية تعيش متغيرات على جانب كبير من الخطورة في التأثير على نشاطها ، وعلى التعاونيات أن تأخذ بمفاهيم جديدة تُساير هذه المتغيرات وتأخذ بالأفضل الذي يتناسب مع تحقيق أهدافها .. وتطبقه بالأنسب وفقاً للأساليب العلمية المتخصصة في حُسن إعداد الكوادر ، وأخذاً في الإعتبار أن الوفود الممثلة للحركات القومية في مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي على تعدد خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والروحية ، يبذل كل فرد منهم جهده في التوفيق بين الآراء وإستغلال كل قدرات اللغة والصياغة وصولاً لموافقة إجماعية على القرارات المتعلقة بالسلام الدولي ، وأن السلام ليس مجرد التوقف عن الحرب ، إنما السلام إنعكاس إيجابي لتصميم التعاونيين على العمل معاً على أرض مشتركة.

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن الحركات التعاونية تسعى إلى إستكمال بنيانها التعاوني عن طريق إيجاد تنظيمات أعلى تستطيع أن تُسهم في الدفاع عن مصالحها المشتركة والدعاية لقضيتها ، ومن بين هذه التنظيمات الاتحادات النوعية المركزية ، والاتحاد العام ، وجمعيات الجملة ، حيث تتولى بصفة رئيسية نشر الدعوة للحركة التعاونية وإيجاد رأي عام في صالحها ، وتيسير جميع العقبات التي تقف أمام حُسن أداء نشاط الجمعيات والدفاع عن مصالحها بأسرها ، خاصة وأن الجمعيات الناشئة لا تستطيع بإمكانياتها المحدودة أن تحصل على الخبرة الإستشارية ذات الكفاءة العالية الأمر الذي تأخذ تنظيمات القمة التعاونية على عاتقها مهمة تيسيره ، حيث تتولى عن طريق أجهزتها الفنية إجراء البحوث والدراسات العلمية التي تنير الطريق أمام الحركة التعاونية بأسرها ، ومن ذلك مثلاً القيام بالبحوث والدراسات التي تتعلق بمركز النشاط التعاوني بالنسبة للنشاط الإقتصادي الذي تقوم به المنشآت الإقتصادية المنافسة والتَعَرُّف على جوانب الضعف ، وإقتراح مختلف الحلول للتغلب عليها ، والعمل على حفظ عنصر الخدمة الاجتماعية في التعاون ، مع العلم بأن تأسيس الجمعيات التعاونية للجملة يُعتبر حدثاً بارزاً في تاريخ الحركات التعاونية لأي بلد من البلدان ، ذلك لأنها في بداية إنشائها تعمل على شراء السلع بالجملة من مصادر إنتاجها الداخلية أو الخارجية ، ثم تدخل فيما بعد ميدان الإنتاج . فتُمكّن جمعيات التجزئة من الوقوف أمام المنشآت المنافسة.

إنَّ التنظيمات الأعلى في الحركات التعاونية تؤمن بأن العالم لا يظل ساكناً ، إنه عالم متحرك متقدم ، ومن أجل هذا يقع على عاتقها الإستعانة بأقصى الكفاءات العلمية سواء أكانت من الجامعات أو من أعضاء هيئة تدريس كليات التعاون ومعاهد التعاون العليا ، أو غيرها من المراكز العلمية والبحثية المتقدمة حتى تظل الحركة التعاونية حركة متحركة متقدمة وسط عالم يُسرع الخُطى لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمجموع المواطنين ، وهذا هو المنهج الذي سارت عليه الحركة التعاونية البريطانية ، والألمانية والأمريكية واليابانية والكورية .. إلخ.. هذه الحركات وغيرها إستطاعت أن تتغلب على العقبات التي إجتازتها

نتيجة للثقة المتبادلة بين الحركة الشعبية والمؤسسات الجامعية والبحثية ، وإهتمامها بالتعليم التعاوني المستمر والجَديِّة في العمل على وضع توصيات البحوث موضع التطبيق.

ومما يُساعد على نمو الحركة التعاونية وإنتشارها تأسيس الهيئات النسائية التعاونية ، ويقول علماء التعاون في بريطانيا : " أنه لا توجد هيئة ساعدت على نشر الحركة التعاونية في بريطانيا مثل الهيئات النسائية ، فقد كانت تفتح أبوابها لجميع النساء من جميع الطبقات ، وأدت خدمات جليلة للطبقات العاملة من النساء ، وهيأت لهن أن يأخذن مكانهن اللائق بهن تحت الشمس ، وقد ساعدت هذه الهيئة على الأخذ بيد المرأة ، ورفع مستواها الأدبي في جميع أطوارها ، سواء أكان ذلك في المنزل ، أم في الحانوت ، أم في المصنع ، أم في الحكومة ، ووجهت نظر الحكومة إلى وضع قوانين لحماية المرأة ، ودعت الهيئة النسائية إلى عدم حرمان الأطفال من التعليم الذي يحول دونه العمل في المصانع ، وشاركت في الجهود التي بُذلت لإعطاء المرأة حق الإنتخاب ".

ونظراً لأن مصر تعمل من أجل تحقيق مجتمع السلام وبناء التنمية والتقدم ، وتعتمد في تطورها على مفهوم البحث العلمي بمعناه الواسع والعميق الذي يمتد إلى تطوير كل مناحي الحياة ، والإرتقاء بالسلوك والنشاط الإنساني في شتى المجالات ، وإلى تحسين الإنتاجية في كل موقع من مواقع العمل والإنتاج ، وإلى كل إبتكار وإبداع ، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبناء التقدم بين ربوعها ، فإن ذلك يتطلب ترشيد الإدارة والأداء بصفة عامة وفي التنظيمات التعاونية بصفة خاصة وصولاً إلى إسراع الخطى نحو تحقيق الهدف المنشود.

ومن أجل النهوض بالقطاع التعاوني في مصر وفي العالم العربي وتطويره في إطار تطبيق أسلوب الإدارة العلمية والبحث العلمي في مختلف أوجه نشاطه ، وبث روح الإلتزام والعمل الجماعي عن طريق الإدارة الواعية والقيادات المؤثرة ، والقدوة الحسنة بما يكفل الأداء الأمثل .. كانت جهود رواد التعاون المصريين السابقين والحاليين...

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق المخلصين في مسيرتهم وتطويرهم لمنظماتهم التعاونية :

التي بلغت ذروتها بالتعاون الوثيق بين مؤسسة الرئاسة وجامعة عين شمس والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ووزارة التعليم العالي ، وذاكرين بالفضل والشكر مُساندة الرأي العام الذي كان له أعظم الأثر في الصبر على عقبات المسيرة... واثقين في قول الله سبحانه وتعالى : " فبشر الصابرين "...

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الحلف التعاوني الدولي يقول :

" ليس الإنضباط الذاتي الجماعي شيئاً يوجد تلقائيا ، أو ينمو بنفسه ، لكنه يحتاج لكي ينمو وينتشر إلى عناية وجهد ، ويحتاج التعاون لمن يمارسونه بحق وفاعلية إلى قبول أفكار جديدة ، ومستويات سلوك جديدة ، وعادات تفكير جديدة ، تقوم على القيم العليا للتجمعات التعاونية .. ولذا لا يمكن لأي مؤسسة تعاونية أن تغفل الحاجة إلى تعليم وتثقيف أعضائها بالطرق المناسبة حفاظاً على مصالحها الخاصة وبقائها ذاتياً... وكل هذا يحتاج إلى صبر .. وإستمرارية جهود التعليم والتدريب والتوعية والتثقيف... في حاجة إلى صبر .. وعلم .. وفن .. وقيادة ".

وفي ضوء هذه المعاني أصدرت منظمة العمل الدولية توصيتها التعاونية للدول النامية قالت من بين ما تضمنتها فيما يتعلق بالتعليم :

- يجب أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بنشر الدراية بمبادئ التعاونيات وأساليبها وإمكانياتها وحدود نشاطها على أوسع نطاق ممكن بين شعوب الدول النامية.
- يجب تنظيم التعليم المناسب في الموضوع ، على ألا يقتصر ذلك على المدارس والكليات التعاونية وغيرها من المراكز المتخصصة ، وإنما يجب أن تمتد أيضاً إلى المعاهد الدراسية الأخرى ، مثل :
  - **الجامعات ومعاهد التعليم العالي.**
  - **كليات تدريب المعلمين.**
  - **المدارس الزراعية وغيرها من مؤسسات التعليم المهني ومراكز تعليم العمال وتدريبهم.**
  - **المدارس الثانوية.**
  - **المدارس الإبتدائية.**
- **ينبغي الإستفادة بشكل كامل من مختلف الوسائل التعليمية** ، مثل المراجع الدراسية ، والمحاضرات ، وحلقات البحث ، وجماعات الدراسة والمناقشة ، والمرشدين المتنقلين والجولات الإرشادية لزيارة المشروعات والصحافة والأفلام والراديو ، والتليفزيون ، وغيرها من وسائل الإتصال الجماهيرية ، مع مراعاة تكييف الإنتفاع بهذه الوسائل مع الظروف الخاصة السائدة في كل قطر.
- **ينبغي إتخاذ الإجراءات التي تكفل ضمان القدر اللازم من التدريب الفني والتدريب على المبادئ والأساليب التعاونية** للأفراد الذين سيعملون – والأفراد العاملين فعلاً عند الضرورة – في ميدان التعاونيات كموظفين أو أعضاء في الجمعيات التعاونية ، كما يجب ضمان هذا التدريب أيضاً لمستشاري هذه الجمعيات ، والقائمين على شئون النشر فيها.

- ✵ **إذا كانت التسهيلات القائمة فعلاً غير كافية ، فإنه يجب عندئذ إنشاء الكليات أو المدارس المتخصصة** التي تكفل التعليم والتدريب التعاوني اللازمين.
- ✵ **ينبغي أن يكون إستخدام البرامج الخاصة للتدريب العملي وسيلة من وسائل المساهمة في تعليم أعضاء التعاونيات وتدريبهم تدريباً أساسياً ومتقدماً** ، ويجب عند تصميم هذه البرامج أن يُنظر بعين الإعتبار إلى الظروف الثقافية المحلية وإلى الحاجة إلى نشر الدراية بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب.

وبعد ... ما تقدم ذكره قليل من كثير من الجهود التي ينبغي أن تُبذل من أجل الإصلاح وتحقيق التنمية في قطاع يرتبط بملايين المواطنين المصريين الذين ينتمون إلى جميع قطاعات الدولة ... ويمتد نشاطه إلى السعي نحو تلبية جميع إحتياجات الإنسان من المهد إلى اللحد ... وأثبت قدرته في حل مشكلات المجتمعات المتقدمة والنامية ، بشرط أن يسير في طريق الأخلاق المستمدة من شرائع السماء ... وطريق العلم والتَعلُّم السبيل الوحيد للبناء... وطريق العلم هنا يؤخذ من أهل الذكر .. أهل التخصص .. ورسالة التعليم التعاوني تختلف في طبيعتها ورسالتها وأهدافها عن غيرها من المؤسسات التعليمية التجارية ، إنها رسالة مكملة لجهود غيرها.

وبهذه المناسبة أذكّر هؤلاء الذين يُفتون في أمور لا يعرفوها ، ولا يمارسوها ، ولا يُكلفون أنفسهم مشاق البحث العميق ودراسة أساليب النهوض بالنسيج الإجتماعي للشعوب .. إلى هؤلاء أذكّرهم مرة أخرى بقول الرسول عليه الصلاة والسلام " من قال لا أدري فيما لا يدري فقد أفتى " .. صدق رسول الله.

الدولة والتعليم في خدمة المجتمع :

ولعل من بين أهم الأمور التي تُلقي عليها الأنظار هي أن الدولة تتدخل في توجيه شئون المجتمع بصور مختلفة وبدرجات متباينة ، وأن من بين الأمور التي توليها الدولة عظيم عنايتها موضوع التعليم ووضعه في خدمة المجتمع ، على أن يتحقق ذلك بمفهومه الواسع العريض ، الذي ينهض بالمستوى الأخلاقي والسلوكي والنظامي والاقتصادي للمجتمع ككل .. ومن هنا ، فإن التعليم يتجه نحو تنمية معارف ومهارات الأفراد ، ليس فقط بالقدر الذي يُسهم في تلبية حاجات الأفراد ومطالبهم الشخصية .. بل بالقدر الذي يضيف إلى ذلك إسهام الفرد في تنظيم المجتمع وتغليب الصالح العام ووضعه فوق كل إعتبار .. الأمر الذي يتحتم معه أن تولي الدولة تطوير التعليم عظيم عنايتها ، وينبغي أن يوفّر هذا التطوير الكوادر اللازمة لكل قطاعات الدولة الاقتصادية والإجتماعية .. وعلى وجه الخصوص التعليم النوعي الذي يُعبئ جهوده نحو النهوض بالقوى البشرية التي واجهت ظروفاً فرضت عليها التخلف الشديد نتيجة لظروف لا دخل لها فيها .. ولعل في طليعة هذه القوى البشرية " أعضاء التعاونيات والنقابات وموظفيها " .. وكذلك المجتمع الريفي بصفة عامة ، ونسائه بصفة خاصة.. فإن تعليمهم وتدريبهم يُعتبر في ظل تطورنا الحديث من ضرورات التنمية .. هذا بالإضافة إلى ما تتطلع إليه الدولة من إسهامهم في التطور الحضاري للمجتمع والتنمية الإقتصادية.

ومما لا شك فيه أن المجتمع بأسره يؤمن بالدور الخلاّق الذي يمكن أن يؤديه المواطن القادر .. إذ ثبت قطعاً بأنه مع الإعتراف بأهمية العناصر المادية في القيام بمقتضيات التنمية .. إلا أن العبرة بالدرجة الأولى ينبغي أن تتجه إلى الإرتفاع بمستوى الإنسان ، بحيث يكون قادراً على الاستخدام والإستغلال الأمثل لهذه الماديات .. الأمر الذي يحفّز الدول على بذل أقصى الطاقات والإمكانيات لتطوير التعليم وعدم إضاعة الوقت في تأخير أية جهود تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف .. وإلا تحقق فينا القول السائد : " إن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك " .. وبالتالي " إن الشعوب التي تعرف كيف تضيع الوقت .. يكون ضياع الوقت سبباً في ضياعها " !!... ،

هذا بالإضافة إلى الحقيقة التي أكدتها مختلف الدراسات في شتى أنحاء العالم ، وهي أن الاستثمار في التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم ، إستثمار إقتصادي ، يدفع ويطور المستوى الحضاري للشعوب ، وعمليات الإنتاج .. بل أن هناك إجماع على أن العائد المالي من التعليم إذا أُحْسِنَ توجيهه يفوق العائد من الاستثمار المالي في مجالات النشاط التجاري.

<u>البعد عن النمطية والأشكال التقليدية</u> :

ونظراً لأننا نعيش في عصر التقدم العلمي المُذهِل .. وعلى رأسه العلوم الإدارية وما تستخدمه من مبتكرات العصر في الأداء ، فإنه على قدر ما تحسن المنظمات سواء أكانت تعاونية أو غير تعاونية تنظيم وإدارة شئونها ، يكتب لها التقدم وتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعليها أن تستخدم جميع الوسائل العلمية التي تساعدها في تحقيق أهدافها ... وهذا يفرض على الدولة أن تهتم إهتماماً كبيراً بحُسن إعداد المؤسسات العلمية التي ترتبط بتخريج كوادر علمية لهذه القطاعات ، وهذا يعني أن الدول النامية في حاجة إلى شجاعة العلماء في إبتغاء وجه الله ، وإقتحام وسائل العلم الحديث الذي حقق طفرة هائلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .. ولن يتحقق ذلك إذا صبَّ العلماء أنفسهم في قوالب جامدة !!.. تقليدية !..

إن التجربة العملية أكَّدت أنه يوجد في المجتمعات النامية وفي العديد من المستويات : عقول تَيَبَّست .. وتَجَبَسَت .. وتَخَشَبَت .. ولا أمل في تغيير أنماطها !!..

ولعل هذا يضع عبئاً ثقيلاً على الدولة ، وعلى العلماء الذين يُنادون بالتعدُّد والتنوَّع مع الأخذ في الاعتبار متغيرات العصر ،، يقع على هؤلاء العلماء عبئاً ثقيلاً !!.. كان الله في عونهم ..!!.. خاصة وأنني لمست عن قُرب من يفتي في شئونهم وتخصصاتهم من لا يعلم !!.. ولم يُمارس في حياته العلمية والعملية أبعاد " علوم التعاون "!!..

قال لي في يوم من الأيام المرحوم فضيلة الشيخ متولي الشعراوي بيت الشعر التالي :

لا تحسَبنَّ المجد تمراً أنت آكله * لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

وقال لي آخر :

دارهم مادمت في دارهم
وأرضهم ما دمت في أرضهم
وجارهم ما دمت في جوارهم

ذلك أنه يوجد في مصر من يستخدم " ثقافة السلطة " .. وليس " سلطة الثقافة "..

ونرجو أن يتحقق ذلك في ضوء بحوث ودراسات علماء السلوك التنظيمي والتعاوني لمسايرة جهود العصر في النهوض بمنظمات مجتمعنا الإنساني على إختلاف أنواع هذه المنظمات ونشاطها ، وسواء كانت تنتمي إلى الحكومة أو قطاع الأعمال أو القطاع الخاص أو القطاع التعاوني ، أو القطاع الإستثماري أو النشاط الأهلي .. عليها جميعاً أن تساير ركب التقدم في ضوء البحوث والدراسات التي قام بها علماء السلوك التنظيمي ، الذين مازالوا يوالون إجراء البحوث من أجل إنسان أفضل .. وجماعات أفضل ومنظمات أفضل .. في إطار نظام دائم الخضرة Evergreen System Process تعبيراً عن الأمل في إستمرار النمو.

ولكن هذا قدرهم إذا أرادوا أن ينفعوا الناس !!.. وعليهم أن يتأسوا بقول الرسول عليه الصلاة والسلام " خير الناس أنفعهم للناس " .. وقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً .. " خيركم من طال أجله وحسُن عمله "وعليهم أن يتحلوا بصبر أولى العزم !!.. فهل ستساعدهم الدولة في السير في هذا الطريق ؟!.. أننا نعترف بفضل مؤسسة الرئاسة في الجهود التي بذلها الرئيس حسني مبارك في تحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي

معاصر.. ولكن كان الله في عونه .. ندعو الله أن يوفقه في إنجاز أعبائه الداخلية والخارجية.

القرآن هو كنز الكنوز :


الدكتور/ كمال أبو الخير يرد على تساؤلات السادة المهتمين بشئون التعاون في أحد الندوات

لاشك أنه إذا كانت المراجع هي كنوز المعرفة ، فإن القرآن الكريم هو كنز الكنوز الذي ننهل منه مناهج الإصلاح والتطوير ، حيث أن القرآن الكريم جاء على موعد مع إرتقاءات العقل وطموحات الدنيا .. يتدرج بالإنسان مع إستعدادات العقول وقت نزول القرآن الكريم .. وكلّما تطورت علوم الدنيا ، يجد الإنسان المُقبل على كتاب الله خيطاً يربط بين آيات الله سبحانه وتعالى وآيات الله في الكون ، وبذلك أتاح الله سبحانه وتعالى الفرصة لعطاءات متجددة للقرآن الكريم إلى قيام الساعة .. والقرآن يتفق مع المناهج التي سبقته ويُضيف إليها ... ولعلنا إذا نظرنا في كونيات الحياة التي أتيحَتْ للعقل البشري في الآونة الأخيرة .. نجد أن القرآن الكريم يشير إليها .. ولذلك يقول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ٥٣ من سورة فصلت : " سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيد "... أي أن الله سبحانه وتعالى وضع في القرآن الكريم من آيات الكون وأسراره ، وعن الجسد البشري وتكوينه ، آيات يمكن أن يعطيها للمؤمنين وغير المؤمنين .. والقرآن كلام الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .. وسبحانه القائل .. " وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلاَ يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلاَّ خَسَارًا " سورة الإسراء : من آية رقم ٨٢.

الدراسات البينية وتوجيهات رئيس الدولة :

يلقي الرئيس حسني مبارك في مناسبات عديدة توجيهاته التي تتعلق بالمشكلات التي تواجهها الدولة ، مستهدفا من وراء ذلك حفز الأمة علي مواجهة تحديات المستقبل ، ومؤكداً علي أن مصر التي حققت نصر أكتوبر العظيم ، قادرة علي تحقيق قفزة جديدة نحو المستقبل ، والانطلاق إلي الأمام في ظل رؤية واضحة للمستقبل ، وقدرة علي مواجهة التحديات ، ويتطلب ذلك أن نتحمل جميعا كُل في مجال تخصصه مسئوليته في قيادة ومواجهة العديد مما تواجهه مصر من مشكلات وتحديات.

وإذا أردنا أن نحل هذه المشكلات ، فينبغي أن يتم ذلك في إطار تعزيز البنيان الداخلي للدولة بحيث تصبح مصر اكثر قدرة علي القيام بدور فعال علي الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، ولذلك طالب سيادته بالاهتمام بالتنمية البشرية بصفة عامة ، وتنشئة جيل جديد بالأسلوب الذي يُتيح للشباب القدرة علي التعامل مع المتغيرات الجديدة لهذا العصر ، مع التأكيد علي مجال العلم والتكنولوجيا ، وذلك لأن ثروات الأمم في مجتمعنا الدولي المعاصر تُقاس بحجم أو قيمة ما تملكه من موارد بشرية ، وقياساً علي ذلك ، نادي سيادته بتنمية الموارد البشرية القادرة علي ضبط شئونها والالتزام بأداء واجباتها نحو أسرتها ، ومجتمعها ، ودولتها ، والالتزام بذلك لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن المشاكل التي تواجه الفرد آخذين في الاعتبار الناحية الاجتماعية حتى يصبح النسيج الاجتماعي قويا ، وأن نكون جميعاً صفاً واحداً ، باعتبار أن الوطن للجميع بصرف النظر عن حل الانتماء الديني ، وهو ما نسميه بالوحدة الوطنية .

ولذلك فإن السيد الرئيس حينما طالبنا بالمشورة ، بادرنا بتلبية النداء ، ونشرنا في جريدة التعاون وهي جريدة قومية هذه المشاركة ، وإنتهزنا هذه الفرصة لتوضيح أثر تدعيم السيد الرئيس مبارك في تحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وتابع سيادته جهودنا القائمة على الإدارة الذاتية والمسئولية الذاتية والتمويل الذاتي.

العلم الذي يُقنع .. أو السلاح الذي يَردعْ :

علينا أن نتَّعظ بقول الله سبحانه وتعالى في كتابنا الكريم في سورة الرحمن الآية رقم ٣٣ : " يَا مَعْشَرَ الجِنِّ والإِنسِ إِنِ استَطعتُم أن تَنفُذوا مِن أقطارِ السَّماوَاتِ وَالأرضِ فَانفُذوا لا تَنفُذونَ إِلاَّ بِسُلطانٍ ".

إنني أرجو أن أوجه نظر زملائي وأهل العلم جميعاً إلى تفسير علمائنا لكلمة " سلطان " في الآية الكريمة التي أشرت إليها ... إنَّ علماءنا الأفاضل الذين فسَّروا آيات القرآن الكريم ومن بينهم فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي ... إنهم جميعاً يُفسرون كلمة السلطان في هذه الآية الكريمة بأنها :

أن تكون لديك قوة العلم الذي يُقنِع... وأن يكون لديك قوة السلاح الذي يردع.

ولعل من المناسب في هذا المقام أن أذكّر نفسي والجميع بما تعلَّمناه من ديننا الحنيف .. إن الله سبحانه وتعالى خلق الناس جميعاً ... والله سبحانه وتعالى استدعاهم إلى الوجود ... لذلك فإن الله يُيَسِّرْ لهم مقومات الحياة ... وأمر الله سبحانه وتعالى أسباب الكون أن تكون في خدمة جميع خلق الله ... ولذلك فإن من يُحسن منهم الأسباب يأخذ نتائجها ... وإن أهمل المؤمنون الأخذ بالأسباب فلن يأخذوا نتائجها ... وهذا في ضوء ما يقوله

المفسرون ، لأنه عطاء ربوبية .. والنواميس الكونية تخدم الجميع سواء في ذلك الطائع والعاصي ، لأن ذلك من سُنَّة الله ولن يجد أحد لسنة الله تبديلا .. فالإنسان حُر له حق الإختيار في الدنيا ... إن شاء فعل ، وإن شاء فلا يفعل ... والله سبحانه عنده عدالة الحكم وعدالة الجزاء ... والله لا يضيع أجر المحسنين الذين يُعملون عقولهم ، ويتدبرون شئونهم ، ويجمعون بين فهم رسالة السماء وعلوم الدنيا ، وحينئذ يُسهمون في إعمار الكون.

أفلا يتدبرون القرآن ؟.. :

ولعل خير دعوة أوجهها إلى أهل العلم ، هي قول الله سبحانه وتعالى في مطلع الآية رقم ٨٢ من سورة النساء .. " أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ " ؟... إن جميع علماء الإسلام الذين أضاء الله بصيرتهم بتفسير القرآن الكريم يقولون ... إذا سمعت كلمة " أفلا "... فاعلم أن الأسلوب يُنبِّه من لا يستعمل المادة التي تليها .. ومن هنا فإن قول الله سبحانه وتعالى " أفلا يتدبرون القرآن " .. تعني أنه من الواجب على المسلمين أن يتدبروا القرآن الكريم .

ويقول علماء التفسير .. إن هناك شئ إسمه " التدبُّرْ ".. وشئ إسمه " التفكُّرْ ".. وثالث إسمه " التذكُّرْ ".. ورابع إسمه " العلم " .. وخامس إسمه " التعقُّلْ ".. ووردت كل هذه الأساليب في القرآن الكريم .. وعلى سبيل المثال قول الله سبحانه وتعالى : " أفلا يعلمون " ؟.. ، ... " أفلا يتذكرون " ؟.. " أفلا يتفكرون " ؟.. هي إذن : تدبُّر ، وتفكُّر ، وتذكُّرْ ، وتعقُّل ، وعلم ..

وعلى ذلك فعندما تستحضر كلمة " تدبُّر " .. فمعنى هذا أنك واثق من أنك لو أعملت عقلك إعمالاً قوياً لوصلت إلى الحقيقة المطلوبة .. ولكن الذي يُريد أن يغشك يُنبه فيك وسائل التفتيش !!؟.

ولعلها مناسبة أن أذكر فيها بالخير المجلس الأعلى للجامعات الذي عادل شهادة المعهد في عام ١٩٨٥ وفي أعقابها صدر القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٦ ، حيث أن اللجنة الموقرة إستفسرت بالتفصيل ، وفي عدة جلسات ،

ثم عرضت تحليلاً علمياً لمنهج الدراسات البينية ، ثم إجتمعت مع أساتذة المعهد وقالت لهم بالحرف الواحد .. " إنه يتبين من الدراسات التحليلية التي تتضمنها خطة الدراسة بالمعهد .. هذه الخطة تسمح بإمكانية معادلة الشهادة بإحدى الشعبتين : المحاسبة أو الإدارة ، وللمعهد أن يختار...

وكان الرد من المعهد " أن وزارة العمل المصرية تُعلن في تقاريرها أن مصر في حاجة إلى القوى العاملة المتخصصة في العلوم الإدارية ..

وفي ضوء توصية وزارة العمل ، وفي ضوء تطبيق الدراسات البينية هذه .. اختار المعهد " شعبة الإدارة وتمت معادلة شهادة المعهد بشعبة الإدارة التي تمنحها كليات التجارة في الجامعات المصرية". وقد يكون من بين إقتناعهم بهذا الرأي التوضيح الذي أشار إليه المعهد أن مشكلة العالم رقم واحد هي " كفاءة الإدارة في إطار مواكبة متغيرات العصر ".. وأن منهج الدراسات البينية يُطبِّق المادة العلمية لشعبة المحاسبة .. والمادة العلمية لشعبة الإدارة .. أي أن أبناءنا يجمعون بين الحسنيين ".

ولعل أمانة الوفاء تقتضيني أن أتمثل بقول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ٥٨ من سورة النساء : " إنَّ اللهَ يَأمُرُكُم أن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إلى أهلِهَا ".

وورد في صحيح البخاري الحديث الشريف القائل " إذا ضُيِّعت الأمانة فانتظروا الساعة "... قيل يا رسول الله ... وما إضاعتها ؟... قال : إذا وُسِّدَ الأمر لغير أهله فانتظروا الساعة...

وعلى هذا الأساس فإن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية لجأت منذ إنشائها إلى الحوار العلمي تأسِّياً لقول الله سبحانه وتعالى في الآية رقم ١٢٥ من سورة النحل : " ادعُ إلى سَبِيلِ رَبِّكَ بالحِكمَةِ وَالمَوعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلهُم بالَّتى هِيَ أحسَنُ إنَّ رَبَّكَ هُوَ أعلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أعلَمُ بالمُهتَدِينَ ".

ونظراً لأن العديد من ذوي الجباه العالية الذين تطوعوا بعلمهم ووقتهم في أداء رسالة التعليم التعاوني وهي حقاً وصدقاً من بين أفضل الرسالات ، فإن الأمانة تقتضي أن أذكر جهودهم بالخير ، وهذا هو القليل

ويا ويل من يفتي في مالا يدري !!..
ويا ويل من ينسب إلى نفسه جهد غيره !!..
ويا ويل من يرغب في هدم بناءٍ ينفع الناس !!..
وأيضاً تبرئة للذمة ،

وإعمالاً لقول الله سبحانه وتعالى في الآيتين ١٨٨ ، ١٨٩ من سورة آل عمران :

" لاَ تَحسَبَنَّ الَّذينَ يَفرَحُونَ بِما أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أن يُحمَدُوا بِما لَم يَفعَلُوا فَلا تَحسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ العَذَابِ وَلَهُم عَذَاب أَليم * وَلِلَّهِ مُلكُ السَّمَاوَاتِ وَالأرض وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَئ قَدِير ".

صدق الله العظيم .. والله الموفق بإذن الله إذا أحسنا أعمالنا.



رئيس الحلف ومجموعة من الزائرين في لقاء مع الدكتور/ يوسف والي.



STATEMENT ON CO—OPERATIVE STRUCTURE IN THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT

By

Dr. KAMAL HAMDY ABUL KHEIR

Head of the Egyptian Co-operative Delegations to the Twenty - sixth Congress Paris (France)

September 1976

EGYPTIAN COOPERATIVE STRUCTURE

By

Dr. Kamal Hamdy Abul-Kheir

Rector, Higher Institute of Cooperative & Managerial Studies.
Editor-in-Chief, The Egyptian Magazine of Cooperative Studies.

تنهج المؤسسات العلمية التعاونية منهج تبادل المعلومات والمحاضرات ونشر المفاهيم العلمية التي تُساير المتغيرات الدولية ، ولعل الموضوعات المذكورة في بريطانيا في دار النشر الأكاديمية توضح ما كتبه الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير عن مشكلات التعاونيات في الحركة التعاونية العربية مع إعطاء نظرة شاملة عن بعض الحركات التعاونية في الدول الأفريقية.

الرئيس مبارك ومشكلة الطاقة
ووعد لجيل جديد
من أجل التنمية

الرئيس حسني مبارك وترشيد الطاقة
بين مؤتمر دافوس مايو ٢٠٠٦
والمؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية نوفمبر ١٩٨٢

<u>تقديـــــم</u> :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نتعرف جميعاً على الخط الفكري لاتجاهات الرئيس من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة في إطار السلام الذي يمكن من خلاله تحقيق الأهداف التنموية ورفع معيشة المواطنين وإنشاء كافة الخدمات التي يحتاجها الإنسان ، وبالتالي نستطيع أن نوفر له كافة الخدمات التي يُمكن من خلالها أن يصبح مواطناً سليماً من حيث الجوانب التربوية والتعليمية والصحية ، وبناؤه عقلاً وفكراً وخبرة تتناسب مع حُسن إعداده للعمل الذي يشغله.

وقد أوضح الرئيس في خطابه الذي أعلنه في منتدى دافوس الإقتصادي العالمي بشرم الشيخ تحت شعار " **وعد لجيل جديد** " أن مسئوليتنا في هذا المنعطف من تاريخ البشرية تحتم أن نُرسي معاً أسساً واضحة للتعامل مع هذا العالم المتغير .. آفاقه وآماله وفرصه ومكاسبه التي تتيحها ثورة المعلومات ومنجزات التكنولوجيا الحديثة ، وتحدياته وصعوباته ومخاطره التي تُجسدها الفجوة الآخذة في الإتساع بين أغنياء العالم وفقرائه ، والإختلال القائم في النظام الدولي الراهن على المستويين السياسي والإقتصادي ، وتصاعد مخاطر الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل.

واستطرد سيادته قائلاً : إن أعباء هذه المسئولية إنما تقع على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كي نبذل الجهود المخلصة سوياً لعولمة ذات وجه إنساني تُحقق النفع للجميع ، وتدعم قدرتنا على تجاوز ما نواجهه من تحديات ، ويستطرد قائلاً : إننا نواجه معاً تحدى الزيادة المضطردة في أسعار الطاقة على نحو يهدد أداء

الإقتصاد العالمي بوجه عام ، وأعداداً كبيرة من الدول النامية المستوردة للنفط بوجه خاص.

والذي يهمني في هذا المجال قول الرئيس أن الزيادة المطردة في أسعار الطاقة تهدد أداء الإقتصاد العالمي بوجه عام ، وعدداً كبيراً من الدول النامية سواء منها المستوردة للنفط بوجه عام أو غير المستوردة بوجه خاص ، لاعتبارات إقتصادية نعرفها جميعاً ، حيث تؤكد الأساليب العلمية أن المعايير التي تقاس بها مفردات الإنتاج يمكن من خلالها للمتخصصين أن يتعرفوا ويضعوا أسعاراً لمنتجاتهم في ضوء قياس السائد في ظروف إنتاجها ، وقد تكون المعايير تبعاً لذلك مادية ، بمعنى أنها تمثل كميات من المنتجات أو وحدات من الخدمات أو ساعات عمل .. ألخ .. إلى غير ذلك ، ولذلك فإن قول الرئيس في منتدى دافوس عن أثر الطاقة على الدول جميعاً سواء كانت غنية أو فقيرة ، هو قول سليم.

وهذا يقودني إلى أن مؤتمر التجارة التعاونية الدولية الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٨٢ تحت رعاية السيد الرئيس مبارك ، شمل فكر الرئيس في هذا المجال من حيث النظرة المستقبلية ، ووعد لجيل جديد !!..

وقد يكون إتماماً للفائدة أن نعرض بعض ما دار من نقاش في المؤتمر السابق الإشارة إليه فيما يتعلق بالطاقة حتى نتفهم جميعاً أهمية هذا الموضوع ، علماً بأن المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية الذي عُقِد تحت رعاية سيادته جعلت من موضوع الطاقة .. هو الموضوع الرئيسي الذي ناقشته الدول.



الصورة أعلاه توضح لقاء السيد الرئيس مع مستر دومنج – رئيس اللجنة الإقتصادية بالحلف التعاوني الدولي ، والأستاذ الدكتور/ يوسف والي – وزير الزراعة في مقابلة تتعلق بمؤتمر التجارة التعاونية الدولية الثالث ، والذي شرُف برعاية الرئيس حسني مبارك ، وعُقد بالمركز الدولي الزراعي بالقاهرة عام ١٩٨٢ ، وكان الموضوع الرئيسي الذي ناقشه المؤتمر هو موضوع ترشيد الطاقة بالإضافة إلى تنميتها ، وهذا يوضح نظرة مستقبلية من الرئيس حيث أن منتدى دافوس الذي عُقِد بشرم الشيخ مايو – ٢٠٠٦ ، وناقش هذا الموضوع الهام وكان لسيادة الرئيس دور بارز في توضيح تنمية الطاقة.

وفيما يلي نُشير بإيجاز إلى ملخص لما دار في المؤتمر الماضي والسابق الإشارة إليه إتماماً للفائدة ، وإستكمالاً لما دار في مؤتمر دافوس.

تكنولوجيا المواد الجديدة :

تعتبر تكنولوجيا المواد الجديدة هي الثورة الكيماوية والبتروكيمياوية ، حيث يتم إستخراج المواد الجديدة بلا حدود بدلاً من الموارد الطبيعية الناضبة أو المحدودة ، فقد تَمَّ إعادة إكتشاف خواص العناصر المختلفة التي تجاهلتها الصناعة من قبل ، **وكان يُظن أنه لا جديد في معرفتها** ، وأصبح يتم بموجب ذلك إجتذاب مواد وموضوعات جديدة إلى ميادين الإنتاج ، وتقوم هذه التكنولوجيات الجديدة بإحتواء الطبيعة القديمة ، ومضاعفة إمكاناتها ، وبتوليفات مبتكرة تزيد من جودة النواتج وتقلل من تكلفتها ، **فمثلاً الطاقة الحرارية للذهب وإستخدامات السليكون والسيراميك وخفة وزن المغنسيوم ، كلها خصائص مرغوب فيها يُعاد إكتشافها من جديد.**

وقد أصبح الآن بالإمكان إحلال مواد محل مواد أخرى بالذات في مجال الطاقة ، حيث أدى تناقص إحتياطيات مصادر الطاقة التقليدية من النفط والغاز والفحم واليورانيوم والزيادة المستمرة في تكاليف التنقيب والإنتاج وتزايد عامل المُخاطرة في حال تغير الظروف السياسية والمحلية مما يؤثر على إمكانيات الإمداد المستمر والمُيسَّر ، فقد أدَّى كل ذلك إلى البحث عن مصادر جديدة وبديلة للطاقة.

ومن الممكن تقسيم مصادر الطاقة البديلة إلى مجموعتين :

الأولى : مصادر الطاقة غير المتجددة مثل الفحم والمصادر النووية.
والثانية : هي مصادر الطاقة المتجددة مثل مصادر الطاقة الشمسية.

وتواجه كِلَى النوعين مشاكل بيئية وإقتصادية وفنية يتم السعي لتذليلها.

وفيما يلي نستعرض الموقف الحالي لتقنيات هذه المصادر وما ينتظرها من تطور في الحُقبة المقبلة.

مصادر الطاقة غير المتجددة (Non-Renewable) وتشمل :

أولاً : الطاقة الناتجة عن الفحم من مصادر الطاقة غير المتجددة ، بمعنى إعتمادها على المخزون من هذا العنصر ، ويعيبه أنه ملوث للبيئة بدرجة كبيرة عند إستخدامه في توليد الطاقة ، ولكن نتيجة للإحتياطيات الضخمة للفحم في الكثير من أنحاء العالم ، فإن إهتماماً كبيراً **قد أعطى لإيجاد التقنيات الخاصة بالإحتراق النظيف له** ، إما بإحراقه في وسط من الحجر الجيري لتخليصه من الشوائب الملوثة للبيئة وتوليد الطاقة منه ، وإما بتحويله إلى غاز سائل حيث يتم حرقه مع الهيدروجين للحصول على الميثان والبنزين.

ثانياً : الطاقة الناتجة عن المفاعلات النووية : ويعتمد هذا المصدر على **العناصر ذات الصفات الإشعاعية الموجودة في الطبيعة والقابلة للإنشطار مثل عنصر اليورانيوم** ، ورغم الصعوبات البيئية التي تواجه هذا النوع من مصادر الطاقة ، **إلا أن إستخدامها يسير بخط صاعد ، حيث بلغت حصة الطاقة الكهربائية المولدة بالطاقة النووية إلى إجمالي الطاقة الكهربائية في فرنسا ٩ر٧٢% ، وفي ليتوانيا ٦٠% ، وفي بلجيكا ٩ر٥٩% ، وفي جمهورية سلوفاكيا ٥ر٤٩%. وتدل هذه النسب على الإعتماد الكبير لهذه الدول على مصادر الطاقة النووية لتوليد الكهرباء.**

مصادر الطاقة المتجددة : ومن أهم مصادر هذا النوع :

أولاً : الإستخدام الحراري للطاقة الشمسية **Solar-thermal** ، ويقوم أساساً على الإستفادة من الطاقة الحرارية للشمس لأغراض التدفئة والأغراض الصناعية الأخرى ، **ويُعتبر من أكثر أنواع المصادر المتجددة شيوعاً وإستخداماً وأكثرها رواجاً تجارياً** ، حيث إنتقلت تكنولوجياته من مراحل التجريب والتطبيق المحدود **إلى مرحلة الإنتاج والتسويق التجاري الواسع.**

ثانياً : نظم الطاقة الفضائية : وهي أحد التطبيقات الهامة والمثيرة لتوليد الطاقة ، **وبموجب هذه التقنية يتم إستخدام أقمار صناعية مصممة**

بكيفية تجعلها قادرة على تجميع الطاقة الشمسية من الفضاء وتحويلها إلى موجات مايكروفية وإرسالها إلى محطات إستقبال أرضية تقوم بإمداد الشبكات الأرضية بالطاقة الكهربائية.

ثالثاً : طاقة الرياح (Wind energy) : ويتم بموجب هذه التقنيات إستخدام الرياح لإدارة مولدات الطاقة الكبيرة ، ولقد أصبحت الجدوى الفنية لهذا المصدر محققة ، ففي الولايات المتحدة توجد أكثر من ٤٠ شركة تنتج مولدات للطاقة بواسطة الرياح (طاقة المولد حوالي ١٠٠ كيلو وات).

رابعاً : الطاقة من حرارة مياه المحيطات Ocean thermal energy وتستند هذه التكنولوجيات على إستغلال فروقات درجة حرارة المياه في أعماق المحيط عنها في سطحه.

والجدير بالذكر أن مصر عقدت العديد من المؤتمرات لترشيد الطاقة ، وقد تبين من وجهة النظر العالمية ، أن الطاقة النووية هي الأمل لمواجهة مشكلة الطاقة ، وهذا بالنسبة لجميع دول العالم ، وهذا يُحتِّم ضرورة البدء فوراً في تنفيذ البرنامج النووي السلمي لتلبية إحتياجات المجتمعات ، وعلى سبيل المثال تؤكد إمكانات الطاقة في مصر بأن أقصى إنتاج للطاقة المائية هو في حدود ١٥% من إجمالي الطاقة المنتجة عام ٢٠٠٠ وأن الـ ٨٥% المطلوب توفيرها عندئذ سوف تلتهم حوالي ٥ر٢١ مليون طن من البترول تُمثِّل كل إنتاجنا في عام ١٩٨٢ ، ومن أجل ذلك فإن المؤتمر الذي عُقِد تحت رعاية الرئيس حسني مبارك ، والذي حضرته أربعون دولة ، وشاركت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية مع وزارة الزراعة في التحضير له وإقامته ، وقد تبين من البحوث التي قدِّمت ونوقشت أن ذلك يحرم البلاد من حصيلة لا غنى عنها من العملة الصعبة ، كما تبين أيضاً أن الطاقة النووية تستطيع أن تتكفل بتوفير حوالي ٤٠% من إجمالي إحتياجات الطاقة الكهربائية في مصر عام ٢٠٠٠ وتوفير أكثر من ١٢ مليون طن من البترول سنوياً.

كما تبَّين وقتئذ أن الدراسات المصرية توضِّح أن العائد من تصدير إنتاجنا من البترول ٩ مليارات دولار في السنة يُخصص منها ٢ مليار تكاليف للبحث و ٤ مليارات للإستهلاك المحلي. ويُمثِّل البترول ٨٣% من مصادر

الطاقة في مصر ، وقد وصل إستهلاكنا منه وقتئذ إلى ١٨ مليون ونصف مليون طن ووصل إلى ٥٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ ، ولذلك سعت مصر إلى الحصول على مصدر الطاقة المتاحة من بترول ومياه وطاقة نووية وشمسية بأرخص الأسعار ، وقد حدد المجلس الأعلى للطاقة في مصر إحتياجاتنا من الطاقة عام ٢٠٠٠ بحوالي ٦٥ مليوناً ونصف مليون طن تشمل ٥٠ مليون طن بترول و ٥ ملايين طن مياه و ١٠ ملايين طاقات بديلة ، وبالنسبة للبترول فقد وصل إنتاجنا في عام ١٩٨٢ إلى ٣٥ مليوناً ونصف مليون طن ، تُستخدم في توليد الكهرباء ، **وهذا يُعتبر أسوأ إستخدام لمنتجات البترول ، لأننا نضطر إلى إحراق ٣٠% من هذا الإنتاج لتوليد الكهرباء فقط !!.**

إن مصر وقتئذ بتوقيعها على معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية قد إستطاعت – في حدود ما تسمح به الظروف الدولية – أن تُغيِّر وجهها الجغرافي والسياسي في العالم ، وقد تم التوقيع على شراء ٨ محطات نووية من فرنسا وأمريكا وألمانيا وكندا ، وتتكلف المحطة الواحدة وقتئذ ١٢٠٠ مليون جنيه وبذلك ساهمت الطاقة النووية بنسبة ٤٠% في توليد الكهرباء في مصر ، وقد تم إستصدار قانون خاص باستقطاع مبلغ معين من عائدات البترول للطاقة البديلة ، وتم فعلاً إستقطاع مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دخل البترول بنسبة ٢٠ إلى ٢٥% للطاقة البديلة.

إن الطاقة أصبحت واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء ، وذلك كنتيجة طبيعية لتعاظم الطلب عليها لمواجهة إحتياجات التنمية ومتطلباتها ، ومصر تملك رصيداً ضخماً من مصادر الطاقة المتجددة وغير التقليدية ، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية ، بالإضافة إلى طاقة الرياح على السواحل التي تتوافر على جميع بقاع أرضنا الشمالية والشرقية والطاقة الحرارية المستخدمة من باطن الأرض ، وأننا قد بدأنا في الإستفادة من الطاقة الشمسية والرياح لتطويعها لخدمة الحياة ، ومن المتوقع تكثيف البرنامج القومي لاستخدام الطاقة المتجددة وغير التقليدية بحيث تُشارك بجزء من الطاقة المولدة في المستقبل.

ولعل هذا يُلقي الضوء على فكر الرئيس فيما يتعلق بنظرته المستقبلية ، وهذه النظرة هي أساس التنمية الشاملة والمتواصلة.

وفيما يلي نلقي ضوءاً على هذه المشكلة من وجهة النظر العالمية والتعاونية ، والتي نوقشت في المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية الذي عُقد في مصر تحت رعاية الرئيس حسني مبارك.

مشكلة الطاقة واللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي

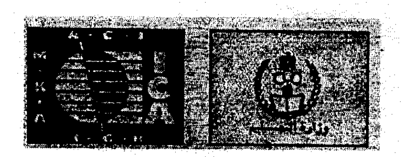
عَقدت اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي ، وفيما يلي نُشير بإيجاز إلى ملخص لما دار في المؤتمر الماضي والسابق الإشارة إليه إتماماً للفائدة ، وإستكمالاً لما دار في مؤتمر دافوس. حيث يوجد المقر الرئيسي للحلف ، وقد إنعقد الإجتماع الأول يوم الأحد ١٩٨١/٩/١٣ الساعة العاشرة ، وبدأ الإجتماع في نظر جدول الأعمال **وكان من بين أهم ما دار فيه هو موضوع الطاقة الذي يشغل إهتمام مختلف الدول سواء أكانت صناعية أو غير صناعية ، متقدمة أو نامية. فالجميع يعانون من هذه المشكلة** ، خاصة وأن معظم دول غرب أوروبا ، بالإضافة إلى الإتحاد السوفييتي واليابان .. **جميع هذه الدول كانت ومازالت تواجه مشكلة الطاقة** ، وأخذت تتحول هذه الدول عن إستعمال الفحم إلى البترول على مدى سنين عديدة ، **الأمر الذي جعل من البترول أساساً للتنمية في نشاطها الصناعي ، ويتضح هذا من الحقيقة التي تؤكدها الأرقام .. إن واردات أوروبا من بترول الشرق الأوسط إرتفعت في خلال الستينات إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه في أواخر الخمسينات ، وقدَّر الإقتصاديون وقتئذ أن الطلب الأوروبي على البترول سوف يتضاعف في الثمانينات ، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار أن اليابان تستورد ٩٠% من مجموع إحتياجاتها البترولية من الشرق الأوسط.**

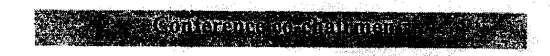
وأجمع الباحثون على أن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ قد أحدثت تطوراً كبيراً في العلاقات الدولية مع دول الشرق الأوسط البترولية ، من حيث إمكانية الحصول على بترول المنطقة ، أو من حيث أسعار البترول ، وكذلك من حيث العلاقة بين شركات البترول الدولية وحكومات البلدان المنتجة ولاسيما الدول العربية. وقد أدت هذه الحالة إلى مزيد من إهتمام المجتمع الدولي بموضوع الطاقة.

THIRD INTERNATIONAL CO-OPERATIVE TRADE CONFERENCE



**The central agricultural
Co-operative union – Cairo
With the sponsorship
Of the ministry of agriculture
And
The economic bureau
Of the agricultural committee
International co-operative
Alliance**





**JB. DOUMENG, President, BECA of ICA, PARIS.
Dr. K.H.A. Kheir, Rector, Higher Institute of Co-operative and Managerial Studies, CAIRO.**

CAIRO 1-3 NOVEMBER 1982

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن اللجنة الموقرة التي إهتمت بدراسة موضوع الطاقة قد إستجابت للتوضيحات التي ذكرتها المستويات المسئولة في الحلف التعاوني الدولي ويسّرت للجنة تنظيم المؤتمر العديد من المفاهيم والبحوث التي أجريت في المؤتمرات الدولية التي عقدت من قبل ، ولذلك كان موضوع مناقشة الطاقة موضوعاً رئيسياً في الدعوة التي وُجهت إلى الدول التي إهتمت واستجابت وحضرت المؤتمر وعددها أربعون دولة ، وكذلك العديد من المنظمات الدولية ذات المستوى الرفيع والمتخصص.

وقد إستعرضت اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي هذه الجهود ، **وعلى وجه الخصوص الجهود التي إرتبطت بمؤتمر الطاقة العالمي للأمم المتحدة الذي إنعقد في نيروبي عاصمة كينيا حينئذ** ، وأتفق على عقد مؤتمر عالمي يهتم ويبحث في كل ما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة **ضمن جهود المنظمة الدولية الرامية إلى حُسن إستخدام وعدم إهدار الطاقة النفطية التي كانت العامل الأساسي لإزدهار إقتصاديات الدول الصناعية منذ حوالي قرن كامل.**

وقد بدأ المؤتمر أعماله في نيروبي (كينيا) يوم ١٢ أغسطس ١٩٨١ وإنتهى في ٢١ منه ، وكان على جدول أعماله الموضوعات التالية :

***) كيفية إنتاج وإستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لسد الحاجات المستقبلية ، خصوصاً على صعيد البلدان النامية.**

***) مراحل وصول التكنولوجيا في جميع ميادين الطاقة الجديدة والمتجددة وتحديد إمكانات إستخدامها.**

***) تقييم الجدوى الإقتصادية والفنية لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والقدرة المتوفرة.**

***) تأمين المعلومات الضرورية وتحويل الدراسات والبحوث الأساسية بشأن الطاقة الجديدة والمتجددة ، علماً بأن المنظمات التابعة للأمم المتحدة وفي مقدمتها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للإنماء الصناعي واليونسكو باشرت أعمالها بدراسة إمكانات تمويل وإرسال خبراء لإعداد مشاريع تتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.**

والجدير بالذكر أن " الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للطاقة الجديدة والمتجددة دعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى عقد إجتماع موسّع في مقر المنظمة الدولية من أجل مناقشة مستوى الإستعدادات الجارية على صعيد جميع الدول المعنية ، وبحث إمكانية تنشيطها لكي تتحقق أغراضها المرجوة في بَلْوَرَة المواقف إزاء قضايا الطاقة الجديدة والمتجددة. وقد عُقِد

هذا الإجتماع في نيويورك ، وحضره ممثلون عن العديد من الدول الأعضاء المُنتِجة والمستهلكة للنفط ومصادر الطاقة الأخرى ، **وحضرت اللجنة الزراعية هذا الإجتماع تمهيداً لعقد مؤتمر مصر.**

وعلى المستوى الوطني العربي ومنطقة غربي آسيا إتخذت اللجنة التحضيرية لمؤتمر نيروبي أبعاداً واضحة ، **بالنظر لما تتمتع به بلدان المنطقة من أهمية في إنتاج الطاقة التقليدية ، وما تملكه من إمكانيات فيما يتعلق بتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، حيث قامت اللجنة التحضيرية لغرب آسيا (الأكوا) بإنجاز الخطوات والتدابير التالية :**

أولاً : زيارة العلماء المتخصصين لعدد من الدول الأعضاء بهدف إطلاع كبار المسئولين على الإستعدادات الجارية للمؤتمر الذي سيُعقد في مصرضمن النطاقين الإقليمي والعالمي.

ثانياً : تحديد أربعة مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة ليتم فحصها وتقييمها بعمق في الأقطار العربية وهي : الطاقة الشمسية ، طاقة الكتل الحيوية ، الطاقة الحرارية الجوفية ، وطاقة الرياح ، حيث جرى تكليف متخصصين ذوي كفاءة عالية لإعداد دراسات إستشارية تغطي الجهود في ميدان الأبحاث والتنمية ، والبرامج الحالية والإمكانات المستقبلية لزيادة إستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والجدوى الإقتصادية والإجتماعية لهذه المصادر والإقتراحات والتوصيات المقدمة في ضوء السياسات المتبعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهذا الخصوص.

ثالثاً : إعداد تقرير إقليمي يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والخبرات الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية في إستخدام هذه المصادر ، فضلاً عن بحث إمكانية التطبيق والمعوقات والتقييدات الإقتصادية ووسائل التغلب على الصعوبات التكنولوجية في الإستخدامات المطلوبة لمصادر الطاقة غير التقليدية ، ومجموعة من التوصيات التي توضِّح دور كافة المستويات المهتمة والمعنية بشئون الطاقة ، والجهد الذي ينبغي أن تبذله للإسهام في حل مشكلات الطاقة.



نرجو أن نوجه النظر إلى أن مستر دومنج كان على إتصال دائم سواء بالحضور إلى مصر أو بوسائل الإتصال المختلفة لمتابعة البحوث والتعرف على تحديد ميعاد بدء الدعوة إلى المؤتمر لتحديد الموعد المناسب سواء للمدعوين أو لمصر أو للمستويات المسئولة في مصر لتحديد المناطق التي يتم من خلالها سير أعمال المؤتمر. والصورة أعلاه توضح أحد هذه الزيارات.



صورة توضّح جلسة من جلسات المتابعة

رابعاً : تم عقد ندوة موسَّعة في بيروت " نُظّمت " خلال الفترة من ١٢ إلى ١٦ يناير ١٩٨١ شارك فيها خبراء ومتخصصون في شئون الطاقة الجديدة والمتجددة من إثنى عشر بلداً عضواً في اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا (الأكوا) إضافة إلى ممثلي عدد من المؤسسات والمنظمات العلمية والإقتصادية في المنظمة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وذلك بهدف تأمين تبادل واسع للخبرات الوطنية المتعلقة باستخدامات هذه المصادر ، وضمان نقل مواقف حكومات المنطقة من أجل التوصل إلى موقف مشترك لدول " الأكوا " والأقطار العربية عند إنعقاد المؤتمر الذي عُقد بمصر تحت رعاية الرئيس حسني مبارك.

وقد ناقش المؤتمر إضافة إلى الأوراق والأبحاث التي قدمتها الدول الأعضاء ، الدراسات الإستشارية الأربع التي وُضعت خصيصاً لكي تُلقي أضواء وأبعاد حول هذا الموضوع الهام ، وتوصلت إلى نتائج هامة.

*) من بين ما أسفر عنه نقاش المؤتمر وقتئذ ، الدعوة إلى تقوية أجهزة تخطيط الطاقة لدى البلدان الأعضاء ، والعمل على وضع صيغة للسياسة العامة للبلاد في مجال استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة للحاضر والمستقبل ، وضرورة أن تأخذ الدول الأعضاء على عاتقها إجراء مسح لمصادر الطاقة الجديدة بما في ذلك الحفريات والطاقة الشمسية والجوفية وطاقة الرياح والمياه وغيرها ، وأن على كل دولة أن تقوم بوضع نظام إعانات ومساعدات مُكثّفة للتشجيع على إستخدام التقنيات الخاصة بالطاقة المتجددة ، فضلاً عن تعزيز الإهتمام بالحاجة للحفاظ على موارد الطاقة التقليدية ، والسعي لتطوير الأنظمة التعليمية.

*) وأوصى المؤتمر الذي عُقِد بمصر ، بإقامة جهاز إستشاري ما بين البلدان العربية ، لنقل التكنولوجيا الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة ، وذلك لمساعدة البلدان الأعضاء في (الأكوا) في التفاوض مع الشركات والمؤسسات الصناعية الأجنبية ، وتبادل المعلومات المتعلقة بالإستخدام الطوعي لموارد الطاقة الجديدة

والمتجددة وإقامة مؤسسات تعليمية إقليمية لتدريب الأفراد المتخصصين في هذا الحقل ، فضلاً عن التوصيات الخاصة بالتعاون على الصعيد الإقليمي ، لتمكين البلدان الأعضاء في اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا من تصنيع المركبات والأجهزة والآلات والأدوات ، وغير ذلك من الموارد التي ترتبط بتطوير إستخدام مصادر الطاقة غير التقليدية ، وتنظيم حلقات دورية لتبادل المعلومات بشأن التقدم الذي تحقق في هذا المضمار.

*) وعلى الصعيد الدولي أوصى المؤتمر بتقوية الإتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بالتعاون التقني ، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بمصادر الطاقة غير التقليدية ، والتعاون بين البلدان النامية لإنتاج المركبات والأجهزة والمعدات ذات العلاقة بتطوير وإستخدام هذه المصادر ، والإستفادة من القنوات الدولية لتبادل وتوزيع المعلومات الخاصة بتطوير الطاقة الجديدة والمتجددة.

وقد أدى حُسن الإعداد وتنظيم المؤتمر ، .. أدى إلى إشادة جميع الدول الأجنبية التي إشتركت في المؤتمر وعددها أربعون دولة من دول العالم ، وأعلنت في مؤتمرات لاحقة بما قامت به الحكومة المصرية تحت رعاية الرئيس حسني مبارك من رعاية وحُسن تنظيم المؤتمر وسير أعماله ، وقد لوحظ أن أهمية هذا الموضوع قد جعلت مختلف هذه الدول تُقدر الجهود التمهيدية التي بُذلت ، ومن هذه الحقيقة أرسلت وفوداً على أعلى مستوى وزاري شهدته مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي ، إذ حضر هذا المؤتمر أعلى المستويات المعنية في مختلف دول العالم بشئون البترول ، وكان لهذا أثره الكبير في إحياء وإثراء المناقشات بكثير من الجوانب المتعددة التي توضّح إهتمامات الدول المختلفة والتضارب في المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية وإقتراح حلول لإمكانيات تحقيق تعاون دولي في هذا المضمار.

وإتضح منه أيضاً خشية مختلف الدول من تفاقم أزمة الطاقة وإيجاد الأسلوب الأمثل لإتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحد من مشكلة تزايد إستهلاك الطاقة ، وتنسيق الجهود للبحث عن مصادر جديدة لها وتنميتها

وإستغلال إنتاج الفحم من جديد ، ومضاعفة تحقيق الإقتصاد في الطاقة الذي تمثل في خفض إستهلاك بترول الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بنسبة ٥%.

قلق الأمم .. والإسراف في إستخدام الطاقة

يتبين لنا مما سبق أن المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية تحت رعاية السيد الرئيس حسني مبارك قد أظهر وجود العديد من المشكلات التي تُعاني منها الدول الأعضاء في الحلف التعاوني الدولي ، وهم يمثلون جميع دول العالم حقاً وصدقاً ، بحيث تبين مثلاً أن هناك قلقاً(*) يسود مختلف الدوائر الصناعية في بريطانيا بصفة عامة والشعوب والحركات التعاونية بصفة خاصة ، وهذا القلق نابع من الإعتراف بأن مصالح بريطانيا مهددة في الشرق الأوسط وقتئذ ، حيث يوجد تضارب في هذه المصالح نتيجة لكون بريطانيا دولة مستهلكة للبترول رغماً عن إكتشاف البترول في بحر الشمال ، ويوجد بها إثنتان من كبريات شركات النفط العالمية وهما (شركة بريتش بتروليم وشركة شل) ثم تبين نتيجة لإنضمام بريطانيا للسوق الأوروبية المشتركة وجود مصالح متضاربة ، خاصة وأن الإحصائيات تُقدِّر حصة شركات البترول البريطانية في ميزان المدفوعات البريطانية حوالي نصف مليار آخر من ودائع دول الخليج وقتئذ ، الأمر الذي يوضِّح مدى إرتباط بريطانيا الوثيق ببترول الشرق الأوسط وما ينبغي أن يكون لها من حُسن علاقات مع دول الشرق الأوسط بصفة عامة والدول المنتجة للبترول بصفة

---

*) لعل الأحداث التي تدور في الشرق الأوسط تُعبِّر خير تعبير عما يسود من قلق في منطقة الشرق الأوسط حيث يوجد من أبرز علماء العالم السياسيين والإقتصاديين والمحللين من يرى أن الإستعمار يطل بوجهه القبيح بصورة جديدة حيث نرى إعتداءات على دول المنطقة مُدَّعية كذباً نوايا غير سليمة !!؟...

خاصة !!..؟.. غير أن هذا الأمل لم يتحقق نتيجة لإعتبارات إستراتيجية دولية !!؟..

وتكاد أن تكون مثل هذه الصورة متكررة في كثير من دول العالم ، فمثلاً فرنسا تقرر لجنة الطاقة فيها وقتئذ أنها ستعتمد على واردات النفط الخارجية في تلبية ٧٠% من حاجاتها إلى الطاقة خلال السنوات القليلة المقبلة ، **الأمر الذي جعلها تبحث في تنويع مصادر البترول المستورد وعلى وجه الخصوص من مناطق خارج الشرق الأوسط وأفريقيا .. هذا بالإضافة إلى التعجيل بتطوير مصادر الطاقة النووية** ،.. حيث أن الطاقة الشمسية في فرنسا تغطي بعض إحتياجاتها ، وقدَّر خبراؤها أن الطاقة الشمسية ستتمكن من تغطية نسبة من إحتياجاتها تقدر بنحو ٤% ... وأن فرنسا تستورد ما يقرب من ٧٥% من إحتياجاتها البترولية. **وبالمثل ألمانيا الغربية التي تبدي إهتماماً متزايداً ببترول أمريكا اللاتينية وتستورد منها حوالي ٤٠% من إحتياجاتها ، هذا بالإضافة إلى الإتفاقيات التي تعقدها مع إيران منذ مارس ١٩٧٢ ، والجهود المستمرة التي تبذلها من أجل تحسين علاقتها مع الدول العربية.**

ويلاحظ أن إيطاليا التي تُعاني مشكلة إقتصادية حادة تُعتبر أن اسعار البترول أحد العناصر الهامة التي تدخل ضمن عوامل أخرى مسئولة عن المشكلات الإقتصادية التي تعانيها ، والتضخم الذي يأخذ طريقه إلى الإرتفاع.

وفي هذا المجال تقول إيطاليا أن جهودها إتجهت إلى إتباع سياسات تستهدف تخفيض إعتمادها على شركات النفط الكبرى الأمريكية والبريطانية والتي تحدد نظاماً للأسعار العالمية يتنافى مع متطلبات محاربة التضخم العالمي ، ومن أجل ذلك قامت إيطاليا بعقد صفقات مستقلة مع البلدان المنتجة التي يُمكن أن تأخذ ظروف إيطاليا في الإعتبار ، وتعرض شروطاً أفضل مما تُقدّمه الشركات الدولية ، كما وكان من بين الجهود التي إتخذتها **إستيرادها كميات من البترول من الإتحاد السوفيتي ، غير ان هذه الحلول أيضاً لم تنفع أمام الضغوط التي تواجهها لسد حاجاتها المتزايدة.**

ويهمنا أن نوضّح أن مشكلة البترول تعتبرها اليابان من أهم المشكلات التي تواجهها ، وعلى وجه الخصوص نتيجة للمواقف الملتهبة والمتغيرة على الصعيد العالمي بصفة عامة ، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة ، اليابان تعتبر دول الخليج العربي هي المُوَرِدَة الرئيسية للبترول ، وأن منطقة الشرق الأوسط تسد إحتياجات ما يقرب من ٩٠% من إحتياجاتها البترولية ، أن النسبة العظمى من وارداتها كانت تأتيها من الشركات البترولية الدولية ، وكان مثل هذا الأسلوب يُحمّل اليابانيين نفقات كبيرة بالعملات الصعبة ، وكان عليهم أن يتقبلوا هذا الموقف نظراً لإحتياجات المصانع وتشغيل الإقتصاد الياباني على إختلاف أوجه نشاطه ..

غير أن اليابانيين أوضحوا أنه من أجل تخفيف حدة أسعار البترول فإنهم لجأوا إلى أسلوب الحصول على إمتيازات مستقلة لشركاتهم من منطقة الشرق الأوسط عن طريق المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت وفي أبو ظبي وقطر ، وقد صار هذا في طريق متوازن مع إنشاء مصاف خاصة في اليابان لتنقية البترول الخام الذي يستوردونه ، وكذلك تطوير صناعة البتروكيماويات لتخفيض منتجات البترول المكررة ، وقد تم كل هذا في إطار إحتفاظ حكومة اليابان بالسيطرة على جميع نشاط صناعة البترول في اليابان ، وكذلك الجهود التي تبذلها الحكومة اليابانية من أجل دعم المشروعات اليابانية التي تبحث عن مصادر إضافية للبترول والغاز سواء تم ذلك في اليابان أو خارجها ، ومن مظاهر هذا ما قامت به الشركات اليابانية نتيجة للتدعيم المالي الذي قدمته لها الحكومة اليابانية .. قامت هذه الشركات بشراء حصص هامة في عدد من مشروعات الإستثمار في ألاسكا وأندونيسيا واستراليا وغيرها ، هذا بالإضافة إلى أن اليابان إتفقت مع الاتحاد السوفيتي على إقامة مشروعات مشتركة لاستثمار منابع البترول والغاز في سيبيريا الشرقية مقابل أن تحصل اليابان على القسم الأكبر من الإنتاج.

ويهمنا أن نوضح أن المناقشات أوضحت وقتئذ أن الإتحاد السوفيتي سيتعرض في المستقبل القريب لمواجهة مشكلة الطاقة ، وأن روسيا ستصبح في منتصف الثمانينات دولة مستوردة للبترول.

وفي ضوء حاجة روسيا إلى البنوك ، تنبأ المحللون الإقتصاديون أن هذا يُعتبر من أهم الأسباب التي تجعل الإتحاد السوفيتي يهتم إهتماماً كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط وما تحتويه من بترول ، وهذا الإحتياج الذي أصبح أكيداً هو الذي جعل روسيا تبذل جهوداً متعددة الأطراف من أجل تحقيق مصالح متبادلة مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط ، لتكون هذه الدول نقطة إرتكاز مع إحتمالات الصراع التي قد تحدث مستقبلاً والذي قد تتعرض له هذه المنطقة ، لإن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية (ستشعر إن لم تكن شعرت) بأن تواجه مطامع الاتحاد السوفيتي التي تهدد مصالحها في هذه المنطقة.

كل هذه الأفكار التي نوقشت أولاً داخل إجتماعات اللجنة التنفيذية للجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي ، ومن خلال البحوث والأوراق التي قدّمت ، ومن خلال المناقشات التي أثيرت ، سواء بصفة غير رسمية في فترات الراحة لتناول القهوة أو الشاي فيما بين فترات الإنعقاد ، وكذلك أثناء إجتماعات اللجنة الزراعية .. **كل هذا يُعطي تصوراً لما قررته اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي من ضرورة جعل موضوع (مشكلات الطاقة) الموضوع الرئيسي في المؤتمر الدولي الثالث للتجارة التعاونية ، خاصة وأن المؤتمر الأول الذي عُقد في نيويورك بأمريكا كان مخصصاً لمشكلات التجارة في عام ١٩٧٨، والمؤتمر الثاني الذي عقد في أكتوبر عام ١٩٨٠ في موسكو كان مخصصاً لبحث الموضوعات المتعلقة بعناصر الإستثمار.. ومن هنا خصص المؤتمر الثالث الذي عُقد بالقاهرة لمشكلة الطاقة ، وخُصِّصَتْ لجان أخرى لبحث المشكلات التي تهتم بها الحركات التعاونية.**

<u>إستـــــــدراك</u> :

إتماماً للفائدة نوضّح أنه المؤتمر الثاني للتجارة التعاونية الدولية قد خُصِّصَ لمتطلبات الإستغلال الأمثل في قطاع التعاون الزراعي ، وأهمية إستثمار رأس المال ، وتطوير الميكنة الزراعية

بحيث تتلائم وتطورات التكنولوجيا العالمية ، مع تطويع هذه التكنولوجيا لظروف الدول النامية حتى يمكن أن تقوم بدورها في التنمية الزراعية ، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من تنمية الثروة الحيوانية.

ونظراً لأن الطاقة تلعب دوراً على جانب كبير من الأهمية في عمليات التنمية ، فإن اللجنة الزراعية واللجنة الإقتصادية أكدتا " أهمية موضوع الطاقة " وضرورة تخصيص المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية لهذا الموضوع ، على أن يُبحث في هذا المؤتمر تفصيلاً الأسلوب الأمثل لتبادل الخبرات ، وكافة العناصر المرتبطة بموضوع الطاقة كالمعدات والتسهيلات ومستلزمات إنتاج الطاقة وما يرتبط بها من صناعات.. ولذلك شُكّلتْ لجان في المؤتمر الثالث لنظر هذه الموضوعات ، ولا يتسع المقام هنا لذكرها.

وتوضيحاً لثمرات التعاون الصادق بين الأطراف المعنية المسئولة عن إقامة هذا المؤتمر الدولي الذي أقيم في مصر ، فإن اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي كلّفت المكتب الإقتصادي للجنة الزراعية للحلف ، بالقيام بكافة الإجراءات والإتصالات مع الدول والهيئات الدولية المعنية بهذا الموضوع ، مع التوصية بأن لا يكون هذا المؤتمر قاصراً على التنظيمات الزراعية وإتحاداتها ، بل أيضاً كافة الإتحادات الأخرى التي لها إرتباط بهذا الموضوع. وقد تبين مثلاً أن المكتب قد أعد الكثير من الترتيبات المتعلقة بهذا المؤتمر والموضوعات المرتبطة به ، كمختلف المنظمات الدولية المهتمة بشئون الطاقة الشمسية والمولدات الكهربائية بكافة أنواعها ، والإحصائيات المرتبطة بالإنتاج من مختلف مناطق العالم ، بما في ذلك من معلومات مستمدة من المنظمات التعاونية في شتى الأقطار .. إلخ.. إلى غير ذلك من الشئون المرتبطة بهذا الموضوع الهام.

والجدير بالذكر أن أشير إلى أن الحلف التعاوني الدولي ضمَّن في إصداراته ودورياته الكثير من المعلومات العديدة عن هذا المؤتمر ، وكتبت قياداته وأعلنت أن مؤتمر التجارة التعاونية الدولية الذي عُقد في القاهرة كان من أفضل المؤتمرات وأحسنها تنظيماً ، وأن السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك رعى هذا المؤتمر ، وأن الحكومة المصرية وضعت كافة إمكانياتها في خدمة المؤتمر ، الأمر الذي جعلت الوفود تشيد بإمكانيات مصر

وطالبت بإنشاء منظمات تعاونية دولية في مصر تأخذ وضعاً دولياً لخدمة الحركات التعاونية في العالم.

ولعلها مناسبة أن نذكر في هذا المقام أن إهتمام الرئيس حسني مبارك بقطاع البترول ، قد أدى به إلى أن يُقيم في الآونة الأخيرة مشروعات بترولية عملاقة ، نُشير إلى بعضها في إيجاز ، تأكيداً لما سبق وأن أوضحناه من الإهتمام المُبكِّر في فكر الرئيس منذ أن تولى مسئولية الحكم في مصر ، وجميعنا يعرف الواقع الذي كان سائداً عندما تولّى سيادته الحُكم .. ثم بدا الإصلاح تحت شعار .. " الواقع وبدء الإصلاح التدريجي في حدود إمكانيات هذا الواقع والإنتقال التدريجي في حدود الممكن ، .. مع تعبئة الجهود القادرة علمياً والمتحمسة وطنياً حتى الوصول إلى تحقيق الهدف .. والله الموفق.

بعض المشروعات العملاقة التي أقامها السيد الرئيس

(١) مشروع خط الغاز العربي



أ) المرحلة الأولى (العريش- طابا- العقبة) :

*) إفتتح فخامة السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك وجلالة الملك عبد الله الثاني بحمد الله في ٢٧ يوليو ٢٠٠٣ **المرحلة الأولى من مشروع خط الغاز العربي (العريش – طابا – العقبة) والذي تم من خلاله تصدير الغاز المصري لأول مرة في تاريخ مصر.**

*) تهدف المرحلة الأولى من المشروع إلى إمداد الأردن بإحتياجاته من الغاز الطبيعي ، وتمتد هذه المرحلة من العريش إلى طابا ثم عبر خليج العقبة إلى ميناء العقبة الأردني ، حيث يمتد الجزء البري من هذه المرحلة بطول ٢٤٨ كم وقطر ٣٦ بوصة من منطقة العريش حتى شاطئ خليج العقبة جنوب طابا ، ثم يمتد الجزء البحري من جنوب طابا إلى ميناء العقبة الأردني بطول ١٦ كم وقطر ٣٦ بوصة في عمق مياه يصل إلى ٨٥٠ متر عبر خليج العقبة وتُقدر طاقة الخط بحوالي ١٠ بليون متر مكعب سنوياً.

*)

تُقدَّر إستثمارات المرحلة الأولى من خط الغاز العربي بحوالي ٢٠٠ مليون دولار ، أمريكي وقد تم تمويل ٧٥% من هذه الإستثمارات من خلال صناديق التمويل العربية بشروط ميسرة ، حيث تم الحصول على قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية بقيمة ١٠٠ مليون دولار ، كما تم الحصول على قرض من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بقيمة ٥٠ مليون دولار.

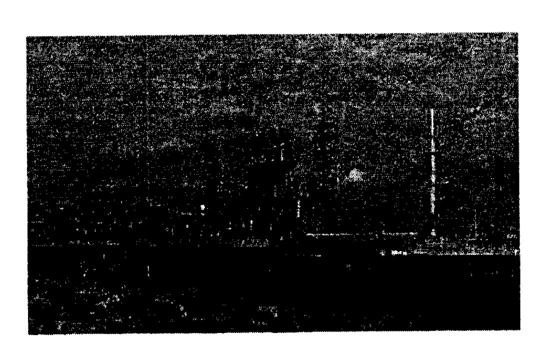
ب) المرحلة الثانية (العقبة- الرحاب بالأردن) :

*) تهدف المرحلة الثانية من مشروع خط الغاز العربي إلى إمداد الأردن بإحتياجاته من الغاز الطبيعي ، **وتمتد هذه المرحلة شمالاً من ميناء العقبة الأردني إلى مدينة الرحاب الأردنية قرب الحدود الأردنية/ السورية بطول حوالي ٣٩٣ كم وقطر ٣٦ بوصة.**

*) تُقدر التكلفة الإستثمارية للمرحلة الثانية من مشروع خط الغاز العربي بحوالي ٣٠٠ مليون دولار ، ومن المخطط أن تقوم شركات الإئتلاف المصرية بالإنتهاء من تنفيذ هذه بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٥.

*) بلغت نسبة تقدم الأعمال للمشروع ٨٠% حتى نهاية شهر إبريل ٢٠٠٥.

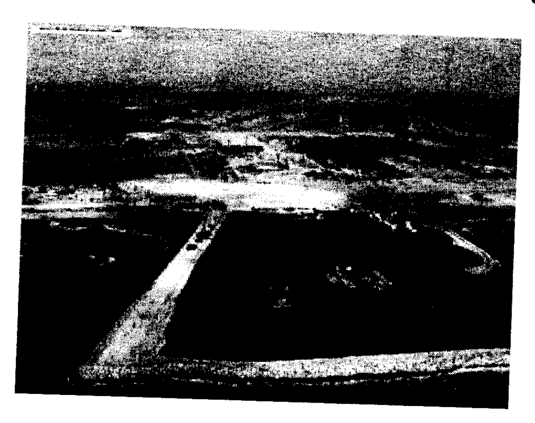
(٢) مجمع مبارك للغاز والبتروكيماويات بدمياط



*) يهدف المشروع إلى إنشاء وحدة لإسالة الغاز الطبيعي بميناء دمياط بطاقة إنتاجية ٥ر٧ بليون متر مكعب سنوياً وذلك بهدف تصدير ٨ر٤ بليون متر مكعب من الغاز المُسال إلى كل من أسبانيا وإيطاليا وتُقدَّر التكلفة الإستثمارية للمشروع بحوالي ١٤٠٠ مليون دولار.

*) تم تصدير أول شحنة غاز مُسال إلى أسبانيا في يناير ٢٠٠٥.

(٣) مشروع إسالة وتصدير الغاز الطبيعي بادكو (الوحدة الأولي والثانية)



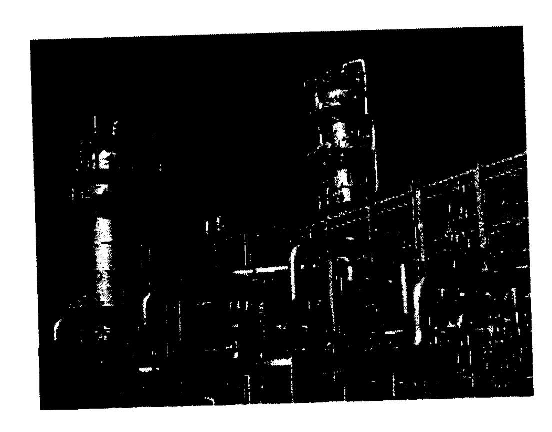
*) يهدف المشروع إلى إنشاء وحدتين لإسالة الغاز الطبيعي بإدكو بطاقة إنتاجية ٥ بليون متر مكعب سنوياً لكل وحدة وذلك بهدف تصدير الغاز المُسال إلى كل من فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية – إيطاليا ، وتُقدَّر التكلفة الإستثمارية للوحدتين بحوالي ١٩٠٠ مليون دولار.

*) ومن المخطط تصدير أول شحنة من الوحدة الأولى من المشروع خلال النصف الثاني من شهر مايو ٢٠٠٥ وكذلك من المخطط تصدير أول شحنة غاز مُسال من الوحدة الثانية من المشروع في شهر أكتوبر ٢٠٠٥.

*) تم شحن أول مركب الجمعة ٢٠٠٥/٥/٢٠.

*) بلغت نسبة تقدم أعمال الوحدة الثانية ٩٤% حتى نهاية شهر مايو ٢٠٠٥.

(٤) مشروع استخلاص مشتقات الغاز السائلة وتصدير البروبان



*) يهدف المشروع إلى إنشاء مصنع لاستخلاص مشتقات الغاز السائلة ببورسعيد بطاقة قدرها ١١٠٠ مليون قدم مكعب لإنتاج :
- *) ٤٧٠ ألف طن/ اليوم من الإيثان/بروبان.
- *) ٣٣٠ ألف طن/ اليوم من البوتاجاز.
- *) مليون برميل / اليوم من المتكثفات.

وكذلك إنشاء تسهيلات بميناء دمياط لتصدير ٢٨٠ الف طن في اليوم من البروبان ، وتُقدَّر التكلفة الإستثمارية للمشروع بحوالي ٤٠٢ مليون دولار.

*) تم الإنتهاء من تشغيل المصنع وإنتاج البوتاجاز والبروبان ، كما تم تدفيع البروبان إلى تسهيلات التخزين بدمياط ، حيث تم تصدير أول شحنة غاز بروبان في مارس ٢٠٠٥.

وهذا قليل من كثير لا يتسع المقام هنا لذكره ، ولكننا نضرب بعض الأمثلة ، مُشيرين إلى المثل العامي الذي يقول " درهم عمل .. خير من قنطار كلام " ؟؟..

أجهزة مستلزمات الطاقة :

وتهتم الدولة الآن بإنشاء أجهزة مستلزمات الطاقة مهمتها وضع إستراتيجية للطاقة تمتد حتى ٢٠٣٠ وتتناول الاحتياجات المستقبلية منها والأساليب المناسبة لتلبيتها وتحقيق الاستغلال الأمثل للبترول والطاقة ، وذلك في ضوء الطلب المحلي المتزايد ومتغيرات الأسعار العالمية للطاقة .

وقامت مصر بدراسة الأجهزة المماثلة التي تبحث في مستلزمات الطاقة في عدد من الدول منها : بريطانيا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة ، واستطعنا الحصول علي معونة فنية من السويد ، ووفقنا في تجنيد عدد من الخبراء المصريين ذوي الخبرة الرفيعة في المجالات الهندسية والاقتصادية والحاسبات الآلية ، مع الاستعانة ببيوت خبرة أجنبية خلال فترة الإنشاء ، واستطعنا تحقيق الكثير من المهام .

إن قطاع البترول يقوم بتزويد المجتمع المصري بنحو ٩٠% من احتياجاته من الطاقة ، ولذلك يعتبر احرص القطاعات علي ترشيدها ، ولا يتسع المجال لسرد ما حققته مصر بفضل إخلاص وتفاني مجموعة صغيرة من خبراء يؤمنون برسالتهم وتم انتقاؤهم بمعايير الخبرة والكفاءة وحدها ، ولذلك اكتفي بالإحالة إلي تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب المؤرخ ١٩٨٥/٤/١ ، وكان مما ورد به أن مصر قامت بتجنيد القوي البشرية والخبرات والأجهزة اللازمة للقيام بالتعرُّفْ على مستلزمات الطاقة التي تتركز حول قضية ترشيد الطاقة والتنسيق بين الجهود التي تبذلها جهات متعددة في هذا المجال ، مع رفع كفاءة تلك الجهود وتوجيهها بفعالية لتحقيق أغراضها المنشودة .

كذلك اتسع نطاق عمل مصر لتحقيق الأهداف مع جهات عديدة فأبرمت اتفاقية للتعاون مع أكاديمية البحث العلمي ، **واتفاقية لإنشاء دبلوم لترشيد الطاقة**

في معهد الدراسات العليا بجامعة الإسكندرية ، وقام بتخصيص خبراء لترشيد الطاقة بالمصانع وتدريبهم وتزويدهم بأحدث الوسائل ... إلخ ...

والجدير بالذكر أن نوضح أن من بين الجهود التي بُذلت ، بحوث خاصة بإقامة محطة نووية لتوليد الكهرباء في منطقة الضبعة بالساحل الشمالي قد اكتملت في مستهل الثمانينات تحت مظلة المجلس الأعلى للطاقة ، غير أن مشروع المحطة لم يلبث أن توقف فتوقفت اجتماعات المجلس وحرم الجهاز من مصدر قوته ، وكنتيجة لتجاهل مشكلة الطاقة ، قامت وزارة البترول بنقل تبعيته إلي وزارة الكهرباء في ٢٠٠١/١١/٢٩ ، مع أن تلك الوزارة أكبر مستهلك للبترول والغاز ولا يعنيها الترشيد إلا بقدر ما يقع في اختصاصها !!.. ولذلك سارعت بنقله إلي وزارة التخطيط في ٢٠٠٣/١٢/١ التي قامت بإلغائه في ٢٠٠٦/٥/١٩وأدمجت العاملين به في ديوانها العام أخيراً !!!..ويتساءل البعض ... ما الذي يمكن أن يرثه الجهاز الجديد المقترح من خبرة الجهاز الذي ألغي ؟

ونستطرد ونوضّح أنه وفقاً لجدول أعمال هذا المؤتمر فإن مناقشة الطاقة هي الموضوع الرئيسي خاصة وأن هناك صراعات يشهدها المجتمع الدولي ويؤكد المحللين السياسيين أن هذه الصراعات لا أساس لها من الصحة إنما الهدف من ورائها السيطرة على منطقة تحتوي على مخزن من الطاقة.

PROGRAM	البرنامج
Opening Address Dr. Kamal Hamdy Aboul Kheir, Co. chairman of the Conference. Mr. SAENGER, Director, International Co-operative Alliance (ICA).	**الكلمة الإفتتاحية** •) دكتور/ كمال حمدي أبو الخير – رئيس المؤتمر. •) مستر سنجر – مدير الحلف التعاوني الدولي
Welcoming Address The President of Central Agricultural Co-operative Union, Cairo. Dr. Mostafa El-Saied, Minister of Economy and External Trade. H.E. Dr. Youssef WALLY, Minister of Agriculture. H.E. Dr. Fouad MOHEI EL DIN, Prime Minister.	**كلمات الترحيب** •) رئيس الاتحاد التعاوني المركزي الزراعي – القاهرة. •) كلمة الأستاذ الدكتور/ مصطفى السعيد –وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية . •) كلمة الأستاذ الدكتور/ يوسف والي – وزير الزراعة. •) كلمة الأستاذ الدكتور/ فؤاد محي الدين – رئيس الوزراء.
Break	**إستراحـــــة**
Report on prospects of the Co-operative Movement in Egypt By Mr. Hussein SERRY, Under Secretary for agriculture for Co-operative affairs.	تقرير عن توقعات الحركة التعاونية المصرية •) الأستاذ/ حسين سري – وكيل وزارة الزراعة للشئون التعاونية. •) متحدث رئيسي مستر دومنج – رئيس المكتب الإقتصادي للحلف التعاوني الدولي والرئيس المشارك للمؤتمر.
Keynote speech Mr. JB. DOUMENG, President of BECA, and Co-chairman of the Conference.	**متحدث رئيسي** •) مستر دومنج – رئيسي مستر دومنج – رئيس المكتب الإقتصادي للحلف التعاوني الدولي والرئيس المُشارك للمؤتمر.
Report on trade Activities since Moscow Trade Conference by Mr. R.BEASLEY, Vice President, Farmland Industries inc USA.	**تقرير عن التجارة** عرض لنشاط الحلف التعاوني الدولي الإقتصادي يعرضه مستر R.BEASLEY مدير الحلف التعاوني الدولي ونائب رئيس منظمة الزراعة الصناعية بالولايات المتحدة.
Energy report By Mr. LE-BIHAN/ Mr. SCHEUER, followed by discussions.	**تقرير عن الطاقة** مستر LE-BIHAN ، SCHEUER.
LUNCH	**العشـــاء**

الملتقى العلمي التعاوني
للتنمية البشرية
بجنوب سيناء

تقديـــــــم :

من الموضوعات الجديرة باهتمام المفكرين والباحثين والاقتصاديين ، موضوع **المشروع القومي لتنمية سيناء ، فقد أعطي السيد الرئيس محمد حسني مبارك هذا المشروع ما يستحقه من اهتمام ، كما أكد على الأهمية الإستراتيجية لهذا المشروع الكبير**، ومما لاشك فيه أن المشروع القومي لتنمية سيناء يعتبر من أهم وأكبر مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي أقدمت عليها مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، سواء من الناحية الإستراتيجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، حيث تبلغ استثماراته نحو ٧٥ مليار جنيه وينفذ علي مدي ٢٣ عاما وأوضحت الدراسات أنه سيستكمل بإذن الله حتى سنة ٢٠١٧ .

ومن أهم الأهداف الإستراتيجية لهذا المشروع تعمير سيناء وخلق مجتمعات حضارية جديدة تجذب عدداً ضخما من سكان الدلتا والوادي يصل إلي نحو ٣ ملايين مواطن ، وتوفر ما يقرب من مليون فرصة عمل ... كما يهدف هذا المشروع إلي تحقيق الربط الفعلي بين سيناء وبقية أجزاء الوطن من ناحية ، وبين مصر ودول المشرق العربي من ناحية أخري.

ومن المؤكد أن حُسن تنفيذ هذا المشروع القومي ، سيحقق العديد من الآمال المرجوة بشريا واقتصاديا واجتماعياً ، كما يلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع السكان علي خريطة مصر ، ويتضح من مراجعة وثائق هذا المشروع ما يأتي :

١) يتسم المشروع بقدر كبير من الشمول ، إذ يغطي أغلب القطاعات سواء كانت القطاعات الإنتاجية زراعية أو صناعية أو قطاع الخدمات الاجتماعية وكذلك البنية الأساسية .

٢) أن هذا المشروع من المشروعات طويلة المدى ، فهو يغطي الفترة منذ بداية الخطة الخمسية الثالثة ويمتد علي مدي ٢٣ عاماً حتى نهاية عام ٢٠١٧ ، ومن الجدير بالذكر أن الفترة التي تغطيها الخطة الخمسية

الثالثة قد شهدت فعلاً بداية تنفيذ جزء هام من هذا المشروع في مجال البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية ومشروعات أخري .

٣) **أن هذا المشروع يتكامل إلي حد كبير مع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى ويعتبر أحد مكوناتها الأساسية.**

٤) يقوم هذا المشروع علي إستراتيجية الدفعة القوية من خلال مجموعة محددة من مراكز النمو ، هذا ويتضح من دراسة وثائق المشروع القومي ، اتسامه بقدر كبير من الواقعية والموضوعية في اختيار هذه المراكز ، فهو يجعل من كل مركز أداة لتنمية أنشطة معينة ، تفرضها الظروف الديموجرافية والطبيعية والمناخية للمنطقة التي يتوقع أن يقود المركز عملية تنميتها .

٥) تنسق الأهداف الرئيسية التي يسعي المشروع إلي تحقيقها مع المقومات الديموجرافية والاجتماعية والطبيعية والمناخية السائدة في سيناء والتي تعتبر الركيزة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف .

٦) بالإضافة إلي ما سبق فإن المشروع المقترح يأخذ في الحسبان الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية ، بما في ذلك التطورات الاقتصادية المحتملة وغيرها من التطورات في المستقبل .

ولا شك إن من بين الجوانب التي ينبغي أن نأخذها في الحسبان ما تتمتع به شبه جزيرة سيناء بكل المقومات السياحية ، سواء المحلية أو العالمية ، ففيها السياحة الترفيهية بسواحل البحر المتوسط والأحمر وخليج السويس والعقبة والبحيرات المرة ، والسياحة الثقافية بمناطق الآثار الفرعونية والقبطية والإسلامية ، مثل طريق حورس العظيم ، وطريق الحج القديم ، والآثار الرومانية والبيزنطية ، وطريق خروج بني إسرائيل ، وجزيرة فرعون حيث العيون الكبريتية وحمام موسي ، والسياحة الدينية بمنطقة وادي الراحة ، ودير سانت كاترين وجبل موسي ومزارات الأنبياء ، وتتركز السياحة العلمية بمناطق البيئة النباتية والحيوانية والمحميات الطبيعية سواء

للكائنات البحرية أو الطيور المهاجرة بمحمية الزرانيق ،وسياحة الجبال والصحاري والمغامرات .

السياحة الدينية والأديان السماوية :

وعلي سبيل المثال فيما يتعلق بالسياحة الدينية ، فإن سيناء تمتلك آثاراً دينية علي درجة كبيرة من الأهمية ، **فهي من ناحية ترتبط بالأديان السماوية الثلاثة ، ومن ناحية أخري لها جذور علي مدي العصور التاريخية المختلفة .**

ونذكر من بين هذه الآثار ما يأتي :

١) **جبل موسي وجبل سريال :** ولهما نفس القدر من القداسة الدينية نظراً لعدم إمكانية تحديد أي الجبلين تلقي موسي عليه السلام دعوة الله عليه ، ولذا يمكن اعتبار المنطقة كلها منطقة ذات أهمية دينية وروحية ، ففيها يوجد الوادي المقدس وشجرة العليق المشتعلة ، وعلي بعد خطوات قليلة من هذا المكان توجد بئر شعيب وتمتاز بأنها غزيرة وصافية ودافئة شتاء .

٢) **طريق خروج موسي عليه السلام :** وهو طريق مهم جداً ، وأغلب المؤرخين متفقون علي أن موسي خرج من مصرفي عهد رمسيس الثاني ، وهذا الطريق يضم مناطق مثل صحراء التيه – وادي فيران – جبل سريال – جبل موسي – عيون موسي ، **مما يمكن الاستفادة به في أي برنامج سياحي للإقليم .**

٣) **دير سانت كاترين :** وهو من أهم الثروات السياحية في شبه جزيرة سيناء ويقع علي بعد ١٣٠ كم من " أبو زنيمة " وقد بني هذا الدير في القرن السادس الميلادي ويرجع نسبه إلي ابنة أحد ولاة الاسكندرية التي اعتنقت المسيحية وعُذِبَتْ عذاباً شديداً حتى استُشْهدَت في سبيل دينها .

ويعتبر هذا الدير من أبرز الآثار الدينية المسيحية التي تفيد في خلق علاقات وروابط بين مصر والعالم المسيحي .

٤) **طريق رحلة السيد المسيح إلي مصر : كانت مصر أول البلاد التي زارها السيد المسيح** ، فقد حضر إلي مصر مع والدته السيدة مريم العذراء ويوسف النجار ، وسالومى، وقد ذكرت المخطوطات المتناثرة في الأديرة القبطية والكنائس القديمة والموسوعات والكتب القديمة عديداً من القرى والمدن التي نزلت فيها العائلة المقدسة أو مرت بها والمعجزات التي حدثت طوال الرحلة .

الجمعية المصرية وإسهامها في مشروع سيناء القومي :

ويسعدني أن أقرر من هذا المكان أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية قدرت تلك الجهود التي تتبناها الدولة في إطار مشروعاتها القومية والتي من بينها المشروع القومي لتعمير وتنمية سيناء بهدف تحقيق التنمية لهذه الأرض المقدسة من الخريطة المصرية التي ظلت عبر آلاف السنين معروفة بشكلها الحالي ، **حيث يذكر العديد من المؤرخين العالميين أن هناك بلدين في عالمنا المعاصر معروفان بحدودهما الحالية منذ آلاف السنين وهما الصين ومصر .**

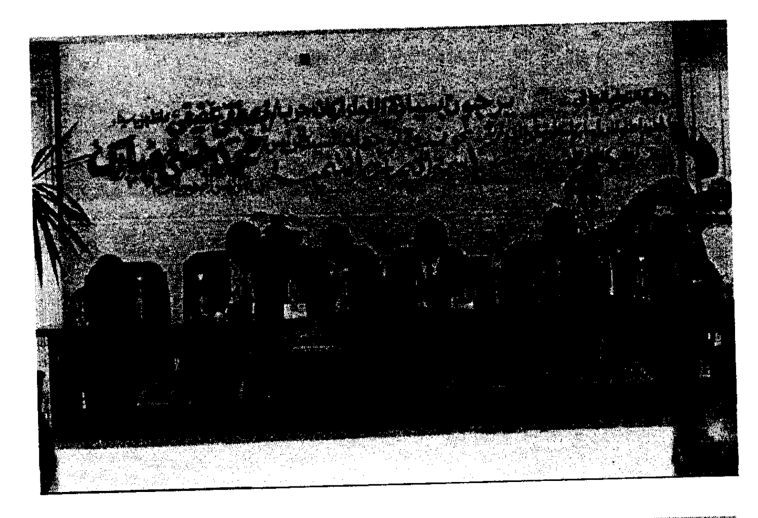
وقد يكون من الإنصاف أن أقرر أن المناقشات التي دارت بين أعضاء الجمعية أظهرت مدي الحس القومي والوعي بمستقبل سيناء ، وأن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية لا ينبغي لها بأي حال من الأحوال أن تقيم مشروعات في إطار النظرة المادية التي تهتم بالمكسب والخسارة ... والتكلفة والعائد ... بل من وجهة نظر التنمية الحقيقية لسيناء ودورها في تدعيم مستقبل مصر الحضاري والاقتصادي لدخول القرن الواحد والعشرين .

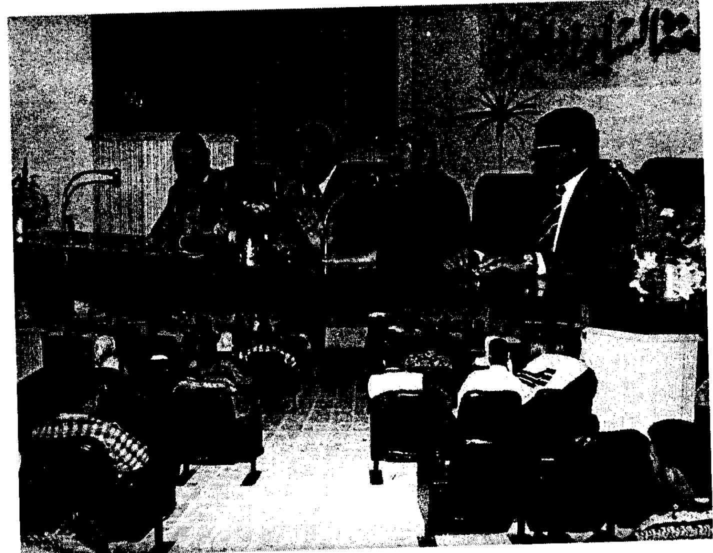


صورة للملتقي العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء

صور لقاءات عامة مع المستويات القيادية التنفيذية ولقاءات أثناء عقد مؤتمرات وندوات







أن هناك حقيقة لاحظها مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، هي أنه مما يزيد من صعوبة التنمية في سيناء طول المسافات بين التجمعات البشرية وضعف وصعوبة المواصلات بينها، هذا بالإضافة إلي إلى افتقارها إلي الكثير من الخدمات والمشروعات الإنتاجية، علي الرغم مما تحويه من مصادر تعدينية وإمكانات زراعية ، وبالرغم من ذلك فهي تعاني من ندرة السكان ... بل تعتبر مناطق طاردة .

ومما لاشك فيه أن سيناء ظلت محرومة منذ فترة طويلة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا سبب من الأسباب التي أدت بالرئيس محمد حسني مبارك أن يدعو إلي المشروع القومي لتنمية سيناء ، وكان من بين العديد من الأسباب إتاحة فرص عمل للمواطنين والحد من أزمة البطالة والمساهمة في دعم الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الإنتاج لتوفيره للاستهلاك المحلي والتصدير إلي الخارج ... كل هذا في إطار النظرة الكلية للتنمية التي تستهدف إعطاء الاقتصاد المصري دفعة تجعله يحقق أمل الاعتماد علي الذات والحد من الالتجاء إلي الخارج لجلب القروض التي أصبحت تمثل خطراً علي الاقتصاد القومي لما تمثله فوائدها من استنزاف للموارد القومية .

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نؤكد علي أن أي تنمية في أي بقعة من أرض مصر الطاهرة لن تتحقق إلا إذا استندت إلي أسلوب جيد من التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم يخدم الهدف القومي للتنمية ، ويعمل علي تلبية احتياجات خطط التنمية من الأيدي العاملة اللازمة ، وهو أمر يحتاج إلي التركيز علي إنشاء المجتمعات التعليمية في مناطق التنمية ، وأن يتحقق التعاون الصادق بين المؤسسات التي تهتم بالجوانب التعليمية والبحثية ليكون هناك ربط حقيقي بين التعليم واحتياجات التنمية والبيئة المحيطة لتكون خطة التنمية الشاملة تعبيراً عن الواقع الحقيقي لاحتياجات المواطنين في البيئة التي يعيشون فيها .

الجمعية والدراية بالمشكلات الاجتماعية :

ومن الحقائق التي نعرفها أن هناك بعض المشكلات الاجتماعية الواضحة المترتبة علي انخفاض قيمة العمل لدي الأفراد من كافة الأعمار والنوعيات ، الأمر الذي أدي إلي :

١) عدم ارتباط الأسر القروية بالأرض وهجرتها إلي المناطق الحضرية سعيا وراء حياة أفضل وعمل أسهل حتى ولو كان هذا العمل يندرج تحت طائفة المهن الطفيلية ، وهو غالبا ما يكون كذلك لعدم تمتع الأسر الريفية بالخبرات المطلوبة لفرص العمل المتاحة بالحضر .

٢) عدم اتفاق ميول ورغبات الشباب مع تخصصهم الدراسي الذي يعتمد علي المجموع الكلي للدرجات في المرتبة الأولي ، وكذلك مع طبيعة الأعمال التي يزاولونها بعد التَخَرُج ، وهذا أدي إلي ضعف فرص النجاح في الحياة العملية ومن ثم الإحساس بالفشل وانعدام الطموح !!؟..

٣) **أن مصر في مرحلة التنمية التي تمر بها الآن تعترضها الكثير من المشاكل الاقتصادية نتيجة للعديد من الأحداث الخارجية ، والداخلية التي تعرضت لها في الماضي القريب .**

وحتى يكون العلاج جذريا وشاملاً بعد أن اتضحت الأهداف ، وبعد أن زال الاحتلال، وفي خلال مرحلة السلام التي ترجو مصر أن يسود جميع المنطقة ، الأمر الذي يتطلب معالجة حقيقية لمشاكل العمالة المصرية لسد حاجات سوق العمل الداخلي والخارجي ، والوفاء باحتياجات خطط التنمية ، ومواجهة الزيادة السكانية باعتبار أننا دولة غنية بمواردها البشرية ، الأمر الذي يتطلب العناية الفائقة بهذه الثروة البشرية ، وهي رأس مال مصر البشري واعتبارها المصدر الرئيسي للتغلب علي كافة المشاكل التي تواجه مجتمعنا ، وهذا يتطلب من مصر سرعة مواجهة ذلك ... وعلي وجه الخصوص العمل علي تنمية قدرات ومهارات القوي البشرية بسيناء عن طريق إكسابها المعلومات والخبرات والمهارات وفقا لمتطلبات الأعمال والمهن المختلفة التي يتطلبها المشروع القومي للتنمية .

مبررات إنشاء الملتقي العلمي للتنمية البشرية :

- تؤمن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن إستراتيجية العمل القومي في المرحلة المقبلة لا بد وأن تعتمد علي تحليل المواقف في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية علي الساحة المحلية والإقليمية والعالمية ... **أي بمعني أوضح ينبغي أن نتعامل معها بفكر وقيم جديدة ، وبالتالي تؤدي إلي هيكل إداري ومؤسسي جديد ، ينبع من الفكر الخلاق المبدع الذي يعتمد علي ثورة الإدارة ونظم المعلومات وصولاً إلي الجودة الشاملة سواء في إنتاج السلعة أو أداة الخدمة ، وأنه ينبغي علي ذوي الجباه العالية من المتخصصين الذين تطوعوا للخدمة العامة لتنمية المجتمع عن طريق الجهود الذاتية ، أن يضعوا جهودهم في إطار الخطة العامة للدولة لتحقيق أهداف التنمية .**

- **تتفهم الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن المشروع القومي لتنمية سيناء يستهدف بصفة عامة دمج سيناء في الكيان الاقتصادي والاجتماعي لبقية الأقاليم والمناطق المصرية ، بالإضافة إلى بلوغ هدف الانتشار الاستيطاني البشري المناسب ، وزيادة معدلات التنمية ، والارتفاع بمستوي المعيشة وتعميق البعد الأمني ، وإقامة جامعات إقليمية ... وكل هذا يتطلب مزيداً من الخدمات التعليمية ، ويعزز التفكير السليم للجمعية المصرية فيما يتعلق بأن أفضل جهد تقوم به الجمعية للإسهام في المشروع القومي لتنمية سيناء هو إنشاء الملتقي العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء** ، علي أن يعمل في تنسيق كامل مع مراكز التدريب التي قد تكون موجودة علي المستوي القومي ، أو قد تكون موجودة في المحافظة وتحت إشراف المجالس المحلية لتنمية القوي البشرية والتدريب ، خاصة وأن هناك حقيقة معترف بها ، وهي أن الخدمات التعليمية تعتبر أحد الأركان الرئيسية للبنية الأساسية في

المجتمعات الجديدة ، وذلك لضمان الوفاء بدرجة مناسبة لإحتياجات أسواق العمل بمختلف المستويات والتخصصات ، بالإضافة إلي **إعتبارها أداة هامة من أدوات الجذب والاستقرار السكاني .**

- تري الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن يبدأ نشاط الملتقي العلمي للتنمية البشرية في جنوب سيناء في حدود ما يتوافر لديها من معلومات وإحصاءات وتصورات مستقبلية ، وأن تبدأ نشاطها من اجل التنمية البشرية **في ضوء احتياجات الواقع ...** فقد تحقق أهدافا مرحلية قصيرة المدى ، ثم تنتقل تدريجيا نحو تطويرها أو إجراء التعديل المناسب في الاستخدامات وفي نظم الإدارة بما يتفق وظروف العمل ، ويحقق زيادة قدرات الثروة البشرية ويحفزها علي الابتكار والتطوير .

- كما تري الجمعية المصرية أهمية إعداد خطة للتعليم والتدريب لمواجهة كافة الاحتياجات الواردة بالخطة العامة للدولة ، بما في ذلك الخطط الإقليمية ، وينبغي أن تهتم السياسة العامة للتدريب بالطلب الخارجي علي العمالة المصرية ، بالإضافة إلي الطلب المحلي وما يتطلبه ذلك من مجالات جديدة قد تطرقها المشروعات الاستثمارية .

- ومن المناسب في هذا المقام أن توجه الجمعية المصرية للدراسات التعاونية النظر إلي أهمية التنوع في مجالات التدريب وارتباطها بالبيئة وبفرص العمل المتاحة ، وأن يتمتع المتدربون بقدر من الثقافة العامة والمهنية ويؤدي إلي زيادة قدرتهم علي التحصيل من خلال البرامج التدريبية ويمكن الاستعانة بنظام التدريب التحويلي فيما يتعلق بتدريب القوي العاملة الزائدة بكل وحدة عمل ، لخدمة ذات الموقع أو وحدات العمل الأخرى طبقا للاحتياجات المقررة ، **مع أهمية أن نأخذ في الإعتبار أن القوات المسلحة ومراكزها التدريبية ، ومصانعها التي تهتم بالإنتاج الذي يخدم المجتمع المدني ، هذه المراكز لها دور كبير ، وتجارب**

هامة فيما يتعلق بالنهوض بالنسيج الإجتماعي والعمل على سد إحتياجاته.

<u>أهداف الملتقي العلمي</u> :

أنشأت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية الملتقى العلمي للتنمية البشرية بجنوب سيناء آخذة في الحسبان جميع الأبعاد التي ترتبط بتنمية سيناء كمشروع قومي في إطار التنمية الشاملة لجميع محافظات مصر ، وأن الجمعية المصرية لها من الوحدات التابعة التي تتكامل خدماتها بحيث تتحقق الأهداف المرجوة من أجل إنشاء الملتقي العلمي الهام (بجنوب سيناء) ووضع إمكانياته في خدمة الشعب والتي من بينها :

١) إقامة دورات متقدمة لطلبة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية عن مفهوم المواطنة السليمة والمسئولة ، ودور المؤسسات التعليمية علي مستوي مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا في إطار التقدم العلمي ، والبحث عن أهمية إتاحة الفرص لطلابها لإجراء مزيد من التفكير السياسي والتحليل العلمي لقضايا المجتمع ، وممارسة الديمقراطية داخل تنظيماتها بالأسلوب الذي يصبح معه الطلاب قادرين علي الممارسة في إطار وضع النظريات العلمية موضع التطبيق ، وعلي اتخاذ القرار ، والعمل بالأساليب العلمية التي تُنَمي في الأبناء الولاء القومي الذي يجعل مصلحة الوطن فوق كل مصلحة.

علي أن يتم هذا بالحوار في إطار المفهوم الحقيقي للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ومواجهة تحديات العصر ، وتحصينا ضد أعاصير الفتنة والانحراف ، **خاصة وان الشباب في حاجة إلي أن يتحاور ويتفاعل مع القيادات القدوة التي تتميز بالجدية والقدرة علي العطاء بعيدا عن كل الممارسات المظهرية والتي تنير له الطريق ،** وأبناؤنا والشعب يعرفون جيداً القيادات القدوة التي تعمل بضمير وطني .. والقيادات المظهرية التي لا تعمل وتَدَّعي لنفسها أنها تعمل من أجل خدمة الشعب !!..!!؟.. إن الشعب يعرف هذه القيادات ، ويعلن عن إسمها وعن أعمالها بكل صراحة.

٢) عقد دورات خاصة للمتفوقين في الأنشطة الثقافية والدينية والفنية والأدبية والرياضة ... إلخ ... علي أن يؤخذ في الاعتبار أهمية هذه الدورات فيما يتعلق بتعرض شباب الجامعات لمختلف التيارات الثقافية الوافدة ، بالإضافة إلي أهميتها من حيث القدرة علي إستنباط الأساليب التي تُعمّق الوحدة الوطنية والولاء لمصر ، إذ يشترك في هذه الدورات الطلاب علي أساس من الزمالة والأخوة دون أي اعتبار أخر ، وفي مثل هذا المناخ تنمو فيهم قيم الحب والتسامح والوحدة ، لأنها تتحقق عن طريق المواقف والممارسات ، لا عن طريق الوعظ والإرشاد !!.. على أن يُراعىيراعي في مثل هذه الدورات حُسن اختيار الرواد وأن يكونوا من العناصر القادرة علي البذل والعطاء وصولاً إلي الهدف المرجو من حيث حُسن إعداد وتنمية القدرات القيادية للطلاب والشباب .

٣) الاشتراك مع الهيئات والمنظمات المهتمة بشئون التدريب المقيم والقادرة علي تمويل متطلباته من حيث تهيئة المكان المناسب لاحتياجاتها التدريبية ، والعمل معها فيما يتعلق بتطوير نظم وأساليب وطرق التدريب التي تخدم أهدافها ، مع دعم إمكانيات وسائل ومقومات التدريب بما في ذلك وسائل الإيضاح البصرية والسمعية ، وتزويد المراكز بالمراجع والمطبوعات ووثائق التدريب ونشر المعارف والخبرات علي أوسع نطاق ، علي أن يقترن ذلك بمتابعة البحوث والتطورات في مجالات التدريب لتحقيق التقدم الفني والتطبيقي ورفع الكفاية الإنتاجية والاتصال بالهيئات العلمية علي الصعيد المحلي والإقليمي والدولي التي تقوم بنشاط مماثل للإفادة من تجاربها وخبراتها والعمل علي نشر الصالح منها علي مختلف أجهزة ووحدات التدريب علي كافة المستويات .

٤) الإسهام في الجهود العلمية التي تستهدف الربط بين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإمكانيات التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم الفني والتدريب المهني والإداري .

٥) الاستخدام الأرشد للقوي البشرية ورفع كفاءاتها الإنتاجية فنيا ومهنيا وإداريا

٦) التنسيق بين الجهات المعنية بالقوي البشرية تخطيطا وتنظيما وتنمية ، بما يكفل الاستفادة المثلي من الطاقات المتاحة .

٧) الإسهام في الجهود العلمية التي ترتبط بمتابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوي البشرية ومشروعات وبرامج التعليم الفني والتقني والتدريب الإداري والمهني .

٨) نشر الوعي التدريبي بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب علي جميع المستويات وبما يُمكّن من إعداد القادة الإداريين .

٩) وضع أسس المشاركة في عمليات التمويل التي ترتبط بخطط تنمية القوي البشرية ومشروعات وبرامج التدريب

١٠) دراسة موقف العرض والطلب علي العمالة المُدَرَّبة في مختلف قطاعات الدولة سواء في ذلك القاع الحكومي أو القطاع الهام أو الخاص أو التعاوني أو الاستثماري أو النشاط الأهلي ، واقتراح الإجراءات والسياسات للتنسيق بين الطلب علي العمالة وبين الاحتياجات المحلية وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية .

١١) دراسة الإجراءات اللازمة لمتابعة مستوي التكنولوجيات الخارجية لاختيار المناسب منها لتطبيقه ، واقتراح ما يلزم لاختيار واستيراد وتطويع تلك التكنولوجيات بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوي البشرية ورفع مستوي الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي والتجاري في القطاعات التي يدخل في نطاق أهدافها تنمية هذه النشاطات .

١٢) من المستهدف إنشاء المعهد العالي لإدارة المشروعات السياحية والفندقية في ضوء توافر كافة الإمكانيات التي تتطلبها النظم الجامعية ، وقانون وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بمتطلبات إنشاء المعاهد العالية الخاصة من حيث الشروط الواجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس أو الخدمات التعليمية المناسبة ، أو المنشآت العديدة التي ستستفيد من الخدمات التعليمية التي يؤديها المعهد .

١٣) الاهتمام بعقد الدورات التدريبية المستمرة للتدريب السياحي والفندقي لمختلف المستويات لتنمية الجوانب العلمية والعملية والسلوكية في مجال السياحة والفندقة .

١٤) النظر في إمكانية التنسيق بين الملتقي العلمي التعاوني للتنمية البشرية والجهات الرسمية وغير الرسمية التي يتصل عملها بالنشاط السياحي بصفة عامة ، وسياحة المؤتمرات بصفة خاصة لوضع كافة إمكانيات الملتقي في خدمتها ، في إطار سياسة علمية تأخذ في إعتبارها التجارب الناجحة التي قامت بها دول ناجحة .. بحيث يَطَّرد نُمو سفر الأفواج السياحية إلي سيناء والاستمتاع بخصائصها السياحية المتميزة .

علي أن يتم ذلك في إطار تحقيق التوازن بين التسهيلات السياحية التي يقدمها الملتقي ، وبين ضمان حد معقول من الدخل الذي يغطي أعباء التشغيل ومتطلبات النمو لتقديم هذه الخدمات.

المركز التعاوني
للحاسب الآلي ونظم المعلومات

تقديـــــم :

تؤمن مصر في الآونة الأخيرة إيمانا عميقا بأن المتغيرات التي حدثت في الداخل والخارج تفرض علي المستويات المسئولة عن تطوير التعليم بصفة عامة ، والتعليم التجاري بصفة خاصة إحداث العديد من التطورات والمناهج لكي تلبي احتياجات المجتمع في إطار المتغيرات العالمية ذات التأثير علي الاقتصاد القومي ، وعلي وجه الخصوص تكنولوجيا المعلومات التي ترتكز علي استخدام الحاسبات الآلية ، ومتابعة ما يطرأ علي استخدامها من تطورات حيث أنها أدوات رئيسية لدقة وسرعة الإنجاز .

ومن الحقائق المعروفة أن أثر الكمبيوتر علي مجتمعنا المعاصر يشبه إلي حد كبير أثر الثورة الصناعية ، حيث نعيش الآن ثورة المعلومات ، وإذا **كان لكل ثورة قوة دافعة فإن الكمبيوتر هو القوة الدفعة لثورة المعلومات ، وإذا كان اختراع العجلة قد غير معالم نظام النقل والانتقال ، وعن طريقها نستطيع الآن نقل أثقل الأحمال لأي مكان مهما كانت المسافة وبأقل مجهود ، فهذا يعني أن العجلة قد زادت من قدرة الإنسان العضلية ، وبالمثل فإن الكمبيوتر بما له من قدرة فائقة علي تشغيل ومعالجة كم هائل من البيانات وبسرعة كبيرة مما يساعد علي سرعة إنجاز الأعمال واتخاذ القرارات ، فإنه قد أدي بالتالي إلي زيادة قدرة الإنسان العقلية.**

ولقد جعلت التكنولوجيا المتقدمة من الحاسبات الإليكترونية قوة عظمي في مجتمعنا المعاصر ، وانتشرت بصورة كبيرة وسريعة في جميع الوحدات الاقتصادية والخدمية علي اختلاف أنواعها وأحجامها ، وكذلك في المنازل بل وأصبحت الآن مصاحبة لرجال الأعمال في جميع تنقلاتهم.

وإذا كان البعض ينظر إلي أجهزة الكمبيوتر علي أنها ذات آثار سلبية ، حيث أنها تحد من العنصر البشري وتقلل من الأيدي العاملة ، **إلا أن الواقع قد أثبت أن الحاسبات تؤدي إلي تحسين العالم وتطوره لأنها تسمح للإنسان ليس فقط بزيادة إنتاجيته ورفع كفاءته بل تؤدي أيضا إلي توفير الوقت اللازم له للإبداع والابتكار ، كما أنها من الأدوات المساعدة في هذا الاتجاه .**

ومن منطلق أهمية الكمبيوتر في كافة مجالات الحياة ، ومسايرة التطور التكنولوجي في هذا الاتجاه **قامت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بإنشاء " المركز التعاوني للكمبيوتر ونظم المعلومات " كوحدة رئيسية إلي جانب الوحدات الأخرى ليقوم بدوره في تنمية المهارات علي استخدام الحاسبات ونظم المعلومات لخدمة المجتمع كأحد الأهداف الرئيسية التي تقوم بها الجمعية ، وخدمة الدارسين طلاب المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.**

وتنظر الجمعية المصرية للدراسات التعاونية من واقع خبرة أعضائها الطويلة في مجال التعليم والتدريب إلي **نظم المعلومات** علي أنها منطقية وممتعة وحيوية للنشاط الإنساني بصفة عامة **ولمهنة الأعمال التجارية بصفة خاصة** ، وأنه بالإمكان إبقاؤها لبذل جهد معقول من قبل أبنائنا الطلاب ، آملين من وراء ذلك **أن يسهموا في مستقبل حياتهم في تدعيم المنظمات والمشروعات بمعلوماتهم وقدراتهم سواء ارتبط مستقبلهم بمنشآت الأعمال المتخصصة في الشئون المالية أو التسويقية أو الإدارية، أو المحاسبية أو الاقتصادية أو أي مجال آخر من مجال نشاط الأعمال الذي ينبثق من القطاعات المختلفة كقطاع الأعمال أو القطاع الخاص أو القطاع التعاوني أو القطاع الاستثماري أو النشاط الأهلي.**

موجهين النظر من هذا المكان إلي أن **البحوث العلمية قد أكدت أن أكثر تطبيقات نظم المعلومات نجاحا ، هي تلك النظم التي يكون فيها للمستفيد دور فعال ومباشر في عملية تطويرها وصيانتها** ، هذا بالإضافة إلي أن هذه البحوث أكدت أنه **ليس بوسع رجل الأعمال أن يعتقد أن معرفته بنظم المعلومات غير ضرورية !!..؟.. وأن عليه ترك هذا الأمر إلي إخصائى نظم المعلومات!!..**

ومن المعروف أنه **توجد الحاجة للمعلومات في مؤسسات الأعمال في مراحل المستويات التنظيمية ، حيث أن الحاجة للدعم بالمعلومات ضرورية علي مستوي التحكم في عمليات تشغيل الأعمال يوما بيوم ، وفي سير الإدارة ، وأيضا في التخطيط الإستراتيجي لما سيكون عليه شكل المؤسسة في المستقبل ، وبمرور الأعوام تتطور كل من المستويات المختلفة في احتياج المعلومات ، والوسائل الخاصة بها لتوصيل المعلومات .**

ومما لاشك فيه أنه إذا أرادت مختلف المنشآت لنُظمْ المعلومات الإدارية أن يحقق أهدافه في خدمة الإدارة ، **فإن هذا يتطلب توافر العديد من العناصر ، فينبغي مثلا أن يكون هناك نظام إدارة قاعدة البيانات Data Base للمساعدة في دمج وتكامل المعلومات المأخوذة من تطبيقات معالجة البيانات ... كما هو الحال مثلا عندما تريد الإدارة تَبَنّي نُظم دعم القرارات Decision Support Systems ، حيث أنه من الأساليب العلمية المعروفة أن الإدارة في حاجة إلى إتخاذ العديد من القرارات في إطار الأهداف التي تحددها الإدارة وهي :**

<u>القرارات الإستراتيجية</u> : Strategic Decisions

وهي القرارات التي تتجه إلي المستقبل ، وتستهدف وضع الأهداف والخطط طويلة الأجل لتحقيق هذه الأهداف ، والتي منها القرارات المتعلقة بمصادر رأس المال والمنتجات .

<u>القرارات التكتيكية</u> : Tactical Decisions

وتهتم هذه القرارات بكيفية وضع القرارات الإستراتيجية موضع التطبيق والتي منها تخصيص الموارد ، وتصميم المصانع ، والاستعانة بالقوي العاملة .

<u>القرارات التشغيلية</u> : Operational Decisions

وتهتم هذه القرارات بتنفيذ مهام محددة لضمان إجراء التنفيذ بكفاءة وبفاعلية ، ويقوم باتخاذها المشرفون علي مستوي الإدارة التنفيذية ، والتي منها تقسيم الأعمال علي العمل ، وتقرير مواعيد وكميات البضائع المنتجة في ضوء الطلبات المقدمة ، وتعتمد القرارات في هذه المرحلة علي القدرات والإمكانيات المرتبطة بالوقت الذي ستنفذ فيه هذه القرارات وهو ما يطلق عليه Real Time information وتعتمد جميع القرارات السابقة علي الجهود

التي بُذلت في معالجة البيانات ، وتحصل كل منها علي الجانب من المعلومات الذي يرتبط بمستوي مرحلتها الإدارية .

ولعل الأسباب السابق إيضاحها في إيجاز تعتبر من بين العديد من الأسباب العلمية التي دفعت الجمعية المصرية للدراسات التعاوني إلي بذل أقصي ما لديها من جهود من اجل **إنشاء " المركز التعاوني للكمبيوتر ونظم المعلومات في مرحلةٍ مبكرةٍ "**..

أهداف المركز التعاوني للكمبيوتر ونظم المعلومات :

يهدف المركز إلي تقديم خدمة متميزة ومتخصصة في مجال التطبيقات التجارية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

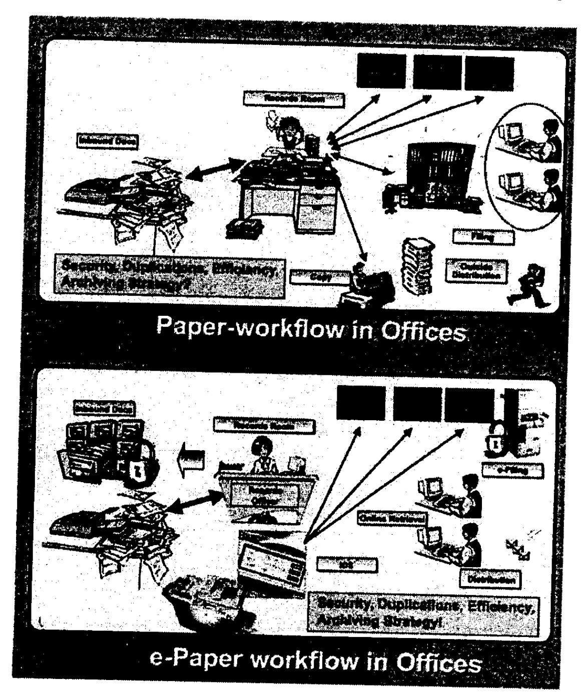
١) التدريب علي أحدث النظم الإليكترونية
٢) التدريب علي البرامج الجاهزة المتقدمة والشائعة الاستخدام في مجال معالجة النصوص والجداول الإليكترونية وقواعد البيانات مع التركيز علي التطبيقات التجارية والإدارية .
٣) التدريب علي بعض لغات الحاسب المطلوبة في الوحدات الاقتصادية والبنوك
٤) التدريب علي ميكنة نظم المعلومات
٥) التدريب علي الاتصال بمراكز المعلومات الأخرى
٦) التدريب علي بعض اللغات (محادثة وكتابة وترجمة)

وحدات المركز التعاوني للكمبيوتر ونظم المعلومات :

لمزيد من تحديث العملية التعليمية ، أصبح المعهد يمتلك عدداً من أجهزة الكمبيوتر والطابعات ، حيث يوجد بالمعهد (٨١) جهاز كمبيوتر ، (٢٢) طابعة.

والإستراتيجية التي وضعها المعهد في هذا المجال ، إستخدام التكنولوجيا الحديثة في الأسلوب التعليمي على أساس إستخدام أفضل وأرقى التكنولوجيا المناسبة للدراسة ، هذا ويتضح من ذلك عدد الأجهزة

المستخدمة سواء في التعليم أو التدريب أو الشئون الإدارية بالمعهد من حيث (شئون العاملين ، وشئون الطلاب ، أعمال الكونترول ، والخريجين ، رعاية الشباب .. إلخ.).



توضح الصورتان أعلاه ما يتعلق بتحقيق إستراتيجية الأرشيف وحفظ السجلات ، حيث توضّح الصورة الأعلى أثر عدم إستخدام أساليب تدّفق العمل الإلكتروني.

والصورة أسفلها توضح أسلوب تدفق العمل عند إستخدام الأسلوب الإليكتروني حيث الدقة وسرعة الإنجاز ، وعدم تكدُّس الأوراق على المكتب ، وإعطاء المستويات المسئولة فُسحة من الوقت للتفكير .. إلخ.

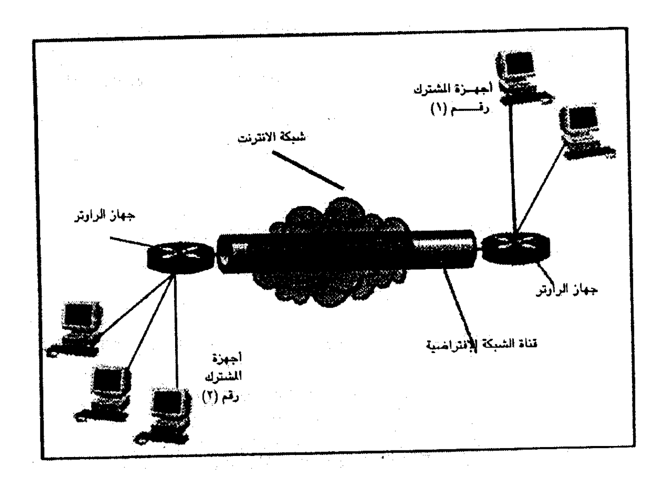
وذلك عن طريق الآتي :

*) **في مجال التعليم والتدريب :**

تم إستخدام تكنولوجيا الكمبيوتر في التعليم والتدريب ، وذلك بإنشاء معمل كمبيوتر سعته (٤٢) جهاز تتراوح مواصفاتها ما بين , Pantium (٤) Pantium (٤).

*) **في مجال الانترنت :**

تم إدخال أفضل تكنولوجيا الإتصال بالعالم الخارجي وذلك باستخدام **أحدث تقنية وبسرعات عالية (١M/ث) وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا DSL حيث تم إنشاء معمل إنترنت بسعة (١١ جهاز كمبيوتر).**



نموذج توضيحي مبسط لأحد أشكال نقل البيانات عن طريق الشبكات الخاصة الإفتراضية عبر بروتوكولات الإنترنت.

تنطلق الرسالة من جهاز المشترك رقم (١) عبر الشبكة المحلية الخاصة به حتى تصل إلى جهاز إلى الراوتر (الموجه) الذي يقوم بتحويل الرسالة إلى حزمة بيانات ، تمر عبر القناة الإفتراضية عن طريق بروتوكولات الإنترنت ، ومنها تصل الحزمة إلى الرواتر (الموجه) الملتقي الذي يحولها بدوري إلى الجهاز الملتقي عند المشترك رقم (٢).

*) **في مجال النواحي الادارية بالمعهد :**

تم توزيع ٢٨ جهاز كمبيوتر في مختلف الإدارات كما سبق توضيح ذلك من قبل.

*) **عدد الطابعات الموجودة بالمعهد :**

يوجد بالمعهد عدد (٢٢) طابعة منها (١٩) طابعة (أبيض وأسود) علاوة على وجود (٣) طابعات ملونة.

*) **في مجال البرامج Soft Ware :**

حرص المعهد على أن توجد البرامج الـ Original في ضوء أساليب التيسيير التي وفرتها الدولة ، وإستعداد المعهد في هذه التيسيرات ، التي ساعدت المؤسسات العلمية على عدم التعرُض للمساءلة في حالة إستخدامها غير أصلية ، حتى لا يتعرض المعهد للمساءلة ، ولذلك حرص على شراء البرامج الأصلية علاوة على أن المعهد إستغل الإتفاقية التي تمت بين شركة Microsoft والمجلس الأعلى للجامعات **واشترى (٥٠) نسخة من البرامج الأصلية ، وذلك للمحافظة على الحقوق الفكرية.**

حرص المعهد في ظل إستراتيجية التطوير التي يقوم بها المعهد بأن زود جميع المدرجات بوسائل العرض الحديثة Data Show وعددها (٤) أجهزة ، علاوة على ذلك يتوافر بالمعهد عدد (٤) أجهزة كمبيوتر محمول Lap Top وذلك للإستخدام في الظروف التي تتطلب ذلك.

ولعل الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بإنشائها لهذا المركز تكون قد أسهمت في انتهاج سياسة تعليمية تتجه إلي بناء الشخصية المصرية القادرة علي مواجهة المستقبل ، وتقود موكب التطور إلي الأصلح والأنفع من خلال النشاط التعليمي والتكنولوجي والتدريب الجيد ، لأن نهضة مصر لن تتم إلا بسواعد أبنائها وعقولهم الخَلاَّقة ،وقلوبهم العامرة بالإيمان بالله والانتماء للوطن ... وأن المستقبل المشرق لا يرسمه إلا المُبدعون المفكرون ... وأن

التنمية الحقيقية بالمعدلات العالية والعالمية لا تتحقق إلا بتربية عصرية تقدمية في غاياتها شاملة في أهدافها ، جديدة في محتوياتها ، إبتكارية في أساليبها وعملياتها ، تجمع بين الأصالة والمعاصرة وتعمل علي التكامل والتماسك الاجتماعي .

ومما لاشك فيه أنه قد آن الأوان لكي يتلقي أبناؤنا تعليما يرتفع إلي متطلبات عصرنا وان يحظوا بتربية متكاملة تسمو إلي قيم وحضارة شعبنا ، لذلك ينبغي العمل علي تطوير المناهج بصفة مستمرة حتى تواكب التطور العلمي والتكنولوجي وتنجح في إطلاق شرارة الخلق والإبداع التي تتولد من التفاعل بين مناهج التعليم والتقدم .



قال " كرامنيك " في حديث خاص لصحيفة ديلي تلجراف البريطانية : إنه مُصِرّ على إستعادة كرامة الجنس البشري بعد أن فاز الكمبيوتر الشهير " ديب بلو " عام ١٩٩٧ على البطل العالمي الروسي " جاري كاسباروف " في مباراة كانت حديث العالم كله. واضاف أن المبارة المقبلة ستكون صعبة للغاية لأن خصمه الكمبيوتر الذكي سيكون في مقدوره حساب نحو مليوني حركة في الثانية الواحدة.

وجدير في هذا المقام أن نذكر بالخير رؤساء مصر العظام :

جمال عبد الناصر .. أنور السادات .. حسني مبارك

حيث أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والإدارية تشيد بفضلهم .. ودعمهم .. ورعايتهم حيث تحقق تحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر على عقولهم وأياديهم .. فلهم أكبر الأثر في إقامة أكبر الصروح العلمية التي تُضاهي نظائرها في الدول المتقدمة بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة ، معتمدين في ذلك على الله والمسئولية الذاتية والتمويل الذاتي لخدمة رسالة التعاون العلمية والإجتماعية وهي من مسئوليات الدولة.

ولهذا فإن الجمعية المصرية للدراسات التعاوني وفاءاً منها للعهد وتعبيراً عن شكرها ووفائها ترى أنه من الأفضل أن توضع هذه الصروح تحت رعاية مؤسسة الرئاسة التي كان لها الفضل منذ البداية في حفزنا وتشجيعنا ورعايتنا ، والله سبحانه وتعالى هو الموفق في أن تمتد هذه الرسالة وتنتشر فروعها وتقوم بدورها في النهوض بالنسيج الإجتماعي في مصر والدول العربية على أن يكون ذلك بالصورة التي تراها الدولة آخذين في الإعتبار أن الحركات التعاونية المتقدمة جميعها أسهمت في النهوض بأقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً .. وبذلك أضافت إلى تدعيم الكيان الإجتماعي والإقتصادي لدولها.

معمل اللغات والترجمة :

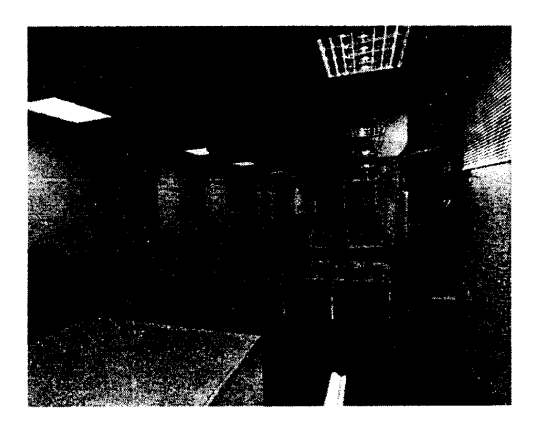
فن إستخدام تطور أدوات عالم الإتصالات ونظم المعلومات يُحتم إيجاد على الأقل اللغة الإنجليزية ، حيث أن أمريكا واليابان يُعتبران من بين مراكز التقدم في عالم الإلكترونيات.



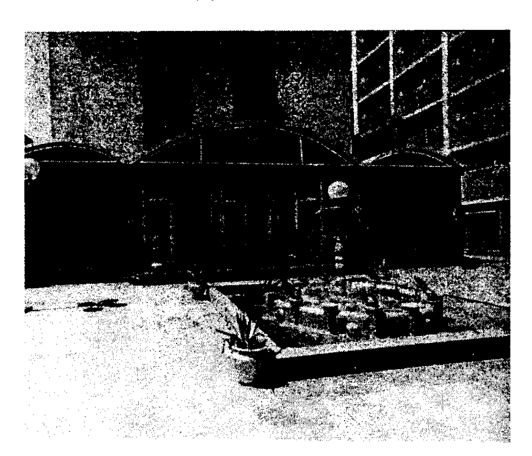


معمل للحاسب الآلي

وفي ضوء هذه المفاهيم أقامت الجمعية معامل للغات والترجمة وقصر مؤتمرات مُجهز بخمس لغات للترجمة.



معمل للغات والترجمة



قصر المؤتمرات بالمعهد

وبما أن المراجع العلمية هي كنوز المعرفة فإنها تُسهم في بناء الكوادر الوظيفية في مختلف التخصصات ، وكما نعرف فإن كل تخصص له قياداته العلمية التي تُساير علوم العصر ، فمن هنا تتكامل المعرفة وتخدم بعضها بعضاً في عملية البناء.



وفي المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ننشر هذه المفاهيم عند إصدار المراجع العلمية التي تخدم المنظمات ونعمل على أن تُطبق التعاونيات أدوات الذكاء الصناعي حتى تستفيد من ثلاثية تكنولوجيا تجهيز المعلومات والبيانات ، وشبكة الإتصالات ، والنهوض بتلبية إحتياجات مجتمعنا المصري العظيم الآنية والمستقبلية في مجال الإنتاج والخدمات على أسس إدارة ما بعد الحداثة ، وذلك رغماً عن بعض التدخلات والمعوقات السلبية التي نجاهد جميعاً من أجل تصحيحها وتصويبها ، فمصر فوق الجميع ، ومن تطوع خيراً فأجره على الله.

لمحات وثائقية مُدَّعمة ببعض الصور
لمسيرة الجهود الذاتية
للجمعية المصرية للدراسات التعاونية
سنحاول عرضها إستجابة لعرض الرئيس
بالمشاركة بالرأي في قضايا المجتمع

وعلى من يريد أن يتتبع الجهود الذاتية للجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، فعليه أن يرجع إلى المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها في الستينات حتى الآن ويرأس تحريرها الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير حيث أنه عضو نقابة الصحفيين ، وكذلك جريدة التعاون الغرَّاء ، وهي جريدة قومية ، وكذلك يحمل بطاقة صحفية دولية كنائب للجنة الإعلام والإتصالات بالحلف التعاوني الدولي.

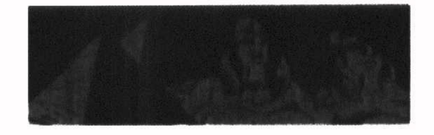
وسوف نعرض اللمحات الوثائقية طبقاً للعرض الآتي :

*) لمحات وثائقية لمؤتمر التجارة التعاونية الذي عُقد بالقاهرة عام ١٩٨٢ تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك.
*) لمحات وثائقية خاصة بالتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ومساندة أعلى القيادات السياسية والعلمية للمنهج العلمي الحديث.
*) لمحات وثائقية خاصة بالملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء إستكمالاً للتنمية البشرية في سيناء وأيضاً للنشاط الطلابي.
*) لمحات وثائقية لدور المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية والجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ إنشائها.

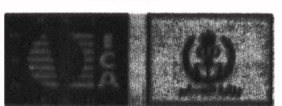
لمحات وثائقية
لمؤتمر التجارة التعاونية
الذي عُقِد بالقاهرة عام ١٩٨٢
تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك

صورة الدعوة التي وُجّهت إلى أعضاء المؤتمر

THIRD INTERNATIONAL
CO-OPERATIVE
TRADE CONFERENCE



The central agricultural
Co-operative union – Cairo
With the sponsorship
Of the ministry of agriculture
And
The economic bureau
Of the agricultural committee
International co-operative
Alliance



Conference co-chairmen :

JB. DOUMENG, President, BECA of ICA, PARIS.
Dr. K.H.A. Kheir, Rector, Higher Institute of Co-operative and Managerial Studies, CAIRO.

CAIRO 1-3 NOVEMBER 1982

طبعت هذه الدعوة في فرنسا ، وعُقد المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية في نوفمبر ١٩٨٢ وإشترك في تنظيم المؤتمر الحلف التعاوني الدولي ووزارة الزراعة والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.

تعتز مصر بأنه في عهد الرئيس محمد حسني مبارك عُقد المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية في عام ١٩٨٢ تحت رعايته وبرئاسة الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير.



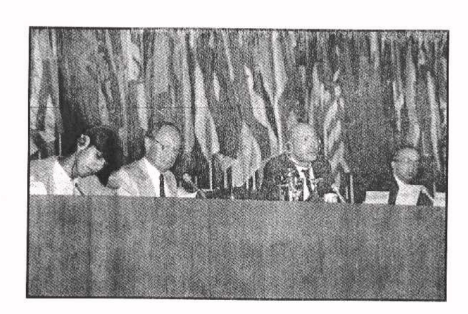
والصورة أعلاه توضّح لقاء السيد الرئيس مع مستر دومينج رئيس اللجنة الإقتصادية بالحلف والأستاذ الدكتور/ يوسف والي – وزير الزراعة والذي كان لجهودهما فضل كبير في نجاح المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية.



شاركت الدولة ممثلة في مجلس وزرائها برئاسة الدكتور/ فؤاد محي الدين في إفتتاح المؤتمر. وفي الصورة الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير – رئيس المؤتمر يستقبل الدكتور/ فؤاد محي الدين رئيس الوزراء.



مشاركة الدولة في إفتتاح المؤتمر. ويرى في الصورة الدكتور/ فؤاد محي الدين – رئيس الوزراء وعن شماله مستر دومينج وعن يمينه الدكتور/ يوسف والي ، والدكتور/ مصطفى السعيد والأستاذ شومان – أمين الفلاحين ، والدكتور كمال حمدي أبو الخير – رئيس المؤتمر.





الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير يتولى رئاسة المؤتمر بإجماع ٤٠ دولة أجنبية والمنظمات الأعضاء. والجدير بالذكر أن الحلف التعاوني الدولي أعلن في دورياته وفي إجتماع لجنته المركزية أن هذا المؤتمر كان من أنجح المؤتمرات.





رئيس اللجنة الإقتصادية مسيو دومينج وسكرتير اللجنة الإقتصادية والدكتور/ كمال حمدي أبو الخير - رئيس المؤتمر في نقاش أثناء فترة الإستراحة بين جلسات عقد المؤتمر.



لقاء مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية مع مجلس إدارة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية وقيادات المؤسسات التعاونية والتجارية والزراعية يتوسطهم السيد/ كمال الدين رفعت - عضو مجلس الرئاسة وأول رئيس للجمعية.

برقية شكر من الرئيس مبارك
لرئيس واعضاء المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية

تلقى الدكتور/ كمال أبو الخير - عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية برقية شكر من الرئيس محمد حسني مبارك وهذا نصها :

يسُرني أن أشكركم والسادة أعضاء المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية على البرقية التي بعثتم بها إلي وتضمنت أصدق المشاعر الوطنية.

وإني إذ أعتز بجهودكم المخلصة.

لأرجو الله أن يُساند جهودنا جميعاً لخدمة وطننا العزيز.

مع أطيب تحياتي لكم وتمنياتي بدوام التوفيق.

وكان الدكتور/ كمال أبو الخير - قد أرسل البرقية التالية للرئيس :

السيد الرئيس محمد حسني مبارك - رئيس الجمهورية

يُسعدني بإسم المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية للجنة الإقتصادية للحلف التعاوني الدولي والذي يضم ٤٠ دولة من كافة دول العالم والذي مثلت فيه الوكالات الدولية للأمم المتحدة وأكثر من سبعين منظمة إقتصادية تعاونية يسعدني بناء على إرادة المؤتمر أن أنقل إلى سيادتكم خالص شكر أعضاء المؤتمر وصادق مشاعرهم وتقديرهم لتفضلكم باستقبال مسيو دومينج - رئيس اللجنة الإقتصادية للحلف وما عبرتموه له عن تمنياتكم بنجاح المؤتمر وتحياتكم لجميع المشاركين فيه.

كما يُسعدني أن أنقل لسيادتكم أن رعايتكم وتشجيعكم كان لهما أكبر الأثر في القرارات البناءة التي صدرت عن المؤتمر والتي منها إختيار مصر كأول دولة تنشأ فيها الوكالة الدولية للتعاونيات المتعددة الجنسية لكي تكون في خدمة التعاونيات الدولية بصفة عامة والتعاونيات الزراعية المصرية بصفة خاصة.

وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم.

دكتور/ كمال حمدي أبو الخير
رئيس المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية
وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

لمحات وثائقية
خاصة بالتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر
ومساندة أعلى القيادات السياسية والعلمية
للمنهج العلمي الحديث

وفيما يلى نص الخطاب الوارد إلينا باللغة الإنجليزية والذى تم عرض ترجمته فيما سبق.

17-JAN-96 MER 11:58 ACI-ICA NO. FAX 0227984122 P.01



To: Dr. Kamal H. Aboul Kheir
Fax: (0020-2) 355 79 45
From: Laura Wilcox, ICA Geneva
Date: 17 January 1996
Re: Ian MacPherson's text on Co-operative Principles for the 21st Century

Dear Dr. Kheir,

First of all, best wishes for the New Year from all at ICA and good health for 1996!

We are hoping to print a one-pager of the principles in as many languages as possible and wondered whether it would be possible to receive the Arabic translation from you in a good original so that we might incorporate it in a colour version of the attached (following the same format of course) and print it in numerous copies along with the other languages.

I would appreciate a response at your earliest convenience.

Best regards to you and your family!

L. Wilcox

وفيما يلى بيان عن الهوية التعاونية التى وافق عليها المؤتمر الحادى والثلاثين المنعقد فى مانشيستر بانجلترا عام ١٩٩٥ بمناسبة مرور مائة عام على إنشاء الحلف التعاونى الدولى ، وقدمته باللغة الإنجليزية على الصورة التى أصدرها الحلف ، وبالصورة العربية التى قمت بترجمتها تلبية لرغبة الحلف.

ويسعدني أن أعرض على السادة القراء الخطاب الذي أرسله لي الحلف التعاوني الدولي ، بصفتي عضوا في لجنته المركزية وجمعيته العمومية منذ عام ١٩٧٦ ، ومُشاركا في العديد من لجانه ، بالإضافة إلى عضويتي في اللجنة التنفيذية للجنة الدولية للإعلام والاتصالات ، ونائبًا لرئيس اللجنة وينص الخطاب على ما يأتي :

عزيزي الدكتور أبو الخير

أتقدم إليك أولاً نيابة عن الحلف التعاوني الدولي بأفضل التمنيات بمناسبة العام الجديد عام ١٩٩٦ .

أننا نأمل أن نطبع صفحة واحدة تتضمن مبادئ التعاون بعديد من اللغات على قدر الإمكان ، ونتساءل عن مدى إمكانية أن نَحْصل منك على الصفحة العربية التي تتضمن هذه المبادئ بصورة جيدة ، حتى يمكن إضافتها إلى النسخ الأخرى التي لدينا عن المبادئ باللغات المختلفة ، والتي ستصدر في طبعة ملونة ، على أن نراعى عند الترجمة الشكل العام المرفق .

انني أقدر سرعة إجابتك في أسرع وقت يتلاءم مع ظروفك .

مع أفضل احتراماتي لك ولعائلتك

مدير إدارة الاتصالات

امضاء



اللجنة الدولية للإعلام والإتصالات عند أول مخزن أقامه رواد روتشديل.

ica

الحلف التعاوني الدولي

بيان عن الهوية التعاونية

تعريـــــــف :

الجمعية التعاونية هي جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختيارياً لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة ، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الادارة والرقابة

القيـــــــم :

تستند التعاونيات على قيم الاعتماد على النفس ، والديمقراطية ، والمساواة ، والعدالة والتضامن . ووفقاً للتقاليد التي أرساها مؤسسو التعاونيات ، فان أعضاء التعاونيات يؤمنون بالقيم الأخلاقية للأمانة والصراحة والمسئولية الاجتماعية ، والاهتمام بالآخرين .

المبـــــــادىء :

تعتبر المبادىء التعاونية خطوطاً مرشدة يمكن عن طريقها وضع القيم موضع التطبيق:

المبدأ الأول : العضوية الاختيارية المفتوحة

التعاونيات منظمات اختيارية ، تسمح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع امكانياتهم في خدمة الجمعية ، وقبول مسئوليات العضوية دون أية تفرقة سواء في الجنس - رجل أو امرأة - أو في المركز الاجتماعي، أو المعتقدات السياسية والدينية.

المبدأ الثاني : ديمقراطية الأعضاء الادارية والرقابية

التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها ، وهم يشاركون بحيوية في وضع السياسات واتخاذ القرارات . ويتم مساءلة الرجال والنساء المنتخبين كممثلين أمام الأعضاء. وللأعضاء في الجمعيات الأساسية حقوق متساوية في التصويت (لكل عضو له صوت واحد) ويتم تنظيم التصويت في التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديمقراطية

المبدأ الثالث : المشاركة الاقتصادية للأعضاء

يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديمقراطية ، وفي رأس مال تعاونياتهم ، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل ملكية مشتركة . ويحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي اشتركوا به بموجب شروط العضوية ، ويخصص الأعضاء الفوائض عن طريق تكوين احتياطيات للأغراض الآتية : تنمية جمعيتهم التعاونية ، ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم ، وجانب كعائد للأعضاء يتناسب مع معاملاتهم ، وجانب لتدعيم غير ذلك من أوجه النشاط الذي يوافق عليه الأعضاء.

المبدأ الرابع : الشخصية الذاتية المستقلة

التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التي من سماتها العون الذاتي ورقابة الأعضاء . وفي حالة ابرامها تعاقدات مع المنظمات الأخرى ، بما فيها الحكومات ، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية ، فانها تراعي الاشتراطات التي تؤكد ديمقراطية الرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها.

المبدأ الخامس : التعليم والتدريب والمعلومات

تولي التعاونيات تعليم وتدريب أعضائها ، والممثلين المنتخبين ، والمديرين ، والموظفين لكي يسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم . كما تقوم التعاونيات باحاطة الرأي العام بطبيعة وفوائد التعاونيات وعلى وجه الخصوص الشباب ، وقادة الرأي .

المبدأ السادس : التعاون بين التعاونيات

تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكن من الفعالية ، بالاضافة الى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق العمل بهياكلها معاً على المستوى المحلي والاقليمي والدولي

المبدأ السابع : الاهتمام بشئون المجتمع

تعمل التعاونيات على التنمية المتواصلة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يوافق عليها الأعضاء.

INTERNATIONAL CO-OPERATIVE ALLIANCE

15, Route des Morillons, 1218 Grand-Saconnex, Geneva, Switzerland

Tel: (022) 98 41 21 / Tlx: 27 935 ICA CH / Telefax: (022) 98 41 22

Dr. Kamal Hamdy Aboul Kheir
Chief Executive
HIGHER INSTITUTE OF CO-OPERATIVE
AND MANAGERIAL STUDIES
Ismail Serry St.
El Mounira
CAIRO, Egypt

July 21 1988
BT/MTT/ce

ICA CONGRESS NEWSLETTER	نشرة مؤتمر الحلف التعاوني الدولي
Dear Dr. Hamdy Aboul Kheir,	عزيزي دكتور/ كمال حمدي أبو الخير
The 29th ICA Congress in Stockholm is now over but not forgotten thanks to the contributions from the dedicated journalists who collaborated on the ICA Congress Newsletter.	اذا كان المؤتمر التاسع والعشرين للحلف التعاوني الدولي الذي عقد باستكهولم قد انتهى الآن ، الا أن ذكراه ستظل عالقة بالأذهان ... شكرا لرجال الصحافة المخلصين الذين تعاونوا في اصدار النشرة اليومية لمؤتمر الحلف التعاوني الدولي .
You, yourself, were one of those valued skills and collaboration contributed to the success of this new idea of having an on-the-spot news coverage of this event.	وانك شخصيا بما لديك من مهارات وقدرات نقدرها حق قدرها كنت واحدا من هؤلاء الذين أسهموا في نجاح هذه الفكرة الجديدة الخاصة بتغطية أخبار المؤتمر أثناء انعقاده .
On behalf of ICA I would like to thank you for taking on this mission and I hope we can count on your continued collaboration in the future for this very important task of spreading the Co-operative News.	أرجو أن تتقبلوا شكري نيابة من الحلف التعاوني الدولي لقيامكم بهذه المهمة ، وآمل أن نعتمد على تعاونكم المستمر في المستقبل للقيام بهذه المهمة التي تعتبر على جانب كبير من الأهمية لنشر أنباء التعاون .
Yours Sincerely,	المخلص
Bruce Thordarson Director ICA	بروس ثوردارسون مدير الحلف التعاوني الدولي

مدير الحلف يشكر الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير – نائب رئيس اللجنة الدولية للإتصالات والإعلام على إسهامه في نشر دورة يومية لمجلة الحلف التعاوني الدولي لتغطية أخبار المؤتمر.

International Cooperative Alliance
Alliance Coopérative Internationale
Internationaler Genossenschaftsbund
Alianza Cooperativa Internacional
Международный Кооперативный Альянс



15, route des Morillons, CH - 1218 Grand-Saconnex / GENEVE

Tel. [illegible]
Telex: 27 935 ICA CH
Telegr.: Interallia Genève

Ref. LM/Keb

Stockholm, September 12th, [illegible]

Dr. Kamal Hamdy Aboul Kheir
The Egyptian Magazine of Cooperative Studies
The Higher Institute of Coop and Manag. Stud.
Ismail Serry St., El Monira, Kasr El-Aini
115 62 KAIRO
Egypten

Dear Friend,

This is the first personal letter ever that I write to you even though we have come to know each other through a number of ICA events and our short contacts have developed into something more than one among a thousand. It is a pleasure to see you whenever we meet.

The direct reason for this letter is that I want to ask you advice in matters where I am quite lost and where your position and long experience would be of great help. Let me tell you about the problem.

We are now planning the new period up to the ICA Congress in Tokyo in 1992. Most of the work is already described by the rules, but with the Alliance in a bit better shape a few additions are possible. One of my ideas is to see if we can do anything to support co-operative development in the Arab countries or perhaps in the Muslim part of the world.

From these countries we have a number of members. Many of them seem to be weak. Just take the example of Bangladesh and Pakistan. But in others there seems to be a rising interest in co-operative development, like North Yemen and Kuwait. Then there are countries where some co-operatives claim to be victims of political or racial oppression, like Turkey and Malaysia. In our membership we also have movements from Iran and Iraq, and in Iraq there also exists a regional apex of national co-operative movements.

The question I have put to myself is whether ICA can be of any service to these members or a larger group of them. Could for example a small ICA representation and a regional council for co-operative development be created in your part of the world and would serve any purpose ? Should the Director and myself try to meet these members, who may be feel neglected and draw up a report on future actions to our Executive Committee?

Is at this moment such an approach possible from a political point of view? Can co-operators from Iran-Iraq sit at the same table? What will be the position and purpose of the existing regional organisation located in Iraq? And, of course, are the religious and ideological links between Mediterranean countries and those in South East Asia so strong that a joint discussion is justified? As you know, they are members of the council of the New Delhi ICA office and for this there are strong geographical reasons.

To all these questions I would appreciate your reactions, not as an Egyptian but as an international co-operator with a responsibility for the future of the ICA. Above all is the idea of an action like this to be welcomed and if so, how shall we approach the members and what is your estimate of the risks of failure?

To end this letter, I want to add my and my wife's gratitude for the pieces of art you presented us with as a gift from your country and yourself. We have framed them and have them in our home as a reminder of your friendship and kindness.

Yours Sincerely,

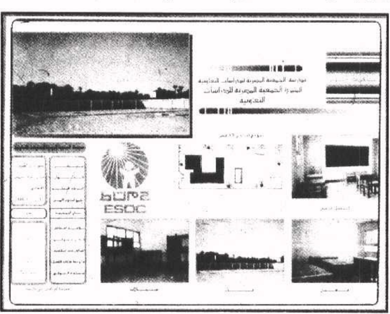
Lars Marcus

ميسيو لارس ماركس – رئيس الحلف التعاوني الدولي – يُرسل خطاباً للأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير يقول فيه " أسألك المشورة في أموراً أشعر فيها أنني عاجز " .. وأنك من موقعك وخبرتك يمكن أن تقدم أكبر قدر من العون .. دعني أعرض عليك هذه المشكلة .. وقد عرض المشكلة بتفاصيلها أنه في إطار العلاقات الوثيقة يرغب رغبة صادقة أن يعاون العالم العربي والعالم الإسلامي في أن ينهض بالحركات التعاونية ويقدم أقصى ما لديه من طاقة الفكر والعمل لتحقيق هذه المهمة.

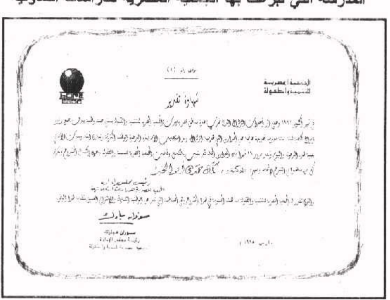


تؤمن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بأن التعليم التعاوني ينبغي أن يدخل برنامج البنيان التعليمي في مصر من قاعدة البنيان التعليمي حتى قمته.

وفي ضوء هذا الإيمان تبرعت الجمعية بمبلغ مليون جنيه لبناء مدرسة باسمها. وفي الصورة السيد الأستاذ الدكتور/ وزير التعليم العالي يتسلم الشيك بمليون جنيه من الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير وذلك لتسليمه للسيدة الفاضلة سوزان مبارك.



المدرسة التي تبرعت بها الجمعية المصرية للدراسات التعاونية



الجمعية المصرية
للتنمية والطفولة

شهادة تقدير

سوزان مبارك
رئيسة مجلس الإدارة

شهادة تقدير من السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك للأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير





أشاد تقرير مجلس الشورى تحت عنوان " نحو سياسة تعليمية متطورة " بسياسة المؤاخاة بين المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية وكلية التجارة جامعة عين شمس ، وفي ضوء ذلك تبرعت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بمليون جنيه لمستشفى جامعة عين شمس التخصصي وفاءاً لدورها البارز في تبني رسالة التعاون التربوية والتعليمية.

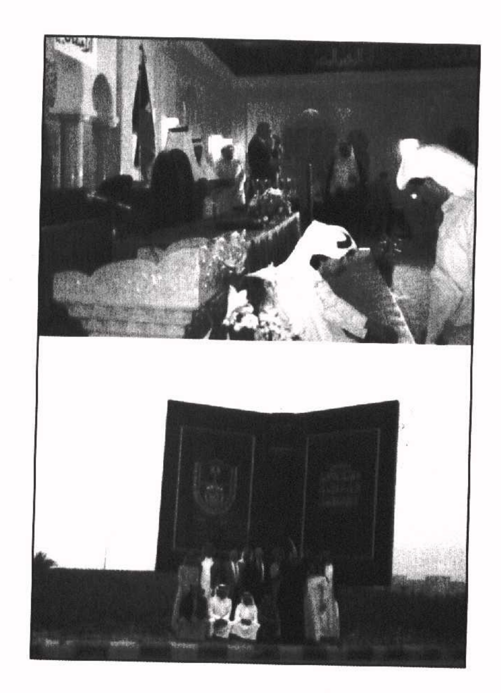
United Nations Office at Vienna
Centre for Social Development and Humanitarian Affairs

REPORT OF THE SEMINAR ON THE ROLE OF GOVERNMENT IN PROMOTING THE CO-OPERATIVE MOVEMENT IN DEVELOPING COUNTRIES

MOSCOW
Union of Soviet Socialist Republics
18-22 May 1987

Austria
Consultants
Dr. Kamal Hamdy **Abul-Kheir**
The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studie
Ismail Serry Street, El-Monira
Kasr El-Aini Post Office Bag
Cairo
Egypt
Dr. Theoder **Bergmann**
Im Asemwald 26/5/215
7 Stuttgart 70
Federal Republic of Germany
Mr. Dante **Cracogna**
President
Intercoop Editora Cooperativa Ltd.
Moreno 1741
1063 Buenos Aires
Argentina
Mr. Caleb Adeniyi **Osuntagun**
Faculty of Agriculture
University of Ife
Ile-Ife
Nigeria
Mr. Jayasing Mohansinh **Rana**
International Cooperative Alliance
Regional Office for South East Asia
P. O. Box 7011
New Delhi 110065
India
Mr. Bruce **Thordarson**
Associate Director and Director for Development
International Cooperative Alliance
15, route des Morillons
CH-1218 Grand-Saconnex
Geneva
Switzerland
Observers
International Labour Organization:
Mr. Maurice H. **Hel-Bongo**
Chief
Cooperative Branch
Sectoral Activities Department
Food and Agriculture Organization:
Mr. Danilo **Beloglavec**
Rural Organization Officer
Human Resources, Institutions and Agrarian Reform Divisio
Economic and Social Policy Department







إمتدت عملية التنوير بالتعليم التعاوني إلى كلاً من المملكة العربية السعودية ودولة قطر.

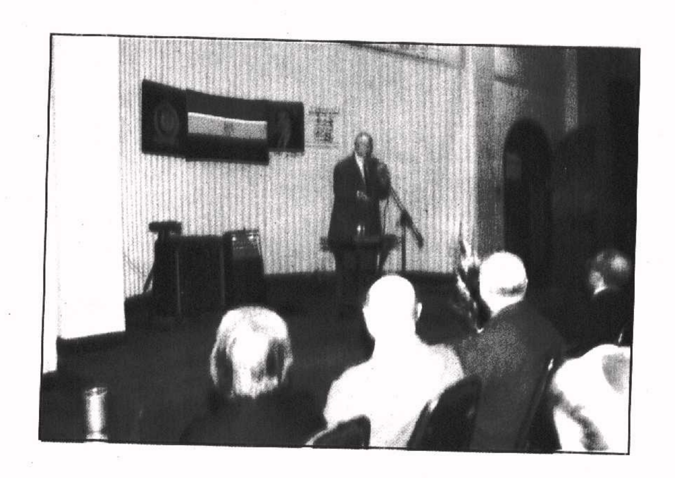


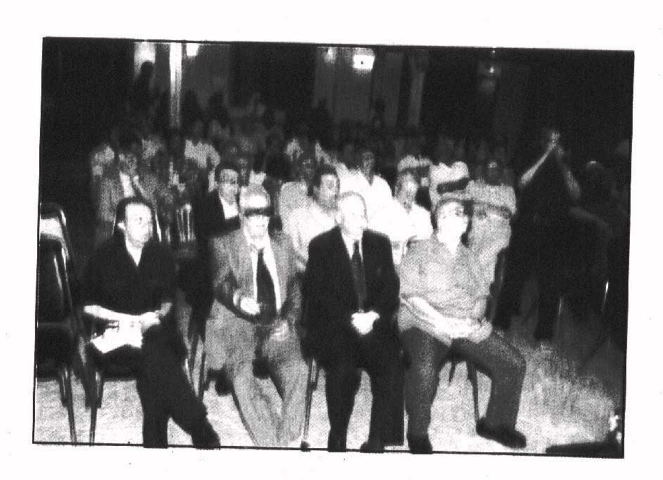
الأستاذ الدكتور/ مصطفى كمال حلمي – رئيس مجلس الشورى بمناسبة إستضافة المجلس للدكتور / كمال حمدي أبو الخير لإلقاء محاضرة نقاشية عن دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.



الدكتورة/ فرخندة حسن – رئيسة لجنة التنمية البشرية والإدارة المحلية بمجلس الشورى أثناء تقديمها للدكتور/ كمال حمدي أبو الخير لإلقاء المحاضرة.







في ذكرى وفاة السيد/ كمال الدين رفعت والموضوعة صورته بجوار العلم المصري حيث قام الأحياء من قيادات ثورة ٢٣ يوليو بالإحتفال بذكراه ، ودعوة الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير بإلقاء كلمة الإفتتاح في ذكراه حيث كان السيد كمال الدين رفعت الرئيس الأول للجمعية المصرية للدراسات التعاونية وكانت مؤسسة الرئاسة وقيادات الثورة من بين أكبر المناصرين لرسالة التعاون العلمية والتي تركز على النهوض بالنسيج الإجتماعي وفي مقدمتهم العمال والفلاحون.



الفريق أول/ كمال حسن علي – والذي شغل رئاسة الوزراء ، وكان له الفضل في تزويد المجلة المصرية للدراسات التعاونية بالتقارير التي يعرضها الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بدور حكومات العالم لمعاونة التعاونيات للنهوض لأقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً عن طريق التعاون.



الدكتور/ إبراهيم رشاد – كان من أبرز الرواد التعاونيين العلميين الزراعيين ، وكرمته الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والإدارية.



المشير/ أحمد بدوي أحد أبطال حرب أكتوبر المجيدة ووزير الحربية والذي عقد مع كلية تجارة جامعة عين شمس والكلية الحربية بروتوكول تعاون ، وهو بالإضافة لقدراته العسكرية حاصل على بكالوريوس التجارة جامعة عين شمس.

كلمة المرحوم الدكتور لبيب شقير



قال سيادته كلمته التالية بمناسبة زيارته للمعهد وإفتتاحه مبانيه الجديدة عام ١٩٦٨ ونشرتها الصحافة والمجلة المصرية للدراسات التعاونية وقتئذ وقد ألقى هذه الكلمة في حفل ضم الصفوة الممتازة من رؤساء الجامعات ورجال الإعلام وقيادات الحركة التعاونية وأبناء المعهد حيث قال : من موقع التعليم العالي وبإسمي وبإسم العاملين في التعليم العالي لا يسعني وأنا أفتتح مرافق وأجهزة معهد التعاون إلا أن أشعر بمعان عميقة في النفس أولها أننا نفتتح معهداً له من إسمه ومن مواد الدراسة فيه صلة كبرى بالإشتراكية التي تُطبق في بلادنا.. والواقع أن التعاون كان دائماً أحد المداخل الرئيسية للإشتراكية في كل قطاعات المجتمع.. لذلك فنحن نحتفل بمبدأ إختاره هذا الشعب وهو الإشتراكية ومعهدكم من حيث نريد أو لا نريد يرتبط بالإشتراكية وغرسها.

والمعنى الثاني الهام هو أننا بهذا المعهد وأمثاله وبدراسات الجامعات فإننا نؤدي وظيفة ربط العلم بالمجتمع وجعل العلم أداة من أدوات تحقيق رفاهية الشعب.

وأن مما يهز النفس أن نرى هذه الجموع من الشباب تتقدم إلى مواقع أكدت الدراسات أن المجتمع في حاجة إليها.

وإذا كانت هذه المعاني لها أهميتها اليوم فيجب علينا أن نذكر واجباتنا لننجح.

أولها : يجب أن نشعر بأن التعاون رسالة والرسالات لا تنجح بغير إيمان ونحن نطلب منكم أن تؤمنوا بالتعاون.

وثانيها : أننا إذا أردنا نجاح الحركة التعاونية فيجب أن نشعر بأن النجاح يتوقف على القدوة ولهذا يجب أن تكونوا مؤمنين بالقدوة.

وثالثاً : إن نجاح التعاون لا يتحقق إلا بالعلم والبحث العلمي ، فبالعلم والإيمان نستطيع أن ندفع حركة التعاون إلى الأمام.

ورابعها : أن نشعر دائماً بأن مشاكل التعاون هي مشاكل هذا الشعب وخاصة في الريف.

ومن هنا يجب أن نحس بمشاكل الشعب وأن نسعى للتخفيف منها. إن التعاون رسالة وعلم وخلق وإيمان ولو حققنا هذه العناصر لضمنا نجاح الحركة. لقد أشاد السيد رئيس الجمعية بجهود جامعة عين شمس وأنا بإسم الجامعيين أعلن أن الجامعات ستعمل وتستمر في خدمة المجتمع بالبحث العلمي.. والجامعيون يشعرون اليوم بأن جهودهم مقدرة مذكورة ومشكورة وأنا بإسمهم أشكر السيد رئيس الجمعية على تقديره.

وأن وزارة التعليم العالي مساهمة منها في رفع رسالة التعاون تُعلن عن تخصيص ثلاث جوائز مجزية ، للثلاثة الأول في المعهد وستخصص الوزارة منحاً للتدريب في الخارج لطلبة معهد التعاون.

وإنني أود أن أعبر عن كبير أملي في توطيد هذا المعهد ويستمر في تقدمه وأن يخرج أجيالاً للتعاون مؤمنة مثل إيمان الرجل المسئول عن معهدكم الدكتور/ كمال أبو الخير الذي أشهد هنا أنه حركة دائبة لا تعرف الكلل أو الملل في سبيل توطيد التعاون.. كما أشكر لكلية تجارة عين شمس والعاملين فيها جهدهم الصادق في خدمة هذا المعهد وأرجو لكم التقدم والرقي لتحصلوا على ما تريدون في ظل قائدنا ورائدنا وزعيمنا الرئيس جمال عبد الناصر.

رأي الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور	
إن معهد الدراسات التعاونية والإدارية في مصر أثبت على مدى السنوات الماضية أنه حقاً صرح كبير للتعليم العالي. إن السمات التي يجب أن يحققها تطوير التعليم قد تحققت في المعهد كما يلي : أولاً : إن هذا المعهد يحقق ما ننادي ب÷ من حيث التعليم المستمر ، إن هذا المعهد يفتح أبوابه للعاملين في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص فلا يوقف تعليمهم عند مرحلة معينة ، وإنما يسمح لهم باستمرار التعليم وبذلك يحقق بحق مبدأ التعليم المستمر. ثانياً : إن هذا المعهد يشبع بحق حقاً من حقوق الإنسان وهو حق التعليم ، وحق التعليم هو من الحقوق الثقافية للإنسان. وهذا المعهد قد حطم الحواجز البيروقراطية التي حالت دون تمتع المواطنين بهذا الحق. إننا الآن نحاول محاولات عدة ، سبقنا فيها المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية حينما فتح صدره في كل مرحلة للمواطنين من أجل أن يشبع عندهم الحق في التعليم العالي. ثالثاً : كذلك إستطاع هذا المعهد أن ينشر فلسفة ترمي إلى توطيد العلاقات الإنسانية بين أفراد الوطن وتحول دون الإستغلال وهي الفكر التعاوني وبالتالي حقق مطمحاً وأملاً نريد أن نحققه وهو توفير العلاقات الإنسانية بين المواطنين. رابعاً : جاء هذا المعهد بنوع من الدراسات التي يؤديها وحقق ما نسميه بالدراسات المتعددة القطاعات ، أو الدراسات البينية وأصبح طابع الدراسة في هذا المعهد لا ينصرف إلى مجال ضيق محدد ، واستطاعت هذه الدراسات المتعددة القطاعات أن تخلق إنساناً واسع الأفق يمكنه أن يخوض مجالات عدة في العمل بثقافة وأفق واسع وفكر فلسفي هو الفكر التعاوني. خامساً : إن هذا المعهد باكتفائه بالجهود الذاتية وعدم إعتماده على الدولة إنما يُحقق هدفاً مقبلاً ذلك أن الدولة التي تُعاني من جرّاء مجانية التعليم تدفع الكثير وهي مُصرة على التمسك بهذا الحق الدستوري للمواطنين. جاء هذا المعهد لكي يُشارك الدولة جنباً إلى جنب في صراعها وكفاحها من أجل التعليم ، سفلم يرهق الدولة ، ولم يرهق ميزانيتها واستطاع بجهوده أن يحقق إدارة ممتازة وتعليماً ممتازاً دون إرهاق الدولة بالجهود الذاتية أقيم الصرح التعليمي الكبير .. بجهود عميد المعهد وزملائه الأساتذة الأفاضل ومشاركة الطلاب. ومن هنا استحق المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية كل تقدير واصبح قدوة نريد من المؤسسات التعليمية أن تسير على نفس المنوال. إن صيحات قد إرتفعت بإنشاء الجامعة الأهلية من أجل التخفيف عن كاهل الدولة وأرادت هذه الصيحات أن تحقق نوعاً من التعليم الجامعي المتميز الذي يُتيح لفئة من الفئات القادرة أن تناله. إن المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية حقاً صرح عملاً كمؤسسة تعليمية.. حقق مبادئ تطوير التعليم قبل أن ننادي بها.	

رأي المهندس سيد مرعي

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

ورئيس مجلس الشعب السابق



نحن نؤمن بالحركة التعاونية كحركة شعبية ، ولكن لن يتدفق لها النجاح على الوجه الأكمل إلا إذا إستطعنا أن نربي بالتعليم التعاوني جيلاً من الإداريين الذين يتولون العمل التنفيذي في التعاونيات .. وهذه من المهام التي يضطلع بها المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.

رأي الأستاذ الدكتور/ صوفي أبو طالب

رئيس جامعة القاهرة

ورئيس مجلس الشعب السابق



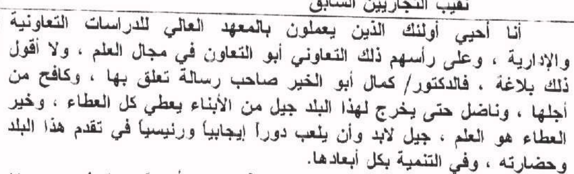
يُعتبر المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية .. صفحة بيضاء في تاريخ الحركة التعاونية المصرية ، ويكفي دليلاً على ذلك أن القائمين على هذا المعهد قد إستطاعوا بإيمانهم بالتعاون ومبادئه عن طريق بذل الجهد والعرق والإعتماد على النفس أن يبنوا هذا الصرح العلمي التعاوني.

والمعهد يضم صفوة من المفكرين واساتذة الجامعات المهتمين بالدراسات العلمية التعاونية التطبيقية ، وكان من نتيجة ذلك إثراء الفكر التعاوني في مصر .. ومن الضروري تدعيم المعهد لخدمة الحركة التعاونية المصرية.

رأي الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز حجازي

رئيس الوزراء

نقيب التجاريين السابق





أنا أحيي أولئك الذين يعملون بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، وعلى رأسهم ذلك التعاوني أبو التعاون في مجال العلم ، ولا أقول ذلك بلاغة ، فالدكتور/ كمال أبو الخير صاحب رسالة تعلق بها ، وكافح من أجلها ، وناضل حتى يخرج لهذا البلد جيل من الأبناء يعطي كل العطاء ، وخير العطاء هو العلم ، جيل لابد وأن يلعب دوراً إيجابياً ورئيسياً في تقدم هذا البلد وحضارته ، وفي التنمية بكل أبعادها.

إنني أتطلع إلى ذلك الدور الإيجابي الذي لابد وأن يقوم به خريجو معهد التعاون في كل المواقع ، وعلى الأخص في القطاعات التعاونية في كافة المجالات سواء كانت محاسبة أو مراجعة – تنظيم وإدارة – إحصاء – إقتصاد – دراسات تسويقية ، أو غير ذلك من أفرع التخصص بالمعهد.

إن معهد التعاون في حد ذاته لم يصبح معهداً عالياً فحسب ، بل أصبح هناك دراسات عليا في الماجستير والدكتوراه ، ونحن نتطلع أيضاً إلى مستقبل أفضل لهذا المعهد من خلال هذه الدراسات العليا.

رأي الأستاذ الدكتور/ محمد حافظ غانم
نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي
الأمين الأول للإتحاد الإشتراكي العربي السابق



لاشك أن حاجة المجتمع للدراسات التعاونية على مختلف مستوياتها ونوعياتها حاجة كبيرة وملحة.

والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية محاولة جادة في مجال التعليم التعاوني العالي.

وفي رأيي أن المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بوضعه الحالي أفضل لما يتيحه من إمكانية إستيعاب أعداد كبيرة من الدارسين ، وأننا نفكر ونحاول لإنشاء كليات تعاونية في الجامعات الإقليمية ، ولو أمكن أن يتجمع هذا المعهد والمعاهد الخاصة الأخرى معاً تحت إدارة واحدة قادرة على التمويل والإشراف العلمي لأمكن أن تنشأ الجامعة الأهلية.

لقد آن الأوان لكي يتحول هذا المعهد إلى أول جامعة متخصصة للتعاون في الشرق الأوسط.

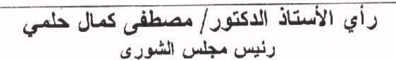
رأي الأستاذ الدكتور/ محمد كامل ليلة
رئيس جامعة عين شمس
وزير التعليم العالي - رئيس مجلس الشعب السابق



إن المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية يضم أسرة من أفضل الأسر تتميز بالصلة التي تقوم على المودة وحرية الرأي ، وتقارع الحجة بالحجة ، وتجربة معهد التعاون جديرة بكل تقدير ويقودها بكل تقدير الرجل الشجاع الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ومعه صفوة ممتازة من الأساتذة ، ورسالة المعهد لا تتركز في فكرة التعاون فقط ، ولكن تتركز في المقام الأول في روح الأسرة الواحدة بين الأساتذة والطلاب ، فهم جميعاً يعرفون واجباتهم قبل حقوقهم ، وحصيلة كل هذا عبارة عن أفكار ومبادئ توضع أمام المسئولين وأعتقد أنه ينبغي عليهم أن يستفيدوا بها ، ويعملوا على تنفيذ الصالح منها ، وأتمنى أن تنتقل تجربة المعهد إلى الكليات والمعاهد الأخرى.

إنني أحمل كل إعتزاز وتقدير لمعهد التعاون عميداً وأساتذة وخريجين ، واعتبرهم نموذجاً يجب أن يحتذى به في المعاهد والكليات الأخرى.

رأي الأستاذ الدكتور/ مصطفى كمال حلمي
رئيس مجلس الشورى





إنه آن الأوان لنخرج بالتعليم عن تلك القوالب الجامدة .. عن الأنماط المتكررة .. عن التعليم الحكومي الجامد غير المتطور .. ولابد أن نخرج إلى أنماط وإلى أساليب جديدة .

وإنني أحيي تجربة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية الرائدة .. بالفكر الجديد .. والإنطلاقات الجديدة .. وإني على أمل كبير أن نرى نتاج هذا المعهد وقد تحول إلى عطاء لهذا الشعب.

كلمة الأستاذ الدكتور/ حسين كامل بهاء الدين
وزير التعليم



إن وزارة التعليم في إطار توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك المستمرة في شأن تحسين العملية التعليمية تبذل الجهود المستمرة لتحديث التعليم بما يخدم هدف ربط التعليم باحتياجات المجتمع ، ويزيد من فرص النجاح في الحياة المهنية في المستقبل.

وإنني أعتز بالجهود التي تبذلها الجمعية المصرية للدراسات التعاونية لقيادة حركة التنوير للتعليم التعاوني بمفهومه الجامعي المعاصر حيث إهتمت الجمعية إهتماماً كبيراً بالدراسات العلمية المتأنية لوضع رؤية مستقبلية كاملة للدراسات التعاونية والإدارية في مصر والعمل على إدارة ما يدخل في نطاق رسالتها وفقاً لأسس الإدارة العلمية الحديثة بكافة أبعادها.

ويكاد يحس المجتمع بأسره أننا نعيش عصر التقدم العلمي المُذهل .. وعلى رأسه العلوم الإدارية ، فعلى قدر ما تحسن المنشآت تنظيم وإدارة شئونها ، يكتب لها التقدم وتحقيق أهدافها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وإن تجربة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية كأحد الوحدات التابعة للجمعية تجربة رائدة في مجال التعليم العالي حيث تحققت من خلالها المشاركة التي يتم فيها إرتباط المجتمع أخذاً وعطاءاً على أكبر قدر ممكن من مفاهيم المساواة ، وذلك هو أساس التنمية البشرية ا لتي تبنى عليها سائر التنميات الأخرى .. تحققت هذه المشاركة مع دور الدولة في تلبية إحتياجات المجتمع عن طريق المؤسسات القومية التي تهتم بالإعداد العلمي للمواطنين وإعطائهم فرص التنمية الممكنة ، لكل حسب إستعداده ومواهبه وحصيلة نشاطه في المجالات العامة أو الخاصة.

وأشير هنا إلى نظرة مجلس الشورى الموقر إلى السياسة التي أتبعها المعهد حيث قرأت في تقريره الصادر في أكتوبر عام ١٩٩٤ تحت عنوان " نحو سياسة تعليمية متطورة.

إن بعض المعاهد العالية الخاصة مرتبطة بروابط تآخ مع كليات جامعية حكومية ، وأن أسلوب التآخي هذا يؤتي ثماراً طيبة ، وذكر التقرير مثلاً لذلك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة المرتبط بسياسة التآخي مع كلية التجارة جامعة عين شمس.

وبذلك يمكننا القول بأن وزارة التعليم العالي والجامعات المصرية قد أسهمت في تطوير نظام التعليم التعاوني بالمعهد بالقدر الضروري من التطوير اللازم لنظام التعليم الحديث الفعَّال دون التخلي عن التنوع الفني المثمر الذي يفيد الحياة في مصر بما يخدم هدف ربط التعليم بإحتياجات المجتمع ، ويزيد من فرص النجاح في الحياة المهنية في المستقبل ، خاصة أن المعهد عمل على تطوير خطط الدراسة به حيث يسمح بالأخذ بنظم الدراسات Inter disciplinary & Multi disciplinary Approach لما تحققه هذه النظم من إثراء كبير من نواحي المعرفة والمعلومات والخبرات والإرتفاع بمستوى الطلاب العلمي والثقافي إلى جانب مجالات التخصص.

وإذا كان نظام التعليم التعاوني في مجال العلوم الإدارية يُعد أبناءه سواء في الحكومة أو قطاع الأعمال أو القطاع الخاص أو القطاع التعاوني أو القطاع الإستثماري أو النشاط الأهلي ، فإن هذا يُساير تماماً ما ندعو إليه من إفساح فرص التعليم حيث أن الشهادة العلمية هي أمل كل مواطن فقد أصبحت بالإضافة إلى مضمونها العلمي شهادة إجتماعية يتزوج بها المرء ويتحقق بها وضعه الإجتماعي ، كما تفتح أمامه آمالاً كبرى لتحقيق ذاته.

ولعل من الحقائق التي ينبغي أن يفهمها المواطنون أنه لا يجب الربط بين الحصول على الشهادة العلمية ، وهو دور التعليم كحق من حقوق المواطن ، وبين الحصول على الوظيفة التي هي واجب المواطن ، إذ على كل مواطن أن يبحث عن فرصته في سوق العمل متسلحاً بشهادته ، باحثاً عن التفرد والتميز ، قادراً بما إكتسب من قدرات ومهارات على أن يخلق فرصة عمل له ولغيره بل أن ينتقل بكل سهولة ويسر من عمل إلى آخر.

والوزارة تُقدِّر دور الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في إستجابتها لدعوة السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية بالتبرع بمليون جنيه لتمويل إنشاء وحدة تعليمية مشاركة في تخفيف آثار الزلزال الأمر الذي ساعد في تحقيق توجيهات الرئيس فيما يتعلق ببناء المدارس طبقاً لأفضل التصميمات الهندسية التي تخدم النهوض بالعملية التربوية والتعليمية وتضم كافة مستلزمات المدارس الحديثة من معامل وملاعب رياضية وكافة الأنشطة الأخرى التي تمكن هذه المدارس الجديدة من القيام بمهام التربية الصحيحة والمتكاملة بإذن الله.

ومما لاشك فيه أن إصلاح النظام التعليمي يمكننا من تحقيق هذا الهدف ، هذا بالإضافة إلى حُسن إعداد المواطن السليم والمسئول.

وفقنا الله إلى تحقيق أهداف الرئيس محمد حسني مبارك فيما يتعلق بإصلاح التعليم والإسهام في التنمية الإجتماعية والإقتصادية وصولاً إلى مجتمع الرخاء الذي يستهدفه الرئيس القائد محمد حسني مبارك.

والله ولي التوفيق ،،،

وفيما يلي بيان بأسماء السادة رؤساء جامعة عين شمس الذين إحتضنوا رسالة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ووضعوا كافة إمكانيات الجامعة العلمية في خدمة هذه الرسالة

م	الإســــــم	المــــدة	
		مـــن	إلـــى
١	الأستاذ الدكتور/ محمد كامل حسين	١٩٥٠/٨/٨	١٩٥٤/١/١
		١٩٥٤/٥/٦	١٩٥٤/٧/٣١
٢	الأستاذ الدكتور/ مصطفى نظيف	١٩٥٤/٩/٩	١٩٥٦/١٠/٢١
٣	الأستاذ الدكتور/ أحمد بدوي	١٩٥٦/١٠/٢٣	١٩٦٠/١١/٩
٤	الأستاذ الدكتور/ محمد مرسي أحمد[١]	١٩٦١/١١/٩	١٩٦٧/٨/٢٩
٥	الأستاذ الدكتور/ محمد حلمي مراد[٢]	١٩٦٧/٨/٢٩	١٩٦٨/٣/٢٠
٦	الأستاذ الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم	١٩٦٨/٤/٣	١٩٦٩/٦/١٨
٧	الأستاذ الدكتور/ يوسف صلاح الدين قطب	١٩٦٩/٦/١٩	١٩٧١/٨/٤
٨	الأستاذ الدكتور/ إسماعيل إسماعيل غانم[٣]	١٩٧١/٩/٩	١٩٧٤/٤/٢٥
٩	الأستاذ الدكتور/ محمد ناجي محمد المحلاوي	١٩٧٤/٥/٢٢	١٩٧٧/٥/٥
١٠	الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز عبد الحافظ سليمان	١٩٧٧/٥/١٧	١٩٨٠/٨/١٩
١١	الأستاذ الدكتور/ محمد كامل ليلة[٤]	١٩٨٠/٨/٢٠	١٩٨٣/٨/٣١
١٢	الأستاذ الدكتور/ محمد محمد الهاشمي	١٩٨٣/٩/١	١٩٨٩/٨/٣١
١٣	الأستاذ الدكتور/ عبدالسلام عبدالقادر عبدالغفار[٥]	١٩٨٩/٩/٢	١٩٩٢/٧/٣١
١٤	الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب محمد عبد الحافظ	١٩٩٢/٩/٧	١٩٩٧/٩/٦
١٥	الأستاذ الدكتور/ حسن أحمد غلاب	١٩٩٧/٩/٧	٢٠٠١/٩/١١
١٦	الأستاذ الدكتور/ محمد عوض تاج الدين[٦]	٢٠٠١/٩/١٢	٢٠٠٢/١٠/١٠
١٧	الأستاذ الدكتور/ صالح هاشم مصطفى[٧]	٢٠٠٢/٣/١١	٢٠٠٥/٧/١٢
١٨	الأستاذ الدكتور/ علي العبد	٢٠٠٥/٧/١٣	حتى الآن

---

١) وتولى بعد ذلك وزارة التعليم العالي.
٢) وتولى بعد ذلك وزارة التربية والتعليم
٣) وتولى بعد ذلك وزارة التعليم العالي.
٤) وتولى بعد ذلك وزارة التعليم العالي.
٥) وتولى بعد ذلك وزارة التربية والتعليم.
٦) وتولى بعد ذلك وزارة الصحة.
٧) تم إختياره رئيساً للإتحاد الدولي لرؤساء الجامعات بالشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا.

إستـــــدراك :

في ضوء ما أصدره مؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد في جنيف – سويسرا أصدر التوصية رقم ١٩٣ Recommendation No. 193 في دورته التسعين في ٣ يونية ٢٠٠٢ معترفاً بأن التعاونيات تعمل في جميع قطاعات الإقتصاد ، وينبغي إعطاء إهتمام خاص لزيادة مشاركة المرأة في الحركة التعاونية على كافة المستويات ، ولا سيما على مستوى الإدارة والمناصب القيادية وتقرير المساواة بين الجنسين في التعاونيات وفي أنشطتها المختلفة ، وفي إدارة منظماتها من منطق أن المعهد يقود عملية التحديث في إطار متغيرات العصر الذي يقتضي مسايرة المنظمات التعاونية من حيث الإدارة العلمية والهوية التعاونية.



مشكلات التطبيق التعاوني (عام ٢٠٠٦)	
وجه الكتاب	ظهر الكتاب

مشكلات المنظمات التعاونية وغير التعاونية (عام ٢٠٠٥)	
وجه الكتاب	ظهر الكتاب



المنظمات والسلوك التنظيمي والتعاوني (عام ٢٠٠٥)	
وجه الكتاب	ظهر الكتاب

المنظمات التعاونية بين الأصالة والمعاصرة	
وجه الكتاب	ظهر الكتاب

فـيما يلـي نورد بعض إصدارات الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير والذي أسهم بها في تطوير التعليم التعاونـي مـن مـنظور جامعـي معاصر أما زملائه الذين يشرفون على الأقسام فإن وزنهم وقدرهم معروف في المجتمع.



إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة	إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
المنظمات التعاونية بين الأصالة والمعاصرة	٧٩٨	٢٠٠٣	أساسيات الإدارة العلمية للمنظمات التعاونية	٦٤٦	٢٠٠١

إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة	إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
الإدخار والإئتمان التعاوني بين التمويل والإدارة المالية	٦٥٥	٢٠٠٠	مفهوم الإئتمان التعاوني نشأته وتطوره	٤٦٣	١٩٩٩



إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
النظم التعاونية المقارنة وأساليب التنمية	٧٨٨	١٩٩٨

إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
إدارة المكاتب بين ثورة الإتصالات ونظم المعلومات	٦٤٥	١٩٩٨

إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
قراءات في إدارة التسويق بين النظرية والتطبيق	٦٦٢	١٩٩٨

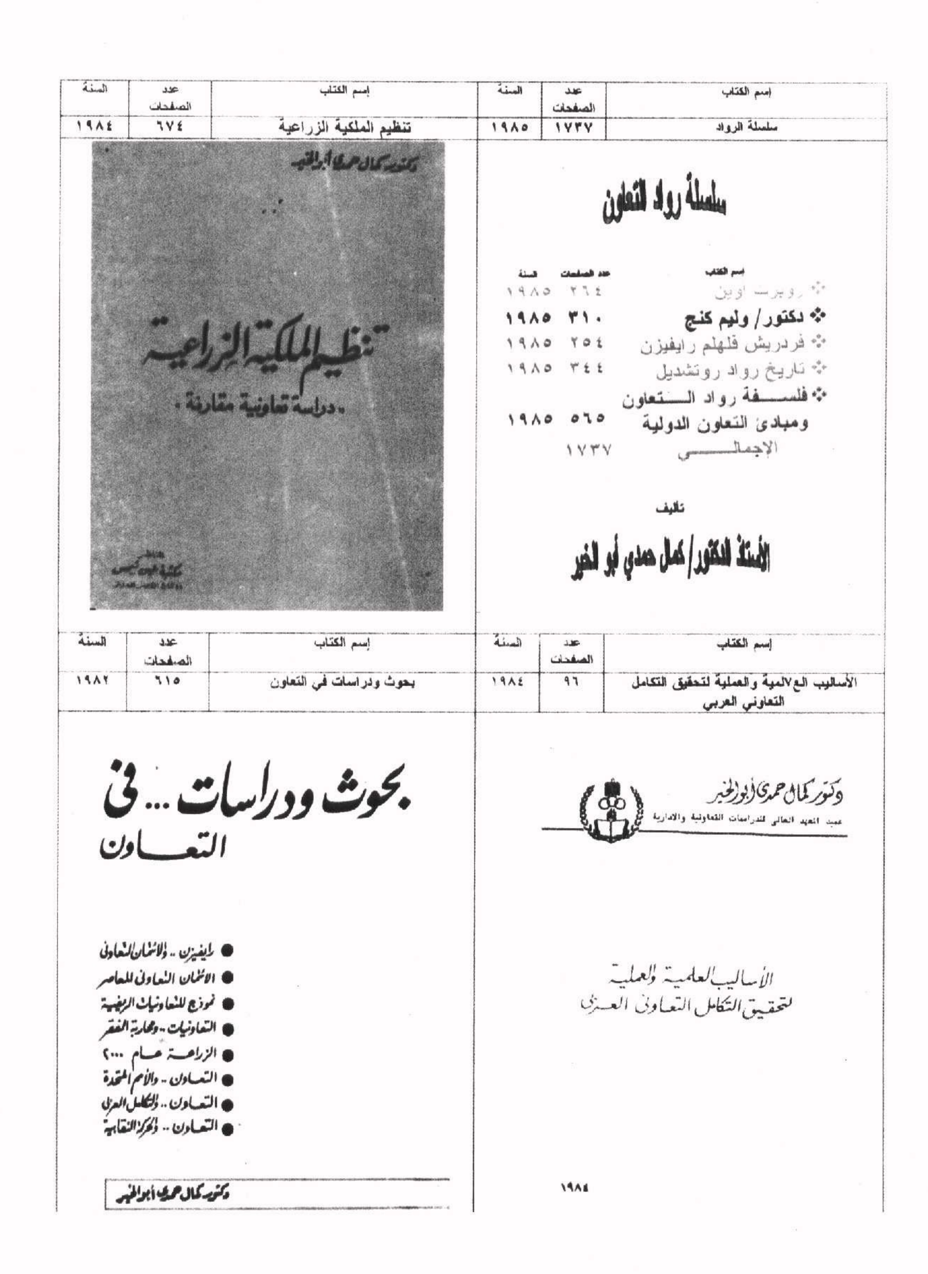
إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
مشكلات البنيان التعاوني بين التشريع التعاوني والتطبيق	٩٠٤	١٩٩٧



إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة	إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
بحوث ودراسات في : إستراتيجية التنمية الزراعية	٦٢١	١٩٩٧	الأصول العلمية لمبادئ الإدارة الدولية	٧٥٩	١٩٩٧
تنظيم وإدارة التعاونيات والشخصية التعاونية	٧٥٩	١٩٩٧	العملية التنظيمية والبناء التنظيمي	٥٥٥	١٩٩٥



إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة	إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
التنظيم التعاوني وإدارة الجودة الشاملة	٥٥٦	١٩٩٤	التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة	٤٧٤	١٩٩٤
مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق	٨٨٢	١٩٨٦	العملية التنظيمية والبناء التنظيمي	٥٤٣	١٩٨٦



إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة	إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
سلسلة الرواد	١٧٣٧	١٩٨٥	تنظيم الملكية الزراعية	٦٧٤	١٩٨٤

سلسلة رواد التعاون

إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
❖ روبرت أوين	٢٦٤	١٩٨٥
❖ دكتور / وليم كنج	٣١٠	١٩٨٥
❖ فردريش فلهلم رايفيزن	٢٥٤	١٩٨٥
❖ تاريخ رواد روتشديل	٣٤٤	١٩٨٥
❖ فلسفة رواد التعاون ومبادئ التعاون الدولية	٥٦٥	١٩٨٥
الإجمالي	١٧٣٧	

تأليف

الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

دكتور كمال حمدي أبو الخير

تنظيم الملكية الزراعية

«دراسة تعاونية مقارنة»

إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة	إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
الأساليب العالمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي	٩٦	١٩٨٤	بحوث ودراسات في التعاون	٦١٥	١٩٨٢

دكتور كمال حمدي أبو الخير

عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي

١٩٨٤

بحوث ودراسات ... في التعاون

- رايفيزن .. والائتمان التعاوني
- الائتمان التعاوني المعاصر
- نموذج للتعاونيات الريفية
- التعاونيات .. ومحاربة الفقر
- الزراعة عام ٢٠٠٠
- التعاون .. والأمم المتحدة
- التعاون .. والتكامل العربي
- التعاون .. والحركة النقابية

دكتور كمال حمدي أبو الخير



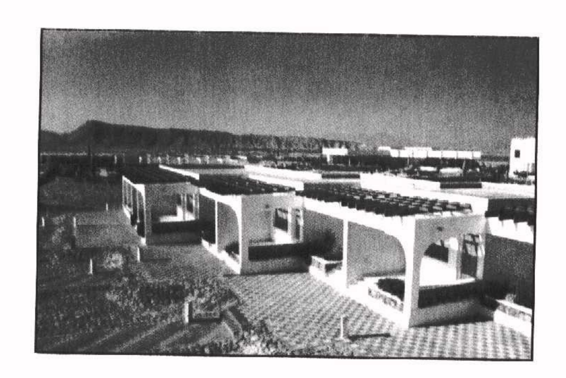
إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
بحوث ودراسات في التعاون	٦١٥	١٩٨٢
التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي	٨٦٧	١٩٨٠
التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي	٧١٣	١٩٧٩
التطبيق التعاوني المصري	٧٨٣	١٩٧٩

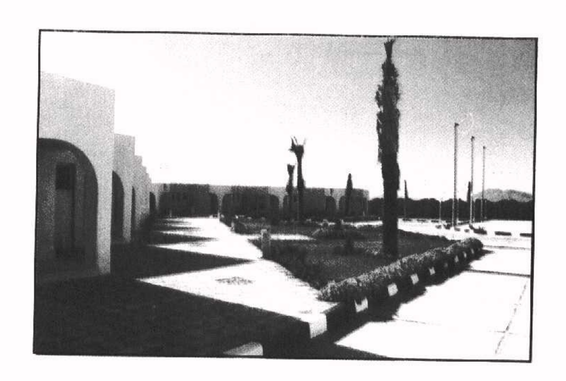


إسم الكتاب	عدد الصفحات	السنة
الإدارة بين النظرية والتطبيق	٦٨٧	١٩٧٦
الثورة الإدارية ومشكلات التعاون	٦٥١	١٩٧٥
النظم التعاونية في الدول المختلفة	٤٠٢	١٩٦٧
التعاون الإستهلاكي (تاريخه – نظمه – مشكلاته)	٤٥٣	١٩٦٤

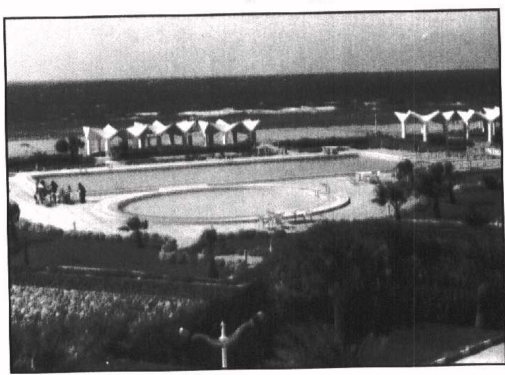
لمحات وثائقية
خاصة بالملتقى العلمي التعاونى للتنمية البشرية
إستكمالاً للتنمية البشرية فى سيناء وايضاً للنشاط الطلابى







أولاً : تم تصميمه البنائي على أساس المعيشة الدائمة وقاعات التدريب اللازمة وقاعات للقاعات الجماهيرية الفسيحة.







ثانياً : عقد الندوات العلمية بالملتقى







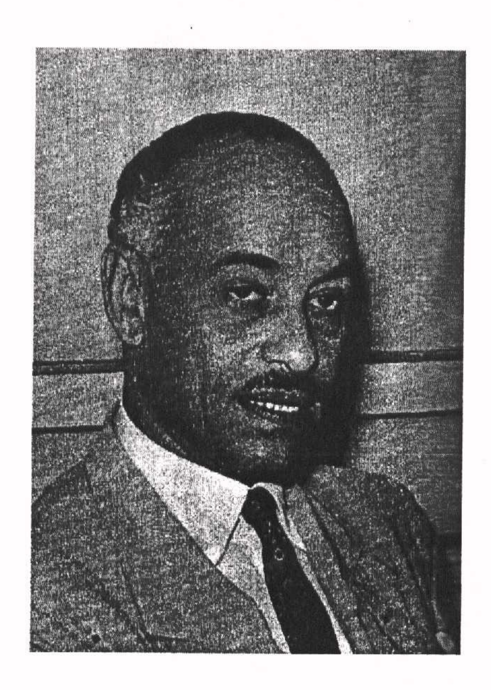

تنظم
الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والإدارية
ور المتوقع للمحاسب المصري في القرن الحادي والعشرين
بطور سيناء
كمال حمدي أبو الخير





لمحات وثائقية
لدور المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية
والجمعية المصرية للدراسات التعاونية
منذ إنشائها

أهمية التنظيم التعاونى .. فى الجمعيات الزراعية



من اهم مشاكلنا الاقتصادية فى قطاع الزراعة اليوم .. الجمعية التعاونية الزراعية والنهوض بها ، لتكون مركز الاشعاع فى القرية والمنطلق الذى تخرج منه القيادات التى تعيد نسيج الحياة فى القرية ، لنصل بها الى المستوى الحضارى الذى نبتغيه و نرنو اليه .



التعاون الأول للفلاحين في جامعة القاهرة

عقد المؤتمر التعاوني الأول للفلاحين بجامعة القاهرة في الفترة من ٨ الى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ واشترك في أعماله ٥٠٠ فلاح من الجمعيات التعاونية ... التي تمثل جميع محافظات الجمهورية وأكثر من ١٠٠ ... ومسئول في المجالات التعاونية والزراعية .

أبرز التوصيات

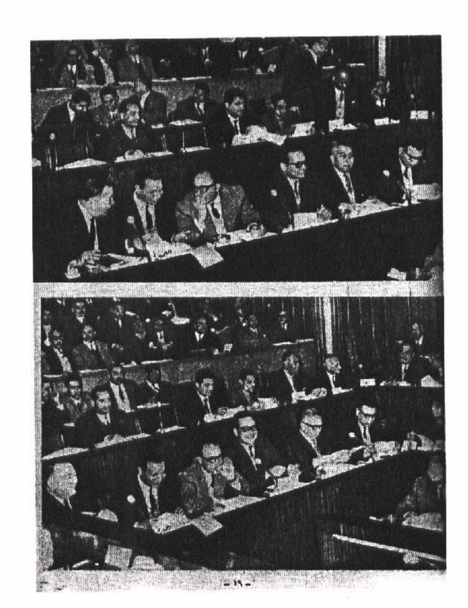


دور الجمعيات التعاونية في تطوير القرية والانتاج الزراعي

الاتحاد الاشتراكي العربي

يدرس حالة الجمعيات التعاونية وتطويرها

عقد الاتحاد الاشتراكي العربي في أول فبراير ١٩٦٨ مؤتمرا لدراسة حالة الجمعيات التعاونية والزراعية وتطوير أسلوب العمل بها .





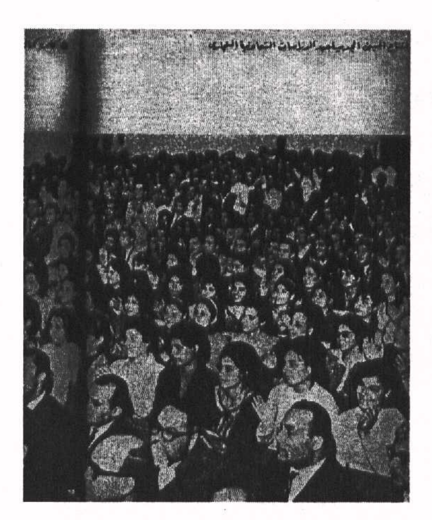
كلمة الدكتور كمال أبو الخير حميد المجيد

الرئيس عبد الناصر يقول :

إنني أشعر بضخامة ما يمكن أن يحققه التعاون

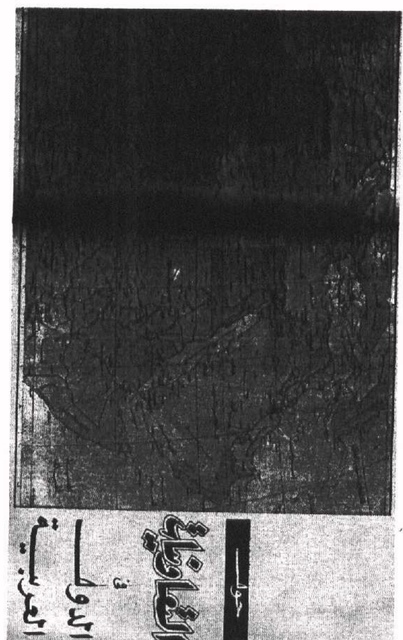


الحركة الثقافية حركة عامة ـ ذات طابع حضاري





"إنني سعيد حين ألتقي وجهاً لوجه
مع طلاب المعرفة ..
من أبناء معهد الدراسات التعاونية"



دكتور
كمال حمدى أبو الخير
نائب رئيس الجمعية المصرية للدراسات التعاونية
وعميد معهد الدراسات التعاونية التجارى

تطور مفهوم ديمقراطية الإدارة في التنظيمات التعاونية

١٩٦٩

الناشر
مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني - القاهرة

ان مؤتمر الشئون الاجتماعية والعمل وقد انعقد فى دورته العاشرة بدعوة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية فى الفترة من ١٧–٢٣ مايو (آيار) سنة ١٩٦٦ لدراسة موضوع « التعاونيات فى الدول العربية » وذلك بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (ق ٣٩/٢/د ٤٤ ج ٣ بتاريخ ١٨/٩/١٩٦٥) .

وقد اطلع على التقارير المقدمة اليه من الامانة العامة والتى اعدها الخبراء العرب فى شئون التعاون والتى تناولت موضوعات جدول الاعمال .

وايمانا من المؤتمر بما للتعاون من اهمية بالغة فى المرحلة التى تجتازها الدول العربية النامية من حيث ارتباطها بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وادراكا منه لما للامانة العامة للجامعة من دور أساسى مكمل لدور الحكومات فى تنسيق النشاط التعاونى فى المحيط العربى والنهوض به على المستوى الاقليمى .

وتاكيدا منه للاصول والمبادىء التعاونية المتعارف عليها دوليا .

فانه يوصى بما يلى :

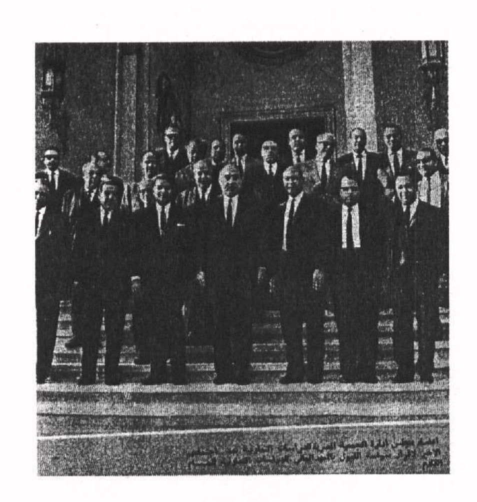
اولا – بشأن التقارير الخاصة باوجه النشاط التعاونى : ———

* اقلب الصفحة من فضلك *



استكمال المكتبة التعاونية لخدمة الأغراض العلمية للباحثين

د. كمال أبو الخير





تطوير المعهد.. ليصبح أول كليّة تعاونية للوطن العربي

مع العمالي الثائر والمفكر الاشتراكي الاصيل.. الذى تبنى الفكر التعاوني والحركة التعاونية في الجمهورية العربية المتحدة بعطفها حركة اشتراكية بطبيعتها...

مع الانسان المؤمن الذى يحول في مهمته من سنوات طويلة من أجل أن تؤدى التنظيمات التعاونية دورها الذى رسمه الميثاق دليلا في العمل الوطني. ولكي تصبح الحركة التعاونية حركة جماهيرية واسعة لها اهداف فكرية محددة ودعامة اساسية للقاعدة الاقتصادية لبناء المجتمع الاشتراكي في حماية القوانين والتشريعات ومساعدة ومساندة اجهزة الدولة.

مع السيد كمال الدين رفعت وزير العمل ورئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية.. كان هذا اللقاء السريع حول المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية بعد تشكيل مجلس ادارته الجديد والدور الذى يمكن ان يقوم به التعاون في مجتمعنا الجديد.





أناشد رؤساء المؤسسات
والهيئات تقديم نتائج تقييم
خريجي المعهد لمواصلة
تطوير الدراسة بما يساير
التغييرات الأساسية
في شكل المجتمع الاشتراكي المتطور.

كمال الدين رفعت



تطور مفهوم ديموقراطية الإدارة في.. التنظيمات التعاونية

عرض وتحليل :

بقلم الدكتور أحمد الشرباصي

- ٧١ -



الفلاحون يطالبون في

تحقيق : محمد رشاد

كلية مستقلة

وزيادة النسبة المخصصة للتعليم والتدريب التعاوني

المؤتمر القومي يؤكد في توصياته :

البنيان التعاوني دعامة



المؤتمر القومى العام ب

للدراسات التعاونية

فائض الجمعيات التعاونية

شتراكية أساسية



حوار على امتداد ثلاث ساعات ونصف بين

وزير الشباب وطلاب المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدا

الدكتور صفى الدين أبو العز

وزير الشباب يحدد :

رسال

السيرة الذاتية للمؤلف

بعض أوجه نشاط
الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) تدرج في مناصب هيئة التدريس منذ عام ١٩٤٨ في كلية التجارة جامعة عين شمس حتى الأستاذية ، ومازال أستاذا بها حتى الآن..
*) كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال أسبوعي منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن.
*) تولى أمانة ثم عمادة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية منذ إنشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن.
*) رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي تملك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاوني ، المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع ، قصر التعاون للمؤتمرات ، الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء ، المركز التعاوني للحاسب الآلي ونظم المعلومات ، مدرسة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، تحت الإنشاء " متحف التعليم التعاوني " .
*) رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك.
*) عضو نقابة الصحفيين.
*) نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي منذ عام ١٩٧٦ وأعيد انتخابه في أكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ وانتخبته اللجنة الاقتصادية في نفس العام نائباً لرئيسها.
*) عضو اللجنة المركزية للحلف التعاوني ، ولجنة الصحافة التعاونية ، وعديد من لجان الحلف النوعية.
*) عمل مستشاراً لجامعة الدول العربية في الشئون الاجتماعية والتعاونية والإدارية.
*) شغل عضوية مجالس إدارة الاتحادات التعاونية المركزية للتعاون الاستهلاكي والإنتاجي والإسكاني والزراعي.

*) تحت رعاية رئاسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاوني الاستهلاكي الأول عام ١٩٨٠.
*) عضو في المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومي للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبتي الحكم المحلي والتنمية الإدارية).
*) عضو المجلس الأعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين.
*) عضو مجلس إدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
*) عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية.
*) رئيس المؤتمر الدولي الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي سنة ١٩٨٢.
*) رأس مؤتمر الإصلاح الزراعي بصوفيا الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي بالتنسيق مع الاتحاد التعاوني في بلغاريا سنة ١٩٨٣.
*) اختير خبيراً بالهيئة الاستشارية التعاونية الكندية التي تضم أبرز علماء وخبراء الحركة التعاونية في عام ١٩٨٤.
*) رأس الندوة الدولية لإدارة التنظيمات التعاونية في الدول العربية التي نظمها المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع اتحاد رايفيزن العالمي.
*) عضو مجلس إدارة صندوق تمويل المساكن – وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي سنة ١٩٨٥.
*) عمل رئيساً للجنة الاستشارية الدائمة للأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي سنة ١٩٨٥.
*) أسهم في العمل السياسي ، حيث اختير عضواً في المؤتمر القومي للقوى الشعبية.
*) وأميناً للمكتب التنفيذي بكلية التجارة جامعة عين شمس.
*) وأميناً لصندوق هيئة رعاية طلاب الجامعات التي تشكل مجلس إدارتها من عمداء الكليات الجامعية ١٩٦٤.
*) وعضواً منتخباً بلجنة المائة التي أنتخب على مستوى الجمهورية لوضع أسس الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي سنة ١٩٦٨.
*) وعضواً منتخباً باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي.
*) منحته نقابة التجاريين في عام ١٩٨٠ شهادة تقدير ، وذلك عرفاناً بالمركز القيادي الذي يشغله ، وتتويجاً للدور الإيجابي الذي يقوم به في خدمة المجتمع.

*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء تمثال الامتياز الإداري كأحد رواد الإدارة في مصر في عيد الإدارة الثالث الذي نظمته أكاديمية إدارة الأعمال واتحاد الجمعيات العلمية العاملة في مجال الإدارة ١٩٨١.

*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء درع العيد الخمسيني للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (١٩٣١-١٩٨١) للدور ذاته البارز الذي قام به في إعداد التعاونيين وخدمة الاقتصاد القومي.

*) منحه السيد رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الثانية تقديراً لحميد صفاته وجليل خدماته .. عام ١٩٨٣.

*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشهادة تقدير في العيد الماسي للحركة التعاونية المصرية (١٩٠٨ - ١٩٨٣).

*) عضو مجلس إدارة بنك العمال المصري عام ١٩٨٦.

*) منحه السيد رئيس الجمهورية في عام ١٩٨٨ نوط الامتياز من الطبقة الأولى تقديراً لحميد صفاته وجليل خدماته للحركة التعاونية.

*) عضو المجلس الأعلى للمعاهد الفنية والخاصة التابعة لوزارة التعليم.

*) مقرر لجنة العلوم الإدارية بالمجلس الأعلى للثقافة.

*) اختارته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٢ للمشاركة في وضع التوصيات التي ترتبط بدور التعاونيات في ظل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد.

*) اختارته هيئة الأمم المتحدة للمشاركة في وضع ورقة العمل التي تختص بمؤتمر القمة والتنمية الاجتماعية الذي سينعقد في مارس ١٩٩٥ بكوبنهاجن بالدانمارك ويحضره ملوك ورؤساء العالم.

*) عرضت عليه في عام ١٩٩٤ جامعة المشروعات في الصين أن يتولى الرئاسة الفخرية لهذه الجامعة وأرسلت بذلك وثائق رسمية غير أنه رأى أن الأولى بهذا المنصب شخصية عامة لها قدرة على اتخاذ القرارات التي ترتفع إلى مستوى العلاقات الدولية.

*) منحه السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة درع الامتياز في مهرجان الإنتاج الزراعي لدوره البارز في إثراء الفكر التعاوني في يناير عام ١٩٩٥.

*) منحته السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لتنمية الطفولة شهادة تقدير في عام ١٩٩٥ تعبيراً عن الوطنية الصادقة والالتزام العميق بقضايا الوطن.

أبرز إسهامات
الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) إنشاء دبلوم الإدارة العليا التعاونية بمرحلة الدراسات العليا التطبيقية بكلية التجارة جامعة عين شمس.

*) إنشاء الدراسات العليا التعاونية على مستوى الدراسات التمهيدية لمرحلة الماجستير والدكتوراه.

*) إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية على مستوى مرحلة البكالوريوس ، والحصول على اعتراف وزارة التعليم العالي بشهادته على المستوى المالي والعلمي .. وكذلك اعتراف اليونسكو ... والجامعات الدولية في الشرق والغرب .. ومعادلة المجلس الأعلى للجامعات المصرية لشهادة بكالوريوس المعهد ، وفقاً لقرار المجلس الأعلى للجامعات رقم ٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢ بأن بكالوريوس المعهد يعادل البكالوريوس الذي تمنحه كليات التجارة في الجامعات المصرية شعبة إدارة الأعمال.

*) اعتراف نقابة التجاريين بخريجي المعهد وقيدهم في الشعب المختلفة وفقاً لتخصصاتهم الوظيفية.

*) الحفاظ على اسم الحركة التعاونية الشعبية عن طريق تمثيلها في فترة غيابها في المنظمات الدولية بصفة عامة والحلف التعاوني الدولي بصفة خاصة.

*) عضوية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في لجنة الحلف التعاوني الدولي المركزية .. وعضويته في اتحاد رايفايزن العالمي بالإضافة إلى مشاركة المعهد في كافة اللجان النوعية الدولية المنبثقة عن الحلف واتحاد رايفايزن كاللجنة الدولية للزراعة ، واللجنة الدولية الاستهلاكية واللجنة الدولية للعمال واللجنة الدولية للإسكان ، واللجنة الدولية للثروة السمكية ، والمؤتمرات العلمية التعاونية التي تعقدها كليات التعاون الألمانية وغيرها.

*) إصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية كأول مجلة تعاونية علمية دورية تسجل وتحلل أحدث التطورات من حيث النظرية والتطبيق لعلوم التعاون في مجتمعنا الدولي المعاصر.

*) إنشاء مكتبة علمية تعاونية على مستوى الدراسات الأكاديمية ابتداء من مرحلة البكالوريوس حتى مرحلة الدكتوراه تسهم في إعداد جيل تعاوني علمي جديد يقود حركة التغيير نحو مواكبة ثورة الإدارة العلمية التعاونية المعاصرة.

*) كلفته المجالس القومية المتخصصة بوضع إستراتيجية لتطوير نظام التعاون في مصر ، وناقشها المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ورفعت إلى السيد رئيس الجمهورية ضمن تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية الكتاب رقم ١٦٧ من مطبوعات المجلس ، الدورة الرابعة ، سبتمبر ١٩٨٣ - يونية ١٩٨٤.

*) كلفه السيد وزير التموين والتجارة الداخلية بموجب القرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ برئاسة لجنة لإجراء الدراسات وتقديم ورقة عمل ووضع إستراتيجية تطوير الحركة التعاونية الاستهلاكية وتنشيطها في ظل ما هو قائم حالياً وما يلائم الظروف المستقبلية حتى تتمكن من أخذ وضعها الطبيعي في تنمية الناحية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري في جمهورية مصر العربية. وقد قام الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير بصياغة ورقة الإستراتيجية وتلقى شكراً رسمياً من الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء.

*) كلفه مدير مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والدراسات الإنسانية بوضع ورقة عمل خاصة بدور حكومات العالم في التنمية الاجتماعية وذلك في الندوة الدولية التي عقدت بموسكو فيما بين ١٨-٣١ مايو ١٩٨٧.

*) وقدم الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير كخبير تعاوني للأمم المتحدة ورقة عمل تتعلق بدور حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التنمية التعاونية.

*) كلفته الأمانة العامة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية بالمشاركة في أعمال ندوة (دور الحركة التعاونية في خدمة المجتمع العربي الخليجي) والتي عقدت في الدوحة فيما بين ١٥ ،

١٧ سبتمبر ١٩٨٧ بإعداد الدراسة حول واقع وآفاق الحركة التعاونية في الدول العربية الخليجية.

*) كلفته منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع أربعة عشر خبيراً عالمياً بمراجعة كافة التوصيات التي تتعلق بالتعاونيات في ضوء المتغيرات العالمية ، على أن تتم صياغة كافة التوصيات في مؤتمر عام يعقد في جنيف بسويسرا ، وكان الدكتور كمال حمدي أبو الخير العالم العربي الوحيد بالنسبة للمنطقة العربية.

*) أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة عين شمس وجامعة القاهرة وجامعة الأزهر.

*) كلفته اللجنة الدولية للاتصالات والإعلام بإصدار بحث خاص بمناسبة الاحتفال بمائة وخمسين عاماً على إنشاء الحركة التعاونية البريطانية ومائة عام على إنشاء الحلف التعاوني الدولي ودور الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في قيادة الفكر التعاوني والدروس المستفادة من تجارب الآخرين وذلك بصفته نائباً لرئيس اللجنة وعضو مشارك في إصدار الأعداد الخاصة التي يصدرها الحلف لنشاط المؤتمر.

*) شغل عضوية لجنة الدراسات العليا ومجلس كلية تجارة عين شمس لسنوات متعاقبة حتى تاريخ طبع هذا المرجع عام ٢٠٠٠.

*) سعيه نحو إدخال مصر في السوق الحرة التعاونية في المنطقة الأورومتوسطية.

مؤلفات الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك - مكتبة عين شمس ١٩٥٩.
*) تطور التعاون وفلسفته في ضوء الاشتراكية العربية - الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢.
*) دور المؤسسات العامة التعاونية في الاقتصاد القومي - مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣.
*) التعاون في المملكة المتحدة - مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣.
*) التعاون الاستهلاكي (تاريخه ونظمه ومشكلاته) - مكتبة عين شمس ١٩٦٤.
*) نحو حركة تعاونية نظيفة - الأهرام الاقتصادي ١٩٦٥.
*) نحو بنيان تعاوني سليم - الأهرام الاقتصادي ١٩٦٦.
*) تطور مفهوم ديموقراطية الإدارة في التنظيمات التعاونية جامعة الدول العربية - مكتبة عين شمس ١٩٦٧.
*) أصول التنظيمات والإدارة في المؤسسات والتعاونيات - مكتبة عين شمس ١٩٦٨.
*) التنظيم التعاوني - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) نشأة الفكر التعاوني وتطوره - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني في بريطانيا - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني في بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) نحو بنيان تعاوني جديد - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التعليم التعاوني - المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني الاشتراكي - مكتبة عين شمس ١٩٧٢.
*) التطور التعاوني الاشتراكي في مصر وتشيكوسلوفاكيا - مكتبة عين شمس ١٩٧٣ .
*) أصول الإدارة العلمية - مكتبة عين شمس ١٩٧٤.
*) دراسات في التسويق - مكتبة عين شمس ١٩٧٤.
*) الثورة الإدارية ومشكلات التعاون - مكتبة عين شمس ١٩٧٥.

*) الإدارة بين النظرية والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٧٦.
*) التعاون – تاريخه – فلسفته – أهدافه – مكتبة عين شمس ١٩٧٦.
*) التسويق التعاوني – مبادئه ومشكلاته – مكتبة عين شمس ١٩٧٧.
*) تطور التنظيم التعاوني – مكتبة عين شمس ١٩٧٩.
*) التطبيق التعاوني المصري – مكتبة عين شمس ١٩٧٩.
*) التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي – مكتبة عين شمس ١٩٨٠.
*) التعاون بين التشريع والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٨٢.
*) بحوث ودراسات في التعاون – مكتبة عين شمس ١٩٨٢.
*) الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي – مكتبة عين شمس ١٩٨٤.
*) تنظيم الملكية الزراعية واستغلالها – مكتبة عين شمس ١٩٨٤.
*) روبرت أوين – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) دكتور وليم كنج – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) فردريش فلهلم ريفيزن – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) تاريخ رواد روتشديل – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) فلسفة رواد التعاون ومبادئ التعاون الدولية – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) التنمية التعاونية والتطبيق المصري – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) اقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) العملية الإدارية والتطبيق الإداري – مكتبة عين شمس ١٩٨٧.
*) تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية – مكتبة عين شمس ١٩٩٠.
*) المفهوم العلمي المعاصر للتعليم التعاوني ١٩٩١ – المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
*) العلاقة الايجارية للأراضي الزراعية – مكتبة عين شمس ١٩٩٣.
*) إدارة المكاتب بين ثورة المعلومات وخدمات المشروع – مكتبة عين شمس ١٩٩٣.
*) التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة – مكتبة عين شمس ١٩٩٤.

*) إدارة المكاتب ونظم المعلومات ودورها في تحديث إدارة قطاع الأعمال – مكتبة عين شمس ١٩٩٥.
*) ما بين جمعية رواد روتشديل والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، الدروس المستفادة ١٩٩٥ – المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
*) العملية التنظيمية والبناء التنظيمي – ١٩٩٥ (مكتبة عين شمس).
*) مبادئ الإدارة الدولية " النظرية والتطبيق " مكتبة عين شمس ١٩٩٦.
*) إستراتيجية الملكية الزراعية – ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
*) تنظيم وإدارة التعاونيات والشخصية التعاونية – ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
*) مشكلات البنيان التعاوني بين النظرية والتطبيق– ١٩٩٧–مكتبة عين شمس.
*) قراءات في إدارة التسويق – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) تاريخ ومبادئ التعاون – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) إدارة المكاتب بين ثورة الاتصالات ونظم المعلومات – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) النظم التعاونية المقارنة – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) مفهوم الائتمان التعاوني (نشائه وتطوره) – ١٩٩٩ (مكتبة عين شمس).
*) الادخار والائتمان التعاوني بين التمويل والإدارة المالية – ٢٠٠٠ (مكتبة عين شمس).
*) مبادئ الإدارة الدولية (طبعة مزيدة منقحة ، ٢٠٠١ مكتبة عين شمس.
*) أساسيات الإدارة العلمية للمنظمات التعاونية ، ٢٠٠١ ، مكتبة عين شمس.
*) المنظمات التعاونية بين الأصالة والمعاصرة ، ٢٠٠٣ ، مكتبة عين شمس.
*) المنظمات والسلوك التنظيمي والتعاوني ، ٢٠٠٥ ، مكتبة عين شمس.
*) بحوث ودراسات في : المشكلات الإدارية للمنظمات التعاونية وغير التعاونية ، ٢٠٠٥، مكتبة عين شمس.
*) مشكلات التطبيق التعاوني ، ٢٠٠٦ ، الناشر : مكتبة عين شمس.
*) رحلة عطاء ومساندة ، ٢٠٠٦ ، الناشر : الجمعية المصرية للدراسات التعاونية.
*) فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث مصر " حصاد خمسون عاماً " – (تحت الطبع) ٢٠٠٦ ، الناشر : الجمعية المصرية للدراسات التعاونية .

أبحاث أخرى منشورة :

*) بحوث ودراسات أخرى في المجلة المصرية للدراسات التعاونية التي تصدر بصفة دورية عن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ الستينات حتى الآن ، وتتضمن خلاصة الأبحاث التي قدمها في المؤتمرات الدولية بالإضافة إلى مقالاته كرئيس لتحرير المجلة والتي تتناول نظرته العلمية فيما يتعلق بحل مشكلات وقضايا المجتمع.

*) Statement on Cooperative Structure In The Arab Republic of Egypt.
Published by : Egyptian Society of Cooperative Studies (E.S.C.S) 1976.

*) The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies. Its objects and Affiliated Units.
Published by : (E.S.C.S) 1978.

*) Prospects on the Cooperatives and the Energy problem.
Published by : Third International Cooperative Trade conference Cairo, 1982.

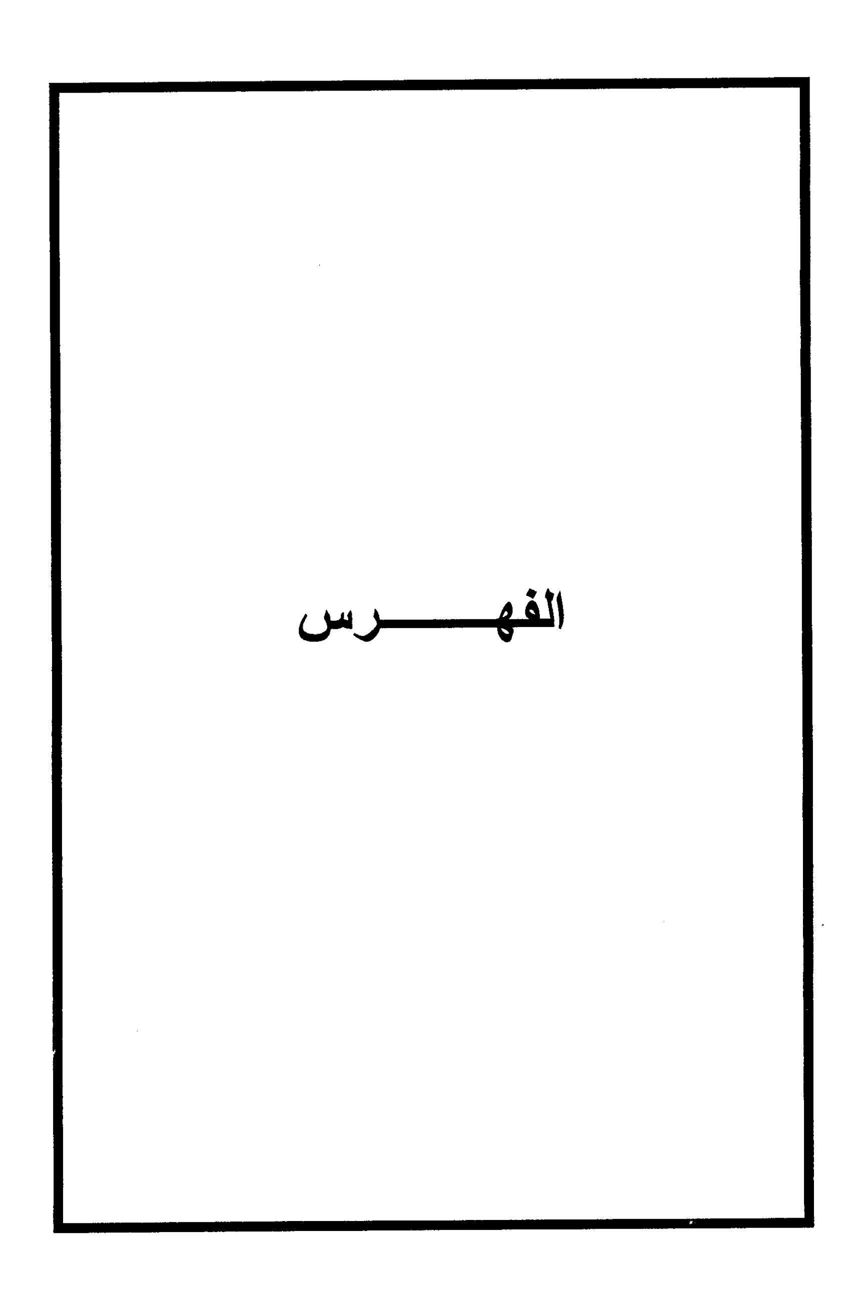
*) Egyptian Cooperative Structure :
Published by : (E.S.C.S) 1983.

*) Working paper on Cooperative and the Development Strategy within the frame work of the general state plan.
Published by : (E.S.C.S) Cairo 1984.

*) The role of the government in promoting the cooperative movement in the Middle East and North Africa.
Published by : United Nations Vienna.

*) Cooperation in the Arab Countries : An Overview . The Journal of Interdiscipinary Economics, 1990, Vol 3, pp. 83-100.
(c) 1990 A B Academic Publishers.

Printed in Great Britain
*) Cooperation in the Arab Common Problems. The Journal of Interdiscipinary Economics, 1990, Vol 3, pp. 101-110.
0260-1079/90$10
(c) 1990 A B Academic Publishers.
Printed in Great Britain
*) The Relation Between The Principal Bank for Development (P.B.D.A.C) And The Cooperative Sector. IRU-Courier , RAIFFEISEN : VoL. 2 , 1997.
*) The development of The Egyptian Cooperative Movement In The Era Of Globalisation. By: Prof. Dr. Kamal Hamdy Aboul-Kheir to Conference Co-operative Enterprise, Europe And The Mediterranean Regions, Rome :14-15 July 2005.



الفهـــــرس

الفهـــــرس

المشاركة بالرأي (في مسيرة الإصلاح والديمقراطية)
رحلة عطاء ومساندة
الجزء الأول

عنوان الكتاب (١) – إهداء (٣) – المحتويات (٥) – المنتدى الإقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط (دافوس) (٧) – تقديم لمؤتمر دافوس العالمي (٩) – كلمة الرئيس/ محمد حسني مبارك (١٣) – كلمة السيدة الفاضلة/ سوزان مبارك (٢٥) – كلمة الباحث (٣٣).

المشاركة بالرأي فيما عرضته مؤسسة الرئاسة
(دافوس – شرم الشيخ)
من صفحة (٤٩ – ٨٢)

السيدة الفاضلة سوزان مبارك .. وتحديث التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (٤٩) – مؤتمر دافوس .. وسياحة المؤتمرات (٥٥) – الرئيس حسني مبارك يدعو العالم إلى جهود إنسانية .. حق الفقراء في مال الأغنياء (٦٣) – الرئيس حسني مبارك ومنتدى دافوس .. الرئيس يدعو إلى منطقة خالية من الخوف والعدوان والدمار الشامل (٦٧) – الرئيس حسني مبارك يهدي تجربة تعمير سيناء للعالم بمناسبة إختيار عام ٢٠٠٦ عاماً للبيئة (٧١) – التحليل العلمي لمؤتمرات دافوس .. ومستقبل البشرية وشعوبها (٧٥) – منتدى دافوس بشرم الشيخ .. وآمال الرئيس مبارك نحو إسعاد البشرية (٧٩).

المشاركة بالرأي في شئوننا العامة
من صفحة (٨٥ – ٥٥٦)

مظاهر الحضارة والسلوك الرفيع .. في ضوء رحلة عمل الرئيس والسيدة الفاضلة حرمه (٨٥) – السيدة الفاضلة سوزان مبارك .. ومشاركة المرأة في العمل السياسي (٨٩) – السيدة الفاضلة سوزان مبارك .. وجانب من جهودها في عملية التنوير الحضاري والتنمية المستدامة (٩٣) – التأصيل الفكري التعاوني والديمقراطية .. بمناسبة إهتمام القيادة السياسية بدعم الممارسة الديمقراطية (٩٧) – الرئيس حسني مبارك .. والنسيج

الإجتماعي والوحدة الوطنية (١٠١) – رؤية الرئيس حسني مبارك في تغيير النظام التعليمي .. الإتجاه نحو تكوين العقل النقدي والبعد عن العقد التبريري (١٠٥) – مؤسسة الرئاسة وتحديث التعليم .. التعليم التعاوني ركيزة التطور الديموقراطي (١١١) – جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك .. والتفاعل الحضاري في ضوء زيارة الأمير تشارلز (١١٥) – رسالة التعاون وعصر الإستراتيجيات التنافسية (١١٩) – الوجه القبيح للإستعمار وسياسة إصطناع الأزمات (١٢٣) – نشاط الرئيس حسني مبارك المكثف لتنفيذ برنامج العطاء وإستثمار علاقاته الدولية تحقيقاً للسلام والرخاء (١٢٧) – أزمة أنفلونزا الطيور .. بين مفاجآت البيئة الدولية وجهود الحكومة (١٣١) – شرائع السماء وشفافية الأداء وطغيان أهل البغي من الأقوياء (١٣٧) – المنظمة الدولية للشفافية تُحذّر من قمة الفساد .. النفاق الوطني وراء كل فشل أو إنهيار (١٤١) – تداعيات حملات إستفزاز المسلمين .. وفساد منطق إدعاء حرية التعبير (١٤٥) – مسيرة الإصلاح الإقتصادي .. والعقبات المفروضة على الشعوب (١٤٩) – إفتعال صدام الحضارات .. بين تحقيق مصالح الأقوياء ونهب ثروات الضعفاء (١٥٣) – توجيهات السيد الرئيس وبناء البنيان التعاوني السليم (١٥٧) – برنامج الرئيس حسني مبارك الإنتخابي والتعامل مع عناصر البيئة (١٦١) – توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك والتعجيل بالتقدم الزراعي (١٦٥) – الرئيس حسني مبارك ودعامة برنامجه الإنتخابي (١٦٩) – شفافية الحكم وخطاب الرئيس أمام مجلس الشعب والشورى والإنصهار في عملية الأداء في إطار القيم الأخلاقية (١٧٣) – فكر الرئيس .. وما أصدرته المنظمة الدولية للشفافية بشأن التعليم (١٧٧) – دعوة الرئيس حسني مبارك إلى فكر جديد وضرورة تبني مفهوم التخطيط التنموي (١٨١) – الفكر الجديد للرئيس حسني مبارك .. ودور القيادات في تدعيم رسالة الحكم (١٨٥) – الفكر الجديد للرئيس حسني مبارك .. ودور المنظمات التعاونية للعبور إلى المستقبل (١٨٩) – فكر الرئيس حسني مبارك – والنهضة العلمية الحديثة (١٩٣) – الرئيس حسني مبارك يدعو الشعب المصري حكومة وشعباً إلى : فكر جديد يرقى إلى مستوى مواجهة متغيرات وتحديات العصر (١٩٧) – توجيهات رئاسية .. بمناسبة الإنتخابات النيابية .. الفكر التعاوني من بين أفضل أساليب التطبيق (٢٠١) – الرئيس حسني مبارك ونسيج المجتمع المصري .. مصر تاريخها ناصع البياض للعمل معاً بروح المواطنة السليمة (٢٠٥) – شهر رمضان المعظم .. وجهود الرئيس نحو الإنطلاقة الكبرى والعبور إلى المستقبل (٢٠٩) – مصر والمشاركة الأوروبية المتوسطية (٢١٣) – التعاون ودوره في النهوض بالمجتمع وتغطية القدرة التنموية (٢١٧) – دول الأغنياء والأقوياء .. أين هم من شرائع السماء .. وإلى متى سياسة القتل الجماعي الخرقاء (٢٢٣) – التطورات الدستورية .. ومبادئ حقوق الإنسان (٢٢٧) – مصر ومستقبل الديمقراطية .. شعبها ضرب أروع الأمثلة في تاريخ الرشد الإنساني (٢٣١) – التعاونيات كقمة المنظمات الشعبية ودورها في الإهتمام بحُسن إعداد الإنسان والقضاء على الإنحرافات (٢٣٥) – نحو إستراتيجية زراعية قومية شاملة (٢٣٩) – الرئيس حسني مبارك في لقاء مع التعاونيين العرب .. الرئيس يستجيب لطلبات الوفود في تحقيق رغباتهم (٢٤٣) – الإستراتيجيات التنافسية والإنتاج التصديري .. ينبغي التركيز على

أهل الخبرة والكفاءة والمهارة والمعايير الدولية (٢٤٧) – الرئيس حسني مبارك والإرتفاع بمعدلات التنمية .. ضرورة الإرتقاء بمستويات العمالة (٢٥١) – تجديد ترشيح الرئيس حسني مبارك .. ومواجهة تحديات متغيرات المستقبل بتحولاتها وتحدياتها وآمالها (٢٥٥) – تأملات في المسألة الحضارية .. وعملية التواصل مع مستحدثات العصر (٢٥٩) – الرئيس يطالب بالصحوة الكبرى للقضاء على مشكلات العجز التجاري وأهمية إستثمار عقول وجهود العلماء (٢٦٥) – تعزيز المشاركة الشعبية وتبني أساليب تحسين الإنتاجية (٢٦٩) – الرئيس حسني مبارك .. والمواقف الثابتة في إتجاهات مصر من أجل السلام (٢٧٣) – في إطار التنمية الشاملة ومحاربة البطالة .. الرئيس حسني مبارك يتعهد بتشييد ألف مصنع جديد خلال خمس سنوات (٢٧٩) – الرئيس يقول : إن فتح البيوت وتوفير مصادر الرزق هو الضمان لتحقيق الإستقرار (٢٨٣) – مصر بين ماضيها ومستقبلها .. قراراتها نابعة من إرادتها وإصلاحها بعقول وسواعد أبنائها (٢٨٧) – السيدة الفاضلة سوزان مبارك ومشاركة المرأة الريفية في التنمية الشاملة (٢٩١) – الإجراءات الدستورية ومسيرة الإصلاح .. تعميق الديمقراطية والحفاظ على الوحدة الوطنية والتنمية (٢٦٥) – مفهوم الولاء للوطن .. في إطار شريعة السماء وأوقات المحبة (٢٩٩) – السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومي للمرأة .. والتمكين السياسي للمرأة وتفعيل دور الجامعيين والجامعيات في المشاركة في تنمية المجتمع (٣٠٥) – تنسيق الجهود على مستوى القمة بين الرئيس مبارك والسيدة حرمه ودورهما في تحقيق الأهداف الإنمائية والنهوض بالمرأة (٣٠٩) – القمة الأفريقية الثالثة (النيباد) في شرم الشيخ .. الإنتقال من التبعية الإقتصادية إلى إستراتيجية التنمية الشاملة (٣١٣) – الرئيس حسني مبارك والقمة الأفريقية الثالثة .. هل يريد الغرب ديمقراطية تعبر عن مصالح الشعوب الأفريقية أم ديمقراطية لصالح الغرب ونهب ثروات الشعوب (٣١٧) – السيدة الفاضلة سوزان مبارك وثقافة السلام والتسامح وتنمية المجتمع (٣٢١) – إلى هؤلاء الذين يسيرون في طريق الشيطان .. مصر على مشارف ومضة جديدة من ومضات الديمقراطية (٣٢٥) – رعاية الرئيس حسني مبارك للجهود التعاونية الناجحة وضرورة تطوير السلوك التنظيمي للتعاونيين (٣٢٩) – التنمية الشاملة والمتواصلة .. بين غطرسة سياسة القوة وحكمة أهل المصلحة وقيادات شعوبهم (٣٣٣) – التفاعل الحضاري بين مؤسسة الرئاسة والمجلس القومي للمرأة .. التنمية الشاملة أساسها المشاركة (٣٣٧) – جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك بين الأصالة المصرية والمتغيرات العالمية .. والمشاركة في عملية التنمية (٣٤١) – جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك .. وآفاق المستقبل (٣٤٥) – الدولة القانونية ومفهوم الديمقراطية في إطار الدستور والإحتياطات القومية (٣٤٩) – جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك وأثر ريادتها على العمل التطوعي في تحديث مصر (٣٥٣) – السيدة الفاضلة سوزان وحديث متبادل بمناسبة معهد فرانكفورت الدولي (٣٥٧) – السيدة الفاضلة سوزان مبارك .. ومفهوم الأخوة الإنسانية وقيمة التسامح (٣٦١) – جهود السيدة الفاضلة سوزان مبارك .. والإرتفاع بسمعة مصر العالمية (٣٦٥) – الميناء الدمياطي الالكتروني .. ونظرة مصر المستقبلية للعملية التصديرية (٣٧١) – طفرة حضارية هائلة في تيسيرات الاستيراد

والتصدير والأمل في طفرة تعليمية في علوم النقل تخطيطاً وتعليماً وتطبيقاً (٣٧٥) – توجيهات الرئيس من أجل توفير المناخ المناسب للتصدير ودور منظمات الأعمال في خدمة تسويق السلع المصرية (٣٧٩) – التصدير كأحد أهداف مصر الإستراتيجية وآمال الرئيس في إختراق الأسواق العالمية (٣٨٣) – توجيهات الرئيس .. والإصلاح الإجتماعي والإقتصادي لقطاع التعاون (٣٨٧) – توجيهات الرئيس حسني مبارك ورسالة التعاون الإجتماعية والإقتصادية (٣٩١) – التعاونيون ودورتي الإنتاج والإستهلاك في إطار إيضاح معالم التعاون ورسالته وأهدافه (٣٩٥) – المنظمات التعاونية والسلوك التنظيمي نحو مستقبل أفضل التعاونيات (٣٩٩) – آراء وأفكار حول منطق النظام العالمي .. تحليلات من أهل الخبرة والعلماء (٤٠٣) – المشكلات التي خلفها الإستعمار ومتطلبات التنظيم التعاوني الناجح (٤٠٩) – البناء الداخلي للمنظمات التعاونية بين الواقع والنظرة المستقبلية في ضوء آراء العلماء (٤٢٣) – الإستقلال الذاتي للتعاونيات والنهوض بالكيان الإجتماعي والإقتصادي للشعوب (٤١٩) – الرئيس وعملية التحديث والتطوير والتغيير المستمرة وصولاً إلى بيئة صالحة تخدم قضية التنمية (٤٢٥) – التربية الإجتماعية .. ومواجهة سلوكيات الشباب (٤٢٩) – شهر رمضان المعظم بين آمال الشعب في غد أفضل وتغيير أنفسنا في ضوء مناهج التسامح (٤٣٣) – دعوة إلى السلام العالمي والتنمية والعدالة والإخاء والتسامح والمساواة في عالم تسوده نزعات السلطة والأنانية وجبروت الطغاة (٤٣٧) – التنمية الشاملة والمتواصلة .. وتحقيق طموحات وآمال الجماهير (٤٤١) – الرئيس حسني مبارك والفكر الجديد .. مفهوم العمل التطوعي من أجل صالح الوطن والمواطن (٤٤٥) – العمل التطوعي وأخلاقيات شريعة السماء .. من أجل تحقيق التنمية والرخاء ونشر ثقافة العطاء (٤٤٩) – دعائم تنمية مصر المستقبل والمشاركة الشعبية وأهمية التنظيم الديمقراطي في إدارة التنمية (٤٥٣) – المرأة الريفية .. ودورها في إحداث التنمية الشاملة .. لابد من التعرُّف على خصائصها وإزالة المعوقات التي تعترضها (٤٥٧) – عيد الفلاح وتنظيم الإستغلال الزراعي تحت شعار : المشاركة – التنمية – السلام .. الرئيس حسني مبارك يبذل جهوداً خارقة لتطوير إستراتيجية الزراعة والسياسة المائية (٤٦١) – الرئيس حسني مبارك والمرتكزات الأساسية لبناء مصر .. خطورة دعوة المسيحية الصهيونية على السلام العالمي (٤٦٥) – الرئيس وإشباع حاجات المواطنين والنهوض بمصر من بين أهم أهداف التغيير الوزاري (٤٦٩) – إستراتيجية دولة المؤسسات والمنظمات والحاجة إلى القيادات المستنيرة (٤٧٣) – توجيهات الرئيس لتبني إستراتيجية الإقتصاد التصديري .. في إطار التحولات الكبرى التي يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر (٤٧٧) – الرئيس حسني مبارك وأمانة القيادة الرشيدة في إطار الشفافية والوفاء بالعهود (٤٨١) – توجيهات السيد الرئيس وبناء مجتمع الحق والعدل والرخاء (٤٨٥) – وزارة جديدة واستراتيجيات جديدة تنحاز غلى محدودي الدخل .. وثورة إتصالات ومعلومات في خدمة الإنجاز (٤٨٩) – الإنسانية العالمية ودورها في تأكيد قيمة الإنسان .. دروس مستفادة من التكريم العالمي للرئيس حسني مبارك (٤٩٣) – فكر الرئيس في الإصلاح الإقتصادي من سلامة العقول والأبدان (٤٩٧) – الرئيس حسني مبارك والمنهج العلمي لحل مشكلات المجتمع (٥٠١)

– جولات الرئيس مبارك وآثارها السياسية وأهداف مبادرته الأمنية لتحقيق السلام (٥٠٥) – جولات الرئيس حسني مبارك .. وأصداءها العالمية (٥٠٩) – جولات السيد الرئيس حسني مبارك .. والدروس المستفادة (٥١٣) – استراتيجية التغيير من أجل الإصلاح ورؤية الرئيس حسني مبارك أمام القمة (٥١٧) – مشكلات البطالة .. بين توجيهات الرئيس .. ودور التعليم في تنمية مبدأ الإعتماد على النفس (٥٢١) – الرئيس حسني مبارك .. والتحدي الأكبر لمحاربة البطالة (٥٢٥) – تحديث التعليم العالي .. وضرورة تبني مناهج البحث العلمي (٥٢٩) – إستراتيجية التحديث .. والتعليم العالي في خدمة قطاعات المجتمع (٥٣٣) – الرئيس حسني مبارك ومنظومة التعليم كأساس لتغيير هيكل المجتمع أمانة التنفيذ تقتضي تغيير أسس التقييم في إطار فلسفة الإدارة (٥٣٧) – مشكلة إزدواج المعايير .. وأثرها على مستقبل الشباب (٥٤١) – مؤسسة الرئاسة .. وضرورة تحقيق قفزة جديدة لصالح المجتمع (٥٤٥) – فضل مؤسسة الرئاسة في التنمية البشرية .. والتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر (٥٤٩) – فضل مؤسسة الرئاسة في تحديث التعليم .. وإدخال التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر (٥٥٣).

مؤسسة الرئاسة والتعليم التعاوني
إستجابة للدستور
وبناء مجتمعنا الجديد
من صفحة (٥٥٩ - ٦٢٧)

فكر الرئيس والمنظمات الشعبية (٥٥٩) – المؤتمر التعاوني الذي عُقِد بمدينة الأسكندرية في مايو عام ١٩٩٠ (٥٦٢) – مصر والتعليم التعاوني المتطور (٥٦٧) – دعوة مؤتمر التجارة التعاونية الدولية الذي عُقِد بالقاهرة في نوفمبر ١٩٨٢ (٥٧٠) – بذرة التعليم التعاوني (٥٧١) – التعليم التعاوني والدراسات البينية (٥٧٧) – خريطة توضح عناصر العملية التعليمية بالمعهد بين المدخلات والمخرجات في إطار مقومات خطة الدراسة التي تعتمد على الدراسات البينية (٥٨٠) – مثال تطبيقي (٥٨١) – فلسفة الدراسات البينية (٥٨٢) – التعليم أساس الإصلاح (٥٨٦) – مشكلات التعاون والبحث العلمي (٥٩٠) – قضية علم التعاون (٥٩١) – ما هو علم التعاون (٥٩٣) – مشروعات النفع العام (٥٩٤) – معاهد البحوث التعاونية في جمهورية ألمانيا الإتحادية (٥٩٦) – أنشطة معاهد البحوث التعاونية (٥٩٧) – التعليم التعاوني والتماسك الإجتماعي (٥٩٨) – ثورة مصر ورسالة المعهد (٦٠١) – نموذج تدفق العمل في الجمعية المصرية للدراسات التعاونية (٦٠٢) – الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والوحدات التابعة (٦٠٣) – مصر وأهداف التعليم التعاوني (٦٠٤) – مجتمع الكفاية (٦٠٨) – التنظيمات التعاونية ومجتمع الكفاية (٦٠٩) – التعاونيون في العالم عائلة واحدة (٦١٣) – الدولة والتعليم في خدمة المجتمع (٦١٩) – البُعد عن النمطية والأشكال التقليدية (٦٢٠) – القرآن هو كنز الكنوز

(٦٢٢) - الدراسات البينية وتوجيهات رئيس الدولة (٦٢٣) - العلم الذي يُقنع .. أو السلاح الذي يُردع (٦٢٤) - أفلا يتدبرون القرآن (٦٢٥).

الرئيس مبارك ومشكلة الطاقة
ووعد لجيل جديد
من أجل التنمية
من صفحة (٦٣١-٦٥٧)

الرئيس حسني مبارك وترشيد الطاقة بين مؤتمر دافوس (٢٠٠٦) والمؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية ١٩٨٢ (٦٣١) - تقديم (٦٣١) - تكنولوجيا المواد الجديدة (٦٣٣) - مصادر الطاقة غير المتجددة (٦٣٤) - أولاً : الطاقة الناتجة عن الفحم (٦٣٤) - ثانياً : الطاقة الناتجة عن المفاعلات النووية (٦٣٥) - مصادر الطاقة المتجددة (٦٣٥) - أولاً : الإستخدام الحراري للطاقة الشمسية (٦٣٥) - ثانياً : نظم الطاقة الفضائية (٦٣٥) - ثالثاً : طاقة الرياح (٦٣٦) - رابعاً : الطاقة من حرارة المحيطات (٦٣٦) - مشكلة الطاقة واللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي (٦٣٨) - قلق الأمم.. والإسراف في إستخدام الطاقة (٦٤٥) - إستدراك (٦٤٨) - بعض المشروعات العملاقة التي أقامها السيد الرئيس (٦٥) - (١) مشروع خط الغاز العربي (٦٥٠) - أ)المرحلة الأولى (العريش - طابا - العقبة) (٦٥١) - ب) المرحلة الثانية (العقبة - الرحاب بالأردن) (٦٥٢) - (٢) مجمع مبارك والبتروكيماويات بدمياط (٦٥٢) - (٣) مشروع إسالة وتصدير الغاز الطبيعي بإدكو (الوحدة الأولى والثانية) (٦٥٣) - (٤) مشروع إستخلاص مشتقات الغاز السائلة وتصدير البروبان (٦٥٤) - أجهزة مستلزمات الطاقة (٦٥٥) - برنامج مؤتمر التجارة التعاونية الدولية الذي عُقِد بالقاهرة - نوفمبر ١٩٨٢) (٦٥٧).

الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية
بجنوب سيناء
(من صفحة ٦٦١-٦٧٢)

تقديم (٦٦١) - السياحة الدينية والأديان السماوية (٦٦٣) - الجمعية المصرية وإسهامها في مشروع سيناء القومي (٦٦٤) - الجمعية والدراية بالمشكلات الإجتماعية (٦٦٨) - مبررات إنشاء الملتقى العلمي للتنمية البشرية (٦٦٩) - أهداف الملتقى العلمي (٦٧١).

المركز التعاوني
للحاسب الآلي ونظم المعلومات
من صفحة (٦٧٥ – ٦٨٠)

تقديم (٦٧٧) – القرارات الإستراتيجية (٦٧٩) – القرارات التكتيكحية (٦٧٩) – القرارات التشغيلية (٦٧٩) – أهداف المركز التعاوني للكمبيوتر ونظم المعلومات (٦٧٨) – وحدات المركز التعاوني للكمبيوتر ونظم المعلومات (٦٨٠) – في مجال التعليم والتدريب (٦٨٢) – في مجال الإنترنت (٦٨٢) – في مجال النواحي الإدارية بالمعهد (٦٨٣) – عدد الطابعات الموجودة بالمعهد (٦٨٣) – في مجال البرامج Soft ware (٦٨٣).

لمحة وثائقية
من صفحة (٦٨٩– ٦٤٨)

لمحة وثائقة لمؤتمر التجارة التعاونية الذي عُقد بالقاهرة علم ١٩٨٢ تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك (٦٩١) – لمحة وثائقية خاصة بالتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ومساندة أعلى القيادات السياسية والعلمية للمنهج العلمي الحديث (٦٩٩) – لمحات وثائقية خاصة بالملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية إستكمالاً للتنمية البشرية في سيناء وأيضاً للنشاط الطلابي (٧٢٩) – لمحات وثائقية لدور المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية والجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ إنشائها (٧٣٥) – السيرة الذاتية للمؤلف (٧٤٩) – الفهرس (٧٦٣).

رقم الإيداع
١٥٣٥١/ ٢٠٠٦